المكتبة اللغوية

كتاب
كشف النقاب
عن مخدرات ملحة الإعراب للحريري

تأليف
الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي
المكي الشافعي النحوي
(ت ٩٧٢ هـ)

درسه وحققه
الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

المجلد الأول

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

المكتبة اللغوية

كتاب كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب للحريري

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي النحوي
(ت ٩٧٢ هـ)

درسه وحققه

الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

المجلد الأول

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦م
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة
ت : ٥٩٢٢٦٢٠ ـ ٥٩٢٨٤١١ / فاكس : ٥٩٣٦٢٧٧
ص.ب ٢١ توزيع الظاهر ـ القاهرة
E-mail:alsakafa_alDinaya@hotmail.com

رقم الإيداع	٢٠٠٥/ ١٨٧٠٢
الترقيم الدولي I.S.B.N.	977-341-252-0

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة الكتاب

أحمد الله – تعالى – حمد الشاكرين، وأصلّي وأسلّم على نبينا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه البررة الطيِّبين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا الكتاب الموسوم بـ" كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب " شرح نحويّ جيد للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي المكّي (ت : ٩٧٢ هـ) على منظومة نحوية لم تنل حظها من الشهرة والذيوع والانتشار كما نالت مثيلاتها؛ أعني منظومة ابن معط ومنظومة ابن مالك (الألفية) مع أنها أسبق زمنًا وتأليفًا من هاتين المنظومتين الشهيرتين[1] وهي منظومة أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري المتوفَّى ٥١٦هـ المسمّاة " مُلْحَة الإعراب وسِنْحَة الآداب "، وهي منظومة نحوية مهمة جديرة بالدراسة؛ وذلك لما أودع فيها من العلم والآداب؛ فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على جمل جمة من مهمّات النحو والتصريف.

وهذا الكتاب مع وجازته كافل بحلّ مباني الملحة وتفكيك نظامها وتعليل أحكامها – على حدِّ تعبير الفاكهي نفسه – وقد عالج فيه مؤلفه الفاكهي المسائل النحوية الواردة في الملحة معالجة واضحة بعبارات لائحة، وكان في معالجته يعرض الآراء النحوية المختلفة حول المسألة الواحدة ويفندها ويختار أصحَّها.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في الأمور التالية:

- تجلية منظومة نحوية أسبق زمنًا من تلك المنظومات النحوية الأخرى التي اشتهرت وذاع صيتها في الأوساط النحوية كمنظومة ابن معط ومنظومة ابن

(١) حيث كانت وفاة ابن معط سنة (٦٢٨ هـ) وكانت وفاة ابن مالك سنة (٦٧٢ هـ) . رحم الله الجميع رحمة واسعة.

مالك ومنظومة السيوطي وغيرها؛ وهي منظومة تتميَّز عن غيرها بأنَّ أسلوبها يتَّسم بالطابع الأدبي الفني الواضح؛ فمقامات صاحبها الحريري قد أعطته ذوقًا فنيًّا أدبيًّا عند صياغته لها، فخرجت هذه المنظومة إلى النور وهي تجمع بين أمرين اثنين هما : المادة العلمية والصبغة الفنية الأدبية.

- إبراز شخصية الحريري النحوية؛ فالرجل نحويٌّ متمكن وأديب بارع، ولكن شهرته الأدبية قد طغت على شهرته النحوية؛ فمقاماته قد طبقت الآفاق قديمًا وحديثًا وغطّت على الملحة وحجبتها عن الرؤية فلم تنل حظها من الذيوع والانتشار، واحتيج إليه في عصره كأديب ولم يحتج إليه كنحوي؛ وذلك راجع لقلة علماء الأدب آنذاك وكثرة علماء النحو فيه.
- الكشف عن شخصية الفاكهي النحوية وإيضاح المنهج الذي كان ينتهجه في الدرس النحوي.
- الكشف عن مذهبه النحوي وإيضاح أنَّ الرجل كان بصري المذهب في النحو، وذلك لأنه نهج نَهْجَ البصريين وسار على دربهم واستشهد بشواهدهم واستدلَّ بأدلَّته وعلَّل لمسائله بتعليلاتهم.

وقد اقتضت طبيعة الكتاب أن يكون في قسمين كبيرين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة، وذلك على النحو التالي:

- المقدِّمة عبارة عن تعريف بالكتاب وموضوعه وأهميته في الدراسات النحوية واللغوية، وتعريف بطبيعته ومحتواه.
- وأما القسم الأول – وهو القسم الخاص بالدراسة – فقد بدأته بتمهيد تحدَّثت فيه عن النظم العلمي طبيعته ودوافعه وبداياته وأهم من اشتهر به، كما تناولت نماذج عديدة لمنظومات علمية بوجه عام ونحوية بوجه خاصٍّ، ثم أوضحت أنَّ معظم هذه العلوم المنظومة كانت تنظم على بحر الرجز بوجه خاصٍّ وبيَّنت سبب ذلك.

- وتقع الدراسة في أربعة أبواب؛ تناولت في الباب الأول الحريري ومنظومته ملحة الإعراب. وجعلته في فصلين؛ تناولت في الفصل الأول الحريري؛ حيث سقت ترجمة مستفيضة له تناولت فيها اسمه ولقبه، ومولده، ونشأته وحياته، وأخلاقه وصفاته ومكانته العلمية، ومذهبه النحوي، وشعره وألغازه، ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره. وفي الفصل الثاني سقت تعريفًا مستفيضًا بملحة الإعراب وأقسامها، وتحدثت عن شروحها المتعددة، تلك الشروح التي أربت على الثلاثين، ثم تحدَّثت عن أسلوبها، وعقدت موازنة موجزة بين شرح الفاكهي وشرح الحريري عليها، ثم أوردت نص الملحة؛ وذلك إتمامًا للفائدة.
- والباب الثاني خاصٌّ بالفاكهي نفسه؛ وقد جعلته في ثلاثة فصول؛ تحدَّثت في الفصل الأول عن عصر الفاكهي وبيئته، وفي الفصل الثاني الفاكهي نفسه؛ حيث سقت ترجمة مستفيضة له تناولت فيها اسمه ولقبه، ومولده وحياته، ومكانته العلمية، وثقافته، ومذهبه الفقهي، ووفاته، ومن اشتهر بلقبه من العلماء، وشيوخه وتلاميذه، ثم تحدَّثت بإيجاز عن أسرته لما لكل واحد منهم من فضل وعلم. وفي الفصل الثالث تحدَّثت عن آثاره؛ حيث تحدَّثت عن مؤلفاته ومصنفاته، وكذلك عن كتب نسبت إليه خطأ.
- وأما الباب الثالث -وهو الخاص بمنهج الفاكهي النحوي- فقد جعلته في ثلاثة فصول، تحدَّثت في الفصل الأول عن أصول النحو عند الفاكهي (السماع – القياس) وما يتعلق بها من قضايا أصولية (التأويل والتقدير – التعليل – العامل). وفي الفصل الثاني تحدَّثت فيه عن مصطلحاته النحوية ومدى دلالتها على مذهبه النحوي. وفي الفصل الثالث تحدَّثت عن شواهده النحوية المتعددة، وبيَّنت موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي.

- والباب الرابع جعلته للكتاب المحقق؛ وفيه تعريف به، وتحقيق عنوانه، وتحقيق صحة نسبته إلى مؤلفه، وأشرت إلى الدافع وراء تأليفه، وتاريخ تأليفه، وطباعته، ومنهج الكتاب وأسلوبه، ومصادره.
- وأما القسم الثاني -وهو الخاص بالتحقيق- فقد صدَّرته بمقدِّمة تتضمن الحديث عن الكتاب ومخطوطاته، ثمَّ قدمت وصفًا عامًّا لكلٍّ نسخة من نسخ الكتاب الخمس، ثمَّ تحدَّثت عن النسخ المعتمدة في التحقيق، مع تقديم نماذج خطِّية للمخطوطات المعتمدة في التحقيق، ثم عرضت منهجي في تحقيق الكتاب، وبعد ذلك النص المحقق.
- وأمَّا الخاتمة فهي عبارة النتائج والتوصيات. يليها مجموعة الفهارس الفنية للكتاب.

هذا واللهَ أسأل أن يجعل عملنا هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا دائمًا لما فيه رضاه، وأن يوفقنا لخدمة لغتنا العربية لتي هي لغة القرآن الكريم... إنَّه سميع مجيب.

د. عبد المقصود محمد عبد المقصود

القسم الأول
الدراسة

تمهيد: النظم العلمي.

الباب الأول: الحريري وكتابه "مُلْحة الإعراب"

الباب الثاني: الفاكهي.

الباب الثالث: منهج الفاكهي النحوي.

الباب الرابع: الكتاب المحقَّق.

تمهيد
النظم العلمي

لقد جرت عادة العرب منذ العصر العباسي الأول على تصنيف المتون والمختصرات في شتَّى العلوم ومختلف الفنون، حيث اعتبرت السبيل الأمثل لتقييد تلك العلوم وحفظها.

وقد سلك المصنِّفون سبيلين في تحقيق هذا الغرض، هما: تأليف المتون النثرية، ونظم المتون الشعرية.

وقد انمازت المتون الشعرية بسهولة الحفظ، فكانت خير عون للطلاب على حفظ شتَّى العلوم والفنون لِمَا تشتمل عليه من موسيقى الوزن والقافية.

ولقد راج نظم العلوم أيَّما رواج؛ ويرجع ذلك لسهولة حفظ النظم واستظهاره فالشعر المقفَّى والنظم الموزون أسهل استيعابًا، وأكثر استقرارًا، وإنْ كان النظم لا يخلو من بعض التعقيدات نظرًا لِمَا يتطلبه من ضرورات بالإضافة إلى التركيز الذي قد يؤدي إلى الإلغاز أحيانًا.

كما كان من الدوافع التي أدت إلى نظم العلوم: تشجيع الملوك والأمراء لهؤلاء الناظمين؛ وذلك بالعطايا والهبات الطائلة، فلو رَجَعْنا إلى العصر العباسي، لرأينا أن كثيرًا من الشعراء والأدباء قد قاموا بنظم كتب علمية لإرضاء ملوكهم وأمرائهم، ونيلِ عطاياهم، وأصدقُ مثال على ذلك: كتابُ (كليلة ودمنة)، فقد قام كثير من الشعراء والأدباء بنظمه، وعلى رأسهم أبان بن عبد الحميد اللاحقي[1]، فقد نظمه

---

(١) هو: أبان بن عبد الرحمن بن لاحق بن عفير الرقاشي؛ أديب، شاعر، عاصر الرشيد، ولد (١٤٩هـ/ ٧٦٦م) وتُوفِّي (١٩٣هـ/ ٨٠٩م) اختص بنقل الكتب المنثورة إلى الشعر المزدوج، منها : كليلة ودمنة، وله قصيدة سمَّاها: ذات الحلل.

=

وأهداه إلى يحيى بن خالد البرمكي، فأعطاه يحيى عشرة آلاف دينار، كما أهداه الفضل بن يحيى خمسة آلاف دينار.

كما نظمه سهلُ بنُ نوبخت الحكيم، ويقول حاجي خليفة في (كشف الظنون): إنَّ سهل بنَ نوبخت أهدى منظومته ليحيى بن خالد البرمكي، وزير المهدي وهارون الرشيد ونال جائزةً مقدارُها ألف دينار[١].

وكذلك قام بنظمه علي بن داود كاتب زبيدة بنت جعفر؛ زوج الرشيد، وكذا بشر بن المعتمر[٢]، ونظم الكتاب أيضًا الشاعر ابن الهبَّارية[٣]؛ فقد قام بنظم الكتاب من بحر الرجز المزدوج القافية وسمى منظومته (نتائج الفطنة في نظم كليلة ودمنة)[٤].

ونظمه كذلك أبو المكارم أسعد بن مماتي المصري المتوفى سنة ٦٠٦هـ[٥] في عهد

=

معجم المؤلفين: (١/ ١).

(١) انظر كشف الظنون: ص ٥٠٨.

(٢) هو: بشر بن المعتمر البغداديُّ (أبو سهل) متكلم، شاعر، من آثاره: (اجتهاد الرأي) و(الحجة في إثبات النبوة) و(حدوث الأشياء) و(الردُّ على أهل التناسخ) و(الرد على الفلاسفة).
معجم المؤلفين: (٦/ ٤٦).

(٣) هو: الشريف نظامُ الدين أبو يعلى محمد بن محمد بن صالح بن حمزة بن عيسى بن محمد بن عبد الله بن داود بن عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس المعروف بابن الهبارية الهاشمي، والملقب بنظام الدين. تُوفِّي بكرمان سنة ٥٠٤هـ.
راجع ترجمته في: وفيات الأعيان: (٢/ ١٩).

(٤) انظر: عبد الله بن المقفع: ص٢٥٥.

(٥) هو: أسعد بن المهذب بن مينا بن زكريا بن مماتي (أبو المكارم) كاتبٌ، أديبٌ مشارك في أنواع من العلوم، أصله من نصارى أسيوط بصعيد مصر. تولى رئاسة الديوان بالديار

=

السلطان صلاح الدين الأيوبي.

وكذلك نرى أنَّ المنافسة العلمية الشريفة بين العلماء، ومحاولة إظهار ما هو أفضل كانت دافعًا وراء تأليف المنظومات العلمية، فعندما نظم العلامة الحريري منظومته (مُلْحَة الإعراب وسِنحة الآداب)، وأقبل عليها الناس وأعجبوا بها أيّما إعجاب وخاصة العلماء، أراد ابن معط[1] أن يكون له ما للحريري من الشهرة وذيوع الصيت فنظم ألفيته المعروفة باسم (الدرَّة)، ثم جاء من بعده العلامة ابن مالك فنظم ألفيته الشهيرة وسماها (الكافية الشافية) وأشاد بها وذكر أنَّها تفوَّقت على سابقتها، ألفية ابن معط، فقال:[2]

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً الفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي

ومن بعده جاء العلَّامة السيوطي (ت سنة ٩١١هـ)[3]، فنظم ألفيته في النحو وسمَّاها (الفريدة) وقال عنها[4]:

فَائِقَةً الفيَّةَ ابْنِ مَالِكِ لِكَوْنِهَا واضِحَةَ المَسَالِكِ

=

المصرية، والقضاء، وتولى بحلب. من آثاره: كتاب (سر الشعور) و(قوانين الدواوين) (حجة الحق على الخلق) في التحذير وسوء عاقبة الظلم، و (روائع الوقائع في التاريخ) (ديوان شعر).

معجم المؤلفين: (٢/ ٢٤٩).

(١) هو: زين الدين، يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي المغربي.
راجع ترجمته في: معجم الأدباء: (٢٠/ ٣٥، ٣٦) . والأعلام: (٨/ ١٥٥).

(٢) الألفية: ص٩.

(٣) ترجمته في : حسن المحاضرة: (١/ ١٤٠). وشذرات الذهب: (٨/ ٥١).

(٤) ألفية السيوطي النحوية: ص١.

ثم جاء الإمام الأجهوري المالكيُّ[١] ليؤلف ألفية أخرى، يقول عنها: (فَائِقَة الفِيَّة السُّيُوطِي).

ويعلق على ذلك الشيخ محمد الدمياطي الشهير بالخضري المتوفى سنة ١٢٨٧هـ[٢]، بقوله (فسبحان المتفرد بالكمال الذي لا يداني)

وليس ثمة شكٌّ أو خلافٌ حول كثرة المنظومات العلمية وتعددها في مختلف العلوم والفنون، ولا يكاد يختص عصر دون عصر بتلك المنظومات التعليمية، ولكن مبعث الخلاف حول بداية هذا اللون التعليمي، وأول من نظم في هذا المجال.

ذهب الدكتور شوقي ضيف في كتابه (التطوُّر والتجديد في الشعر الأموي)[٣] إلى أنَّ الأرجوزة الأُموية تعدُّ أول شعر تعليمي ظهر في اللغة العربية، وأنَّ الشعر التعليمي في عصر بني العباس ما هو إلَّا امتدادٌ لخط رؤبة ورُجَّاز بني أميَّة.

وذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أنَّ أبا الأَسود الدؤلي قد يكون أول من

---

(١) هو: الشيخ عطية الأجهوري، الشافعي البرهاني الضرير، وُلِد بأجهور الورد إحدى قرى مصر، وقدم مصر فحضر دروس الشيخ العشماوي والشيخ مصطفى العزيزي، وتفقه عليهما وعلى غيرهما، وأتقن في الأصول، وسمع الحديث، ومهر في الآلات ودرس جمع الجوامع وغيره. وله في أسباب النزول مؤلفٌ حَسَنٌ في بابه جامع لما تشتت من أبوابه، وحاشية على الجلالين مفيدة، وحاشية على شرح الزرقاني على البيقونية في مصطلح الحديث وغير ذلك وقد حضر عليه غالب علماء مصر الموجودين واعترفوا بفضله. ومات سنة ١١٩٠هـ.
تاريخ الجبرتي: (٢/ ٤).

(٢) هو: الشيخ محمد بن محمد بن مصطفى الدمياطي.
انظر الأعلام: (٢/ ٢٥٤)

(٣) انظر: ص٣١٩.

وضع نحو المنظومات؛ لكونه شاعرًا يشعر بحاجة النفس إلى نظم المعلومات ولكنَّه بعد أن افترض هذا الافتراض لم يجد الدليل الماديَّ الذي يؤازره فقال:

ولكن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد توقع لا يؤازره الدليل المادي لكنَّه لا يرفض[١].

ويقرِّر هذا الباحث بعد ذلك أنَّ الخليل بن أحمد يُعَدُّ أول من قدم نحوًا منظومًا حفظه لنا التاريخ، وحجته في ذلك أنَّ خلف الأحمر[٢] قد ذكر في المقدمة التي تنسب إليه، وتسمى (مقدمة في النحو) أنَّ للخليل قصيدة في النحو، ونقل منها هذين البيتين (الكامل):

فَانْسِقْ وَصِلْ بِالْوَاوِ قَوْلَكَ كُلَّهُ ... وَبِلَا وَثُمَّ وأَوْ فَلَيْسَتْ تَصْعُبُ

الفَاءُ ناسِقَةٌ كَذَلِكَ عِنْدَنَا ... وَسَبِيْلُهَا رَحْبُ المَذَاهِبِ مُشْعَبُ[٣]

وثمَّةَ باحثٌ معاصر آخر قد تناول ما ارتآه الباحث السابق بالمناقشة وانتهى به الأمر إلى استبعاد أنْ يكونَ أبو الأسود الدؤلي، أو الخليل أولَ من قدَّمَ نظمًا نحويًّا تعليميًّا، وحجَّتُه في ذلك أنَّ فكرة النظم أتت بعد اتساع الدولة الإسلامية وانتشار

---

(١) اللَّيثي: النحو المنظوم، دكتوراه- دار العلوم سنة ١٩٨٢: ص١٨.

(٢) هو: خلف بن حيان، أبو محرز المعروف بالأحمر؛ راوية، عالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة، كان أبواه موليين من فِرغانة، اعتقلهما بلال بن أبي موسى الأشعري، وكان يضع الشعر وينسبه إلى العرب.
قال صاحب (مراتب النحويين): ذلك عند أهل البصرة، وأهل الكوفة، وله: ديوان شعر، وكتاب (جبال العرب).
انظر الأعلام: (٢/ ٣٥٨). وقد حقَّق (مقدمة خلف) في النحو، الدكتور: عز الدين التنوخي. طبعت في دمشق سنة ١٩٦١م.

(٣) انظر (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر: ص٨٤.

نفوذ الأعاجم، وكثرة الترف، واللهو، والنعيم للمسلمين، وانتشار اللحن ووجود القواعد النحوية، والخلافات النحوية ومحاولة تسهيل تلك القواعد وحفظها من الضياع، أما عصر أبي الأسود فكان الدرس النحويُّ في طوره الأَوَّل[١].

واستبعد أن يكون الخليل أول من نظم النحو، وناقش المرجحات التي ذكرها سابقه[٢]، ثم قال: ونرى أنَّ المرجحات السابقة لا تؤكد أنَّ الخليل أول من نظم النحو التعليميَّ؛ لأنَّ النظم التعليميَّ لم يكن منهجًا للخليل، فطبيعة الدرس النحويِّ آنذاك كان وصفيًّا، بمعنى أنَّ الخليل وأبا الخطاب وأبا عمر بن العلاء ويونس كانوا يأخذون اللغة من الأعراب الرواة ويذهبون إلى البادية[٣].

ونحن وإنْ كنا نتَّفق مع الباحث في تعليله بالنسبة لأبي الأسود، إلَّا إنَّنا نجدُ أنَّ تعليله الخاص بالخليل قابلٌ للمناقشة، فليس بلازم على عالم يريد أنْ يَنْظِمَ قصيدة ما في علم من العلوم بهدف تعليميٍّ أنْ يتخذ من النظم منهجًا له؛ بدليل أننا نرى الحريري وقد نظم النحو ولم يتخذ من النظم منهجًا له، فهو: نحويٌّ، وأديب، وناظم، وناثر، وله مؤلفات منظمة وأخرى منثورة وكذلك غيره.

وعلى هذا يمكن اعتبار أنَّ تلك القصيدة التي ذكرها خلف ونسبها للخليل إنْ صحَّت نسبتها -قصيدةٌ للخليل، وتعتبر من جملة ما ضاع من كتب الخليل حتى يأتي باحث آخر ويثبت بالدليل الماديِّ القاطع أنَّها لغيره؛ وبهذا يكون الخليل بن أحمد أول من قدم لنا نحوًا منظومًا بهدف تعليميٍّ.

ووصل هذا الباحث إلى نتيجة هي أنَّ النظم بدأ بِأَبَان اللاحقي في العصر

---

(١) عرفة: بحر الرجز، ماجستير – دار العلوم سنة ١٩٨٧م، ص١٢٥.
(٢) انظر: النحو المنظوم: ص٢٠.
(٣) بحر الرجز: ص١٢٦.

العباسي، وهو بهذا يتفق في الرأي مع باحث آخر يصل إلى هذه النتيجة[١].

وثمة باحثٌ عراقيٌّ معاصر يقول: (وربَّما كان الناشئ الأكبر المُتَوفَّى سنة ٢٩٣هـ أقدم مَنْ نظم في هذا الباب، فالمصادر تذكر أنَّ له قصيدة في أربعة آلاف بيت على رويٍّ واحد وقافية واحدة نونية منصوبة ذكر فيها فنونًا من العلم[٢].

وبعد أن استعرضنا تلك النتائج التي توصل إليها هؤلاء الباحثون - ل بداية النظم التعليمي عامة أقرر أنَّ أول أو أقدم ما لدينا منه خطبة طريفة الها ليد بن يزيد[٣] وهي تجري مَجْرى الحكم والأمثال، روى صاحب الأغاني (٧/ ٥٧ ال: إنَّ الوليد بن يزيد كان مع أصحاب له على الشراب، فقيل له: إنَّ اليوم يومُ وقد حان وقت الصلاة فقال: والله لأَخطبنَّكم بشعر، فصعد المنبر فقال في أو

الحَمْـــــدُ لله ولِيِّ الحَمْـــــدِ أَحْمَـــــدُهُ فِي يُـــسْرِنا والجَهْـــدِ

و ما جاء العصر العباسي حتى كان هذا اللونُ من النظم التعليمي قد رَسَخَتْ قَدَمُه وفشا أمره، فنظم أبان بن عبد الحميد اللاحقي أرجوزة في الفقه، وأخرى حوَّل بها كتاب (كليلة ودمنة) من منثور إلى منظوم مقفًّى[٤].

---

(١) عصمت غوشه: الشعر التعليميُّ في القرون الأربعة الأولى، دكتوراه -آداب القاهرة سنة ١٩٨٠م.

(٢) مجلة المورد، المجلد الخامس عشر -العدد الثالث سنة (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) بحث للأستاذ هلال ناجي: ص١٧١.

(٣) هو: الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف، ويكنى أبا العباس ولد في خلافة عمه الوليد بن عبد الملك سنة (٨٨هـ) تولى الخلافة في ربيع الثاني سنة (١٢٥هـ/ فبراير سنة ٧٤٣م).
انظر الأغاني: (٧/ ١-٨٤).

(٤) انظر المرشد: ٢٤١، ٢٤٠.

ونظم أبان منظومته من الرجز المزدوج ولم يبقَ منها إلَّا ستة وسبعون بيتًا بعضُها يتعلَّق بباب الأسد والثور، وبعضها الآخر يتعلق بباب بعثة بُرزويه[١].

ويبدأ أبان منظومته، بقوله:

هَـــذَا كِتَـــابُ أَدَبٍ وَمِحْنَـــهْ ... وَهْـوَ الَّـذِيْ يُـدْعَى كَلِيلَـةَ وَدِمْنَـهْ

فِيـــهِ دَلَا لاتٌ وَفِيـــهِ رُشْـــدُ ... وَهْـــوَ كِتَـابٌ وَضَـعَتْهُ الهِنْـدُ

فَوَصَّـــلُوا الآدَابَ كُـــلَّ عَـــالِمِ ... حِكَايَـــةً عَـــنْ الــسُنِ البَهَـائِمِ

فَـــالحُكَمَاءُ يَعْرِفُـــونَ فَـــضْلَهُ ... وَالـــسُّخَفَاءُ يَـــشْتَهُونَ هَزْلَـــهُ

وَهْـــوَ عَـــلَى ذَاكَ يَـــسِيرُ الحِفْـــظِ ... كَـــذَا عَـــلَى اللِّـــسَانِ عِنْـــدَ اللَّفْـــظِ

وقال في باب (بُرْزُوَيه الطبيب)[٢]:

وَإِنَّ مَـــنْ كَـــانَ دَنِيءَ الـــنَّفْسِ ... يَـــرْضَى مِـــنَ الأرفـــع بـــالأَخَسِّ

كَمِثْـــلِ الكَلْـــبِ الـــشَّقِيِّ البـــائِسِ ... يَفْـــرَحُ بِـــالعَظْمِ العَتِيـــقِ اليَـــابِسِ

ولزم اللاحقي بيتَه لا يخرج منه حتى فرغ من هذا النظم في أربعة أشهر، وهي ـيبةٌ من خمسة آلاف بيت لم يَقْدِر أحدٌ من الناس أن يتعلَّق عليه بخطأ في نقله[٣].

وفي العصر نفسه نظم أبو العتاهية أرجوزته الطويلة المسمَّاة (ذات الأمثال)

---

(١) للأب لويس شيخو بحث قيم عن نظم (كليلة ودمنة) في اللغة العربية، نشر في مجلة (المشرق) العدد الرابع: ٩٧٨-٩٨٦.

(٢) انظر: عبد الله بن المقفع: ٢٥٤.

(٣) المصدر السابق.

وقد ضاع أكثرُها فلم يَبْقَ منها إلَّا أبياتٌ، نَحْوُ[١]:

إنَّ الشَّبَابَ والفَرَاغَ والجِدَهْ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أيُّ مَفْسَدَهْ

يا للشَّبَابِ المَرِح التَّصابِي رَوَائِحُ الجَنَّةِ فِي الشَّبَابِ

وتاريخُ العلوم حافلٌ بأعدادٍ ضخمة من المتون المنظومة؛ فقد تمَّ نظم العلوم المختلفة كعلم القراءات، وعلم مُصطلح الحديث، وعلم الفرائض وعلم الرياضيات وعلم الفلسفة، وعلم الفقه، وعلم النحو، وعلم الفلك، وعلم الطب، وعلم التجويد، وفن التوحيد، وعلم الرسم، وعلم الميقات، وعلم البحث والمناظرة وغير ذلك من العلوم.

فمن المنظومات العلمية التي أطَّلعتُ عليها في علم القراءات: منظومة (حِرْز الأماني ووجه التهاني، في القراءات السبع، تأليف القاسم بن فِيُّره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرغيبي الأندلسي المتوفَّى سنة ٥٩١هـ[٢] وأولها:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلا

وَثَنَّيْتُ صَلَّى اللهُ رَبِّي عَلَى الرِّضَا مُحَمَّدٍ المُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلا[٣]

وفي علم الحديث تطالعنا ألفية الحافظ العراقي[٤] المسمَّاة (تبصرة المبتدي

---

(١) انظر المرشد: ٢٤١.

(٢) وهي مطبوعة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٧م).

(٣) حرز الأماني: ص٣.

(٤) هو: الحافظ زين الدين، أبو الفضل عبدُ الرحيم بن الحسين الشهير بالعراقي، ولد سنة (٧٢٥هـ) وتُوفِّي سنة (٨٠٦هـ).
ترجمته في: شذرات الذهب: (٧/ ٥٥) والأعلام: (٢/ ١٦٤).

وتذكرة المنتهي)[١] وهي تلخيص لمقدمة ابن الصلاح في علم الحديث.

وتحتوي ألفية الحافظ العراقي على ألف بيت بالإضافة إلى خاتمة من ثلاثة أبيات تحدث في الخاتمة عن المكان الذي كَمُلت فيه هذه الأرجوزة.

ومطلع الأرجوزة، قولُه[٢]:

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ ... عَبْدُ الرَّحِيمِ بِنُ الْحُسَيْنِ الأَثَرِي[٣]

مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللهِ ذِي الآلاءِ ... عَلَى امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ إِحْصَاءِ

ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمِ ... عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَاحِمِ[٤]

فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهِمَّهْ ... تُوَضِّحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمَهْ[٥]

نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي ... تَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهَى وَالْمُسْنِدِ[٦]

لَخَّصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلاحِ أَجْمَعَهْ ... وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهْ

ونجد كذلك في علم الحديث، ألفية السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ومطلعُها[٧]:

---

(١) وقد طبعت هذه المنظومة مع الشرح المسمَّى (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) بمطبعة الأزهر بمصر سنة (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٧م).

(٢) انظر فتح المغيث: (١/ ٧).

(٣) الأثَرِيُّ: نسبة إلى علم الأثر، وهو علم الحديث.

(٤) المراحم: جمع مرحمة، وهي الرحمة.

(٥) رسمُ الحديث: آثار أهله الذين بنوا عليها أصولهم.

(٦) المُسْنِد بكسر النون: اسم فاعل من (أسند الحديث) أي: رواه.

(٧) ألفية السيوطي في الحديث: ص١، وطبعت بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر في ١٩١ صفحة.

لِلهِ حَمْدِي وَإلَيْهِ أسْتَنِدْ ... وَمَا يَنُوبُ فَعَلَيْهِ أعْتَمِدْ

ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدِ ... خَيْرُ صَلَاةٍ وَسَلَام سَرْمَدِ

وَهذِهِ ألفيَّةٌ تَحْكِي الدُّرَرْ ... مَنْظُومَةٌ ضَمَّنْتُهَا عِلْمَ الأثَرْ

فَائِقَةً الفِيَّةَ العِرَاقِي ... فِي الجَمْعِ والإيجَازِ واتِّسَاقِ

وَاللهُ يُجْرِي سَابغَ الإحْسَانِ ... لَهُ ولِي وَلِذَوِي الإيمَانِ

وتحدث عن الحديث الصحيح، فقال[1]:

حَدُّ الصَّحِيحِ مُسْنَدٌ بِوَصْلِهِ ... بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ عَنْ غَيْرِهِ

وَلَمْ يَكُنْ شَذًّا وَلَا مُعَلَّلَا ... وَالحُكْمُ بِالصِّحَّةِ وَالضَّعْفِ عَلَى

ظَاهِرِهِ، لا القَطْعُ إلا ما حوى ... كِتَابُ مُسْلِمٍ أوِ الجُعْفِيُّ (سِوَى

ما انتقدوا) فابْنُ الصَّلاحِ رجَّحَا ... قَطْعًا بِهِ (وَكَم إمَاءٍ جَنَحَا

ومن المنظومات الكثيرة في مجال علم اللغة تُطالعنا منظومة لابن مالك النحويِّ المُتوفَّى سنة ٦٧٢هـ[2]، تسمى: النظم الأوجز فيما يُهمز وما لا يهمز[3] وله منظومة أخرى في الفرق بين الظاء والضاد[4] وأولها[5]:

أَقُولُ حَامِدًا إلهًا صَمَدَا ... مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ أحْمَدَا

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر ترجمته في هامش ص (   ) من التحقيق.

(٣) وقد طبع هذا النظم، وشرحُه لابن مالك وصدر عن دار العلوم في الرياض بتحقيق الدكتور: علي حسين البواب

(٤) وهذه المنظومة حققها طه محسن، ونشر التحقيق في مجلة المَوْرِد (ص٩٥: ١٢٢).

(٥) المرجع السابق: ١١٠.

وَآلِــهِ الأَبْــرَارِ وَالــصَّحَابَةِ أُولِي النُّهَــى وَالْفَــضْلِ وَالنَّجَابَــةِ
إِنِّي اسْـــتَخَرْتُ اللهَ فِي أَنْ أَجْمَعَـــا أَرْجُــوزَةً فِي الــضَّادِ والظَّــاءِ مَعَــا

وعدد أبيات تلك الأرجوزة (١٩٥) بيتًا.

ولابن مالك كذلك منظومات أخرى في الفرق بين الظاء والضاد، وهي الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد[١] وهي منظومةٌ في ثلاثة وستين بيتًا أولُها:

بِــسَبْقِ شِــيْنٍ أَوِ الجِــيمِ اسْــتِبَانَةَ ظَــا أو كافٍ أَوْ لامٍ أيـضًا كَـاكظُ مُتَلَمِّظَـا

وله كذلك منظومة في الفرق بين الظاء والضاد، وهي في أربعة وستين بيتًا، أولُها[٢]:

الحمْد للهِ ما عمَّم الورى بِنِعَمِ وَمَـا أَرْتَجَـى شَـاكِرٌ مِنْـهُ مَزِيـدَ كَـرَمِ

وله كذلك في الظاء: (ظاءات القرآن الكريم، وهي أبيات ذكر فيها أصول الألفاظ الظائية في الذكر الحكيم)[٣].

ويُعدُّ ابن مالك -بحقٍّ- إمام النظم في علوم اللغة العربية؛ إذ بلغ ما أَلَّفه نظمًا أكثر من خمسة عشر مصنَّفًا، وصل إلينا منها تسعة مصنفات يبلغ عدد أبياتها حوالي سبعة آلاف وخمسمائة بيت تعالج موضوعات النحو والصرف واللغة[٤].

---

(١) ولابن مالك شرح مبسوط عليها يحمل عنوانها نفسه، قام بتحقيقه طه محسن بالاشتراك مع حسين تورال، وطبع في النجف الأشرف عام (١٩٧٢م).
السابق: ٩٥.
(٢) ولابن مالك شرح عليها محفوظ بدار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت رقم ٥٨٣٠.
(٣) وقد ذكرها بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي): (٥/ ٢٩٦) ولم نطَّلع عليها.
(٤) انظر مجلة المورد: ٩٥، العدد السابق.

وسبق ابنَ مالك باحثون ألفوا في حرفي الضاد والظاء رسائل ومنظومات منذ بداية القرن الرابع الهجري يزيد عددهم على الأربعين[١].

وفي مجال الطب تُطالعنا أرجوزةٌ في أسباب الحُمَّيَات[٢]، لابن سينا[٣] (ت سنة ٤٢٨هـ) أولُها[٤]:

الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ القَادِرِ　　الدَّائِمِ الفَرْدِ الحَكِيمِ الفَاطِرِ

وهذه المقدمةُ في سبعة أبيات، وبعد ذلك ينتقل إلى الكلام عن حدِّ الحمَّى وأجناسها، فيقول:

وَحَدُّ هَذِي الحُمَّيَاتِ الهَائِجَهْ　　حَرَارَةٌ عَنِ الطِّبَاعِ خَارِجَهْ

تَضُرُّ بالأَعْضَاءِ وَالْأَفْعَالِ　　مُخِلَّةٌ بِصَالِحِ الأَعْمَالِ

أَجنَاسُهَا ثَلاثَةٌ عَدَدْتُهَا　　لا غيرَ فَاحْفَظْهَا كَمَا بَيَّنْتُها

مِنْهُنَّ مَا نَنْسُبُهُ لِلْيَوم　　تَحْدُثُ عَنْ حرَكَةٍ أَوْ صَوْمِ

---

(١) انظر مجلة المورد، العدد السابق: ص١٠٠.

(٢) وهي أرجوزة لطيفة، في أسباب الحُمَّيات وطرق علاجها، وعدد أبياتها (٢٤٤) بيتًا، ويوجد منها نسخة خطية كاملة في مكتبة الأوقاف بالموصل (بالعراق) ضمن مجموع تحت رقم (٢٧/ ٩) وضمن مجموع مخطوطات الدكتور داود الجلبي، وقد حققها د. داود مزيان الثامريُّ، وعقَّب على هذا التحقيق د. محمود الحاج قاسم محمد الموصلي، ونشرت المخطوطة كاملة في مجلة المورد في اثنتي عشرة ورقة.
انظر المورد: ٢٢١، العدد السابق.

(٣) هو: الرئيس، أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا.
راجع ترجمته في الشذرات: (٣/ ٢٣٤) وَوَفَيات الأعيان (٢/ ١٥٧-١٦٢).

(٤) نقلًا عن المخطوطة المصورة التي نشرتها مجلة المورد ص٢٢٥.

وَحُمَّيَاتُ الدِّقِّ جِنْسٌ ثَانِي فَلَا تَكُنْ عَنْ عِلْمِهَا بِوَانِي
وَحُمَّيَاتُ العَفْنِ جِنسٌ ثَالِثُ وَالْخُبْرُ عَنْ أَسْبَابِهِنَّ بَاحِثُ
فحُمَّيَاتُ اليومِ فِي الأرواحِ عمَّا قريبٍ بَرْؤُهَا يَا صَاحِ
وَحُمَّيَاتُ الدِّقِّ فِي الأَعْضَاءِ المُتَشَابِهَاتِ فِي الأَجْزَاءِ
وَحُمَّيَاتُ العَفْنِ فِي الأَخْلَاطِ إِنِّي حَفِظْتُ ذَاكَ عَنْ بُقْرَاطِ

وفي علم الرسم نجد للإمام الشاطبي منظومةً رائيَّةً تسمَّى (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد)، وله قصيدة أخرى تسمَّى (ناظمة الزهر) وهي في علم عدد الآي، وقصيدة دالية في خمسمائة بيت لخص فيها التمهيد لابن عبد البر[١].

وفي الفقه تطالعنا منظومةُ ابن عبد القوي (٦٣٠هـ-٦٩٩هـ)[٢]، ومطلعُها[٣]:

بحمدِكَ اللَّهمَّ أنهي وابتَدِي فحمدُك فرضٌ لازمٌ كلَّ مَوْجِدِ
وأشهدُ أنَّ اللهَ لا ربَّ غيره وأسألُه عفوًا وإتمامَ مَقْصِدِ

وفي علم النحو تكثر المنظومات العلمية كثرة واضحة لا سبيل إلى حصرها، ومن تلك المنظومات الكثيرة في النحو: منظومة ابن معط، ومنظومة ابن مالك، ومنظومة السيوطي، وتلك منظومات غنية عن التعريف، فهي مشهورة في هذا

(١) انظر: حرز الأماني ووجه التهاني، في القراءات السبع: ص١٠٠.
(٢) هو: العلَّامة شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي المرداوي، الصالحي، الحنبلي المولود بقرية (مردا) في فلسطين سنة (٦٣٠هـ) وتوفي بصالحية دمشق سنة (٦٩٩هـ).
انظر ترجمته في مقدمة عقد الفرائد: (٣-٥).
(٣) انظر: عقد الفرائد، مختصر نظم ابن عبد القوي: ص٩.

الفنِّ معروفة، وأطلق عليها (الألفيَّات).

وفي القرن الثامن الهجري نظم ابن الوردي[١] أرجوزته الشهيرة (التحفة الوردية)[٢] بلغت مائة وخمسين بيتًا، أولها:

قَالَ الفَقِيرُ عُمَرُ بْنُ الوَرْدِي ... للهِ شُكْرِي أَبَدًا وَحَمْدِي

وثمة منظومة أخرى في النحو لأحد المماليك، وهو طَيْبَرسُ الجندي[٣]. وفي مجال التصوُّف تنسب قصيدة لبهلول المجنون الصوفي[٤].

وفي اختلاف الآيات توجد أرجوزة تسمى (نظم الجواهر) وهي لطاهر

---

(١) هو: قاضي القضاء، زين الدين أبو حفص، عمر بن المظفر بن عمر بن محمد أبي الفوارس المعرِّي، الحلبي المشهور بابن الوردي الشافعي، المتوفى سنة (٧٤٩هـ).
انظر ترجمته في الشذرات: (٦/ ١٦٢،١٦١) والمؤلفين: (٨/ ٣) والأعلام: (٥/ ٢٢٨).

(٢) والنظم مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٢٣ نحو تيمور) ونسخة أخرى برقم (٥٩١ نحو تيمور) وكذا بالمكتبة الأزهرية برقم (٣٩١١) وبدار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (٦٣٨٦ عام).
انظر فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية حرف (ت) وفهرس المخطوطات بالظاهرية: ٥٦٥.

(٣) هو: طيبرس بن عبد الله الجندي (علاء الدين): فقيه، نحويٌّ، أديب، شاعر من المماليك، ولد تقريبًا سنة ٦٨٠هـ وقدم دمشق فتفقَّه بها، ومهر في العربية والآداب، توفي بصالحية دمشق.
معجم المؤلفين: (٥/ ٤٦).

(٤) هو: أبو وهب بهلول بن عمرو الصيرفي (أو الصوفي) المجنون، نشأ في الكوفة، ثم دعاه هارون الرشيد إلى بغداد، وكان شاعرًا زاهدًا وقصَّاصًا، وكان به ميل إلى التشيع، توفي سنة (١٩٠هـ/ ٨٦٠م).
الأعلام: (٢/ ٥٦).

الأصبهاني[١].

ومن المتون الشعرية في علمي العروض والقوافي: (الرامزة) لعبد الله بن محمد الأندلسي المتوفَّى سنة ٦٢٦هـ، ومنظومة الصبَّان، وألفية الآثاري في العروض والقوافي -وهي ألفيَّةٌ لا نظيرَ لها[٢].

ويضيق بنا المجال عن حصر تلك المنظومات العلمية التعليمية، فليس حصرها مجالَ بحثِنا، وإنَّما أردنا التمثيلَ على ما نحن بصدده فحسب، فالمنظومات العلمية في مختلف الفنون كثيرةٌ جدًّا وخاصَّةً في مجال الدراسات النحوية واللغوية.

ومن الطريف حقًّا أنَّنا نرى ولأول مرة -حسب علمنا- يجري نظم أرجوزة في أصول تحقيق النصوص التراثية، وقد قام بنظمها الشاعر المحقق الأستاذ هلال ناجي، وهو عراقي الجنسية وقد تحدث عن الدوافع التي جعلته ينظم هذه الأرجوزة فقال: إنَّ رغبتي في وضع متن علمي في قواعد تحقيق النصوص التراثية يسهل حفظه على المتعلمين والشُّدَاة، ويسهل الاستشهاد به، وخلوَّ المكتبة العربية من مثل هذا الفن طيلة أربعة عشر قرنًا مرَّت، دفعتني إلى نظم هذه الأرجوزة محاولًا استقصاء ما يمكن استقصاؤه في هذا الباب، مؤثرًا التفصيل على الاختصار)[٣]، ومدخل الأرجوزة قولُه[٤]:

---

(١) هو: طاهر بن عمر بن إبراهيم بن أحمد الأصبهاني، مقرئ، ولد في المحرم وتوفي سنة (٧٨٦هـ/ ٣٨٤م).
المؤلفين: (٥/ ٣٨).

(٢) انظر مجلة المورد -العدد الثالث: ص١٧١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) وقد ذكرت تلك الأرجوزة كاملة في مجلة (المورد) التي تصدرها وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية في عددها الثالث (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) ص١٧٢-١٨٢، وهي =

لَمَّا أَتَى لِأوربا أَنْ تَنْهَضَا ... وَنَشَّرَتْ شراعَها المفضَّضا
أَقَامَتِ النَّهْضَةَ فِي قَرْنَيْنِ ... عَلَى جَلِيلٍ لاَحَ فِي أُسَّيْنِ
أُسٌّ بِهِ صَنَّعتِ التُّرَابَا ... وآخرٌ أحْيَتْ بِهِ الآدَابَا
وَكَانَ لِلْيُونَانِ واللاَّتِينِ ... إِرْثٌ مِنَ الآدَابِ مُذْ قُرُونِ

وقال عن كيفية ترتيب النسخ:

أَوْلَى النُّصُوصِ نُسْخَةُ المُصَنِّفِ ... فَهِيَ إِذَا مَا سَلِمَتْ بِهِ تَفِي
وإنِ فقدْنَا النُّسَخَ المَطْلُوبَهْ ... مُسْنَدَةً مرويَّةً مَنْسُوبَهْ
فَالْأَصْلُ أنْ تُقَدَّمَ القَدِيمَا ... مُعَارِضًا مُقَابِلًا قَوِيمَا
وَقَدْ تُلَاقِي نُسْخَةً جَدِيْدَةْ ... لكِنَّهَا قَوِيمَةٌ سَدِيدَةْ
قَدْ نُقِلت عَنْ نُسْخَةٍ قَدِيمَةٍ ... مَضْبُوطَةٍ دَقِيقَةٍ سَلِيمَةٍ
فَلِلأَصَحِّ السَّبْقُ والتَّفْضِيلُ ... وَذاكَ مَا نَحْنُ بِهِ نَقُولُ

وقال عما يجب في تحقيق النص:

وَأَوَّلُ مَا يُوجِبُه التَّعْرِيفُ ... مَعْرِفَةٌ بِمَنْ لَهُ التَّصْنِيفُ
وَدَقِّقِ الفِهْرِسْتَ وَالمُعَاجِمَا ... وَكُنْ بِعُنْوَانِ الكِتَابِ عَالِمًا

=

أرجوزة طويلة، اسمها (موضحة الطريق إلى صُوَى مناهج التحقيق) لهلال ناجي، وعدد أبياتها مائتان وسبعة وخمسون بيتًا من الرجز المزدوج، ونظمها صاحبها عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

فَـــرُبَّما زُيِّـــفَ فِي العنـــوانِ	تزييـــفَ نُـــسَّاخٍ بِـــلَا إِمْعَـــانِ
وَرُبَّـــمَا ضَـــلَّلَكَ النُّـــسَّاخُ	حَتَّـــى لَقِيـــلَ إِنهَّـــمُ مُـــسَّاخُ
فَـــدَقِّقِ المَـــنْهَجَ وَالأسْـــلُوبَا	وَحقِّـــقِ الأحْـــدَاثَ وَالغُيُوبَـــا

وبعد أن عرفنا الدوافع التي أدت إلى نظم العلوم، وبداية النظم العلميِّ ونماذجَ لبعض الناظمين ونُبَذ من أهم أعمالهم ينبغي بعد ذلك أنْ نتعرَّف على البحر الذي اختاره هؤلاءِ الناظمون لينظموا عليه منظوماتهم.

إذا نظرنا إلى النظم العلميِّ وجدنا أنَّ أكثر ما جاء منه جاء على بحر الرجز؛ وذلك لعذوبة نغمه وخفته في الإنشاء -ولأمرٍ ما تجدُ التعليميَّات التي نظمت على غير الرجز ثقيلةً جدًّا كَلاميَّة الأفعال مثلًا[١]- وكذلك لسعته العروضية، وكثرة صوره لدخول الزحافات في جميع الأجزاء من عروض وضرب، وقد تتبادل هذه التفعيلات بما يعطي صورًا للرجز تفوق صور أي بحر آخر[٢].

وخلاصة القول أن الرجز شاع نظمًا في كافة العلوم النظرية والعملية والدراسة التي قام بها أحد الباحثين المعاصرين تؤكِّد تغلغل الأراجيز في سائر العلوم وبخاصة المشطورة المزدوجة[٣].

وليس معنى هذا أن بحر الرجز هو البحر الوحيد المتفرِّد بهذه المنظومات العلمية فقد نجد منظومات أخرى جاءت على غير الرجز ولكنها قليلة إذا ما قيست بالمنظومات الرجزية، فهناك على سبيل التمثيل ألفية ابن معط التي لم ينظمها

---

(١) انظر المرشد: ص٢٣٤.

(٢) انظر دائرة المعارف الإسلامية – المجلد العاشر: ٥٨، مادة رجز

(٣) عرفه: بحر الرجز– ماجستير سنه (١٩٨٧م).

جميعها على بحر الرجز، ولكنه راوح بين بحرين هما: مشطور بحر الرجز وبحر السريع، وهو نفسه يعترف بذلك في البيتين (١٣،١٤).

لَا سِيَّمَا مَشْطُورَ بَحْرِ الرَّجَزِ
أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ

فقد بدأها بقوله[1] (الرجز):

يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الغَفُورِ   يَحْيَى بنُ مُعْطٍ بنِ عَبْدِ النُّورِ

ويستمر على ذلك البحر حتى البيت السابع والعشرين، ثم يأتي البيت الثامن وفيه يقول (وهو من السريع):

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَمَا البَصْرِيُّونَ   وَاشْتَقَّ مِنْ وَسَمِ الكُوفِيُّونَ

ففي هذه الألفية نجد أنَّ ثلاثة عشر بيتًا جاءت من بحر السريع، أما البقية الباقية فقد جاءت على بحر الرجز[2].

وهناك منظومة أخرى في مجال الدراسات النحوية قد جاءت على بحر الطويل، وهي لضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي (ت سنة ٥٤٩هـ)[3]، أولها:

وِلِلشِّعْرِ مِيزَانٌ يُسَمَّى عَرُوضَهُ   بها النَّقْصُ والرُّجْحَانُ يَدْرُسُهَا الفَتى

---

(١) مقدمة ألفية ابن معط.

(٢) النحو المنظوم: ٩٥.

(٣) ترجمته في معجم المؤلفين: (٦/ ١١٧) (والمنظومة مطبوعة بالمطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٢٤هـ).

وأيضًا توجد منظومة للسخاوي (ت سنة ٦٤٣هـ)[١] وقد سمَّاها (الضوابط النحوية)[٢] وهي من (بحر الكامل) ومنها:

قَدْ جَاءَ مَا أَغْنَى وَسَدَّ عَنِ الخَبَرْ ... في حَذْفِهِ وَزَوَالِهِ في اثْنِي عَشَرْ

حَذْفٌ وشَرْطٌ أو جَوَابُ مُسَائِلٍ ... أَوْ خَالفٌ بسر ومعمولُ الخَبَرْ

إلى غير ذلك من المنظومات العلمية التعليمية، وبخاصَّة النحوية التي جاءت على غير بحر الرجز.

وبعد هذا العرض الموجز لقضية النظم العلمي بعامة، والنحوي بصفة خاصة والتي تعرَّفنا من خلاله على طبيعته، والدوافع التي أدت إلى نظم العلوم، وأول من نظم في هذا المجال، وأشهر المنظومات العلمية التعليمية، والبحر الذي ينظم عليه – أقرِّر ما يلي:

(١) إنَّ أول ما وصل إلينا من النظم التعليمي خطبةٌ طريفة قالها الوليد بن يزيد – وهي تجري مجرى الحكم والأمثال- عندما كان مع أصحابٍ له على الشراب وحان وقت الصلاة، فقال: والله لأخطبنكم بشعر. وما جاء العصر العباسي حتى كان هذا اللون من النظم التعليمي قد رسخت قدمه وفشا أمره فنظم أبان وغيره، وتوالى النظم بعد ذلك وتسابق الكثيرون في هذا المجال.

(٢) إنَّ أول نظم في مجال الدراسات النحوية هو للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هـ وهو القصيدة التي ذكرها خلف في مقدمته، ونقل منها بيتين اثنين.

(٣) إنَّ أغلب المنظومات العلمية جاءت على بحر الرجز المزدوج، وإنَّ بعضها جاء

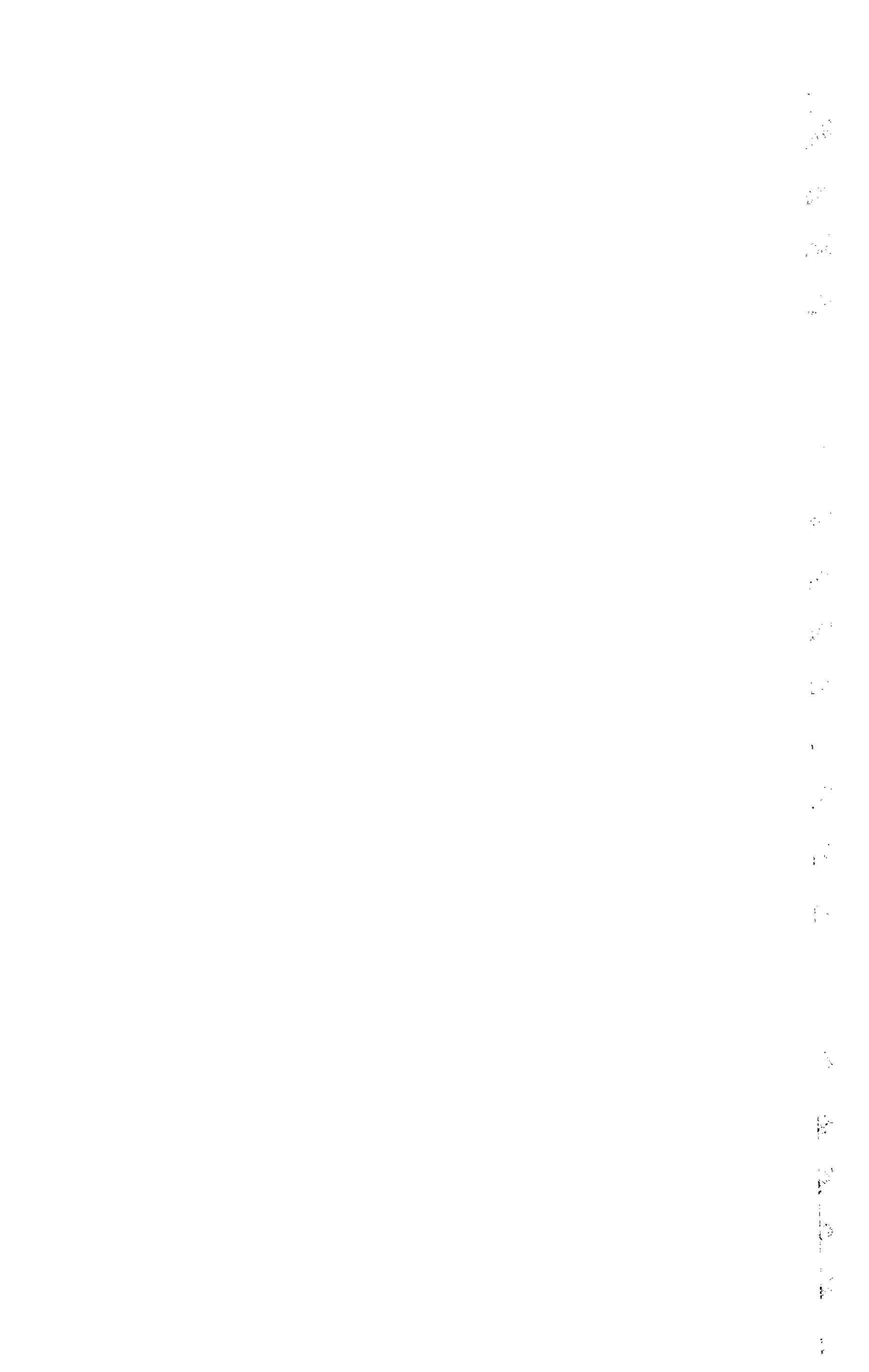
---

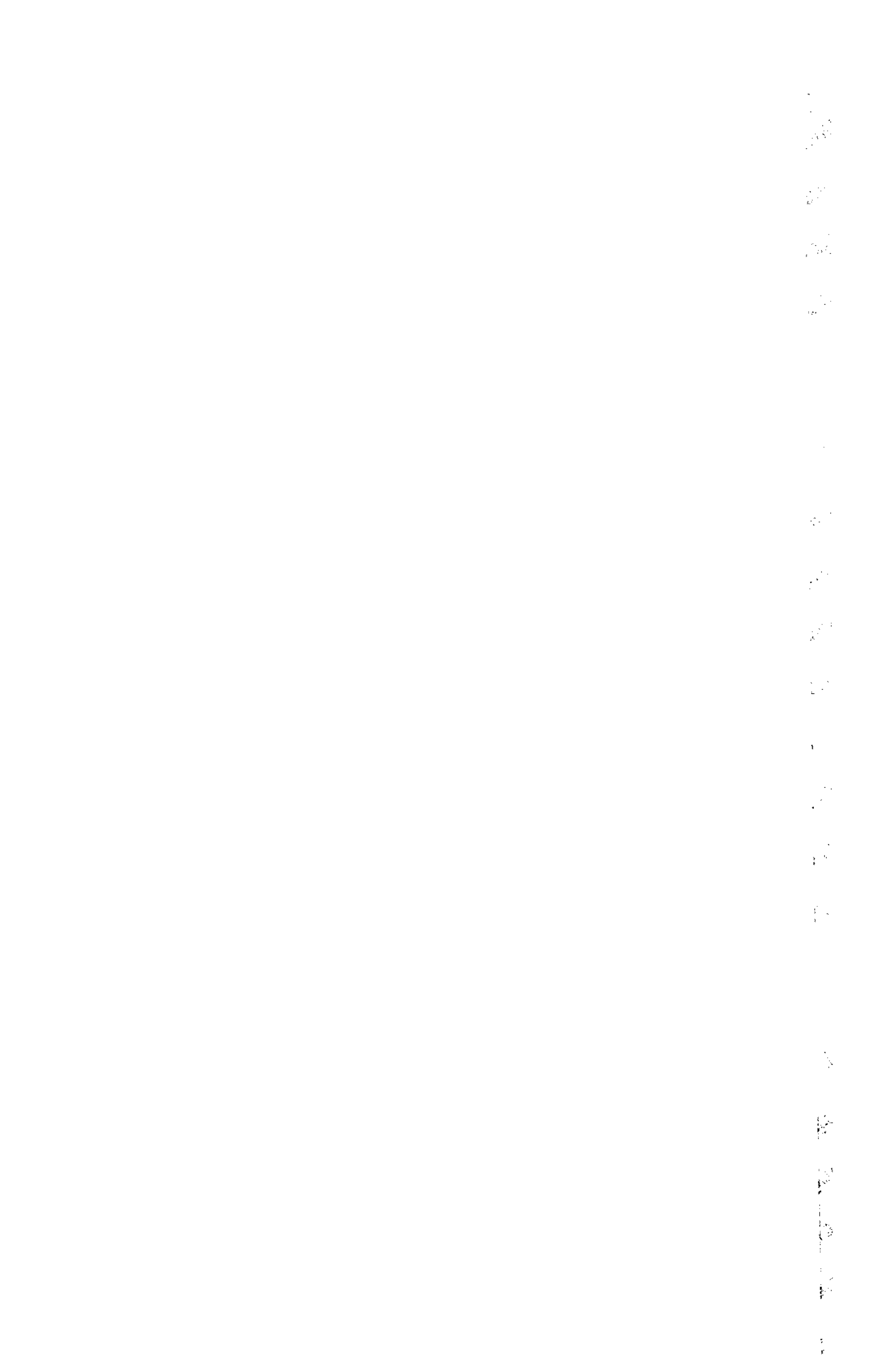
(١) وهي مخطوطة في سبع ورقات محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٦٠٤ – نحو).

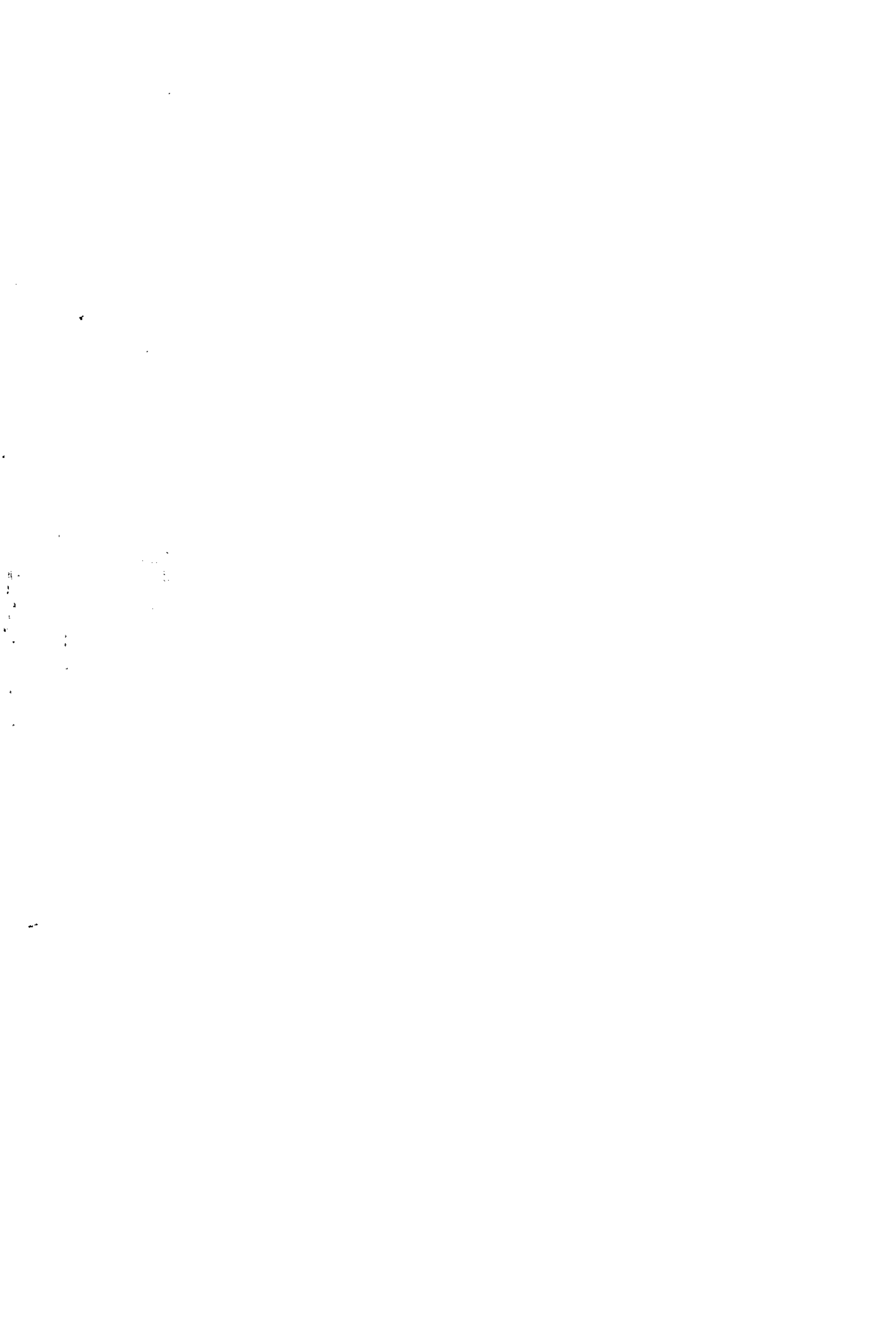
(٢) الضوابط النحوية: الورقة (٣).

على غير هذا البحر ولكنه قليلٌ جدًّا إذا ما قيس بما جاء منه على بحر الرجز.

وفي نهاية هذا المبحث أكرِّر ما قاله غيري، و قول: نَّ المنظومات في مجال الدراسات النحوية —والمقصود بالدراسات النحوية: ما يشتمل النحو والصرف— كثيرةٌ جدًّا حفظتها لنا خزائن الكتب، ولكنها في انتظار جهود الباحثين المتخصصين من المخلصين المعنيِّينَ بشأن التراث لإِخراجها من بطون تلك الخزائن إلى أضواء البحث إلى النور، وذلك ليتسنى لِلْخَلَفِ الوقوف على جهود السَّلَفِ.







الباب الأول

الحريري وكتابه

(ملحة الإعراب)

الفصل الأول: الحريري (صاحب ملحة الإعراب)

الفصل الثاني: ملحة الإعراب.



الحــــريري
صاحب ملحة الإعراب

اسمه ولقبه

هو أبو محمَّدٍ القاسِمُ بْنُ عليٍّ بنِ محمد بنِ عُثْمانَ، الحريريُّ[1]، البصريُّ الحَراميُّ[2]، الشافعيُّ: أديبٌ، نحويٌّ، ناظمٌ، ناثرٌ[3]. وهو عربيٌّ أصيل ينتسب إلى ربيعة الفرس[4].

مولده ونشأته وحياته

ثمة إجماعٌ من كتب التراجم التي ترجمت لأبي محمد القاسم بن علي الحريريِّ على أنَّه وُلد سنة ٤٤٦هـ، ولكنَّه لم يَرِد في أيٍّ منها تاريخ محدد لليوم أو الشهر الذي ولد فيه، هذا بالإضافة إلى أنَّ هناك بعضَ الكتب التي تذكر أنَّ مولده كان في حدود هذه السنة، يعني: على وجه التقريب[5].

وقال الأنباري: قال ابن السمعاني: سألت أبا القاسم بن أبي محمد الحريري عن وفاة أبيه، فقال توُفيَّ سنة ٥١٦هـ ببني حَرام من البصرة. وسألته عن مولده، فقال: لا أدري غير أنَّه كان له وقت أن تُوفي سبعون سنة[6].

وولد بقرية المَشَان[7] بالقرب من البصرة، وسكن مَحِلَّةَ بني حَرام

---

(١) تسميته بالحريري نسبة إلى الحرير؛ وذلك لأنَّه كان يصنعه أو يبيعه.
(٢) الحَراميُّ، بفتح الحاء المهملة: نسبة إلى محل سكنه بني حرام. وبنو حرام: قبيلة من العرب سكنوا محلة بني حرام بالبصرة فنسبت إليهم.
(٣) انظر: معجم الأدباء: (١٦/ ٢٦١-٢٦٣).
(٤) ربيعة الفرس: أبو قبيلة، وهو ابن نزار بن معد بن عدنان.
(٥) راجع: إنباه الرواة: (٣/ ٢٤) والنجوم الزاهرة: (٥/ ٢٢٥).
(٦) نزهة الألبَّاء: ٢٦٥.
(٧) المَشَانُ بفتح الميم: بُليدةٌ قريبةٌ من البصرة، كثيرة التمر والرطب والفواكه.

=

بالبصرة[١]، وقرأ الأدب على الفضل القصباني[٢]، وكان غايةً في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وتصانيفه تشهد بفضله وتقرُّ بنبله، وكفاه شاهدًا المقامات التي أبرَّ بها على الأوائل، وأعجز الأواخر[٣].

وسمع الحديث من أبي تمام: محمد بن الحسين بن موسى المقري، وأبي القاسم بن الفضل العثماني الأديب وغيرهما، وروى عنه: أبو بكر عبدُ الله بن محمد بن أحمد بن النقُّور، والوزير علي بن طرَّاد، وأبو العباس المندائي، وخلق آخرون.

ثقافته

من العجيب أنَّنا نرى الحريريَّ هذا متعَمِّقًا جامعًا لكلِّ فنون اللغة والأدب، فلم تقتصر ثقافته على الإلمام بفرع دون آخرَ، أو فنٍّ دون آخر، وإنَّما رأيناه ملمًّا بكلِّ علوم اللغة العربية وفروعها، فنراه أديبًا، ولغويًّا، ونحويًّا، وناظمًا، وناثرًا، ومحدِّثًا، وفقيهًا.

فنراه نحويًّا بارعًا، ويشهد لذلك ما ألَّفه في مجال النحو، وفي القمَّة منظومةُ (مُلْحَةِ الإعراب) تلك التي تتَّسم بطابع أدبيٍّ في معالجتها لمسائل النحو وقضاياه، وكذلك شرحه على الملحة يؤيِّد ذلك.

ونراه لغويًّا، ومؤلَّفُه (دُرَّة الغَوَّاص في أوهام الخواص) خيرُ شاهد على ذلك، فقد جمع فيه أخطاء المتعلمين والمثقفين ممن هم صفوة عصره، ذاكرًا الصواب مؤيِّدًا

انظر: معجم البلدان: (٨/ ٦٠- ٦١).

(١) بني حرام: خطة كبيرة بالبصرة تنسب إلى حرام بن سعد بن عدي بن فزارة بن زبيان بن بغيض، ومنهم رؤساء وشعراء وأجواد.
انظر: معجم البلدان: حرام.

(٢) انظر ترجمته في ص: ( ) من البحث.

(٣) انظر: بغية الوعاة: ٣٧٨.

بالحُجَّة والبرهان.

ونراه أديبًا فاضلًا بليغًا، وكفاه شاهدًا على ذلك المقامات التي قال عنها العلماء: إنَّه أبرَّ بها على الأوائل وأعجز الأواخرَ[١].

وهو ناظمٌ، وهذا واضح من خلال نظمه للملحة، وكذا من خلال شعره الكثير المتناثر في كتب التراجم، والذي تتضمنه مقاماته، وسوف نُفرد لشعره جزءًا من حديثنا فيما بعد -إن شاء الله تعالى[٢].

وهو ناثر عملاق، ويتضح ذلك من خلال رسائله المدونة، والتي منها الرسالة السينية، والرسالة الشينية، والرسالتان ذكرهما ياقوت في معجم الأدباء[٣].

والرسائل تنمُّ عن شخصية صاحبها، وعن عبقريته وإبداعه؛ فالرسالة السينية تحتوي كل كلمة فيها على حرف السين، وكذلك الشينية لا تخلو كلمة فيها من حرف الشين، وتلك براعة قَلَّما تجد لها مثيلًا.

وقد انقطع الحريري لتعلم اللغة والنحو والأدب، فكان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، قال الأنباري: وكان أديبًا، فاضلًا، بارعًا، فصيحًا، بليغًا، صَنَّفَ كتبًا حسنة عذبة العبارة[٤].

فالحريري -كما قلنا- نحويٌّ كما أنَّه أديب، لكنَّ شهرته الأدبية قد طغت على ما سواها وغطَّت مقاماته على الملحة وحجبتها عن الرؤية، فشهرة مقاماته عمَّت الآفاق قديمًا وحديثًا، ففي عصره يُبيِّن لنا الإمام محمود الزمخشري، المعاصر له،

---

(١) بغية الوعاة: ٣٧٨.
(٢) انظر: ص: ( ) من البحث.
(٣) ص: ٢٧٠- الجزء السادس عشر.
(٤) نزهة الألبَّاء: ٣٧٩.

والذي تُوفي سنة ٥٣٨هـ منزلة المقامات بقوله:

أُقْسِمُ بِاللهِ وَآيَاتِهِ وَمعْشَرِ الحُجِّ وَمِيقَاتِهِ
أَنَّ الحريريَّ حريٌّ بأنْ تُكْتَبَ بِالتِّبْرِ مَقَامَاتُه[١]

ولعلَّ تفرده بكتابة المقامات في عصره دون سواه، وكثرة علماء النحو في ذلك الوقت جعل الأنظار تتجه إليه في الأدب دون النحو، ومع ذلك فإن مؤرخي النحو لم ينكروا شأنه، ولم يغفلوا منزلته؛ فترجموا له في كتبهم، وأشاروا إلى مؤلفاته، ومنها الملحة وشرحها[٢].

والحريري قد درس الفقه على المذهب الشافعي على يد أبي إسحاق الشيرازي، وأبي نصر بن الصباغ[٣].

أخلاقه وصفاته ومكانته العلمية

قال السبكي في طبقات الشافعية: كان الحريري من البلاغة والفصاحة بالمحل الرفيع الذي تشهد به مقاماته التي لا نظيرَ لها، رشيق النظم والنثر، حلو الألفاظ، عذب العبارة، إمامًا مُتقدِّمًا في الأدب وفنونه.

قال السمعاني: لو قلت إنَّ مفتتح الإحسان في شعره، كما أن مختتم الإبداع بنثره، وإن مسير الحسن تحت لواء كلامه، كما أنَّ مخيَّمَ السحر عند أقلامه؛ لمَا زَلَقتَ من شاق الإنصاف إلى حضيض الاعتساف.

وقال عنه أحد الأئمة في الأدب واللغة: لم يكن له في فنِّه نظير في عصره، فاق

---

(١) انظر: النجوم الزاهرة: (٥/ ٢٢٥).
(٢) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري: ص ٦.
(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٤/ ٢٩٦).

أهل زمانه بالذكاء والفصاحة، وتنميق العبارة وتحسينها، وكان فيما يُذكر غنيًّا كثير المال[١]. ويقالُ: إنه كان له بالمَشَان ثمانية عشر ألف نخلة.

والحريري على رشاقته في الكتابة والتأليف لم يكن يهتم بمظهره، فقد كان مولعًا بالعبث بلحيته بحيث يتشوَّه بذلك حتى نهاه الأمير ابن المتوكل عن هذا الصنيع، وتوعَّده إنْ أخلَّ بشعر لحيته[٢].

وقال القِفطيُّ: وكان لفكرته في الأدب يشتغل بجذب لحيته فينتفها وهو غافل لفكرته[٣]. وكان الأمير كثير المجالسة له، فبقي كالمقيد أمامه لا يتجاسر على العبث بلحيته[٤].

وفي أحد الأيام أدلى بحديث قيِّم أعجب الأمير، وسُرَّ منه، واستحسنه؛ فقال له الأمير: سلني ما شئت حتى أعطيك.

فقال الحريري: أقطعني لحيتي!!

فقال له الأمير: قد فعلت!!

ونظرًا لعدم اهتمامه بمظهره، وسوء منظره، فإنَّ من كان يراه لا يتوقع أنه الحريري الذائع الصيت.

ويحكى أنَّه كان دميمًا قبيحًا فجاءه شخص غريب يزوره، ويأخذ منه شيئًا، فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريري ذلك منه، فلما التمس منه أن يملي عليه قال له اكتب.

---

(١) نقلًا عن طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٤/ ٢٩٦) بتصرف.

(٢) انظر: نزهة الألبَّاء: ٢٦٤.

(٣) إنباه الرواة: (٣/ ٢٦).

(٤) انظر: نزهة الألبَّاء: ٢٦٤.

مَـا أَنْـتَ أَوَّلَ سَـارٍ غَـرَّهُ قَمَـرٌ وَرَائِـدٍ أَعْجَبَتْـهُ خُـضْرَةُ الـدِّمَنِ
فَـاخْتَرْ لِنَفْـسِكَ غَـيْرِي إِنَّنِـي رَجُـلٌ مِثْلُ المعَيْدِيِّ فَاسْـمَعْ بِي وَلَا تَـرَنِي[1]

فخجل الرجل وانصرف عنه.

ويُحكى أنَّ رجلًا آخر قصده؛ ليقرأ عليه، فاستدل على مسجده الذي يقرأ فيه، فلمَّا أراد الدخول رأى شخصًا دميم المنظر فاحتقره، وقال: لعلَّه ليس هذا فرجع، ثم قال لنفسه لعلَّه يكون هذا، ثم استبعد أن يكون هو -والشيخ يلحظه- فلما تكرَّر ذلك منه تفرس الشيخ منه ذلك، فلما كان في المرة الأخيرة، قال له: ارحل فأنا من تطلب أكبر من قرد مُحنك[2].

وقال ياقوت: وكان مع هذا الفضل قذرًا في نفسه، وصورته، ولبسته، وهيئته، قصيرًا دميمًا بخيلًا مبتلًى بنتف لحيته[3].

مذهب الحريري النحوي

كان الحريري بصري المذهب في النحو، وهذا واضح تمامًا مما كتبه في النحو كملحة الإعراب وشرحه عليها، فهو نهج نهج البصريين، وسار على دربهم،

(١) هذا اقتباس من المثل العربي: تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه.
المُعَيْدِيُّ، بضم الميم وفتح العين وإسكان الياء، وبعدها دال مهملة مكسورة وياء مشددة: نسبة إلى معد بن عدنان.
قال ابن خلكان: وقال المفضل الضبي: أول من تكلم بهذا المثل المنذر بن ماء السماء، قاله لشقة بن ضمرة التميمي الدارمي، وكان قد سمع بذكره فلما رآه اقتحمته عينه، فقال له هذا المثل وسار عنه، فقال له شقة: أبيت اللعن، إن الرجال ليسوا بجزر يراد منها الأجسام، إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه، فأعجب المنذر ما رأى من عقله وبيانه. وهذا المثل يضرب لمن له صيت ذائع، ولا ينظر له. راجع: وَفَيَات الأعيان: (٤/ ٦٨).
(٢) انظر: نزهة الألبَّاء: ٢٦٣.
(٣) معجم الأدباء: (١٦/ ٢٦٢).

واستدل بأداتهم، واستشهد بشواهدهم، وسوف نستعرض بعض المسائل التي تؤكد ما نحن بصدده وتوضحه ، ومن هذه المسائل ما يلي:

١- أنه قسم الفعل إلى أقسامه الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، وهو بهذا يتفق مع البصريين في الرأي، ويخالف رأي الكوفيين القائل بأنه: قسمانِ بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع[1]، قال في الملحة:

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ   لِيَنْجَلِيْ عَنْكَ صَدَا الْإِشْكَالِ

فَهْيَ ثَلَاثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ   مَاضٍ وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعُ

وقال في شرحه على الملحة: إنَّما انقسم الفعل ثلاثة أقسام؛ لأنَّ كلَّ فعل يدلُّ بصيغته على قسم من أقسام الزمان بعينه، ولما كانت أقسام الزمان ثلاثة: ماض، وحاضر، ومستقبل انقسم الفعل أيضًا إلى ثلاثة أقسام: ماض ويعتبر بأمس، وحاضر ويعتبر بالآن، ومستقبل يعتبر بغد[2].

٢- أنَّه أطلق ألقاب: الرفع والنصب والجر والجزم، وجعلها قاصرة على حالات الإعراب، وأطلق على حالات البناء ألقابًا أخرى هي: الضم والفتح والكسر والسكون، قال في باب الإعراب.

وإنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الإِعْرَابَا   لِتَقْتَفِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَا

فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الْجَرِّ   وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعًا يَجْرِي

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة: ٢٢٧.

وقال:

وَالْجَرُّ فِي الْاسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفْ   بِأَحْرُفٍ هُنَّ إذَا مَا قِيلَ صِفْ

(٢) انظر: شرح ملحة الإعراب، للحريري: ٤٣.

وقال في الشرح: وجوه الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم[١].

وذكر في باب البناء: أنه يكون بالضم والفتح والسكون والكسر[٢].

٣- أنه عبر بمصطلح الجر، ولم يعبر بمصطلح الخفض، والأول قد أخذه البصريون عن الخليل وارتضوه لأنفسهم، والثاني أخذه الكوفيون عنه وارتضوه كذلك لأنفسهم، قال في الملحة:

وَالجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بالأَسْمَاءِ ....

وقال في الشرح: (وإنَّما لم يدخل الجر الأفعال؛ لأنَّ الجر يدخل الاسم من أحد طريقين...)[٣].

٤- أنه استخدم مصطلحًا خاصًّا بالبصريين وهو مصطلح: (اسم الفاعل) الذي كان الكوفيون يطلقون عليه (الفعل الدائم) قال في الملحة:

وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلًا مُنوَّنَا فَهْوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلًا بيِّنَا
فَارْفَعْ بِهِ فِي لَازِمِ الْأَفْعَالِ وَانْصِبْ إِذَا عُدِّي بِكُلِّ حَالِ
تَقُولُ: زَيْدٌ مُشْتَرٍ أَبُوهُ بِالرَّفْعِ مِثْلُ يَشْتَرِي أَخُوهُ

٥- أنه يتحدث عن جملة المفاعيل الخمسة: المفعول به وله وفيه، والمفعول المطلق، وكذلك المفعول معه، وهو بهذا يتفق في الرأي مع البصريين الذين يطلقون عليها اسم (المفاعيل)، على حين أن الكوفيين لا يجعلونها مفاعيل، وإنَّما هي عندهم

---

(١) المصدر السابق: ٥٧.
(٢) انظر: شرح الملحة للحريري: ص ٢٦١.
(٣) المصدر السابق: ٥٨.

أشباه مفاعيل[١].

٦- أنه يرى -تبعًا لمذهب جمهور البصريين- أنَّ العامل في المفعول معه النصب هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو، وهو بهذا يختلف في الرأي مع رأي الكوفيين القائل: بأنَّ العامل في المفعول معه النصب هو ما يسمُّونه من العوامل (الخلاف)[٢]، يقول في شرح الملحة: اعلم أنَّ المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى (مع)[٣].

٧- أنه علَّل لرفع الفاعل، ونصب المفعول بنفس تعليل البصريين لذلك، حيث قال: وإنَّما اختير للفاعل الرفع، وللمفعول النصب؛ لأنَّ الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة، والفعل لا يُرفع به إلَّا فاعلٌ واحد، وينصب به عدة مفاعيل؛ كالمصدر، والظرفين، والحال، والمفعول له ، فجعل الرفع المستثقل إعرابَّ ما قلَّ، والفتح المستخفَّ إعراب ما كَثُرَ[٤].

وكذلك علَّل لعمل إنَّ وأخواتها بنفس تعليل البصريين، حيث قال: وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلم بها بنون وياء؛ كما يتصل بالفعل أجريتْ مُجْرَى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعليته إلَّا أنها تجري مجرى الفعل الذي تقدم مفعوله وتأخر فاعله[٥].

وثمة مسائلُ أخرى كثيرة كلها تؤيِّد ما ذهبنا إليه من كون الحريري بصري المذهب في النحو، وقد ذكر بعضها الدكتور أحمد قاسم، وهو بصدد تحقيق شرح

---

(١) انظر: الهمع: (١/ ١٦٥).
(٢) انظر: المسألة رقم (٣٠) من الإنصاف.
(٣) انظر: شرح الحريري على الملحة: ١٣٢.
(٤) المصدر السابق: ١١١.
(٥) السابق: ١٦٤.

الحريري على الملحة، منها[١]:

أنه اتفق مع البصريين في الرأي حين قال: الاسم مشتقٌّ من السموِّ، وخالف رأي الكوفيين القائل بأنه مشتق من الوَسْمِ[٢].

اتَّفق مع البصريين كذلك في قوله: أفعال الأمر مبنية الأواخر على السكون، وسكونُها سكون بناء لا جزم.

وهو بهذا يخالف الكوفيين في قولهم: فعل الأمر معرب مجزوم[٣].

وكذلك اتفق مع البصريين في قولهم: المصدر أصل للفعل في الاشتقاق؛ حيث قال في الملحة:

وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ   وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ

وقال في الشرح: المصدر هو أصل الأفعال ولهذا يسمى مصدرًا[٤].

وقال أيضا: المصدر ينتصب بفعله المشتقِّ منه[٥].

ولم يُشِر إلى رأي الكوفيين القائل بأنَّ: الفعل أصل المشتقات[٦].

وافق البصريينَ في قولهم: إنَّ نعم وبئس فعلان، ولم ينظر إلى قول الكوفيين

---

(١) السابق: (١٦-١٧).
(٢) راجع الإنصاف، المسألة رقم (١).
(٣) راجع المسألة (٧٢) من الإنصاف، وكذلك التصريح: (١/ ٥٥).
(٤) شرح الحريري على الملحة: ص ١٢٦.
(٥) السابق: ١٢٨.
(٦) راجع المسألة (٢٨) في الإنصاف.

باسميتهما[١].

لم يُجِزِ التعجب من السواد والبياض، فلا يصحُّ عنده أن تقولَ: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده، ولم ينظر إلى رأي الكوفيين الذي أجاز ذلك[٢].

أجاز تقديم الحال على عاملها الفعل، وهو بذلك يتفق في الرأي مع البصريين، ومخالف للكوفيين الذين لم يجيزوا ذلك[٣].

وتلك وما قبلَها من مسائل تؤيِّد كونَ الحريريِّ بصريَّ المذهب في النحو، وقد سقناها على سبيل التمثيل لا الحصر فهي قُلٌّ من كُثْر ولو تتبَّعنا ما كتبه الحريري باستفاضة لذكرنا أضعاف ما ذكرناه من مسائل؛ كلُّها تؤيد أنَّه بصري المذهب في النحو، ولكن يُكتفى بهذا القليل عن الكثير فيما نحن بصدده، وبخاصة وأن المجال هنا لا يتسع لتفصيل أو استفاضة.

ويؤكد ما ذهبنا إليه قول د. قاسم: فإذا أنعمنا النظر فيما سبق لوجدنا الأدلة والبراهين التي تثبت أن الحريريَّ بصري المذهب في النحو، فهو متفق تمامًا مع البصريين فيما ذكرنا من مسائلَ أوردناها على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر؛ لذا فإني أستطيع أن أجزم بأنه بصري المذهب في النحو[٤].

شعر الحريري

كان الحريري شاعرًا مُجيدًا، فهو قد نظم شعرًا كثيرًا بالإضافة إلى أنَّه قد نظم النحو في (٣٧٨) بيتًا، وهذا يدلُّ على عبقرية واقتدار.

---

(١) انظر: شرح الملحة للحريري: ص ٣٥، وانظر كذلك: المسألة رقم (١٤) في الإنصاف.

(٢) انظر: شرح الملحة: ص ١٦٠. وانظر: الإنصاف، المسألة (١٦).

(٣) انظر: شرح الملحة: ص ١٣٥. وكذلك المسألة رقم (٣١) من الإنصاف.

(٤) شرح ملحة الإعراب: ص ١٨.

وقد ذكر المستشرق الألماني كارل بروكلمان أنَّ له قصيدة في (١٨) بيتًا من بحر الخفيف في الفرق بين الضاد والظاء في مكتبة برلين تحت رقم (٦٧٩) وذكر أنَّ له أيضًا بعض القصائد في مكتبة برلين تحت رقم (٧٦٧٤)[١].

ومن شعره الكثير، قوله:

يَأَهْلَ ذَا الْمُغْنَى[٢] وقِيتُمْ شَرًّا ... وَلَا لَقِيتُم مَا بَقَيْتُم ضُرًّا

قَدْ دَفَعَ اللَّيلُ الَّذِي اكْفَهَرَّ ... إِلَى ذَرَاكُمُ[٣] شَعِثًا مُغْبَرًّا[٤]

وكتب الحريري إلى سديد الدولة في صدر كتابه[٥]:

وَمَا نَوْمَةٌ بَعْدَ الضُّحَى لِمُسَهَّدٍ ... زَوَى هَمُّهُ بِاللَّيْلِ عَنْ جَفْنِهِ السِّنَهْ

بِأَحْلَى مِنَ الْبُشْرَى بِأَنَّ رِكَابَكُمْ ... سَتَسْرِي إِلَى بَغْدَادَ فِي هَذِهِ السَّنَهْ

ومما يدل على سرعة بديهته ما حكاه ياقوت، قال: وحدَّثني أبو عبد الله الدبيثي، قال: حدَّثني أبو الحسن علي بن صابر، حدثني أبي أبو الفضل جابر بن زهير، قال: حضرْنَا مع ابن الحريري في دعوة لظهير الدين بن الوجيه رئيس البصرة في ختان ابنه أبي الغنائم، وكان هناك مُغنٍّ يعرف بمحمد المصري، وكان غايةً في امتداد الصوت وطيب النغمة، فغنَّى:

بِالَّذِي أَلْهَمَ تَعْذِيـ ... ـبِي ثَنَايَاكِ الْعِذَابَا

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي: (٥/ ١٥١).

(٢) المَغْني: مكان الإقامة.

(٣) اكفهرَّ الليلُ: اشتدَّ ظلامُه. والذَّرى بالفتح: الدار، وقيل: فناؤها ونواحيها، والأشعث: مغبَّر الرأس، متلبِّد الشعر لقلة تعهده بالرعاية.

(٤) انظر: معجم الأدباء: (١٦/ ٢٦٦).

(٥) السابق: ١٦/ ٢٦٧.

مَـــا الَّـــذِي قَالَتْـــهُ عَيْنَـــا كِ لِقَلْبِـــــي فَأَجَابَـــا

فطرب الحاضرون وسألوا ابنَ الحريري أن يزيد فيها شيئًا، فقال:

قُـــلْ لِمَـــنْ عَـــذَّبَ قَلْبِـــي وَهْـــوَ مَحْبُـــوبٌ مُحَـــابَى[١]

وَالَّـــذِي إِنْ سُـــمْتُهُ الْوَصْـــلَ تَغَـــالَى وَتَغَـــابَى[٢]

فاستحسنها الجماعة، وأقسموا على المغني ألَّا يغنيهم غيرها، فمضى يومهم أجمع بهذه الأبيات[٣].

ومن شعره أيضا:

لَا تَخْطُـــوَنَّ إِلَى خِـــطْءٍ وَلَا خَطَـــإٍ مِنْ بَعْدِ مَا الشَّيْبُ فِي فَوْدَيْكَ قَدْ وَخَطَا[٤]

وَأَيُّ عُـــذْرٍ لِمَـــنْ شَـــابَتْ ذَوَائِبُـــهُ إِذَا سَعَى فِي مَيَادِينِ الصِّبَا وَخَطَا[٥]

وكذلك:

خُـــذْ يَـا بُنَـيَّ بِـمَا أَقُـولُ وَلَا تُـزِغْ مَا عِشْتَ عَنْهُ تَعِشْ وَأَنْتَ سَلِيمُ[٦]

لَا تَغْـتَرِرْ بِبَنِـي الزَّمَـانِ وَلَا تَقُـلْ عِنْـدَ الـشَّدَائِدِ لِي أَخٌ وَنَـدِيمُ

---

(١) محابى: محبوبٌ، قد اختص بالميل إليه.

(٢) سُمْته الوصلَ: كَلِفْتَهُ إيَّاه، أو أوليته إياه، تغالى من الغُلُوِّ: بالغ، تغابى: تغافل.

(٣) انظر: معجم الأدباء: (١٦/ ٢٧٠).

(٤) الخِطْء: الذنب، وما تُعُمِّد منه، والخَطَأ: ضد الصواب، وما لم يتعمد من الذنب، فوْدَيك: مثنى فَوْد وهو: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن، وناحية الرأس، وَوَخَطَهُ الشَّيبُ: خالطه، أو فشا فيه، أو استوى سواده وبياضه.

(٥) خطا: من الخطو، يقال: خطا يخطو. أو من الخطأ بمعنى الذنب.

(٦) لا تُزِغ: بضم التاء وكسر الزاي: لا تَمِل. ما عشتَ: مدة عيشك.

جَـــرَّبْتُهُمْ فَـــإِذَا الْمُعَـــاقِرُ عَـــاقِرٌ   وَالآلُ آلٌ وَالْحَمِـــيمُ حَمِـــيمُ[١]

ومن شعره أيضًا ما قاله في سديد الدولة محمدِ بن عبد الكريم الأنباري، قال:

أَلَا لَيْـتَ شِـعْرِي وَالتَّمَنِّـي خُرَافَـةٌ   وَإِنْ كَانَ فِيهِ رَاحَـةٌ لأَخِـي الكَـرْبِ

أَتَـدْرُونَ أَنِّيَ مُـذْ تَنَـاءَتْ دِيَـارُكُمْ   وَشَطَّ اقْتِرَابِي مِـنْ جنـابكُم الرَّحْـبِ

أُكابِـدُ شَـوْقًا مَـا يَـزَالُ أُوَارُهُ   يُقَلِّبُنِـي بِاللَّيْـلِ جَنْبًـا إِلَى جَنْـبِ[٢]

وهي قصدية طويلة ذكرها ياقوت في معجم الأدباء[٣]

وذكر له السبكي بيتين ثم قال: واقتصرت على ذكر هذين البيتين؛ لأني لم أرَ له نظمًا ولا نثرًا إلا ونظمه في المقامات أحسن منه، وله ديوان رسائل وشعر[٤].

وللحريري أشعار أخرى كثيرة متناثرة في ثنايا كتب الأدب والتراجم، وكذا في مقاماته أشعار أيضًا، وذكر تلك الأشعار بالتفصيل ليس مجالَ بحثنا، فقد ذكرنا بعضًا منها على سبيل التمثيل لا الحصر؛ لكي نؤيِّدَ ما نحن بصدده، وجمع تلك الأشعار يحتاج لبحث مستقلٍّ في موضع آخر.

---

(١) المُعَاقِرُ: الملازم الذي يتعاقر معه الخمر، وعَاقَرَ من العقر: وهو الجرح والإيذاء. والآل آلٌ: أي والأهلُ سرابٌ، والحميمُ حميمٌ: أي والصديق ماء حار.

(٢) الأُوَار: بضم الهمزة: حرُّ النار، والشمس، والعطش، والدخان، واللهب، والمراد: حرارة الشوق وألمه.

(٣) راجع: جـ١٦: ٢٧٤- ٢٧٦.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٢٩٧).

ألغازه

قال ياقوت[1]: وقرأت في كتاب لبعض أدباء البصرة: قال الشيخ أبو محمد حرس الله نعمته معاياةً[2].

مِيمَ مُوسَى مِنْ نُونِ نَصْرٍ فَفَسِّرْ أَيُّهَذَا الْأَدِيبُ مَاذَا عَنَيْتُ؟

وذكر تفسيره، قال: مِيمَ الرَّجلُ: إذا أصابه المُومُ، وهو البرسام ويقال: إنَّه أَشَدُّ الجدري.

ونون نصر: حوتُ نصر، النونُ: السمكة، يعني أنَّه أكل سمكة نصر فأصابه الموم.

وله في مثله:

بَاءَ بَكْرٌ بِلَامِ لَيْلَى فَمَا يَنْـ فَكُّ مِنْهَا إِلَّا بِعَيْنٍ وَهَا[3]

وكتاب المقامات على الرغم من أنَّه يُعَدُّ ضِمْنَ كتب الأدب إلَّا أن صاحبه قد عرض فيه كثيرًا من المسائل النحوية، بل إننا لنجد أن إحدى مقاماته الخمسين قد اقتصرت على عرض عدد من الألغاز النحوية في صورة أدبية، فالمقامة الرابعة والعشرون[4] اشتملت على أسئلة ملغزة في النحو، فلقد طرح فيها اثني عشر سؤالًا نحويًّا على لسان الحارث بن همام، الذي روى له المقامات عن أبي زيد السروجي.

فالحريري قد ذكر في تلك المقامة الأسئلة الملغزة التي تحتاج عند الإجابة عنها إلى إعمال الفكر، وإنعام النظر، وإجهاد العقل، فبعد أنْ ذكر قول الشاعر:

---

(١) معجم الأدباء: (١٦/ ٢٦٩- ٢٧٠).

(٢) المعاياة: الإتيان بكلام لا يهتدى له كالألغاز والأحاجي.

(٣) بَاءَ: أي أقرَ، واللام: الدرعُ، فلما أقر لليلي به ألزمته فلا ينفكُّ منها إلا بعين: أي الدرع بعينه. وها: أي خذي.

(٤) انظر: مقامات الحريري: ص ٢٣٦.

فَـــإِنْ وَصْـــلًا أُلْـــوذُ بِـــهِ فَوَصْـــلٌ وَإِنْ صَرْمًـــا فَـــصَرمٌ كـــالطَّلَاقِ

أورد سؤاله قائلًا:

لم نصب الوصل الأول ورفع الثاني؟

ثم أجاب بقوله: لقد نطق ما اختاره سيبويه[1].

فتشعبت حينئذ آراء الجمع في تجويز النصب والرفع.

فقالت فرقة: رفعهما هو الصواب.

وقالت طائفة: لا يجوز فيها إلا الانتصاب.

واستبهم على آخرين الجواب.

ثم قال: يا قوم أنا أنبئكم بتأويله، وأميز صحيح القول من عليله.

إنه لَيجوز رفع الوصلين، ونصبهما، والمغايرة في الإعراب بينهما؛ وذلك بحسب اختلاف الإضمار، وتقدير المحذوف في هذا المضمار[2].

---

(١) انظر: الكتاب: (١/ ١٣١).

(٢) قول الشاعر:

إن وصـــلًا ألـــوذ بـــه فوصـــلٌ وإنْ صرمًـــا فـــصرمٌ كـــالطلاق

هو نظير قولهم:

النـــاس مجزيُّـــون بـــأعمالهم إنْ خـــيرًا فخـــير وإن شرًّا فـــشر

ولقد جوز النحاة في إعراب ذلك ومثله أربعة أوجه هي:

=

ثم قال بعد ذلك سائلًا مُلغِزًا:

ما كلمةٌ هي -إنْ شئتم- حرفٌ محبوبٌ، أو اسمٌ لما فيه حرف حلوب[١].

وأي اسم يتردد بين فرد حازم، وجمع ملازم[٢]؟

وما العامل الذي يتصل آخره بأوله، ويعمل معكوسه مثل عمله؟[٣].

=

(أ) أن تنصب (خيرًا) الأولى خبرا لكان المحذوفة مع اسمها، وترفع الثانية على أنها خبر لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: إن كانت أعمالهم خيرًا فجزاؤهم خير، وإن كانت أعمالهم شرًّا فجزاؤهم شر، وهنا حذفت كان مع اسمها ثم حذف المبتدأ بعد ذلك وبقي خبره.

(ب) أن تنصب (خيرًا) الأولى خبرًا لكان المحذوفة مع اسمها وتنصب الثانية كذلك على المفعولية، ويكون التقدير: إن كانت أعمالهم خيرًا فهم يجزون خيرًا، وإنْ كانت شرًّا فهم يجزون شرًّا.

(ج) أن ترفع (خيرًا) الأولى اسمًا لكان وترفع الثانية خبرًا لمبتدأ محذوف، ويكون التقدير : إنْ كان في أعمالهم خير فجزاؤهم خير.

(د) أن ترفع (خيرًا) الأولى اسما لكان، وتنصب الثانية على المفعولية، ويكون تقدير الكلام: إنْ كان في أعمالهم خير فهم يجزون خيرًا، وإن كان في أعمالهم شرٌّ فهم يجزون شرًّا.

(١) الكلمة التي يريدها هي كلمة (نَعَم) بفتح النون والعين، فهي قد تكون حرف جواب إذا أردت بها تصديق الإخبار.

وقد تطلق على (الإبل) وعلى كل ماشية فيها الإبل. والناقة الضامرة يطلق عليها (الحرف) تشبيهًا لها بحرف السيف، وقد تطلق هذه التسمية على الناقة الضخمة تشبيها لها بحرف الجبل.

(٢) الاسم المتردد بين فرد حازم وجمع لازم هو كلمة (سراويل) فالبعض يرى أنها كلمة مفردة وجمعها (سراويلات) ولأنَّ السراويل ضيقة عند الخصر فقد قيل بأن السراويل حازم، أي: ضيِّق. وآخرون يرون أن (السراويل) جمع (سروال) فهو على هذا القول جمع وهو ملازم؛ لأنه لا ينصرف.

(٣) العامل الذي يتصل أوله بآخره، ويعمل معكوسُه مثل عمله هو (يا) ومعكوسها هو: (أي) وهما من حروف النداء، ويستويان في العمل، وإن كانت (يا) أكثر استعمالًا.

وفي أي موطن يلبس الذكران براقع النسوان، وتبرز ربَّات الحجال بعمائم الرجال[١]؟ وأين يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب[٢]؟

وعلى هذا المنوال سار الحريري في مقامته الرابعة والعشرين، وقد ذكرنا بعض المسائل الملغزة وقدمنا لها التفسير، وذلك فقط على سبيل التمثيل لا الحصر.

وفاته

تُوفي أبو محمد الحريري في السادس من شهر رجب سنة (٥١٦) ست عشرة وخمسمائة عن عمر يبلغ السبعين عامًا، وبالبصرة كانت وفاته[٣].

---

(١) الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان... إلخ، هو الأعداد ما بين الثلاثة إلى العشرة، فهي تذكر مع المؤنث بدون التاء، وتؤنث مع المذكر بالتاء مثل قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

(٢) يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب حين يشتبه الفاعل بالمفعول لعدم ظهور علامة الإعراب فيهما مثل: ضَرَبَ موسى عيسى، فيراعى مرتبة كلٍّ منهما، فيجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول حتى لا يحدثُ لبس.

(٣) انظر: ترجمة الحريري في:

١- معجم الأدباء: (١٦/ ٢٦١- ٢٩٣).

٢- بغية الوعاة: (٣٧٨- ٣٧٩).

٣- شذرات الذهب: (٤/ ٥٠- ٥٣).

٤- نزهة الألبَّاء: (٢٦٢- ٢٦٥).

٥- وَفَيَات الأعيان: (٤/ ٦٣- ٦٨).

٦- الأعلام: (٦/ ١٢).

٧- مرآة الجنان: (٣/ ٢١٣- ٢٢١).

٨- المؤلفين: (٨/ ١٠٨).

٩- تاريخ الأدب العربي: (٥/ ١٤٤- ١٥٥).

١٠- كشف الظنون: (٥٠٧، ٧٤١، ٧٨٩، ١٧٨٤، ١٧٩٢، ١٨١٧، ١٨١٨).

١١- طبقات الشافعية: (٤/ ٢٩٥ -٢٩٨).

١٢- إنباه الرواة: (٣/ ٢٣- ٢٧).

=

غير أن ثمة من أرَّخ لوفاته بغير ذلك، فقد أرَّخ أبو الفدا لوفاته بسنة (٥١٥هـ)[1].

وذكر السبكي في (طبقات الشافعية)[2] أن الحريري تُوفي يوم الاثنين ثاني رجب سنة (٥١٦هـ).

ولكن الراجح ما ذكرناه من أن وفاته كانت في السادس من رجب سنة ٥١٦هـ، وذلك لتواتر الروايات في ذلك. أما بالنسبة لتأريخ سنة وفاته بـ(٥١٥ هـ) فلم أرَ أحدًا يذكر ذلك إلا أبا الفدا في (تاريخه)، وكذلك لم يذكر أحد سوى السبكي أن وفاته كانت يوم الاثنين ثاني رجب.

شيوخ الحريري وتلاميذه

أولًا: شيوخه

تتلمذ أبو محمد الحريري على عدد من أكابر علماء عصره الذين أقر لهم بسعة الأفق وغزارة العلم والإمامة في اللغة والأدب، وقد تعددت مناحي الأخذ عنهم على الوجه التالي:

أ- في الأدب[3]

١- **الفضل القَصَباني**: هو أبو القاسم الفضل بن محمد بن علي بن الفاضل القَصباني النحويُّ البصريُّ. قال ياقوت[4]: كان واسع العلم، غزير الفضل، إمامًا في علم

=

١٣- النجوم الزاهرة: (٥/ ٢٢٥).

١٤- تاريخ أبي الفدا: (٢٣٥- ٢٣٦).

(١) انظر: تاريخ أبي الفدا: (٢: ٢٣٥، ٢٣٦).

(٢) طبقات الشافعية: (٤: ٢٩٧).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٢٩٧).

(٤) معجم الأدباء: (١٦/ ٢١٨).

العربية، وإليه كانت الرحلة في زمانه.

وأخذ عنه الأدب: الخطيب التبريزي والحريري وغيرهما[١]، وروي عنه شعر، منه[٢]:

فِي النَّاسِ مَنْ لَا يُرْتَجَى نَفْعُه ... إِلَّا إِذَا مُسَّ بِإِضْرَارِ
كَالْعُودِ لَا يُطْمَعُ فِي رِيحِهِ ... إِلَّا إِذَا أُحْرِقَ بِالنَّارِ

وكانت وفاته -رحمه الله- يوم الخميس لستٍّ خَلَوْنَ من شهر صفر سنة (٤٤٤هـ) في خلافة القائم بأمر الله تعالى[٣].

٢- **ابن فضَّال المجاشعي**: هو أبو الحسن علي بن فَضَّال المجاشعي القيراوني، من أكابر العلماء في عصره، صحب نظام الملك، وله مؤلفات مفيدة منها مدرج البلاغة[٤] وغيره وكانت وفاته سنة (٤٧٩هـ) -رحمه الله تعالى[٥].

ب- في الفقه[٦]

تفقَّه الحريري على يد عَلَمين من أعلام الفقه في عصره، هما:

١- **أبو نصر بن الصباغ**: هو عبد الله السَّيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي، الشافعي المذهب، وأحد أئمة الفقه المشهورين، وكان نظير الشيخ أبي إسحاق

---

(١) قال السيوطي في البغية ص ٣٧٣: وأخذ عن الحريري والخطيب التبريزي.
(٢) معجم الأدباء: (١٦/ ٢١٨).
(٣) انظر: نزهة الألبَّاء: ٢٤١.
(٤) ذكره البغدادي ضمن مراجع الخزانة.
انظر: خزانة الأدب: (١/ ٢٣).
(٥) راجع ترجمته في: شذرات الذهب: (٣/ ٣٦٣) ومعجم الأدباء: (٥/ ٢٨٩- ٢٩٥).
(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٢٩٦).

الشيرازي، وهناك من يقدمه عليه في نقل المذهب الشافعي، وكان ورعًا، وزاهدًا، فقيهًا، ثَبْتًا، حجة، أصوليًّا، محقِّقًا، ولي النظامية بعد أبي إسحاق ثم كُفَّ بصره.

روى عنه محمد بن الحسين القطان، وأبي علي بن شاذان، وصنف كتبًا مفيدة، منها: كتاب (الشامل)، وكتاب (الكامل) في الخلاف بين الشافعية والحنفية، و(العمدة) في أصول الفقه، وغير ذلك.

وكانت ولادة الشيخ سنة (٤٠٠هـ)، وكانت وفاته سنة (٤٧٧هـ) -رحمه الله تعالى رحمة واسعة[١].

٢- الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: هو جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزأبادي، الشافعي ولد في سنة (٣٩٣هـ)، وقيل سنة (٣٩٥هـ)، وقيل سنة (٣٩٦هـ)[٢] بفيروزأباد تفقه في شيراز، وقَدم بغداد، وله اثنتان وعشرون سنة -كما ذكر ابن العماد[٣] فاستوطنها، ثم لزم القاضي أبا الطيب حتى صار معيدًا له في حلقته.

وكان أعلم أهل زمانه، وأفصحهم، وأورعهم، وأكثرهم تواضعًا وبشرًا، وكان فقيرًا متعفِّفًا قانعًا بالقليل اليسير، وقد درس بالمدرسة النظامية مدة بعد أبي نصر بن الصباغ للمرة الثانية، وتفقَّه على جماعة من الأعيان ببغداد منهم أبو أحمد عبد الوهاب بن محمد بن أمين، وأبو عبد الله بن عبد الله البيضاوي أبو القاسم منصور بن عمر الكرخي وغيرهم[٤].

---

(١) ترجمت في: الشذرات: (٣/ ٥٥٥) وَوَفَيات الأعيان: (٣/ ٢١٧-٢١٨).

(٢) راجع: وفيات الأعيان: (١/ ٣٠).

(٣) انظر: الشذرات: (٣/ ٣٤٩).

(٤) انظر: وفيات الأعيان: (١/ ٢٩).

جـ- في الحديث[١]

سمع الحرير الحديث من أشهر رجال الحديث في عصره وهم[٢]:

١- أبو تمام، محمد بن الحسن بن موسى المقري.

٢- أبو القاسم ابن الفضل العثماني الأديب.

٣- أبو القاسم الحسن بن أحمد بن الحسين الباقلاني.

د- في الفرائض والحساب[٣]:

١- أبو الفضل الهمذاني.

٢- أبو حكيم الحيري[٤].

ثانيًا: تلاميذه

تتلمذ على الحريري عدد كبير منهم: الأمراء والوزراء، ومن هؤلاء[٥]:

١- ابن طَرَّاد الزينبي: هو شرف الدين، علي بن طراد بن محمد بن علي بن أبي تمام الزيني المتوفى سنة (٥٣٨هـ) ولي نقابة الأطباء في عهد المستظهر بالله، ثم وزر للمسترشد ثم للمقتفي[٦].

٢- الماندائي: أحمد بن بختيار بن علي بن محمد الماندائي، وقيل: المندائي، أبو العباس الواسطي، قال ياقوت: له معرفة جيدة باللغة، والنحو، والأدب، قرأ على

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٢٩٥).

(٢) لم أجد لهؤلاء الثلاثة ذكرًا في واحد من كتب التراجم.

(٣) المصدر السابق: (٤/ ٢٩٦).

(٤) لم أعثر على ترجمة تُذْكَر لكل من أبي الفضل الهمذاني، وأبي حكيم الحيري، في كتب التراجم.

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٢٩٥).

(٦) ترجمته في : شذرات الذهب (٤/ ١١٧) والنجوم الزاهرة: (٥/ ٢٧٣- ٢٧٤) ونزهة الألبَّاء: ٢٦٣.

الحريري، وتفقه بواسط على مذهب الإمام الشافعي، وسمع من أبي الفضل ابن ناصر وغيره، وولي قضاءه وقضاء الكوفة، ثم عُزل وقَدِم بغداد، وولي إعادة النظامية، ومات بها في جمادى الآخرة سنة (٥٥٢هـ). وكانت ولادته في ذي الحجة سنة (٤٧٦هـ). وله تصانيف كثيرة منها تاريخ البطائح، والقضاة[١].

٣- مؤتمن الدولة أبو القاسم علي بن صدقة وزير المقتفي[٢].

٤- الأمير ابن المتوكل.

٥- أبو بكر، عبد الله بن محمد بن أحمد النقُّور البزَّاز[٣].

٦- أبو الفضل عبد الوهاب بن هبة الله البغدادي.

٧- أبو المعمر، المبارك بن أحمد الأزجي.

٨- بركات بن إبراهيم الخشوعي.

٩- أبو الفضل بن ناصر[٤].

---

(١) انظر: بغية الوعاة: ١٢٩، ونزهة الألباء: ٢٦٣.

(٢) راجع: وفيات الأعيان: (٤/ ٦٤).

(٣) انظر: معجم الأدباء: (١٦/ ٢٦٢) وإنباه الرواة: (٣/ ٢٤) ونزهة الألبَّاء: ص ٢٦٣.

(٤) لم أعثر لهؤلاء الأعلام الأربعة على ذكر في كتب التراجم.

آثار الحريري

للحريري مصنفات عديدة وقيِّمة وكثيرة، منها:

١ - المقامات[١]

وهي خمسون مقامة، يقال: إنَّ أول مقامة عملها هي المقامة الحرامية، ثم عمل الباقي بناء على طلب الوزير أنوشروان[٢].

وذكر ابن خلكان أنه رأى نسخة من المقامات بخط الحريري، وقد كتب عليها أنه صنفها للوزير جمال الدين عميد الدولة، أبي الحسن أبي العز علي بن صدقة المتوفى سنة (٥٢٢هـ/ ١١٢٧م)[٣]. وزير المسترشد بالله، غير أنَّ -الشائع الأرجح أنَّه ألفها

(١) ويُحكى أن سبب وضع المقامات ما قاله ولده أبو القاسم، عبد الله: كان أبي جالسًا في مسجده ببني حرام فدخل شيخ ذو طِمرَين عليه أهبة السفر، رثّ الحال فصيح الكلام حسن العبارة، فسألته الجماعة: من أينَ الشيخ؟ فقال: من سروج، فاستخبروه عن كنيته، فقال: أبو زيد، فعمل أبي المقامة المعروفة بالحَرامية، وهي الثامنة والأربعون-وعزاها إلى أبي زيد المذكور، واشتهرت فبلغ خبرها الوزير أنوشروان، وزير المسترشد بالله، فلما وقف عليها أعجبته، وأشار إلى والدي أن يضم إليها غيرها، فأتمها خمسين مقامة.
انظر: وَفَيات الأعيان: (٤/ ٦٣- ٦٤) وشذرات الذهب: (٤/ ٥٠).
وطبعت المقامات في أوروبا والهند والشام ومصر مرارًا، وطبعت في بولاق سنة (١٢٦٦هـ) وسنة (١٢٧٢هـ) سنة (١٢٨٨هـ) سنة (١٣٠٠هـ) سنة (١٣١٧هـ). وطبعت بالحَجَر في القاهرة سنة (١٢٧٧هـ) (١٢٧٩هـ) (١٣١٣هـ). كما طبعت بالقاهرة سنة ١٣٢٦. ونشره الملا منصور أحمد ومصطفى جواد على في هيجلو سنة (١٨٧٥هـ) كما طبعت في لكنو سنة (١٢٩٣هـ) (١٨٦٩م، ١٨٧٣م). وطبع الكتاب بترجمة فارسية وهوامش سنة (١٩٠٨م) وفي تبريز سنة (١٢٨٢هـ). وطبعت مع شرح لها بالقاهرة سنة (١٣٣٩هـ)
وانظر: معجم المطبوعات العربية: (٧٤٩- ٧٥٠).

(٢) انظر ترجمته في: شذرات الذهب: (٤/ ١٠١). ووفيات الأعيان: (٤/ ٦٤). ومعجم الأدباء: (١٦/ ٢٦٤).

(٣) انظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٢٦٣.

للوزير أنوشروان بن محمد بن خالد بن محمد القاشاني.

وفي تاريخ تأليفها وإتمامها، يقول بروكلمان: وقد بدأ الحريري في تأليف مقاماته سنة (٤٩٥هـ/ ١١٠١م)، ويقال: إنَّه أكملها حوالي سنة (٥٠٤هـ/ ١١١٠م) والراجح أنه أكملها بعد هذا التاريخ(١).

٢- كتاب: توشيح البيان(٢).
٣- ملحة الإعراب وسحنة الآداب.
٤- شرح ملحة الإعراب.
٥- شرح ديوان شعر(٣).
٦- ديوان رسائل: وهي رسائل متعددة مدونة، وفيها تتضح براعة الحريري في التأليف والتصنيف. ومن أعظم تلك الرسائل: رسالتان التزم في الأولى السين في كل كلمة من كلماتها، فلا تكاد تخلو واحدة من كلماتها من حرف السين، وفي الثانية الشين في كل كلمة من كلماتها، والأولى تسمى: الرسالة (السينية)، والأخرى: (الشينية).

فالرسالة الأولى: قد كتبها على لسان بعض أصدقائه يعاتب صديقًا له أخلَّ به في دعوة دعا غيره إليها، وكتب على رأسها: باسم القدوس أستفتح، وبإسعاده أستنجح، سجيةَ سيدنا سيف السلطان سُدَةِ سيدنا الأسفهسِلار السيد النفيس سيد الرؤساء، حُرِسَتْ نفسُه، واستنارت شمسه وَبَسَقَ غَرسُه(٤) واتسق أنسُه(٥)... إلخ،

---

(١) تاريخ الأدب العربي: (٥/ ١٤٥).
(٢) ذكره صاحب كشف الظنون، انظر: ص ٥٠٧.
(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي: (٥/ ١٥١).
(٤) بَسَقَ غَرْسُه، أي: ارتفعت أغصانه وطالت.
(٥) اتَّسق أنسه: أجمع وتم.

وله نظم في هذه الرسالة[١].

والرسالة الأخرى: وهي الشينية قد كتبها إلى طلحة بن النعمان الشاعر لما قصده إلى البصرة يمدحه ويشكره، ويتأسف على فراقه، قال: بإرشاد المنشئ أنشئ شغفي بالشيخ شمس الشعراء رِيشَ معاشُه[٢]، وفشا رياشه، وأشرق شهابه، واعشوشبت شعابه[٣].

ومن شعره فيها:

وَشَـوَّه تَـرقِيشَ المُـرَقِّشِ رَقْـشُهُ ... فَأَشْـيَاعُهُ يَـشْكُونَه ومَعَـاشِرُه[٤]

٧- كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص)[٥]: وقد نقد الحريري في كتاب هذا كثيرًا من الأخطاء النحوية اللغوية التي وقع فيها خواص الناس من أبناء عصره، وجمع هذا الكتاب ما وصل إليه من أخطاء بلغت اثنتين وعشرين ومائتي مسألة.

وكان منهجه في الكتاب أن يذكر العبارة التي شاع فيها الخطأ، فيبين موضع الخطأ معلِّلًا لدعواه، ثم يذكر صحة العبارة مؤيدًا رأيه بالدليل القاطع، والحجة القوية والبرهان الساطع.

وهو من أحسن الكتب تأليفًا، وأجملها تصنيفًا، وأعلاها شأوًا وقدرًا، وبالجملة فالكتاب قيم ومفيد، ونفعه كبير.

---

(١) انظر: معجم الأدباء: (١٦/ ٢٧٨- ٢٨٣). تاريخ الأدب العربي (٥/ ١٥٠- ١٥١).
(٢) رِيشَ معاشُه: زُيِّن. والرِيَاشُ: جمع ريش، وهو اللباس الفاخر، والخصب والمعاش.
(٣) اعشوشبت: كثر عشب أغصانه. والشعاب جمع شعبة وهي غصن الشجر.
(٤) شوَّه، من التشويه، قَبح. والترقيشُ: زخرفة الكلام وتزيينه.
المرقش: أحد الشاعرين: وهما: المرقش الأكبر واسمه: عمرو بن سعد، والأصغر واسمه ربيعة بن حرملة بن سفيان البكري. المعاشر: جمع معشر وهم أهل الرجل وجماعته.
(٥) انظر شروحه في بروكلمان: (٥/ ١٥١- ١٥٢).

الفصــل الثاني
مُلْحَة الإِعْرَاب

- تَعرِيفٌ بها.
- أَقْسَامُهَا.
- شُرُوحُهَا.
- أُسْلُوبُهَا.
- مُوازَنَة بين شَرْحِ الفاكهيِّ، وشَرْحِ الحريريِّ عليها.
- نصُّ الملحة.



تَعْرِيفٌ بالمُلْحَة

مُلْحَة الإعراب[1]

هي منظومة في النحو[2]، أولها[3]:

أَقُـــولُ مِـــنْ بَعْـــدِ افْتِتَـــاحِ القَـــوْلِ بِحَمْـــدِ ذِي الطَّـــوْلِ شَـــدِيدِ الحَـــوْلِ

وآخرها[4]:

وَقَـــدْ تَقَـــضَّتْ مُلْحَـــةُ الإِعْـــرَابِ مُودَعَـــةً بَـــدَائِعَ الإِعْـــرَابِ

فَـــانْظُرْ إِلَيْهَـــا نَظَـــرَ المُسْتَحْـــسِنِ وَأَحْـــسِنِ الظَّـــنَّ بِهَـــا وَحَـــسِّنِ

وَإِنْ تَجِـــدْ عَيْبًـــا فَـــسُدَّ الخَلَـــلَا فَجَـــلَّ مَـــنْ لَا عَيْـــبَ فِيـــهِ وَعَـــلَا

وَالحَمْـــدُ للهِ عَـــلَى مَـــا أَوْلَى فَـــنِعْمَ مَـــا أَوْلَى وَنِعْـــمَ المَـــوْلَى

---

(١) المُلْحَة: ما يُسْتَمْلَح من الأحاديث، والجمع: مُلَحٌ.
راجع القاموس المحيط: ملح.

(٢) ويوجد منها (١١) إحدى عشرة نسخة خطية بدار الكتب المصرية، أرقامها: ٣٦٦ ، ١٠٥٦، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٩٥، ٥٧٢١ نحو، ٣٢٠ (نحو تيمور) ٤٤٨، ٥٩٤، ٦٢٨ (نحو تيمور) ٥٨١ (نحو طلعت) وأوراقها بالترتيب: ١٣، ١٠ ، ١٠ ، ١٩ ، ٨ ، ٢٧، ٧٦ (ق) ١٥٨، ٣٥، ٢٢، ١٢ (ص).
راجع فهرس المخطوطات، بدار الكتب المصرية: (حرف م، ص) وطبعت المُلْحَة عدة طبعات: في باريس عام (١٨٨٥م) مع شروح وتعليقات باعتناء المسيو بنتو، وطُبع أيضًا في باريس سنة (١٩٠٤) مع ترجمة بالفرنسية، وطُبعت في مصر سنة (١٢٢٦هـ) وعام (١٢٩٩هـ) وفي بيروت سنة (١٣٠٢هـ).
راجع معجم المطبوعات العربية: ٧٥٠.

(٣) انظر: المُلْحَة ص٢.

(٤) السابق.

ثُـمَّ الـصَّلَاةُ بَعْـدَ حَمْـدِ الـصَّمَدِ	عَـلَى النَّبِـيِّ الْمُـصْطَفَى مُحَمَّـدِ
وَآلِـهِ الأَفَاضِـلِ الأَخْيَـارِ	مَـا انْـسَلَخَ اللَّيْـلُ مِـنَ النَّهَـارِ
ثُـمَّ عَـلَى أَصْـحَابِهِ وَعِتْرَتِـه	وَتَـابِعِي مَقَالِـهِ وَسُـنَّتِه

وصاحبها: أبو محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري، المولود سنة ٤٤٦هـ والمتوفى سنة ٥١٦هـ وعدد أبياتها (٣٧٨) بيتًا في النحو، وبعض أبواب في الصرف: كباب الترخيم، والتصغير، والنسب، وحروف الزيادة.

وقد عالجَتْ النحو بطريقة جديدة ومفيدة؛ وهي سابقة على غيرها من الألفيات كألفية ابن معط (ت سنة ٦٢٨هـ)، وألفية ابن مالك (ت سنة ٦٧٢هـ)، وألفية السيوطي (ت سنة ٩١١هـ).

وقد توافر على شرحها كثير من العلماء، دلالة على أهميتها، وعلوِّ قدرها، وما أُودع فيها من العلم والآداب، فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على جمل جَمَّة من مهمَّات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة، والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامتثالها، وفهم معانيها بلغ الرتبة العليا، فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن الشيء؛ لينتفع به حفظًا، أو قراءة وتفهُّمًا، على حد تعبير الفاكهيِّ[(١)].

وقد بَدَأَتْ بباب الكلام وانتهت بباب البناء بخلاف ألفية ابن مالك التي انتهت بباب الإدغام.

ويغلب على المُلْحَة الطابع الأدبي وكثرة الاستشهاد والتمثيل، فعلى سبيل المثال

---

(١) راجع ص(٥٩٩) من الكتاب.

نجده يقول في باب الاسم[١]:

فَالاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى ... أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى
مِثَالُهُ زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمْ ... وَذَا وَأَنْتَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

ويقول في باب الفعل[٢]:

والفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسِّينُ ... عَلَيهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَبِينُ
أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ ... كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ: لَسْتُ أَنْفُثُ
أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوُ قُلْ ... وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

ويقول في باب الأمر[٣]:

وَالأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ ... مِثَالُهُ احْذَرْ صَفْقَةَ المَغْبُونِ

ونراه يقول في باب جمع التصحيح[٤]:

وَتَسْقُطُ النُّونَانِ فِي الإِضَافَهْ ... نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَهْ

ويقول في باب "جمع التكسير"[٥]:

وَكُلُّ مَاكُسِّرَ فِي الجُمُوعِ ... كَالأُسْدِ وَالأَبْيَاتِ والرُّبُوعِ

---

(١) انظر: المُلحَة ص٣.
(٢) السابق: نفس الصفحة
(٣) السابق: ص٥.
(٤) السابق: ص١٠.
(٥) السابق: ص١٠، ١١.

فَهُـــوَ نَظِــيرُ الفَــرْدِ فِي الإِعْــرَابِ فَاسْـــمَعْ مَقَــالِي وَاتَّبِــعْ صَــوَابِي

وإنَّ القارئ لمُلْحَة الإعراب ليجد على حد قول الدكتور أحمد قاسم – أن قدرة الحريري الأدبية قد أعطته ذوقًا فنيًّا عند صياغته لها، فهي سهلة العبارة جيدة الأسلوب، متناسقة التراكيب، عذبة الألفاظ، واضحة المعاني، متداولة الأمثلة، بيِّنَة الشواهد بلا تكلُّف، ولا تعقيد، ولا إلغاز[1].

وقد استخدم ابن نباته أبيات المُلْحَةِ أساسًا لقصيدة له في مدح والد السُّبْكي[2].

وكذلك استخدم عثمان مدوخ أعجاز أبيات مُلْحَةِ الإعراب في أرجوزته المسماة بمطبوعة الآداب المودعة بعض أعجاز مُلْحَة الإعراب[3]، والتي بدأها بتهنئة عيدية، ومدحة تعييدية لمنصور باشا ناظر الأوقاف والمدارس آنذاك، قال في مقدمتها:

العِيــدُ أَضْــحَى بَــاهِرَ الــسُّفُورِ مُهَنِّئًـــا بِـــالعَوْدِ فِي الــسُّرُورِ

يُهْـدِي التَّهَــانِي لِلْمُـشِيرِ العَــارِفِ وَنَــاظِرِ الأَوْقَــافِ وَالمَــدَارِسِ

صَــدْرِ العُــلَا عَــيْنِ المُــلَا مَنْـصُورِ العَــادِلِ المُــدَبِّرِ الــوَزِيرِ

وَمُودَعًــا مَــعَ التَّهَــانِي مِدْحَــةْ أَعْجَــازَ أَبْيَــاتٍ بِمَــتْنِ المُلْحَــةْ

مِـنْ مُلْحَـةِ الإِعْـرَابِ كَـابْنِ الـوَرْدِي وَكَــالتَّقِيِّ وَالــصَّلَاحِ الــصَّفْدِي

وَكُلُّهُــــمْ كَالــسُّكَّرِ النَّبَــاتِي قَــدْ أُودِعُــوا أَوَاخِــرَ الأَبْيَــاتِ

---

(١) انظر: شرح مُلْحَة الإعراب، للحريري: ص٦.

(٢) راجع: طبقات الشافعية للسبكي: (٦/ ٤١-٤٤).

(٣) طُبعت بمصر سنة ١٢٩٣هـ بمطبعة وادي النيل المصرية، وعدد صفحاتها ثماني صفحات، وعدد أبياتها (١٠٨) مائة وثمانية أبيات، وتوجد نسخة منها بمكتبة جامعة القاهرة، محفوظة تحت رقم (١٩٠٠).

وقال في خاتمتها:

وَهَـــــذِهِ مَطْبُوعَـــــةُ الآدَابِ	مُوْدَعَــــةٌ بَــــدَائِعَ الأَغْــــرَابِ
أَوْدَعْــتُ تَـضْمِينِي مِـنَ الإِعْجَـازِ	مِــنْ مُلْحَــةِ الإِعْــرَابِ بِالإِيجَــازِ
فَاحْفَظْ – وُقِيتَ السَّهْوَ – مَا أَمْلَيْتُ	وَقِسْ عَـلَى المَـذْكُورِ مَـا الغَيْـتُ

أقسام المُلْحَة

تنقسم المُلْحَة إلى أقسام ثلاثة كما يلي:

أولًا: المقدمة

وهي من خمسة أبيات (من البيت رقم(١) حتى البيت رقم (٥) وبدأها بحمد الله تعالى، والثناء على نبيِّه محمد -عليه الصلاة والسلام، ثم الثناء على آل النبي وعترته- رضوان الله تعالى عليهم جميعًا، ثم خاطب سائلًا يسأله، بقوله:

يَـا سَـائِلِي عَـنِ الكَـلَامِ المُنْـتَظِمْ	حَـدًّا وَنَوْعًـا وَإِلَى كَـمْ يَنْقَـسِمْ
اسْـمَعْ هُـدِيتَ الرُّشْـدَ مَـا أَقُـولُ	وَافْهَمْـهُ فَهْـمَ مَـنْ لَـهُ مَعْقُـولُ

ثانيًا: الموضوع

تعالج المُلْحَةُ أبواب النحو، وبعض أبواب من الصرف، على النحو التالي:

رقم الباب	موضوعه	الأبيات من رقم	الأبيات إلى رقم
الباب الأول	الكلام	٦	٧
الباب الثاني	الاسم	٨	٩
الباب الثالث	الفعل	١٠	١٢
الباب الرابع	الحرف	١٣	١٤
الباب الخامس	النكرة والمعرفة	١٥	٢١

ثالثًا: الخاتمة

من البيت رقم ٣٧٢ حتى البيت رقم ٣٧٨، وقد ذكر فيها اسم منظومته (وقد تقضت مُلْحَة الإعراب....)، ثم أوصى بحسن النظر إليها، والظن بها وأنَّ من لاح له فيها عيبٌ أنْ يعالجه حيث تحققه، ثم ختم بما بدأ به وهو الصلاة المعقَّب بالحمد لله -سبحانه وتعالى-، ثم صلَّى على النبي محمد -عليه الصلاة والسلام وآله وصحابته وعترته وتابعي مقاله وسنته.

ولنا بعد هذا العرض التفصيلي، أو لِنَقُل التقسيمي، لِمُلْحَة الإعراب بعض الملاحظات التي نَوَدُّ تسجيلها هنا، ومنها:

١- أنَّ الناظم، في عرض قضاياه النحوية كان يُجمل، ثمُ يفصِّل بعد ذلك، -وندلِّل على ذلك بأنَّه بدأ منظومته بباب الكلام (الباب الأول)، ومعلوم أن الكلام ينقسم إلى اسم وفعل وحرف، ولكنه عاد ففصَّل فذكر بابًا للاسم (الباب الثاني)، وآخر للفعل (الباب الثالث)، وبابًا للحرف (الباب الرابع)، ثم عاد إلى الفعل مرة أخرى فذكر بابًا لقسمة الأفعال (الباب السادس)، ثم أعقبه بباب الفعل المضارع خاصة (وهو الباب السابع).

٢- أنَّه قدَّم باب النكرة والمعرفة؛ وذلك لتوَقُّف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة؛ لأنَّها الأصل، لاندراج كل معرفة تحت نكرة من غير عكس.

ولكنه يؤخذ عليه أنَّه قدَّمه إلى غير موضعه، فكان ينبغي أن يجعله عقب الانتهاء من المقدمات التي هي الكلمة، والكلام، وأقسام الكلمة، ولكنه ذكره بعد

ذكره أقسام الكلمة، وقبل باب قسمة الأفعال، وباب الفعل المضارع.

وبالرجوع إلى أشهر المنظومات النحوية التي أتت بعد مُلْحَة الحريري، بل ألفية ابن معط المتوفى سنة ٦٢٨هـ وألفية ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ وألفية السيوطي ت سنة ٩١١هـ نجد أن ابن مالك والسيوطي قد استفادا مما صنعه الحريري من تقديم باب النكرة والمعرفة بعد الحديث عن المقدمات، على العكس من سابقهما ابن معط الذي جاء بعد الحريري مباشرة، ولم يفطن إلى مثل هذا فجعل الباب المذكور عقب باب ما لم يُسَمَّ فاعله (الباب الثاني عشر من ألفية ابن معط)، وقبل باب التوابع.

٣- أفرد الناظم بابًا مستقلًّا لـ(كم)، وكان حقه أن يلحق بباب العدد.

٤- اقتدى بأبي القاسم الزجاجي في جمله، وابن عصفور في مقربه في ذكره باب الاشتغال عقب (المبتدأ والخبر).

وتابعه في هذا ابن معط؛ إذ جعل باب الاشتغال عقب باب المبتدأ والخبر كذلك، أما ابن مالك والسيوطي فنجدهما قد اختلفا عنهما؛ إذ جعل الأول باب الاشتغال عقب باب الفاعل ونائب الفاعل، وخصَّه بالأبيات من (٢٥٥ إلى ٢٦٦) من الألفية[١]، وجعل الثاني الباب المذكور عقب باب التنازع، وخصَّه بالأبيات من (٦٨٨ إلى ٧٠٢) في ألفيته المسمَّاة (الفريدة)[٢].

٥- لم يقم الحريري بنظم أوزان جمع التكسير في المُلْحَة، وعلَّل لذلك بأن شيخه أبا القاسم الفضل بن محمد القصباني النحويَّ أشار إلى أن هذا الجمع لم تفسد فيه ألسنة العامة، ولكنه عاد فذكر هذه الأوزان في شرحه لمنظومته، وعلل لذلك بأن بعض الأبنية تغلط فيها العامة، وتحتاج إلى التنبيه عليها[٣].

---

(١) انظر: ألفية ابن مالك ص٢٧.

(٢) انظر: ألفية السيوطي النحوية ص٥٢، ٥٣.

(٣) انظر: شرح مُلْحَة الإعراب، للحريري ص١٣.

٦- لم يُشِدْ الحريري بالمُلْحَة كما أشاد غيره بمؤلَّفه، ولم يدَّعِ أنَّها فائقةٌ غيرَها كما فعل ابن مالك والسيوطي وغيرهما، ولم يزعم أنها خالية من الخطأ أو الخلل، ولكنه تواضع تواضع العلماء حيث قال في خاتمتها:

وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدَّ الخَلَلَا فَجَلَّ مَنْ لَاعَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

٧- تناولت المُلْحَةُ مادة النحو، وبعض أبواب من الصرف، كالنسب والتصغير وحروف الزيادة، على حين أنَّنا نجد أنَّ ألفية ابن مالك مثلًا عالجت النحو والصرف، هذا بالإضافة إلى أنَّنا نجد الحريري يهمل بعض أبواب من النحو لم يتحدث عنها، وذلك مثل بابي أفعال المقاربة، والتنازع.

٨- لم يرتب الحريري أبواب النواسخ، ولم يربط بينها وبين باب الابتداء، وإنما جعلها متناثرة وغير مرتبة ومبعثرة بين الأبواب الأخرى، بعكس ابن مالك الذي ربط بين تلك الأبواب ونسَّقها.

٩- كذلك لم يربط الحريري بين الأبواب الصرفية التي ذكرها، ولكنه جعلها متناثرة بين الأبواب النحوية، ولكنَّنا نجد ابن مالك قد جمع في ألفيته كل أبواب الصرف بعد أن فرغ من أبواب النحو.

١٠- مُلْحَة الإعراب -كما قلنا- يغلب عليها الطابع الأدبي وكثرة التمثيل والاستشهاد، بينما يغلب على الألفية الحرص على الإلمام بالموضوع واستيعابه.

شروح مُلْحَة الإعراب

نظرًا لأهمية المُلْحَة والقيمة العلمية لها فقد اهتم بها كثير من العلماء والباحثين على مر العصور ومختلف الأزمنة، وقد أثبت مؤرخو العلوم[1] أنَّ كثيرًا من العلماء

---

(١) انظر كشف الظنون: ١٨١٧، ١٨١٨، وإيضاح المكنون: ٥٥٢، ٥٥٣، وبروكلمان: (١٥٣/٥، ١٥٤).

قد قاموا بشرح أبيات المُلْحَة وإعرابها، ومن هؤلاء الشرَّاح[1]:

١- أبو محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري صاحب النظم، المتوفى سنة ٥١٦هـ وسمَّاه: "شرح مُلْحَة الإعراب"[2].

٢- أبو العباس أحمد بن مبارك الحوفي المتوفى سنة ٦٦٤هـ[3].

٣- بدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن الناظم الدمشقي (ت سنة ٦٨٦هـ)[4].

٤- محمد بن الحسن بن سباع الصائغ الجزامي المصري الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٢هـ[5]، وسمَّاه: اللمحة في شرح المُلْحَة وهي في مجلد كبير[6].

٥- أبو المحاسن عبد الله بن عبد الحق: انتهى من إتمام شرحه في رمضان سنة ٧٣٥هـ وسمَّاه: جمل الإعراب في شرح مُلْحَة الإعراب[7].

٦- زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي المتوفى عام ٧٤٩هـ، اختصرها

---

(١) وسوف نقوم بترتيب أصحاب الشروح حسب سني وفاتهم.

(٢) ويوجد منه خمس نسخ خطية محفوظة بدار الكتب المصرية، أوراقها بين ١٩٣، ٤٧ق، ويوجد منه كذلك أربع نسخ خطية محفوظة بدار الكتب بالظاهرية بدمشق، أرقامها بالترتيب: ٧٧٥٥ عام، ١٧٥٨عام، ٦٦١٧ عام، وأوراقها: ٩٥، ١٠٧، ٨١، ١١٣ق.
راجع فهرس المخطوطات العربية بدار الكتب المصرية، حرف (ش) وكذا فهرس المخطوطات بدار الكتب الظاهرية بدمشق: (٣٤٨-٣٥٠).
وقد طبع هذا الشرح في بولاق سنة (١٢٩٢هـ) وفي مطبعة شرق سنة (١٣٠٢هـ) والميمنية سنة (١٣٠٦هـ) وقام بتحقيقه في طبعة طلابية موجزة الدكتور: أحمد محمد قاسم، وطبع الكتاب سنة (١٤٠٣هـ/ سنة ١٩٨٣م).

(٣) ترجمة في بغية الوعاة: ١٥٤.

(٤) ترجمته في البغية: ٩٦، وشذرات الذهب: (٥/ ٣٩٨) والأعلام: (٧/ ٢٦٠).

(٥) ترجمته في البغية: ٣٤، والنجوم الزاهرة: (٩/ ٢٤٨).
وقيل: توفي سنة (٧٢٠هـ). انظر: الأدب في العصر المملوكي: (١/ ١٥٧).
وقيل: وفاته سنة (٧٢٥هـ) انظر البغية: ص ٣٤.

(٦) انظر كشف الظنون: (٢ / ١٨١٧).

(٧) المصدر السابق.

وشرحها[١].

٧- محمد بن أحمد بن جابر المتوفى سنة ٧٨١هـ، له مختصر منظوم من المُلْحَة ويسَّمى (المنحة) وبشرح المؤلف[٢].

٨- أحمد بن موسى المعروف بابن الوكيل (ت سنة ٧٩١هـ) اختصرها وشرحها[٣].

٩- سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر المتوفى سنة ٨٠٢هـ[٤].

١٠-شهاب الدين أحمد بن حسين الرملي الشافعي، المعروف بابن أرسلان المتوفى سنة ٨٤٤هـ[٥].

١١- عبد الله بن عيسى المرادي، المقدسي، الحنبليُّ، فرغ من الشرح في ذي الحجة سنة ٨٤٧هـ[٦].

١٢- محمد القرافي (ت سنة ٨٦٧هـ) له شرح على المُلْحَة.

١٣- الشيخ سريجا بن محمد بن سريجا المصريُّ المتوفى سنة ٨٨٨، وسمَّاه: منحة الإعراب[٧].

١٤- نور الدين علي بن محمد القلصادي الأندلسي المتوفى سنة ٨٩١هـ[٨].

١٥- عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن أحمد بن إبراهيم باغرمه الحميري الشيبانيُّ،

---

(١) راجع ترجمته في: الشذرات: (٦/ ١٦١، ١٦٢) والأعلام: (٥/ ٢٢٨) ومعجم المؤلفين: (٨/ ٣) والنجوم الزاهرة: (١/ ٢٤١،٢٤٠)، والبغية: ٣٦٥.

(٢) راجع بروكلمان (٥/ ٤-١٥).

(٣) راجع ترجمة ابن الوكيل في : البغية: ١٧١، والشذرات: (٦/ ٣١٦) وكشف الظنون: ١٨١٧.

(٤) ترجمته في البغية: ٣١١.

(٥) ترجمته في البدر الطالع: (١/ ٤٩-٥٢) والشذرات: (٧/ ٢٤٨).

(٦) انظر معجم المؤلفين: (٦/ ٢٩) وكشف الظنون: (٢/ ١٨١٨).

(٧) انظر الدرر الكامنة: (٢/ ١٣٠) والشذرات: (٦/ ٣٠١).

(٨) كشف الظنون: ١٨١٨.

الحضرميُّ، العَدَنيُّ، الشافعيُّ (ت سنة ٩٠٣هـ)[١].

١٦- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت سنة ٩١١هـ)[٢]وقد اختصرها في (١٢٠) بيتًا[٣].

١٧- الشيخ بَحْرق، محمد بن محمد بن عمر الحضرميُّ، (ت سنة ٩٣٠هـ)[٤] "تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب، في شرح مُلْحَة الإعراب"[٥].

١٨- عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيُّ (ت سنة ٩٧٢هـ)، وسمَّاه: كشف النقاب عن مخذرات مُلْحَة الإعراب وهو موضوع التحقيق.

١٩- عبد الملك بن دعسين (ت سنة ١٠٠٦هـ) له شرح على المُلْحَة، سمَّاه: منحة الملك الوهاب في شرح مُلْحَة الإعراب[٦].

٢٠- عبد الحميد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عمرو بن المعافى، ألَّفه في الثاني والعشرين من ربيع الأول سنة ١٠٢٦هـ/ ٣١ مارس سنة ١٤١٦م[٧].

٢١- علي بن محمد المعروف بابن مطير اليماني (ت سنة ١٠٤١هـ)، وسمَّاه: كشف النقاب بشرح مُلْحَة الإعراب[٨].

٢٢- أبو الجود مصطفى بن محيي الدين أحمد بن منصور بن إبراهيم بن محمد سلامة

---

(١) راجع شذرات الذهب: (٨/ ٢٠).

(٢) انظر ترجمته في حسن المحاضرة: (١/ ١٨٨) والكواكب السائرة: (١/ ٢٢٦-٢٣١) وشذرات الذهب: (٨/ ٥١) والضوء اللامع: (٤/ ٦٥).

(٣) انظر كشف الظنون: ١٨١٧.

(٤) انظر ترجمته في شذرات الذهب: (٨/ ١٧٦).

(٥) راجع بروكلمان: (٥/ ١٥٣) وكشف الظنون: ١٨١٧، ويوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢٠٦، ومنه نسخة خطية كذلك بمكتبة البلدية بالإسكندرية تحت رقم (٥) نحو.

(٦) بروكلمان: (٥/ ١٥٤).

(٧) السابق.

(٨) انظر معجم المؤلفين: (٧/ ١٨٦).

الدمشقيُّ الحنفيُّ الشهير بالمحبي (ت سنة ١٠٦١هـ)[1].

٢٣- حسين والي بن إبراهيم الأزهري (ت سنة ١٣٠٦هـ) وسمّاه: نفحة الآداب في شرح مُلْحَة الإعراب، وفرغ من الشرح سنة ١٢٩٣هـ[2].

٢٤- إسماعيل بن عبد القادر المحلاوي، وسمّى الشرح: مفتاح الألباب[3].

٢٥- وثمة شرحٌ مجهول لأحد المختصرات ذكره بروكلمان في كتابه[4].

٢٦- وثمَة شرحٌ مجهول المؤلف، تحت عنوان: تذكرة ذوي الآراب في شرح مُلْحَة الإعراب[5].

٢٧- محمد بن محمد الشعاب، له إعراب لأبيات المُلْحَة وسمّاه: كشف النقاب في محيا مُلْحَة الإعراب[6][7].

---

(١) انظر ترجمته في معجم المؤلفين: (١٢/ ٢٤١) وهدية العارفين: (٢/ ٤٤١) وسمّاه: الحبر الحريرية في شرح المُلْحَة الحريرية، ومنه نسخة خطية بدار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم ١٧٥٩/ عام، تقع في: ١٧٥ ق (فهرس الظاهرية ص١٦٥، ١٦٦).

(٢) طبع هذا الشرح في القاهرة سنة (١٢٩٣هـ).

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي: (٥/ ١٥٤).

(٤) السابق.

(٥) وهو كتاب مفيد، وقد اطلعت عليه وقرأته كاملًا، وتوجد منه نسخة خطية في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم (٣٣) وهي نسخة مصورة عن نسخة محفوظة بمكتبة سوهاج تحت رقم (٨٤) نحو، وتقع في ١١٩ ق، مقاسها: ١٧× ٢٥سم.

(٦) ولقد وهم بروكلمان حينما عدَّ كتاب: كشف الطرة عن الغرة، لمحمود الألوسي زاده؛ شرحًا من شرح المُلْحَة، إذ هو شرح لدرة الغواص في أوهام الخواص، للحريري المتوفى سنة (٥٤٦هـ) لذا فلا ينبغي أن يُعَدَّ ضمن شروح المُلْحَة.

(٧) ويوجد من الكتاب نسخة خطية بحوزتنا، وهي مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز آل سعود، بالمدينة بالمملكة العربية السعودية ورقمها (٢٢١٥- عام) تقع في (١٦٠) صفحة، منسوخة سنة ١٢٢٧هـ.

أسلوب الحريري في المُلْحَة

من مميزات أسلوب الحريري في المُلْحَة انطباعه بالطابع الأدبي الواضح الذي قد أعطته مقاماته ذوقًا خاصًا قلما يوجد عند غيره، هذا بالإضافة إلى كثرة الاستشهاد والتمثيل فيها، ومن أهم السمات المميزة لأسلوب الحريري في المُلْحَة:

(أ) الاقتباس من القرآن الكريم في تمثيله

ويتضح هذا فيما يلي:

١- **الاقتباس الأول**: جاء في الشطر الثاني من البيت رقم (١٧٦) وهو:

تَقُولُ مَا الفَخْرُ إِلا الكَرَمُ ... وَهَلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إلا الحَرَمُ

اقتبس (وهل محل الأمن إلا الحرم) من قوله تعالى:﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [القصص: ٥٧].

٢- **الاقتباس الثاني**: جاء في البيت رقم (١٨٦) وهو:

تقولُ لا بيعٌ ولا خلالُ ... فيه، ولا عيبٌ ولا إخلالُ

حيث اقتبس (لا بيع ولا خلال فيه) من قوله تعالى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ [إبراهيم: ٣١].

٣- **الاقتباس الثالث**: جاء في البيت رقم (٢٣٠)، وهو:

وَالهَاءُ فِي الوَقْفِ عَلَى غُلَامِيَه ... كَالهَاءِ فِي الوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَه

حيث اقتبس (سلطانيه) من قوله تعالى: ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٩]

٤- **الاقتباس الرابع**: جاء في البيت رقم (٢٣١)، وهو:

وَقَــالَ قَــومٌ فِيــهِ يَاغُلَامــا   كَـمَا تَلَـوا يَـا حَسْرَتا عَـلَى مَـا

حيث اقتبس: (يا حسرتا على ما) من قوله تعالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٦].

٥- الاقتباس الخامس: جاء في قوله في البيت رقم (٣٤٦):

تَقُــولُ لَا تنتهــر المِسْكِينَ   وَمِثْلُــهُ لَمْ يَكُــنِ الَّــذينا

حيث اقتبس (لم يكن الذينا): من قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة: ١].

٦- الاقتباس السادس: جاء في قوله في البيت رقم (٣٤٨):

تَقُــولُ لَا تَــأْسَ وَلَا تُــؤذِ وَلَا   تَقُــلْ بِــلَا عِلْــمٍ ولَا تَخْــشَ الطَّــلَا

وهو اقتباس من قوله تعالى:﴿ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٦].

٧- الاقتباس السابع: جاء في البيت رقم (٣٥٤) حيث قال:

وَزَادَ قَــوْمٌ مَــا فَقَــالُوا إِمَّــا   وَأَيْــنَمَا كَــمَا تَلَــوا أَيًّامــا

اقتبس (أيَّاما) من قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ١١٠].

٨- الاقتباس الثامن: جاء في البيت رقم (٣٦١) الذي يقول فيه:

وَضُــمَّ فِي الغَايَــةِ مِــنْ قَبْــلُ وَمِــنْ   بَعْــدُ وَأَمَّــا بَعْــدُ فَــافْهَمْ واسْــتَبِنْ

اقتبس (من قبلُ ومن بعدُ): من قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤].

ب- الضرورات الشعرية التي جاءت في النظم

تحكمت الضرورة الشعرية في الحريري فألجأته إلى اتباع صورها التالية:

أولاً: قصر الممدود

ويظهر ذلك في أبيات منها: البيت رقم (٩٥) الشطر الثاني:

.... وَيُمْنَـــةٌ وَعَكْـــسُهَا بِــــلاَ مِـــرَا

فقصر كلمة (المراء) الممدودة.

والبيت رقم (١٠٤):

.... وَدَعْ عَنْـــــــكَ المِــــــرَا

فقصر كلمة (المراء) الممدودة كذلك.

والبيت رقم (١٦٢) :

.... فَانْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَبًا تَحْوِي السَّما

فقصر كلمة (السماء) الممدودة.

والبيت رقم (٢٣٣):

إِنْ تَـــشَأ التَّرْخِـــيمَ فِي حَـــالِ النِّـــدا ....

فقصر كلمة (النداء) الممدودة كذلك.

والبيت رقم (٢٦٣):

.... وَأَخَـــبَّ الـــسُّفَيْرِيجُ فِي فَـصْلِ الـشِّتَا

فقصر كلمة (الشتاء) الممدودة.

ثانيًا: حذف حرف من حروف الكلمة

وذلك مثل حذف إحدى الياءين كما في البيت رقم (٦١) :

وهكـــذا تفعـــل في يـــاء الـــشَّجِي ....

فقد حذف ياء من كلمة (الشجيّ) المشددة الياء لضرورة الوزن.

والبيت رقم (٨٧):

.... **كقـــولهم: وراكـــبَ بَجـــاوي**

فحذف ياء من كلمة (بَجاويّ) المشددة كذلك.

وأيضًا مثل حذف الهمزة في البيت رقم (٦١) الشطر الثاني: (وكل ياء بعد مكسور تجي)، فحذف الهمزة من كلمة تجيء.

ثالثًا: قطع همزة الوصل

ويتضح هذا في البيت رقم (١٩٦):

وَتَنـــصِبُ الإِسْـــمَ الَّـــذِي تُكَـــرِّرُه ....

فكلمة (الاسم) : همزتها همزة وصل، ولكنه قطعها هنا ليستقيم الوزن.

رابعًا: تسهيل الهمزة

وذلك في البيت رقم (٩٩):

وَإِنْ فَتَحْـــتَ النُّطْـــقَ بِاسْـــمٍ مبْتَـــدَا ....

فكلمة (مبتدأ) :قد خففت همزتها لضرورة القافية.

خامسًا: إشباع الحركة

وهذا واضح في البيت رقم (٥٢) :

وَسِـــتَّةٌ تَرْفَعُهَـــا بِـــالوَاوِ فِي قَـــوْلِ كُـــلِّ عَـــالِمٍ وَرَاوِي

فكلمة (راوي) حقها (راوٍ)، حذف التنوين وبقيت الكسرة ثم أُشبعت كسرة الواو فيها فصارت (راوي) كما أرادها الناظم.

سادسًا: مخالفة المشهور من قواعد النحو

وقد ألجأته الضرورة إلى مخالفة المشهور من قواعد النحاة، وذلك في: البيت رقم (٢٢).

وَإِنْ أَرَدْتَ قِـــسْمَةَ الأَفْعَـــالِ لِيَـــنْجَلِي عَنْـــكَ صَـــدَا الإِشْـــكَالِ

والبيت رقم (٤٠):

وَإِنْ تُـــرِدْ أَنْ تَعْـــرِفَ ا ابَـــا لِتَقْتَفِـــي فِي نُطْقِـــكَ الـــصَّوابَا

فالكلمتان (لينجلي – لتقتفي) حقهما النصب بعد اللام ولكنه سكن الفعلين مراعاة للوزن.

موازنة موجزة بين شرح الفاكهي وشرح الحريري

١- كل من العالمين يستشهد بالقرآن الكريم ويجعله المصدر الأول للاستشهاد عنده، لكن الفاكهيَّ كان أكثر استشهادًا به من الحريريِّ، فبلغت شواهد الفاكهيِّ القرآنية (٢٣٦) آية منها (١١) آية استشهد بها على وجه من أوجه القراءات على حين بلغت شواهد الحريري من القرآن (١٩٩) آية.

٢- لم يذكر الحريري من الأحاديث إلا حديثًا واحدًا في باب الأفعال استشهد به على أنَّ (نعم وبئس) أفعال لقبولها تاء التأنيث، وهو قوله -ﷺ: «من توضأ يوم

الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[1] على حين نجد الفاكهي يكثر من الاستشهاد بالحديث في شرحه هذا، وكذا في كتبه الأخرى التي تبدو هذه الظاهرة فيها بصورة أكثر وضوحًا كمجيب النداء وشرح الفواكه الجَنِيَّة.

٣- عقد الحريري في شرحه على المُلْحَة بابًا خاصًّا للضرورات الشعرية، تحدث فيه أنواع الضرورات، ممثلًا لذلك باثنين وثلاثين بيتًا من الشعر[2]، بينما نجد الفاكهيَّ لم يفعل ذلك وإنما اكتفى بأَنْ ذكر ذلك عرضًا عندما كان يتحدث عن الممنوع من الصرف، ممثلًا لذلك ببيتين فيهما ضرورة صرف الممنوع من الصرف، وهما:

قول امرئ القيس:

وَيَـوْمَ دَخَلْـتُ الخِـدرَ خِـدْرَ عُنَيْـزَةٍ   فَقَالَتْ: لَـكَ الـوَيْلاتُ إِنَّـكَ مُـرجِلِي

وقول الشاعر:

أَعِـدْ ذِكْـرَ نَعْـمَانٍ لَنَـا إِنَّ ذِكْـرَهُ   هُـوَ المِـسْكُ مَـا كَرَّرْتَـهُ يَتَـضَوَّعُ

٤- كان الفاكهي في عرض مسائله يقابل بين رأي البصريين ورأي الكوفيين في المسألة الواحدة، ثم يفضل ويختار رأي البصريين معللًا لرأيه بنفس تعليل البصريين وأدلتهم، وهو بهذا يختلف مع الحريري في شرحه على المُلْحَة، فقد التزم الحريري برأي البصريين وحدهم، ولم يتعرض للخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين إلَّا في مسألتين اثنتين فقط، هما: ترك صرف ما ينصرف، ومد المقصور فقد أجازها الكوفيون[3] ولم يجز سيبويه وجمهور البصريين ذلك.

(١) انظر شرح مُلْحَة الإعراب للحريري: ص٣٦.

(٢) المصدر السابق: (٢٢٧-٢٣٦).

(٣) انظر شرح الحريري على المُلْحَة: ص٢٢٧.

٥- يغلب على شرح الحريري على المُلْحَة الطابع الأدبي الذي أثرته به مقاماته بينما يغلب على شرح الفاكهي عليها الطابع الديني الواضح من خلال كثرة التمثيل والاستشهاد بالقرآن والحديث النبوي الشريف.

٦- كلاهما يتسم شرحه بطابع الإيجاز والاختصار، لكن شرح الفاكهي -مع وجازته- كافل بحل مباني المُلْحَة وتوضيح معانيها وتفكيك نظامها وتعليل أحكامها، وذلك بصورة أكثر وضوحًا مما نراه عند صاحبها الحريري؛ لأنَّ الفاكهي متأخر بالطبع عن زمن الحريري، وقد قرأ شرح الحريري واستفاد منه وأضاف إليه واستدرك عليه أشياء لم يذكرها ولم يستوفها حقها.

هذه هي أهم الملامح العامة للموازنة بين الشرحين المذكورين. ونكتفي بما قلناه خشية الإطالة.

منظومة مُلْحَة الإعراب وسِنْحَة الآداب

تأليف

الإمام أبي محمد القاسم بن عليٍّ بن محمد بن عثمان

الحريريِّ البصريِّ، البصريِّ، الشافعيِّ

المُتَوَفَّى سنة ٥١٦ هـ

-رَحِمَهُ اللهُ-

[مقدمة الناظم]

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ القَوْلِ ... بِحَمْدِ ذي الطَّوْلِ شَدِيدِ الحَوْلِ

وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّلَامِ ... عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الأَنَامِ

وَآلِهِ الأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ ... فَافْهَمْ كَلامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي

يَا سَائِلِي عَنِ الكَلَامِ المُنْتَظِمْ ... حَدًّا وَنَوْعًا وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمْ

اسْمَعْ هُدِيتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ ... وَافْهَمْهُ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

[١- باب الكلام]

حَدُّ الكَلَامِ مَا أَفَادَ المُسْتَمِعْ ... نَحْوُ: سَعَى زَيْدٌ وَعَمْرٌو مُتَّبِعْ

وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى ... إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى

[٢- باب الاسم]

فَالِاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى ... أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى

مِثَالُــــهُ: زَيْـــدٌ وَخَيْـــلٌ وَغَـــنَمْ وَذَا وَأَنْـــتَ وَالَّـــذِي وَمَـــنْ وَكَـــمْ

[٣- باب الفعل]

وَالفِعْــلُ مَــا يَــدْخُلُ قَــدْ وَالسِّيْنُ عَلَيْـــهِ مِثْـــلُ: بَـــانَ أَوْ يَبِـــينُ

أَوْ لِحَقَتْـــهُ تَـــاءُ مَـــنْ يُحَـــدِّثُ كَقَـــوْلِهِمْ فِي لَـــيْسَ: لَـــسْتُ أَنْفُـــثُ

أَوْ كَـانَ أَمْـرًا ذَا اشْـتِقَاقٍ نَحْـوُ: قُـلْ وَمِثْلُهُ: ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُـلْ

[٤- باب الحرف]

وَالحَـــرْفُ مَـــا لَيْـــسَتْ لَـــهُ عَلَامَـــهْ فَقِـــسْ عَـــلَى قَـــوْلِي تَكُـــنْ عَلَّامَـــهْ

مِثَالُـــــهُ: حَتَّـــــى وَلَا وَثُـــــمَّا وَهَـــلْ وَبَـــلْ وَلَـــوْ وَلَمْ وَلَمَّـــا

[٥- باب النكرة والمعرفة]

وَالاسْـمُ ضَرْبَـانِ: فَـضَرْبٌ نَكِـرَهْ وَالآخَـــرُ المَعْرِفَـــةُ المُـــشْتَهِرَهْ

فَكُـــلُّ مَـــا رُبَّ عَلَيْـــهِ تَـــدْخُلُ فَإِنَّـــهُ مُنَكَّـــرٌ يَـــا رَجُـــلُ

نَحْـوُ: غُـلَامٍ وَكِتَـابٍ وَطَبَـقْ كَقَـــوْلِهِمْ: رُبَّ غُـــلَامٍ لِي أَبَـــقْ

وَمَـا عَـدَا ذَلِـكَ فَهْـوَ مَعْرِفَـهْ لَا يَمْـــتَرِي فِيـــهِ الـــصَّحِيحُ المَعْرِفَـــهْ

مِثَالُـــهُ: الـــدَّارُ وَزَيْـــدٌ وَأَنَـــا وَذَا وَتِلْـــكَ وَالَّـــذِي وَذُو الغَنَـــا

وَآلَـــةُ التَّعْرِيـــفِ ال فَمَـــنْ يُـــرِدْ تَعْرِيـــفَ كَبْـــدٍ مُـــبْهَمٍ قَـــالَ: الكَبِـــدْ

وَقَـالَ قَـوْمٌ: إِنَّهَـا الـلَّامُ فَقَـطْ إِذْ أَلِـفُ الوَصْـلِ مَتَـى تُـدْرِجْ سَـقَطْ

[٦- باب قسمة الأفعال]

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ ... لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَا الإِشْكَالِ
فَهْيَ ثَلَاثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ: ... مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ وَالمُضَارِعُ
فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسِ ... فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ
وَحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخِيرِ مِنْهُ ... كَقَوْلِهِمْ: سَارَ وَبَانَ عَنْهُ
وَالأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ ... مِثَالُهُ: احْذَرْ صَفْقَةَ المَغْبُونِ
وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامُ ... فَاكْسِرْ وَقُلْ: لِيَقُمِ الغُلَامُ
وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ غَدَا ... فَأَسْقِطِ الحَرْفَ الأَخِيرَ أَبَدَا
تَقُولُ: يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الأَحَدْ ... وَاسْعَ إِلَى الخَيْرَاتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي ارْمِ مَنْ رَمَى ... فَاحْذُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اشْتَبَهَا
وَالأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ العِقَابَا ... وَمَنْ أَجَادَ أَجِدِ الجَوَابَا
وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ ... فَقُلْ لَهَا: خَافِي رِجَالَ العَبَثِ

[٧- باب الفعل المضارع]

وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءَ ... أَوْ نُونَ جَمْعٍ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءَ
قَدْ الحِقَتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلِ ... فَإِنَّهُ المُضَارِعُ المُسْتَعْلِي
وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ ... سِوَاهُ وَالتَّمْثِيلُ فِيهِ: يَضْرِبُ
وَالأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ المُتَابَعَهْ ... مُسَمَّيَاتٌ أَحْرُفَ المُضَارَعَهْ
وَسِمْطُهَا الحَاوِي لَهَا: نَأَيْتُ ... فَاسْمَعْ وَعِ القَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ
وَضُمَّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي ... مِثْلُ: يُجِيبُ مَنْ أَجَابَ الدَّاعِي
وَمَا سِوَاهُ فَهْيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ ... وَلَا تُبَلْ أَخَفَّ وَزْنًا أَمْ رَجَحْ
مِثَالُهُ: يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي ... وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

[٨- باب الإعراب]

وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الإِعْرَابَا ... لِتَقْتَفِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَا
فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الجَرِّ ... وَالنَّصْبِ وَالجَزْمِ جَمِيعًا يَجْرِي
فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلَا مُمَانِعِ ... قَدْ دَخَلَا فِي الإِسْمِ وَالمُضَارِعِ
وَالجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالأَسْمَاءِ ... وَالجَزْمُ بِالفِعْلِ بِلَا امْتِرَاءِ
فَالرَّفْعُ ضَمُّ آخِرِ الحُرُوفِ ... وَالنَّصْبُ بِالفَتْحِ بِلَا وُقُوفِ
وَالجَرُّ بِالكَسْرَةِ لِلتَّبْيِينِ ... وَالجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

[٩- إعراب الاسم المفرد المنصرف]

وَنَوِّنِ الإِسْمَ الفَرِيدَ المُنْصَرِفْ ... إِذَا دَرَجْتَ قَائِلًا وَلَمْ تَقِفْ
وَقِفْ عَلَى المَنْصُوبِ مِنْهُ بِالأَلِفْ ... كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفْ
تَقُولُ: عَمْرٌو قَدْ أَضَافَ زَيْدَا ... وَخَالِدٌ صَادَ الغَدَاةَ صَيْدَا
وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ ... أَوْ إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ
مِثَالُهُ: جَاءَ غُلَامُ الوَالِي ... وَأَقْبَلَ الغُلَامُ كَالغَزَالِ

[١٠- فصل: الأسماء الستَّة المعتلَّة المضافة]

وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالوَاوِ ... فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي
وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أُخَيَّ بِالأَلِفْ ... وَجَرُّهَا بِاليَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ
وَهْيَ: أَخُوكَ وَأَبُو عِمْرَانَا ... وَذُو وَفُوكَ وَحَمُو عُثْمَانَا
ثُمَّ هَنُوكَ سَادِسُ الأَسْمَاءِ ... فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَاءِ

[١١- باب حروف العلَّة]

وَالــوَاوُ وَاليَــاءُ جَمِيعًــا وَالأَلِــفْ ... هُــنَّ حُــرُوفُ الاِعْــتِلَالِ المُكْتَنِــفْ

[١٢- إعرابُ الاسم المنقوص]

وَاليَــاءُ فِي القَــاضِي وَفِي المُسْتَــشْرِي ... سَــــاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَــــا وَالجَـــرِّ

وَتُفْـــتَحُ اليَـــاءُ إِذَا مَـــا نُـــصِبَا ... نَحْــوُ: لَقِيــتُ القَــاضِي المُهَــذَّبَا

وَنَـــوِّنِ المُنَكَّـــرَ المَنْقُوصَـــا ... فِي رَفْعِـــهِ وَجَـــرِّهِ خُـــصُوصَا

تَقُـــولُ: هَـــذَا مُـــشْتَرٍ مُخَـــادِعُ ... وَافْـــزَعْ إِلَى حَـــامٍ حِمَـــاهُ مَـــانِعُ

وَهَكَـــذَا تَفْعَـــلُ فِي يَـــاءِ الـــشَّجِي ... وَكُـــلِّ يَـــاءٍ بَعْـــدَ مَكْـــسُورٍ تَجِـــي

هَـــذَا إِذَا مَـــا وَرَدَتْ مُخَفَّفَـــهْ ... فَافْهَمْـهُ عَنِّـي فَهْـمَ صَـافِي المَعْرِفَـهْ

[١٣- إعراب الاسم المقصور]

وَلَــيْسَ لِلْإِعْــرَابِ فِــيَما قَــدْ قُــصِرْ ... مِــنَ الأَسَــامِي أَثَــرٌ إِذَا ذُكِــرْ

مِثَالُـــهُ يَحْيَـــى وَمُوسَـــى وَالعَـــصَا ... أَوْ كَحَيَّـــا أَوْ كَرَحَـــى أَوْ كَحَـــصَى

فَهَـــذِهِ آخِرُهَـــا لَا يَخْتَلِـــفْ ... عَـــلَى تَـــصَارِيفِ الكَـــلَامِ المُؤْتَلِـــفْ

[١٤- إعراب المُثَنَّى]

وَرَفْـــعُ مَـــا ثَنَّيْتَـــهُ بِـــالأَلِفِ ... كَقَوْلِـــكَ: الزَّيْـــدَانِ كَانَـــا مَـــأْلَفِي

وَنَـــصْبُهُ وَجَـــرُّهُ بِاليَـــاءِ ... بِغَـــيْرِ إِشْـــكَالٍ وَلَا مِـــرَاءِ

تَقُـــولُ: زَيْـــدٌ لَابِـــسٌ بُـــرْدَيْنِ ... وَخَالِـــدٌ مُنْطَلِـــقُ اليَـــدَيْنِ

وَتَلْحَـــقُ النُّـــونُ بِـــمَا قَـــدْ ثُنِّـــي ... مِـــنَ المَفَارِيـــدِ لِجَـــبْرِ الـــوَهْنِ

[١٥- إعراب جمع المذكر السالم]

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهْ ... ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدُهْ
فَرَفْعُهُ بِالوَاوِ وَالنُّونِ تَبَعْ ... مِثْلُ: شَجَانِي الخَاطِبُونَ فِي الجُمَعْ
وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ ... عِنْدَ جَمِيعِ العَرَبِ العَرْبَاءِ
تَقُولُ: حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مِنَى ... وَسَلْ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا؟
وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذْكَرُ ... وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثَنًّى تُكْسَرُ
وَتَسْقُطُ النُّونَانِ فِي الإِضَافَهْ ... نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَهْ
وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبَيْ أَخِينَا ... فَاعْلَمْهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينَا

[١٦- إعراب جمع المؤنث السالم]

وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَهْ ... فَارْفَعْهُ بِالضَّمِّ كَرَفْعِ حَامِدَهْ
وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالكَسْرِ ... نَحْوُ: كَفَيْتُ المُسْلِمَاتِ شَرِّي

[١٧- إعراب جمع التكسير]

وَكُلُّ مَا كُسِّرَ فِي الجُمُوعِ ... كَالأُسْدِ وَالأَبْيَاتِ وَالرُّبُوعِ
فَهْوَ نَظِيرُ الفَرْدِ فِي الإِعْرَابِ ... فَاسْمَعْ مَقَالِي وَاتَّبِعْ صَوَابِي

[١٨- باب حروف الجرِّ]

وَالجَرُّ فِي الإِسْمِ الصَّحِيحِ المُنْصَرِفْ ... بِأَحْرُفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفْ
مِنْ وَإِلَى وَفِي وَحَتَّى وَعَلَى ... وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلَا
وَالبَاءُ والكَافُ إِذَا مَا زِيدَا ... وَاللَّامُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا
وَرُبَّ أَيْضًا ثُمَّ مُذْ فِيمَا حَضَرْ ... مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرْ

تَقُــولُ: مَــا رَأَيْتُــهُ مُــذْ يَوْمِنَــا ... وَرُبَّ عَبْـــدٍ كَـــيِّسٍ مَـــرَّ بِنَـــا
وَرُبَّ تَـــأْتِي أَبَـــدًا مُـــصَدَّرَهْ ... وَلَا يَلِيهَـــا الإِسْـــمُ إِلَّا نَكِـــرَهْ
وَتَـــارَةً تُـــضْمَرُ بَعْـــدَ الـــوَاوِ ... كَقَـــوْلِهِمْ: وَرَاكِـــبٍ بِجَـــاوِي

[١٩- حروف القسم]

ثُـــمَّ تَجُـــرُّ الإِسْـــمَ بَـــاءُ القَـــسَمِ ... وَوَاوُهُ وَالتَّـــاءُ أَيْـــضًا فَـــاعْلَمِ
لَكِـــنْ تَخُـــصُّ التَّـــاءَ بِاسْـــمِ اللهِ ... إِذَا تَعَجَّبْـــتَ بِـــلَا اشْـــتِبَاهِ

[٢٠- باب الإضافة]

وَقَـــدْ يُجَـــرُّ الإِسْـــمُ بِالإِضَـــافَهْ ... كَقَـــوْلِهِمْ: دَارُ أَبِي قُحَافَـــهْ
فَتَـــارَةً تَـــأْتِي بِمَعْنَـــى الـــلَّامِ ... نَحْـــوُ: أَتَـــى عَبْـــدُ أَبِي تَمَّـــامِ
وَتَـــارَةً تَـــأْتِي بِمَعْنَـــى مِـــنْ إِذَا ... قُلْـــتَ: مَنَـــا زَيْـــتٍ فَقِـــسْ ذَاكَ وَذَا
وَفِي المُـــضَافِ مَـــا يُجَـــرُّ أَبَـــدَا ... مِثْـــلُ لَـــدُنْ زَيْـــدٍ وَإِنْ شِـــئْتَ لَـــدَى
وَمِنْـــهُ سُـــبْحَانَ وَ ذُو وَ مِثْـــلُ ... وَمَـــعْ وَعِنْـــدَ وَأُولُـــو وَكُـــلُّ
ثُـــمَّ الجِهَـــاتُ الـــسِّتُّ: فَـــوْقُ وَوَرَا ... وَيَمْنَـــةٌ وَعَكْـــسُهَا بِـــلَا مِـــرَا
وَهَكَـــذَا غَـــيْرُ وَبَعْـــضُ وَسِـــوَى ... فِي كَلِـــمٍ شَـــتَّى رَوَاهَـــا مَـــنْ رَوَى

[٢١- كم الخبرية]

وَاجْـــرُرْ بِكَـــمْ مَـــا كُنْـــتَ عَنْـــهُ مُخْـــبِرَا ... مُعَظِّـــمًا لِقَـــدْرِهِ مُكَـــثِّرَا
تَقُـــولُ: كَـــمْ مَـــالٍ أَفَادَتْـــهُ يَـــدِي ... وَكَـــمْ إِمَـــاءٍ مَلَكَـــتْ وَأَعْبُـــدِ

[٢٢- باب المبتدإ والخبر]

وَإِنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَا   فَارْفَعْهُ وَالأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا
تَقُولُ: مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلُ   وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالأَمِيرُ عَادِلُ
وَلَا يُحَوَّلُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلْ   لَكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ

[٢٣- فصل تقديم الخبر]

وَقَدِّمِ الأَخْبَارَ إِذْ تَسْتَفْهِمُ   كَقَوْلِهِمْ: أَيْنَ الكَرِيمُ المُنْعِمُ؟
وَمِثْلُهُ: كَيْفَ المَرِيضُ المُدْنَفُ   وَأَيُّهَا الغَادِي مَتَى المُنْصَرَفُ؟
وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الخَبَرَا   فَأَوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ المِرَا
تَقُولُ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدَا   وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدَا
وَإِنْ تَقُلْ: أَيْنَ الأَمِيرُ جَالِسُ   وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشْرٌ مَائِسُ
فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا   وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مَعَا

[٢٤- الاشتغال]

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ لُمْتُهُ   وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمْتُهُ
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ   كِلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الكُتُبُ

[٢٥- باب الفاعل]

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الأَسْمَاءِ   عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمِ البِنَاءِ
فَارْفَعْهُ إِذْ تُعْرِبُ فَهْوَ الفَاعِلُ   نَحْوُ: جَرَى المَاءُ وَجَارَ العَادِلُ

[٢٦- فصل: إفراد الفعل مع الفاعل وتذكيره وتأنيثه]

وَوَحِّدِ الفِعْلَ مَعَ الجَمَاعَهْ ... كَقَوْلِهِمْ: سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَهْ
وَإِنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ ... نَحْوُ: اشْتَكَتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ
وَتُلْحَقُ التَّاءُ عَلَى التَّحْقِيقِ ... بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي
كَقَوْلِهِمْ: جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَهْ ... وَانْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَهْ
وَتُكْسَرُ التَّاءُ بِلَا مَحَالَهْ ... فِي مِثْلِ: قَدْ أَقْبَلَتِ الغَزَالَهْ

[٢٧- باب ما لم يُسَمَّ فاعلُه]

وَاقْضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهْ ... بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الوَالِي
وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثُّلَاثِيِّ أَلِفْ ... فَاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقِفْ
تَقُولُ: بِيعَ الثَّوبُ وَالغُلَامُ ... وَكِيلَ زَيْتُ الشَّامِ وَالطَّعَامُ

[٢٨- باب المفعول به]

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا ... كَقَوْلِهِمْ: صَادَ الأَمِيرُ أَرْنَبَا
وَرُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ الفَاعِلُ ... نَحْوُ: قَدِ اسْتَوْفَى الخَرَاجَ العَامِلُ
وَإِنْ تَقُلْ: كَلَّمَ مُوسَى يَعْلَى ... فَقَدِّمِ الفَاعِلَ فَهْوَ أَوْلَى

[٢٩- باب ظنَّ وأخواتها]

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ ... مَفْعُولَهُ مِثْلُ: سَقَى وَيَشْرَبُ
لَكِنَّ فِعْلَ الشَّكِّ وَاليَقِينِ ... يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ
تَقُولُ: قَدْ خِلْتُ الهِلَالَ لَائِحَا ... وَقَدْ وَجَدْتُ المُسْتَشَارَ نَاصِحَا

وَمَــا أَظُــنُّ عَــامِرًا رَفِيقَــا وَلَا أَرَى لِي خَالِــدًا صَــدِيقًا
وَهكَــذَا تَــصْنَعُ فِي عَلِمْــتُ وَفِي حَــسِبْتُ ثُــمَّ فِي زَعَمْــتُ

[٣٠- باب عمل اسم الفاعل المنون]

وَإِنْ ذَكَــرْتَ فَــاعِلًا مُنَوَّنَــا فَهْــوَ كَــمَا لَــوْ كَــانَ فِعْــلًا بَيِّنَــا
فَــارْفَعْ بِــهِ فِي لَازِمِ الأَفْعَــالِ وَانْــصِبْ إِذَا عَــدَّى بِكُــلِّ حَــالِ
تَقُــولُ: زَيْــدٌ مُــشْتَرٍ أَبُــوهُ بِــالرَّفْعِ مِثْــلُ: يَــشْتَرِي أَخُــوهُ
وَقُــلْ: سَــعِيدٌ مُكْــرِمٌ عُثْمَانَــا بِالنَّــصْبِ مِثْــلُ: يُكْــرِمُ الــضِّيفَانَا

[٣١- باب النصب على المصدريَّة]

وَالمَــصْدَرُ الأَصْــلُ وَأَيُّ أَصْــلِ وَمِنْــهُ يَــا صَــاحِ اشْــتِقَاقُ الفِعْــلِ
وَأَوْجَبَــتْ لَــهُ النُّحَــاةُ النَّــصْبَا فِي قَــوْلِهِمْ: ضَرَبْــتُ زَيْــدًا ضَرْبَــا
وَقَــدْ أُقِــيمَ الوَصْــفُ وَالآلَاتُ مَقَامَــــهُ وَالعَــــدَدُ الأَثْبَــاتُ
نَحْــوُ: ضَرَبْــتُ العَبْــدَ سَــوْطًا فَهَــرَبْ وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرِّيَبْ
وَاجْلِــدْهُ حَــدًّا أَرْبَعِــينَ جَلْــدَهْ وَاحْبِــسْهُ مِثْــلَ حَــبَسِ مَــوْلَى عَبْــدَهْ
وَرُبَّــمَا أُضْــمِرَ فِعْــلُ المَــصْدَرِ كَقَــوْلِهِمْ: سَــمْعًا وَطَوْعًــا فَــاخْبِرِ
وَمِثْلُــهُ: سَــقْيًا لَــهُ وَرَعْيَــا وَإِنْ تَــشَأْ جَــدْعًا لَــهُ وَكَيَّــا
وَمِنْــهُ: قَــدْ جَــاءَ الأَمِــيرُ رَكْــضَا وَاشْــتَمَلَ الــصَّمَّاءَ إِذْ تَوَضَّــا

[٣٢- باب المفعول له]

وَإِنْ جَــرَى نُطْقُــكَ فِي المَفْعُــولِ لَــهْ فَانْــصِبْهُ بِالفِعْــلِ الَّــذِي قَــدْ فَعَلَــهْ
وَهْــوَ لَعَمْــرِي مَــصْدَرٌ فِي نَفْــسِهِ لَكِــنَّ جِــنْسَ الفِعْــلِ غَــيْرُ جِنْــسِهِ

وَغَالِبُ الأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابَ: لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ
تَقُولُ: قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَغُصْتُ فِي البَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ

[٣٣- باب المفعول معه]

وَإِنْ أَقَمْتَ الوَاوَ فِي الكَلَامِ مقَامَ مَعْ فَانْصِبْ بِلَا مَلَامِ
تَقُولُ: جَاءَ البَرْدُ وَالجُبَابَا وَاسْتَوتِ المِيَاهُ وَالأَخْشَابَا
وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى فَقِسْ عَلَى هَذَا تُصَادِفْ رُشْدَا

[٣٤- باب الحال والتمييز]

وَالحَالُ وَالتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الوَضْعِ وَالمَبَانِي
ثُمَّ كِلَا النَّوْعَيْنِ جَاءَ فَضْلَهْ مُنَكَّرًا بَعْدَ تَمَامِ الجُمْلَهْ
لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتُقَّ مِنَ الأَفْعَالِ
ثُمَّ يُرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلْ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالِ مَنْ سَالْ
مِثَالُهُ: جَاءَ الأَمِيرُ رَاكِبًا وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاظَ خَاطِبًا
وَمِنْهُ مَنْ ذَا فِي الفِنَاءِ قَاعِدَا وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَا

[٣٥- فصل التمييز]

وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ
فَهْوَ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ العَدَدِ وَالوَزْنِ وَالكَيْلِ وَمَذْرُوعِ اليَدِ
وَمِنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمِرَهْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهْ
تَقُولُ: عِنْدِي مَنَوَانِ زُبْدَا وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدَا

وَقَــدْ تَــصَدَّقْتُ بِــصَاعٍ خَــلَّا وَمَــا لَــهُ غَــيْرُ جَرِيْــبٍ نَخْــلَا

[٣٦- أساليب المدح والذم]

وَمِنْــهُ أَيْــضًا: نِعْــمَ زَيْــدٌ رَجُــلَا وَبِــئْسَ عَبْــدُ الــدَّارِ مِنْــهُ بَــدَلَا

وَحَبَّــذَا أَرْضُ البَقِيْــعِ أَرْضَــا وَصَــالِحٌ أَطْهَــرُ مِنْــكَ عِرْضَــا

وَقَــدْ قَــرِرْتُ بِالإِيَــابِ عَيْنَــا وَطِبْــتَ نَفْــسًا إِذْ قَــضَيْتَ الــدَّيْنَا

[٣٧- باب "كم" الاستفهامية]

وَكَــمْ إِذَا جِئْــتَ بِهَــا مُــسْتَفْهِمًا فَانْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَبًا تَحْوِي الــسَّمَا

[٣٨- باب الظرف]

وَالظَّــرْفُ نَوْعَــانِ فَظَــرْفُ أَزْمِنَــهْ يَجْــرِي مَــعَ الــدَّهْرِ وَظَــرْفُ أَمْكِنَــهْ

وَالكُــلُّ مَنْــصُوبٌ عَــلَى إِضْــمَارِ فِي فَــاعْتَبِرِ الظَّــرْفَ بِهَــذَا وَاكْتَــفِ

تَقُــولُ: صَــامَ خَالِــدٌ أَيَّامَــا وَغَــابَ شَــهْرًا وَأَقَــامَ عَامَــا

وَبَــاتَ زَيْــدٌ فَــوْقَ سَــطْحِ المَــسْجِدِ وَالفَــرَسُ الأَبْلَــقُ تَحْــتَ مَعْبَــدِ

وَالــرِّيحُ هَبَّــتْ يَمْنَــةَ المُــصَلِّي وَالــزَّرْعُ تِلْقَــاءَ الحَيَــا المُنْهَــلِّ

وَقِيمَــةُ الفِــضَّةِ دُونَ الــذَّهَبِ وَثَــمَّ عَمْــرٌو فَــادْنُ مِنْــهُ وَاقْــرُبِ

وَدَارُهُ غَــرْبِيَّ فَــيْضِ البَــصْرَهْ وَنَخْلُــهُ شَرْقِــيَّ نَهْــرِ مُــرَّهْ

وَقَــدْ أَكَلْــتُ قَبْلَــهُ وَبَعْــدَهُ وَإِثْــرَهُ وَخَلْفَــهُ وَعِنْــدَهُ

وَعِنْــدَ فِيهَــا النَّــصْبُ يَــسْتَمِرُّ لَكِنَّهَــا بِمِــنْ فَقَــطْ تُجَــرُّ

وَأَيْــنَمَا صَــادَفْتَ فِي لَا تُــضْمَرُ فَــارْفَعْ وَقُــلْ يَــوْمَ الخَمِــيسِ نَــيِّرُ

[٣٩- باب الاستثناء]

وَكُلُّ مَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجِبِ ... تَمَّ الكَلَامَ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ
تَقُولُ: جَاءَ القَوْمُ إِلَّا سَعْدَا ... وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلَّا دَعْدَا
وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الإِيجَابِ ... فَأَوْلِهِ الإِبْدَالَ فِي الإِعْرَابِ
تَقُولُ: مَا الفَخْرُ إِلَّا الكَرَمُ ... وَهَلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إِلَّا الحَرَمُ
وَإِنْ تَقُلْ: لَا رَبَّ إِلَّا اللهُ ... فَارْفَعْهُ وَارْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ
وَانْصبْ إِذَا مَا قُدِّمَ المُسْتَثْنَى ... تَقُولُ: هَلْ إِلَّا العِرَاقَ مَغْنَى
وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِيًا بِمَا عَدَا ... أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَانْصبْ أَبَدَا
تَقُولُ: جَاءُوا مَا عَدَا مُحَمَّدَا ... وَمَا خَلَا عَمْرًا وَلَيْسَ أَحْمَدَا
وَغَيْرُ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَه ... جُرَّتْ عَلَى الإِضَافَةِ المُسْتَوْلِيَه
وَرَاؤُهَا تَحْكُمُ فِي إِعْرَابِهَا ... مِثْلَ اسْمِ إِلَّا حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا

[٤٠- باب لا النافية للجنس]

وَانْصبْ بِلَا فِي النَّفْيِ كُلَّ نَكِرَهْ ... كَقَوْلِهِمْ: لَا شَكَّ فِيمَا ذَكَرَه
وَإِنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضُ ... فَارْفَعْ وَقُلْ: لَا لِأَبِيكَ مُبْغِضُ
وَارْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْيًا وَانْصِبِ ... أَوْ غَايِرِ الإِعْرَابَ فِيهِ تُصِبِ
تَقُولُ: لَا بَيْعَ وَلَا خِلَالَ ... فِيهِ وَلَا عَيْبٌ وَلَا إِخْلَالُ
وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الأَوَّلِ ... قَدْ جَازَ وَالعَكْسُ كَذَاكَ فَافْعَلِ
وَإِنْ تَشَأْ فَافْتَحْهُمَا جَمِيعَا ... وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْرِيعَا

[٤١- باب التعجب]

وَتُنْصَبُ الأَسْمَاءُ فِي التَّعَجُّبِ ... نَصْبَ المَفَاعِيلِ فَلَا تَسْتَعْجِبِ
تَقُولُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا ... وَمَا أَحَدَّ سَيْفَهُ حِينَ سَطَا

وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الالْوَانِ أَوْ عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الأَبْدَانِ
فَابْنِ لَهَا فِعْلًا مِنَ الثُّلَاثِي ثُمَّ ائْتِ بِالالوَانِ وَالأَحْدَاثِ
تَقُولُ: مَا أَنْقَى بَيَاضَ العَاجِ وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِي

[٤٢- باب الإغراء]

وَالنَّصْبُ فِي الإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ وَهْوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلًّا بَرَّا دُونَكَ بِشْرًا وَعَلَيْكَ عَمْرَا

[٤٣- باب التحذير]

وَتَنْصِبُ الإِسْمَ الَّذِي تُكَرِّرُهْ عَنْ عِوَضِ الفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهْ
مِثْلَ مَقَالِ الخَاطِبِ الأَوَّاهِ أَللهَ أَللهَ عِبَادَ الله

[٤٤- باب "إنَّ" وأخواتها]

وَسِتَّةٌ تَنْتَصِبُ الأَسْمَاءُ بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الأَنْبَاءُ
وَهْيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَا إِنَّ وَأَنَّ يَا فَتَى وَلَيْتَا
ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لَكِنَّ وَعَلَّ وَاللُّغَةُ المَشْهُورَةُ الفُصْحَى لَعَلَّ
وَإِنَّ بِالكَسْرَةِ أُمُّ الأَحْرُفِ تَأْتِي مَعَ القَوْلِ وَبَعْدَ الحَلِفِ
وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا لِيَسْتَبِينَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا
مِثَالُهُ: إِنَّ الأَمِيرَ عَادِلُ وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْدًا رَاحِلُ
وَقِيلَ: إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمُ وَإِنَّ هِنْدًا لَأَبُوهَا عَالِمُ
وَلَا تُقَدِّمْ خَبَرَ الحُرُوفِ إِلَّا مَعَ المَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ لِزَيْدٍ مَالَا وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جِمَالَا

وَإِنْ تَـزِدْ مَـا بَعْـدَ هَـذِي الأَحْـرُفِ فَـالرَّفْعُ وَالنَّـصْبُ أُجِيـزَ فَـاعْرِفِ
وَالنَّـصْبُ فِي لَيْـتَ لَعَـلَّ أَظْهَـرُ وَفِي كَـأَنَّ فَاسْـتَمِعْ مَـا يُـؤْثَرُ

[٤٥- باب كان وأخواتها]

وَعَكْـسُ إِنَّ يَـا أُخَـيَّ فِي العَمَـلْ كَـانَ وَمَـا انْفَـكَّ الفَتَـى وَلَمْ يَـزَلْ
وَهَكَـذَا أَصْـبَحَ ثُـمَّ أَمْـسَى وَظَـلَّ ثُـمَّ بَـاتَ ثُـمَّ أَضْـحَى
وَصَـارَ ثُـمَّ لَـيْسَ ثُـمَّ مَـا بَـرِحْ وَمَـا فَتِـئْ فَافْقَـهْ بَيَـانِي المُتَّـضِحْ
وَأُخْتُهَـا مَـا دَامَ فَاحْفَظْنَهَـا وَاحْـذَرْ هُـدِيتَ أَنْ تَزِيـغَ عَنْهَـا
تَقُـولُ: قَـدْ كَـانَ الأَمِـيرُ رَاكِبَـا وَلَمْ يَـزَلْ أَبُـو عَـلِيٍّ عَاتِبَـا
وَأَصْـبَحَ الـبَرْدُ شَـدِيدًا فَـاعْلَمِ وَبَـاتَ زَيْـدٌ سَـاهِرًا لَمْ يَـنَمِ
وَمَـنْ يُـرِدْ أَنْ يَجْعَـلَ الأَخْبَـارَا مُقَـدَّمَاتٍ فَلْيَقُـلْ مَـا اخْتَـارَا
مِثَالُـهُ: قَـدْ كَـانَ سَـمْحًا وَائِـلُ وَوَاقِفًـا بِالبَـابِ أَضْـحَى السَّائِلُ
وَإِنْ تَقُـلْ: يَـا قَـوْمِ قَـدْ كَـانَ المَطَـرْ فَلَـسْتَ تَحْتَـاجُ لَهَـا إِلَى خَـبَرْ
وَهَكَـذَا يَـصْنَعُ كُـلُّ مَـنْ نَفَـثْ بِهَـا إِذَا جَـاءَتْ وَمَعْنَاهَـا حَـدَثْ
وَالبَـاءُ تَخْـتَصُّ بِلَـيْسَ فِي الخَـبَرْ كَقَـوْلِهِمْ: لَـيْسَ الفَتَـى بِـالمُحْتَقَرْ

[٤٦- فصل: ما النافية الحجازية]

وَمَـا الَّتِـي تَنْفِـي كَلَـيْسَ النَّاصِـبَهْ فِي قَـوْلِ سُـكَّانِ الحِجَـازِ قَاطِبَـهْ
فَقَـوْلُهُمْ: مَـا عَـامِرٌ مُوَافِقَـا كَقَـوْلِهِمْ: لَـيْسَ سَـعِيدٌ صَـادِقَا

[٤٧- باب النداء]

وَنَـادِ مَـنْ تَـدْعُو بِيَـا أَوْ بِأَيَـا أَوْ هَمْـزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِـئْتَ هَيَـا

وَانْـصِبْ وَنَـوِّنْ إِنْ تُنَـادِ النَّكِـرَهْ ... كَقَـوْلِهِمْ: يَـا نَهِـمًا دَعِ الـشَّرَهْ
وَإِنْ يَكُـنْ مَعْرِفَـةً مُـشْتَهِرَهْ ... فَـلَا تُنَوِّنْـهُ وَضُـمَّ آخِـرَهْ
تَقُـولُ: يَـا سَـعْدُ أَيَـا سَـعِيدُ ... وَمِثْلُـهُ: يَـا أَيُّهَـا العَمِيـدُ
وَتَنْـصِبُ المُـضَافَ فِي النِّـدَاءِ ... كَقَـوْلِهِمْ: يَـا صَـاحِبَ الـرِّدَاءِ
وَجَـائِزٌ عِنْـدَ ذَوِي الأَفْهَـامِ ... فِي يَـا غُـلَامُ قَـوْلُ: يَـا غُلَامِـي
وَجَـوَّزُوا فَتْحَـةَ هَـذِي اليَـاءِ ... وَالوَقْـفَ بَعْـدَ فَتْحِهَـا بِالهَـاءِ
وَالهَـاءُ فِي الوَقْـفِ عَـلَى غُلَامِيَـهْ ... كَالهَـاءِ فِي الوَقْـفِ عَـلَى سُـلْطَانِيَهْ
وَقَـالَ قَـوْمٌ فِيـهِ: يَـا غُلَامَـا ... كَـمَا تَلَـوْا: يَـا حَسْرَتَا عَـلَى مَـا
وَحَـذْفُ يَـا يَجُـوزُ فِي النِّـدَاءِ ... كَقَـوْلِهِمْ: رَبِّ اسْـتَجِبْ دُعَـائِي
وَإِنْ تَقُـلْ: يَـا هَـذِهِ أَوْ يَـا ذَا ... فَحَـذْفُ (يَـا) مُمْتَنِـعٌ يَـا هَـذَا

[٤٨- باب الترخيم]

وَإِنْ تَـشَا التَّرْخِـيمَ فِي حَـالِ النِّـدَا ... فَاخْـصُصْ بِـهِ المَعْرِفَـةَ المُنْفَـرِدَا
وَاحْـذِفْ إِذَا رَخَّمْـتَ آخِـرَ اسْـمِهِ ... وَلَا تُغَـيِّرْ مَـا بَقِـي عَـنْ رَسْـمِهِ
تَقُـولُ: يَـا طَلْـحَ وَيَـا عَـامِ اسْـمَعَا ... كَـمَا تَقُـولُ فِي سُـعَادَ: يَـا سُـعَا
وَقَـدْ أُجِيـزَ الـضَّمُّ فِي التَّرْخِـيمِ ... فَقِيـلَ: يَـا عَـامُ بِـضَمِّ المِـيمِ
وَالْـقِ حَـرْفَيْنِ بِـلَا غُفُـولِ ... مِـنْ وَزْنِ فَعْـلَانَ وَمِـنْ مَفْعُـولِ
تَقُـولُ فِي مَـرْوَانَ: يَـا مَـرْوَ اجْلِـسِ ... ومِثْلُـه يَـا مَـنْصُ فَـافْهَمْ وَقِـسِ
وَلَا تُـرَخِّمْ هِنْـدَ فِي النِّـدَاءِ ... وَلَا ثُلَاثِيًّـا خَـلَا مِـنْ هَـاءِ
وَإِنْ يَكُـنْ آخِـرَهُ هَـاءٌ فَقُـلْ ... فِي هِبَـةٍ: يَـا هِـبَ مَـنْ هَـذَا الرَّجُـلْ
وَقَـوْلُهُمْ فِي صَـاحِبٍ: يَـا صَـاحِ ... شَـذَّ لِمَعْنًـى فِيـهِ بِاصْـطِلَاحِ

[٤٩- باب التصغير]

وَإِنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الاِسْمِ المُحْتَقَرْ إِمَّا لِتَهْوَانٍ وَإِمَّا لِصِغَرْ
فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهَذِي الحَادِثَهْ وَزِدْهُ يَاءً تَتَبَدَّى ثَالِثَهْ
تَقُولُ فِي فَلْسٍ: فُلَيْسٌ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثُلَاثِيٍّ أَتَى
وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرْدَفْتَهُ هَاءً كَمَا تُلْحِقُ لَوْ وَصَفْتَهُ
فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَى نُوَيْرَهْ كَمَا تَقُولُ: نَارُهُ مُنِيرَهْ
وَصَغِّرِ البَابَ فَقُلْ: بُوَيْبُ وَالنَّابُ إِنْ صَغَّرْتَهُ: نُيَيْبُ
لِأَنَّ بَابًا جَمْعُهُ أَبْوَابُ والنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ
وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلُ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ: رُوَيْجِلُ
وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ فَاقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ
تَقُولُ: كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ؟ وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ
وَقُلْ: سُرَيْحِينٌ لِسِرْحَانَ كَمَا تَقُولُ فِي الجَمْعِ: سِرَاحِينُ الحِمَى
وَلَا تُغَيِّرْ فِي عُثَيْمَانَ الأَلِفْ وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفْ
وَهَكَذَا زُعَيْفِرَانُ فَاعْتَبِرْ بِهِ السُّدَاسِيَّاتُ وَافْقَهْ مَا ذُكِرْ
وَارْدُدْ إِلَى المَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُنْتَصِفْ
كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةٍ: شُفَيْهَهْ وَالشَّاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا: شُوَيْهَهْ

[٥٠- فصل: الحروف الزائدة]

وَالْقِ فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَثْقُلُ
وَالأَحْرُفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الكَلِمْ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ: سَائِلٌ وَانْتَهِمْ
تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ مُطَيْلِقُ فَافْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقٍ مُرَيْزِقُ
وَقِيلَ فِي سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِجُ وَفِي فَتًى مُسْتَخْرِجٍ مُخَيْرِجُ
وَقَدْ تُزَادُ اليَاءُ لِلتَّعْوِيضِ وَالجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ المَهِيضِ
كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ المُطَيْلِيقَ أَتَى وَاحْبَا السُّفَيْرِيجَ إِلَى فَضْلِ الشِّتَا

وَشَذَّ مِمَّا أَصْلُوهُ ذَيَّا ... تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذَيَّا
وَقَوْلُهُمْ أَيْضًا: أُنَيْسِيَانُ ... شَذَّ كَمَا شَذَّ مُغَيْرِبَانُ
وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحْذَى ... فَاتَّبِعِ الأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّا

[٥١- باب النسب]

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي العَرَبْ ... أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبْ
وَتُحْذَفُ الهَاءُ بِلَا تَوَقُّفِ ... مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ
تَقُولُ: قَدْ جَاءَ الفَتَى البَكْرِيُّ ... كَمَا تَقُولُ: الحَسَنُ البَصْرِيُّ
وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى ... أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى
فَأَبْدِلِ الحَرْفَ الأَخِيرَ وَاوَا ... وَعَاصِ مَنْ مَارَى وَدَعْ مَنْ نَاوَى
تَقُولُ: هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ ... وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٌّ مُوبِقُ
وَانْسِبْ أَخَا الحِرْفَةِ كَالبَقَّالِ ... وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَّالِ

[٥٢- باب التوابع]

وَالعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضًا وَالبَدَلْ ... تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الأُوَلْ
وَهَكَذَا الوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَةْ ... مَوْصُوفُهَا مُنَكَّرًا أَوْ مَعْرِفَةْ
تَقُولُ: خَلِّ المَزْحَ وَالمُجُونَا ... وَأَقْبَلَ الحُجَّاجُ أَجْمَعُونَا
وَامْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفِ ... وَاعْطِفْ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ
وَالعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِمْ: ثِبْ وَاسْمُ لِلْمَعَالِي

[٥٣- باب حروف العطف]

وَأَحْـرُفُ العَطْـفِ جَمِيعًـا عَـشَرَهْ ... مَحْـصُورَةٌ مَـأْثُورَةٌ مُـسَطَّرَهْ
الـوَاوُ وَالفَـاءُ وَثُـمَّ لِلْمَهَـلْ ... وَلَا وَحَتَّـى ثُـمَّ أَوْ وَأَمْ وَبَـلْ
وَبَعْـدَهَا لَكِـنْ وَإِمَّـا إِنْ كُـسِرْ ... وَجَـاءَ فِي التَّخْيِيرِ فَـاحْفَظْ مَـا ذُكِرْ

[٥٤- باب ما لا ينصرف]

هَـذَا وَفِي الأَسْمَاءِ مَـالَا يَنْـصَرِفْ ... فَجَـرُّهُ كَنَـصْبِهِ لَا يَخْتَلِـفْ
وَلَـيْسَ لِلتَّنْـوِينِ فِيـهِ مَـدْخَلُ ... لِـشِبْهِهِ الفِعْـلَ الَّـذِي يُـسْتَثْقَلُ
مِثَالُـهُ أَفْعَـلُ فِي الـصِّفَاتِ ... كَقَـوْلِهِمْ: أَحْمَـرُ فِي الـشِّيَاتِ
أَوْ جَـاءَ فِي الـوَزْنِ مِثَـالَ سَـكْرَى ... أَوْ وَزْنَ دُنْيَـا أَوْ مِثَـالَ ذِكْـرَى
أَوْ وَزْنَ فَعْـلَانَ الَّـذِي مُؤَنَّثُـهْ ... فَعْـلَى كَـسَكْرَانَ فَخُـذْ مَـا أَنْفُثُـهْ
أَوْ وَزْنَ فَعْـلَاءَ وَأَفْعِـلَاءَ ... كَمِثْـلِ: حَـسْنَاءَ وَأَنْبِيَـاءَ
أَوْ مِثْـلَ مَثْنَـى وَثُـلَاثَ فِي العَـدَدْ ... إِذْ مَـا رَأَى صَرْفَهُـمَا قَـطُّ أَحَـدْ
وَكُـلُّ جَمْـعٍ بَعْـدَ ثَانِيـهِ أَلِـفْ ... وَهْـوَ خُمَـاسِيٌّ فَلَـيْسَ يَنْـصَرِفْ
وَهَكَـذَا إِنْ زَادَ فِي المِثَـالِ ... نَحْـوُ دَنَـانِيرَ بِـلَا إِشْكَالِ
فَهَـذِهِ الأَنْـوَاعُ لَيْـسَتْ تَنْـصَرِفْ ... فِي مَـوْطِنٍ يَعْـرِفُ هَـذَا المُعْـتَرِفْ
وَكُـلُّ مَـا تَأْنِيثُـهُ بِـلَا أَلِـفْ ... فَهْـوَ إِذَا عُـرِّفَ غَـيْرُ مُنْـصَرِفْ
نَقُـولُ: هَـذَا طَلْحَـةُ الجَـوَادُ ... وَهَـلْ أَتَـتْ زَيْنَـبُ أَمْ سُـعَادُ؟
وَإِنْ يَكُـنْ مُخَفَّفًـا كَدَعْـدِ ... فَاصْرِفْـهُ إِنْ شِـئْتَ كَـصَرْفِ سَـعْدِ
وَأَجْـرِ مَـا جَـاءَ بِـوَزْنِ الفِعْـلِ ... مُجْـرَاهُ فِي الحُكْـمِ بِغَـيْرِ فَـصْلِ
فَقَـوْلُهُمْ: أَحْمَـدُ مِثْـلُ أَذْهَـبُ ... وَقَـوْلُهُمْ: تَغْلِـبُ مِثْـلُ تَـضْرِبُ
وَإِنْ عَـدَلْتَ فَـاعِلًا إِلَى فُعَـلْ ... لَمْ يَنْـصَرِفْ مُعَرَّفًـا مِثْـلُ: زُحَـلْ
وَالأَعْجَمِـيُّ مِثْـلُ: مِيكَـائِيلَا ... كَـذَاكَ فِي الحُكْـمِ وَإِسْـمَاعِيلَا
وَهَكَـذَا الاِسْـمَانِ حِـينَ رُكِّبَـا ... كَقَـوْلِهِمْ: رَأَيْـتُ مَعْـدِي كَرِبَـا

وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَى فَعْلَانَا عَلَى اخْتِلَافِ فَائِهِ أَحْيَانَا
تَقُولُ: مَرْوَانُ أَتَى كِرْمَانَا وَرَحْمَةُ اللهِ عَلَى عُثْمَانَا
فَهَذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لَا تَنْصَرِفْ وَمَا أَتَى مُنَكَّرًا مِنْهَا صُرِفْ
وَإِنْ عَرَاهَا أَلِفٌ وَلَامُ فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلَامُ
وَهَكَذَا تُصْرَفُ بِالإِضَافَهْ نَحْوُ: سَخَى بِأَطْيَبِ الضِّيَافَهْ
وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ البِقَاعِ إِلَّا بِقَاعٍ جِئْنَ فِي السَّمَاعِ
مِثْلُ: حُنَيْنٍ وَمِنًى وَبَدْرِ وَوَاسِطٍ وَدَابِقٍ وَحَجْرِ
وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ

[٥٥- باب العدد]

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالعُقُودِ فِي العَدَدْ فَانْظُرْ إِلَى المَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
فَأَثْبِتِ الهَاءَ مَعَ المُذَكَّرِ وَاحْذِفْ مَعَ المُؤَنَّثِ المُشْتَهِرِ
تَقُولُ: لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُدْ وَازْمُمْ لَهَا تِسْعًا مِنَ النُّوقِ وَقُدْ
وَإِنْ ذَكَرْتَ العَدَدَ المُرَكَّبَا *** وَهُوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَنْ لَا يُعْرَبَا ***
فَأَلْحِقِ الهَاءَ مَعَ المُؤَنَّثِ بِآخِرِ الثَّانِي وَلَا تَكْتَرِثِ
مِثَالُهُ: عِنْدِي ثَلَاثَ عَشْرَهْ جُمَانَةً مَنْظُومَةً مَعْ دُرَّهْ
وَقَدْ تَنَاهَى القَوْلُ فِي الأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءِ

[٥٦- باب نواصب الفعل المضارع وجوازمه]

وَحُقَّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحًا يُفْهَمُ مَا يَنْصِبُ الفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ
فَتَنْصِبُ الفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ وَكَيْ وَإِنْ شِئْتَ لِكَيْلَا وَإِذَنْ
وَالنَّصْبُ فِي المُعْتَلِّ كَالسَّلِيمِ فَانْصِبْهُ تَشْفِي عِلَّةَ السَّقِيمِ
وَاللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالكَسْرِ كَمِثْلِ مَا تُكْسَرُ لَامُ الجَرِّ
وَالفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ وَالأَمْرِ وَالعَرْضِ مَعًا وَالنَّفْيِ

وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى؟ وَأَيْنَ مَغْذَاكَ وَأَنَّى وَمَتَى؟
وَالْوَاوُ إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى الجَمْعِ فِي طَلَبِ المَأْمُورِ أَوْ فِي المَنْعِ
وَيُنْصَبُ الفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّى وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُتُبًا شَتَّى
تَقُولُ: أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا وَلَنْ أَزَالَ قَائِمًا أَوْ تَرْكَبَا
وَجِئْتُ كَيْ تُوْلِيَنِي الكَرَامَةْ وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ اليَمَامَةْ
وَاقْتَبِسِ العِلْمَ لِكَيْ مَا تُكْرَمَا وَعَاصِ أَسْبَابَ الهَوَى لِتَسْلَمَا
وَلَا تُمَارِ جَاهِلًا فَتَتْعَبَا وَمَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتُعْتَبَا
وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهْ؟ وَلَيْتَ لِي كَنْزَ الغِنَى فَأَرْفِدَهْ
وَزُرْ فَتَلْتَذَّ بِأَصْنَافِ القِرَى وَلَا تُحَاضِرْ وَتُسِيءَ المَحْضَرَا
وَمَنْ يَقُلْ: إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكْ فَقُلْ لَهُ: إِنِّي إِذًا أَحْتَرِمَكْ
وَقُلْ لَهُ: فِي العَرْضِ يَا هَذَا أَلَا تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَأْكَلَا
فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الأَفْعَالِ مَثَّلْتُهَا فَاحْذُ عَلَى تِمْثَالِي
وَإِنْ تَكُنْ خَاتِمَةَ الفِعْلِ أَلِفْ فَهْيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفْ
تَقُولُ: لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الوُعُودِ

[٥٧- فصل الأفعال الخمسة]

وَخَمْسَةٌ تُحْذَفُ مِنْهُنَّ الطَّرَفْ فِي نَصْبِهَا فَالْقِهِ وَلَا تَخَفْ
وَهْيَ -لَقِيتَ الخَيْرَ- تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ فَاعْرِفِ المَبَانِي
وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَا وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَا
فَهَذِهِ يُحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ فِي نَصْبِهَا لِيَظْهَرَ السُّكُونُ
تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ: لَنْ تَنْطَلِقَا وَفَرْقَدَا السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا
وَجَاهِدُوا يَا قَوْمِ حَتَّى تَغْنَمُوا وَقَاتِلُوا الكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا
وَلَنْ يَطِيبَ العَيْشُ حَتَّى تَسْعَدِي يَا هِنْدُ بِالوَصْلِ الَّذِي يَرْوِي الصَّدِي

[٥٨- الجوازم]

وَيُجْزَمُ الفِعْلُ بِلَمْ فِي النَّفْي ... وَاللَّامُ فِي الأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْي

وَمِنْ حُرُوفِ الجَزْمِ أَيْضًا لَمَّا ... وَمَنْ يَزِدْ فِيهَا يَقُلْ: أَلَمَّا

تَقُولُ: لَمْ تَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَذَلْ ... وَلَا تُخَاصِمْ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ

وَخَالِدٌ لَمَّا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ ... وَمَنْ يَوَدَّ فَلْيُوَاصِلْ مَنْ يَوَدّ

وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامُ ... فَلَيْسَ غَيْرُ الكَسْرِ وَالسَّلَامُ

تَقُولُ: لَا تَنْتَهِرِ المِسْكِينَا ... وَمِثْلُهُ: لَمْ يَكُنِ الَّذِينَا

وَإِنْ تَرَ المُعْتَلَّ فِيهَا رِدْفَا ... أَوْ آخِرَ الفِعْلِ فَسِمْهُ الحَذْفَا

تَقُولُ: لَا تَأْسَ وَلَا تُؤْذِ وَلَا ... تَقُلْ بِلَا عِلْمٍ وَلَا تَحْسُ الطِّلَا

وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَهْوَ المُنَى ... وَلَا تَبِعْ إِلَّا بِنَقْدٍ فِي مِنَى

وَالجَزْمُ فِي الخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ ... فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي: حَسْبِي

[٥٩- باب الشرط]

هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ ... تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءِ

وَتِلْوَهَا أَيٌّ وَمَنْ وَمَهْمَا ... وَحَيْثُمَا أَيْضًا وَمَا وَإِذْمَا

وَأَيْنَ مِنْهُنَّ وَأَنَّى وَمَتَى ... فَاحْفَظْ جَمِيعَ الأَدَوَاتِ يَا فَتَى

وَزَادَ قَوْمٌ مَا فَقَالُوا إِمَّا ... وَأَيْنَمَا كَمَا تَلَوْا أَيًّا مَا

تَقُولُ: إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدَا ... وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُلَاقِ سَعْدَا

وَمَنْ يَزُرْ أَزُرْهُ بِاتِّفَاقِ ... وَهَكَذَا تَصْنَعُ بِالبَوَاقِي

فَهَذِهِ جَوَازِمُ الأَفْعَالِ ... جَلَوْتُهَا مَنْظُومَةَ اللَّآلِي

فَاحْفَظْ وُقِيتَ السَّهْوَ مَا أَمْلَيْتُ ... وَقِسْ عَلَى المَذْكُورِ مَا الغَيْتُ

[٦٠- باب البناء]

ثُـمَّ تَعَلَّـمْ أَنَّ فِي بَعْضِ الكَلِـمْ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُسِمْ
فَسَكَّنُوا مَنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلْ وَمُذْ وَلَكِنْ وَنَعَمْ وَكَمْ وَهَلْ
وَضُمَّ فِي الغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْهَمْ وَاسْتَبِنْ
وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ
وَالفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَّانَ وَفِي كَيْفَ وَشَتَّانَ وَرُبَّ فَاعْرِفِ
وَقَدْ بَنَوا مَا رَكَّبُوا مِنَ العَدَدْ بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدّ
وَأَمْسِ مَبْنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ فَإِنْ صُغِّرَ صَارَ مُعْرَبًا عِنْدَ الفَطِنْ
وَجَيْرِ أَيْ: حَقًّا وَهَؤُلَاءِ كَأَمْسِ فِي الْكَسْرِ وَفِي البِنَاءِ
وَقِيلَ فِي الحَرْبِ: نَزَالِ مِثْلَ مَا قَالُوا: حَذَامِ وَقَطَامِ فِي الدُّمَى
وَقَدْ بُنِي يَفْعَلْنَ فِي الأَفْعَالِ فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ
تَقُولُ مِنْهُ: النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ يَرُحْنَ إِلَّا لِلَّحَاقِ بِالنَّعَمْ
فَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ لِمَا بُنِي جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الالسُنِ
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهْ عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهْ

[خاتمة النظم]

وَقَدْ تَقَضَّتْ [مُلْحَةُ الإِعْرَابِ] مُودَعَةً بَدَائِعَ الأَعْرَابِ
فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسِّنِ
وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدَّ الخَلَلَا قَدْ جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا
وَالحَمْدُ للهِ عَلَى مَا أَوْلَى فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ المَوْلَى
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى مُحَمَّدِ
وَآلِهِ الأَفَاضِلِ الأَخْيَارِ مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ
ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِتْرَتِهْ وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُنَّتِهْ

الباب الثاني
الفاكهي حياته وآثاره

الفصل الأول: عصره وبيئته

الفصل الثاني: الفاكهي نشأته وحياته

الفصل الثالث: آثاره

الفصـــل الأول
عصر الفاكهي وبيئته

تمهيد

لمحة تاريخية عن دولة المماليك

الحياة العلمية في عصر المماليك

عصر الأتراك العثمانيين

الحياة العلمية في عصر العثمانيين

عصر الفاكهي وبيئته

تمهيد

يعد الإمام الفاكهي مخضرمًا[1]؛ فقد أدرك أواخر عصر المماليك، وأوائل عصر الأتراك العثمانيين، حيث عاش في ظل دولة المماليك التي كانت تتخذ مصر عاصمةً لها نحوًا من ربع قرن في آخر عهدها، كما استظل بظل الدولة العثمانية نحوًا من نصف قرن في بداية عهدها، وكانت الدولة العثمانية قد اتخذت الأستانة عاصمة لها بدلًا من مصر عاصمة المماليك.

والفاكهي بذلك يكون قد عاش في فترة شهدت دولتين مهمتين من عمر الحكم الإسلامي في مصر، وقد كانت الجزيرة العربية بما فيها الحجاز واليمن ومسقط وحضرموت كلها تابعة لمصر:

الدولة الأولى: دولة المماليك والأتراك، والشراكسة (٦٤٨-٩٢٣هـ).

الدولة الثانية: دولة الأتراك العثمانيين (٩٢٣-١٢٢٠هـ).

لمحة تاريخية عن دولة المماليك

ودولة المماليك: فئة من الحكام تربعت على عرش مصر ما يقرب من ثلاثة قرون، وقد انقسمت بدورها إلى دولتين متمايزتين هما:

دولة المماليك الأتراك

وقد سمِّيت بدولة المماليك البحرية؛ لأنَّ الملك الصالح نجم الدين أيوب كان قد بنى لهم قلعة يقيمون فيها بجزيرة الروضة على نهر النيل، واختار منهم فرقة تعمل في الأسطول سمِّيت (الفرقة البحرية) وهذا سبب تسميتهم بالمماليك البحرية.

---

(١) وذلك إذا اعتبرنا أنَّ الخضرمة تعني امتداد الحياة عبر عصرين من عصور التاريخ، وإنْ كانت هذه التسمية قد غلبت على معاصرة الجاهلية والإسلام بصفة خاصة.

وقد قامت هذه الدولة على أنقاض الدولة الأيوبية، باستيلاء شجرة الدر على الملك في مصر بعد مقتل ابن زوجها (توران شاه) على يد جماعة من أمراء المماليك بعد موقعة المنصورة عام (٦٤٨هـ). وانتهت بموت السلطان الملك الصالح زين الدين حاجي عام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م).

وكان عمر هذه الدولة ما يقرب من قرن ونصف قرن، تولى الحكم خلاله خمسة وعشرون من سلاطينهم، بداية بالملكة شجرة الدر التي حكمت البلاد لمدة أربعين يومًا بعدها آل الحكم إلى زوجها عز الدين أيبك الذي قتل سنة (٦٥٥هـ) ثم انتقل الحكم إلى ابنه المنصور الذي قتل هو الآخر عام (٦٥٧هـ) وبعده تولى الحكم السلطان قطز.

ثم انتقلت السلطنة إلى أشهر سلاطين هذه الدولة وأقواهم وأبعدهم أثرًا في العلم والأدب، وهو السلطان الظاهر بيبرس البندقداري الذي استمر حكمه اثنين وعشرين عامًا؛ قام في أثنائها بكثير من الحروب والحملات ضد التتار والصليبيين في الشام والعراق وأرمينيا، وجنوبًا في النوبة وشمال السودان، وكان من نتيجتها كسر حِدَّة الموجات التترية، وتصفية الجيوش الصليبية، وتأمين الحدود الجنوبية لمصر... وغير ذلك.

وأعقب بيبرس خلفاؤه من أبنائه الصغار الذين لم يعمروا في السلطنة كثيرًا، وسرعان ما انتقلت هذه السلطنة من بيته إلى المنصور قلاوون، مؤسس الأسرة القلاوونية الشهيرة في عصر الدولة الأولى، والتي حكمت أطول فترة من عمر تلك الدولة فيما عدا فترات قليلة خرج فيها الحكم من أبنائها إلى غيرهم من كبار أمراء المماليك، وخاصة في أول حكمها بعد وفاة مؤسسها قلاوون، ومقتل ابنه وخليفته الأشرف خليل.

دولة المماليك الشراكسة (٧٨٣-٩٢٣هـ)

وسمِّيت بهذا الاسم نسبة إلى بلادهم، وهم في الأصل عناصر اشتراها السلطان قلاوون أحد المماليك البحرية، ويطلق عليهم كذلك (البرجية) وصاحب تلك التسمية السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، حيث قسم المماليك السلطانية إلى طوائف، وأسكن طائفة الشركس في أبراج القلعة[1].

وقد قامت هذه الدولة بتولي الظاهر برقوق عام ٧٨٤هـ وانتهت بآخر سلاطينهم؛ وهو طومان باي الذي قتله السلطان سليم الأول العثماني بعد هزيمة السلطان الغوري، وقتله في موقعة (مرج دابق سنة ١٥١٦هـ)، وباستيلاء الأتراك العثمانيين على مصر عام ٩٢٣هـ ينتهي عصر المماليك (البحرية والبرجية)، ويبدأ عصر جديد وهو عصر الدولة العثمانية.

ومما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد أنني أوسعت نطاق الحديث -إلى حد ما- عن عصر الفاكهي بحديثي السريع عن دولة المماليك ككل بدولتيها الأولى والثانية، وكان ينبغي أن أتحدث فحسب عن دولة المماليك الثانية (البرجية) والتي قامت سنة ٧٨٣هـ ثم أنتقل إلى الحديث عن الفترة الثانية من حياة الرجل، وهي فترة الحكم العثماني الذي بدأ في سنة ٩٢٣، حيث إنَّ الرجل قد ولد سنة ٨٦٩هـ وتوفي سنة ٩٧٢هـ.

ولكنني وجدت أنَّ دولة المماليك الثانية قد قامت على أنقاض الأولى (البحرية) وسارت على نهجها، وأكملت ما بدأته، ولم تبدأ مستقلة من فراغ، فأحسست أن حديثي سيكون مبتورًا أو مقطوعًا إذا ما تحدثت عن الدولة الثانية فحسب، وأكون قد غمطت عن الدولة الأولى حقها، وأغمضت الطرف عن جهود سلاطينهم العظام.

---

(١) انظر موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: (٥/ ٢٢٦-٢٢٧).
وكذا الإسلام والحضارة العربية: (٢/ ٤٦٧).

لذا وجدت أنه من الضروري أن أتحدَّث عن فترة المماليك بدولتيها حديثًا موجزًا؛ يكشف عن الحياة العلمية في عصرهم بما يتضمنها من إنشاء دور للعلم ودور للكتب... وغير ذلك، ثم عن أشهر النابهين فيها من العلماء، ثم عن النحو في ذلك العصر، ووجدت أنَّ تقسيمها المتعمَّد هو من قِبل تقسيم الكل إلى أجزائه، أو قل -إن شئت: هو من قبيل التفصيل الذي يكشف الغموض الذي اكتنف هذه الفترة من تاريخ المشرق العربي.

الحياة العلمية في عصر المماليك

كانت سياسة المماليك استمرارًا لسياسة صلاح الدين الأيوبي وخلفائه من ملوك الدولة الأيوبية في نشر العلم والتعليم، ونشر مذهب أهل السنة، والتمكين له في مصر والشام؛ ببناء المساجد والمدارس الكبرى التي تنهض بهذا العبء، وازدادت أهمية مصر في العالم الإسلامي؛ باعتبارها قلعة الإسلام والمسلمين وموئل الثقافة الإسلامية خاصة بعد سقوط بغداد -عاصمة الخلافة الإسلامية- على يد المغول بقيادة هولاكو سنة٦٥٦هـ وإضاعة التتار الكتب والمصنفات التي ضمَّت كنوز الفكر الإسلامي.

وورثت مصرُ العراقَ في الزعامتين، الدينية، والسياسية للعالم الإسلامي والعربي، كما عقد لها لواء الزعامة الفكرية والحضارية، وصارت القاهرة خليفةَ بغداد منذ منتصف القرن السابع، وطوال قرون طويلة تالية.

وكانت الحركة العلمية في مصر في أيام المماليك في قمة ازدهارها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

١- غيرة السلاطين المماليك وأمرائهم على الدين وتعصُّبهم له تعصبًا قويًّا؛ مما بعث الحمية في نفوس علماء ذلك العصر، وكان ذلك حافزًا لرجال الدين إلى حمايته ورعايته، ودفعهم إلى تجديد شبابه، وبعث روحه، ونشر رايته، وأداتُهم

في ذلك التعليمُ والتأليف ومواصلة البحث.

٢- تعظيم سلاطين المماليك لأهل العلم؛ وأبرزُ دليل على ذلك ما روي عن الظاهر بيبرس وأنّه كان منضويًا تحت كلمة الشيخ عز الدين بن عبد السلام[١] وأنّه لما مات الشيخ، قال: ما استقر حكمي إلّا الآن[٢].

وكذلك ما رواه السيوطي من أن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد (٧٠٢هـ) حضر مرة عند السلطان لاجين، فقام السلطان وقبّل يده، فلم يزد الشيخ على قوله: أرجوها لك بين يدي الله[٣].

٣- عناية السلاطين بعلوم اللغة العربية، وبخاصة النحو ورجاله خدمةً لعلوم الدين.

٤- إنشاء دور للتعليم ودور للكتب.

٥- تنافس العلماء، والعناية باختيارهم.

٦- تشجيع المؤلِّفين.

وغير ذلك من العوامل التي أدت إلى ازدهار الحركة العلمية آنذاك.

وكان من نتائج نشاط تلك الحركة التأليفية في ذلك العصر؛ كثرة العلماء والأدباء؛ وإقبال الطلاب على الالتحاق بدور التعليم؛ ونشاط الحركة التأليفية.

دُور العلم في ذلك العصر

لاشك أنَّ إنشاء دُور العلم والتعليم يعدُّ سببًا أساسيًّا وحيويًّا لتنشيط الحركة

---

(١) هو عبد العزيز بن أبي القاسم بن حسين بن محمد بن مهذب السلمي، ولد سنة ٥٧٧هـ وقيل: سنة ٥٧٨هـ ببلاد الشام، وتوفي في جمادى الأولى عام ٦٦٠هـ، وقد عاش نحوًا من (٨٣) عامًا انظر ترجمته في الشذرات: (٥/ ٣٠١).

(٢) انظر عصر السلاطين المماليك: (ج٣/ ص٢٣).

(٣) حسن المحاضرة: (٢/ ١٦٩).

العلمية؛ لما تضمُّه من مدرسين وطلاب، ولما يقرر فيها من دروس، وهي البيئات الطبيعية التي ينمو فيها العلم ويزدهر.

وتتمثَّل دُور التعليم في العصر المملوكي فيما أنشئ من مدارس ومساجد للمذاهب الأربعة، وما شُيِّد من خوانق وأربطة وزوايا للصوفية، وكان إلى جوار هذه المعاهد التعليمية مكاتب صغيرة متواضعة ملحقة بها تُعْنَى بتعليم الصِّبْيَة مبادئ القراءة والكتابة، وطرفًا من العلوم الأولية، وتحفيظ القرآن الكريم، وتمهد للالتحاق بالمدارس الجامعة[١].

ومن أشهر تلك الخوانق التي وجدت في العصر المملوكي: خانقاه سعيد السعداء، والخانقاه البيبرسية التي أنشأها السلطان بيبرس الجاشنكير المنصوري وأتمها سنة(٧٠٩هـ)وخانقاه شيخو (وهي المعروفة الآن بجامع شيخون بحي القلعة)، وأنشأها الأمير شيخو العمري سنة (٧٥٦هـ) وكذا خانقاه قوصون التي أنشأها الأمير سيف الدين قوصون قريبًا من القلعة سنة (٧٣٦هـ)[٢].

ومن أهم الجوامع التي اتخذت أماكن علم آنذاك:

- **جامع عمر بن العاص**: في الفسطاط، الذي أسسه صاحبه سنة ٢١هـ وجدَّده السلطان بيبرس سنة ٦٦٦هـ، وكذلك السلطان المنصور بن قلاوون سنة ٧٨٧هـ[٣].
- **جامع ابن طولون**[٤]: بناه أحمد بن طولون سنة ٢٦٦هـ، ثم أمر السلطان لاجين المملوكي بتجديده سنة ٦٩٦هـ.

---

(١) نقلاً عن: عصر سلاطين المماليك: (٣/ ٢٧).
(٢) انظر حسن المحاضرة: (٢/ ٢٦٠-٢٦٦).
(٣) المصدر السابق(٢/ ٢٣٩) والأدب في العصر المملوكي: (١/ ١٨).
(٤) حسن المحاضرة: (٢/ ٢٤٦).

- الجامع الأزهر[1]: الذي بناه جوهر الصقلِّي بأمر من المعز لدين الله الفاطمي سنة ٣٥٩هـ، وتم بناؤه في رمضان سنة ٣٦١هـ، فظل منذ بنائه جامعة إسلامية يقصدها الطلاب من أنحاء العالم الإسلامي، وجاء عصر المماليك فازدهر وجدد في عهد السلطان الظاهر بيبرس.
- جامع الحاكم: أسَّسه العزيز بالله -بن المعز الفاطمي- ثم أكمله الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٣هـ، وجدَّده الأمير بيبرس الجاشنكير سنة ٧٠٢هـ[2].

أما عن المدارس فكانت كثيرة؛ منها ما تم بناؤه قبل عصر المماليك، ثم كان لسلاطين المماليك فضل تجديدها واستمرارها والأوقاف عليها مثل المدرسة الفاضلية التي بناها القاضي الفاضل في زمن الأيوبيين، والمدرسة الكاملية (أو تسمى دار الحديث الكاملية) التي بناها الملك الكامل ابن العادل الأيوبي سنة ٦٢٢هـ، وكذلك المدرسة الصالحية التي بناها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤١هـ[3].

ومنها ما بُنِي ابتداءً في عهد السلاطين المماليك، وذلك كالمدرسة العِزِّيَّة التي بناها السلطان عز الدين أيبك الجاشنكير سنة ٦٥٤هـ[4]، والمدرسة الظاهرية التي بناها الظاهر بيبرس سنة ٦٦٢هـ، ويسمِّيها السيوطي (المدرسة الظاهرية القديمة) تمييزًا لها عن المدرسة (الظاهرية الجديدة) التي بنها الظاهر برقوق سنة ٧٦١هـ[5]، والمدرسة المنصورية التي أنشأها هي والمارستان المنصوري السلطان المنصور

---

(١) السابق: (٢/ ٢٥١).

(٢) السابق: (٢/ ٢٥٣).

(٣) السابق: (٢/ ٢٦٢).

(٤) انظر عصر سلاطين المماليك: (٣/ ٤٠).

(٥) انظر حسن المحاضرة: (٢/ ٢٦٤). والأدب في العصر المملوكي: (١/ ١١٢).

قلاوون على يد الأمير علم الدين سنجر الشجاعي[١].

وكذلك المدرسة الناصرية، والقطبية، والمدرسة الخروبية التي أنشأها تاج الدين محمد بن صلاح الدين الخروبي المتوفَّى سنة ٧٨٥هـ والمدرسة الفارقانية التي أنشأها الأمير شمس الدين آق سنقر الفارقاني السلحدار، وفتحت سنة ٦٧٦هـ[٢]، وكذلك مدرسة صرغتمش التي بنيت سنة ٧٥٧هـ[٣]... وغير ذلك من المدارس التي بناها سلاطين المماليك البحرية.

وثَمَّة مدارسُ أخرى بناها سلاطين المماليك الشراكسة منها:

المدرسة الظاهرية الجديدة التي بناها السلطان الظاهر برقوق أول ملوك الدولة **الثانية وفرغ منها سنة ٧٨٨هـ والمدرسة المؤيدية التي** أسسها الملك المؤيد شيخو، وفرغ منها سنة (٨١٩هـ)[٤].

ومنها أيضًا مدرسة إينال التي بنيت سنة ٧٩٥هـ، والمدرسة الإيثمشية التي بنيت سنة ٧٨٥هـ، والمحمودية التي بناها الأمير جمال الدين محمود بن علي الأستادار سنة ٧٩٧هـ[٥]. وغير ذلك.

ولم يقتصر اهتمام الناس بالعلم على الانتظام في الدرس بالمدارس والجوامع، بل شغفوا بالكتب واقتنائها، فراجت تجارتها، وقرأ طلاب العلم ما كان يقع بين أيديهم من الكتب الدينية والأدبية واللغوية والطبيعية والفلكية وغيرها[٦].

---

(١) انظر حسن المحاضرة: (٢/ ٢٦٤).
(٢) انظر عصر سلاطين المماليك، المجلد الثالث: ص٤٦.
(٣) انظر حسن المحاضرة: (٢/ ٢٦٨).
(٤) السابق: (٢/ ٢٧١-٢٧٢).
(٥) انظر عصر سلاطين المماليك، المجلد الثالث: ص٥٢.
(٦) انظر الأدب في العصر المملوكي: (١/ ١٢٠).

دور الكتب في عصر المماليك

قال الدكتور محمود رزق سلم: ومما هو جدير بالذكر هنا أنك قَلَّ أنْ تجد مدرسة أو مسجدًا أو دارًا تعليمية أنشئت في ذلك العصر، دون أن تزود بخزانة كتب نافعة؛ تُعين المدرسين والطلاب فيها والهاوين إليها، وظل الأمر يزداد بطول الأيام حتى غصَّت البلاد بذخائر علمية نفيسة من هذه المؤلَّفات فوق ما خلفه العصر الأيوبي، وكان بعضُ السلاطين مغرمًا باقتناء الكتب العلمية النفيسة، فكان لذلك أثر نافع؛ كالسلطان الملك الناصر حسن بن قلاوون[1].

ومن خزائن الكتب في ذلك العصر

خزانة الكتب بالقبَّة المنصورية التي أنشأها المنصور بن قلاوون، وخزانة الكتب بالمدرسة الحجازية، وخزانة الكتب بالمدرسة الناصرية، وخزانة الكتب بالمدرسة المنكوتمرية، وخزانة الكتب بالمدرسة السابقية، وخزانة الكتب بالمدرسة المحمودية، وغيرها من الخزائن الكثيرة في ذلك العصر[2].

النحو في عصر المماليك

كان الاهتمام بعلوم اللغة واضحًا في ذلك العصر، وخاصة النحو ورجاله، وكان هذا الاهتمام لازمًا لخدمة الدين وعلومه، وقد ظهر جماعة من كبار أئمة النحو بلغ اهتمامهم بالنحو مبلغًا جعل السبكي يقول: ومن العلماء طائفة استغرقت حب النحو واللغة عليها، وملأ فكرها فأدَّاها إلى التقعُّر في الألفاظ، وملازمة حوشِيِّ اللغة بحيث خاطبت به من لا يفهمه، ونحن لا ننكر أنَّ الفصاحة فنٌّ مطلوب، واستعمال اللغة عزيز حسن، ولكن مع أهله، ومن يفهمه[3].

---

(١) عصر سلاطين المماليك: (٣/ ٦٧).

(٢) ولمن أراد استزادة أن يرجع إلى خطط المقريزي: (٤/ ٢١٩-٢٥٤).

(٣) معيد النعم وعبيد النغم: ص

ويمكن أنْ نطلقَ على نحو هذه الفترة نحو الفقهاء، فلستَ بواجدٍ أحدًا من الفقهاء ورجال الدين لم تستهوه دراسة النحو، ولم يطلبه فأصبح لذلك كثير من الفقهاء علماء في النحو، واهتموا بالنحو واللغة اهتمامًا بلغ بهم إلى حفظ أمهات كتبهما، وخاصَّة المختصرات المشهورة التي بدأت تظهر في ذلك العصر كألفية ابن مالك وغيرها.

وممن ينطبق عليه عبارة (نحو الفقهاء) الإمام عبد الله الفاكهي، فمؤلفاته في النحو تأخذ طابعًا دينيًّا واضحًا، وقد ألفها بناء على رغبة الأصفياء من فقهاء عصره على حدِّ تعبيره[1].

وعلى الرغم من أنَّ نحويَّ ذلك العصر لم يأتوا بجديد ممتع، ولا بمبتكر رائع، وقصارى جهودهم في توضيح مسائل النحو، وتوجيه قواعده، والاستدلال بها من عرض الآراء المتناقضة أحيانًا، والموازنة بينها، وترجيح أحدها، وأن بعضهم نحا إلى وضع المتون، ثم إلى شرحها أو اختصارها -وذلك على نمط ما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه.

وزادت التحشية على المؤلفات والاستدراك عليها ونحوه حتى نتج عن ذلك نتاج وفير في النحو والصرف، إلَّا أن بعضهم كانت له في بحوثه شخصية وقوة تشعرنا بأنَّه كان حسن التذوق لمادته، عميق الفهم، كامل الإلمام، دقيق الملاحظة والموازنة، جيد التعليل والتوجيه، ومن هؤلاء على سبيل المثال: ابن هشام المصري، الذي قال فيه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالِم بالعربية يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه[2].

---

(١) انظر مقدمة المؤلف في كتاب (كشف النقاب...) ص(٢٦٧).

(٢) عصر سلاطين المماليك: (٣/ ١٥٢-١٥٣).

وبالجملة يمكن أن يطلق على عصر المماليك: عصر الموسوعات والمجاميع؛ وذلك لنشاط علمائه وعدم تخصصهم وتبحرهم في العلم، كما يطلق على عصر الأتراك العثمانيين الآتي: عصر الشروح والحواشي[١].

أشهر النابهين في ذلك العصر من العلماء

نبغ في عصر المماليك علماء كثيرون في علوم اللغة والنحو وعلوم الدين، ومن أشهرهم: الرضيُّ الاستراباذي (ت سنة ٦٨٦)[٢] ، وابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧هـ)[٣]، وابن تيمية (سنة ٧٢٨هـ)[٤]، وابن قيم الجوزية (ت سنة ٧٥١هـ)[٥]، وابن خلدون (ت سنة ٨٠٨هـ)[٦]، وابن حجر العسقلاني (ت سنة ٨٥٢هـ)[٧]، وأبو حيان النحوي (ت سنة ٧٤٥هـ)[٨]، وتقي الدين السبكي (ت سنة ٧٥٦هـ)[٩]، وابن هشام النحوي (ت سنة ٧٦١هـ)[١٠].

وكذلك ابن منظور صاحب لسان العرب (ت سنة ٧١١هـ)[١١]، والشُّمني (ت سنة ٨٧٢هـ)[١٢]، وابن عقيل النحوي (ت سنة

---

(١) انظر تاريخ آداب اللغة: (٣/ ٢٧٢)، وموسوعة الحضارة الإسلامية: (٥/ ٢٢٦-٢٢٧)، والإسلام والحضارة العربية: (٢/ ٤٦٧)، والأدب في العصر المملوكي: (١/ ١٣-٤٨).

(٢) ترجمته في أعيان الشيعة: (٤٤/ ١٢-١٦).

(٣) راجع ترجمته في النجوم الزاهرة: (٨/ ٢٠٧)، والبدر الطالع: (٢/ ٢٢٩)، والشذرات: (٦/ ٥).

(٤) ترجمته في الشذرات: (٦/ ٨٠).

(٥) ترجمته في الشذرات: (٦/ ١٦٨).

(٦) ترجمته في المصدر السابق: (٦/ ٧٦).

(٧) السابق: (٧/ ٢٧٠).

(٨) ترجمته في ص(٢٧٥) من الكتاب.

(٩) ترجمته في الشذرات: (٦/ ١٨٠).

(١٠) ترجمته في ص(٢٨٩) من الكتاب.

(١١) راجع ترجمته في بغية الوعاة: ص١٠٦.

(١٢) ترجمته في الشذرات: (٧/ ٣١٣).

٧٦٩هـ)[١]، والمقريزي (ت سنة ٨٤٥هـ)[٢]، والعيني (ت سنة ٨٥٥هـ)[٣]، وابن الهمام (ت سنة ٨٦١هـ)[٤]، والسيوطي (ت سنة ٩١١هـ)[٥]، والفيروزأبادي صاحب القاموس المحيط (ت سنة ٨١٧هـ)[٦].

ومنهم كذلك القلقشندي، صاحب صبح الأعشى (ت سنة ٨٢١هـ)[٧]، وابن الصائغ (ت سنة ٧١١هـ)[٨]، وابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢هـ)[٩]، والدماميني (ت سنة ٨٢٧هـ)[١٠]، والشيخ خالد الأزهري (ت سنة ٩٠٥هـ)[١١]، وابن آجروم (ت سنة ٧٢٣هـ)[١٢]، ومحيي الدين النووي (ت سنة ٦٧٦هـ)[١٣]، والشيخ زين الدين زكريا الأنصاري (ت سنة ٩٢٦هـ)[١٤]، والكافَيجي (ت سنة ٨٧٩هـ)[١٥].

ولا ننسى نحويًا نابهًا أخرجته مصر في القرن العاشر الهجري وهو الأشموني

---

(١) ترجمته في الشذرات: (٦/ ٢١٤).
(٢) ترجمته في معجم المطبوعات العربية: (١٧٧٨)، وتاريخ آداب اللغة: (٣/ ١٧٥).
(٣) ترجمته في الشذرات: (٧/ ٢٨٦)، ومعجم المطبوعات العربية: (١٤٠٢).
(٤) ترجمته في الضوء اللامع: (٨/ ١٢٧-١٣٢)، والشذرات: (٧/ ٢٩٨)، وبغية الوعاة: ص ٧٠.
(٥) انظر ترجمته في ص(٧٥) من هذا العمل.
(٦) ترجمة الفيروزأبادي في بغية الوعاة: ص١١٧، والشذرات: (٧/ ١٢٦)، وتاريخ آداب اللغة العربية: (٣/ ١٤٥).
(٧) ترجمته في الضوء اللامع: (٢/ ٨)، والشذرات: (٧/ ١٤٩).
(٨) ترجمته في بغية الوعاة: (١٠٧).
(٩) راجع ترجمته في ص (٢٧٣) من هذا العمل.
(١٠) راجع ترجمته في ص (٥٥٠) من هذا العمل.
(١١) ترجمته في الشذرات: (٨/ ٢٦).
(١٢) ترجمته في الشذرات: (٦/ ٦٢).
(١٣) ترجمته في الشذرات: (٥/ ٣٥٤).
(١٤) ترجمته في عصر سلاطين المماليك، المجلد الثالث: ص٣٨٩.
(١٥) ترجمته في الشذرات: (٧/ ٣٢٦).

المتوفى سنة(٩٢٩هـ)[1].

عصر الأتراك العثمانيين

أما في الفترة الثانية من حياة الإمام الفاكهي فهي التي عاصر فيها استيلاء دولة العثمانيين على مصر وما تبعها من البلاد الحجازية وغيرها على يد السلطان سليم الأول سنة ٩٢٦هـ وقد عاصر الفاكهي اثنين من أقوى سلاطينها:

الأول: هو السلطان سليم الأول.

والثاني: ولده سليمان القانوني المتوفى سنة ٩٧٤هـ.

وقد خضعت مصرُ وما تبعها للحكم العثماني خضوعًا تامًّا منذ عام ٩٢٣هـ وأصبحت ولاية عثمانية إلى أن وضع محمد علي يده عليها سنة (١٢٢٠هـ).

لمحة تاريخية

استولى السلطان العثماني سليم الأول على الشام بعد انتصار على السلطان الغوري في موقعة مرج دابق، ومنها سار الفاتح إلى مصر برًّا، فاستولى عليها، وأمن مَلِكَها طومان باي آخر ملوك المماليك ثم قتله.

وقد عمد السلطان سليم الأول إلى فتح مصر والشام انتقامًا من السلطان الغوري؛ لأنَّه حالف عدوه الشاه إسماعيل الصفوي عليه، وكانت مصر آنذاك في غاية الاضطراب والفساد، وقد شاخت دولتها، وآذنت شمسها بالزوال تمهيدًا لقيام تلك الدولة الشابة، ففتح السلطان العثماني سليم الأول الشام ومصر فأصبحتا ولايتين عثمانيتين ابتداء من سنة ٩٢٣هـ، وبها يبدأ العصر الذي نحن بصدده.

---

(١) هو نور الدين علي بن محمد بن عيسى المعروف بالأشموني، راجع ترجمته في الشذرات: (٨/ ١٦٥).

ثم أرسل إليه شريف مكة يبذل له الطاعة، فدخلت الحجاز أيضًا في حوزته وأضحت مملكة بهذه الأقطار التي افتتحت توازي بمساحتها ضعفي المملكة التي فتحها أجداده الثمانية قبله، وفي عهد ابنه سليمان القانوني -عاشر ملوكهم- فتحت اليمن والحبشة والعراق وطرابلس وبرقة وتونس والجزائر والصحراء الكبرى والسودان، وبفتح العرق أصبح السلطان العثماني بحق (سلطان البرّين والبحرين).

وأصبحت الدولة العثمانية آنذاك في قمة ازدهارها، إذ توسعت فتوحاتها في البلاد المجاورة فكانت رقعتها تضم يوغسلافيا وبلغاريا في الشمال، وتشمل إيران والعراق شرقًا، ومصر والشام جنوبًا، واليونان وقبرص غربًا[١].

الحياة العلمية في ذلك العصر

إذا أردنا أن نقارن بين الحياة العلمية في عصر العثمانيين، والحياة العلمية في العصر السابق (عصر سلاطين المماليك) وجدنا أنَّ الحركة العلمية في عصر العثمانيين أصبحت في أحطِّ أدوارها، وندر نبوغ العلماء والمفكِّرين أو المستنبطين فيه، وأكثر ما كتب فيه إنَّما هو من قبيل الشروح والحواشي والتعليقات والتقريرات وغير ذلك، ويصحُّ أن يُطلق عليه عبارة جورجي زيدان: عصر الشروح والحواشي، في مقابل العصر المملوكي الذي أَطلَق عليه: عصر الموسوعات والمجاميع[٢].

وقد شاع في العصر العثماني التصوف، وتعددت الطرق الصوفية، وكثر التأليف بلا نظام وانحطَّ أسلوب الإنشاء حتى أوشك أن يكون عاميًّا، وظهرت قصص خيالية، كـ(سيرة الظاهر بيبرس والأميرة ذات الهمة، وقصة رأس الغول) وتضخمت قصص كانت معروفة من قبل، مثل (سيرة أبي زيد الهلالي) و(سيرة

---

(١) انظر الإسلام والحضارة العربية، محمد كرد علي: (٢/ ٤٨٧-٥٣٧)، وتاريخ آداب اللغة العربية، جورجي زيدان: (٣/ ٢٧٠).

(٢) تاريخ آداب اللغة: (٣/ ٢٧٢).

عنترة بن شداد) و(سيرة سيف بن ذي يزن) و(قصة ألف ليلة وليلة).

وكان يتخلل تلك القصص شعر تقترب لغته من العامية، ينشده القاص مع أعوانه تنشيطًا للسامع، وراجت سوق الأدب الشعبي رواجًا كبيرًا، ويرجع ذلك إلى انحطاط المستوى الفكري والثقافي آنذاك.

وكان عهد الدولة العثمانية حافلًا بالصراع الداخلي والخارجي، ولم تكن عقلية القادة بنَّاءة أو خلَّاقة كعقلية سابقيهم من المماليك، فمثَّلوا في المجال العلمي والثقافي نفس الدور الذي مثله المماليك قبلَهم، ولم يأتوا بجديد ليضاف إلى ما تركه المماليك، وعلى حد تعبير أستاذنا الدكتور أحمد شلبي: إنَّ المماليك والعثمانيين امتزجوا معًا، وكانوا في مستوى متقارب من حيث الثقافة والفكر، ولكن الشعب المصري حمل مسئوليته الفكرية بنجاح على الرغم من انحراف القادة[1].

ومما يلاحظ في هذا العصر أن الحركة العلمية فيه كانت نظرية محضة، ولم يعرف المصريون العلم التجريبي القائم على المشاهدة والتجربة والاختيار، وأنها استقت من المصادر القديمة، ولم يكن فيها تجديد أو ابتكار، ولم تتصل بالنهضة الأوروبية من قريب أو من بعيد.

لذلك لَمَّا اطَّلعوا على العلوم الحديثة التي صاحبت الحملة الفرنسية أبْدَوا دهشتهم واستغرابهم، واعتقدوا أنها أنواع من السحر، أو هي من قبيل المعجزات!!

وحينما أرسل محمد علي البعوث العلمية إلى أوروبا رأى الطلبة علومًا جديدة لا عهدَ لهم بها من قبل، ورأوا كتبًا مؤلفة بطرق تختلف عن الطرق المتبعة في البلدان العربية، وأدركوا الفرق البعيد بين الشرق والغرب وقد سجل رفاعة الطهطاوي إعجابه بالطرق الغربية الحديثة في التأليف، ونعى على الكتب العربية كثرة ما عليها

---

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: (٥/ ٣٤٣).

من شروح وتعليقات، وما في أساليبها من تعقيد والتواء.

وقد تحدَّث بروكلمان عن حياة العثمانيين أنفسهم فقال[1]: كانت حياة العثمانيين العلمية خُلوًا -أو تكاد- من الأصالة والإبداع؛ فهي تتخذ سبيلها في مجاري التقليد والاتباع الثابتة، ذلك أنَّ العلم لم يكن يعني عند المسلم اكتساب معرفة جديدة، بل التمكن إلى أقصى حد مستطاع من المادة التي أنتجتها الأجيال السالفة.

وكان أعظم القدر والاعتبار يخلع على التفقه في الدين، والشرع الإسلامي الذي لم يكن ليفصل عن القانون المدني، والذي طغى على هذا القانون أيضًا، وإذا كانت أمهات الكتب القانونية موضوعة بالعربية فقد اصطنع العلماء العثمانيون في آثارهم التشريعية هذه اللغة أيضًا في الأعمِّ الأغلب، ولم يكتب باللسان الوطني غير بعض الكتب الوعظية الموضوعة لعامة القراء، والواقع أن فضيلة العلماء العثمانيين ليست في عمق التفكير وجرأته؛ ولكنها في الذاكرة الحافظة والتطبيق الجَلْدِ الصبور.

دور العلم في عصر العثمانيين

تنوعت المراكز العلمية التي كانت تلقى فيها الدروس العلمية والتعليمية، وكان منها المساجد والمدارس والزوايا ومنازل بعض مشاهير العلماء والتجَّار.

أما بالنسبة للمدارس والجوامع فما هي إلا امتداد لصورتها في عصر المماليك، هذا بالإضافة إلى بعض المدارس والجوامع التي أنشئت في ذلك العصر.

ومن الزوايا التي اتخذت أماكن للعلم في ذلك العصر: زاوية الشيخ الخضري، والزاوية الملحقة بالجامع الكبير بالمنصورة، وكذلك زاوية الشيخ الدرديري، وغيرها من الزوايا[2].

---

(١) الأتراك العثمانيون وحضارتهم: ص١٠٥

(٢) انظر تاريخ الجبرتي: (٢/ ١٤٧-١٤٨).

ومن المنازل التي كانت تقام فيها الحلقات العلمية: منزل الحاج أحمد بن محمد الشرابي المتوفى سنة (١١٧١هـ) وكان من أعيان التجار ومشاهيرهم، وكذلك بيت الشيخ حسن الجبرتي، وكذلك بيت الشيخ مصطفى الريِّس البولاقي (ت سنة ١١٩٤هـ)[1].

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: (٥/ ٣٥٣).

النحو في عصر العثمانيين وأشهر رجاله

نشطت الدراسات النحوية في هذا العصر الذي نحن بصدده نشاطًا ملحوظًا، على الرغم من جمود الحركة الفكرية فيه بصفة عامة، ولكننا وجدنا أنَّ هذا النشاط لم يكن من قبيل التأليف، بل من قبيل الشروح والتعليقات والحواشي، فقد كثرت الشروح والاختصارات على المؤلَّفات التي أُلِّفت قبل ذلك، وزادت التحشية على تلك المؤلفات والاستدراك عليها، ونحو ذلك حتى نتج من ذلك نتاجٌ وفير في كتب النحو والصرف[1].

ولعل من أشهر أصحاب الحواشي في العصر العثماني: الشنواني المتوفى سنة (١٠١٩هـ) والدنوشري (ت سنة ١٠٢٥هـ)، والشيخ ياسين (ت سنة ١٠٦١هـ)، والحنفي (ت سنة ١١٧٨هـ)، ومحمد الأمير (ت سنة ١١٨٨هـ)، والشيخ حسن الكفراوي.

ومن رجال النحو في العصر العثماني أيضًا: بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله المصري النحوي (ت سنة ٩٩٢هـ)[2].

ولعل من أشهر علماء النحو واللغة: الصبَّان[3]، وعبد القادر

---

(١) انظر المدارس النحوية: ص٣٦١.

(٢) انظر ترجمته في شذرات الذهب: (٨/ ٤٢٨).

(٣) هو محمد بن علي الصبَّان الشافعي، ولد بمصر، وحفظ القرآن والمتون، واجتهد في طلب العلم، وحضر أشياخ عصره وجهابذة مصر، وبرع في النحو، وألف حاشية على الأشموني وصفها الجبرتي بقوله: سارت بها الركبان، وشهد بدقتها أهل الفضل والعرفان.

=

البغدادي، صاحب خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، والـذي تـوفي سنة ١٠٩٣هـ.

=

وتوفي سنة ١٢٠٦هـ انظر ترجمته في الأدب المصري في ظل الحكم العثماني (٢٩٣-٢٩٤).

الفصل الثاني

الفاكهي

نشأته وحياته العلمية

تنويه.

اسمه، ولقبه.

مولده، وحياته.

مكانته العلمية، وثقافته.

مذهبه الفقهي.

وفاته.

من اشتهر بلقب الفاكهي من العلماء.

شيوخه وتلاميذه.

أسرته.

الفصل الثاني

الإمام الفاكهي

تنويه

مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنَّه قد واجهتني صعوبات جمَّة عندما أقدمت على عمل ترجمة لعبد الله الفاكهي، إذ إنني لم أعثر على ترجمة سوى تلك التي ذكرها صاحب النور السافر في كتابه، وكانت تلك الترجمة مصدرًا لكلٍّ الترجمات التي ذُكرت في كتب التراجم من بعده، ثم أَرسلتُ إلى واحد من أساتذتي الأجلاء المعارين إلى المملكة العربية السعودية للعمل بإحدى جامعاتها؛ لطلب الحصول على أية معلومات عن عبد الله الفاكهي من مسقط رأسه مكة المكرمة فأفادني -بعد مرحلة من البحث والاستقراء- بأنَّه لا توجد أية معلومات عن الرجل، وأنه على الرغم من شهرته، وصيته الذائع لم يزل مجهول المجال النحوي.

لذا فقد آثرت الاعتماد على كتاب النور السافر، للعيدروسي، وعلى غيره من كتب التراجم التي ترجمت له، والتي اعتمدتْ بدورها على كتاب النور السافر، وذلك لعمل ترجمة له تتضمن الحديث عن: اسمه ولقبه، ومولده وحياته، ومكانته ووفاته، ومن لُقِّب بلقبه.

وعندما أردت الحديث عن شيوخه وتلاميذه، لم أجد لذلك ذكرًا في واحد من كتب التراجم أو غيرها، ولكن ثمة اتفاق على أن عبد الله الفاكهي تعلَّم ودرس على والده، وأن والده أحمد بن علي هو الشيخ الأول والأخير والمعلم الأوحد لولده عبد الله، وأن أسرته جميعها كان كلُّ واحد منها ذا فضل وعلم، فكان لزامًا عليَّ أن أخصَّ الوالد بحديث موجز يكشف عن جوانب شخصيته العلمية ومن أثَّر فيها من الناحية العلمية باعتباره المعلم الوحيد لولده، وأيضًا ارتأيت أنه ليس من فضول القول أن أخصَّ كلَّ واحد من أفراد تلك الأسرة بترجمة موجزة لعلَّها تكشف أو تساعد على الإلمام بجوانب شخصية عبد الله صاحب الترجمة.

أما بالنسبة للدراسة النحوية عنده فَقَدِ استخلصتُها من مؤلفاته وآثاره التي تركها، فليس ثمَّة شك في أنَّ عملَ الشخص -أيًا كان العمل وأيًّا كان هذا الشخص- هو السبيل الوحيد إلى معرفة شخصيته، وجوانبه وطبيعتها، فتحدثت عن الأصول النحوية عنده: السماع، القياس، العامل، العلة، التقدير، والتأويل، ثم عن مصطلحاته النحوية وكذا عن منهجه النحوي، ومذهبه النحوي وشواهده النحوية، ومصادره، وموقفه من الشواهد النحوية، ومن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على نحو أخص.

اسمه ولقبه

هو جمال الدين[١]، وقيل: عفيف الدين[٢] عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر، الفاكهي، المكي، الشافعي، النحوي[٣].

مولده وحياته

ولد عبد الله الفاكهي بمكة المكرمة سنة ٨٩٩هـ، ونشأ بها ثم رحل إلى مصر فأقام بها مدة، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن سلفه كانوا كلهم حريصين كذلك على زيارة مصر والبقاء بها مدة، فوالده أحمد بن علي نسب إلى مصر[٤]، وكذلك كان جده الأدنى: علي بن محمد[٥]، وكذا جده الأعلى: علي بن محمد الملقب بنور الدين

---

(١) انظر الأعلام: (٤/ ١٩٣)، ومعجم المؤلفين: (٦/ ٢٨).
(٢) انظر الحدود النحوية: (ص١٣)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة: (ص١٤٣٢)، وتاريخ الأدب العربي: (٢/ ١٢) ملحق بالألمانية.
(٣) انظر المصادر السابقة.
(٤) انظر شذرات الذهب: (٨/ ٢١٤)، والنور السافر: (ص٢٠٠).
(٥) الضوء اللامع، للسخاوي: (٥/ ٣٢٤).

والمعروف بالفاكهاني[١].

وقد نشأ الفاكهي في كَنَف عائلة لها مكانتها العلمية، فقد كان والده من خِيرة علماء عصره، وكان هو المعلم الأوحد لابنه كما قلنا، وكان حافظًا، وتكرر قدومه للقاهرة، وكان حاذقًا فطنًا منورًا، مخالطًا للأكابر مع الحرص على تحصيل الوظائف[٢].

وكذلك كان جده الأدنى مفوَّهًا، طَلْقَ العبارة، بحّاثًا، نظّارًا، ذا نظم ونثر، وكان حافظًا[٣].

وكان جده الأعلى: علي بن محمد بن عمر مفوَّهًا كذلك، ميّالًا إلى الأدب معتنيًا بمتعلقاته من العروض والنحو وغيرهما، فتنبَّه فيه، ونظم الكثير من القصائد.

وأيضًا كان أخواه: عبد القادر ومحمد، قال صاحب النور السافر: ومن العجائب أن المشايخ الثلاثة -هو والشيخ عبد الله والشيخ عبد القادر- كانوا كلهم أهل فضل وعلم[٤]!

اشتغل عبد الله بالعلم على والده، ودرس وانتفع به الناس وكان مشاركًا في جميع العلوم، وألَّف كتبًا مفيدة، منها: شرح القطر لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦٢هـ[٥]، وقد سمَّاه: مجيب النِّدا إلى شرح قطر الندى، ويقال: إنه ألَّفه وكان عمره حينئذٍ ثمانية عشر عامًا، وذلك كما أجمعت المصادر[٦].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) انظر النور السافر: (٢٠٠).
(٣) انظر الضوء اللامع: (٥/ ٣٢٥).
(٤) انظر النور السافر: (ص٤١٠).
(٥) انظر ترجمته في هامش ص (٢٨٩) من التحقيق.
(٦) انظر ص (١٤٥) من الكتاب.

ومن كتبه أيضًا: شرح متمِّمة الآجرومية، وشرح على الملحة، وهو الشرح الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه، والحدود النحوية، وشرحها.

مكانته العلمية وثقافته

كان الفاكهي -رحمه الله تعالى- من كبار علماء عصره مشاركًا في جميع العلوم، شافعي المذهب في الفقه، بارعًا في مجال اللغة والنحو، وقد فاق أقرانه في النحو على وجه خاص، قال عنه صاحب النور السافر: ... وبالجملة فإنَّه لم يكن له نظيرٌ في زمانه في علم النحو، فكان فيه آية من آيات الله تعالى حتى قيل: إنَّه سيبويه عصره -رحمه الله[1].

وحكي أنه حضر مرة في الجامع الأزهر وقارئ يقرأ على بعض المشايخ شرحه على القطر المسمَّى: مجيب النِّدا إلى شرح قطر الندى فأشكل عليهم بعض العبارات فحلَّها لهم، وذكر أنَّه الشارح فلم يصدقوه حتى أقام البينة على ذلك، وشهد من كان من أهل مكَّة هناك[2].

وكان الرجل غزير العلم، واسع المعرفة، وكتبه تدل على غزارة علمه ودقة فهمه، ومنها: مجيب النِّدا الذي ألَّفه وهو ابن ثمانية عشر عامًا؛ وهو شرح في غاية الحسن والدقة، ومنها أيضًا كتاب: الحدود النحوية؛ الذي جمع فيه الحدود المستعملة في علم النحو، وما ضم إليه، وعددها ١٣٧ حدًّا، وشرحها أيضًا في كتاب يحمل عنوان: شرح الحدود النحوية، ومن كتبه كذلك: الفواكه الجنية على متمِّمة الآجرومية، وغير ذلك.

---

(١) انظر النور السافر: (ص٢٧٨).

(٢) السابق، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة: (١٤٣٢).

مذهبه الفقهي

أجمعت كتب التراجم التي ترجمت لعبد الله الفاكهي على أنَّه كان شافعي المذهب في الفقه[1].

وفاته

ثمة إجماع من كل كتب التراجم التي ترجمت له على أنه توفي بمكة، وذلك في سنة ٩٧٢هـ، عن عمرٍ يبلغ ثلاثًا وسبعين عامًا، تغمده الله بواسع رحمته وكرمه[2].

من اشتُهر بلقب (الفاكهي) من العلماء

لم يقتصر اسم الفاكهي على عالمنا فحسب، بل اشتهر آخرون بهذا الاسم، ومنهم:

١- أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، وهو من علماء القرن الثالث الهجري، وهو صاحب كتاب (تاريخ مكة) ألَّفه سنة ٢٧٢هـ[3].

٢- عبد القادر بن أحمد الفاكهي: وهو أخ لعبد الله صاحب الترجمة، وقد توفي سنة ٩٨٢هـ[4].

٣- الفاكهي محمد: أخوه أيضًا، وكانت وفاته في سنة ٩٩٢هـ[5].

٤- الفاكهي أحمد بن علي: والده، وكانت وفاته في سنة ٩٣٦هـ[6].

٥- الفاكهي أحمد بن عبد الله بن شعيب التميمي[7].

---

(١) نفسها.

(٢) انظر في ترجمته: الأعلام: (٤/ ١٩٣)، وإيضاح المكنون: (١/ ٢٩٦، ٢/ ٢٠٢)، تاريخ النور السافر: (٢٧٧-٢٧٨)، الحقائق النحوية: (٤٧-٤٨)، شذرات الذهب: (٨/ ٣٦٦-٣٦٧)، كشف الظنون: (١٣٥٢)، معجم المؤلفين: (٦/ ٢٨)، معجم المطبوعات العربية والمعربة: (١٤٣٢)، هدية العارفين (١/ ٤٧٢).

(٣) انظر معجم المؤلفين: (٩/ ٤٠).

(٤) انظر المصدر السابق: (٥/ ٢٨٣).

(٥) المصدر السابق: (٨/ ٢٩٨).

(٦) انظر شذرات الذهب: (٨/ ٢١٤-٢١٥).

(٧) انظر فهرس المخطوطات بدار الكتب الظاهرية بدمشق: ص١٦٩، ٢٢٢ – للوقوف على =

شيوخه وتلاميذه

لم تذكر كتب التراجم -كما قلنا- شيئًا عن أساتذة عبد الله أو تلاميذه سوى ما ذكر عن والده، فقد اتفق المترجمون، وأجمعوا على أنه أخذ عن والده، ولم تذكر له شيوخًا غيره، وهذا يعني أن الابن شرب من منهل عذب فرات؛ الوالد كما يعني أيضًا أن أساتذة الوالد وشيوخه هم بطريق غير مباشر أساتذة للابن وشيوخ له، لذلك أجد أنَّه من الضروري أن أفرد حديثًا موجزًا عن الأب يكشف عن جوانب شخصيته العلمية ومكانتها، ومن أثَّر فيها وأيضًا سوف نخصُّ كل واحد من أفراد أسرته بحديث موجز لما لهم جميعًا من فضل وعلم.

أسرته

من العجيب والمفيد أننا نرى لكل فرد من أفراد أسرة عبد الله الفاكهي مكانته العلمية في عصره، وذلك بداية من الجدِّ الأكبر -علي بن محمد بن عمر- المعروف بالفاكهاني، ثم حفيده -علي بن محمد بن علي- المعروف بابن الفاكهاني، وهو موسوعة في فنون شتى، وكان مفوَّهًا عبقريًّا، ثم رأينا ابن الرجل الثاني وهو: أحمد بن علي المتوفى سنة ٩٣٦هـ وكانت له مكانته العلمية التي لا تجحد.

ثم الأبناء الثلاثة لأحمد المذكور وهم: عبد الله، وعبد القادر، ومحمد وكان الثلاثة أهل فضل وعلم، وسوف نفرد لكل واحد منهم حديثًا موجزًا.

أولًا: والده

هو شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر الفاكهيّ، المصريّ، المكيّ، الشافعيّ، ابن أخت السراج البلقيني، قال صاحب النور السافر: ... وكان مولده في شعبان سنة ٨٦٨هـ بمكة، ونشأ بها

=

بعض مؤلفاته.

فحفظ القرآن، والأربعين للنووي، وإرشاد ابن المقري، وألفية ابن مالك، وعرض على البرهان بن ظهيرة، والمحب الطبري والعلمي، وعمر بن فهد وآخرين.

قال السخاوي: سمع منّي بمكة والمدينة أشياء، بل وقرأ عليَّ بالقاهرة سنن أبي داود، وتكرَّر قدومه لها، وهو حاذق فطن منور.

قال الشيخ جار الله بن فهد -رحمه الله: واستمر على حاله في التردد والحذق وكثرة دخول القاهرة ومخالدة الأكابر، مع الحرص على تحصيل الوظائف، وتزوج واحدة بعد أخرى ورُزق جملة أولاد أنجبهم عبد الله من حبشية، وغيره من مكية ومدنية، وحصَّل الأملاك وعمرها، ثم ضَعُفَ في آخر عمره فطلع له فتق في بدنه وانقطع في بيته نحو جمعة بالإسهال ثم مات بعد وصية، وحصل بالإسهال الشهادة، ووقي فتنة القبر بموته يوم الجمعة، وناهيك بها من سعادة -رحمه الله وإيانا- وخلف عبد الله وعبد القادر وأبا السعادات محمدًا، وقد اشتهر كل من أولاده بمزيد من العلم خلا عمر[1].

وكانت وفاته يوم الجمعة تاسع عشر من المحرم سنة ٩٣٦هـ ودفن على قبر أبيه وجده، جوار الفضيل بن عياض[2].

ثانيًا: أخوه عبد القادر

كان عبد القادر الفاكهي هذا فاضلًا عالمًا، من أهل مكة مولدًا ووفاةً، وكان مشاركًا في جميع العلوم، وُلد في شهر ربيع الأول من عام عشرين وتسعمائة (٩٢٠هـ).

وله مصنفات كثيرة جدًّا بحيث لا تنحصر، وذلك في مختلف العلوم والفنون؛

---

(١) النور السافر للعيدروسي: (ص٢٠٠).

(٢) المصدر السابق: (ص٣٥٣).

كالفقه، والسير، والأخلاق، والفضائل، والبلدان، وغير ذلك.

قال العيدروسي في النور السافر: ومصنفاته كثيرة لا تنحصر، ورأيت منها جملة عديدة من فنون شتَّى، وَلَعَمْري أَنَّه يشبه الجلال السيوطي في كثرتها بحيث إنَّه يكتب على كل مسألة رسالة[١].

وكان عبد القادر يقرض الشعر[٢]، وقد وقفت على شعر كثير له لا أجد هنا متَّسعًا لعرضه.

وكانت وفاته -رحمه الله تعالى- بمكة سنة (٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م) على أصحِّ الأقوال[٣]؛ فقد توفي بعد أخيه عبد الله بعشر سنين.

ولكن هناك من وهم في سنة وفاته، فقد أرَّخ الشوكاني[٤] لوفاته بسنة ٩٨٩هـ وأرَّخ بهذه السنة كذلك عمر كحَّالة في كتابه[٥] وقد أرخ صاحب الظنون لوفاته بسنة ٩٦٣هـ[٦].

ثالثًا: أخوه محمد

هو أبو السعادات، محمد بن أحمد الفاكهي، المكي، الحنبلي: فقيه لغوي، أديب ناظم، ناثر.

ولد بمكة سنة (٩٢٣هـ/ سنة ١٥١٧م) وتفقَّه على المذاهب الأربعة، وكانت

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظر الأعلام: (٤/ ١٦١)، وهدية العارفين: (١/ ٥٩٨)، والنور السافر: (ص٣٥٣).
(٤) البدر الطالع: (١/ ٣٦٠).
(٥) معجم المؤلفين: (٥/ ٢٨٣).
(٦) كشف الظنون: (١٨٤٥).

له اليد الطولى في جميع العلوم وتفنَّن فيها، ورزق الحظوة في زمانه، وكان جوادًا سخيًا لا يُمسك شيئًا؛ ولذلك كان كثير الاستقراض، وكانت تغلب عليه الحدَّة، وله شيوخ كثيرون يزيدون على التسعين -كما ذكر ابن العماد في شذراته[١] منهم شيخ الإسلام ابن حجر الهيثمي، والشيخ محمد الخطَّاب وآخرون من أهل مكة وحضرموت وزَبِيد... وغير ذلك.

وحفظ القرآن الكريم، وأربعين النووي... وغير ذلك من مختلف العلوم والفنون، وبالجملة فمحفوظاته كثيرة جدًّا، وهي أكثر من أن تحصى.

ودخل الهند وأقام بها مدة ، ثم رجع إلى وطنه مكة في سبع وخمسين فحجَّ ذلك العام وزار النبيَّ ﷺ، ثم رجع في السنة التي تليها وعاد إلى الهند في سنة ٩٩٠هـ فأقام بها إلى أن توفي في ليلة الجمعة الحادي والعشرين من جمادى الآخرة ٩٩٢هـ[٢].

رابعًا: جده الأدنى

علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر، نور الدين المصريّ الأصل، المكيّ الشافعيّ، الآتي جده قريبًا.

ولد في ذي الحجة سنة ٨٣٦هـ بمكة، ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم وأربعين النووي وألفية ابن مالك، وشافية ابن الحاجب في الصرف... وغير ذلك كثير، واشتغل في بلده والقاهرة والشام وغيرها[٣]، وبرع في الفقه والعربية والمعاني

---

(١) انظر شذرات الذهب: (٨/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٢) انظر ترجمته في النور السافر: (٤٠٧-٤١٠)، ومعجم المؤلفين: (٨/ ٢٩٨)، وهدية العارفين: (٢/ ٢٥٧)، والأعلام: (٦/ ٢٣٥).

(٣) وقد ذكره حفيده عبد الله الفاكهي في مجيب النِّدا: ص٢٥، قال: ولا يجب إعادة الخافض إذا أريد العطف على الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافًا للجمهور، قال جدِّي -رحمه الله: والشواهد لما قاله كثيرة، والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يقدح، إذ المسألة ليست قطعية، فلينبغي المصير إليه ورفض القياس، إذ المبحث لغوي.

=

والبيان وغيرها من الفضائل، وأذن له غيرُ واحد في التدريس والإفتاء، وتصدى لإقراء الطلبة بالمسجد الحرام فانتفع به الكثيرون.

وقد ذكر السخاوي شيوخًا له كثيرين في مختلف العلوم والفنون منهم العلم البلقيني والكافيجي وغيرهما[1].

وكان الرجل مفوَّهًا، طلق العبارة، قادرًا على التعبير عن مراده، بحَّاثًا نظَّارًا ذا نظم ونثر[2]، توفي في مغرب ليلة الأربعاء خامس رمضان سنة ٨٨٠هـ، ودفن عند سلفه بالقرب من الفضيل بن عياض.

خامسًا: جده الأعلى

علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر، يعرف بالفاكهاني، وهو جد علي بن محمد الماضي ذكره.

ولد بمكة وسافر عقب بلوغه إلى مصر والشام لطلب الرزق، وكان ميَّالًا إلى الأدب، معنيًّا بمتعلقاته من العروض والنحو، وغيرهما فتنبَّه فيه، ونظم الكثير من القصائد وغيرها، وفيه ما يستجاد، وسمع بمصر صحيح مسلم عن الموسوي من محمد بن عمر البلبيسي، وله شيوخ كثيرون، منهم: يحيى التلمساني المدني، والجمال بن ظهيرة والشيخ إسماعيل الجبرتي الصوفي.

ودخل اليمن أكثر من مرة، وحصل له برٌّ من السلطان الأشرف محمد بن

=

وقد ذكر أيضًا أن جده هذا قد شرح الآجرومية، قال في (مجيب النِّدا ص٤١): قال جدي -رحمه الله- في شرح الآجرومية: ولا حاجة إلى هذه الزيادة؛ لأن ذلك غير داخل تحت قولنا: ما جمع بألف وتاء.

(١) انظر الضوء اللامع: (٥/ ٣٢٥).

(٢) السابق.

قلاوون وولده الناصر، وغيرهما، وقال السخاوي: ... ذكره الناس في مكة[١]، وقال[٢]: سمعت شيئًا من نظمه بوادي الطائف وكان ذا دين وحياء ومروءة، صحبنا، -فرأينا منه ما يحمد، مات في ليلة الخميس، سادس عشر من رمضان سنة ١٨ هـ[٣] بمكة ودفن بالمعلاة، ولعله بلغ الخمسين -رحمه الله.

(١) المصدر السابق (٦/ ٢).

(٢) السابق.

(٣) يقصد سنة ٨١٨ هجرية.

الفصل الثالث

آثار الفاكهي

مؤلفاته ومصنفاته.

كتب منسوبة إلى الفاكهي خطأً.



الفصل الثالث

آثار الفاكهي

أ- مؤلفاته، ومصنفاته

ترك الفاكهي مصنفات عظيمة ومفيدة تدل على غزارة علمه، ودقة فهمه، وكلها في النحو وهي:

١- مجيب النِّدا إلى شرح قطر الندا[(١)]

وهو شرح على قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ وهو شرح ممزوج، يحل ألفاظ القطر ويبين معانيه مع الإتيان بدليل السائل وتعليل جانب فيه الإيجاز المخل والإطناب الممل. وقد فرغ من شرحه سنة ٩٢٤هـ[(٢)]، وهو كتاب في غاية الحسن والجودة.

---

(١) يوجد منه ثماني نسخ خطية محفوظة بدار الكتب الظاهرية بدمشق.
أرقامها: (٧٣٥٣، ٦١٨٩، ١٧١٥، ٤٩٦٠، ٣٦٧٨، ٣٦٥٤، ١١٥٢، ١٧١٦).
وأوراقها: (١١٥، ٨٣، ١١٥، ١٣٢، ١٠٠، ١٠٠، ١٥٣، ٥٧) ورقة.
انظر فهرس المخطوطات بدار الكتب الظاهرة: (٤٤٦-٤٥١).
وكذا يوجد منه (١٠) نسخ خطية بدار الكتب المصرية بالقاهرة، أرقامها: (٦٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٤٢١، ٥٧٩، ٨٦٤، ١٤٦٣، ١٤٦٦، ١٥٦٥، ١٦ش).
انظر فهرس الكتب العربية: (٢/ ٧٤). وقد طبع كتاب مجيب النِّدا بمطبعة حمد شاهين سنة (١٢٨١هـ في ٢٣١ صفحة) وبمطبعة بمبي سنة ١٨٨٠م في (١٩٤) صفحة، وفي مطبعة بولاق سنة ١٢٦٤هـ.
انظر معجم المطبوعات العربية ص١٤٣٢.

(٢) ذكر ابن العماد في شذراته (٨/ ٢١٤) أنَّ الفاكهي صنَّف كتابه المذكور سنة ٩١٦هـ وكان عمره حينئذ ثمانية عشر عامًا، وفي معجم المطبوعات (١٤٣٢).
ويقال: إنَّه ألفه وهو ابن ثمانية عشر عامًا، وفي كشف الظنون: (١٣٥٢): وفرغ من شرحه يوم الاثنين ثالث عشر من رجب سنة ٩٢٤هـ.
ولنا أن نقول: إنه بدأ أو شرع في تأليفه سنة ٩١٦هـ وكان عمره حينئذ ثمانية عشر عامًا، ثم =

وثمة حواش على مجيب النِّدا منها:

١- حاشية بالقول للشيخ ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي الشافعي الشهير بالعليمي (١٠٦١هـ/ ١٦٥١م)[١].

وهي مجموعة فوائد[٢] أضافها الشيخ ياسين لشرح الشيخ الفاكهي مع تلخيص ما جاء في حاشية أبي بكر الشنواني.

٢- حاشية التونسي[٣]: كتبها السيد أحمد بن عبد اللطيف التونسي، توفي -رحمه الله- ولم يكملها.

ولمجيب النِّدا شرح اسمه: (إجابة طلاب الهدى في شرح مجيب النِّدا إلى شرح قطر الندى وبل الصدى) وهو للشيخ علي بن عبد القادر النبتيتي الحنفي مؤذن الجامع الأزهر المتوفى بمصر في نيّفٍ وستين وألف[٤].

فرغ منه سنة ٩٢٤هـ ونكون بهذا قد وفَّقنا بين ما ذكرته المصادر السابقة.
وأما ما قاله صاحب الحقائق النحوية (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٦٠٤، نحو تيمور الورقة: ٤٧) وهو: يقال إنَّه ألفه هو ابن أحد وسبعين سنة، فذاك وهم منه ولا أساس له من الصحة بدليل إجماع المصادر التي ترجمت لعبد الله الفاكهي على هذا التاريخ الذي ذكره وانفراده هو به.

(١) انظر ترجمة الشيخ ياسين العليمي في المؤلفين: (١٣/ ١٧٧)، والأعلام: (٩/ ١٥٥)، كشف الظنون: (٢/ ١٣٥٢).

(٢) يوجد منه نسختان بدار الكتب الظاهرية بدمشق:
الأولى: أوراقها (١٨١)، ورقمها (٩٧٠٨-عام)
والثانية: أوراقها (٤٦٧)، ورقمها (١٧٢١-عام).
انظر فهرس المخطوطات (ص١٤٠).

(٣) منها نسخة خطية بدار الكتب الظاهرية تقع في (١٠٨) ق تحت رقم (١٠٩٦٧-عام)-.
انظر فهرس المخطوطات (ص١٤١).

(٤) وقد أتم شرحه في يوم الثلاثاء الرابع عشر من شهر شعبان سنة ١٠٤٠هـ في مجلدين =

٢- كتاب الحدود النحوية [١]

وهو كتاب جمع فيه الفاكهي الحدود المختارة المستعملة في علم النحو، وما ضم إليه، وعددها (١٣٧) حدًّا.

وبدأ بتعريف الحد قائلًا: اعلم أنَّ الحد والمعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو: ما يميز الشيء عن جميع ما عداه[٢].

وقال عن حد النحو: اصطلاحًا: علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً[٣].

وقال عن حد الضرورة الشعرية: حدُّ الضرورة ما لا يقع إلا في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[٤].

وقال في الخط: حدُّ الخط تصوير اللفظ المقصود تصويره برسم حروف هجائه بتقدير الابتداء والوقف[٥].

=

مخطوطين برقم (٨٣٧).

انظر فهرس الكتب العربية: (٢/ ٧٤).

(١) طبع كتاب الحدود النحوية في كلكتة سنة (١٨٤٩م) باعتناء المسيو سير تُغر، وتقع هذه الطبعة في ثلاثة عشر ورقة.

انظر معجم المطبوعات العربية: (ص١٤٣٢).

(٢) الحدود النحوية: ١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق: ص١٢.

(٥) المصدر السابق: ص١٣.

٣- كتاب شرح الحدود النحوية[1]

وهو شرح لكتاب الحدود النحوية السابق. وهو شرح ممزوج يناسب الأصل في الاختصار والإتقان، ويكفل حل مبانيه، وتوضيح معانيه.

وقد ذكره العيدروسي في كتابه[2]، والزركلي في أعلامه[3]، وبروكلمان في كتابه[4]، وابن العماد في شذراته[5]، والبغدادي في هدية العارفين[6]، وكذا في إيضاح المكنون[7]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[8].

٤- كتاب: الفواكه الجنية على متمِّمة الآجرومية[9]

وهو تعليق لطيف ألَّفه الفاكهي على كتاب: متمِّمة الآجرومية الذي ألَّفه محمد

---

(١) يوجد منه نسختان خطيتان بدار الكتب الظاهرية بدمشق، أوراقهما: (٣٠،٣٨) ق، وأرقامهما: (٩٤٧٣-عام)، (١٠٥٢٠-عام).
انظر فهرس المخطوطات (٢٨٨-٢٨٩)، وكذا يوجد منه نسختان بدار الكتب المصرية بالقاهرة أرقامها: (٤٥٤ نحو طلعت) (٤٢٩ نحو طلعت).
انظر فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية حرف ش.

(٢) انظر النور السافر (ص٢٧٧).

(٣) (٤/ ١٥٣).

(٤) انظر تاريخ الأدب العربي: (٢/ ٤٩، ٣٨٠).

(٥) (٨/ ٣٦٦).

(٦) (١/ ٤٧٢).

(٧) (١/ ٢٩٦).

(٨) انظر (ص١٣٥٢).

(٩) توجد منه نسخ خطية بدار الكتب الظاهرية بدمشق في (١٧٠) ق برقم (٨٩٢٧-عام) وتاريخ النسخ (الثلاثاء/ ٩محرم/ سنة ١٢٤٩هـ)، والناسخ: محمد صادق بن مصطفى الكوراني.
انظر الفهرس: (٣٩٦-٣٩٧).

بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني الشهير بالحطَّاب[1] المولود سنة (٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م) والمتوفى سنة (٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م).

الآجرومية لمحمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم، ولد بفاس عام ٦٨٢ هـ، وتوفي بها سنة (٧٢٣هـ).

وقد قرر فيه الفاكهي معاني (متمِّمة الآجرومية) وحرر مبانيها مع فوائد جمة وزوائد مهمة، وفرغ من تأليفه يوم الأحد ١٠ من رجب سنة ٩٥٦هـ[2].

وقد ذكره البغدادي في إيضاح المكنون[3]، وابن العماد في الشذرات[4] وكحَّالة في المؤلفين[5]، والزركلي في أعلامه[6]، والعيدروسي في النور السافر[7].

٥- كتاب: كشف النقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب

وهو كتاب شرح فيه مؤلِّفه: (ملحة الإعراب وسنحة الآداب) وهي أرجوزة في النحو للإمام أبي محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري، وهو كتاب لطيف ألَّفه الفاكهي بناء على رغبة بعض الفقهاء الأصفياء من علماء عصره.

---

(١) انظر ترجمته في الأعلام (٧/ ٥٨).

(٢) وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات، فطبع بالمطبعة الشرفية في سنة ١٢٩٨هـ وفي مطبعة مصر سنة ١٣٠٤هـ وكذا سنة ١٣٠٦هـ وفي مطبعة بولاق بمصر سنة ١٣٠٩هـ.
انظر معجم المطبوعات العربية والمعربة: (١٤٣٢).

(٣) انظر الجزء الثاني.

(٤) انظر (٨/ ٣٦٦).

(٥) انظر (٦/ ٢٨).

(٦) انظر (٤/ ١٩٣).

(٧) انظر الجزء الثاني.

وهذا هو الكتاب الذي نتصدى لتحقيقه ودراسته في عملنا هذا، والله الموفق، ومنه يستمد العون.

ب- كتب منسوبة إليه، والصحيح أنَّها لغيره

نسب المستشرق الألماني كارل بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي) أربعة كتب إلى عبد الله الفاكهي[1] وبعد التحقق من صحة نسبة هذه الكتب تبيَّن الصحيح أنها لغيره، وليست له وإنَّما وهم بروكلمان عندما عدَّها له، والكتب هي:

١- شرح جمل الزجاجي

قال بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي): (٢/ ١٧٤) شرح الجمل لعبد الله بن أحمد الفاكهي (ت سنة ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م).

وأشار إلى: القاهرة ثان (٤/ ٦٧).

وقد اختلط الأمر على بروكلمان ووهم في ذلك، إذ يوجد في فهرس دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى (٤/ ٦٧)، ما نصُّه: (شرح الحدود النحوية للفاكهي)، ويليه مباشرة: (شرح الجمل. لعلي بن محمد الضائع)، فخلط بروكلمان بينهما، ومن هنا نشأ الخطأ والوهم.

٢- كتاب: مناهل السمر في منازل القمر

ذكر بروكلمان في كتابه الملحق الثاني باللغة الألمانية ص٥١٢، نسبة هذا الكتاب إلى عبد الله الفاكهي، وذكر أنَّه منظومة وتوجد نسخة منه في الفاتيكان، ولكني

---

(١) وردت نسبة تلك الكتب إلى عبد الله الفاكهي مجتمعة، في الملحق الثاني باللغة الألمانية (ص٥١٢)، من كتاب بروكلمان.

عثرت على عدة مراجع تنسب هذا الكتاب إلى عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري ت ١٠٣٧هـ، ومن تلك المراجع التي ذكرت نسبته إلى عبد الرحمن العمري:

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر[1]، وإيضاح المكنون[2]، وهدية العارفين[3]، ومعجم المؤلفين[4]، والأعلام[5].

٣- شرح المعلقات

ذكر بروكلمان في كتابه: (١/ ٧١) عند حديثه عن شروح المعلقات ما نصُّه: (شرحٌ لعبد الله بن أحمد الفاكهي المتوفى سنة (٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م)، وأشار إلى وجود نسخة في مكتبة راغب باشا باستانبول بتركيا تحت رقم ١١٥٤، وبعد العودة إلى فهرس مكتبة راغب باشا ص٤٨ تبيَّن أنَّ الكتاب المذكور الذي يحمل الرقم (١١٥٤) هو لعبد القادر بن أحمد الفاكهي (ت ٩٨٢هـ)، وهو أخ لعبد الله.

٤- شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني

قال بروكلمان في كتابه (٣/ ٢٨٩) عند حديثه عن شروح رسالة ابن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني (٣١٦هـ/ ٣٨٦هـ): شرحٌ لعبد الله بن أحمد الفاكهي المتوفى سنة (٩٧٣هـ/ ١٥٦٤هـ).

وأشار إلى وجود نسخة له في مكتبة رامبور برقم (٢٦٨) وأحال على فهرس

(١) انظر: (٢/ ٣٦٩).
(٢) انظر: (٢/ ٥٦٤).
(٣) انظر: (٥/ ٥٤٨).
(٤) انظر: (٥/ ١٦٤).
(٥) انظر: (٣/ ٣٢١).

المخطوطات بمكتبة رامبور ص٢٠٧.

وبعد العودة إلى فهرس مكتبة رامبور ص٢٠٧ تبيَّن أنَّ هذا الشرح الذي يحمل الرقم المذكور وهو (٢٦٨)، اسمه التحرير والتحبير، وهو للشيخ أبي حفص عمر بن سالم اللخمي الإسكندري الشهير بابن الفاكهاني المتوفى سنة (٧٣١هـ) [١]، ولعل التقارب بين اللقبين كان منشأ اللبس عند بروكلمان.

٥- كتاب: حسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل

نُسب هذا الكتاب إلى عبد الله الفاكهي وقد وردت نسبته إليه في الأعلام[٢] وكذا في معجم المطبوعات العربية والمعربة[٣].

والصحيح أنه لأخيه عبد القادر الفاكهي المتوفى سنة (٩٨٢هـ) فقد وردت نسبته إليه في أكثر من مصدر، منها البدر الطالع[٤] للشوكاني، وكذا في معجم المؤلفين[٥]، ولم يذكره بروكلمان في كتابه ضمن مؤلَّفات عبد الله.

وقد طبع هذا الكتاب بهامش: الإتحاف بحب الأشراف؛ للشيخ عبد الله الشبراوي، وبهامش خلاصة الوفا للسمهوري (نور الدين): مكة سنة (١٣١٦هـ)[٦].

---

(١) انظر كشف الظنون: (٨٤١)، والدرر الكامنة: (٣/ ١٦٨)، وبغية الوعاة: (٣٦٢)، وشذرات الذهب: (٦/ ٩٦)، والأعلام: (٣/ ٥٦).

(٢) انظر: (٤/ ١٩٣).

(٣) انظر: ص١٤٣٢.

(٤) انظر: (١/ ١٣٦).

(٥) انظر: (٥/ ٢٨٢).

(٦) انظر معجم المطبوعات العربية: (ص١٤٣٢).

الباب الثالث

منهج الفاكهي النحوي

الفصل الأول: الأصول النحوية والمنهجية عند الفاكهي.

الفصل الثاني: المصطلحات النحوية عند الفاكهي، ومذهبه النحوي.

الفصل الثالث: الشواهد النحوية عند الفاكهي.

أ- القرآن الكريم والقراءات.
ب- الحديث النبوي الشريف.
جـ- الشعر العربي.
د- أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم.
هـ- موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي.



الفصل الأول
الأصول النحوية والمنهجية عند الفاكهي

أولًا: أصول النحو

أ- السماع.

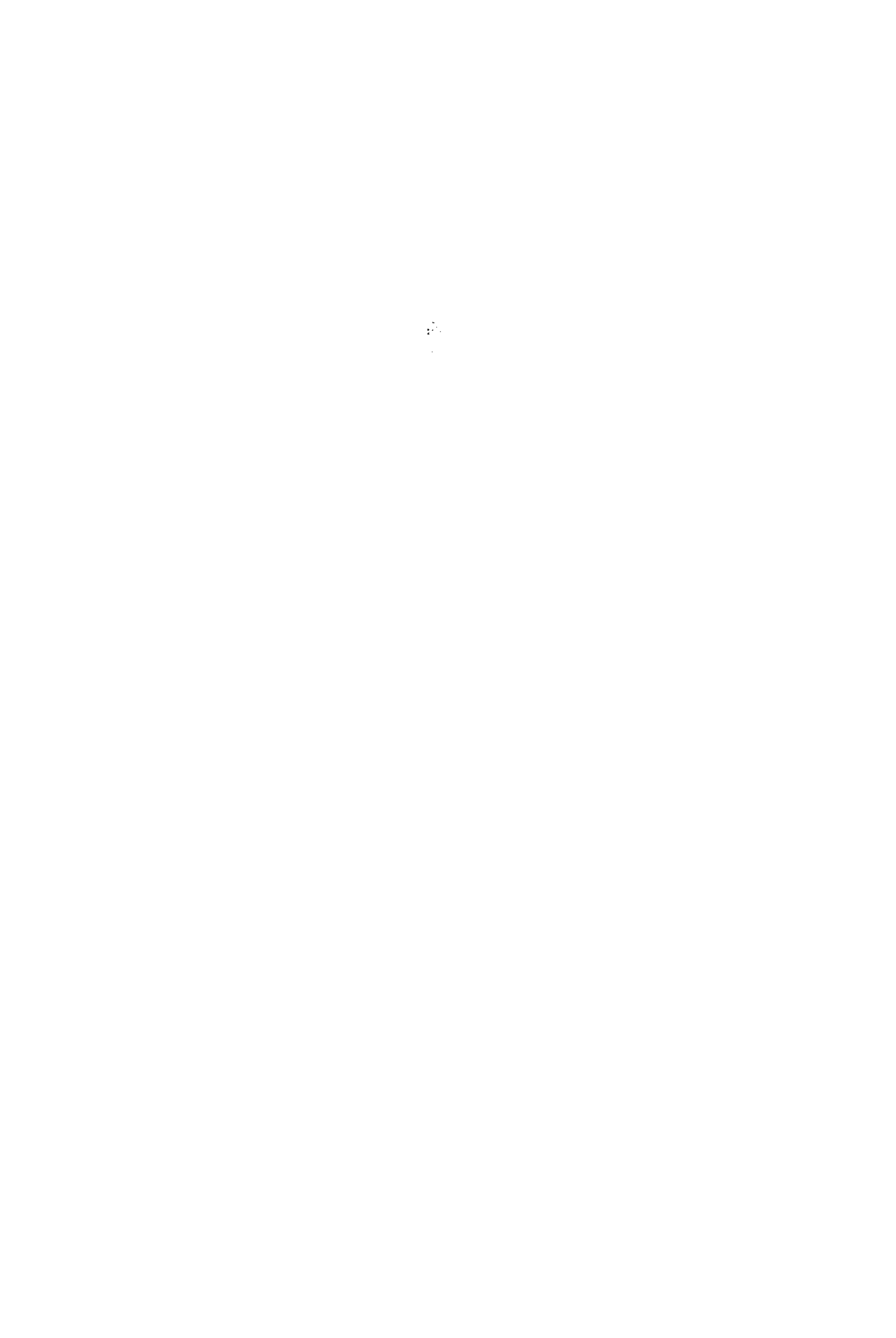
ب- القياس.

ثانيًا: أصول منهجية

أ- التأويل والتقدير.

ب- التعليل.

جـ- العامل.



الفصل الأول

الفاكهي وأصول النحو

أولًا: أصول النحو

أ- السماع

اعتمد الفاكهي السماع أساسًا لقواعده، فقد استشهد في كتابه (كشف النقاب) بنحو (٢٣٦) ست وثلاثين ومائتين آية من القرآن الكريم، هذا بالإضافة إلى أنَّه استشهد بنحو (٧١) واحد وسبعين بيتًا من أشعار العرب، بالإضافة إلى نحو عشرة أحاديث نبوية شريفة، بالإضافة إلى كثير من أقوال العرب وحِكَمِهِم، وهو بهذا تابع للحريري في هذا المنهج، فالحريري استشهد في كتابه "شرح ملحة الإعراب" بنحو (١٩٩) آية، وبنحو (٨٠) بيتًا من الشعر، وكذلك بالعديد من أقوال العرب وأمثالهم.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنَّ الفاكهي في كل مؤلفاته يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم إذا ما قيس ذلك بشواهده الشعرية، أو بالأحاديث النبوية الشريفة، أو شواهد المأثور من كلام العرب.

ويؤيد اعتماده السماع الأصل الأول من أصول النحو، قوله: وأما نحو قِضية (ولا أبا حسن لها) فيئول، وعملها على خلاف القياس، لكن ورد السماع به[1].

وكذلك يتضح اتخاذه السماع أصلًا أول، قوله -عندما كان يتحدث عن تقديم أخبار كان وأخواتها عليها- فيرى أنَّه يجوز تقديمُ أخبارِها عليها وقد يجب ذلك إلَّا "لَيْسَ" لعدم السماع، وذلك حين قال: "... وقد يجب ذلك -أي التقديم- نحو: أين كان زيدٌ؟، وكم كان مالُك؟، وكيف كان بكرٌ؟. نعم يستثنى منه إطلاق خبر

---

(١) كشف النقاب: ص(٤٣٩) من التحقيق.

"ليس" فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصحّ، وإن كان ظرفًا لعدم السماع[١].

إلى غير ذلك من الأدلة التي تؤكّد أن الفاكهي كان يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو.

ب- القياس

اعتبر الفاكهي القياس أصلًا من أصول النحو عند عدم وجود الشاهد السماعي، يدلك على هذا قوله في باب العدد: "... فالآحاد من الثلاثة إلى التسعة على حكمها السباق من إثبات الهاء مع المذكر حذفها مع المؤنث، وما دون ذلك على القياس"[٢].

وقوله في نفس الباب: وإلا ثماني فلك فتح الياء وإسكانها، ويقل حذفها مع بقاء كسر لنون وفتحها، وأما العشرة فعلى القياس فتلحق بها الهاء مع المؤنّث دون المذكر وتبنيها على الفتح مطلقًا، فتقول في المذكر عندي أحد عشر عبدًا... إلخ[٣].

وقوله عندما كان يتحدث عن صياغة فعل الأمر من المضارع، فيقول: يعني إذا أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخِر كمضارع سعىَ وغدا ورما فاحذف الحرف الأخير منه، وهو حرف العلة ليكون مبنيًا على حذفه نيابة عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر لتدل على المحذوف فتقول: يَا زَيْدُ اسْعَ واغْدُ وارْمِ، وقس على ذلك[٤].

وقوله في باب الإضافة: وأما القسم الثاني فمنه: كل وبعض وغير وسوى وأي

---

(١) السابق: ص (٤٦٤) من التحقيق.
(٢) كشف النقاب: ص (٥٥٤) من التحقيق.
(٣) المصدر السابق: ص (٥٥٤) من التحقيق.
(٤) السابق: ص (٢٨٩) من التحقيق.

وحسب وأول وقبل وبعد وأسماء الجهات الست، وهي: فوق وتحت ويمين وشمال ووراء وأمام، تقول: جاءني كلِ القوم، فيكون مضافًا لفظًا ومعنى، ولك قطعُهُ عن الإضافة لفظًا، نحو: جاءني كلٌّ، وهو منويُّ الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة[1].

وقوله في باب "كان وأخواتها" عندما كان يتحدث عن خبر "ليس"، هل يجوز تقديمه عليها، فقال: فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصحِّ وإن كان ظرفًا لعدم السماع به وقياسًا على "عسى" بجامع الجمود[2].

وقوله في باب "العدد" كذلك: فالواحد والاثنان يجريان على القياس يذكران مع المذكر، نحو: واحد واثنان، ويؤنثان مع المؤنث، نحو: واحدة واثنتان[3].

وقوله في باب "التصغير" عندما كان يتحدث عن تصغير عثمان وسكران: "... فيقال فيهما: عُثَيْمان وعُمَيْرَان وسُكَيْران، ومثله نحو: زَعْفَران مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف فإنَّه إذا صغِّر لا يغير ألفه فتقول فيه: زُعَيْفَرَان، وقس عليه كل سداسي آخره ألف ونون كثعلبان ومرطبان[4].

وقوله عن جمع المؤنث السالم: ينصب بالكسرة وجوبًا حملًا للنصب على الجر قياسًا على أصله، وهو جمع المذكر السالم[5].

وقوله في باب "الضمائر": فالضمائر كلُّها مبنية لشبهها بالحروف وضعًا، كالتاء في (ضربت)، والكاف في (أكرمك)، ثم أجريت بقية الضمائر (كنحن) مجراها طردًا

(١) السابق: ص(٣٥٥) من التحقيق.
(٢) السابق: ص(٤٦٤) من التحقيق.
(٣) كشف النقاب: ص (٤٩٢) من التحقيق.
(٤) السابق: ص (٥٥٤) من التحقيق.
(٥) مجيب الندا: ص٤١.

للباب[١].

وقوله في باب "ما النافية" إنَّ الحجازيين يُعملونها عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات، وفي دخول الباء في الخبر، وبنو تميم لا يعملونها، بل هي عندهم مهملة، وهو القياس؛ لأنَّها حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الأسماء والأفعال، فأصلها ألا تعمل[٢].

وقوله: ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلَّا في خمسة: النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام، وقاسه النحويُّون في الباقي[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنَّ الفاكهي في هذه القضية -أعني تمسكه بالقياس- ينهج منهج صاحبه الحريري، فنرى الحريري يقول في منظومته في باب "الحرف":

وَالحَــرْفُ مَــا لَيْـسَتْ لَــهُ عَلاَمَــة   فَقِـسْ عَـلَى قَـوْلِي تَكُـنْ فَهَّامَــة

وقوله في آخر باب "نواصب الفعل المضارع":

فَهَــــذِهِ نَوَاصِــــبُ الأَفْعَـــالِ   مَثَّلْتُهَــا فَاحْــذُ عَــلَى تِمْثَــالِي

وقوله في باب "الجوازم":

فَـاحْفَظْ -وُقِيـتَ الـسَّهْوَ- مَـا أَمْلَيْـتُ   وَقِـسْ عَـلَى المَـذْكُورِ مَـا أَلْغَيْـتُ

إلى غير ذلك من الشواهد التي تؤيد أنَّ الحريري كان يقيس عند عدم وجود الشاهد السماعي، وتابعه على هذا الإمام الفاكهي كما قلنا.

---

(١) المصدر السابق: ٦٩.
(٢) السابق: ١٠٦.
(٣) السابق: ٥٨.

ثانيًا: أصول منهجية

أ- التأويل والتقدير

وهو من الأصول التي استخدمها الفاكهي وبنى عليها منهجه النحوي وهو أصل من الأصول المعتبرة التي شغف بها نحاة مدرسة البصرة وأولعوا بها.

يقول بعد أن ذكر رأي الكوفيين حول إعراب الفعل المضارع الواقع بعد لام الجحود: "... وذهب البصري إلى أنَّ خبر كان محذوف، وأنَّ هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأنَّ الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها -على الأصحِّ- في موضع جر، والتقدير في نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ما كان الله مُريدًا لتعذيبهم، ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام، والدليل على هذا التقدير أَنَّهُ قد جاء مصَرَّحًا به في بعض كلام العرب، فقال:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُوَ

فصرح بالخبر الذي هو قوله (أهلًا) مع وجود اللام والفعل بعدها"[١].

وكذلك لجأ إلى التأويل، تأصيلًا لمنهجه البصري عندما خالف يونس والبغداديين والكوفيين، عندما رأى أنَّ الحال لا بد وأن تكون نكرة، وإن جاءت معرفة تؤول بنكرة، فقال: "... وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو: اجتَهِدْ وَحْدَك، أي: منفردًا، وادخلوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، أي: مرتبين"[٢].

ولجأ إلى التأويل كذلك عندما رأى أنَّ التمييز لا بد وأن يكون نكرة، ويؤول بنكرة إن جاء بلفظ المعرفة، ومثَّل لذلك بقول الشاعر:

(١) مجيب النِّدا: ٤٥.

(٢) المصدر السابق: ١٦١.

وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمرِو

وقال: أي نفسًا[١].

وكذلك حين قال: وأما نَحْوُ (قَضِيَّةٌ وَلا أَبَا حَسَنٍ لَهَا) فمؤول وعملُها -يقصد (لا)- على خلاف القياس[٢].

وحين قال في "باب كان وأخواتها": وأمَّا (ليس) وزال وفتئ فإنَّهَا ملازمة للنقص، وما أوهم خلافه يؤول[٣].

وحين قال في باب "التوابع": ويجوز أيضًا عطف الاسم على الفعل وبالعكس وعطف المفرد على الجملة وبالعكس -في الأصح- بالتأويل بأنْ يكونَ الاسم يشبه الفعل، والجملة في تأويل المفرد نحو ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الأنعام: ٩٥] و﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ [العاديات:٣-٤][٤].

إلى غير ذلك من المواطن التي لجأ فيها إلى التقدير والتأويل مما لا يتسع المجال هنا لعرضه، فقليل الكلام يغني عن كثيره.

ب- التعليل

اتجه الفاكهي في تعليلاته النحوية اتجاهًا عقليًا ومنطقيًا، وهو في تعليلاته لم يخالف رأيَ البصريين بل يتفق معهم ويعلل لآرائهم، وسنوضح ذلك عند الكلام عن مذهبه النحوي.

---

(١) كشف النقاب: ص (٤٠٤) من التحقيق.
(٢) السابق: ص (٤٣٩).
(٣) السابق: ص (٤٦٦).
(٤) كشف النقاب.

ولقد علل لكثير من المسائل النحوية ومن ذلك ما يلي:

١- علل لحذف التنوين في حال الإضافة بقوله: وذلك لأنَّ التنوين يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملًا ناقصًا[١].

٢- وعلل لنصب المفعول به ورفع الفاعل قائلًا: وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون إلَّا واحدًا بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف فأعطوا الأقل الأثقل والأخف الأكثر، ليكون ثقل الرفع موازنًا لقلة الفاعل وخفة الفتحة موازنة لكثرة المفعول[٢].

٣- ونجده يعلل لاختياره رأي البصريين القائل بأَنَّ المصدر أصل للفعل في الاشتقاق بقوله: لأنَّ الفرع لا بد فيه من الأصل وزيادة، ولا شك أنَّ الفعل يدل على الحدث والزمان، بل والذات التي قام بها الفعل، ففيه زيادة على المصدر وهي فائدة الاشتقاق، فيكون فرعًا للمصدر[٣].

٤- علل لاستئثار ظرف الزمان مطلقًا بالنصب على الظرفية فقال: وإنَّما استأثر (ظرف الزمان) مطلقًا بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأنَّ أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنَّه يدل عل الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط[٤].

٥- ورجح رأي البصريين القائل بنسبة الرفع في اسم كان وأخواتها إليها، وعلل لذلك بقوله: لاتصاله بها إذا كان ضميرًا، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله وأيضًا كل فعل يرفع قد ينصب وقد لا ينصب وأما أنَّه ينصب ولا يرفع فلا[٥].

---

(١) كشف النقاب: ص (٣١٦) من التحقيق.
(٢) المصدر السابق: ص (٣٧٨) من التحقيق.
(٣) المصدر السابق: ص (٢٨٩) من التحقيق.
(٤) المصدر السابق: ص (٤٢١) من التحقيق.
(٥) المصدر السابق: ص (٤٦٢) من التحقيق.

٦- وعلل للبناء في أسماء الاستفهام (مَنْ وكَمْ) فقال: وعلل بنائهما شبههما بالحرف في الوضع[1].

٧- وعلل لبناء (أينَ) بقوله: وعلة بنائه شبهه بالحرف في المعنى، وهو معنى الاستفهام أو الشرط[2].

٨- وعلل لبناء (أمس) بقوله: وعلة بناء أمس شبهه بالحرف وهو تضمنه معنى لام التعريف، وبني على الحركة ليعلم أنَّ له أصلًا في الإعراب وكان كسرة، لأنها في الأصل في التخلص من التقاء الساكنين[3].

٩- وقال في علة بناء "شتانَ": وبُنِيَ لشبهه بالحروف في كونه عاملًا غير معمول وقيل: لوقوعه موقع المبني[4].

١٠- وعلل لبناء "هؤلاءِ" فقال: وعلة بنائه تضمُّنه معنى الإشارة الذي هو من معاني الحروف وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك[5].

١١- وعلل لإعراب الأسماء الستة بالحروف بقوله: وإنما أعربت بالحروف؛ لأن الحروف وإنْ كانت فروعًا عن الحركات إلا أنها أقوى منها؛ لأنَّ كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعي عن المفرد بالإعراب بالأقوى فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركة بالأقوى وهو الحرف، وخصوا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في أنَّ آخرها حرف علة يصلح للإعراب وفي استلزام كل

---

(١) المصدر السابق: ص (٥٨٩) من التحقيق.

(٢) المصدر السابق: ص (٥٩٢) من التحقيق.

(٣) المصدر السابق: ص (٥٩٣) من التحقيق.

(٤) المصدر السابق: ص (٥٩٢) من التحقيق.

(٥) المصدر السابق: ص (٥٩٤) من التحقيق.

منهما ذاتًا أخرى كالأخ للأخ، والأب للأب[1].

١٢- وعلل لتقديم الجزم على النصب بقوله: لأنَّ النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده؛ لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص[2].

١٣- ويرجح رأي البصريين القائل بنسبة الرفع إلى "إنَّ وأخواتها" في الخبر ويعلل ذلك، فيقول: لأنَّ لهذه الأحرف شبهًا بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعَمِلَتْ عملها معكوسًا؛ ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدِّم وفاعل أخر، تنبيهًا على الفرعية، ولأنَّ معانيها في الأخبار فكنَّ كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعراب العمد والفضلات[3].

١٤- ورجح رأي البصريين القائل بنسبة العمل لِأَنَّ المضمرة بعد حتَّى في الفعل المضارع بقوله: لأنَّها قد ثَبَتَ جرُّها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا؛ لأن لما تقرَّر من أنَّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص[4].

ويتضح من خلال المسائل التي عرضناها -على سبيل المثال لا الحصر- أنَّ الفاكهي كان يعلِّل للكثير من المسائل النحوية وكان يتجه في تعليلاته هذه اتجاهًا منطقيًّا وفلسفيًّا كما هي طبيعة المدرسة البصرية في تعليلاتها وكما هو واضح عنها في كتاب الإنصاف لابن الأنباري وغيره، من مطولات النحو وحواشيه تلك التي تختص بالنحو البصري.

جـ- العامل

اهتم الفاكهي بالعامل اهتمامًا كبيرًا، ونراه في حديثه عن العامل يختار رأي

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: ص٣٣.

(٢) مجيب الندا للمؤلف: ص٤٤.

(٣) السابق: ص١١١.

(٤) السابق: ص٥٥.

البصريين ولم يختر رأي الكوفيين إلا في مسألة واحدة فقط، وذلك عندما كان يتحدث عن عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع ورأى أنّه التجرد من الناصب والجازم، وهو رأي الكوفيين، إلا أنّه عاد إلى رأي البصريين فذكره في مجيب الندا[1] عندما قال: "وقيل: حلوله محل الاسم"، وهو اختيار البصريين.

وما عدا ذلك فهو يختار رأي البصريين عندما يتحدث عن العامل في المسائل التي تستلزم ذكر العامل، ومن تلك المسائل: قوله في مقدمة الكتاب: وبعد: منصوبٌ على الظرفية العامل فيه (أمّا) المحذوفة تخفيفًا لكثرة استعمالها[2].

وقوله في باب المفعول به[3]: واعلم أنَّ الناصب للمفعول به إما فعل متعدٍّ -كما مرَّ- أو صفة، نحو: ﴿إِنَّ اللهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق: ٣][4] أو مصدره، نحو: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١، الحج: ٤٠]، أو اسم فعل نحو: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة:١٠٥].

وقوله في باب "الحال": واعلم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها[5].

وقوله في باب "المبتدأ والخبر": وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها عند ابن مالك ونسب لسيبويه أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو جعلك الاسم أولًا تخبر عنه، والخبر مرفوع بالمبتدأ فعامل الأول معنوي والثاني لفظي[6].

---

(١) السابق: ص٤٨.
(٢) كشف النقاب: ص (٢٦٩) من التحقيق.
(٣) السابق: ص (٣٩٧).
(٤) هي قراءة وانظر تخريجها في التحقيق.
(٥) كشف النقاب: ص (٤٠٧).
(٦) كشف النقاب: ص (٣٥٧).

وقوله في باب "التمييز": والناصب لتمييز النسبة ما تقدمه من فعل أو شبهه[١]

وقوله في باب "الظرف": والعامل في المفعول فيه ما سبقه من فعل أو شبهه[٢].

وقوله في باب "التوابع": والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل، فالعامل فيه مقدَّر وكلها تعرب بإعراب ما قبلها[٣].

وقوله في باب :الإغراء -عن الاسم المغرى به-: وعامله إما ظاهر، نحو: الزم أخاك...، وإمَّا مضمر، وإضماره إمَّا جوازًا نحو: الصلاةَ جامعةً، أي: احضروا الصلاةَ ...، وإمَّا وجوبًا، وذلك في العطف، نحو: الأهلَ والولدَ والمُروءةَ والنجدةَ[٤].

وقوله في باب "الفاعل": ورافعه هو ما أسند إليهِ من فعل أو شبهه[٥].

---

(١) السابق: ص (٤١٢).
(٢) السابق: ص (٤١٨).
(٣) السابق: ص (٥٠٨)، ومجيب الندا: ١٩٠
(٤) كشف النقاب: ص (٤١٨).
(٥) السابق: ص (٣٧٠).

الفصـــل الثاني

المصطلحات النحوية عند الفاكهي
ومذهبه النحوي

- المصطلحات النحوية.
- مذهب الفاكهي النحوي.

الفصـــل الثاني

المصطلحات النحوية عند الفاكهي

من المتعارف عليه بين النحاة والدارسين أنَّ المصطلحات النحوية قد استقرت منذ زمن مبكر، وأنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هـ هو أول من فكر في وضع تلك المصطلحات، فقد وضع بعض المصطلحات التي احتيج إلى معرفتها في زمنه، ثم تطورت المصطلحات على يد تلاميذه الكثيرين الذين تفرعوا وانقسموا بدورهم إلى فريقين فيما بعد، الفريق الأول يمثل الاتجاه البصري، والثاني يمثل الاتجاه الكوفي، وقد اتخذ كل فريق منهما ما يروق لهم من مصطلحات الخليل ثم أضافوا إليها مصطلحات نحوية أخرى لم يتعرض لها الخليل، فاستقرت على يد أعلام المدرستين من أمثال سيبويه والمبرد والفرَّاء وغيرهم، ثم تطورت وأخذت شكلًا أكثر استقرارًا حتى زمن ابن هشام وابن مالك أو قبل ذلك.

ولا نريد هنا أن نتتبع القضية تتبعًا تاريخيًا منذ بدأت على يد الخليل إلى أن استقرت بعد ذلك وأخذت شكلًا نهائيًا، فهذا مما لا يتسع المجال له، وموضعه رسائل متخصصة، ولكننا نريد أن نتعرفَ على موقف الشيخ الفاكهي من تلك المصطلحات النحوية وما هي المصطلحات التي يستعملها وهل هي مصطلحات بصريَّة أم كوفيَّة؟

وسوف نذكر بعض المصطلحات التي توضح ما نحن بصدده، والتي استعملها الفاكهي وذلك على سبيل التمثيل، لا الحصر، فالقُلُّ يغنِي عن الكُثرِ.

١- فعل الأمر:

استعمل الفاكهي هذا المصطلح، وقد أخذه من البصريين، وأما الكوفيون فلم يجعلوا ثمة فعل أمر، وإنما هو عندهم قسيم للمضارع، بناء على أنَّه مقتطع منه، إذ أصل (افْعَل): لِتَفْعَل، وذلك كأمر الغائب، ولكن لما كان أمر المخاطب أكثر على

ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف مع كثرة الاستعمال، لذا فهو عندهم معرب، وعند البصريين مبني على ما يجزم به مضارعه[١].

٢- ألقاب الإعراب: الرفع والنصب والجر والجزم

هذه الألقاب أطلقها الشارح تبعًا للبصريين وجعلها خاصة بحالات الإعراب[٢]، وأطلق على حالات البناء ألقابًا أخرى هي: الضم والفتح والكسر والسكون[٣].

وهو بهذا يختلف مع الكوفيين الذين أطلقوا مصطلحات الرفع والنصب والجر والجزم وجعلوها ألقابًا مشتركة بين كلٍّ من الإعراب والبناء.

٣- الجر والخفض

قال الفاكهي في باب حروف الجر[٤]: الجر عبارة البصريين والخفض عبارة الكوفيين ومؤداهما واحد ولا مشاحةَ في الاصطلاح.

وهو هنا يتفق مع السيوطي الذي يقول[٥]: الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين.

لكن هل مصطلح الخفض من ابتكارات الكوفيين، وكذلك مصطلح الجر من ابتكارات البصريين؛ بمعنى أنَّ كلًّا من المصطلحين لم يكن يعرف قبلهما؟

---

(١) انظر المسألة رقم (٧٢) من الإنصاف، وانظر كذلك التصريح: (١/ ٥٥).

(٢) انظر كشف النقاب: ص (٣١٠) من التحقيق.

(٣) انظر كشف النقاب: ص (٤٤٥) من التحقيق.

(٤) انظر كشف النقاب: ص (٣٣٩) من التحقيق.

(٥) انظر الأشباه والنظائر: (٢/ ٨٩).

لو دققنا النظر لوجدنا أنَّ المصطلحين كليهما من ابتكارات الخليل، ثم جاء البصريون فاختاروا لهم مصطلح (الجر)، واختار الكوفيون لهم مصطلح (الخفض)، ومؤداهما واحد، وعمموا استعمال المصطلح فأطلقوه على المنون وغير المنون على حين أن الخليل كان يطلق الخفض على المنون، والكسر على غير المنون، والجر على الكسرة التي يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين.

والفاكهي بعد أن ذكر كلا المصطلحين، الكوفيِّ والبصريِّ، نجده وقد التزم بالمصطلح البصري (الجر) فيقول: حروف الجر، والاسم المجرور ...إلخ، ولم يقل: حروف الخفض أو الاسم المخفوض ...إلخ.

٤- لام الابتداء

استعمل الفاكهي مصطلح (لام الابتداء) وذلك عندما كان يتحدث عن وجوب تأخير الخبر، فقال: "... أو مقرونًا بلام الابتداء، نحو: لَزَيْدٌ قائمٌ"[١].

وهذا مصطلح بصريٌّ لم يعرفه الكوفيُّون، بل هم يُنكرونه؛ لأنَّ ما يسميه البصريون (لام الابتداء) يسميه الكوفيون (لام قسم)، وعندهم أن اللام في قولهم: لَزَيدٌ أفضل من عمرو، جواب قسم مقدَّر، والتقدير: والله لَزَيدٌ أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها[٢].

٥- أسماء الأفعال

وذلك نحو: نَزَال، ودَرَاكِ، وَهَلُمَّ، وتَعَال، وصَه، ومَه، وإيه وغيرها، فقد استعملها الفاكهي بهذا المصطلح وهو بهذا يخالف الناظم الذي اعتبر الأربعة الأولى أفعال أمر، فقال: وقضية كلامه -يعني الناظم- أنَّ نَزَالِ وَدَراكِ فعلا أمر لدلالتهما على الأمر بما اشتقَّا منه، فإنَّ (نَزَالِ) مشتقٌّ من النزول، وإنَّ (دَرَاكِ) مشتقٌّ من الإدراك وليس كذلك،

(١) كشف النقاب: ص (٣٦٢) من التحقيق.

(٢) انظر الإنصاف: المسألة رقم (٥٨).

بل هما اسما فعل أمر، وأنَّ (هَلُمَّ وهَاتِ وتَعَالَ) ليست أفعال أمر[١].

وتلك تسمية البصريين، وأما الكوفيون فجعلوها أفعالًا حقيقة سواء دلت على الماضي كَشَتَّان وهَيْهَاتَ، أو على المضارع نحو: أُفٍّ ووي، أو على الأمر كَصَه، ومَهْ[٢].

٦- اسم الفاعل

هذا المصطلح استعمله الفاكهي عن البصريين، وهو بهذا يختلف مع الكوفيين الذين كانوا يطلقون عليه (الفعل الدائم).

وعرفه قائلًا: اسم الفاعل، هو ما اشتق من مصدر الفعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبني للفاعل[٣].

فاسم الفاعل عند البصريين وكذا عن الفاكهي يقابله (الفعل الدائم) عند الكوفيين.

٧- الظرف

استعمله الفاكهي بهذا الاصطلاح الذي أطلقه البصريون على كل اسم زمان أو مكان سُلِّط عليه عامل في معنى (في)، وهم يقولون عنه: إِنَّه منصوب على الظرفية على حين أن الكوفيين يطلقون عليه مصطلحًا آخر هو (المحل أو الصفة)، ويقولون: منصوبٌ على المحل أو على الصفة[٤].

٨- الابتداء

هو عامل الرفع في المبتدأ نحو : (أَمَامَكَ زيدٌ) عند الفاكهي والبصريين أما

(١) كشف النقاب: ص (٢٨٨) من التحقيق.
(٢) انظر التصريح: (٢/ ١٩٦).
(٣) كشف النقاب: ص (٣٨٦) من التحقيق.
(٤) انظر الإنصاف: مسألة رقم (٦).

الكوفيين فعندهم أنَّ المبتدأ مرفوع بالمحل أو الصفة (أي الظرف)[١].

٩- المفاعيل: (معه، ولأجله، وفيه، والمطلق)

قد استعملها الفاكهي بالإضافة إلى المفعول به وتلك اصطلاحات أخذها عن البصريين، أمَّا الكوفيون فلا يعرفون منها إلا المفعول له فقط، وأمَّا المنصوبات الأخرى فهي عندهم أشباه مفاعيل[٢].

١٠- الخلاف

هذا مصطلح خاصٌّ بالكوفيين، قد أطلقوه على عامل النصب في المفعول معه، في نحو قولهم: (اسْتَوَتِ المِيَاهُ والأَخْشَاب)[٣]، وكذلك أطلقوه على عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، في نحو: (زَيْدٌ أَمَامَكَ)[٤].

وكذلك على عامل النصب في العامل المضارع المنصوب الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض[٥].

لكنَّ البصريين وتابعهم الفاكهي، -وكذا الناظم- قد أطلقوا على عامل النصب في المواضع المذكورة مصطلحات وعوامل أخرى، فعامل النصب في المفعول معه عندهم هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو، وفي الظرف الواقع خبرًا هو فعل مقدَّر أو اسم فاعل مقدَّر والتقدير عندهم في نحو: (زيد أمامَك): زيد استقر

---

(١) المصدر السابق.
(٢) انظر الهمع: (١/ ١٦٥).
(٣) انظر الإنصاف: مسألة رقم (٣٠).
(٤) السابق: مسألة رقم (٢٩).
(٥) انظر الإنصاف: مسألة رقم (٧٦).

أمامك أو مستقر أمامك[١].

وعامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء، عندهم هو (أن) مضمرة.

والفاكهي ينفي أن يكون الفعل منصوبًا هنا بالفاء أو بالمخالفة (الخلاف)[٢] فهو لا يعترف بما يسمى من العوامل: بالخلاف الذي هو مصطلح الكوفيين.

١١- الفاعلية والمفعولية

لم يرتضِ الفاكهي من العوامل ما يسمى بالفاعلية أو المفعولية شأنهُ في ذلك شأنُ جمهور البصريين؛ فهم لا يُقرُّون العمل للفاعلية أو المفعولية، وإنَّما عندهم الفاعل مرفوع بالفعل والمفعول به منصوب بالفعل أيضًا.

لكن الكوفيين يَرَوْنَ أن (الفاعلية) عامل للرفع في الفاعل[٣]، وأنَّ (المفعولية) عامل للنصب في المفعول به، فعندهم العامل معنوي وعند الفاكهي والبصريين لفظي[٤].

١٢- النفي والجحد

الفاكهي يستعمل دائمًا مصطلح (النفي) ولم يلتفت إلى مصطلح (الجحد) والأول هو مصطلح البصريين، والثاني اصطلاح الكوفيين.

١٣- التمييز والمفسر

استعمل الفاكهي مصطلح (التمييز) وأطلقه على ما يقابله عند الكوفيين (المفسر) وقد أخذه عن البصريين؛ لأنه مصطلح بصريٌّ لا شأن للكوفيين باستعماله.

---

(١) انظر كشف النقاب: ص (٣٨٦) من التحقيق.
(٢) انظر كشف النقاب: ص (٥٠٨) من التحقيق.
(٣) انظر الهمع: (١/ ١٥٩).
(٤) انظر الإنصاف: مسألة رقم (١١).

١٤- البدل

استعمله الفاكهي، وهو اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فيطلقون عليه: (الترجمة أو التبيين أو التكرير).

١٥- النعت

استعمله الفاكهي بمصطلحه هذا، وهو اصطلاح الكوفيين وقد أطلقوه على الاسم المشتق أو المؤول به، المباين للفظ متبوعه، وأما البصريون فيطلقون عليه (الصفة أو الوصف).

ويلاحظ هنا أن الفاكهي اختار مصطلح (النعت)؛ لأنَّه وإن كان اختيار الكوفيين إلا أنه اختيار لبعض البصريين كذلك ، فاستعمله الفاكهي تابعًا لهذا البعض البصريِّ، وإن كان معظم البصريين يبدلونه بمصطلح الصفة أو الوصف.

١٦- العطف

هذا المصطلح هو المستعمل عند الفاكهي ويطلقه في بابه، فيقول: العطف والمعطوف وحروف العطف، وهو المصطلح الخاص البصريِّينَ.

أما الكوفيون فيطلقون عليه (النَسق)، فيقولون: حروف النسق بدلًا من (حروف العطف).

وغير ذلك من المصطلحات التي لا يتسع المجال هنا لتفصيل القول فيها.

مذهب الفاكهي النحويّ

إنَّ ما كتبه الفاكهي يؤكِّد أنَّه كان بصريَّ المذهب في النحو؛ وذلك لأنه نهج نهجهم، وسار على دربهم، واستشهد بشواهدهم، واستدل بأدلتهم، ومما يوضح ذلك ويؤيد هذا الرأي ما يلي:

١- أنَّه اتفق مع البصريين في الرأي حين قال: إنَّ المصدر أصل للفعل في الاشتقاق وهو بهذا يخالف رأي الكوفيين القائل بأنَّ الفعل أصل للمصدر في الاشتقاق[١]، يقول: وهو أصل للفعل في الاشتقاق عند البصريين لوجوه مذكورة في كتبهم، ولهذا سمِّي مصدرًا؛ لأنَّ فعله صدر عنه؛ أي أخذ منه، وقيل: بعكس ذلك وهو مذهب الكوفيين وهو ضعيف؛ لأنَّ الفرع لا بدَّ فيه من الأصل وزيادة ولا شك أنَّ الفعل يدل على الحدث والزمان بل والذات التي قام بها الفعل، ففيه زيادة على المصدر، وهي فائدة الاشتقاق فيكون فرعًا للمصدر[٢].

٢- اتفق مع البصريين في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر، وردَّ رأي الكوفيين من أنه قسمان، بإسقاط الأمر بناءً على أنه مقتطع من المضارع، يقول في كشف النقاب: وما ذهب إليه الناظم من أنَّ الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّه قسمان بإسقاط الأمر بناءً على أنه مقتطع من المضارع، إذ أصل (افْعَل): لِتَفْعَل... والراجح ما في النظم[٣].

٣- اتفق رأيه مع رأي البصريين في أنَّ (نعم وبئس) فعلانِ ولم ينظر إلى قول

---

(١) للوقوف على مذهب البصريين والكوفيين حول هذه القضية يرجع إلى المسألة رقم (٢٨) في الإنصاف.

(٢) كشف النقاب: ص(٣٨٩) من التحقيق.

(٣) المصدر السابق: ص(٣٠٠) وينظر كذلك د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص ٢٢٧.

الكوفيين باسميتهما[١]، قال: بها -أي تاء التأنيث- يتبين لك أنَّ نعم وبئس فعلان لقبولها إياها ... خلافًا لمن زعم أنَّهما اسمانِ لدخول حروف الجر عليهما[٢].

٤- يرى أنَّ إعراب الأسماء الستة بالحروف هو المشهور، وهو بهذا يتفق مع البصريين[٣]، قال: وما ذكره الناظم من أنَّ هذه الأسماء معربة بالحروف هو المشهور من أقوال كثيرة[٤].

٥- اتفق رأيه مع رأي البصريين القائل بأنَّ زيدًا في (زيدًا لُمته) منصوب بإضمار عامل وجوبًا موافق للمذكور، والتقدير: لُمت زيدًا لمتُه، وهو بهذا يخالف رأي الكوفيين القائل بأنَّه منصوب بالعامل بعده[٥]، يقول: ونصبه على المفعولية بإضمار عامل وجوبًا موافق للمذكور[٦].

٦- يتفق في الرأي مع سيبويه وجمهور البصريين في أن المصدر في (جاء الأميرُ ركضًا، وأقبل زيدٌ سعيًا) منصوب على الحال على تأويله بالمشتق، أي: راكضًا وساعيًا، قال: "... فذهب بعضهم إلى أنه مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه وإليه جنح الناظم، وذهب بعضهم إلى أنه حال على حذف مضاف؛ أي: ذا ركض وذا سعي، والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين أنَّ مثل ذلك منصوب على الحال على تأويله بالمشتق؛ أي: راكضًا، وساعيًا وهو الأوجه[٧].

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم (١٤)
(٢) ص (٢٨٧) من التحقيق.
(٣) انظر: الإنصاف مسألة رقم (٢).
(٤) كشف النقاب: ص (٣١٩) من التحقيق.
(٥) راجع المسألة رقم (١٢) من الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: (١/ ٦٠).
(٦) كشف النقاب: ص (٣٨٩) من التحقيق.
(٧) السابق: ص (٣٦٧) من التحقيق

٧- يرى أن المستثنى إذا كان مسبوقًا بكلام تام في غير الإيجاب من النفي وشبهه من نهي أو استفهام إنكاري، يعرب بدل بعض من كل، وهو بهذا يتفق مع البصريين في رأيهم، وقد نصَّ هو على ذلك[١].

٨- يخالف رأي الناظم والكوفيين في أنَّ اسم (لا) منصوب بها نصب اسم إنَّ المشددة مفردًا كان أو غيره، ويتفق مع البصريين في كونه مبنيًّا[٢]، يقول: وما اقتضاه كلام الناظم من أنَّ اسم (لا) منصوب بها نصب اسم إنَّ المشددة مفردًا كان أو غيره هو مذهب كوفي، والراجح ما ذكرناه من التفصيل[٣].

٩- يؤيد رأي البصريين القائل بأنَّ (إنَّ وأخواتها) ترفع الخبر ويسمى خبرها، وهو بهذا يخالف رأي الكوفيين القائل بأنَّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها؛ لأنه لم يتغير عما كان عليه، يقول: ونسبة الرفع إلى هذه الأحرف هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الخبر المرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها؛ لأنَّه لم يتغير عما كان عليه ولهذا يجوز (إنَّ قائم زيدًا) ولو كان معمولًا لها لجاز، والأصحُّ الأول؛ لأنَّ لهذه الأحرف شبهًا بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستثناء بهما فَعَمِلن عملها معكوسًا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيهًا على الفرعية؛ لأن معانيها في الأخبار فكنَّ كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعراب العمد والفضلات[٤].

١٠- اتفق في الرأي مع البصريين القائل بنسبة الرفع في اسم (كان وأخواتها) إليها

---

(١) انظر ص (٤٢٦) من التحقيق.
(٢) راجع المسألة رقم (٥٣) في الإنصاف.
(٣) كشف النقاب: ص (٤٤٢) من التحقيق.
(٤) مجيب الندا في شرح قطر الندى: ص١١١، وأيضًا كشف النقاب: ص(٤٥٣) من التحقيق.

وهو بهذا يخالف رأي الكوفيين القائل بأن هذه الأفعال لا تعمل إلا في الخبر، يقول: ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فإنَّهم لا يجعلون لها عملًا إلَّا في الخبر؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه، والصحيح الأول؛ لاتصاله بها إذا كان ضميرًا والضمير بالاستقراء لا يتصل إلَّا بعامله وأيضًا كل فعل يرفع قد ينصب، وقد لا ينصب، وأما أنه ينصب ولا يرفع فلا[1].

١١- يتحدث عن نواصب الفعل المضارع، فيخالف رأي الناظم والكوفيين في عددها ويتفق مع البصريين، فيقول: وأما نصبه فإذا دخل عليه ناصب، والنواصب على ما ذهب إليه الناظم تَبَعًا للكوفيين تسعة -وهو ضعيف- والأصح أنها أربعة، وهي: أنْ، ولَنْ، وإذَنْ، وكَي ومَا عداها فالفعل بعدها منصوب بأن مضمرة[2].

١٢- خالف رأي الناظم والكوفيين في أن لام الجحود تنصب الفعل المضارع بنفسها ورجح رأي البصريين القائل بأنَّه منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا[3] فيقول: فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم، وعند غيره -وهو الراجح- بأن مضمرة جوازًا إلا بعد لام الجحود فوجوبًا[4].

١٣- يرى أن الفعل المضارع بعد فاء السببية منصوب بإضمار (أنْ) وجوبًا، وهو بهذا يتفق مع رأي البصريين، ويخالف رأي الكوفيين القائل بأن الفعل بعد فاء السببية منصوب بالخلاف، وكذا يخالف رأي أبي عمرو الجَرْميِّ (من الكوفيين)

---

(١) كشف النقاب ص (٤٦٢) من التحقيق، وكذا مجيب الندا: ص١٠٠،٩٩.
(٢) كشف النقاب: ص(٥٥٧) من التحقيق.
(٣) راجع المسألة في الإنصاف.
(٤) كشف النقاب: ص (٥٦٢) من التحقيق، ومجيب الندا: ص٥٤.

الذي يرى أنَّه منصوب بالفاء نفسها[١]، يقول: ومذهب الجمهور أنَّ الفعل في هذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار أنْ وجوبًا بعد الفاء، لا بها، ولا بالمخالفة خلافًا لمن زعم ذلك[٢].

١٤- اتفق رأيه مع رأي البصريين في أنَّ "حتى" جارة، والفعل المضارع بعدها منصوب بإضمار (أنْ) وجوبًا والفعل مؤول بمصدر مجرور بحتى، وهو بهذا يختلف مع رأي الكوفيين القائل بأنَّه حرف نصب ينصب المضارع من غير تقدير أنْ[٣]، قال: والصحيح أنَّ حتى جارة والنصب بإضمار أنْ وجوبًا بعدها، والفعل مؤول بمصدر مجرور بحتى[٤].

وقال في مجيب الندا: والأصحُّ أن النصب بعدها بأنْ مضمرة، لا بها، لأنَّه قد ثبت جرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأنْ لِما تقرر من أنَّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، لأنَّ ذلك ينفي الاختصاص[٥].

١٥- اتفق مع البصريين في الرأي عندما قال في باب التنازع: يجوز لك إذا تنازع عاملان اتفقا في العمل كقام وقعد أخواك، أو اختلفا في نحو: ضربني وضربت زيدًا، إعمال الأول منهما في الاسم الظاهر، وإهمال الثاني، وهذا الوجه اختاره الكوفيون لقوته بالسبق... وإعمال الثاني في الظاهر وإهمال الأول، وهذا الوجه اختاره البصريون لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وهو الصحيح؛ لأنَّ إعماله في كلام العرب أكثر من إعمال الأول، ذكر ذلك سيبويه[٦].

---

(١) راجع المسألة رقم (٧٦) من الإنصاف.
(٢) كشف النقاب: ص (٥٦٥) من التحقيق.
(٣) راجع المسألة رقم (٨٣) من الإنصاف.
(٤) كشف النقاب: ص (٥٦٩) من التحقيق.
(٥) مجيب الندا: ص ٥٥.
(٦) مجيب الندا: ص ١٤٠.

١٦- خالف رأي يونس والبغداديين والكوفيين حول الحال، فهو يرى أنَّ الحال لا بد أن تكون نكرة، وإن جاءت معرفة تؤول بنكرة قال: والحال شرطها من حيث هي التنكير، خلافًا ليونس والبغداديين مطلقًا، وللكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وإنما شُرط ذلك؛ لأنَّ المقصود بها بيانُ هيئة صاحبها، أي: كيفية وقوع الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة إلى تعريفها صونًا للفظ من الزيادة والخروج عن الأصل لغير الغرض، وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير، نحو: اجتهد وحدَك، أي: مفردًا وادخلوا الأولَ فالأولَ، أي مرتبين[١].

١٧- وإذا كان الفاكهي قد اتفق رأيه مع رأي الكوفيين في علَّة رفع الفعل المضارع بأنه يرتفع لتجرُّده من الناصب والجازم[٢] -وهي المرة الوحيدة في كتابه(كشف النقاب) التي اختار فيها رأي أكثر الكوفيين- فلعله علل بهذا لأن هذا التعليل أقرب إلى المتعلم.
ومع ذلك فإنه قد أضاف في كتابه: مجيب الندا قوله: وقيل: رافعه حلُوله محل الاسم[٣] وهو اختيار البصريين.

فإذا أمعنا النظر فيما سبق لوجدنا الأدلة والبراهين التي تثبت أنَّ الفاكهي بصري المذهب في النحو، فهو متفق تمامًا مع البصريين فيما سبق ذكره من مسائل أوردناها، بعد تتبع لها في كتبه وعرضها على نظائرها في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري وغيره من كتب الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة على سبيل التمثيل لا الحصر.

---

(١) المصدر السابق: ص ١٦١.
(٢) كشف النقاب.
(٣) مجيب الندا: ص٤٠.

لذا فإني أستطيع أنْ أجزم بأنه بصري المذهب في النحو.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الناظم -الحريري- بصري المذهب في النحو كذلك، وقد أكد ذلك أحد الباحثين المعاصرين[١] وهو بصدد دراسته، بعد أن مثل ببعض المسائل يتفق فيها مع البصريين.

(١) هو: الدكتور أحمد قاسم، انظر صدر تحقيقه لشرح الحريري على الملحة:

الفصل الثالث

الشواهد النحوية عند الفاكهي

- القرآن الكريم بقراءاته.
- الحديث النبوي الشريف.
- الشعر العربي.
- أقوال العرب، وأمثالهم وحكمهم
- موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي.



الفصل الثالث

الشواهد النحوية عند الفاكهي

تعددت مصادر الاستشهاد النحوي عن الفاكهي شأنه شأن أسلافه ومعاصريه من علماء اللغة والنحو؛ فنراه يستشهد في جميع كتبه بالقرآن الكريم وبالحديث النبوي الشريف وبكلام العرب نثره وشعره، على الوجه التالي:

أولًا: القرآن الكريم

جعل الإمام الفاكهي القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر الاستشهاد في جميع كتبه؛ فنراه يكثر من الاستشهاد بآياته إذا ما قيس ذلك بغيره من مصادر الاستشهاد الأخرى كالشعر والحديث وكلام العرب وأمثالهم.

وبدراسة كتبه تبيَّن أنه قد استشهد في كشف النقاب بـ(٢٤٠) آية منها (٤) آيات ذكرها للاستئناس بها أو لتقرير معانٍ لغوية بالإضافة إلى (٢٣٦) آية استشهد بها لإثبات القواعد النحوية أو تقويتها.

ومن هذه الآيات إحدى عشرة آية قد استشهد بها على وجه من أوجه القراءات فيها.

وكذلك نراه يستشهد في كتابه: (الفواكه الجنية على متممة الأجرومية) بـ(٤٧١) آية منها (١٩) تسع عشرة استشهد بها على وجه من أوجه القراءات فيها.

وأما كتابه الرائع (مجيب الندا): فقد فاقت الشواهد القرآنية فيه ذلك بكثير، وذلك نظرًا لكبر حجم الكتاب عن هذين الكتابين نسبيًّا.

وفي كتاب "شرح الحدود النحوية" يستشهد بنحو (٦٠) آية فقط، منها (٥) خمس على وجه من أوجه القراءات فيها.

ويلاحظ ضآلة نسبة الشواهد القرآنية في كتاب (شرح الحدود) بالنسبة للكتب الأخرى، وذلك راجع إلى طبيعة الكتاب نفسه؛ إذ يهتم فيه بإيراد حدٍّ نحويٍّ لكل مصطلح يمرُّ به، ولا يحتاج الأمر كثيرًا إلى استشهاد نحويٍّ من أي نوع؛ لأن الرجل فيه ليس بصدد الحديث عن قواعد نحوية وإثباتها أو تقويتها والاحتجاج عليها بذكر شواهد من اللغة، وإنَّما هو يهتم بإعطاء تعريف أو حد جامع مانع للمصطلحات النحوية المستعملة أو المذكورة في كتب النحو فالأمر لا يتطلب الاستشهاد.

والملاحظ على الفاكهي أنَّه في استشهاده بالقرآن لا يذكر الآية كلها، وإنما كان يأخذ منها القدر الذي يكون فيه موضع الشاهد فحسب دون أن يذكر بقية الآية.

مدى اعتماده النص القرآني من بين المصادر الأخرى

كان الفاكهي في الأعم الأغلب يكتفي بالشاهد القرآني من بين مصادر الاستشهاد الأخرى؛ فنراه يقويِّ القاعدة ويحتج عليها بآية أو أكثر دون أن يتبعها غالبًا بشاهد آخر من الشعر أو من كلام العرب.

ونراه في أحايين أخرى يجمع في الاستشهاد بين الآية والحديث أو بينها وبين شاهد شعري أو نثري من كلام العرب.

وعلى أية حال فالرجل يهتم بالشاهد القرآني أكثر من اهتمامه بغيره من الشواهد التي ذكرها في كتبه.

القراءات القرآنية

يهمنا هنا أن نتعرف أولًا على موقف الرجل من القراءات وهل كان يقف نفس الموقف الذي وقفه نحاة البصرة منها أم كان له موقف آخر يختلف عنهم؟

لذا ينبغي أن نتعرف أولًا على موقف البصريين منها -ولو بشيء من الإيجاز- ثم نتبع ذلك بالتعرف على موقف الرجل نفسه من هذا المصدر الهام.

موقف البصريين من القراءات

القرآن الكريم بقراءاته المتعددة يعدُّ مصدرًا هامًّا من المصادر التي ينبغي أن يستنبط منها قواعد النحو واللغة- بل هو المصدر الأول والرئيس لاستنباط قواعد النحو، وذلك لأنَّه كلام ربِّنا -عَزَّ اسمه-، وكلامه أفصل كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذِّه، ولا يُفَرَّق بين قراءة منه وأخرى عند الفطن، وهذا ما فعله الكوفيون؛ فقد اهتموا به وبقراءاته وقبلوها واحتجوا بها وعقدوا على ما جاء فيها كثيرًا من أصولهم وقواعدهم وأحكامهم.

وهذا الموقف من القراءات ليس بمستبعد منهم؛ وذلك لأنَّ مؤسس هذه المدرسة وأستاذها إمام من أئمة القراءة وهو الكسائي، وثقافته عربية إسلامية محضة، فلا بد أن يولي القراءات اهتمامًا خاصًّا؛ لأنَّها من القرآن،وما كان من القرآن فهو أولى بالقبول وأجدر بالتفضيل.

ولكن بالنظر إلى موقف نحاة مدرسة البصرة من القراءات، نجده مغايرًا لموقف نظرائهم الكوفيين، لأنهم قد أخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم -ولو بالتأويل- قَبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ أو بالتضعيف؛ فنراهم يغلطون ابن عامر في قراءته: ﴿ **وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم** ﴾ بنصب (أولادهم)، وخفض (شركائهم)؛ لأنَّه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وقد منع ذلك جمهور البصريين ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية ورفضوا الاحتجاج بقراءته[1].

وضعف البصريون قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ** ﴾ بخفض (الأرحام)، لأنه عطف على الضمير المخفوض دون إعادة

---

(١) راجع الإنصاف: مسألة رقم (٦٠).

الخافض وغالى أبو العباس المبرد، فقال: لا تحل القراءة بها[١].

ووصف البصريون بالشذوذ أيضًا قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء، ورواية يعقوب في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ قال ابن الأنباري -وهو أحد البصريين-: أما احتجاجهم بقراءة من قرأ: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيَّهُمْ﴾ بالنصب فهي شاذة، جاءت على لغة شاذة لبعض العرب[٢].

وهذا وغيره يبين لنا بوضوح وجلاء موقف البصريين من القراءات القرآنية وكيف أنَّهُم كانوا يُخضعون القراءة لأصولهم وأحكامهم فما وافق منها قبل وما عارض منها رفض أو ضُعِّف أو حكم عليه بالشذوذ، أو لجأوا فيه إلى التأويل.

والذي دعا البصريين إلى رفض بعض القراءات هو أن القواعد لديهم مأخوذة من نصوص أخرى، والقواعد هنا أحكام نافذة لا ينبغي مخالفتها أو الخروج على مقتضاها لأيِّ نصٍّ حتى القراءة الواردة الصحيحة السند أحيانًا -كما قال أستاذنا الدكتور محمد عيد[٣].

هذا هو موقف البصريين من القراءة القرآنية، لكن ما هو موقف الفاكهي نفسه منها؟

موقف الفاكهي من القراءات

لم يقف الفاكهي هذا الموقف الذي وقفه غيره من نحاة مدرسة البصرة بالنسبة إلى الاحتجاج بالقراءات؛ فهو اعتمدها وقبلها وعدَّها مصدرًا رئيسًا، ولا ينبغي رفضها أو الحكم بتضعيفها أو بأنَّها شاذَّة؛ وذلك لأنها من القرآن، والقرآن أولى

---

(١) انظر شرح المفصل: ٣/ ٧٨، والإنصاف: المسألة (٦٥).

(٢) انظر الإنصاف: المسألة (١٠٢).

(٣) انظر الرواية والاستشهاد باللغة: ص١٢٥.

بالقبول وأجدر بالتفصيل كما ذكرنا.

والقراءات التي أوردها في كشف النقاب مثلًا إحدى عشرة آية هي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وهي بتشديد نون (إِنَّ) ، وهذان بالألف، وقد قرأ بها نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف. وذكرها شاهدًا على استعمال المثنى بالألف دائمًا والإعراب بحركات مقدرة وذلك على لغة بعض العرب[١].

٢- قراءة: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ بالنصب على الاستثناء وهي قراءة ابن عامر[٢].

٣- قراءة: ﴿يَا عِبَادِيْ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ بإثبات الياء ساكنة وهي قراءة المدنيِّين وأبي عمرو وابن عامر[٣].

٤- قراءة: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا للهِ﴾ بتخفيف (أَلَا)، وبالوقف على (يا) وحذف المنادى والتقدير: (يا هؤلاءِ) وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ورويس[٤].

٥- قراءة: ﴿سلاسلًا وأغلالًا﴾ – بصرف (سلاسلًا) لمناسبة (أغلالًا)، وهي قراءة نافع والكسائي[٥].

٦- قراءة: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ بالرفع إجراءً للظن مجرى العلم، وهي قراءة البصريِّين وحمزة والكسائي وخلف[٦]، وعنده أن القراءتين تستويان.

٧- قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِرْ﴾: بإثبات الياء في (يتقي) ضرورة، أو إجراء

---

(١) انظر ص (٣٢٦) من التحقيق.

(٢) انظر التحقيق.

(٣) انظر: ص (٤٧٧) من التحقيق.

(٤) انظر: ص (٤٨١) من التحقيق.

(٥) انظر: ص (٥٥٠) من التحقيق.

(٦) انظر: ص (٥٥٨) من التحقيق.

للفعل المعتل مجرى الصحيح[١].

٨- قراءة الجُحدريِّ والعُقيليِّ: ﴿لله الْأَمْرُ منْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾، بكسر (قبل) و(بعد) دون التنوين[٢].

٩- قراءة: ﴿ودًّا ولا سُواعًا ويغوثًا ويعوقًا ونَسْرًا﴾ بصرف (يغوثًا ويعوقًا). وهي قراءة الأعمش والأشهب العقيلي[٣].

١٠- قراءة: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ على الجمع، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي وعاصم، وأما قراءة حفص وابن كثير بالتوحيد (رسالته)[٤].

والآية شاهد على أنَّ حيث وقعت مفعولًا به، وناصبه مقدر دل عليه (أعلم) فهي لم يستدل بها على وجه من أوجه القراءات؛ لأن الإفراد أو الجمع ليس موضعًا للاستشهاد هنا.

١١- قراءة: ﴿خَاشِعًا أبصارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف[٥].

وذكرها هنا ليستدل على مجيء صاحب الحال معرفة أو نكرة يصح الابتداء بها، وهي تؤدي الغرض سواء أكانت بقراءة (خاشعًا) أم بقراءة (خُشَّعًا)، إذ اللفظة المغايرة ليست هي المقصودة في الاحتجاج بالآية، وذلك مما يؤيد أنَّ الرجل لم يفرق بين قراءة وأخرى، فالقراءات عنده منزلة واحدة لا فرق بين متواترها وشاذها.

---

(١) انظر: ص (٥٨٢) من التحقيق.

(٢) انظر: ص (٥٩٠) من التحقيق.

(٣) انظر: ص (٥٥٠) من التحقيق.

(٤) انظر: ص (٤٢٣) من التحقيق.

(٥) انظر: ص (٤٢٩) من التحقيق.

تقييم عامٌّ لموقف الفاكهي من القرآن والقراءات

كان الفاكهي -كما قلنا- يكثر من الاستشهاد المتعمد بالقرآن الكريم ويجعله مصدرًا أصليًّا وأوليًّا للاحتجاج على القواعد النحوية وإثباتها؛ فقد اعتمد النص القرآني اعتمادًا عظيمًا، ووجه إليه الكثير من عنايته، وهو بهذا ينهج نهج ابن هشام الأنصاري الذي كان يعتمد بدوره على القرآن اعتمادًا كبيرًا وذلك واضح في كتبه مثل الشذور وشرحه، والقطر وشرحه... وغير ذلك من كتبه.

والفاكهي بهذا -وهو تابع لابن هشام- ينهج، أو لنقل: يطبق الموقف النظري لعلماء اللغة الذين ينصُّون صراحة على أن القرآن سيِّدُ الحجج وأن قراءاته كلَّها سواء أكانت متواترة أم شاذة مما لا يصح ردُّه حتى ولو كانت القراءة الواردة مخالفة للقياس[1].

وهذا الموقف النظري الذي نرى عليه النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين يختلف مع موقفهم العملي أو التطبيقي ولم يتوافق معه، فهم على الرغم من أنهم ينادون به إلَّا أنَّنا نراهم ينحُّون هذا الأثر الجليل جانبًا من كتبهم، أو يقللون منه، ويأتي عندهم في مرحلة متأخرة من كلام العرب شعره ونثره.

فكتاب سيبويه مثلًا -وهو أقدم أثر نحويٍّ وصل إلينا، وأعظمه- قد جاءت شواهده القرآنية في مرحلة متأخرة عن الشعر، وكذلك عن كلام العرب وأمثالها؛

---

(١) يقول السيوطي في الاقتراح (ص٤٨): أما القرآن فكلُّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى... ".
وقال صاحب الخزانة (١/ ٩): قائل ذلك -يعني النثر- إمَّا ربُّنا تبارك وتعالى، فكلامُه -عز اسمه- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ...".

فشواهده القرآنية بلغت (٣٧١) شاهدًا على حين بلغت شواهده الشعرية (١٠٦١)، وقيل: ١٠٥٠.

وهذا ما نجده أيضًا عند غير سيبويه من ضآلة الشاهد القرآني أمام غيره من الشواهد.

ولعلّ الذي دفعهم إلى هذا الموقف من القرآن الكريم هو التحرز الديني كما قال أستاذنا الجليل الدكتور محمد عيد[1]، وأنَّ النحاة القدامى انصرفوا عن هذا المصدر الهام عند استنباط القواعد النحوية.

ويمكننا أنْ نقرر هنا أن الشاهد القرآني يحتل المركز الأول عن الفاكهي فهو له الصدارة عنده بالنسبة لمصادر الاستشهاد الأخرى.

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف

اعتمد الفاكهي الحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية، وعدّه مصدرًا مهمًّا من مصادر الاحتجاج في كتبه كلها، فنراه يذكر في كتاب (كشف النقاب) أحد عشر حديثًا منها عشرة أحاديث على قواعد نحوية، وحديث واحد لتقرير معنى بلاغي أو لغوي لكلمة ما، أو ذكره مستأنسًا به وهو حديث: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع**» وقد ذكره وهو بصدد الحديث عن لفظة الحمد وأنه ينبغي أن يبدأ بالحمد تأسيًا بهذا الحديث.

ونراه يستشهد بـ(٢٩) حديثًا نبويًّا في كتابه (مجيب الندا) وبـ(٢٣) حديثًا في (الفواكه الجنية)، اشترك الكتابان في خمسة عشر حديثًا، وانفرد المجيب بأربعة عشر.

وبهذا يتبيَّن لنا بوضوح أن الرجل كان من المؤيدين للاستشهاد بالحديث

---

(١) انظر الرواية والاستشهاد باللغة: (١٣٥، ٢٥٩)

النبوي على القواعد النحوية كما يتضح هذا الموقف في كتبه بالرغم من اتسامها بطابع الوجازة والاختصار مما لا يساعده على إبراز هذا الموقف منه بصورة واضحة.

هذا وسوف نفرد قولًا مستقلًّا للحديث عن موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي وذلك في موضعه من هذا البحث -إن شاء الله.

ثالثًا: الشعر العربي

حظي الشعر العربي بنصيب الأسد -كما يقولون- في الاحتجاج والاستشهاد على إثبات القواعد النحوية واللغوية منذ عهد النحاة الأوائل كسيبويه ومن أتى بعده من النحاة حتى وقتنا الحاضر.

وقد ذكرنا كيف أنَّ سيبويه كان يفضِّل الشاهد الشعري ويكثر منه في كتابه ويفضله في الأولوية على مصادر الاستشهاد الأخرى ومنها القرآن الكريم نفسه.

والذي نجده عند الفاكهي غير ذلك، فالشعر العربي عنده يأتي في مرحلة تالية بعد القرآن الكريم، ثم يأتي بعدهما الحديث النبوي الشريف ثم في المرحلة الأخيرة كلام العرب وأمثالهم.

وقد استشهد الفاكهي في هذا الكتاب بـ(٧١) شاهدًا شعريًّا منهم (٦١) من الشعر، و(٩) من الرجز، وذلك في (٧١) موضعًا، فقد استشهد بالشاهد رقم (٢٥) وهو بيت أبي الأسود الدؤلي:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذْا فَعَلْتَ عَظِيمُ

في موضعين من كتابه، الموضع الأول ذكره شاهدًا على نصب الفعل (تأتيَ) بأن مضمرة وجوبًا بعد الواو، وفي الموضع الآخر على دخول (لا) الناهية على الفعل وأنها تجزمه بحذف حرف العلة إن كان معتل الآخر.

وجميع هذه الشواهد قد ذكرها النحاة ممن قبله في كتبهم عدا بيتًا واحدًا مجهولَ القائل وهو:

أَعِـدْ ذِكْـرَ نَعْـمَانٍ لَنَـا إِنَّ ذِكْـرَهُ ... هُـوَ الْمِـسْكُ مَـا كَرَّرْتَـهُ يَتَـضَوَّعُ

وكان الرجل في الغالب لا يذكر البيت كاملًا وإِنَّمَا يأخذ منه قطعة تتضمن موضع الشاهد.

الشعراء الذين استشهد بشعرهم

لسنا هنا بصدد الحديث عن قضية الاحتجاج بالشعر والشعراء الذين يحتج بشعرهم والذين لا يستشهد بشعرهم، وطبقاتهم، فهذا مما لا يتسع المجال فعرضه. وتفصيل القول فيه، وموضعه، دراسات وأبحاث مستقلة.

ولكن الذي يهمنا هنا هو أن نتعرف على الشعراء الذين احتج بشعرهم، وهؤلاء هم:

امرؤ القيس، وأمية بن أبي الصلت، وسويد بن أبي كاهل اليشكري، وبشار بن برد، وهوبر الحارثي، وحميد بن ثور الهلالي الصحابي، سحيم بن وثيل الرياحي، وأبو صخر الهذلي، وعدي بن الرعلاء العساني، وورقة بن نوفل، والأعشى، ونصيب بن رباح، وعامر بن جوين الطائي، وكثير عزة، والكميت، وعنترة، وأبو الأسود الدؤلي، وذو الرُّمة، والراعي النميري، وراشد بن شهاب اليشكري، وعامر بن الحارث المعروف بجروان العود، ومسكين الدارمي، والفرزدق، والنابغة الذبياني، والمعذل بن عبد الله، والشنفَرَى، وعقيبة بن هبيرة، وعباس بن الأحنف، ولبيد بن ربيعة العامري، وعبد الله بن كيسبة، ومراون المهلبي، والمتلمس، وحسان بن ثابت، ودثار بن شيبان النمري، ومحمد بن بشير، والشريف الرضي، وزياد الأعجم، وجرير، وقيس بن زهير، والحطيئة، ويزيد بن الصعق، ورؤبة، والعجاج، وأبو النجم.

شواهد سيبويه التي استشهد بها الفاكهيُّ

استشهد الفاكهي من بين الشواهد التي ذكرها بواحد وعشرين شاهدًا من الشعر والرجز؛ قد استشهد بها إمام النحاة سيبويه في كتابه، وتلك من أوثق الشواهد؛ وذلك لأنه من المعلوم لدينا أنَّ شواهد سيبويه من أصحِّ الشواهد وأوثقها؛ نظرًا لدقته في اختيارها، وعلمه بقائليها[١].

والفاكهي أيضًا قد استشهد ببيتٍ لبشار بن برد، وكان سيبويه قد استشهد ببعض شعره؛ ليتفادى سلاطة لسانه، ويتحاشاه.

رابعًا: المأثور من كلام العرب، وأمثالهم، وحكمهم

كذلك قد استشهد الفاكهي من بين شواهده بالكثير من كلام العرب، وأمثالهم، وحكمهم، وذلك في جميع كتبه، ومن ذلك:

قولهم في المثل: تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تراه[٢].

وقولهم كذلك: مَا هِيَ بِنِعْمِ الولد، نصرتُها بكاءٌ، وبرُّها سرقة[٣].

وقولهم أيضًا: نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرْ[٤].

---

(١) قال الجَرْميُّ: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها.
راجع الخزانة (١/ ١٧) وقد اعتمدنا على النقل، لا الأصل؛ لعدم التمكن من الرجوع إلى الأصل.

(٢) انظر ص(٢٨٤) من الرسالة.

(٣) انظر ص(٢٨٣) من الرسالة.

(٤) انظر ص(٢٨٣) من الرسالة.

وقولهم: إذا عُرِفَ السببُ بَطَلَ العَجَبُ[١].

ومن كلامهم كذلك قولهم: مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ[٢]، وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ[٣]، وعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا[٤]، واذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ[٥] وكذلك قولهم: خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا[٦] إلى غير ذلك من كلامهم وأمثالهم التي ذكرها الفاكهي في كتبه.

موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

قبل أن أتعرض لموقف الفاكهي من هذه القضية أودُّ بداية أن أستعرض -ولو بشيء من الإيجاز- تطور هذه القضية تاريخيًّا، أو لنقل موقف النحاة القدامى من الاحتجاج بالحديث النبوي، وأدلتهم التي استندوا إليها في مواقفهم، ومن أول من احتج بالحديث النبوي في التقعيد النحوي؟ ومن أول من أثار هذه القضية موضوعًا للداسة والمناقشة؟ ومن أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي؟ معتمدين على ما كُتب في هذا الموضوع من مؤلفات، ورسائل علمية متخصصة، ثم نعقِّب على ذلك بما نستخلصه من آراء لنا، أو تقريرات حول هذا الموضوع.

ثمة شبه اتفاق بين النحاة والدارسين على أنَّ أول من احتج بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية هو النحوي (ابن خروف) المتوفى سنة ٦٠٩هـ[٧]، وأن

---

(١) السابق: ص (٤٤٦).
(٢) السابق: ص (٣٦٠).
(٣) السابق: ص (٣٩٩).
(٤) السابق: ص (٣٦١).
(٥) السابق: ص (٣٥٤).
(٦) السابق: ص (٤٠٦).
(٧) راجع خزانة الأدب للبغدادي: (١/ ١٣)، والعربية ليوهان فُك: ٢٣٥، وشرحُ اللمحة البدرية، بتحقيق د. صلاح روَّاي: (٢/ ٣٩٥).

النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يحتجوا بالحديث النبوي على القواعد النحوية[١].

قال أبو حيان: إن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين الأحكام من لسان العرب، والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس[٢].

وقال أستاذنا الدكتور صلاح روّاي: فقد استقر في أذهان النحاة، وأصبح ماثلًا لديهم أنَّ النحاة الأوائل -من بصريين وكوفيين- لم يستدلوا بما ورد من الأحاديث النبوية على القواعد النحوية، وقد صرح عدد من النحاة بذلك في مؤلفاتهم ومصنفاتهم[٣].

لكن: ما مواقف النحاة الأوائل من قضية الاحتجاج بالحديث من وجهة نظر الدارسين؟

لقد درجت عادة الدارسين على تقسيم مواقف النحاة من هذه القضية إلى

---

(١) انظر مدرسة الكوفة د. المخزومي: ص٥٢، ومدرسة البصرة النحوية، د. عبد الرحمن السيد: ٢٥٦، وشرح اللمحة البدرية: (٢/ ٣٩٥).

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: (٥/ ١٦٩)، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم: ٦٢، نحو. وقد نقل هذا النص عن أبي حيان صاحب الخزانة: (١/ ١٠)، د. محمد عيد في كتابه الرواية والاستشهاد باللغة: ١٣٠، والدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية: ١٩، والدكتور صلاح رواي في شرح اللمحة البدرية لابن هشام الجزء الثاني، والسيوطي في الاقتراح: ١٧، طبعة حيدر أباد، ود. خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: ١٧، ١٨، والدكتور عبد الرحمن السيد في مدرسة البصرة النحوية: ٢٥٨.

(٣) شرح اللمحة البدرية: (٢/ ٣٩١).

ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: اتجاه يمنع الاحتجاج بالحديث النبوي على القواعد النحوية مطلقًا، وهذا الاتجاه يمثله ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ).

ويستدلون بعدة نصوص وردت عنهم تفيد ذلك منها: ما يراه أبو الحسن بن الضائع عندما أثار هذه القضية في شرحه لجمل الزجاجيّ؛ إذ يقول: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث[١].

ومنها نص أبي حيان السابق، وكذلك ورد عن السيوطي أنه لا يكاد يجيز الاستشهاد بالحديث[٢].

وتنحصر الحجج التي استند إليها هذا الفريق في ثلاثة أمور هي:

١- أنَّ الأحاديث لم تُنقل كما سُمعت من النبي ﷺ، وإنما رُويت بالمعنى[٣].
٢- أنَّ أئمة النحو المتقدمين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بشيء منها[٤].
وحجتهم هذه في حاجة إلى إعادة نظر ومراجعة، وسوف نتعرض لها بالمناقشة في هذا البحث -إن شاء الله تعالى.
٣- وقوع اللحن كثيرًا فيما رُوي من الحديث؛ لأنَّ بعض رواته ليسوا عربًا[٥][٦].

---

(١) نقلًا عن خزانة الأدب للبغدادي: (١/ ١٠).
(٢) انظر الاقتراح: ١٦، طبعة حيدرأباد، الهند.
(٣) راجع خزانة الأدب: (١/ ٩).
(٤) المصدر السابق.
(٥) راجع التذييل والتكميل (٥/ ١٦٩) مخطوط بدار الكتب تحت رقم (٦٢) نحو، وانظر كذلك: الرواية والاستشهاد باللغة: ١٣٢.
(٦) يرى الدكتور محمد عيد أن (التحرز الديني) هو الدافع وراء ترك الأئمة كسيبويه وغيره =

الاتجاه الثاني: اتجاه المجوِّزين مطلقًا، ويمثله ابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، والرضي (ت ٦٨٨هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)، والبدر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، وعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، وهؤلاء قد أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف مطلقًا.

الاتجاه الثالث: المتوسطين بين المنع والجواز، وهذا المذهب -كما قال أستاذنا الدكتور محمد عيد[1]- يفرق في نصوص السنة بين ما يُعتقد أنه لفظ الرسول ﷺ، وما يحتمل التغير في ألفاظه، ومن النوع الأول الأحاديث القصيرة، والأحاديث التي اعتُني بنقلها بألفاظها في موقف خاص، أو حادثة خاصة، وهذا يُحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول.

وأما النوع الثاني -وهو في الغالب- فمنه الأحاديث الطويلة التي لا يُستطاع حفظها، والأحاديث الغريبة الألفاظ التي يعسر حفظها بنصها، وهذا لا يحتج به؛ لأنه نقل بالمعنى.

ويمثل هذا المذهب -كما رأى الباحثون- الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، وقد نقل عنه صاحب الخزانة قوله في شرحه للألفية: ولم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب، وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفُحْشُ والخَنَى، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم؛ فإنَّ رواته اعتنوا بألفاظها، لِمَا ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات.

=

الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث.

انظر الرواية والاستشهاد باللغة: ص١٣٥، ٢٥٩.

(١) الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد: (١٣٢-١٣٣).

وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ؛ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية[1].

لكن هل كان ابن خروف النحوي المتوفى سنة ٦٠٩هـ أو ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ، هما أول من احتج بالحديث النبوي على القواعد النحوية؟ ... وهل صحيح أن النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يستشهدوا بالحديث النبوي في التقعيد النحوي؟

وما القيود التي وضعها المحدثون للاحتجاج بالحديث النبوي، وكذا مجمع اللغة العربية؟

ويترتب على تلك التساؤلات السؤال التالي: هل هذا التقسيم الثلاثي لمواقف النحاة من قضية الاحتجاج بالحديث صحيح على إطلاقه، أم هو بحاجة إلى إعادة نظر وتعديل؟

يرى كثيرٌ من الدارسين أن النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يحتجوا بشيء من الحديث الشريف على القواعد النحوية، وأن أول من احتج به على القواعد النحوية بصورة فعلية هو النحوي ابن خروف[2].

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي: (١/ ١٢-١٣).

(٢) وهذا ما يراه المستشرق الألماني يوهان فُك، متابعًا في ذلك صاحب الخزانة عبد القادر البغدادي، حيث يقول: إن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة هو النحوي ابن خروف الأندلسي. انظر العربية: ص ٢٣٥.

وقد رد عليه الدكتور رمضان عبد التواب، فقال في هامش الصفحة المذكورة من العربية: لم يكن ابن خروف أول من استشهد بالحديث كما تُوهِم هذه العبارة فعند سيبويه، وأبي علي الفارسي بعض الأحاديث، ولكن كان ابن خروف أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث، وهذا هو نص =

وحجتهم في هذا أن الأحاديث تُروى بالمعنى، مستندين بما قاله سفيان الثوري: إنْ قلتُ لكم إنِّي أحدِّثكم كما سمعتُ فلا تصدقوني، وإنما هو المعنى[(١)].

وكذلك بما رُوي في زمانه ﷺ من قوله: «**زوجتكها بما معك من القرآن**»، «**ملكتكها بما معك من القرآن**»، «**خذها بما معك من القرآن**»[(٢)]، فقد تعددت روايات الحديث الواحد: «**زوجتكها – خذها – ملكتكها**»، مما يدل على أنه ﷺ قال بلفظ ما، ثم رُوي عنه بالمعنى.

ولكن الفكرة التي أُخذت، وعُرفت عن النحاة الأوائل من كونهم لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف في كتبهم ليست صحيحة على إطلاقها، وإنما هي بحاجة إلى إعادة نظر وتعديل.

فالمتعارف عليه بين النحاة والدارسين أنَّ سيبويه وغيره من أئمة النحو، كالمبرد والفراء وغيرهما لم يحتجوا بشيء منه على القواعد النحوية، شأنهم في ذلك شأن أسلافهم ومعاصريهم.

ولكن بأدنى نظر في كتب هؤلاء الأعلام وغيرهم نقول: إن جميع النحاة من

=

عبارة ابن الضائع في خزانة الأدب (١/ ٥) قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فلتحرر عبارة المؤلف.

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه، والإيضاح لأبي علي الفارسي قد وضح أنهما لم يصرحا بأن ما استشهدا به من قول الرسول ﷺ، وإنما كان يسبقانه بقولهما: كقول العرب، أو كما قالت العرب، أو كقولهم.

انظر الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد: (١٣٠-١٣١) وخزانة الأدب: (١٠/ ٩)، ومدرسة البصرة النحوية: (٢٥٦-٢٥٨)، ومدرسة الكوفة للمخزومي: (٥٠، ٥٣)، وشرح اللمحة البدرية: (٢/ ٣٩٥).

(١) خزانة الأدب: (١/ ١١).

(٢) المصدر السابق.

بصريين وكوفيين، أوائل ومتأخرين قد وردت في كتبهم بعض الأحاديث، وذلك بصورة أو بأخرى، سواء صُرِّح بنسبتها إلى الرسول ﷺ، وذلك كالفراء ومن أتى بعده، أم لم يُصرَّح بذلك، كسيبويه والمبرد مثلًا.

وبالنظر في كتاب إمام النحاة سيبويه نجده قد ذكر فيه واحدًا وعشرين مقتطفًا من واحد وعشرين حديثًا نبويًّا شريفًا[1]؛ أتى بمعظمها لتقعيد قواعد نحوية، وببعضها لتقرير بعض المعاني اللغوية للفظة معينة، وسوف نورد بعض الأحاديث التي وردت في الكتاب؛ لتأييد ذلك على سبيل التمثيل فحسب، فليس هنا مجال للتفصيل، وإنما موضع ذلك رسائل متخصصة وأبحاث مستقلة، ومن تلك الأحاديث:

١- في الكتاب (١/ ٣٢٧): (وأما: سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الملائكة والرُّوح).

وهذا نص حديث رواه الإمام مسلم في صحيحه -كتاب الصلاة- باب ما يقال في الركوع والسجود: (٢/ ٥١)، وهو عنده هكذا: «سبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الملائِكة والرُّوحِ».

وفي الكتاب (٢/ ٣٩٣): (وأما قولهم: كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ).

---

(١) اختُلف في عدد الأحاديث الواردة في كتاب سيبويه، فذكر أستاذنا الدكتور محمد عيد أنَّه لا يوجد فيه سوى حديث واحد (انظر الرواية والاستشهاد باللغة: ١٣٠، وذكر أستاذنا الدكتور محمد حماسة في كتابه الضرورة الشعرية: ٣٩٠ -أنه لم يقف إلا على أربعة أحاديث فقط في كتاب سيبويه ثم ذكرها، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون، وهو بصدد تحقيق الكتاب سبعة أحاديث فقط، فهرس الكتاب (٥/ ٣٢)، وكذلك يرى أستاذنا الدكتور عبد الرحمن السيد أن كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد لم يرد فيهما إلا حديثان أو ثلاثة (هامش ص٢٥٨ من: مدرسة البصرة النحوية).

وهذا نصُّ حديث خرَّجه الأستاذ عبد السلام هارون وهو بصدد تحقيق الكتاب[1].

٣- وفي الكتاب (٣/ ٢٦٨): (كما قال: إنَّ الله يَنْهَاكُم عَنْ قِيلَ وَقَالَ).

وهو نص حديث شريف رواه البخاريُّ في صحيحه بلفظ: «وكَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَال، وكَثْرَةِ السُّؤال، وَإِضَاعَةِ المَالِ»[2].

٤- وفي الكتاب (٤/ ١٦٦): (ومثل ذلك: فَبِهَا وَنِعْمَتْ).

وهذا جزء من حديث شريف، وهو بتمامه: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، ومَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»[3].

٥- وفي الكتاب (٢/ ٢٩٢): (كما قال بعض العرب: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله).

وهذا جزء من حديث، وهو بتمامه: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ»[4].

٦- وفي الكتاب (١/ ٥١، ١٥٩): (كما في قولهم: عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)

وهو جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه[5].

٧- وفي الكتاب (٢/ ٣٢): (ومثل ذلك: مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى الله فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّة).

وهذا جزء من حديث رواه الترمذي في سننه، عن أبي هريرة -رَضِيَ الله عَنْه-

---

(١) صحيح مسلم- كتاب القدر، باب إذا أسلم الصبي فمات: (٢/ ١١٨)، وراجع تخريجه بهامش الكتاب: (٢/ ٣٩٣).

(٢) انظر البخاري-كتاب الرقاق-باب ما يكره من قيل وقال: (٤/ ٨١).

(٣) راجع تخريج الحديث في ص (٢٨٧) من التحقيق.

(٤) راجع ص (٤٤٢) من التحقيق.

(٥) انظر (٢/ ٦٩)-كتاب الشهادات.

أن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الحِجَّة، يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بصِيامِ سَنَةٍ، وقيَامُ كُلِّ ليلة منها بِقِيامِ ليلةِ القَدْرِ»[1].

فتلك سبعة أحاديث أتينا بها للتمثيل، ويمكن أن نستعرض كل الأحاديث الواردة في الكتاب وعددها واحد وعشرون، وذلك بنفس الطريقة، ولكن لا أجد ما يدعو لذلك وإنما التمثيل كافٍ هنا.

وبعد هذا لا أعتقد أَنَّ ثمة من ينكر على سيبويه احتجاجه بالحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي.

ولعل الدافع وراء اتخاذ هذا الموقف بالنسبة لسيبويه من كونه لم يستشهد بالحديث هو أنَّه لم يصرح بنسبة الأحاديث إلى الرسول الكريم ﷺ، وإنما كان يأتي بعبارات تُوهم أنَّها من كلام العرب، ومن تلك العبارات: وأما قولهم[2]، وذلك قولك[3]، وتقول[4]، وكما قال بعض العرب[5] وكما قال[6]، ومثل ذلك[7] ... إلى غير ذلك من العبارات التي تُوهم أنَّ المذكور ليس حديثًا، وإنَّما هو من كلام العرب.

ولعل الدافع وراء عدم تصريح سيبويه بنسبة الحديث إلى الرسول ﷺ؛ هو أنه لم يكن ليعلم بكونها أحاديث، وأن ما علمه هو أنَّ تلك وأمثالها عبارات مذكورة على لسان عربي موثوق بعربيته وفصاحته فعدَّها من كلامهم، ولم يكن ليعلم بأن العربي

---

(١) انظر سنن الترمذي – صوم: (٣/ ١٢٢).
(٢) الكتاب: (٢/ ٣٩٣).
(٣) السابق: (١/ ٢٥٨).
(٤) السابق: (٣/ ٦٤٨).
(٥) السابق: (٢/ ٢٩٢).
(٦) السابق: (٣/ ٢٦٨).
(٧) السابق: (٢/ ٣٢).

أخذها من كلام النبي ﷺ بعد أن كثرت، وتداولها الناس- خاصة وأنه ليس عربيًّا في الأصل، وإنما هو فارسيٌّ أقبل على تعلم العربية من بيئاتها.

وربما كان الدافع وراء ذلك هو التحرز الديني والشعور بالهيبة أمام هذا النص النبوي الشريف، على نحو ما ارتآه الدكتور محمد عيد.

وأما أبو العباس المبرد فنجده قد احتج بالحديث الشريف على القواعد النحوية، ولكنه متابعة لنهج سابقه سيبويه لم يصرِّح بالحديث ونسبته إلى الرسول الكريم ﷺ.

وبالنظر في كتابه المقتضب مثلًا نجده قد ذكر فيه ستة عشر حديثًا نبويًّا، ومعظمها مما ذكر سيبويه، ومن ذلك:

١- عَسَى الغُوَيْرُ أبؤسًا[1].

٢- سُبْحَانَ الله ...[2].

٣- مَا مِنْ أيَّام أَحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة[3].

٤- لَا حَولَ ولا قُوَّةَ إِلَا بِالله[4].

---

(١) انظر المقتضب: (٣/ ٧٠، ٧٢)، وعدَّه المبرد على أنه مَثَلٌ من أمثال العرب، ولعل الحديث قد كثر في كلام العرب حتى صار بمنزلة المثل، وذُكر في مجمع الأمثال للميداني (ج٢، ص١٧).

(٢) هذا جزء من حديث نبوي شريف، والحديث بتمامه: «**سبحانَ الله إنَّ المؤْمنَ لا ينجس**». راجع تخريجه في التحقيق.

(٣) انظرِ المقتضب: (٣/ ٢٥٠)، وقال الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في هامش الصفحة المذكورة من المقتضب: الأشموني في شرحه على الألفية (ج٢، ص٢٦٤) جعله حديثًا فقال: ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: «**ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر**»، والرواية في كتب الحديث: البخاري، والترمذي، وسنن ابن ماجه، وسنن النسائي ليس فيها (أحب) رافعًا للاسم الظاهر.

(٤) المقتضب: (٤/ ٣٧١).

وغير ذلك من الأحاديث الستة عشر المذكورة في المقتضب.

فهل نستطيع بعد ما رأيناه من أحاديث عند أعلام مدرسة البصرة أمثال سيبويه والمبرِّد أن نقول مع القائلين: إن الأوائل لم يحتجوا بالحديث شأنهم في ذلك شأن أسلافهم ومعاصريهم؟!

لا يحق لنا أن نقول بهذا، وإنما نقول: إن الأوائل قد احتجوا بالحديث النبوي على القواعد النحوية، وإن سيبويه لم يصرح بنسبة الحديث إلى الرسول ﷺ ربما لجهله بالحديث، وتابعه المبرد في عدم التصريح بنسبتها- لا لعدم علمه بها وإنَّما جريًا على سُنَّة شيخه سيبويه.

وكشفت رسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث أحمد مَكيّ الأنصاري، والتي بعنوان: (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة) -أنَّ الفراء كان سبَّاقًا إلى اعتماد الحديث الشريف حجة في النحو واللغة، وأنه كان أسبق من ابن خروف بالأندلسي الذي عدَّه المستشرق الألماني (يوهان فُك) على أنه أول من احتج بالحديث الشريف، متبعًا في ذلك صاحب الخزانة عبد القادر البغدادي، ومن لفَّ لفَّه من المؤرخين غافلين عن أن الفراء قد سبق ابن خروف إلى ذلك بعدة قرون[1].

وبالاطلاع على مؤلفات النحو القديمة منها والحديثة، بدء من كتاب سيبويه، ثم الفراء والمبرِّد، ومن جاء بعدهم كأبي علي الفارسي والسهيلي وابن مالك وابن هشام وأبي حيان والسيوطي وغيرهم ممن جاء بعدهم حتى العصر الحديث، نجد أن الجميع قد استشهدوا بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية، وذلك على تفاوت بينهم، وأنَّ بعضهم كأن يأتي ببعض الأحاديث؛ لتقرير معانٍ لغوية فحسب.

لذا نرى أنْ ينقسم موقف النحاة من قضية الاحتجاج بالحديث إلى إتجاهين

---

(١) أبو زكريا الفراء: (ص٨٨، ٥١٣).

اثنين فقط، لا ثلاثة هما[1]:

١- اتجاه متحفظ يرى التحقق من صحة ما يُستشهد به من الحديث؛ حتى لا يكون مرويًا بالمعنى، أو وقع رواته في اللحن، وهذا الاتجاه يمثله ابن الضائع، وأبو حيان، والسيوطي، والشاطبي، وهذا الاتجاه يتسم في الغالب بالإقلال من الاستشهاد بالحديث النبوي.

٢- اتجاه يبيح الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقًا، ويمثله ابن خروف، وابن مالك، وابن هشام، والرضي الإستراباذي، والدماميني، والبغدادي الذي يقول في الخزانة[2]: والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت.

ويستدل على هذا التقسيم الثنائي بأمرين:

الأمر الأول: أنَّ كلَّ نحويٍّ ممن عُرف عنهم منع الاحتجاج بالحديث لم ينكر حجية الاحتجاج به في كونه من المصادر اللغوية المعتدِّ بها في إثبات قواعد النحو، فأبو حيان الذي عُرف عنه أنه من المانعين قد استشهد به في بعض المواضع من كتبه، فهو لم يمنع الاحتجاج به مطلقًا، ولكنه يمنع الإكثار منه، وحتى ولو كان صحيحًا أنه كان في أول أمره يمنع الاحتجاج به إلا أنه ارتدَّ عن موقفه هذا، وذكر بعض الأحاديث في كتبه، فهو يعد من المتحفظين بالنسبة إلى ذلك.

وكذلك لم يرد نصٌّ صريح عن السيوطي يدل على أنه يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقًا، ولكنه يصرح بجواز الاستدلال بما ثبت أن الرسول ﷺ قاله على

---

(١) ونحن بهذا نتفق مع أحد الباحثين المعاصرين وهو العمروسي (انظر دور الحديث: ص١٢٤).

(٢) (١/ ٩-١٠).

اللفظ المروي، بل إنَّه يعدُّ الحديث مصدرًا من مصادر الاستشهاد الذي يعبر عنه بالسماع مع الاستشهاد بالحديث أيضًا.

وقد يؤيد هذا أنَّ السيوطي أشار في كتابه (همع الهوامع) أنه بيَّن في كتاب (أصول النحو) من كلام ابن الضائع، وأبي حيان أنهما -أي: ابن الضائع وأبا حيان- لم يستدلا بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، وهذا يعني أنهم يجوِّزان الاحتجاج بما اتفق منه مع القاعدة النحوية، قال في الهمع[1]: وقد بيَّنت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنَّه مرويٌّ بالمعنى، لا بلفظ الرسول ﷺ والأحاديث التي رواها العجم والمولَّدون لا من يحسن العربية، فأدَّوها على قدر ألسنتهم.

ويُفهم من كلام ابن الضائع في شرحه للجمل، وهو قوله: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة -كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب، قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أنَّ مَنْ قَبْله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى[2].

إنَّه لم يمنع الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات اللغة مطلقًا، فهو يصرح أنَّه كان الأولى في إثبات فصيح اللغة؛ وذلك لأنَّه كلام أفصح العرب، لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، فلو ثَبَتَ عنده أن الحديث بلفظ الرسول ﷺ

---

(١) (١/ ١٠٥).

(٢) الخزانة: (١/ ١٠). وقد اعتمدنا في النص على النقل لا الأصل؛ لصعوبة الرجوع إلى الأصل وهو (شرح الجمل لابن الضائع).

لكان الأولى بعد القرآن.

وكذلك كل ما أخذه على ابن خروف أنه يكثر من الاستشهاد بالحديث خاصة بعد أن صرح العلماء بجواز النقل بالمعنى، وكان ينبغي أن يتحفظ في هذا ويقلل، ويرى أن تلك الكثرة من ابن خروف إن كانت على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كانت لازمة وواجبة من وجهة نظر ابن خروف فليس كما زأى.

والأمر الثاني: لتقسيمه الثنائي أن النحاة الذين اشْتُهِر عنهم بأنهم من المتوسطين في الاحتجاج بالحديث نجدهم يتفقون في نفس الحجج التي يرددها المانعون للاحتجاج والتي تتلخص في: رواية الحديث بالمعنى -ووقوع اللحن من بعض رواته- وعدم احتجاج النحاة المتقدمين والمتأخرين به.

لكن: ما رَأْيُ المحدثين من العرب والمستشرقين بالنسبة إلى حجية الحديث النبوي في التقعيد النحوي، أو -لنقل- في إثبات القواعد النحوية؟ وماذا يرى مجمع اللغة العربية بالنسبة لهذه القضية؟

يكاد يتفق الجميع على أن يحتل الحديث النبويُّ الشريف موضعه بعد القرآن الكريم في إثبات القواعد النحوية، وأنه أولى بالاعتماد من كلام العرب، نظمه ونثره[1]، فالرسول الكريم ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وهو أفصح العرب؛ إذ إنَّه من

---

(١) قال أستاذنا الدكتور عبد الرحمن السيد: إن موطن العجب أنْ تطرح الأحاديث جملة ما ثبت منها وما لم يثبت، ما عُني الرواة بلفظه، وما انصرفت عنايتهم إلى معناه، وما اشتهر الرواة بالسبق والتقدم، وما طعن في بعض من رووه، كيف تطرح الأحاديث لجواز روايتها بالمعنى، وفي المحدثين من يقول عنه يونس عندما سئل: أيكما أسنُّ، أنت أم حماد بن سلمة؟ فقال: هو أسن مني، ومنه تعلمت العربية. (مدرسة البصرة: ٢٥٧)

وقال أستاذنا الدكتور محمد عيد: وخلاصة الرأي في هذا الموضوع أن نصوص القرآن =

قريش، هذا بالإضافة إلى أنه قد تلقَّى القرآن وحفظه، ثم علَّمه لهم فينبغي اعتماد حديث رسول الله ﷺ.

وكونه مرويًّا بالمعنى لا يغض من شأنه، فالتغيير يكون من لفظة مستعملة إلى أخرى مستعملة وفصيحة، والغالب عدم وقوع تغيير أو تحريف من الرواة في ألفاظ الحديث، وغلبة الظن كافية في إثبات الأحكام الشرعية، وكذا غلبة الظن في عدم التبديل كافية في إثبات قواعد اللغة والنحو، هذا بالإضافة إلى أنَّ رواة الأحاديث كانوا من العرب الفصحاء، أو هم أفصح العرب فلا شك أن رواية عربيٍّ عن رسول الله ﷺ أفصح من رواية عربيٍّ عن آخر.

وقد رأى مجمع اللغة العربية أن الأحاديث يُحتج بها في أحوال خاصة بيَّنها فيما يأتي[1]:

١- لا يُحتج بالعربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب

=

وكذلك السُّنَّة -صحيحة أو غير صحيحة- ينبغي أن يُنَحَّى من النظر اللغوي إليها ما داخلها من العرف الديني، وما أدى إليه قديمًا من الانصراف عن استنباط القواعد منها، كما ينبغي في ضوء هذا الفهم درسها من جديد باعتبارها مصدرًا مهمًّا يمثل (نثر الفصحى) في عصر الظهور الإسلام، بل وما قبله من لغة الجاهلية. (الرواية: ٢٦٢)

وقال إسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية- طبع القاهرة سنة ١٩٢٩هـ): الأحاديث الصحيحة أهم كثيرًا في نظرنا أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح؛ لأنها من النثر، وهو دائمًا يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره، بخلاف الشعر؛ لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة، وتثنيه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلف. (انظر ص٢٠٦ من كتابه المذكور).

(١) نقلًا عن مدرسة البصرة النحوية، د. عبد الرحمن السيد: ص٢٥٩، وقد اعتمدت على النقل، لا الأصل؛ لعدم تمكني من الرجوع إلى الأصل، وهو مجلة فؤاد الأول العربية.

الصحاح الست فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعدُّ من جوامع الكلم.

د- كُتُب النبي ﷺ.

هـ- الأحاديث المروية؛ لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ز- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

وقد أضاف أستاذنا الدكتور عبد الرحمن السيد إلى ما ارتآه المجمع ما يأتي[1]:

١- الأحاديث التي رواها من العرب من يُوثَق بفصاحتهم، وإن اختلف ألفاظها، فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من إنشائهم أم كان منسوبًا إلى النبي ﷺ.

٢- الأحاديث التي يُطمأن فيها إلى عدالة رواتها، والتي يغلب على الظن تعدُّدُ مواطن الاستفهام فيها، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة؛ ذلك لأنَّ الأحاديث إنَّما يستدل بها على سلامة اللغة، وصحة العبارة، وكل هذه الأنواع صالحة لأداء هذا الغرض[2].

وبعد هذا العرض لقضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف يمكننا أن نستخلص ما يأتي:

١- أنَّ جميع النحاة قد ثَبَت عنهم أنهم استشهدوا بالحديث النبوي الشريف على

(١) انظر مدرسة البصرة النحوية: ص٢٥٩.

(٢) مدرسة البصرة النحوية، د. عبد الرحمن السيد: ٢٦٠.

القواعد النحوية بدءًا من إمام النحاة (سيبويه)، وكذلك الفراء زعيم مدرسة الكوفة النحوية، ثم تبعهما على ذلك المتأخرون من الفريقين، على تفاوت بينهم.

٢- أنَّ أول من احتج بالحديث النبوي بصورة مؤكدة في مجال إثبات القواعد النحوية هو إمام النحاة (سيبويه)، وتبعه المبرد، وليس ابن خروف كما أشار إلى ذلك المستشرق الألماني (يوهان فُك) وغيره، وليس هو ابن مالك كما هو شائع ومتعارف عليه بين الدارسين، وكل ما فعله ابن مالك هو أنه أباح الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مطلقًا، ودعا إلى وجوب احترام هذا النص اللغوي الفصيح.

٣- أنَّ جميع النحاة قد عرفوا عن سيبويه أنَّه لم يحتج بالحديث النبوي؛ لأنَّه لم يكن ينسب الحديث، ولم يذكر صراحة أنَّه نص حديث لرسول الله ﷺ؛ إذ إنه أتى بعبارات تُوهم أنه ليس بحديث، وإنَّما هو من كلام العرب وأمثالهم، وذلك نحو (قال بعضهم)، (قولك)، (قول العرب) وغير هذه العبارات المنثورة في كتابه، وسواء أكان يُعرف أنها أحاديث أم لا فهو قد ذكرها فلتعد أحاديث.

٤- أنَّ الفراء أول من ذكر صراحة نسبة بعض الأحاديث- أو معظمها إلى الرسول الكريم ﷺ، وأنَّه كان سبَّاقًا -بعد إمام النحاة سيبويه- إلى اعتماد هذا الأثر الجليل في التقعيد النحوي.

٥- أن أول من فجر هذا الأمر، وجعل منه قضية كثر حولها الخلاف، وطال بشأنها الجدل بين النحاة هو ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) وهو تلميذ ابن خروف (ت ٦٠٩هـ).

٦- أنَّ أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي على القواعد النحوية هو ابن خروف النحوي، ثم تبعه ابن مالك، وغيره من المؤيدين لهذا الاتجاه.

٧- أنَّ النحاة انقسموا تجاه هذه القضية إلى قسمين اثنين فقط هما:

أ- **المؤيدين مطلقًا**: ويمثلهم ابن خروف، وابن مالك، وابن هشام، والرضي الإستراباذي، والبدر الدماميني صاحب كتاب (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) الذي يمثل أعلى نسبة من الأحاديث المستشهد بها في كتب النحو المختلفة كما ذكر الباحث العمروسي في رسالته، بعد دراسة إحصائية قام بها في هذا الكتاب.

ب- **المتحفظون**: ويمثلهم ابن الضائع، وأبو حيان، والسيوطي، والشاطبي.

وبعد هذا العرض المجمل، وبعد أن عرفنا موقف النحاة من قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، نريد أن نتوصل إلى معرفة موقف الإمام الفاكهي منها، وإلى أية طائفة من الطائفتين يميل؟

بدراسة كتب الفاكهي ومؤلفاته النحوية، واستقرائها تبيَّن لنا أنَّه لا يكاد يخلو واحد منها من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على قواعد نحوية كلية، أو جزئية على تفاوت بينها، فقد يكثر من الاستشهاد بالحديث في أحد هذه المؤلفات، وقد يقلل في آخر بحسب حجم المؤلَّف وطبيعة مادته، فمثلًا نجده قد استشهد بتسعة وعشرين حديثًا في (مجيب الندا على شرح قطر الندى)، وبثلاثة وعشرين حديثًا في كتاب (الفواكه الجنيَّة على متمِّمة الآجرومية)، ذكر منها (١٥) خمسة عشر حديثًا في مجيب الندا، وانفرد كتاب (الفواكه الجنية) بثمانية أحاديث تضاف إلى الخمسة عشر المذكورة في (مجيب الندا) على حين أنه ذكر في كتابه (شرح الحدود النحوية) ستة أحاديث فقط، وليست كلها على قواعد نحوية، فثلاثة منها على قواعد نحوية وقد استشهد بها النحاة من قبل، وذكر ثلاثة أحاديث أخرى؛ لإقرار بعض المعاني اللغوية.

والسبب الذي جعله يقلل من الاستشهاد بالحديث في هذا الكتاب، لعله راجع إلى طبيعة الكتاب نفسه؛ إذ إنَّ صاحبه يهتم في المقام الأول بذكر الحدود وشرحها

ولا يحتاج -غالبًا- إلى التمثيل والاستشهاد، فالكتاب منطقي، وتميل الحدود فيه إلى الناحية المنطقية أو الفلسفية، فالكتاب تقل فيه الشواهد جميعها -بصفة عامة- فشواهده القرآنية ستون فقط في أربعة وستين موضعًا.

أما الكتاب الذي معنا وهو (كشف النقاب) فقد استشهد فيه الرجل بأحد عشر حديثًا، عشرة منها على قواعد نحوية، بالإضافة إلى حديث آخر ذكره في المقدِّمة؛ لإقرار معنى لغوي لكلمة من الكلمات.

والسؤال **الآن**: إلى أي مدى كان اعتماد الفاكهي على الحديث النبوي الشريف في القواعد النحوية؟

الحق أنَّ اعتماد الفاكهي على الحديث النبوي الشريف كان اعتمادًا عظيمًا في جميع مؤلفاته، فعلى سبيل المثال يتنوع اعتماده على الحديث النبوي في الكتاب الذي معنا على الوجه التالي:

أولًا: نراه يستدل أحيانًا بالحديث الشريف وحده من بين مصادر الاستشهاد الأخرى؛ لإقرار القاعدة النحوية، فقد استدل على أنَّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) فعلانِ بدخول تاء التأنيث عليهما بالحديث فقط من بين مصادر الاستشهاد الأخرى، كالقرآن والشعر العربي، وذكر حديثين هما:

- قوله ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ**»[1].
- وقوله ﷺ: «**وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ البِطَانَةُ**»[2].

وكذلك استدل بحديث: «**صَلَاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى**»[3] على أن (مثنى) تأتي خبرًا

---

(١) انظر تخريج الحديث في ص (٢٨٧) من التحقيق.
(٢) انظر تخريج الحديث في ص (٢٨٧) من التحقيق.
(٣) انظر تخريج الحديث في ص (٥٣٢) من التحقيق.

للمبتدأ، واستدل بالحديث فقط، ولم يستشهد بنصٍّ قرآني، أو ببيت شعر.

ثانيًا: وقد يستدل بالحديث؛ لتقوية الحكم النحوي في القرآن الكريم- ويقدم القرآن الكريم والحديث النبوي على الشعر العربي، غالبًا- ومن ذلك أنه قال عن رُبَّ[1]: وتستعمل للتكثير، نحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، ومنه قوله -عليه السلام-: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيامةِ»[2].

وقوله عندما كان يتحدث في باب الإضافة عن الإضافة المعنوية[3]: وقد تكون بمعنى (في) وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفًا للأول، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وفي الحديث: «فَلَا تَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ»[4].

ثالثًا: نراه أحيانًا يُخَرِّج الحديث الذي لا يتفق مع القاعدة النحوية على احتمال أنه مروي بالمعنى، وذلك عندما كان يتحدث عن حذف حرف النداء (يا) مع النكرة المقصودة، فيقول: وجوَّز الكوفيون حذفه مع المقصودة، واسم الإشارة لحديث: «ثوبي حجرُ»، واشتدي أزمةُ تنفرجي[5]. فيرى رأي الكوفيين بقوله: وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ[6].

وهو هنا يقصد العبارة كاملة مجتمعة هكذا «ثوبي حجرُ» واشتدي أزمةُ

---

(١) انظر ص (٣٤٤) من التحقيق.

(٢) انظر تخريج الحديث في ص (٣٤٤) من التحقيق.

(٣) انظر التحقيق.

(٤) انظر تخريج الحديث في ص (٣٥١) من هذا التحقيق.

(٥) انظر ص (٤٧٩) من التحقيق.

(٦) انظر ص (٤٨١) من التحقيق.

تنفرجي، لكن الصواب أنَّ العبارة شطران؛ الأول: «ثوبي حجر» حديث شريف، وقد خرَّجناه في التحقيق[1]، والثاني: (واشتدي أزمةُ تنفرجي) لم يثبت أنها حديث لرسول الله ﷺ بمعناه أو بلفظه، فلم أعثر عليها في كتب السنة، ولكنها كما ذكر مفتتح قصيدة الشيخ التوزري، وتُسمَّى القصيدة بالمفترجة، والبيت الأول منها:

اشْـــتَدِّي أزْمَـــةُ تَنْفَرِجِـــي قَـــدْ آذَنَ لَيْلُـــكِ بـــالْبَلَجِ[2]

وبعد ما ذكرناه يمكننا أن نقرر أن الشيخ الفاكهي يُعدُّ من المؤيدين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مطلقًا على القواعد النحوية، وأنَّه يوضع ضمن طبقة المؤيدين مطلقًا، وهم: ابن خروف، وابن مالك، والرضي الإستراباذي، والدماميني، وابن هشام.

---

(١) انظر ص (٤٧٩) من التحقيق.
(٢) انظر ص (٤٧٩) من التحقيق.

الباب الرابع
الكتاب المحقق
وفيه ثمانية مباحث

المبحث الأول: تعريف بالكتاب المحقَّق.
المبحث الثاني: تحقيق عنوانه.
المبحث الثالث: تحقيق صحة نسبته إلى الف
المبحث الرابع: الدافع وراء تأليفه.
المبحث الخامس: تاريخ تأليفه.
المبحث السادس: طباعته.
المبحث السابع: منهج الكتاب وأسلوبه.
المبحث الثامن: مصادره.



تعريف بالكتاب المحقَّق

كتابُ (كشف النِّقاب عن مُخدَّرات مُلْحَةِ الإعراب) تأليف: الإمام عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكيِّ الشافعيِّ النحويِّ المُتَوَفَّى سنة ٩٧٢هـ، هو شرح على منظومة الإمام أبي محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري المتوفى سنة ٥١٦هـ، والمسمَّاه (بملحة الإعراب وسِنْحَةِ الآداب)، وهي منظومةٌ في النحو، وعدد أبياتها ثمانية وسبعون وثلاثمائة بيت.

والكتاب شرح وجيز على الملحة، لكنَّه مع وجازته كافلٌ بحلِّ مبانيها، وتوضيح معانيها، وتفكير نظامها، وتعليل أحكامها، على حدِّ تعبير المؤلِّف نفسِه[1].

والمؤلِّف في هذا الكتاب يسير وَفْقًا لترتيب الحريري لمنظومته مراعيًا ترتيبه نفسه شارحًا الأبيات شرحًا موجزًا، موضِّحًا لمسائل النحو وقضاياه، معلِّلًا لهذه المسائل وتلك القضايا تعليلًا جَانَبَ فيه الإِيجازَ المخلَّ، والإِطنابَ المملَّ، مع الحرص -منه- على التقريب لفهم مقاصدها.

وهو يتعرض فيه لسرد الخلافات النحوية في المسألة الواحدة، سواء أكانت هذه الخلافات بين مدرستي البصرة والكوفة، أم كانت خلافات فردية، قد يرجِّح رأيًا على آخر، معللًا لهذا الترجيح تعليلًا مقنعًا، وهو في هذا الترجيح، وذلك التعليل لم يتعدَّ رأيَ البصريين، وتعليلاتهم التي تتسم بطابع فلسفيٍّ، فنراه يتفق -دائمًا- في الرأي مع البصريين ورد رأي الكوفيين، وكذلك يرد رأي الناظم ويضعِّفه إنْ كان تابعًا للكوفيين في مذهبهم في مسألة ما، وذلك كما أوضحنا عند الحديث على مذهبه النحويِّ وتعليلاته النحوية[2].

---

(١) انظر: مقدمة المؤلف: ص (٢٦٧) من التحقيق.

(٢) انظر: ص (١٦٤) من التحقيق.

والكتاب في معالجته لمسائل النحو وقضاياه يتسم بالميل إلى المنطق والتأثُّر به، وهذا واضح من إيراد صاحبه حدًّا جامعًا مانعًا لكلٍّ ما يتعرض له أو يصادفه من المصطلحات النحوية، هذا بالإضافة إلى أن المؤلف يأخذ على الناظم إيثاره التمييز بالعلامة على الحدِّ، وذلك في المقدمة (في باب الكلام وأقسامه وعلامات كل قسم) فيرى أنَّ الحدَّ أَضبط لاطِّرَادِهِ وانعكاسه بخلاف العلامة؛ إذ هي لا تنعكس[1].

وسوف نفصل القول في هذا عند حديثنا عن (منهجه النحوي) في موضعه من هذا البحث - إن شاء الله تعالى.

تحقيق عنوان الكتاب

قال الإمام الفاكهي في مقدمة مصنَّفه، عن تسمية الكتاب: وسمَّيته كشفُ النِّقاب عن مُخَدَّرات مُلحة الإعراب[2]، ويتضح هذا العنوان ويبرُز عن غلاف نسخ الكتاب الخطية، وكذا على النسخة المطبوعة.

لكن السؤال الذي يَبْرُز هنا: هل اتَّفقتْ جميعُ تلك النسخ على عنوان واحد؟

نقول: نعم، قد اتفقت جميعها على العنوان المذكور، وهو: كشفُ النِّقابِ عن مُخَدَّرات مُلْحَة الإعراب (خاصَّة وأنَّ الفاكهي قد جاء في المقدمة ودوَّنَه حتى لا يتغير بعد ذلك، إلَّا أنَّنا وجدنا النسخة المحفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز بالسعودية، والتي تحمل رقم (٢١٨٢) لم يذكر على غلافها ولا في فهرس المخطوطات بالمكتبة هذا الاسم، وإنَّما وجد عنوان آخر، وهو: شرح الملحة للشيخ الأجلِّ الفاضل المحقِّق عبد الله الفاكهي ...

---

(١) انظر: ص (٢٨١) من التحقيق.

(٢) مقدمة الكتاب: ص (٢٦٧) من التحقيق

وأمّا عن كتب التراجم: فقد وردت هذه التسمية في كتاب (إيضاح المكنون)[١] للبغدادي، وكذا في (الأعلام)[٢] لخير الله الزركلي.

وأمّا صاحب معجم المؤلفين فلم يذكر الكتاب مطلقًا ضمن مؤلَّفات الرجل[٣].

وجاء في (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: و(شرح الملحة)[٤] وذلك ضمن ترجمته للفاكهي.

وقد ذكره كارل بروكلمان في كتابه[٥] هكذا (كشف النقاب) لعبد الله الفاكهي. وهو بصدد حديثه عن الملحة وشروحها، وكذلك وردت هذه التسمية في معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس[٦].

تحقيق نسبته إلى الفاكهي

بالرجوع إلى فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بدار الكتب المصرية (حرف ك) لمعرفة مؤلّف الكتاب، وجدتُ ما نصُّه: (كتاب كشف النّقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب، لم يعلم مؤلفه)[٧]، وبالاطّلاع على النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب تحت رقم (٢٣٨) نحو، لم أجد على غلاف المخطوطة سوى اسم الكتاب غير منسوب إلى مؤلف.

---

(١) انظر: (٢/ ٣٦٩).
(٢) انظر: (٤/ ١٩٣).
(٣) انظر: (٦/ ٢٨).
(٤) انظر: (٨/ ٣٦٦-٣٦٧).
(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي: (٥/ ١٥).
(٦) انظر: ص ١٤٣٢.
(٧) انظر: فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بدار الكتب القومية (حرف ك) ص ٨٩.

وبعد الاطّلاع على (ملحة الإعراب) وشروحها تبيّن أنّ ثمة شرحًا لعبد الله بن أحمدَ بن علي الفاكي المتوفى سنة ٩٧٢هـ تحت عنوان: (كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب)، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب رقم ٢٣٨ نحو، وعدد أوراقها (٧٩) ورقة - إذًا هي النسخة السابقة التي لم يعلم مؤلفها، فكان لزامًا عَلَيَّ أن أقرأ هذا المخطوط قراءةً متأنيةً فاحصةً علّي أجد إشارات أو خيوطًا توصلني إلى معرفة صاحبها، هل هو الفاكهي أم غيره؟.

ورأيت أن أؤجّل هذا حتى استشير كتب التراجم التي ترجمت للفاكهي، هل اتفقت فيما بينها على تعداد هذا المؤلف ضمن مؤلفات الشيخ الفاكهي أم لا؟.

وبالرجوع إليها والوقوف عليها تبين أنّ معظمها يكاد يتفق على تسمية الكتاب ونسبته إلى الفاكهي (عبد الله ت ٩٧٢هـ) وأنَّ بعضها عده مجهول المؤلف، ومنهم من لم يذكر الكتاب ضمن أعمال عبد الله الفاكهي، ومنهم من ذكر أنَّ للفاكهي شرحًا على الملحة دون أن يذكر اسم الكتاب، وذلك بالتفصيل التالي:

فقد ذكر الزركلي في (أعلامه)[١]، وبروكلمان في (تاريخ الأدب العربي)[٢]، ويوسف سركيس في (معجم المطبوعات العربية والمعربة)[٣]، أنَّ كتاب (كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب) لعبد الله الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢هـ.

وذكر العيدروسي[٤]، وكذلك ابن العماد الحنبلي[٥] أنّ لعبد الله الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢هـ شرحًا على الملحة، دون أن ترد تسمية الكتاب عندهما.

---

(١) الأعلام: (٤/ ١٩٣).
(٢) انظر: (٥/ ١٥٣).
(٣) ص ١٤٣٢.
(٤) تاريخ النور السافر: ٢٧٧.
(٥) شذرات الذهب: (٨/ ٣٦٦، ٣٦٧).

أما صاحب إيضاح المكنون[١]، فقد ذكر اسم الكتاب، ثم عدَّه مجهول المؤلف.

ولم يذكر عمر رضا كحالة في كتابه (معجم المؤلفين)[٢] أنّ للفاكهي شرحًا على الملحة، ولم يعد هذا الكتاب ضمن مؤلفات الإمام عبد الله الفاكهي.

وبالعودة مرة أخرى إلى مخطوط دار الكتب المصرية وقراءته تبيّن أن المؤلف أحال في مواضع ثلاثة على شرح له على (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، فقد أحال في ص (٢٥) من المخطوط على شرح القطر، وذلك بي باب المبتدأ والخبر، عندما كان يتحدث عن الإخبار بالظرف وبالجملة الفعلية، فيقول: (وههنا فوائد ذكرتها في شرحي على القطر فمن أحبها فليراجعه).

وأحال في موضع آخر عليه، وذلك في باب (إن وأخواتها) عندما كان يتحدث عن موقف البصريين والكوفيين من العامل في خبر (إن وأخواتها) قال: (وهو الراجح لما ذكرته في شرح القطر)[٣].

وأحال في موضع ثالث عليه، وذلك في باب النكرة والمعرفة، بقوله: وهنا ضابط ذكرته في شرحي على القطر[٤].

وبرجوعي إلى شروح (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام الأنصاري لمعرفة الشرح المحال عليه، تبيّن لي أنّه شرح الإمام الفاكهي، والمسمّى (مجيب النِّدا إلى

---

(١) إيضاح المكنون: (٢/ ٣٦٩).
(٢) انظر: معجم المؤلفين: (٦/ ٢٨).
(٣) كشف النقاب: الورقة رقم (٤١) من المخطوط المحفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٣٨) نحو.
(٤) المصدر السابق: الورقة (٧).

شرح قطر الندى)، وبالرجوع إلى الأبواب المذكورة في (كشف النقاب) ومقابلتها بنظائرها في كتاب (مجيب الندا) وجدت بالفعل مواضع الإحالة؛ فقد ذكر في باب النكرة في (مجيب الندى)[١] الضابط لتفاوت النكرات في بعضها، وكذلك ذكر في باب (إن وأخواتها)[٢] الرأي الذي رجَّحه وأشار إليه، وكذلك ذكر في باب المبتدأ والخبر[٣] تلك الفوائد التي أحال إليها، ومن هذا يتبين لنا بوضوح، وبما لا يدع مجالًا للشك أن الكتاب لعبد الله الفاكهي صاحب كتاب (مجيب الندى إلى شرح قطر الندى).

ويؤيد هذا أيضًا إنّ النسخة المطبوعة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة (١٣٧٣هـ-١٩٥٤م) والتي عثرنا عليها، تحمل عنوان: (كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب) تأليف عبد الله بن محمد بن أحمد الفاكهي، من علماء القرن العاشر).

وكذلك النسخة الخطية التي حصلنا عليها من معهد المخطوطات العربية بالكويت والمصورة على نسخة خطية محفوظة بمكتبة الإحقاف للمخطوطات بتريم، حضر موت، والتي برقم ١٣٧، مجاميع آل يحيى تنسب الكتاب إلى عبد الله الفاكهي، وكذلك النسخة المخطوطة التي حصلنا عليها من مكتب المتحف البريطاني بلندن، والتي برقم ٩٢٤، وأيضًا النسخة الخطية التي حصلنا عليها من مكتبة الملك عبد العزيز بالسعودية والتي رقمها ٢١٨٢ تؤيد ذلك.

والآن يمكننا أنْ نقرِّر بما لا يدع مجالًا للشك أنَّ كتاب: (كشف النقاب عن ملحة الإعراب) من تأليف الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢هـ.

---

(١) انظر: ص ٦٦.
(٢) انظر: ص ١١١.
(٣) انظر: ص ٢٢.

تاريخ تأليف الكتاب

ليس لدينا دليل مادي من كتب التراجم، ولا من النسخ الخطية لكتاب (كشف النقاب)، ولا حتى من النسخ المطبوعة يحدد تاريخ تأليف الكتاب، ولم نعثر في مصدر ما على تحديد - ولو بصورة تقريبية - لزمن تأليف هذا الكتاب.

ولكن بدراسة كتبه اتضح أنّه كان يحيل في كتبه المتأخرة على كتبه المتقدمة؛ فقد أحال في (الفواكه الجنية على متممة الآجرومية)[1] على (مجيب الندا إلى شرح قطر الندى)، وفي (شرح الحدود النحوية) أحال على (مجيب الندا) أيضًا أكثر من أربعة مواضع، وفي (الفواكه الجنية) أحال على (الحدود وشرحها) في موضع أو أكثر[2] وأحال في (كشف النقاب) على (مجيب الندا) في ثلاثة مواضع.

ومما يلاحظ هنا أنّه أحال في كل كتبه على مجيب النِّدا الذي فرغ من شرحه سنة ٩٢٤هـ، كما ذكر معجم المطبوعات العربية[3]، وأنّ (مجيب الندا) هو أسبق كتب الفاكهي تأليفًا، ويتضح أيضًا أنّ (الحدود وشرحها) أسبق من (الفواكه الجنية على متممة الآجرومية)، فقد فرغ من (الفواكه الجنية) يوم الأحد ١٠ من رجب سنة ٩٥٦هـ، لكن أين يوضع كتاب (كشف النقاب) من هذه الكتب زمنيًّا؟.

يغلب عليَّ الظن أنّ الفاكهي ألّفه قبل (الحدود وشرحها)، وقبل (الفواكه الجنية)، ويؤيد هذا الظن أنّه لو كان تأليفه بعدها لأحال فيه عليها، وهذا لم يحدث. ويمكن أن يقال: إنّه لو تم تأليفه قبلها للزم أنْ يحال فيها عليه، ولكننا نرد بأنّ هذا مستبعد خاصة، وأن كتاب (كشف النقاب) يتسم بالإيجاز، إذ ليس بلازم أن يحال

---

(١) الفواكه الجنية: (١٨، ١٩، ٢١، ٣٠، ٤٥، ٥٢، ٧٧، ٩٥).

(٢) السابق: ٤٤.

(٣) انظر: ص ١٤٣٢، وكذا ذكر نفس التاريخ فهرس المخطوطات بدار الظاهرية بدمشق: ص ٤٤٦.

في غيره عليه.

وعلى أية حال، ليس هذا الدليل قويًا، بل هو مجرد ظن واحتمال يمكن نقضه ورده إذا وجد بالدليل القاطع تاريخ محدد لتأليف هذا الكتاب، ويمكن الأخذ به حتى يثبت غيره بعد ذلك.

طباعته

طبع هذا الكتاب أكثر من مرة، فقد طبع في المرة الأولى بالمطبعة المينية سنة ١٣٢٧هـ[1]، وطبع مرة أخرى بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥١هـ وطبع مرة ثالثة سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م بمطبعة مصطفى الباب الحلبي بمصر.

الدافع وراء تأليفه

ومما هو جدير بالملاحظة هنا أن الفاكهي كان يؤلف كتبه بعد إلحاح من علماء عصره وفقهائه، فنراه يذكر ذلك في مقدمة كتبه فيقول في المقدمة بعد أن يُعرِّف بالكتاب ويسمِّيه: (سألنيه بعض الفقهاء الأصغياء المعتقدين الأولياء، فأجبت سؤاله وحققت أماله وقلت مستمدًّا من الله الهداية والتوفيق إلى خير طريق...)[2].

ونراه يقول في مقدمة كتاب (الحدود النحوية): (وبعد، فقد سألني من لا يسعنى مخالفته أن أجمع له الحدود المستعملة في علم النحو وما ضم إليه، فأجبته إلى سؤاله وشرعت فيه مقتصرًا على ذكر الحدود مستمدًّا من الله التوفيق)[3].

فالرجل قد طلب منه أنْ يضع شرحًا على ملحة الإعراب يكفل حلَّ مبانيها وتوضيح معانيها، وتفكيك نظامها، وتعليل أحكامها، فأجاب الطالب إلى مطلبه

---

(١) معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة: ص ١٤٣٢

(٢) كشف النقاب: ص (٢٦٧).

(٣) الحدود النحوية: ص١.

مراعيًا فيه السهولة والاختصار حتى يسهل تداوله بين أهل زمانه عامة، ومن طلبه من الفقهاء الأصفياء خاصّة. وقد كان كذلك.

منهج الكتاب وأسلوبه

١- سار الفاكهي في شرحه هذا على (ملحة الحريري) على نفس ترتيب أبيات النظم، وعلى ترتيب الحريري في شرح منظومته.

٢- بدأ الفاكهي كتابه بمقدمة تحدث فيها عن تسمية الكتاب، وسبب تأليفه، فقال: (وسميّته: (كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب) سألنيه بعض الفقهاء الأصفياء المعتقدين الأولياء)[١].

ويلاحظ هذا على الفاكهي في جل مؤلفاته، فنراه يذكر في مقدمة كتابه: (الحدود النحوية) ما يلي: (وبعد: فقد سألني من لا يسعني مخالفته أن أجمع له الحدود المختارة المستعملة في علم النحو، وما ضم إليه فأجبته إلى سؤاله وشرعت فيه مقتصرًا على ذكر الحدود)[٢].

وكذلك يذكر مثل هذا في مقدمة كتبه الأخرى، شأنه في هذا شأن أسلافه ومعاصريه.

٣- كان يحيل في بعض المواضع من كتابه (كشف النقاب) على كتاب (مجيب الندا) ومن تلك المواضع:

حين كان يتحدّث في باب (النكرة والمعرفة) عن المنكرات وكيف أنّها تتفاوت في بعضها كالمعارف، قال: (ولهذا ضابط ذكرته في شرحي على القطر)[٣].

---

(١) كشف النقاب، المقدمة: ص (٢٦٧) من التحقيق.

(٢) الحدود النحوية: ص ١.

(٣) كشف النقاب: ص (٢٩٤) من التحقيق. وهو بهذا يحيل على ص ٦٦ من (مجيب الندا).

وكذلك أحال على (مجيب الندا) في موضع آخر، في باب (المبتدأ والخبر) حينما كان يتحدث عن الإخبار بالظرف وبالجملة الفعلية، قال: (وههنا فوائد ذكرتها في شرح على القطر فمن أحبها فليراجعه)(١).

وأحال في موضع ثالث منه على (مجيب النِّدا) في باب (إنّ وأخواتها) عندما كان يتحدث عن موقف البصريين والكوفيين من العامل في خبر (إن وأخواتها)، قال: (وعبارة الناظم صادقة بالمذهبين، وإلى الأول أقرب، وهو الراجح لما ذكرته في شرح القطر)(٢).

٤- اعتمد الفاكهي مصدرًا عظيمًا من مصادر اللغة وهو الحديث النبويّ الشريف فقد احتجّ به واعتمده، مخالفًا بذلك مذهبَ البصريين والكوفيين على السواء، ويبدو هذا واضحًا في كتاب (كشف النقاب) وفي غيره من مؤلفات الفاكهي، وسوف نُفرد مبحثًا من موقفه من الاستشهاد بالحديث في موضعه من هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

٥- يبرز في هذا الكتاب بشكل واضح اهتمامه بالحدود؛ لعدم تمكن الناظم من إيراد الحدود في النظم، ويتضح هذا - كمنهج عام للرجل - في كل كتبه، وأما في هذا الكتاب فنراه يورد حدًّا نحويًّا لكلّ مصطلح يصادفه بل إنّه أخذ على الناظم إيثاره التمييز بالعلامة على الحد في قوله:

فالاسم ما يدخله مِنْ وإلى ... أو كان مجرورًا بحتَّى وعلى

فقال: (والناظم آثر التمييز بالعلامة على الحد، وإن كان هو أضبط لاطّراده

---

(١) السابق: ص (٣٦٤)، وهو بهذا يحيل على ص ٩١، ٩٢ من (مجيب الندا).
(٢) السابق: ص (٤٥٤). أحال على ص (١١١) من المجيب.

وانعكاسه بخلافها إذ لا تنعكس)[١].

ولعل تأليفه لكتاب (الحدود النحوية) هو الذي ترك، أو قل إن شئت: ساعد على انطباع كتاباته بهذا الطابع المنطقي الفلسفي، فنراه قد جمع الحدود المستعملة في علم النحو وبلغت (١٣٧) حدًّا في هذا الكتاب، وسنذكر بعضًا منها على سبيل التمثيل:

يقول عن حدّ النحو: (فحدُّ النحو اصطلاحًا): علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً)[٢].

وقال عن حدِّ المفرد: (ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه ويقابله المركّب)[٣].

وقال: (حدُّ التثنية: جعل الاسم القابل للتثنية اثنين متفقين لفظًا ومعنى بزيادة في آخره يليها نون مكسورة)[٤].

وقال عن حدِّ اسم الجنس: (الاسم الموضوع للحقيقة مُلغًى فيه اعتبار الفردية ...)[٥]، وغير ذلك.

وكذلك يؤكد ما قلناه من تأثر الفاكهي بالمنطق، قوله في تعريف اسم الجنس النكرة: (ما وضع للماهية مطلقًا أي: بلا تعيين كأسد اسمًا لماهية السبع يقال: أسد

---

(١) كشف النقاب: ص (٢٨١).
(٢) الحدود النحوية: ص ١.
(٣) السابق: ص ٢.
(٤) السابق: ٢، ٣.
(٥) الحدود النحوية: ٣.

أجرأ من ثعلب، كما يقال: أسامة أجرأ من ثعالة)[١].

وكذلك قوله في مجيب الندا[٢]: (والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض فأنكرها شيء، ثم متحيز، ثم جسم، ثم نامٍ، ثم حيوان، ثم ماشٍ، ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم رجل، والضابط أنّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعمّ، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخصّ.

وكذلك يبدو تأثره بالمنطق من خلال اختياره لمصطلحات المناطقة، فقد استخدم من مطلحاتهم: الجوهر، والذات، والجنس، والظاهر، والمؤول... وغير ذلك.

فيلاحظ عنايته الشديدة بالحدود، وهذه الحدود هي بمعناها العام حدود نحوية، وإذا أردنا الدقة قلنا: إنَّها حدود نحوية ممزوجة بحدود فقهية وأصولية، فهي إذن مزيج من حدود نحوية وفقهيه ومنطقية، ويؤيد هذا الذي ندعيه قوله في الحدّ الأول من حدوده (واعلم أنَّ الحدَّ والمعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عن جميع ما عداه)[٣].

٦- كثيرًا ما نرى الفاكهي في كتابه هذا يتعرض لذكر الخلافات النحوية في المسألة الواحدة، سواء أكانت هذه الخلافات بين نحاة المدرستين: البصرية والكوفية، أم كانت آراء فردية، ومن ذلك:

أننا نراه في باب (النكرة والمعرفة) يتحدَّث عن آلة التعريف، ويذكر آراء النحاة

---

(١) مجيب الندا: ٧٢.

(٢) السابق: ٦٦.

(٣) الحدود النحوية: ١

حولها، فيقول: (اختلف في آلة التعريف: فمذهب الخليل وسيبويه أنْ (أَلْ) برمّتها للتعريف، لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وسيبويه يرى أنّ الهمزة همزة وصل فهي زائدة لكنها معتدٌّ بها في الوضع، ومذهب الأخفش أنَّ آلة التعريف هي (اللام) فقط، وضعت ساكنة، واجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن، وفتحت؛ لكثرة استعمالها مع اللام، ونسب هذا لسيبويه أيضًا، فقد ظهر لك أن حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف، على أنَّه يحكي عن المبرد أنّ الهمزة للتعريف، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام)[1].

وكان دائمًا في عرض مسائله يذكر رأي البصريين والكوفيين وغيرهما، ثم يفضل أو يختار رأي البصريين، ويعلل لرأيه بنفس تعليل البصريين وأدلتهم، وهو بهذا يختلف مع الناظم في شرحه على ملحته، فالناظم لم يتعرض للخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين إلا في مسألتين اثنتين فقط، هما: ترك صرف ما يتصرَّف، ومدّ المقصور)[2]، وما عدا ذلك لم يعرض رأيًا للكوفيين، وإنّما التزم برأي البصريين وحدهم.

أمّا الفاكهي فكان يقابل دائمًا بين الرأيين (الكوفي والبصري) على وجه الخصوص، ثم يضعِّف الرأي الكوفي ويرجّح البصري، ومن ذلك:

قوله - عن إعراب الفعل الواقع بعد لام الجحود-: (واختلف في الفعل الواقع بعدها؛ فذهب الكوفي إلى أنّه خبر (كان) واللام للتوكي، وجرى عليه ابن مال في التسهيل، لكنه يقول بوجوب إضمار (أن) تبعًا للبصري فهو قول مركب من قولين، وذهب البصري إلى أنّ خبر (كان) محذوف، وأنّ هذه اللام متعلقة بذلك الخبر

---

(١) كشف النقاب: ص (٢٩٧) من التحقيق.

(٢) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري: ٢٢٧

المحذوف، وأن الفعل ليس بخبر، بل المصدر المنسبك من (أنْ) المضمرة والفعل المنصوب بها على الأصحّ في موضع الخبر ...)[١].

وكذلك ذكر رأي الفريقين عندما كان يتحدث عن اشتقاق الاسم في اللغة قال: (الاسم لغة: مشتق من السمو - وهو العلو - في رأي بصري، أو من السمة - وهي العلامة - في رأي الكوفي)[٢].

إلى غير ذلك من المسائل التي عرضت فيها لاختلاف المدرستين، وهي كثيرة جدًّا في هذا الكتاب وفي غيره من كتب الفاكهي الأخرى.

٧- يتسم موقف الفاكهي في هذا الكتاب بالنسبة إلى الناظم بالاعتدال، فهو تارةً يتفق معه، وأخرى يختلف معه، وثالثة يحاول تسويغ رأيه بما يتفق ورأيه على الوجه التالي:

نراه يتفق مع الناظم في باب قسمة الأفعال، وذلك حين قال: (وما ذهب إليه الناظم من أنَّ الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع ... وانتصر لهم ابن هشام في المغنى، والراجح ما في النظم)[٣].

ثم نراه يخالف الناظم في كثير من المسائل، منها:

قوله عن الحريري: (على أنَّ في جعله حرف المعنى جزءًا للكلام زًا أو جريًا على مقالة ضعيفة)[٤].

---

(١) مجيب الندا: ٥٤.
(٢) كشف النقاب: ص (٢٨٢) من التحقيق
(٣) السابق: ص (٣٠٠) من التحقيق.
(٤) السابق: ص (٣٠٠) من التحقيق.

وقوله في باب (المفعول له): (لكن التقييد بقوله: (وغالب الأحوال) لا معنى له)[١].

وقوله: (والنواصب له - أي: للفعل المضارع - على ما ذهب إليه الناظم تَبَعًا للكوفية تسعةٌ وهو ضعيف، والأصحُّ أنها أربعة، وهي: أنْ، ولَنْ، وإذن، وكي. وما عداها فالفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة)[٢].

ويعترض على الناظم كذلك، فيقول: لكن تمثيل بقوله: (لِيَقُم الغُلامُ) غير مطابق، إذ الكلام في أمر الحاضر الذي هو قسيم المضارع لا في المضارع المقرون بلام الأمر، وإنْ كان الحكم صحيحًا فيه أيضًا[٣].

وكذلك يعترض عليه في باب (الفعل) حين قال: وقضية كلامه أنْ نَزَالِ، ودَرَاكِ فعلا أمر؛ لدلالتهما على الأمر بما اشتقا منه، فإنَّ نَزَال مشتقٌّ من النزول، ودَرَاكِ مشتقٌّ من الإدراك، وليس كذلك، بل هما اسما فعل أمر)[٤].

واعترض عليه كذلك، حين قال: (وتقييده نيابة العدد بالإثبات - في المفعول لمطلق - في النظم لم يظهر لي وجهه)[٥].

ونراه في بعض الأحيان يحاول تسويغ موقف الناظم إذا كان ثمَّ لبس ما، ولا يحاول أن يتصيد الزلل له أو الخطأ، فيقول: (وقد يقال: إنَّ الناظم - رحمه الله - قَسّم الكلام إلى غير أقسامه؛ لأن هذه الثلاثة أقسام للكلمة لا للكلام؛ لأنَّ علامة صحة

---

(١) السابق: ص (٣٩٦) من التحقيق.
(٢) السابق: ص (٥٥٧).
(٣) كشف النقاب: ص (٣٠٣) من التحقيق.
(٤) السابق: ص (٢٨٨).
(٥) السابق: ص (٣٩٢).

القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام، ويجاب بأنَّ هذا من تقسيم الكلّي إلى أجزائه، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه في تقسيم الكلي إلى جزيئاته، والناظم لم يقصد ذلك)[1].

وكذلك في قوله: (لكن ظاهر كلام الناظم أنَّ (مذ) لا تدخل إلا على الزمن الحاضر كما يومئ إليه قوله: (دون ما منه غبر)، أي: دون ما من الزمن مضى ... ويمكن حمل كلامه على ما قلناه بأنْ يرادَ بقوله (غَبَرَ) أي: بقي ولم يقع بعدُ، ويكون قوله: (فيما حضر من الزمان) شاملًا لما حضر ولما وقع بالفعل ولم ينقطع)[2].

ونراه يستدرك على الناظم مسائلَ جديدةً لم يتعرّض لها ولم يذكرها، أو قل لم يستوفها حقّها، ومن تلك المسائل:

أنّه استدراك عليه بعض أحكام التوابع، فقال: (اختصر الناظم أحكام هذه التوابع ولا بأس بذكر جمل منها، فنقول: ...)[3].

وكذلك التمييز المحول عن المفعول ضَرَبَ له مثالًا، الآية الكريمة: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢][4]، ثم وضّحه بعد أن قال: (لم يتعرض له الناظم)[5].

واستدراك عليه لغتين للمنادي الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة محضة مثل (غلامي)، فالناظم ذكر أربع لغات له هي: يا غلام – يا غلامِيْ – يا غلامَي – يا غلامًا. ثم ذكر الفاكهي لغتين، هما: يا غلامَ (بعد حذف الألف اكتفاء

---

(١) السابق: ص (٢٨٠).
(٢) كشف النقاب: ص (٣٤٢) من التحقيق.
(٣) السابق: ص (٥٠٩).
(٤) كشف النقاب: ص (٤٥٤).
(٥) السابق: ص (٤٧٧).

بالفتحة)، ويا غلامُ (ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة)[١].

واستدراك على الناظم كذلك الملحق بالمثنى، والملحق بجمع المذكَّر السالم، والملحق بجمع المؤنث السالم. وكان يضع مثل هذه الاستدراكات تحت عنوان (تتمة)[٢].

وكذلك استدرك عليه الحديث عن وجوب تأخير الخبر[٣].

٨- تابع الفاكهي صاحَبه الحريري في اختياره عاملًا من العوامل ليطلق عليه (أمّ الباب)، فنراه يقول في باب (النداء) عن (يا): (وهي أمّ الباب؛ لدخولها على كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله)[٤].

وهو بذلك تابع للحريري القائل في الملحة:

وَإِنَّ بِالْكَسْرَةِ أُمُّ الأَحْرُفِ ... تَأْتِي مَعَ القَوْلِ وَبَعْدَ الحَلْفِ

ويقول الحريري في شرحه على منظومته، في باب (حروف الجر) : (أمّا الحروف فهي أربعة عشر حرفًا تضمنتها هذه الأبيات المقدمة، وأمُّها (مِنْ) لأنَّ كل أدوات يتفق عملها فلابدّ لها من أم تتولى عليها، مثل (مِنْ) في حروف الجر، و(الهمزة) في أدوات الاستفهام، و (إلا) في أدوات الاستثناء)[٥].

٩- استشهد الفاكهي في كتابه هذا بالقرآن الكريم كثيرًا، وبأحاديث الرسول ﷺ

---

(١) السابق: ص (٤٦٢).
(٢) السابق: ص (٣٢٨، ٣٣٢).
(٣) السابق: ص (٣٦٠).
(٤) كشف النقاب: ص (٤٧٣) من التحقيق.
(٥) شرح ملحة الإعراب للحريري: ٨٨.

وبالشعر العربي، وبأمثال العرب، حيث بلغت شواهده القرآنية (٢٣٦) آية، وبالإضافة إلى (٧١) بيتًا من أشعار العرب، وعشرة من الأحاديث النبوية الشريفة، والكثير من أقوال العرب.

١٠- لم ينسب من أبياته الشعرية التي استشهد بها إلا بيتًا واحدًا نسبه إلى قائله وهو أبو الأسود الدؤلي - وهو قوله:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وما عدا ذلك لم ينسبه إلى قائله.

١١- يلاحظ أنّ الفاكهي في مصادره كان يذكر أحيانًا المصدر دون أن يذكر صاحبه، وكان في أحيان أخرى يعكس هذا، فيذكر العلماء دون ذكر كتبهم، وسوف يتضح هذا عند حديثنا عن مصادر الكتاب في موضعه من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

١٢- كان الفاكهي يذكر بعض أقوال لمعاصريه؛ فقد ذكر رأيًا للشيخ خالد الأزهري في ص ٧٤ من مجيب النِّدا وفي غيرها، وكذا السيوطي ذكره في كشف النقاب، ونص على ذلك صراحة.

مصادر كتاب (كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب)

تتنوع مصادر الكتاب الذي معنا على الوجه التالي:

أولًا: كتب نقل عنها منسوبة إلى أصحابها، وهي:

* ألفية ابن مالك: وشرحها له.
* التسهيل: وشرحه لابن مالك.
* التوضيح: لابن هشام.
* الأمالي الشجرية.
* قطر الندى: لابن هشام.
* المغنى: لابن هشام
* الشذور: وشرحه لابن هشام.

ثانيًا: كتب نقل عنها دون ذكر أصحابها، منها:

* كتاب المتوسط: وهو لركن الدين، الحسن الأستراباذي النحوي ت ٧١٥ هـ وهو شرح على كافية ابن الحاجب.
* اللباب: وهو (اللباب في علل البناء والإعراب) وصاحب: أبو البقاء العُكْبَري المتوفى سنة ٦١٦هـ.

ثالثًا: علماء ورد ذكرهم[1]، وذكر آراء لهم دون ذكر كتبهم وهم:

* الخليل بن أحمد ت ١٧٥
* سيبويه ت ١٨٠
* يونس بن حبيب ت ١٨٢
* على بن حمزة الكسائي ت ١٨٩

---

(١) وقد رتبناه حسب سني وفاتهم بالتاريخ الهجري.

* والأخفش ت ٢١٥
* المازني ت ٢٤٩
* الزجّاج ت ٣١٠
* أبو علي الفارسي ت ٣٧٧
* المبرّد ت ٣٨٦
* الجرجاني ت ٤٧١
* ابن بابشاذ ت ٤٩٦
* الزمخشري ت ٥٣٨
* ابن الحاجب ت ٦٤٦
* ابن عصفور ت ٦٦٩
* ابن مالك ت ٦٧٢
* ابن إياز ت ٦٨١
* ابن أبي الربيع ت ٦٨٨
* أبو حيّان ت ٧٤٥
* المرادي ت ٧٤٩
* ناظر الجيش ت ٧٧٨
* البدر الدماميني ت ٨٣٧
* الجلال السيوطي ت ٩١١

كتابُ كشفِ النقابِ
عن مُخَدَّراتِ مُلحَةِ الإعرابِ

كتابٌ في النحو أَلَّفه عَبْدُ الله الفاكهي؛ شرحًا على أرجوزة (مُلْحَةِ الإعرابِ وَسِنْحَةِ الآدابِ) للإمام أبي مُحَمَّد الحريريِّ.

مخطوطاتُ الكتاب

عندما عزمت على تحقيقِ كتاب (كَشْفُ النِّقابِ عن مُخَدَّراتِ مُلْحَةِ الإعراب) كنتُ قد وقعتُ على نسخة خطِّيَّة منه محفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (٢٣٨ نحو). أوراقها (٧٩) لوحة، باللَّوحةِ صفحتانِ.

وبعدَ أن قرأتُها كاملة على الميكروفيلم، وتبيَّن لي مدى جودتِها وجدارتها بالدِّراسة والتَّحقيق حصلتُ على صورة ميكروفيلمية لها، ثم شرعت في البحث والتنقيب في مكتبات جمهورية مصر العربية المعنيَّةِ بحفظ كتب التُّراث عَلِّي أجدُ نُسَخًا أخرى تضافُ إلى النُّسخة السابقة ولكنْ لم يتمَّ لي ذلك، فكاد اليأس يتطرق إلى نفسي لولا أن وفقني الله تعالى للعثور على نسخةٍ مطبوعةٍ بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة (١٩٥٤م) وذلك بفضل واحد من الزملاء المخلصين.

وقد كنت في أثناء ذلك على اتِّصالٍ ومراسلة دائمَين بمكتبات الوطن العربي بحثًا عن نسخ خطِّيَّة أخرى، وكنتُ كذلك حريصًا على متابعة ما تنشره المجلات الدورية والثقافية الخاصة بكتب التراث العربي والإسلامي، وبالمتابعة المستمرة كان ما يلي:

أمَّا بالنسبة لمكتبات مصر فلم أعثر على أيَّةِ نسخةٍ خطِّيَّة أخرى بالرغم مما بذلته من جهد في البحث والتنقيب.

هذا وقد جاء بكتاب (تاريخ الأدب العربي) للمستشرق الألماني كارل بروكلمان

أنَّه يوجد خمسُ نسخ خطِّيَّة من كتاب (كَشْف النِّقابِ عَنْ مُخَدَّراتِ مُلْحَةِ الإعرابِ) لعبدِ الله الفاكهي، الأولى بدار الكتب المصرية برقم (٢٣٨ نحو)، وقد حصلنا عليها، والثانية بمكتبة المدينة، والثالثة بمكتبة المتحف البريطاني بلندن، والرابعة بمكتبة هامبورج للمخطوطات بألمانيا الغربية، والخامسة بمكتبة باتافيا بهولندا.

أخذت في متابعة البحث والتنقيب لعلِّي أجدُ جديدًا يضاف إلى ما سبق، ولكنَّ هذا لم يحدثْ، فانبريتُ لمتابعة ردود القوم الذين أرسلتُ لهم فكان ما يلي:

أمَّا عن نسخة المدينة فقد تحَقَّقَ لي ما أردتُهُ من الحصول على صورة فوتوغرافية لها، وذلك بفضل أستاذي الكريم الدكتور صلاح الدين على رزق المدرس بقسم الدراسات الأدبية بكليَّة دار العلوم، والمعار حاليًا بكلية التربية جامعة الملك عبد العزيز آل سعود بالمدينة المنورة.

وأمَّا عن نسخة المتحف البريطاني بلندن فقد تلقَّيت مظروفًا يحتوي على ثلاثة ورقات فقط من المخطوط فأصِبْتُ بالدَّهشة خاصَّةً وأنَّ تلك الوريقاتِ المرسلَة لا تعادلُ التكلفة الماديةَ أو المقابل الماديَّ الذي طلبوه، فأرسلتُ لهم ثانيةً وثالثةً؛ فأفادوني بأن المخطوطة المحفوظة عندهم تقع بالفعل في ثلاث ورقات فقط، وأنها ليست مصوَّرة عن نسخ أخرى، وهي محفوظة عندهم ضمن مجموعة، وقد أرفقوا لي مع الرسالة مظروفًا يضم تلك الأوراق التي أرسلوها سابقًا وأرقامها هي: (٢٣٧٣ / ٢٣٨٧ / ٢٣٨٣) وكذلك أرسلوا بعض فهارسهم التي تؤكد صحَّةَ كلامهم.

وأما عن نسخة هامبورج بألمانيا الغربية فقد تلقَّيتُ ردًّا يفيد أنها ناقصة، وأنها مصورةٌ ضمن مجموعة، عن نسخة المتحف البريطاني وهي في ثلاث ورقات كذلك. ولكني طلبتها لكي يطمئنَّ قلبي فأرسلوها، فكان القول ما قالوا، لذا فقد استبعدتُها من المقابلة لتكرارها وعدم اكتمالها.

وأما عن نسخة (هولندا) فقد أرسلت في طلبها مرارًا وتكرارًا، ولكنْ للأسف

لم يصلني ردٌّ واحدٌ على رسالة واحدة من الرسائل التي أرسلتها، ولعلَّهم إنَّما فعلوا ذلك لعدم وجودها في مكتبتهم.

وبعد ذلك علمت بوجود نسخة خطِّيَّة للكتاب لم يذكرها بروكلمان في كتابه، وهي محفوظة بمكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم -حضرموت- اليمن وهي برقم (١٣٧) - مجاميع آل يحيى.

وقد علمت بها بفضل واحد من الزملاء المخلصين الذي أكد لي أنه علم بها بدوره عن طريق إحدى المجلات الدورية الثقافية المعنيَّة بشئون التراث العربيِّ الإسلاميِّ، وبالفعل فقد أرسلت في طلبها؛ ولكن لظروف سياسية معيَّنة كانت قائمة بين البلدين لم أتمكن من الحصول عليها، وكذلك لم يصلني منهم ردٌّ.

وبالمتابعة المستمرة توصلت إلى أنه توجد نسخة خطِّيَّة مصوَّرة عن نسخة مكتبة الأحقاف هذه ، وذلك بمعهد المخطوطات العربية بدولة الكويت فعملت جاهدًا على الحصول عليها؛ لتريحني من عناء التفكير في طلب الحصول على النُسخة الأصلية المصوَّرة عنها.

وقد تحقَّق لي ما أردت بفضل الأستاذ الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، مدير معهد المخطوطات بالكويت، فقد تفضَّل مشكورًا بإرسال صورة فوتوغرافيَّة لها.

وبهذا يكون قد توفَّر لديَّ من كتاب (كَشْفِ النِّقَابِ عَنْ مُخَدَّراتِ مُلْحَةِ الإعرابِ) خمس نسخ:

الأولى: هي المحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

والثانية: المصوَّرة عن النسخة المحفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعوديَّة.

والثالثة: المصوَّرة عن نسخة المحفوظة بمعهد المخطوطات العربية بالكويت.

والرابعة: المصوَّرة عن نسخة المتحف البريطاني بلندن.

والخامسة: نسخة مطبوعة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

وبين تلك النسخ جميعًا اختلافات جزئية سوف نذكِرها في موضعها عند المقابلة بينها إن شاء الله تعالى.

أما الآن فسوف نسوق وصفًا مفصلًا لكلٍّ من المخطوطات الخمس مع العلم بأنَّ ترتيب النسخ حسب جودتها ودقَّتها هكذا:

الأولى: نسخة دار الكتب، وقد اعتبرتُها الأصل الذي اعتمدت عليه لمرجِّحاتٍ ذكرتُها عند عند وصف النسخ المعتمدة في التحقيق وأخذتْ الرمز (د).

الثانية: نسخة معهد المخطوطات العربية بالكويت والتي رمزتُ إليها بالرمز (ك).

الثالثة: النسخة المطبوعة وأخذتْ الرمز (ط).

الرابعة: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز وأعطيناها الرمز (س).

الخامسة: نسخة المتحف البريطاني بلندن وهي ناقصة، ورمزها (م).

وصف ما اطَّلعتُ عليه من نُسَخ مخطوطة
كَشْفُ النِّقابِ عَنْ مُخَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإعْرَابِ

أولا: مخطوطة دار الكتب المصرية

مخطوطة في مجلد واحد، بقلم نسخي جيِّد متقن، تقع في (٧٩) لوحة كل لوحة من صفحتين، مقاسها (١٧ك (١٣) ثلاث عشرة كلمة في المتوسط.

وقد كتب بالصفحة الأولى -وهي صفحة الغلاف- عنوان الكتاب، وهو: (كتابُ كَشْفِ النِّقَابِ عَنْ مُخَدَّرَاتِ مُلْحِة الإعرابِ في علمِ النَّحوِ) وذلك في منتصفها إلى أعلى، كما كتب في أعلى الصفحة من المنتصف كذلك عبارة (شرح ملحة الإعراب) وذلك أعلى عنوان الكتاب، وتحت عنوان الكتاب خاتم كبير واضح باسم الكتبخانة الخديوية المصرية، وتحت هذا الخاتم من الجهة اليسرى كتب رقم المخطوط، وتحته الرمز والفن وهكذا (٢٣٨(ك) نحو الحسين).

وتبدأ اللوحة الثانية(أ) بصلب الكتاب، حيث يقول الشارح:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلِّي وأسلِّم على محمدٍ أفضل من خصصته بروح قدسك....

وقد سار الفاكهي على نفس تبويب الناظم لمنظومته، فلم يقدِّم بابًا على باب آخر، ولكنَّه كان يراعي ترتيب المصنف.

وأما الناسخ فقد انتهج في المخطوطة نهجًا مطردًا، حيث إنَّه يكتب عنوان الباب، وكذلك أبيات الناظم بالمداد الأحمر، وقد عمد إلى تذييل الصفحة (أ) بأوَّل لفظة تبدأ بها الصفحة (ب).

وهذه النسخة ليست مقسَّمة إلى أجزاء أو إلى كراسات، وإنما هي متابعة

الصفحات باطراد من البداية حتى النهاية.

والنسخة خالية من أي هوامش أو حواش أو تعليقات، وخالية كذلك من أي خرم، أو سقط، أو أثر أرضة، أو تصحيف أو تحريف مِمَّا يجعلنا نطمئنُّ إليها ونفضِّلها على غيرها من نسخ الكتاب الأخرى.

ولم يعلم اسم الناسخ، وأما تاريخ النَّسْخ: فيو ٢٦ من ذي القعدة، كما صرَّح به الناسخ في الصفحة الأخيرة ولكنَّه لم بتاريخ محدَّد للسنة التي نسخت فيها.

جاء بالصفحة الأخيرة: وكان الفراغ من كتابته في يوم السبت المبارك السادس والعشرين من ذي القعدة غفر الله لكاتبه ومالكه، والناظر فيه بخير، ولمن قال آمين.

وتنتهي النسخة بخطبة الختام التي جاء بها: وليكن هذا آخرَ ما تيسَّرَ جمعُه، فلله الحمدُ سبحانُه، لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، وحسبنا الله ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير.

ويوجد بمنتصف الصفحة الأخيرة من جهة اليسار خاتم وقف باسم (يوسف بن سليمان) سنة ١٣١٠هـ، وهذا الخاتم موجود أيضًا باللوحة الثانية الصفحة (أ) وذلك بالزاوية اليمنى من أعلى.

والمخطوطة محفوظة بدار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم (٢٣٨نحو)، وقد أمكننا الحصول على صورة ميكروفيلمية لها.

ثانيا: نسخة المدينة

هي نسخة خطِّيَّة في مجلَّدٍ واحدٍ، بقلم نسخيٍّ جيِّد متقن، وتقع في (٦٠) لوحة باللوحة صفحتان، مقاس الصفحة: ١٤× ٢٠ سم، ومُسَطَّرَتُها (٢١) سطرًا، ويحتوي السطر على (١٥) كلمة في المتوسط.

وقد كتب بالصفحة الأولى -وهي صفحة الغلاف- عنوان الكتاب: هو شرح الملحة للشيخ الأجلِّ الفاضلِ المحقِّقِ عبدِ الله الفاكهي المكِّي الشافعيٍّ، نفعنا الله به آمين آمين آمين. وذلك بمنتصف الصفحة من أعلى، وكتب بأسفل العنوان من الجهة اليمنى بيت من الشعر للمتنبِّي، وهو:

لا تَــشْكُوَنَّ إلى خَلْــقٍ فَتُــشْمِتَهُمْ　　شَــكْوَى الجَــرِيحِ إِلَى الغِرِبَــانِ

وبالجهة المقابلة يوجد الشطر الأول من بيتين للزمخشري وهما:

وأَخَّــرَنِي دَهْــرِي وَقَــدَّمَ مَعْــشَرِي　　........................

وَمُــذْ بَــدَا الجُهَّــالُ أيقَنْــتُ أَنَّنِــي　　........................

وكُتِبَ بأسفل الشعر عبارة وقف وهي: (وقف كتبخانة مدرسة محمودية) واستغرقت السطر كاملًا من بدايته إلى نهايته، وبالهامش كُتِبَ رقم جزئي هو (٦٢) وعدد الأوراق (٦٠) وكتب كذلك (٢١) وهو عدد الأسطر، وبأسفل الصفحة من جهة اليسار يوجد خاتم وقف غير واضح باسم (كتبخانة مدرسة محمودية).

وباقي الصفحة استغرقه نصٌّ مقتبس من التصريح، عدد أسطره (١٧) سطرًا وتبدأ اللوحة الثانية (أ) بصلب الكتاب؛ حيث يقول الشارح: بسم الله الرحمن الرحيم قال الشَّيخُ الإمامُ العالِمُ العَلَّامةُ أنحى النُّحاةِ أبو محمدٍ، عبد الله الفاكهي المكي متَّعنَا الله بحياته، ومنحنا من منهل عذب فراته، سبحانك لا أحصي ثناء عليك...!!

---

(١) ورواية البيت كما جاءت في ديوان المتنبي هي:

ولا تَــشك إلى خَلــقٍ فَتُــشْمِتَهُ　　شَــكْوَى الجَــرِيحِ إِلَى الغِربَــانِ وَالــرَّخَمِ

راجع: العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: ص ٥٤.

وقد انتهج الناسخ فيها نهجًا مطَّردًا، حيث يكتب عنوان الباب وكذلك أبيات المصنِّف بالمداد الأحمر، ويكتب الشرح بالمداد الأسود، وإذا سقطت منه كلمة أو عبارة ميَّز مكانها بعلامة (عه) مكانها ثم أثبتها في الهامش المجاور لها، وقد عمد إلى تذييل الصفحة (أ) بأول لفظة تبدأ بها الصفحة (ب)، وبهامش هذه اللوحة من الجهة اليمنى وكذلك من الجهة اليسرى كتب عبارة وقف وهي (وقف كتبخانة مدرسة محمودية) وذلك بخطٍّ كبيرٍ استغرق الهامش بطوله، وبأسفل هذه العبارة من الهامش الأيسر يوجد خاتم صغير غير واضح.

والنسخة ليست مقسَّمة إلى أجزاء أو إلى كراسات؛ ولكنَّ صفحاتِها تسير باطِّراد وتتابُع، وهي خالية من أي هوامش أو تعليقات أو حواشٍ، وخالية كذلك من أي خرم أو أثر أرضة أو سقط.

والناسخ هو إدريس بن أحمد بن إدريس الصفدي، وقد فرغ من نسخها في يوم الجمعة نهار أربع عشرة من شهر شوال سنة ١٠٧٣هـ حيث جاء بالصفحة الأخيرة منها، بعد الفراغ من صلب الكتاب ما نصُّه: وكتبه الفقير الحقير المقرُّ بالذَّنب والتقصير، الراجي عفو ربه القدير: إدريس بن أحمد بن إدريس الصفدي، غفر الله له ولوالديه ولعلماء المسلمين أجمعين آمين آمين آمين، وكان الفراغ من هذا النسخة يوم الجمعة نهار أربع عشر في شهر شوال سنة ثلاثة وسبعين بعد الألف ١٠٧٣هـ.

وتنتهي المخطوطة بخطبة الختام التي جاء بها: وليكن هذا آخرَ ما تيسَّر جمعُه، ولله الحمدُ سبحانَه وتعالى، لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، فله الحمد حتى يرضى، وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله صحبه وسلَّم.

والنسخة محفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز آل سعود بالمدينة المنوَّرة بالمملكة العربية السعودية تحت رقم عام (٢١٨٢).

ثالثًا: مخطوطة معهد المخطوطات العربية بالكويت

مخطوطة في مجلد واحد، بقلم نسخي جيِّد مشكول الحروف، تقع في (٧١) لوحة كل لوحة من صفحتين، مقاسها ١٥× ٢١ سم، ومُسَطَّرَتُها غير منتظمة، فصفحاتها يتراوح عدد الأسطر فيها ما بين (١٥، ٢٥) سطرًا، ويحتوي كلُّ سطر على (١٦) كلمة في المتوسط.

وقد كتب بصفحة الغلاف عنوان الكتاب وهو: كتاب شرح الملحة للفاكهي؛ وذلك بالزاوية اليسرى من أعلى الصفحة، وفي منتصف الصفحة توجد مقدِّمة نقلها الناسخ أو غيره: عن مقدمة المؤلف في كتابه: مجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى؛ وبأعلى المقدمة قاعدة نقلت عن الشذور لابن هشام وهي: الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك في (وَعَد): يَعِدُ، وفي (وَزَنَ): يَزِنُ، وحذفت في يلد وثبتت في (يولد).

وبأسفل المقدمة بعض الفوائد التي لا يُعْلَمُ أصحابها، وبالزاوية اليمنى من أعلى توجد بعض الفوائد المأخوذة عن ابن سينا والفارابي وهما من فلاسفة المسلمين، ولا يوجد بهذه الصفحة أختام تملُّك أو وقف.

وإذا انتقلنا إلى اللوحة الأولى الصفحة (أ) وجدناها تبدأ بالآتي:

بسم الله الرحمن، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، فلك الحمد حتى ترضى، وأصلِّي وأسلم على سيدنا محمد أفضلِ مَنْ خصَصْتَه بروح قدسك وبعد...

وبأعلى الصفحة يكتب عنوان الكتاب أيضًا وهو: كشفُ النِّقابِ عن مخدَّراتُ مُلْحَةِ الإعرابِ.

وقد انتهج الناسخ نهجًا مطردًا، حيث كان يكتب عنوان الباب بالمداد الأسود وبخطٍّ سميك، ويكتب أبيات النظم بالمداد الأحمر؛ ولكنه لم ينتهج هذا النهج المطرد

بالنسبة لعدد الأسطر؛ فنجد أن عدد الأسطر في صفحات هذه النسخةِ غيرُ منتظم، ولكن الصفحات يتراوح عدد الأسطر فيها ما بين (١٥، ٢٥ سطرًا)، وإذا سقطت منه كلمة ميَّز مكانَها بعلامة (~) أعلى السطر ثم أثبتَها في الهامش المجاور لها سواء من جهة اليمين أو اليسار، وقد عمد إلى تذييل الصفحة (أ) بأوَّل لفظة تبدأ بها الصفحة (ب).

والمخطوطة ليست إلى كراسات أو أجزاء، وإنما هي متتابعةُ الصفحاتِ وبهامشها توجد بعض ، والتقريرات التي لا يُعلم أصحابها.

وهي جيِّدة كذلك خالية من أي خرم أو سقط أو أثر أرضة، مثلها مثل باقي النسخ التي سبق وصفها.

والناسخ مجهول، أمَّا عن تاريخِ النَّسْخِ فهو غُرَّة رجب سنة ١٠٦٩هـ، حيث جاء بالصفحة الأخيرة من المخطوطة: كان الفراغ من زَبْرِهِ غُرَّة رجب سنة (١٠٦٩هـ) على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

وتنتهي المخطوطة بخطبة الختام التي جاءت باللوحة رقم (٧١) والتي نصُّها: وليكن هذا آخر ما يتيسَّر جمعُه، فلله الحمد سبحانه، لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، وحسبنا الله ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على محمدٍ وآله وصحبه وذريَّته وأهل بيته الطَّاهرين وسلَّم تسليمًا إلى يوم الدين آمين.

والمخطوطة محفوظة بمعهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالكويت، وهي نسخة مصوَّرة عن نسخة خطِّيَّة محفوظة بمكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم -حَضْرَمَوْت- اليمن برقم عام (١٣٧) مجاميع آل يحيى ضمن مجموعة، وتشغل المخطوطة (من ٨٣ إلى ١٥٣) من المجموعة، وقد صورها المعهد عن نسخة مكتبة الأحقاف باليمن بتاريخ ٨ صفر سنة ١٤٠٣هـ/ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢م.

رابعا: مخطوطة المتحف البريطاني بلندن

هذه النسخة غيرُ كاملةٍ، فهي تقع في ثلاث لوحات فقط، اللوحة الأولى من صفحتين أمّا الثانية والثالثة فكلّ منهما من صفحة واحدة، وأرقام الصفحات الثلاث هي (٢٣٧٣ / ٢٣٨٧ / ٢٣٨٣) ومقاس الصفحة ١٥× ٢١سم، ومُسَطَّرَتُها (٢٢) سطرًا، ويحتوي السطر على (١٥) كلمة على وجه التقريب.

ولا توجد بها صفحة غلاف، فهي ضمن مجموعة محفوظة بمكتبة المتحف واللوحة الأولى، الصفحة (أ) منها تبدأ بالآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، سبحانك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلّي وأُسلّم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك وبعد...

أمّا الناسخ فلم يُميِّز بين عنوان الباب وبين أبيات المصنِّف أو الشرح، وإذ إنه كتب كل ذلك بالمداد الأسود ودون تميُّز لأحدها عن الآخر.

والموجود منها ثلاث صفحات من بداية الكتاب إلى مبحث (أل)، وكذلك لم يعلم اسم الناسخ، ولا تاريخ نسخ المخطوطة حيث لم يرد بها ذكر لأيٍّ منها. والنسخة محفوظة بمكتبة المتحف البريطاني بلندن تحت رقم (٩٢٤).

خامسًا: النسخة (ط)

نسخة في مجلد واحد، تقع في (٦٤) لوحة، كل لوحة من صفحة واحدة مقاسها ١٣× ٢٤سم ومُسَطَّرتُها (٣٥) سطرًا تقريبًا، فيما عدا الصفحات الست الأولى فهي تتراوح ما بين ٢٥و٣٥ سطرًا، ويحتوي كل سطر على (٢١) كلمة على وجه التقريب.

وبالصفحة الأولى وهي صفحة الغلاف- كُتِبَ عنوان الكتاب وهو: (كَشْفُ

النِّقابِ عَنْ مُخَدَّراتِ مُلْحَةِ الإعرابِ، تأليف عبد الله بن محمد أحمد الفاكهي من علماء القرن العاشر) وذلك بمنتصفها من أعلى.

وتبدأ الصفحة الأولى بالآتي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلِّي وأسلِّم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك، وبعد...

وتنتهي هذه النسخة بخطبة الختام، وهي: وَلْيَكُنْ هذا آخِرَ ما تيسَّرَ جَمْعُه، فلله الحمد، سبحانه لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، وحسبي الله ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وهذه النسخة مطبوعة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر في ١٨ من شهر رجب سنة(١٣٧٣هـ/ ٢٣ من شهر مارس سنة ١٩٥٤م).

النُّسَخُ المعْتَمَدَةُ في التَّحقيقِ

بعدَ أن تجمَّعت لديَّ صورة فوتوغرافية لكلٍّ من مخطوطات الكتاب الخمس، وأخذت في مقابلتها جميعًا لأبيِّنَ أوجه الكمال والنَّقص فيها، ومناحي الترجيح والاطِّراح، وزوايا الوفاء بالغرض والقصور عنه؛ آثرت الاعتماد على المخطوطة (د) والمحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، ورأيت أن تكون هي الأساس الذي يقوم عليه تحقيقي لهذا الكتاب، وذلك لما ترجح به المخطوطات الأربع الأخرى من ميزات أبرزُها:

١- عدم وجود سقط بها، أو تحريف أو تصحيف مما يُطمئن الباحث على أنَّها متكاملةٌ، وعلى جانب من الدِّقَّة، إذا ما قورنت بما جاء بالنسخ الأربع الأخرى من:

أ- كثرة التحريف والتصحيف مما يحدُّ من اطمئنان الباحث إلى سلامة المتن.

ب- كثرة الأخطاء النحوية واللغوية التي يصادفها الباحث منثورة في ثنايا الكتاب في غيرها من المخطوطات.

جـ- اضطراب التراكيب، وعدم تلاؤم العبارات في مواطن كثيرة، إذا ما قورن ذلك بعبارات وتركيب المخطوطة (د).

٢- وضوح الخطِّ فيها وجودته وإتقانه بدرجة تفتقدها المخطوطات الأخرى، ذلك مما يساعد الباحث على الوقوع على طِلبته في سهولة ويسر.

٣- يرجِّحُ الباحثُ أن يكونَ ناسخَ المخطوطة (د) هو المؤلف عبد الله الفاكهي نفسه، وذلك لما يأتي:

أ- لم يُكتَب على غلافها، ولا في داخل صفحاتها اسم المؤلِّف، أي لم ينسب الكتاب إلى المؤلِّف، وإنما ذكر عنوان الكتاب فقط، مما يدل على أنَّه كتبه بنفسه في عصر يعلم من فيه يقينًا أنَّها لعبد الله الفاكهي، فلا داعي لأن

يكتب اسمه عليها، أو أنْ تنسب إليه، وهذه شيمة العلماء المتمكنين.

ب- أنَّها بدأت مباشرة -بصلب الكتاب- بقوله: سبحانك لا أحصي ثناء عليك... وأما عن النسخ الأخرى فكانت تبدأ بذكر جملة أو أكثر قبل ذلك كما ذكرنا عند تقديم وصف لكلٍّ واحدة منها على حِدة.

جـ- أنه لم يُذْكر فيها اسم لناسخ معيَّن، ولو كتبها أحد غير المؤلِّف لآثر في الغالب- أن يدوِّنَ اسمه بعد الفراغ من النَّسْخ.

د- كتبت العبارة التي تتضمن تاريخ النسخُ مدرجةً في متن الكتاب، وبنفس الخطِّ الذي كُتبت به المخطوطة، ولم تكتب في الهامش أو في ذيل الصفحة كما هي السِّمة الغالبة لدى معظم النُّساخ غير المصنِّفين.

هـ-أنَّه لم يحدد من تاريخ النَّسخ إلا اليوم والشهر فقط، ولم يرد تحديد السنة التي تمَّ فيها النسخ، وهذا يؤيِّد أنَّها كتبت في حياة المؤلِّف، ولم يخطر بباله ذكرُ سنة الفراغ من الكتابة؛ حيث جاء بالصفحة الأخيرة منها: وكان الفراغ من كتابته في يوم السبت المبارك السادس والعشرين من ذي القعدة.

و- أنه كتب بعد الفراغ من ذكر تاريخ النسخ، وذلك بالصفحة الأخيرة منها عبارة وهي: غفر الله لكاتبه ومالكه والناظر فيه بخير، ولمن قال آمين.

والعبارة توحي بأن الكاتب والمؤلف شخص واحد، فلو كتب شخص غير المؤلف، لقال: غفر الله لصاحبه وكاتبه ومالكه... فلزم من باب أولى أن يطلب الرحمة أولًا للمؤلِّف، ثم للكاتب... إلخ.

ز- خُلُوٌّ هذه المخطوطةِ من الهوامش والحواشي والتعليقات، مما يؤيِّد عدَم تملُّكِ أحدٍ لها غير صاحبها.

وعلى أيَّة حال فهذه مرجحاتٌ اجتهادية قابلةٌ للرد إذا ما ثَبَت بالدليل الماديِّ غيرُها. فلا مانَع من أنْ نأخذ بها الآن، فهي وإنْ لم تَرْقَ إلى درجة اليقين المطلق تؤيِّد

بصورة أو بأخرى تقديم النسخة (د) على غيرها من نسخ الكتاب الأخرى؛ سواء صحَّ ما قلناه من كونها نسخة المؤلِّف، أو أنَّها كتبت في عصره وبمعرفته، أو قيل بماته أو غير ذلك.

وقد جعلناها الأصلَ الذي اعتمدنا عليه في التحقيق، ثم جعلنا النسخ الأربع الأخرى مساعدة لها، والله الموفِّقُ ومنهُ يُسْتَمَدُّ العَونُ.

شرح ملحة الإعراب

كتاب كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب في علم النحو



بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

سبحانك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واصلي واسلم
على محمد افضل من خصصته بروح قدسك وبعد فهذا تعليق
وجيز على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بملحة الاعراب
كافل بحل مبانيها، وتوضيح معانيها، وتفكيك نظامها، وتعليل
احكامها، سميته كشف النقاب عن مخدرات ملحة الاعراب
سألنيه بعض الفقهاء الاصفياء، المعتقدين للاولياء، فاجبت سؤاله
وحققت اماله، وقلت مستمدا من الله التوفيق والهداية الى
خير طريق. قال ناظمها رحمه الله:

— قول اقول من بعد افتتاح القول بحمد ذي الطول الشديد الحول

افتتح قوله بحمد الله الصادق بالصيغة التابعة للحمد وبغيرها لما
يفهم الحمد تأسيا بقوله عليه الصلاة والسلام كل امر لا يبدأ فيه بحمد
الله فهو اقطع ولا ينافيه رواية لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
لان المقصود الافتتاح بما يدل على الثناء على الله تعالى لا ان لفظ الحمد
والبسملة متعين كما يدل لذلك رواية كل امر ذي بال لا يبدأ فيه
بذكر الله ويؤيده ان اول شيء نزل من القرآن اقرأ باسم ربك
والطول الفضل والسعة والحول القوة واضافة الشديد اليه من اضافة
الصفة الى موصوفها اي ذي الحول الشديد وعقب الثناء على الله
بالثناء على النبي صلى الله عليه وسلم في قوله كما يوجد في بعض النسخ

الصحب على الآل لتشمل الصلوة باقيهم والرجا جمع دجية بالبا وهي ظلمة الليل وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه فلله الحمد سبحانه لا احصي ثنا عليه هو كما اثنى على نفسه وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير. وكان الفراغ
• من كتابته في يوم السبت المبارك السادس •
• عشرين من ذي القعدة غفر الله •
• لكاتبه ومالكه والناظر فيه بخير •
• ولمن قال آمين •
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك لا احصي ثناء عليك انت كما أثنيت على نفسك فلك الحمد حتى ترضى
وأصلي وأسلم على سيدنا محمد افضل من خصصته بروح قدسك وبعد فهذا
تعليق وجيز على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بملحة الإعراب كافل بحل
مبانيها وتوضيح معانيها وتفكيك نظامها وتعليل احكامها سميته كشف النقاب
عن مخدرات ملحة الاعراب سألنيه بعض الفقهاء الاصفياء المعتقدين الاولياء
فأجبت سؤاله وحققت اماله وقلت مستمدا من الله التوفيق والهداية الى خير طريق

قال الناظم رحمه الله

افتتح قوله بحمد الله الصادق بالصيغة التابعة للحمد وغيرها مما ينبي عن الحمد تأسيا
بقوله عليه الصلاة والسلام كل امر ذي بال لا يبدا فيه بحمد الله فهو اقطع ولا
ينافيه رواية لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم لان المقصود الافتتاح بما
يدل على الثناء على الله تعالى لا أن لفظ الحمد والبسملة متعين كما يدل لذلك
رواية كل امر ذي بال لا يبدا فيه بذكر الله ويؤيده ان اول شيء نزل من
القرآن اقرأ باسم ربك . والطول الفضل والسعة والحول القوة واضافة
الشديد اليه من اضافة الصفة الى موصوفها اي ذي الحول الشديد بلغ فعقب
بالثناء على نبيه في قوله كما يوجد في بعض النسخ .

والضمير في بعده عائد الى الحمد والمعنى انه يقول بعد ما
افتتاح القول بالحمد وبهذا اللفظ وهو بعده فافضل السلام الى آخره
منصوب على الظرفية والعامل فيه أما المحذوف وفيه تخفيفا لكثرة الاستعمال
فافضل السلام والنبي انسان اوحي اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه

فان

وهي ظلمة الليل ولكن هذا آخر ما تيسر جمعه فلله الحمد سبحانه لا احصي ثناء عليه هو كما اثنى
على نفسه وحسبنا الله ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم
النصير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وذريته واهل بيته الطاهرين
وسلم تسليما الى يوم
الدين
امين
كان الفراغ من تحرير هذه النسخة ١٠٦٩ هجرية على صاحبها افضل الصلاة والسلام

المبني من الاسماء سبعة انواع وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال
والاصوات والمركبات وبعض الظروف ونعني بالمبني ما لا يختلف آخره بالعوامل فالمضمرات مثل انت وهو والكاف في
حبك واسماء الاشارة مثل ذا وتا والموصولات كالذي والتي واسماء الافعال كرويدك وصه ومه ونزال ودراك
والمركبات مثل شغر بغر وخاز باز وفيه سبع لغات والكنايات مثل كم وكذا والظروف مثل قبل وبعد للغاية
ان المفتوحة المخففة لها سبع مواضع ان تدخل على الفعل وهي مع الفعل الماضي بمعنى المصدر ومع المستقبل ناصبة
الثاني ان تكون مخففة من الثقيلة ويليها الاسم والفعل الماضي والمستقبل الثالث تكون زائدة للتوكيد كقوله تعالى فلما
ان جاء البشير القاه الرابع تكون بمعنى اي كقوله تعالى ان امشوا والخامس تكون بمعنى لئلا كقوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا
السادس تكون بمعنى اذ كقوله ان اتاه الله الملك اي اذ اتاه الله الملك السابع تكون بمعنى لا كقوله اذ يؤتى
احد مثل ما اوتيتم اي لا يؤتى ... ان باب ... حروف النداء سبعة وهي ...
... يا وايا وهيا واي وآ والهمزة ووا والمنادى سبعة انواع وهي المضاف والمفرد والنكرة والمعرف
بالالف واللام ونداء الترخيم ونداء الندبة ونداء الاستغاثة وقد نظمها الشاعر فقال

وسبعة للمنادى يا ابا حسن يا زيد يا رجلا يا ايها الرجل
يا جار بالحذف يا للمسلمين معا وندبة الميت للغزاة تتصل
وفي مسئلة الحسن الوجه بغير الالف واللام
سبعة اوجه حسن الوجه وحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجها وحسن وجه وحسن وجهه وحسن وجهه
وحسن وجهه ذكر هذه الصفة الزمخشري في المفصل وذكر الزجاجي فيه بالالف واللام اربعة اوجه
اخرى وهي الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجها ومن الخافضة لها
سبعة اوجه وابتداء الغاية في المكان مع الفاعل وانتهائها مع المفعول مثل اهما سمعت من داري الرياحين
من الطريق والتبعيض صلة اي زايدة وتبيين الصفة وذلك في الموضع الذي يحسن مكانها الذي
نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان تقديره اجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان وبمعنى على كقوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة لسان النحاة ابو محمد عبد الله الفاكهي المكي متعنا الله بحياته ومنحنا من منهل عذب فوائده سبحانك لا أحصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واصلي واسلم على محمد افضل من خصصته برفيع قدرك وبعد فهذا تعليق وجيز على المنظومة الموسومة في علم العربية المسماة بملحة الاعراب يكفل بحل مبانيها وتوضيح معانيها وتفكيك نظامها وتعليل احكامها سميته كشف النقاب عن مخدرات ملحة الاعراب سالما بحمد النبي الاصفياء المعتقدين الاوليا اجابت سؤاله وحققت اماله وقلت مستمدا من الله التوفيق والهداية الى خير طريق قال ناظمها رحمه الله اقول من بعد [illegible] بحمد ذي الطول [illegible] الحول

افتتح قوله بحمد الله تعالى الصادق بالصيغة التابعة للحمد ولغيرها مما يفهم الحمد تاسيا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه بحمد الله فهو اقطع ولا ينافيه رواية لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم لان المقصود الافتتاح بما يدل على الثناء على الله تعالى لا ان لفظ الحمد والبسملة متعين كما يدل لذلك رواية كل امر لا يبدا فيه بذكر الله ويؤيده ان اول شي نزل من القرآن اقرا باسم ربك والطول الفضل والسعة والحول القوة واضافة الشديد اليه من اضافة الصفة الى موصوفها اي ذي الحول الشديد وعقب الثناء على الله تعالى بالثناء على النبي في قوله كما يوجد في بعض النسخ وبعضها فاقد له [illegible] النبي [illegible]

[illegible]

تعطيب
تعطيب تعطيب

والعلم جميعه بالباري للنسمة ولكن هذا آخر ما تيسر جمعه وشاء الحق سبحانه
وتعالى لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه فله الحمد كثيرًا وحسبنا الله
ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وكتبه الفقير الحقير المعترف
بالذنب والتقصير الراجي عفو
القدير [illegible]

وكان الفراغ من نسخه [illegible] يوم [illegible] الرابع عشر [illegible] سنة ١٠٧٢ [illegible]

(مقدِّمةُ المؤلِّف)[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

(قال الشَّيخُ الإمامُ العالِمُ العلاَّمةُ، أَنْحَى النُحاةِ، أبو مُحَمَّدٍ، عَبْدُ الله الفاكِهي المَكِّيُّ متَّعنا الله بحياته، ومنحنا من منهل عذبِ فراته)[٢]: (الحمدُ الله ربِّ العالمين)[٣] وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ، سبحانك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيتَ على نفسِك، (فلك الحمدُ حتىَّ ترضى)[٤]، وأصلِّي وأسلِّم على (سيِّدنَا)[٥] مُحَمَّدٍ أفضلِ مَنْ خَصَصْتَهُ بِرُوحِ قُدُسِكَ، وبعدُ.

فهذا تعليقٌ وجيزٌ على المقدِّمة الموضوعة في علمِ العربيَّة، المسمَّاةِ بِمُلْحَةِ الإعراب[٦] كافلٌ بحلِّ مبانيها، وتوضيح معانيها، وتفكيكِ نظامها، وتعليل أحكامها (و)[٧] سَمَّيْتُهُ: (كَشْفُ النِّقابِ عَنْ مُخَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإعراب) سَأَلَنِيهِ بعضُ الفقهاءِ الأصفياء المعتقِدينَ الأولياء، فأجبتُ سؤالَه، وحققْتُ آمالَهُ، وقلتُ مستمِدًّا من الله التوفيق والهدايةَ إلى (خير)[٨] طريقٍ، قالَ ناظمُها -رحمه اللهُ تعالى[٩].

أَقُــولُ مِــنْ بَعْــدِ افْتِتَــاحِ القَــوْلِ ... بِحَمْــدِ ذي الطَّــوْلِ الــشَّدِيدِ الحَــولِ

---

(١) ما بين القوسين من وضع المحقق.

(٢) ما بين القوسين زيادة في (س).

(٣) ما بين القوسين زيادة في (ط) وفي (م) بدلًا منها عبارة: وبه نستعين.

(٤) زيادة في (ك، م).

(٥) سيدنا: زيادة في (ك).

(٦) المُلحَةُ: بالضمِّ: الكلمةُ المليحةُ والجمعُ (مُلَح) وقد تطلق على المهابة والبركة. (انظر القاموس المحيط (ملح).

(٧) الواو: ساقطة من (م).

(٨) في (ط): واضح .

(٩) لفظة (تعالى): زيادة في (ط،م).

افتتح قولَه بحمدِ الله الصَّادقِ بالصيغةِ الشائعةِ للحمد، وبغيرها[١] مما يُفْهَمُ الحمد؛ تأسِّيًا بقوله -عليه الصلاة والسلام: «**كُلُّ أمرٍ ذي بَالٍ لا يُبْدأُ فِيهِ بِحَمْدِ الله فَهُوَ أَقْطَعُ**»[٢]. ولا ينافيه روايةُ: «**لا يُبْدَأُ فيه بِبِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**»؛ لأنَّ المقصودَ الافتتاحُ بما يدلُّ على الله (سبحانَهُ و)[٣] تعالى لا أنَّ لفظَ الحمدِ[٤] والبسملةَ متعيَّنٌ كما يدلُّ لذلك روايةُ: «**كُلُّ أمرٍ ذي بَالٍ لا يُبْدَأُ فيه بِذِكرِ الله...**».

ويؤيِّده أنَّ أوَّلَ شيءٍ نَزَل من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١][٥].

وَالطَّوْلُ: الفضلُ والسَّعَةُ، والحَوْلُ: القُوَّةُ، وإضافةُ الشَّدِيدِ إليه من (باب)[٦] إضافةِ الصِّفةِ إلى موصوفها، أي: ذي الحول الشديد.

وعقَّب الثناءَ على الله (تعالى)[٧] بالثناءِ على النَّبيِّ[٨] -ﷺ[٩]- في قوله- كما يوجد في بعضِ النسخ.

وَبَعْــــدَهُ فَأَفْـــــضَلُ الــــسَّلَامِ عَـــلَى النَّبِـــيِّ سَـــيِّدِ الأَنَـــامِ
وآلِــــهِ الأَطْهَـــــارِ خَـــيْرِ آلِ فَـــاحْفَظْ كَلَامِــي وَاسْـتَمِعْ مَقَـــالِي

---

(١) في (م): وغيرها.
(٢) انظر سنن ابن ماجه -كتاب النِّكاح- باب رقم ١٩ (١/ ٦١٠) حديث رقم (١٨٩٤) برواية: «كلُّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع»، وانظر كذلك سنن أبي داود -أدب- رقم (١٨).
(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ط).
(٤) في (ط): الحمدلة.
(٥) الذي خلق: إضافة في الآية من (م).
(٦) زيادة في (ط).
(٧) لفظة (تعالى): زيادة في (س)، (م).
(٨) في (ك، م): نبيّه.
(٩) العبارة ساقطة من (م، س، ك) وفي (ط) بدلًا منها (عليه الصلاة والسَّلام).

الضَّميرُ في (بَعْدَه) عائدٌ إلى الحمد، والمعنى: أنَّه يقول كذا مما سيأتي بعد افتتاح القول بالحمد وبهذا اللفظ، وهو (بَعْدَه) - فأفضلُ السلام... إلخ.

و(بَعْدَ): منصوبٌ على الظَّرفيَّة (الزمانيَّة)[1] والعاملُ فيه (أمَّا) المحذوفةُ تخفيفًا؛ لكثرة استعمالها، وجوابُها قولُه (فأفضلُ السَّلامِ).

والنَّبيُّ: إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرع، وإنْ لم يُؤْمَر بتبليغه، فإنْ أُمِرَ بِهِ فرسولٌ أيضًا. فالنَّبِيُّ أعمُّ، فكلُّ رسولٍ نبيٌّ، ولا عكس[2].

والأنامُ: الخلقُ، على المشهور[3].

ودلَّ[4] على أنَّ نبيَّنا محمدًا (ﷺ)[5] سيِّدُهم، أي أفضلُهم (قولُه)[6] تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، لأنَّ خيريَّةَ الأمةِ بحسب كمالها في دينها، وذلك تابع لكمال نبيِّها.

واستغنى الناظمُ بهذا الوصف للنبي ﷺ[7] عن التصريح باسمه العَلَم؛ تعظيمًا

---

(١) لفظة (الزمانية): زيادة في (م).

(٢) وعلى ذلك فبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان في نبيٍّ ورسول كمحمد -عليه الصلاة والسلام- وينفرد النبيُّ في إبراهيم مثلًا. قال الشيخ حسن العطار: وقد يطلق الرسول على أعمِّ من ذلك، قال النوويُّ في (شرح مسلم): إنَّ الرسول يتناول جميع رسل الله من الملائكة والآدميين، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] ولا يسمي المَلَكُ نبيًا؛ فعلى ذلك فبين الرسول والنبيِّ عمومٌ وخصوص من وجه (حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية) ص ٥.

(٣) وقيل: الجنُّ والإنس أو جميع ما على وجه الأرض (القاموس المحيط: أنم).

(٤) في (م): فدلَّ.

(٥) ما بين القوسين زيادة في (ط).

(٦) في (م): (بدليل قوله).

(٧) قال الفاكهي في مقدمة كتابه (شرح الحدود النحوية): وجملة صلى الله عليه وسلم، جملة =

لشأنه وتفيخمًا لقدره؛ لما فيه من الإشارة إلى انفراده (به)[١] وعدمِ مشاركٍ له فيه فلا ينصرفُ الذِّهنُ عند سماعِهِ إلى غيرِهِ.

واستعمالُ السَّيِّدِ في غيرِ الله شائعٌ كثيرٌ يشهد له الكتابُ[٢] والسُّنَّةُ[٣] وَحُكِيَ عن الإمام مالك[٤] (رضي الله عنه)[٥] الكراهةُ[٦].

وفي أذكار النوويِّ[٧] ------------------------=

=

دعائية، أي: اللهم صلِّ وسلم عليه، والصلاة من الله رحمة، قال الراعي النميري:

صلَّى على عزَّةَ الرَّحمنُ وابنتِها ... ليلى، وصلى على جاراتها الأخر

(١) لفظة (به): ساقطة من (ط).

(٢) ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، وقوله أيضًا: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [آل عمرن: ٣٩].

(٣) وذلك كقوله -عليه الصلاة والسلام: «**أنا سيد ولد آدم**» انظر في الحديث: سنن أبي داود: كتاب السنة: (٢/ ٥٢١) وسنن ابن ماجه (كتاب الزهد) رقم (٣٧). ومن السنة كذلك قوله ﷺ: «قوموا إلى سيِّدكم أو إلى خيركم».
انظر صحيح البخاري (٨/ ٢٧٢) كتاب الاستئذان وانظر كذلك: سنن أبي داود: (٢/ ٦٤٥)- كتاب الأدب.

(٤) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحِمْيَرِيُّ، أبو عبد الله إمامُ دار الهجرة، وأحدُ الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، وُلد سنة ٩٣هـ وتوفي بالمدينة سنة (١٧٩هـ) ومن مصنَّفاته: الموطَّأ في الحديث
انظر في ترجمته تذكرة الحفاظ: (١/ ١٩٣- ١٩٨) والنجوم الزاهرة: (٢/ ٩٦- ٩٧) وَوَفَيَاتِ الأعيان: (٤/ ١٣٥- ١٣٩).

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (س).

(٦) أي كراهة استعمال السيد على غير الله تعالى؛ بدليل الحديث الذي رواه أبو داود في سننه (٢/ ٥٥٤): جاء وفد بني عامر إلى النبيِّ ﷺ فقالوا: أنت سيِّدُنا... قال: «السَّيدُ الله تبارك وتعالى».

(٧) هو يحيى بن شرف بن مِرِّي الحورانيُّ، الشافعيَّ، محيي الدين أبو زكريا: علامة في الفقه =

=(رَحِمَهُ الله)[١] عن ابن النحاسِ[٢] (رحمه الله)[٣] جوازُ إطلاقه على غير الله (تعالى)[٤] إلَّا أنْ يُعَرَّفَ بأل، ثُمَّ قال: والأظهر جوازُه معها[٥].

وإفرادُ السَّلامِ عن الصلاة مكروه، وكذا بالعكس[٦].

وقد يُجابُ عن النَّاظم باحتمال أَنَّه جمع بينَهما لفظًا، وذلك كافٍ (أو أنَّ)[٧] محلَّ

= والحديث. مولده سنة (٦٣١هـ) ووفاته سنة (٦٧٦هـ) في نوى من قرى حوران بسوريا وإليها ينسب. تعلَّم في دمشق وبها أقام زمنًا طويلًا، ومن مؤلفاته: تهذيب الأسماء واللغات، والمنهاج، والأذكار... وغيرها.

انظر في ترجمته: طبقات الشافعية: (٥/ ١٦٥) والنجوم الزاهرة: (٧/ ٢٧٨) شذرات الذهب: (٥/ ٣٥٤) والأعلام: (٩/ ١٨٤) وصدر كتابه (رياض الصالحين).

(١) مابين القوسين،زيادة من (س).

(٢) هو أحمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ يونسَ المراوي، أبو جعفر النحويّ المصريّ؛ فقيه أديب ويعرف بالنحَّاس، أخذ عن الأخفش والمبرِّد والزجَّاج وغيرهم، ومن مؤلفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والناسخ والمنسوخ، والاشتقاق توفِّي بمصر سنة: (٣٣٨هـ).

انظر في ترجمته: معجم الأدباء: (٤/ ٢٢٤) إنباه الرواة: (١/ ١٠١، ١٠٤) والشذرات: (٢/ ٢٤٦).

(٣) زيادة في (س).

(٤) لفظة (تعالى) ساقطة من (د) ، (ط)

(٥) الأذكار: ص ٣١٣

(٦) وذهب النوويُّ في أذكاره إلى استحباب الجمع بينهما وعدم التفريق، واستدلَّ بقولة تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦] انظر الأذكار ص٩٨. وكُرِهَ كذلك إفراد الصلاة عن السلام، وعكسُه عند المتأخِّرين، وأمَّا عند المتقدمين فهو خلافُ الأولى فقط كما صرَّح به ابنُ الجَوْزِيِّ، فلو اقتصر على أحدهما لجاز من غير كراهة، وقد جرى عليه جماعة من السلف والخلف منهم الإمام مسلم أوَّلَ صحيحه، وأبو القاسم الشاطبي، وممن قال بكراهة إفراد الصلاة عن السلام على رسول الله ﷺ ولو خطأ: الغزالي والزينُ العراقِيُّ أيضًا.

راجع التصريح: (١/ ١١) وحاشية الشيخ ياسين بهامش الصفحة المذكورة.

(٧) في (م): فإن.

الكراهةِ فيمن اتَّخذَهُ عادة كما قيل.

وآلُ النَّبِيِّ ﷺ: أقارُبه المؤمنونَ من بني هاشم والمطَّلب[١] وإضافتُه إلى الضمير كما هنا (جائزةٌ)[٢] على الصَّحيح، وإنْ كان الأَولَى إضافتَه إلى الظَّاهرِ[٣].

والأطهارُ: جمعُ طاهر. ووصفَهم بذلك قول الله تعالىَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وخيرُ: اسمُ تفضيلٍ حُذِفَتْ أَلِفُه لكثرةِ الاستعمال.

وقولُه: (فاحفظْ كلامي... إلخ) أمرٌ للطَّالبِ بحفظِ كلامِهِ والإصغاء إلى مقاله وهما متقاربا المعنى، وأشار إلى مقولِ القَوْل بِقَوْلِهِ:

يَا سَائِلِي عَنِ الكَلَامِ المُنْتَظِمْ ... حَدًّا وَنَوْعًا وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمْ
اسْمَعْ -هُدِيتَ الرُّشْدَ- مَا أَقُولُ ... وَافْهَمْهُ فهمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

أي : أقول يا سائلي عن حدِّ الكلام في اصطلاح النُّحاةِ، وعن أنواعه كم هي

---

(١) قال الفاكهي في شرح الحدود النحوية الورقة الأولى: فسَّره سيبويه -أي الآل- بالقوم الذين يؤول أمرُهم إلى المضاف، وهذا منه نصٌّ في أنّه اسم جمع لا جمع، وقيل: أصله (أهل) بدليل تصغيره على (أُهَيْل) خصَّ باستعماله في الأشراف وأهل الحضر.
ومذهبُ الشافعيِّ أنَّ المشرعَ خصَّ باسم آل النبي ﷺ مؤمني بني هاشم أو المطلب ابني عبد مناف من بين أهله كلِّهم، أو من يرجع إليه بقرابة أو نحوها.

(٢) في (ط): جائز.

(٣) وقد ورد إضافته إلى الظَّاهر والمضمر في قوله عبد المطَّلب بن عبد مناف، جدِّ النبيِّ ﷺ:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ... ـبِ وعابديه اليومَ آلَك

وقال المؤلف في شرح الحدود النحوية: وإضافته إلى الضمير جائزٌ على الصحيح، وليست من لحن العامة. انظر الورقة (١).

عندهم، وعن أقسام كلٍّ نوع.

(فحدًّا ونوعًا): منصوبانِ على التمييز و(يا سائلي. إلى آخر المنظومة) (محكِيٌّ بالقولِ)[1].

وقولَه: (هديت الرُّشْدَ): جملةٌ دعائية معترضةٌ بين الفعل و(المفعول)[2] وعائد (ما) محذوف.

وقولُه: (مَنْ لَهُ معقولُ) أي: من له عقل، كقولهِ تعالى: ﴿ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] (أي الفتنة)[3] وهي صفة يميز بها بين الحسن والقبيح، ثم بيَّنَ حدَّ الكلامِ المسئول عنه بقوله:

حَــدُّ الكَــلَامِ مَــا أَفَــادَ الْمُــسْتَمِعْ ....

أي: قولٌ أفاد المستمع بِأنْ أُفْهِمَ معنى يَحْسُنُ السُّكوتُ من المتكلِّم عليه، بحيث لا يصيرُ السامعُ منتظرًا لشيء آخرَ تحصُلُ به الفائدة[4] فلا حاجةَ لذكر المركَّبِ إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه (وَمِنْ)[5] ثَمَّ استظهر رأي من جَنَحَ إلى أنَّ قولَ ابنِ مالك[6] في

---

(١) في (ط): مقول القول.

(٢) في (س)، (ك)، (ط)، (م): (ومفعوله).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (د)، (م).

(٤) ذهب جماعة إلى أنَّ شرط الكلام الإفادة وهو اختيار الجزولي، وابن مالك وابن معط والحريري. وهناك من لا يشترطون ذلك مثل: أبي حيان في لمحته، والزمخشري في مفصله. شرح اللمحة البدرية: (١/ ١٧٨ - ١٧٩).

(٥) (ومن): ساقطة من (م).

(٦) وهو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحويُّ الجَيَّانِيُّ الشافعيُّ الطائيُّ، ولد بجيَّان سنة(٦٠٠هـ) وأخذ العربية عن غير واحد، ورحل إلى الشام، وتنقَّل بين مدنه ثم استقرَّ في دمشق، وتصدَّر للتدريس فيها حتى لقي ربَّه سنة (٦٧٢هـ). وله مصنَّفات كثيرة ومفيدة منها: التسهيل والكافية الشافية، وخلاصتها المعروفة بالألفية. (راجع في ترجمته: بغية =

ألفيتَه (كَاسْتَقِمْ)[1] مثالٌ لا تتميمٌ للحدِّ.

والقولُ: هو اللفظُ الدالُّ على معنًى؛ مفردًا كان أو مركبًا، مفيدًا أم لا، فهو إذًا بمعنى المقول، مصدرٌ بمعنى اسم المفعول (لقولهم)[2]: هذا ضربُ الأمير بمعنى: مضروبه.

واللفظُ: ما يَتَلَفَّظُ به الإنسانُ، مهملًا كان أو مستعملًا. فالقولُ أخصُّ منه، فكلُّ قولٍ لفظ ولا عكس[3].

واحترز بالقول المعبَّر عنه بها عن الخطِّ والإشارة[4]، ونحوِهما مما ليس بقول[5]

=

الوعاة: (٥٣ -٥٧) وسركيس: ٢٣٢).

(١) ومن البيت رقم (٨) في الألفية، وهو بتمامه:

كَلَامُنَا لفظٌ مفيدٌ كاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

(٢) في (س)، (ط): كقولهم. وفي (ك): كقوله.

(٣) قال ابن هشام في شرحه للمحة البدرية: وعلى هذا فحدُّه إذا (يقصد القول) أنَّه اللفظ المستعملُ، وذلك كزيد ورجل، وقام، وجَعَل بخلاف نحو ديز ورفعج، مقلوبي زيد وجعفر فلا يسميان قولًا؛ لأنَّهما غير مستعملين، ويسميان (لفظًا) لأنَّ اللفظَ هو الطَّرحُ ثم نقل إلى الشيء المطروح، وهذان مطروحان بلسان اللافظ إلى سمع السامع، وقد ظهر أنَّ كلَّ قولٍ لفظٌ ولا ينعكس. انظر شرح اللمحة البدرية: (١/ ١٥٥- ١٥٦).

(٤) الخط كقول العرب (القلم أحد اللسانين) وكذا تسميتهم ما بين دَفَّتَي المصحف (كلام الله). وفي الإشارة كقوله تعالى: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١]. انظر: شرح شذور الذهب ص٢٩.

(٥) جاء بهامش تحقيق شرح اللمحة البدرية: نحو المعنى القائم بالنفس كما في قول الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨] وغاية ما لا يُعَدُّ قولًا هو ما اصطلح اللغويون على تسميتها الدوالَّ الأربع، وهي: الكتابة، والإشارة، والعقْدُ بالأصابع الدال على أعداد مخصوصة، والنُّصَبُ -كَغُرَف- وهي العلامة المنصوبة كالمحراب للقبلة، وهو جمع (نُصْبَة) كعُقْدَة.

=

وهو مفيد فإنَّه لا يسمَّى كلامًا في الاصطلاح.

وبقوله: (أفادَ المُسْتَمِع) (عمّا)[1] لا فائدةَ فيه بالمعنى المذكور، كالمركَّب الإضافيِّ، نحوُ: عبد الله، والمزجيِّ، نحو: بَعْلَبَكّ، والإسناديِّ، نحوُ، شَابَ قَرْناها[2].

ودخل في حَدِّ الكلام بالمعنى المذكور للمفيد ما عُلِم ثبوتُه أو نفيُه للسَّامع، نَحْو: الكُلُّ أعظمُ من الجزء، والضِّدانِ لا يجتمعان.

نَعَم إنْ أُريدَ بالمفيد (ما أفادَ)[3] ما لم يَكُنْ عند السَّامع فلا. واعتَبَر بعضُهم في حدِّ الكلامِ كونَه مقصودًا لذاته؛ لإخراج غيرِ المقصود وما قُصِدَ لغيرِه، فالأوَّلُ كالصَّادرِ من النائم مما هو لفظٌ (مفيد)[4]، والثاني كجملة الصِّلةِ في نَحْوِ: جاء الَّذي قام أبوه: فإنَّها مقصودةٌ لإيضاحِ معناه، وأمَّا اتِّحادُ الناطِق فلا يُعْتَبَرُ في الكلامِ، وصحَّحهُ ابنُ مالك[5] وأبو حيَّان[6] قالا: كما أنَّ اتِّحادَ الكاتبِ لا يُعْتَبَرُ

=

انظر هامش رقم (١) من ص١٥٨ الجزء الأوَّل، وانظر: شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية ص٩.

(١) في (د)، (ط)، (م): (ما).

(٢) وذلك لأنَّ كلَّ واحد من هذه الثلاثة ذو جزأين، وكلَّ جزء مفهمًا يدلّ على معنى، ولكن هذا المعنى الذي يدلُّ عليه الجزء ليس جزء المعنى الذي تدل عليه جملة اللفظ. (المحقق).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (د).

(٤) في (د): ليفيد.

(٥) قال العلَّامة أبو النَّجا: زاد ابنُ مالك في التسهيل خامسًا، وهو (لذاته) حيث قال: الكلام هو اللفظ المركَّب المفيد بالوضع المقصود لذاته لإخراج صلة الموصول وجملة الشرط فقط، وجملة الخبر وحده. ورد بأنَّ هذا القيد يغني عنه قيدُ الإفادة؛ لأنَّ ما ذكر لا يفيدُ إلا في حال اعتباره مضمومًا إلى غيره. حاشية أبي النجا على شرح الأزهري على الآجرومية: ص٩.

(٦) هو أثير الدين مُحَمَّدُ بنُ يوسفَ بنِ عليِّ بن يوسف بن حيَّان النَّفَرِيُّ الجَيَّانيُّ، الغرناطيُّ =

في كونِ الخَطِّ خطًّا[١].

والحدُّ لغةً: المنعُ، واصطلاحًا: بمعنى المعرِّف، وهو ما يميِّزُ الشَّيء عَمَّا عداهُ، ولا يكونُ كذلك إلَّا ما كان جامعًا لأفراد المحدود مانعًا من دخول غيرها فيه.

وأشار بقوله: (نَحْو سَعَى زَيْدٌ وَعَمْروٌ مُتَّبَعْ): إلى أنَّ الكلام يتألَّف من اسمين، نَحْو: (عَمْروٌ مُتَّبَع) ويسمى جملة اسمية، ومن فعل واسم نحو (سَعَى زَيْدٌ) ويسمى جملة فعليَّة، وهذا هو أقلُّ ائتلافه.

وقد يتألَّف من أكثرَ، ولا يتألَّف من فعلين، ولا حرفين، ولا فعلٍ وحرف، ولا اسم وحرف؛ لأن الكلام لا يحصل بدون إسناد، والإسنادُ يقتضي مسندًا ومسندًا إليه، لكونه نسبة بينهما، وهما لا يتحققان إلا في اسمين، أو اسم وفعل. وأمَّا نحو: يا زيدُ فأصلُه: أدعو زيدًا، فهو مؤلف من فعل واسم، خلافًا لأبي عليٍّ[٢].

=

الأندلسيُّ، ولد بمطخشارش على مقربة من غرناطة سنة ٦٥٤هـ وأخذ عن جمع كبير من علماء المشرق والمغرب ونبغ في علوم كثيرة وقد استقر في القاهرة، بعد تجوال في بلاد مختلفة وتصدَّر بها للتدريس، وله مؤلفات كثيرة منها: تفسير البحر المحيط وارتشاف الضَّرَب، وشرح التسهيل وتوفي بالقاهرة سنة (٧٤٠هـ).

راجع ترجمته: بغية الوعاة: (١٢١ - ١٢٣) طبقات النحاة واللغويين: (٢٧٩ - ٢٩٢). وأبو حيان النحوي د. خديجة الحديثي.

(١) قال ابن مالك في (شرح التسهيل): وليس اتحاد الناطق معتبرًا كما لم يكن اتِّحاد الكاتب معتبرًا في كون الخطِّ خَطًّا، فإنَّه لو اصطلح رجلان على أنْ يكتب أحدُهما (زيد) ويكتب الآخر (فاضل) لكان المجموع خطًّا، فكذلك إذا نطق رجل بزيد، ونطق الآخر بفاضل وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام، ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين؛ لأنَّ المخبَرَ عنه غيرُ المخبر به.

شرح التسهيل: (١/ ٧).

(٢) هو أبو عليٍّ الحسنُ بنُ أحمدَ الفارسيُّ، ولد بِفَسَا (مدينة قريبة من شيراز) وأخذ عن ابن السرَّاج وغيره، رحل إلى أقطار من الدولة. وتوفِّي ببغداد سنة (٣٧٧هـ) وله مصنفات

=

ولا يشترط في جزأي الكلام أنْ يلفظ بهما معًا كما مثَّل، فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر كاستقم.

والكلام أخصُّ من الجملة لاشتراط الفائدة فيه بخلافها؛ لأنَّها عبارةٌ عن اللفظ المركَّب الإسنادي، أفاد أم لا. فكل كلام جملةٌ ولا عكس، وليسا بمترادفين خلافًا للزمخشريِّ[1] وصاحب اللباب[2] واختاره ناظر الجيش[3].

=

كثيرة منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في الصرف، والحجة في علل القراءات السبع.
راجع في ترجمته: إنباه الرواة: (١/ ٢٧٣- ٢٧٥) ونزهة الألبَّاء: (٢١٦- ٢١٧) والنجوم الزاهرة: (٤/ ١٥١) وشذرات الذهب: (٣/ ٨٨) ومعجم الأدباء: (٧/ ٢٣٢).
وهو يرى أنَّ أداة النداء عوض عن الفعل، وعليه يكون المنادى مشبه بالمفعول به.

(١) هو أبو القاسم محمودُ بنُ عمرَ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الخَوارِزميُّ الزَّمَخْشَرِيُّ. ولد بِزَمَخْشَر سنة (٤٦٧هـ) وإليها نسب. وقد ورد بغداد غير مرة، وأخذ الأدب عن أبي الحسن بن المظفر النيسابوري وأبي مضر بن جرير الضبِّي الأصبهاني الشَّقانيّ، وشيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي، وغيرهم ورحل إلى خُراسان، وجاور بمكة المكرمة حتى قيل له: جار الله. وتوفي بخوارزم سنة (٥٣٨هـ) ومن أشهر كتبه المفصَّل والأنموذج (في النحو) وأساس البلاغة، والفائق في غريب الحديث والكشاف... وغير ذلك كثير.
راجع في ترجمته: شذرات الذهب: (٤/ ١١٨- ١٢١). نزهة الألباء: (٢٧٤- ٢٧٦) وإنباه الرواة: (٣/ ٢٦٥- ٢٧٢) وبغية الوعاة: ٣٨٨، ومعجم الأدباء: (١٩/ ١٢٦- ١٣٥) والنجوم الزاهرة: (٥/ ٢٧٤). ومقدمة أساس البلاغة ص(٥-٦).

(٢) هو أبو البقاء محبُّ الدين عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العُكبَري الأزجي الضَّرير، الحنبليُّ، النحويُّ، الغرضيُّ، صاحب التصانيف الكثيرة؛ منها تفسير القرآن وإعراب القرآن، واللباب في علل البناء والإعراب، وشرح الإيضاح وشرح اللمع، وشرح مقامات الحريري... وغير ذلك كثير.
راجع في ترجمته شذرات الذهب: (٥/ ٦٧- ٦٩).

(٣) هو محبُّ الدين مُحَمَّدُ بنَ يوسفَ أَحْمَدَ بنِ عبد الدَّايم المحبِّي ناظر الجيش، ولد بحلب سنة (٦٩٧هـ) واشتغل ببلاده ثم قدم القاهرة ولازم أبا حيَّان والتاج التبريزي وغيرهم، وحفظ المنهاج والألفيَّة، وبعض التسهيل، وتلا بالسبع على الصايغ، ومهر في العربية وغيرها

=

ثم إنْ صُدِّرَتْ الجملة باسم فاسميَّةٌ، أو بفعل ففعليَّةٌ.

والمرادُ (بالصَّدْرِ)[1]: المسندُ أو المسندُ إليه، ولا عبرةَ بما تقدَّم عليه من الحروف وإنْ غيَّر الإعرابَ والمعنى، فَنَحْوُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ) جملةٌ اسميَّةٌ، المُعْتَبَرُ ما هو صدرٌ في الأصلِ، فَنَحْوُ (زَيدًا ضَرَبْتُ): جُملةٌ فعليةٌ.

=

ودرس فيها وحدث وأفاد وشرح التسهيل إلَّا قليلًا، وشرح تلخيص المفتاح شرحًا مفيدًا، وَوَلِيَ نظارة الجيش والديوان، وتوفي في ثاني عشر ذي الحجة سنة (٧٧٨هـ).

راجع في ترجمته: بغية الوعاة: ١١٨. وشذرات الذهب: (٢/ ٢٥٩).

(١) في (ط)، (س): بالمصدر. تحريف.

أجزاء الكلم[١]

وَنَوْعُـــهُ الَّـــذِي عَلَيْـــهِ يُبْنَـــى   اسْـــمٌ وَفِعْـــلٌ ثُـــمَّ حَـــرْفُ مَعْنَـــى

لَمَّا فرغ من حدِّ الكلام أشارَ إلى بيان أجزائه التي يتألَّف منها، أي من مجموعها لا جميعها فذكر أنها ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف، ولا رابع (لها)[٢] كما دلَّ على ذلك الإجماع والاستقراء، فإنَّ علماء هذا الفنِّ تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها فلو كان ثَمَّ غيرُها لعثروا عليه[٣].

وقيَّد الحرفَ بكونه لمعنى، لإخراج حرف التهجِّي[٤]، إذ لا يكون جزءًا للكلام، على أنَّ في جعلِهِ (حرفَ المعنى) جزءًا للكلام تجوُّزًا، أو جريًا على مقالة ضعيفة.

واحترز (بَنوعِهِ الَّذِي عليه يُبْنَى) من نوعه الذي ينقسم إليه؛ كالجملة الاسمية

---

(١) ما بين القوسين زيادة من المحقِّق.

(٢) في (س): عليها.

(٣) في شرح اللمحة البدرية: وهي ثلاثة باتفاق من يُعْتَدُّ به: اسم وفعل وحرف، والدالُّ على ذلك أمران:

أحدُهما: الاستقراء من أئمة اللغة كأبي عمرو، والخليل وسيبويه ومَنْ بَعْدهم ويقال: إن البادئَ لهذه المقالة أميرُ المؤمنين عليٌ بن أبي طالب -رضي الله عنه-.

والثاني: القسمة الدائرة بين النفي والإثبات، ولهم فيها طرق أحسنُها أن يقالَ: الكلمة إمَّا أن يَصِحَّ إسنادها إلى غيرها أوْ لا، إنْ لم يصحَّ فهي حرف، وإنْ صحَّ فإمَّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا، فإنْ اقترنت فهي الفعل وإلَّا فهي الاسم.

انظر: شرح اللمحة البدرية: (١/ ١٦٣).

(٤) الفرقُ بين حرف المعنى وحرف التهجِّي؛ أنَّ حرفَ المعنى كلمةٌ بذاتها كحرف الجرِّ والاستفهام، وإنَّ وأخواتها وغير ذلك.

وأمَّا حرف التهجِّي فهو جزء من الكلمة فمثلًا (زيد) تتكون من الحروف الهجائية: الزاي والياء والدال (المحقق).

والفعلية والصغرى والكبرى[١].

وقد يقال: إنَّ الناظم -رحمه الله تعالى[٢]- قسَّم الكلام إلى غير أقسامه؛ لأنَّ هذه الثلاثةَ أقسامٌ للكلمةِ لا للكلام؛ لأنَّ علامةَ صحَّةِ القسمةِ جوازُ إطلاق اسم المقسوم على كلٍّ واحد من الأقسام.

ويجابُ: بأنَّ هذا من تقسيم الكلِّ إلى أجزائه، وإنَّما يلزمُ صدقُ اسمِ المقسوم علي كلٍّ واحد من أقسامه في تقسيم الكلي إلى جزئياته[٣]، والناظم لم يقصد ذلك.

---

(١) الجملة الكبرى: هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة، نحو (زيد قام أبوه) و(زيد أبوه قائم) والصغرى: هي المبنية علي المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.
انظر المغني: (٢/ ٣٨٠).

(٢) لفظة (تعالى): ساقطة من (د)، (س).

(٣) أراد: أنَّ الكلمة كليَّة وأنَّ الاسم والفعل والحرف جزئياتٌ لها. وكون الكلمة كلية؛ لأنَّها مأخوذة في مفهوم كلٍّ من الاسم والفعل والحرف، كما أخذ الحيوان في مفهوم كلٍّ من الإنسان والفرس والبقر، فإن مفهوم الاسم مثلًا كلمة دلَّت على معنى في نفسها... إلخ فصارت الكلمة جزءًا من هذه المفاهيم، وصار المفهوم كلا فنسبت إليه، والمنسوب إلى الكليِّ كليٌّ، فصارت كلية. وكون الاسم وقسميه جزئيات لاندراجهنَّ تحت الكلية اندراجَ الإنسانِ والفرس والبقر تحت الحيوان فنسب إليها. (المحقِّق).

حَدُّ الكلمة(١)

والكَلِمَةُ(٢): قولٌ مفردٌ، وقد مرَّ معنى (القول).

والمفردُ: ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه كزيدٍ.

والكلمةُ: واحدةُ الكلم(٣)، وهو -إذا أُخذ بقية التركيب- ما تركَّبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثرَ، أفاد أم لا، كـ(إنْ قام زيد)(٤).

و(ثُمَّ) في كلام النَّاظم بمعنى الواو، وليست على بابها؛ لأنَّا إذا قسَّمنا شيئًا إلى أشياء فنسبةُ كلِّ واحدٍ من الأقسام إلى الشيء المقسوم نسبةٌ واحدة.

واعلم أنَّ لكلِّ واحد من هذه الأقسام علامات وكذا حدودًا(٥) يُعْرَفُ ويتميَّز بها عن قسيميه، والناظم آثر التمييز بالعلامة على الحدِّ، وإنْ كان هو أضبطَ لاطِّراده، وانعكاسه(٦) بخلافها إذ لا تنعكس(٧) تسهيلًا على المبتدئ، (فقال)(٨):

---

(١) ما بين القوسين إضافة من المحقِّق.

(٢) الشارح قدَّم النظر في الكلام على الكلمة، وهو بهذا يتَّفق مع الجزولي وابن معط ويخالف أبا حيَّان، وسيبويه، والمبرد، والزجَّاجي وغيرَهم، قال ابنُ هشام: قدَّم النظر في الكلمة على النظر في الكلام؛ لأنَّ المفرد سابق على المركَّب طبعًا، فما ينبغي أن يسبقه وضعًا. شرح اللمحة البدرية :(١/ ١٥٢- ١٥٣).

(٣) في (د): (واحد).

(٤) في (س): كان قام زيد قام.

(٥) في (د)، (س)، (ك): (حدّ).

(٦) الاطِّراد: أن يوجد المحدود كلما وجد الحد، وهو المانع، والانعكاس: أنْ يوجد الحدُّ كلما وجد المحدود، وهو الجامع.

(٧) قال ابن هشام: والفرق بين الحدِّ والعلامة أنَّ الحدَّ يلزمه أمرانِ: الاطِّرادُ والانعكاسُ، والعلامة يلزمها أمر واحد منهما: هو الاطِّراد، خاصة دون الانعكاس وذلك كقولك: الإنسان كاتب بالفعل، فإنَّه كلَّما وُجِد الكاتب بالفعل وجد الإنسان. ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان. شرح اللمحة البدرية: (١/ ١٦٧).

(٨) لفظة (فقال) ساقطة من (س).

(الاسم وعلاماته)[١]

فَالاسْمُ[٢] مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى ... أَوْ كَانَ مَجْرورًا بِحَتَّى وَعَلَى
مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمْ ... وَذَا وَأَنْتَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

الاسمُ لغةً[٣]: مشتقٌّ من السُّمُوِّ -وهو العُلُوُّ- في رأي بصريٍّ، أو من السِّمَةِ - وهي العلامَةُ- في رأي كوفيٍّ[٤].

واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا.

ولم يذكر الناظم مما يعرف به الاسم (ويميز)[٥] إلَّا حرف الجر[٦]. وحروفه كثيرة اقتصر المصنف[٧] منها هنا على أربعة، فكل كلمة صلحت لأنْ يدخل عليها

---

(١) ما بين القوسين إضافة من المحقِّق.

(٢) (فالاسم): الفاء فاء الفصيحة، وضابطها أن تقع في جواب شرط مقدَّر فكأنَّه قال هنا: إذا أردتَ أنْ تعرفَ ما يتميَّز به الاسم والفعل والحرف، فالاسم ... إلخ. وهو مبتدأ مرفوع بالابتداء (المحقِّق).

(٣) قوله (لغةً): منصوب على التمييز، أي: من جهة اللغة لا على نزع الخافض؛ لأنَّه سماعيٌّ إلَّا أنْ يقالَ: إنَّ المؤلفين أجْرَوه مُجرى القياس؛ لكثرته في كلامهم، ولا يصحُّ أنْ يكون حالًا؛ لأنَّ مجيء الحال من المبتدأ لا يجوز عند الجمهور، وأيضًا مجيء المصدر حالًا سماعيٌّ. (المحقِّق).

(٤) انظر الإنصاف: مسألة (١).

(٥) في (س): ويتميز. وفي (ك) ويميزه. وفي (ط): ويتميز به.

(٦) قال الحريري: للاسم عدة علامات، وإنما اقتصرنا في الملحة على حروف الجر؛ لكونها أعم علاماته، وبدخول حتى على (إذا) في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] استدل على أن (إذا) اسم. شرح الحريري على ملحة الإعراب: ص٣٣.

(٧) لفظة (المصنف) ساقطة من (س)، (ك)، (ط).

حرف من حروف الجر، أو كانت مجرورة به فهي اسم، نحو: أخذت[١] من ذا، ونظرت إلى تلك، وركبت على الخيل، و﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥] فهذه أسماء لدخول (حرف)[٢] الجر عليها إذ لا يدخل إلَّا على اسم صريح أو ما في تأويله، وأما قولهم: مَا هيَ بِنِعْمَ الولد[٣]، وعَلَى بِئْسَ العَيْر[٤] فعلى حذف الموصوف وصفته[٥].

وكما يتميز الاسم بدخول حرف الجر يتميز بالجر الذي هو أثره، وهو عبارة عن الكسرة التي يحدثها العامل سواء أكان العامل حرفًا، أم مضافًا، ولا جرَّ بغيرها على الصحيح.

ومما يتميَّز به الاسم أيضا التنوين، وهو نون ساكنة تثبت لفظًا لا خطًّا استغناءً عنها بتكرار الحركة عند الضَّبْطِ بالقلم كرجلٍ وَ صَهٍ، ومسلماتٍ، وحينئذٍ.

وكذا الإسنادُ إليه، وهو أنفعُ (علاماته)[٦]، إذ به تعرف اسمية التاء من (ضَرَبْتُ)، (ما) في: ﴿ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾

---

(١) في (د): اتخذت- تحريف، وما أثبتناه: في (س)، (ك)، (ط).

(٢) في (س)، (ك): حروف.

(٣) هذه عبارة قالها أعرابي عندما بشر بمولودة فقيل له: نعم الولد ولدك، قال: والله ما هي بنعم الولد؛ نصرها بكاء، وبرها سرقة. (المحقق).

(٤) هذه عبارة قد كثرت في كلام العرب حتى صارت بمنزلة المثل، وتمامها: نعم السير على بئس العير.
وَالعَيْرُ: يطلق على الحمار الوحشي والأهلي، والجمع: أعيارٌ وعيارٌ، وعُيُورٌ، وعُيُورةٌ.
انظر القاموس المحيط: عير.

(٥) إذ التقدير: (ما هي بولد مقول فيه نعم الولد) و(نعم السير على غير مقول فيه بئس العير).
انظر: قطر الندى: (١/ ٢٦).

(٦) في (س): العلامات.

[الجمعة: ١١][1] (و)[2] ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

ولا فرق فيه بين المعنويِّ واللفظيِّ كما حقَّقه بعضُهم. وأما: تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ[3] فعلى حذف (أنْ) أو إقامة الفعل مقام المصدر[4].

---

(١) و(من التجارة) ساقطة من (س)، (ط).

(٢) الواو إضافة من المحقِّق.

(٣) هذا جزء من المثل العربي المشهور: تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ.
والمُعَيْدِيُّ: بضم الميم وفتح العين وإسكان الياء، وكسر الدَّال، وبعدها ياء مشدَّدة، قال ابنُ خِلِّكان: وقال المفضَّل الضبِّي: أوَّل من تكلَّم بهذا المثل المنذِرُ بْنُ ماءِ السماءِ، قاله لشُقَّة بن ضمرة التميميِّ الدَّارميِّ، وكان قد سمع بذكره فلما رآه اقتحمته عينه، فقال له هذا المثل وسار عنه، فقال له شقة: أبيت اللعن، وإنَّ الرجالَ ليسوا بجزر يرادُ منها الأجسام، وإنَّما المرءُ بأصغريه؛ قلبه ولسانه فأعجبَ المنذرَ ما رأى من عقله وبيانه، وهذا المثل يضرب لمن له صيت وذكر ولا ينظر له. والمُعَيْدِيُّ: منسوبٌ إلى معد بن عدنان.
راجع وَفَيَاتُ الأعيان: (٤/ ٦٨).

(٤) روي هذا المثل بثلاث روايات:
الأولى: أنْ تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ من أنْ تراه بنصب (تَسْمَعَ) بأنْ المصدرية المذكورة. وهذه الرواية لا غبار عليها ولا إشكال فيها؛ لأنَّ المبتدأ إنَّما هو من المصدر المنسبك من أنْ والفعل المذكورين كما قال المؤلف. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].
الرواية الثانية: تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تراه بنصب (تَسْمَعَ) من غير وجود (أن) وفي هذه الرواية إشكال، وهو حذف أن المصدرية وبقاء عملها وهو النصب، مع أن القياس أنَّه متى حذف الناصب للمضارع ارتفع الفعل لضعف عامل النصب.
والرواية الثالثة: تسمعُ بالمعيدي... برفع المضارع على ما يقتضيه القياس الذي قررناه.
انظر شرح شذور الذهب، هامش رقم ١، ص١٩.
والرواية الثانية والثالثة هما الروايتان اللتان تكلم المؤلف عنهما وخرَّجهما.

(الفعل وعلاماته)[1]

ولَمَّا فَرَغَ مما يُعْرَفُ به الاسمُ أخذ في بيانِ ما يُعْرَفُ به مُطْلَقُ الفعلِ ويتميَّز (عن)[2] قسيميه فقال:

وَالفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسِّيْنُ ... عَلَيْهِ مِثْلُ: بَانَ أُوْ يَبِينُ

أَوْ لِحَقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ ... كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ: لَسْتُ أَنْفُثُ

أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوَ: قُلْ ... وَمِثْلُهُ: ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

الفعل لغةً: نفسُ[3] الحدثِ الذي يحدثه الفاعل من قيام، أو قعود، أو نحوِهما.

واصطلاحًا: كلمة دلَّتْ على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا، وله علامات كثيرة، ذكر منها أربع علامات:

الأولى: (قد) و (أي)[4] الحرفية، وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي لإفادة تحقيقه، أو توقُّعه، أو تقريب زمنه من الحال[5]، وعلى المضارع لإفادة[6] التقليل أو التوقع، نحو: قد بان زيد[7]، وقد يبين، ولا تدخل على الأمر أصلًا.

وأما الاسمية فتكون بمعنى (حَسْب)، ونحو: قَدْ زَيْد درهمٌ، تتَّصل بها ياء

---

(١) ما بين القوسين إضافة من المحقِّق.

(٢) في (س): من.

(٣) لفظة (نفس): ساقطة من (ك).

(٤) لفظة (أي): ساقطة من (ك).

(٥) في (ك) عبارة مختلفة عما بين القوسين، وهي: بين الماضي والمضارع وتفيد في الماضي التحقيق، والتوقع، والتقريب، لزمته من الحال أصلًا. وإن كان المعنى قريبًا.

(٦) (الإفادة): ساقطة من (ك).

(٧) لفظة (زيد): ساقطة من (س)، (ك).

المتكلِّم مجرورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية جوازًا[١].

وقد تكُون اسم فعل بمعنى (يكفي)[٢]. وإذا اتصلت بها الياء كانت في محلِّ نصبٍ (على المفعولية)[٣] (ولزمتها)[٤] نونُ الوقاية.

[العلامة الثانية: (السين)، أي: سين الاستقبال، وهي حرف تنفيس يختص بالمضارع، يخلِّصه للاستقبال بعد أنْ كان للحال، أو محتملًا له وللاستقبال، ومثلها (سوف) لكنَّها أكثرُ تنفيسًا، إذ كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى][٥].

الثالثة: (تاءُ الفاعل) وهي المرادة بقوله: (تَاءُ من يُحَدِّثُ) (سواء أكانت لمتكلم أم مخاطب، ويختص بها الماضي، وبها يتبيَّن لك أن ليس وعسى)[٦] فعلان[٧] لقبولهما إيَّاها في نحو: ﴿لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦][٨] (و)[٩] ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾

---

(١) وذلك كقول أبي نُخَيلَة، حُمَيْدِ بنِ مالك الأرقَط:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبيبينِ قَدِي ... ليس الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ

(٢) في (د)، (س)، (ط): اكفف.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك)، (ط).

(٤) في (ك): ويلزمها.

(٥) في (ك) توجد عبارة بدلًا من المذكورة، هي: العلامة الثانية: السين وسوف وتختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال بعد أن كان للحال أو محتملًا لها وللاستقبال لكن زمن (سوف) أوسع من السين؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى.

(٦) في (ك): وتكون للمتكلم والمخاطب وتختص بالماضي، وبها استدل على أن عسى وليس.

(٧) والفاكهي هنا يتَّفق في ذلك مع الحريري، وهما معًا يتَّفقان مع البصريِّين في القول بفعليتهما. راجع: شرح ملحة الإعراب للحريري ص٣٥.

(٨) ووردت في (س)، (د)، (ط): (لست عليهم بوكيل) خطأ.

(٩) الواو من إضافتنا.

[محمد: ٢٢] خلافًا لمن زعم أن (ليس) حرف نفي كـ(ما) النافية[١]، و(عسى) حرف ترجٍّ كـ(لعلَّ)[٢].

ومثلُ تاءِ الفاعل تاءُ التأنيث الساكنة الدَّالَّةُ على تأنيث الفاعل، وهي خاصَّة بالماضي أيضًا، وتلحقه منصرفًا كان، أو جامدًا ما لم يُلتَزَمْ تذكيرُ فاعِلِهِ. وبها يتبيَّنُ لك أيضًا أنَّ (نعم، وبئس) فعلانِ لِقَبُولِهِما إيَّاها. ففي الحديث: «**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمْعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ**»[٣].

وفيه أيضا: «**وَأَعُوذُ بِكَ مَنَ الخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ البِطَانَةُ**»[٤] خلافًا لِمَنْ زعم أنَّهما اسمانِ لدخول حرف الجرِّ عليهما كما تقدَّم.

---

(١) زعم ابن السرَّاج أن (ليس) حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحلبيَّات وابن شقير وجماعة. قال ابن هشام: والصواب الأول-يقصد كونها فعلًا- بدليل لستُ ولستُما ولستُنَّ وليسا وليسوا وليستْ ولسنَ.
انظر المغني: (١/ ٢٩٧).

(٢) قال ابن هشام: (عسى): فعل مطلقًا، لا حرف مطلقًا خلافًا لابن السرَّاج وثعلب، ولا حين يتَّصل بالضمير المنصوب، كقوله: يا أبتا علَّكَ أو عساكا. خلافًا لسيبويه، حكاه عنه السيرافي. ومعناه الترجِّي في المحبوب والإشفاق في المكروه. المغني: (١/ ١٥١).

(٣) هذا جزء من حديث نبويٍّ شريف وتمامه: «**وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالغُسْلُ أَفْضَلُ**».
انظر في الحديث: سنن النَّسائي: (٣/ ٧٧) كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، وسنن أبي داود: (٢/ ٦٤٥) كتاب الأدب برواية: «**فهو أفضل**». المعنى: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء.
راجع: قطر الندى: (١/ ٢٥).
وفي الحديث حذف التميز والمخصوص أيضًا، وذلك على رأي من أجاز حذفَ التمييز كالناظم المحقق.

(٤) هذا جزء من حديث نبويٍّ شريف، والحديث بتمامه كما رواه أبو داود في سننه، كتاب الاستعاذة(١/ ٣٥٤): «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الجُوعِ فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ البِطَانَةُ**».
وواجع فيه كذلك: سنن النَّسائي (٨/ ٢٥٠) كتاب الاستعاذة، باب رقم (٣٣).

العلامةُ الرابعةُ: دلالةُ الكلمةِ على الأمر بما اشتقَّتْ منه وهو المصدر كما مثَّل به من نحو: (قُلْ) فإنَّه يدلُّ على الأمرِ بما اشتُقَّ منه وهو القول، ومثلُه: ادْخُلْ، وَانْبَسِطْ واشْرَبْ، وَكُلْ). بخلاف (صَه) فإنَّه وإنْ[1] دلَّ على الأمر بالسكوت ليس فعلَ أمرٍ لعدم اشتقاقه مما يدلُّ عليه، ومثله (مَه، وإيه).

وقضِيَّةُ كلامِهِ أنَّ (نَزَالِ وَدَراكِ) فعلا أمرٍ؛ لدلالتهما على الأمر بما اشتقَّا منه، فإنَّ (نَزَالِ) مشتقٌّ من النزول، و(دَرَاكِ) مشتقٌّ[2] من الإدراك، وليس كذلك بل هما اسما فعل أمر[3].

وأنَّ (هَلُمَّ)[4]، و(هاتِ)، و(تعالَ) ليستْ أفعالَ أمر.

---

(١) (وإن): ساقطة من (س).

(٢) لفظة (مشتقٌّ): زيادة في (ط).

(٣) اختلف في كون الألفاظ المذكورة أفعالًا أو أسماء، فذهب البصريُّون إلى أنَّها أسماء سُمِّيتْ بها الأفعال. قال سيبويه: وكذلك الحروف التي للأمر والنَّهي ليس بفعل، نحو: إيه، وصه، ومه، وأشباهها، وهَلُمَّ في لغة أهل الحجاز كذلك، ألا تراهم جعلوها للواحد وللاثنين وللجميع والذكر والأنثى.
انظر الكتاب: (٢/ ١٥٨)
وذهب الكوفيون إلى أنَّها أفعال دالَّة على الحدث والزمان وذهب أبو جعفر أحمد بن صابر - وهو من نحاة الأندلس - إلى أنَّها قسم برأسه خارج عن الكلم الثلاث وسمَّاه (خالفة).
انظر شرح اللمحة البدرية: (٢/ ١٠٩) وبغية الوعاة: ١٣٤.

(٤) هَلُمَّ: عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضُر، وأقبِلْ. وعند بني تميم فعلُ أمر. ومذهب البصريين أنَّ (هلم) مركبة من (ها) التنبيه، ومن (لَمَّ) التي هي فعل أمر من قولهم: لَمَّ اللهُ شَعَثَهُ؛ أي: جَمَعَه. كأنَّه قيل: اجْمع نفسَكَ إلينا. فحذفت ألفُهَا تخفيفًا. وقال الخليل: ركِّبا قبل الإدغام، فحذفت همزة الدَّرج إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغِمَت. وقال الفرَّاء مركَّبةٌ من (هل) التي للزجر، و(أُمَّ) بمعنى اقْصِدْ، فخفِّفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلَها، فصار (هَلُمَّ). وقيل: إنَّها ليست مركَّبة.
راجع الكتاب: (٢/ ١٥٨) والمقتضب: (٣/ ٢٠٣) وشرح اللمحة البدرية (٢/ ١١٣).

الذي صحَّحه ابنُ هشام[١]، وغيرُه[٢] أنَّ (هاتِ)، و(تعالَ) فعلا أمر[٣].

والمشهور بين النحاة أنَّ علامةَ الأمرُ دلالته على الطَّلب، وقَبولُه ياءَ المخاطبة. فإن دلَّت كلمة عليه، ولم تقبل الياء فهي اسم فعلٍ كَصَهٍ، أو قبلتها ولم تدلَّ عليه ففعلٌ مضارع، وقد استبان لك أنَّ الفعل ثلاثُة أقسام:

ماضٍ: وعلامته المختَّصَةُ به تاءُ الفاعل، ومثلها تاء التأنيث الساكنة.

ومضارعٌ: وعلامتُه المختَّصَةُ به: السِّين وسوف.

وأمرٌ: وعلامتُه المختَّصَةُ به إفهامه الأمر بما اشتُقَّ منه.

وإنَّ (قد) علامةٌ مشتركةٌ بين الماضي والمضارع.

---

(١) هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، والخزرجي ولد بمصر سنة (٧٠٨هـ-١٠٣٩م وتوفي ٧٦١هـ). ومصنَّفاته كثيرة منها مغني اللبيب، وشذور الذهب وشرحه ، وشرح لمحة أبي حيَّان وقطر الندى وشرحه، والتوضيح وغير ذلك كثير.

راجع في ترجمته: الأعلام: (٤/ ٢٩١) وشذرات الذهب: (٦/ ١٩١) وشرح اللمحة البدرية: (١/ ٨٣- ١٢٤).

(٢) و(غيره): زيادة من (ك).

(٣) قال ابن هشام: ومنه -يقصد الأمر- (هاتِ) بكسر التاء، (تعالَ) بفتح اللام خلافًا للزمخشريِّ في زعمه أنَّهما من أسماء الأفعَال، ولنا أفهما يدلان على الطَّلب، ويقبلان الياءَ، تقول (هاتي) بكسر التاء و(تعالَي) بفتح اللام. والعامة تقول (تعالِي) بكسر اللام، والصواب الفتح كما يقال: اخشَ، واسعَ، فلو لم تدل الكلمة على الطلب، وقبلت ياء المخاطبة، نحو: تقومين، وتقعدين أو دلَّت على الطلب، ولم تقبل ياء المخاطبة، نحو (نَزَالِ يا هندُ) بمعنى (انزلِي) فليست بفعل أمر.

شرح شذور الذهب: (٢٢ - ٢٣).

(الحرفُ وعلامتُهُ)[١]

وَالحَـرْفُ مَـا لَيْـسَتْ لَـهُ عَلَامَـهْ ... فَقِـسْ عَـلَى قَـوْلِي تَكُـنْ عَلَّامَـهْ

مِثَالُـــــهُ: حَتَّـــــى وَلَا وَثُـــــمَّا ... وَهَـــلْ وَبَـــلْ وَلَـــوْ وَلَمْ وَلَـمَّـــا

والحرفُ لغةً: طَرَفُ الشَّيءِ كحرفِ الجَبَلِ، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] أي: على طَرَفٍ، وجانبٍ من الدِّين.

واصطلاحًا: كلمةٌ دلَّتْ على معنى في غيرها فقط[٢] وليس له علامةٌ وجوديَّةٌ، وهذا هو المرادُ بقوله (مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامهْ) بل علامته التي امتاز بها عن قسيميه عدميَّةٌ، وهي ألَّا يقبلَ شيئًا من خواصِّ الاسم ولا من خواصِّ الفعل، فحينئذٍ يمتنع كونُه واحدًا منهما، فيتعيَّن كونُه حرفًا، إذ لا مخرجَ عن ذلك كما دلَّ عليه الاستقراءُ.

فإذا عُرِضَتْ عليك مثلًا كلمةٌ، وَسُئِلْتَ عنها، أهي: اسمٌ أم فعلٌ، أم حرفٌ؟ فاعرِضْ عليها علاماتِ الاسم أوْلًا، فإن قَبِلَتْ شيئًا منها فاسمٌ وإلَّا فاعرِض عليها علامات الفعل، فإن قبلت شيئًا منها ففعل وإلَّا احكُمْ بحرفيَّتها.

والحرف ثلاثةُ أقسام كما أفهَمَهُ تعدُّدُ المثال في النَّظم:

مختصٌّ بالاسم: كَـ(فِي، وَحَتَّى الجارَّة).

---

(١) ما بين القوسين من إضافتنا.

(٢) هذا هو المشهور بين النحويِّين، غير أنَّ الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك في (التعليقة) وزعم أنه دالٌّ على معنى في نفسه، وتابعه في زعمه هذا أبو حيَّان في شرح التسهيل.

راجع شرح اللمحة البدرية: (١/ ١٦٤).

مختصٌّ بالفعل: كَـ(لَمْ، وَلَمَّا، وَلَو الشرطية)[1].

ومشتركٌ بينهما: كَـ(هَل، وَبَلْ، وثُمَّ، ولا) (غير الناهية).

والأصلُ في كلِّ حرف مختصٍّ أنْ يعملَ فيما اختصَّ به ما لم يتنـزَّلْ منه منزلة الجزء، كـ(أل، والسين) وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل[2].

(١) لفظة (الشرطية): ساقطة من (د).

(٢) (لا): ساقطة من (د).

بَابٌ في النَّكرةِ والمعرفةِ

البابُ: ما يُتَوَصَّلُ منه إلى الشيء، وهو حقيقةٌ في الأجسام؛ كبابِ المسجد، ومجازٌ في المعاني؛ كهذا البابِ الذي نحن بصدده، ونشير[١] فيه إلى بيان حقيقة النكرة والمعرفة.

فالاسْـــمُ ضَرْبَـــانِ: فَـــضَرْبٌ نَكِـــرَهْ   وَالآخَـــرُ المَعْرِفَـــةُ المُـــشْتَهِرَهْ

قَسَّمَ الاسمَ بحسب التنظير والتعريف إلى نكرة ومعرفة.

فالنكرةُ: ما شاع في جنس موجود، كرجل وفرس[٢]. أو مقدَّر وجودُهُ[٣] كشمس.

والمعرفةُ: ما وضع ليُسْتَعْمَلَ في معيَّن. والنكرة[٤] هي الأصلُ لاندراجِ كلِّ معرفةٍ تحتَها من غير عكس[٥]، ولهذا بدأ بها الناظم، فقال:

وَكُـــلُّ مَـــا رُبَّ عَلَيْـــهِ تَـــدْخُلُ   فَإِنَّـــهُ مُنَكَّـــرٌ يَـــا رَجُـــلُ

نَحْـــوُ: غُـــلَامٍ وَكِتَـــابٍ وَطَبَـــق   كَقَـــوْلِهِمْ: رُبَّ غُـــلَامٍ لِي أَبَـــقْ

يعني: أنَّ علامة النكرة جوازُ دخول (رُبَّ) عليها؛ لِأنَّ (رُبَّ) لا تدخل إلَّا على النكرات[٦]، فكلَّما وجدت هذه العلامة (وجدت النكرة) نحو: (رُبَّ غُلامٍ لِي

---

(١) وفي (س): وأشير، وفي (ك): نشير.

(٢) (وفرس): زيادة من (ك).

(٣) (وجوده): زيادة من (ك).

(٤) قال سيبويه: واعلم أنَّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة وهي أشدُّ تمكُّنًا؛ لأنَّ النكرة أوَّل ثم يدخل عليها ما تُعَرَّف به فمن ثَمَّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة.
انظر الكتاب: (١/ ٦-٧).

(٥) في (ط): نكرة.

(٦) في (د): وجدت هذه النكرة.

أَبَقْ[١]) و(رُبَّ طَبَقٍ أهدي إليَّ)، وبها استدلَّ على أنَّ (مَنْ) و (مَا) قد يقعان نكرتين، كقوله:

١- رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ[٢] قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوتًا لَمْ يُطَعْ[٣]

وقولُه:

٢- رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[٤]

وقد تدخل (ربَّ) على ضمير غيبة، كقوله:

٣- رُبَّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ المَجْدَ دائبًا فَأَجَابُوا[٥]

---

(١) أَبَقَ الغلام أَبْقًا وأَبَقًا وإباقًا: ذهب بلا خوف ولا كَدِّ عمل، أو استخفى ثم ذهب أو هرب من سيِّده. انظر القاموس المحيط: أبق.

(٢) (صدره): في (ط).

(٣) هذا البيتُ من بحر الرمل، وهو من كلامٍ لسويد بن أبي كاهل بن حارثة اليَشْكُرِيِّ من قصيدةٍ له رواها صاحب المفضَّليات.
والبيت من شواهد الأشموني رقم ٩٣، وأمالي ابن الشَّجَرِي (٢/ ١٦٩) وابن يعيش: (٤/ ١١)، وخزانة الأدب: (٢/ ٥٤٦، ٣/ ١١٩) والمغني: ٣٢٨ رقم (٥٣٣) وشذور الذهب: ص١٣١، وهمع الهوامع (١/ ٩٢، ٢/ ٢٦) والدرر اللوامع (١/ ٦٩/ ٢٠/ ١٩).

(٤) هذا البيت من بحر الخفيف، ينسب لأميةَ بن أبي الصَّلْتِ، وينسب كذلك لأبي قيس اليهوري ولابن صرمة الأنصاري ولحنيف بن عمير اليشْكُرِيِّ ولنهار بن أخت مسيلمة الكذاب.
والمشهور أنَّه لأميةَ بن أبي الصلت كما نسبه إليه سيبويه وغيره، وجاء في ديوانه ص٥٠.
والبيت من كلمة له يذكر فيها قصَّة إبراهيم الخليل مع ولده الذبيح. وكان أمية قد قرأ الكتب السماوية ولبس المسوح وتنسَّك. وهو من شواهد سيبويه: (١/ ٢٧٠، ٣٦٢) والمقتضب: (١/ ١٨٠) وأمالي ابن الشجري: (٢/ ٢٣٨) وابن يعيش: (٤/ ٢، ٨/ ٣٠) وخزانة الأدب: (٢/ ٥٤١، ٤/ ١٩٤) والمغني: ص٢٩٧ رقم (٤٩٢) وشذور الذهب: ص١٣٢ رقم (٦٤) والهمع: (١/ ٨، ٩٢) والدرر: (١/ ٤، ٦٩) والأشموني: رقم (٩٥) وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس: ص٢٢٠ رقم ٤٠٤، وأمالي المرتضي: (٢/ ١٣١).

(٥) هذا البيت من بحر الخفيف لبشَّار بن برد، أحد مخضرمي شعراء العرب الدولتين الأموية =

فإنْ قلتَ: هل هو حينئذٍ معرفةٌ أو نكرة كما هو قضية النظم.

قلتُ: قد اختلف النحويُّون في الضمير الراجع إلى نكرة على ثلاثة مذاهبَ ثالثُها: إنْ كان مرجعُه جائزَ التنكيرِ فمعرفةٌ كـ(جاءني رجلٌ فأكرمتُه)، أو واجبة فنكِرةٌ، نَحْوُ رُبَّ رجلٍ وأخيه[١]، وكالبيت[٢] المذكور[٣].

(ثم إنَّ النكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف، فبعضُها أنكرُ من بعض)[٤] فأنكرُها شيء، ثم مُتَحَيِّزٌ ثم جسمٌ، ثم نامٍ، ثم حيوانٌ، ثم ماشٍ، ثم ذو رجلين، (ثم

=

والعباسية تُوفيَ سنة (١٦٧هـ) والبيت من شواهد المغني ص٤٩١، رقم (٧٣٨) وشرح شذور الذهب ص١٣٣ رقم (٦٥) وأوضح المسالك رقم (٢٩٣) والهمع (٢/ ٢٧) والدرر (٢/ ٢٠) والتصريح (٢/ ٤) والأغاني (٣/ ١٣٥).

(١) قال ابنُ هشام: وقد اختلف النحويُّون في الضمير الراجع إلى النكرة، هل نكرة أو معرفة؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدُها: أنَّه نكرة مطلقًا.

والثاني: أنَّه معرفة مطلقًا.

والثالث: أنَّ النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أنْ تكون واجبة التنكير أو جائزته، فإن كانت واجبة التنكير كما في المثال (رُبَّهُ رجلًا... البيت) فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته، كما في قولك: جاءني رجل فأكرمته، فالضمير معرفة. وإنَّما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير؛ لأنها تمييز، والتمييز لا يكون إلَّا نكرة. وإنَّما كانت في قولك: جاءني رجل فأكرمته، جائزة التنكير؛ لأنها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أنْ يكون نكرة وأنْ يكون معرفة تقول: جاءني رجلٌ، وجاءني زيدٌ.

راجع شرح شذور الذهب: ص١٣٤.

(٢) وكالبيت: ساقطة من (د).

(٣) (المذكور): زيادة من (م).

(٤) في (ك) عبارة مختلفة، هي: (ثم إنَّ النكرات بعضُها أنكرُ من بعض كالمعارف فإنَّ بعضَها أعرفُ من بعض). والعبارتان متقاربتان.

إنسان)[١]، ثم رَجُلٌ، ولذلك ضابط ذكرتُه في شرحي على القطر[٢].

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهْوَ مَعْرِفَهْ   لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ المَعْرِفَهْ

أي: ما لا يجوز دخول (ربَّ) عليه فهو معرفة لَا يشُكُّ فيه ذو المعرفة الصحيحة؛ أي: التامَّة كالأمثلة الآتية في النَّظم، فلا يجوز دخول (ربَّ) عليها.

ولكن من الكلمات ما لا تدخل (ربَّ) عليه، ومع ذلك فهو نكرة: كأَيْنَ، ومَتَى، وَكَيْفَ، وعَريب[٣]، ودَيَّار[٤].

---

(١) ما بين القوسين: ساقط من (د).

(٢) قال الفاكهي في شرح القطر: والضابط أنَّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة، أي بالنسبة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص.
وأقسامها في الأعميَّة عشرةٌ؛ كلٌّ واحد منها أعمُّ مِمَّا بعدَه، وأخصُّ مِمَّا فوقَه، وهي: مذكورٌ، ثم موجودٌ، ثم مُحْدَثٌ، ثم جسمٌ، ثم نامٍ، ثم حيوانٌ، ثم إنسانٌ، ثم عاقلٌ، ثم رجلٌ، ثم عالمٌ.
فمذكور: يشمل الموجود والمعدوم، فهو أعم من موجود.
وموجود: يشمل القديم والحادث فهو أعم من محدث.
ومحدث: يشمل الجسم والعَرَض، فهو أعمُّ من جسم.
وجسم: يشمل النامي وغير النامي، فهو أعم من نام.
ونام: يشمل الحيوانَ وغيره فهو أعمُّ من حيوان.
وحيوان: يشمل الإنسانَ وغيره فهو أعمُّ من إنسان.
وإنسان: يشمل العاقل وغيره فهو أعمُّ من عاقل.
وعاقل: يشمل الرجل وغيره فهو أعمُّ من رجل.
ورجل: يشمل العالم وغيره فهو أعمُّ من عالم.
مجيب النِّدا: ص٦٦.

(٣) عريبٌ كغريب: فرسٌ أو رجلٌ. القاموس المحيط: عرب.

(٤) دَيَّارٌ: اسم لصاحب الدَّيْر ورئيسِه، أو ممن يسكنه. (السابق: دَيْر).

فالأولى ذِكْرُ المعارفِ بالعَد لانحصارِها. ثم يقال: وما عدا ذلك فهو نكرة.

والمعارفُ على ما هنا ستة: الضَّميرُ، والعَلَمُ، واسمُ الإشارة، والموصولُ وذو الأداة، والمضافُ إلى واحد منها إضافةً محضة، وهي متفاوتة في التعريف أشار إليها (بتعدُّد)[1] المثال حسب ما اتُّفق له في قوله:

مِثَالُـــهُ: الـــدَّارُ وَزَيْـــدٌ وَأَنَـــا وَذَا وَتِلْـــكَ وَالَّـــذِي وَذُو الغِنَـــا

فأعرفُها الضَّميرُ، وهو: ما دَلَّ على متكَلِّمٍ، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ؛ كأنا، وأنتَ وهو.

ثُمَّ العَلَمُ، وهو ما عُيِّنَ مسمَّاه بغير قيدٍ، كَزَيْدٍ، وَمَكَّةَ.

ثم اسم الإشارة وهو: ما وضع لمسمًّى وإشارة إليه، كذَا وتِلْكَ.

ثم الموصول وهو: ما افتقر إلى صلة وعائد، كالَّذِي، والَّتي.

ثم ذو الأداة[2]: كالرجلِ والدارِ. وسيأتي الكلام عليها.

وأمَّا المضاف، فهو في التعريف بحسب ما يضاف إليه، كغلامِ زيدٍ، وخاتم هذا، وذا الغنا. إلا المضاف إلى الضمير فهو في رتبة العلم، كغلامي وغلامِك، ولم يذكر المنادى المقصود، نحو: (يا رجُلُ) لمعين مع أنَّه من المعارف. ولعلَّه إنَّما تركه؛ لأنَّه يرى أنَّه داخل كما قيل في المعرَّف بأل، أو في اسم الإشارة.

وَآلَـــةُ التَّعْرِيـــفِ ال فَمَـــنْ يُـــرِدْ تَعْرِيـفَ كَبْـدٍ مـبهم قـال: الكَبِـدْ

وَقَـــالَ قَـــوْمٌ: إِنَّهَـــا الـــلَّامُ فَقَـــطْ إِذْ أَلِفُ الوَصْـلِ مَتَـى تَـدْرَجْ سَـقَطْ

---

(١) في (ك) (ط): بتعداد.

(٢) في (ك): ذوو الأدوات.

اختُلِفَ في آلة التعريف، فمذهب الخليل[١] وسيبويه[٢] أنَّ (ألْ) بجملتها للتعريف. لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وسيبويه يرى أنَّ الهمزة همزة وصل، فيه زائدة لكنَّها معتدٌّ بها في الوضع.

ومذهب الأخفش[٣] أنَّ (آلة) التعريف هي اللام فقط وُضِعَتْ ساكنة فاجتلِبَتْ همزة الوصل للتمكُّن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام،

---

(١) هو الخليل بن أحمدَ الفراهيديُّ الأزديّ، ولد سنة (١٠٠هـ) وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرَ وغيرهما، وخرج إلى البادية يشافه أهلها، ويأخذ عنهم اللغة، وهو مخترع علم العروض، وخرج به على الناس علمًا كاملًا، كما اخترع طريقة تدوين المعاجم، واستنبط من النحو أصوله وفروعه وعلله وأقيسته، ونقل عنه سيبويه أكثرَ من (٥٠٠) نقل، وكانت وفاته في سنة (١٧٥هـ).
راجع في ترجمته: مراتب النحويين: (٢٧- ٤١) وطبقات النحويين: (٤٣- ٤٧) وإنباه الرواة: (١/ ٣٤١-٣٤٧) وأخبار النحويين البصريين: (٣٨-٤٠) والمزهر: (٢-٢٤٩) والشذرات: (١/ ٢٧٥- ٢٧٧) وَوَفَيَاتِ الأعيان: (١/ ١٧٢- ١٧٥).

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، و(سيبويه) لقبه الذي لا يكاد يذكر أو يعرف إلَّا به، ولد بالبيضاء، إحدى مدن فارس، ونشأ وأقام بالبصرة، وأخذ عن الخليل، وأطال ملازمته، وكان أحبَّ تلاميذه إليه، وأخذ كذلك عن عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهما. وهو صاحب أعظم كتاب في النحو وأبقاه على مرِّ الأيام، وتُوفِّيَ سنة (١٨٠هـ).
راجع ترجمته في: مراتب النحويين: ص٦٥، وأخبار النحويين البصريين: (٤٨- ٥٠) ونزهة الألبَّاء: (٣٨-٤٢) والبغية: (٣٦٦-٣٦٧) والمزهر: (٢/ ٢٥٣) ومعجم الأدباء: (١٦/ ١١٤- ١٢٧) والشذرات: (١/ ٢٥٢- ٢٥٥).

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ولد ببلخ، ثم سكن البصرة، وأخذ عن سيبويه، وكان يقول: ما وضع سيبويه شيئًا في كتابه إلَّا عرضه عليَّ، وتوفِّي ببغداد سنة (٢١٥هـ) ومن مؤلَّفاته في النحو: كتاب المقاييس، والأوسط، وله آراء منثورة في كتب النحو.
راجع ترجمته في: مراتب النحويين: ص٦٨، ٦٩، وأخبار النحويين البصريين: (٥٠، ٥١) ونزهة الألبَّاء (٩١- ٩٣) والبغية: ص٢٥٨، ومعجم الأدباء: (١١/ ٢٢٤- ٢٣٠) والشذرات (٢/ ٣٦) وإنباه الرواة: (٢/ ٣٦- ٤٣).

ونسب هذا إلى سيبويه أيضًا[1]. فقد ظهر لك أنَّ حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف.

على أنَّه يُحْكَى عن المبرد[2] أنَّ الهمزة للتعريف، واللام زائدة للفرق بينها بين همزة الاستفهام[3].

وإذا عرفْتَ ذلك وأردتَ تعريفَ اسم نكرة (كَرَجُلٍ وكَبِد) أدخِلْ عليه (ألْ) فقل: (الرَّجُل، والكَبِدِ).

واعلم أنَّ (أل) المذكورةَ قسمان: عهديَّةٌ، وجنسيَّةٌ، وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقسام، لأنَّ العهد: إمَّا ذكرى، نَحْو: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥] أو ذهني، نَحْوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

أو حضوري، نَحْوُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

---

(١) نسبه إليه ابن هشام في شرحه للمحة البدرية قال: وقال سيبويه: حرف التعريف هو (اللام) فقط، والهمزة همزة وصل تثبت في الابتداء، وتحذف في الدَّرْجِ على قياس همزات الوصل.
راجع شرح اللمحة البدرية: (١/ ٢٥٨- ٢٥٩).

(٢) هو أبو العباس مُحَمَّدُ بْنُ يزيدَ بنِ عَبْدِ الأكبر، ولد بالبصرة سنة (٢١٠هـ) وقيل سنة (٢٠٦هـ) ونشأ بها، سمع الكتاب من الجَرْمِيِّ وأَتَمَّه على المازنيِّ، وكان إمام العربية في عصره،وتوفي سنة (٢٨٦هـ). وله مؤلفات كثيرة منها: المقتضب، والكامل، وشرح شواهد سيبويه، والردُّ على سيبويه... وغير ذلك.
راجع ترجمته في: مراتب النحويين: ٧٣، وأخبار النحويين البصريين: (٩٦- ١٠٩) ونزهة الألبَّاء: (١٤٨- ١٥٦) وإنباه الرواة: (٢٤١- ٢٥٣) والبغية: ١١٦، وطبقات النحاة واللغويين: (٢٨٠- ٢٨٥ب) والمزهر: (٢/ ٢٥٥) ومعجم الأدباء: (١٩/ ١١١ - ١٢٢) والنجوم الزاهرة (٣/ ١١٧) والشذرات (٢/ ١١٠).

(٣) راجع هذا الخلاف في الهمع: (١/ ٧٨).

ولأنَّ (أل)[1] التي للجنس إمَّا أنْ تكونَ لاستغراقِ أفراده، وهي التي يَخلفها (كلُّ) حقيقةً، ويَصِحُّ الاستثناء من[2] مدخولها، نَحْو: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أي: كل فرد من أفراد الإنسان.

أو لاستغراق صفاته، وهي التي يَخلفها (كلُ) مجازًا، نَحْوُ أَنتَ الرَّجُلُ علمًا؛ أي: أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحدودة.

أو لبيان الحقيقة من حيث هي، وهي الي لا تخلفها (كل) لا حقيقةً ولا مجازًا، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]. أي: من[3] حقيقة الماء، ولا من كلِّ شيء اسمه ماء.

قال في المغني: ومن ذلك (لو قال)[4]: والله لا أتزوَّج النساء، ولا ألبس الثياب؛ ولهذا يقع الحِنْثُ بواحد[5][6].

---

(١) لفظة (أل): زيادة من (ط)، (ك).
(٢) لفظة (من): ساقطة من (م).
(٣) لفظة (من): ساقطة من (م).
(٤) (لو قال): زيادة من (م).
(٥) في (م): بواحدة.
(٦) راجع المغني: ص٥٠.

بابٌ في قسمةِ الأفعال[1]

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ ... لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَى الإِشْكَالِ

فَهْيَ ثَلَاثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ: ... مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ وَالمُضَارِعُ

أي: إذا أردتَ معرفة أقسام مطلق الفعل، وتَميزَ كلِّ قسم عن أخويه؛ ليزولَ عنك غشاوة[2] الاشتباه والالتباس، فهي ثلاثٌ: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ لا رابعَ لها. وسيأتي ما يتميز به كلُّ قسم.

وإنما كانت الأفعالُ ثلاثة؛ لأَنَّ الأزمنة كذلك، إذ الفعل إمَّا متقدِّم عن زمن الإخبار أو مقارَنٌ له، أو متأخر عنه فالأوَّل: الماضي، والثاني: الحال، الثالث: الاستقبال.

وما ذهب إليه الناظم من أنَّ الفعلَ ثلاثةُ أقسام هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّه قسمانِ بإسقاط الأمر بناءً على أنَّه مقتطع[3] من المضارع[4]، إذ أصل (افْعَلْ) لِتَفْعَلْ[5]، كأمر الغائب.

لكن لَّما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وفهو عندَهم معربٌ، وانتصر لهم ابنُ هشام في المغني[6]. والراجح ما في النَّظم.

---

(١) لفظة (في): ساقطة من (ط)، (س).

(٢) في (ط)، (س)، (ك): غباوة.

(٣) في (س): منقطع.

(٤) راجع الهمع: (١/ ٧).

(٥) في (ك): ليفعل.

(٦) راجع المغني: ص٢٢٤، ٢٢٥.

ولَمَّا فرغ من تقسيم الفعل شرع في بيان ما يتميَّز به كلُّ قسم عن أخويه، وبدأ بالماضي لأنَّه جاء على الأصل إذ هو متفق على بنائه، فقال:

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسِ فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ

يعني أن علامة الماضي التي يتميَّز بها عن غيره أنْ يصلح معه (أمسِ) كقام (٨) أمس[١]، واسْتَخْرَجَ، مالم يمنع مانع.

وقد سبق أنَّ علامته المختصَّةَ به تاءُ الفاعل، وتاءُ التأنيث الساكنة، والتمييز بذلك أَوْلَى من هذه[٢]؛ لعدم اطِّرادها[٣] مع الماضي، كـ(عسى، وليس) لصلاحيتها مع المضارع المنفي بلم، نحو: لم يَقُم أمْسِ. ووسموه بأنَّه ما دَلَّ على زمان قبل زمانك الذي أنت فيه، وأشار إلى بيان حكمه بقوله:

وَحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخِيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ: سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

يعني: أنَّ حكم الماضي أنْ يبنى آخرُه على الفتح لفظًا، أو تقديرًا، ثلاثيًّا أو رباعيًّا أو خماسيًّا، أوسداسيًّا نحو: ضربَ وضربتُ[٤]، وضربَكَ وضربَا، وَنَحْوُ: رَمَى وَعَفَا، وأصلُهما: رَمَيَ وَعَفَوَ: تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلَهما فقلبتَا ألفين، فسكونُ آخرِهما عارضٌ، والفتحةُ مقدَّرةٌ على الألف.

ومحلُّ ما ذكر من بنائه على الفتح ما لم يتصل به الضمير المرفوع المتحرك، فإنْ اتَّصل به بُنِي آخرُه على السكون، كضربْتُ، وضربْنَ كراهية توالي أربع حركات فيما هو كالكلمةِ[٥] الواحدة.

---

(١) لفظة: (أمس): زيادة في (ك).

(٢) أي: التمييز بتاء الفاعل أو تاء التأنيث أولى من التمييز بدخول أمسِ.

(٣) أي: لعدم كونها مانعًا من دخول غيرها، جامعًا لأفراد المحدود.

(٤) (وضربت): زيادة من (ط).

(٥) عبَّر بقوله: (كالكلمة) لعدم كونه كلمة بل هو كلام، كَضَرَبْتُ؛ لأنَّه فعل وفاعل.

وإذا اتَّصل به واو الجماعة كضربُوا ضُمَّ آخرُه للمجانسة[١] والفتحةُ مقدَّرة، وإنَّما لم يُبْنَ حينئذٍ على الضمِّ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ لا يدخل الفعل، أمَّا نَحْوُ: ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٩]. و ﴿دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣] فأصلُهما: (اشْتَرَيُوا) بياء مضمومة، و(ودَعَوُوا)، بواوين أولهُما مضمومةٌ: تحرَّكت الياء والواو، وانفتح ما قبلَهما فقلبتا ألفين، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

وَالأَمْـرُ مَبْنِـيٌّ عَـلَى السُّكُونِ مِثَالُـهُ: احْـذَرْ صَـفْقَةَ المَغْبُـونِ

لَمَّا فرغ من الماضي أخذَ في بيان[٢] حكم فعل الأمر، وقد مرَّ أنَّه يتميَّز بدلالته على الطلب مع قَبولِ ياء المخاطبة.

وقدَّمه على المضارع؛ لأنَّه قد يكون مجرَّدًا بخلاف المضارع، والمزيد[٣] فيه فرع عن[٤] المجرَّد، وأشار إلى أنَّ حكمه أنْ يبنى آخره على السكون، وهذا محله إذا كان صحيح الآخر، كاضْربْ : فإنَّ مضارِعهُ علامةُ جزمِه سكونُ آخره، فإنْ كان المضارع علامة جزمه حذف آخره، -وهو حرف العلة- بُنِيَ الأمر منه على حذف آخره، نَحْو: اغْزُ، وَاخْشَ، وارْمِ، وإنْ كان المضارع علامة جزمه حذف النون بُنِي الأمر منه على حذف النون كاضْرِبوا، واضرِبا، واضْرِبي. والأحسنُ أنْ يقالَ: والأَمر مبني على ما يجزم به مضارعه.

وَإِنْ تَـلاهُ أَلِـفٌ وَلَامُ فَاكْسِرْ وَقُـلْ: لِـيَقُمِ الغُـلَامُ

يعني: أنَّ فِعْلَ الأمر المبنيَّ على السكون إذا اتصل بآخره (أل) نَحْو: صُمِ النَّهارَ، واعْتَكِفِ الليلَ.حُرِّكَ آخرُه بالكسر فرارًا من التقاء الساكنين، وذلك لأنَّ

---

(١) في (ك): للمناسبة.

(٢) لفظة (بيان): ساقطة من (ك).

(٣) في (س): الزائد.

(٤) في (س)، (ط)، (ك): (من).

همزة الوصل تسقط في الدَّرْجِ فيلتقي ساكنان فلا يمكن النطق إلّا بتحريك آخره وإنَّما حُرِّك[1] بالكسرة[2]؛ لأنَّها الأصلُ في التخلُّص من التقاء[3] الساكنين.

وهكذا كلَّما التقى ساكنان فإنَّه يحرك بالكسر، وربَّما حُرِّك بالفتح، نَحْوُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٣] كراهية أنْ يتوالى كسرتانِ في كلمة على حرفين.

لكنَّ تمثيل الناظم بقوله: (لِيَقُمِ الغُلامُ) غيرُ مطابق، إذ الكلام في أمر الحاضر الذي هو قسيم المضارع، لا في المضارع المقرون بلام الأمر، وإن كان الحكم صحيحًا فيه أيضًا.

وَإِنْ أَمَـرْتَ مِـنْ سَـعَى وَمِـنْ غَـدَا ... فَأَسْـقِطِ الحَـرْفَ الأَخِـيرَ أَبَـدَا[1]

تَقُـولُ: يَـا زَيْـدُ اغْـدُ فِي يَـوْمِ الأَحَـدْ ... وَاسْـعَ إِلَى الخَـيْرَاتِ لُقِّيْـتَ الرَّشَـدْ

وَهكَـذَا قَوْلُـكَ فِي ارْمِ مَـنْ رَمَـى ... فَاحْـذُ عَـلَى ذَلِـكَ فِـيمَا اسْـتُبْهِمَا

يعني: إذا أردتَ صيغة الأمر من المضارع المعتلِّ الآخر كمضارع سَعَى، وَغَدَا، وَرَمَى فاحذِفِ الحرف الأخير منه، وهو حرف العلَّة؛ ليكون مبنيًّا على حذفه نيابة عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر لتدلَّ على المحذوف، فتقول: يا زيدُ اسْعَ واغْدُ، وارْمِ، وقس على ذلك وهذا تقييد لقوله أوَّلًا: والأمر مبنيٌّ على السكون، وقدْ عُلِمَ مِمَّا مَرَّ.

وفقوله: (مِنْ سَعَى، وَمِنْ غَدَا، وَمِنْ رَمَى) من مجاز الحذف؛ أي: من مضارع ما ذكر؛ لأنَّ الأمر مأخوذ منه.

وَالأَمْـرُ مِـنْ خَـافَ خَـفِ العِقَابـا ... وَمِـنْ أَجَـادَ أَجِـدِ الجَوَابَـا

---

(١) في (ط): (يحرك).
(٢) في (د): بالكسر.
(٣) لفظة (التقاء): زيادة من (ك).

وَإِنْ يَكُـــنْ أَمْـــرُكَ لِلْمُؤَنَّـــثِ فَقُــلْ لَهَــا: خَــافِي رِجَــالَ العَبَــثِ

أي: إذاَ أردتَ صيغة الأمر من المضارع الأجوف، وهو ما عينه حرفُ علَّة، كمضارع خاف وجاد فاحذف الوسط، أي حرف العلة لملاقاته ساكنًا، وهو آخر الفعل فتقول: خَفْ، وَجُدْ، وقُلْ، وَبِعْ، كما يحذف إذا أسند الأمر من ذلك إلى نون النسوة[1]، كَخِفْنَ، وَقُلْنَ، وَبِعْنَ، بخلاف ما إذا أسند إلى ضمير المؤنثة المخاطبة، كخافي رجال العبث، فإنه لا يحذف لانتفاء العلَّة كما لا يحذف إذا أسند إلى ضمير تثنية لها أو جمع، كخافا، وخافوا، وقُولا، وبيعا.

(١) في (س): (الكثرة) تحريف.

بابُ الفعل المضارع

وَإِنْ وَجَــدْتَ هَمْــزَةً أَوْ تَــاءَ   أَوْ نُــونَ جَمْــعِ مُخْــبِرٍ أَوْ يَــاءَ

قَــدْ الحِقَــتْ أَوَّلَ كُــلِّ فِعْــلِ   فَإِنَّــهُ الْمُــضَارِعُ الْمُــسْتَعْلِي

لَمَّا فرغ من الماضي والأمر أخذ يتكلَّم على المضارع، فذكر أنَّه ما ألحق بأوله إحدى الزوائد الأربع المذكورة، لكن يشترط[١] أنْ تكون الهمزة للمتكلم وحدَه، والنونُ له ومن مَعَه، أو[٢] للمعظِّم نفسَه[٣] ولو ادِّعاءً[٤]. والياءُ للغائب المذكَّر، مفردًا أومثنًّى أو[٥] مجموعًا. ولجمع الإناث الغائبات، والتاءُ للمخاطب مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، مذكَّرًا أو مؤنَّثًا، وللغائبة المفردة ولمثناها[٦].

قال بعضُهم وتمييز المضارع بهذه الأحرف أوْلَى من التمييز بِلَمْ، لعدم انفكاكها عنه[٧] ولاتصالها به، وللتنصيص على جميع أمثلته بخلاف(لَمْ)[٨]. وعليها اقتصر ابن

---

(١) في (ك): (بشرط).

(٢) في (ك): (و).

(٣) أي: الذي يأتي بها على وجه التعظيم بإقامة نفسه مقامَ جماعة، وإن لم يكن في الواقع كذلك. واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد.

(٤) وذلك كقول فِرعونَ: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨].

(٥) في (د): (و).

(٦) راجع: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٢٧).

(٧) أي: لفظًا، وأمَّا نحو: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦]، ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] فالصحيح أنَّ المحذوف هو التاء الثانية لا تاء المضارعة إذ الأصل: تتصدى، وتتلظى.

(٨) هذا ما يراه السيوطي في الهمع، وابنُ مالك في شرح التسهيل، يقول السيوطي عن المضارع: ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة: الهمزة والنون والتاء والياء، والتمييز بها أحسن من التمييز بسوف وأخواتها، للزوم تلك، وعدم لزوم هذه. الهمع: (١/ ٧).

وقال ابنُ مالك: والإحالة على الافتتاح بأحد هذه الأحرف المشعرة بما ذكر أولى من =

مالك في التسهيل[١].

وبما قررناه يُعْلَمُ أنَّ نَحْوَ: أَكْرَمَ، وَنَرْجِسَ، ويَرْنَأَ، وَتَعَلَّمَ ليست أفعالاً مضارعة لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعاني المتقدمة، بل هي أفعال ماضية.

وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ   سِوَاهُ وَالتَّمْثِيلُ فِيهِ: يُضْرَبُ

أشار إلى أنَّ المضارع يدخله من أنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والجزم، فيرفع بحركة أو حرف، وينصب بحركة أو حذف، ويجزم بحذف حركة أوحرف هذا ما لم يتَّصل به ما يقتضي بناءه من نون[٢] توكيد أو إناث[٣].

وسُمِّيَ مضارعًا؛ لأنَّه لَمَّا شابه الاسم لمشاركته له في الإعراب باحتواء المعاني المختلفة عليه سما على قسيميه بذلك كما أشار إليه بقوله أوَّلًا: فإنَّه المضارعُ المُسْتَعْلِي.

=

الإحالة على سوف أو أخواتها؛ لأنَّ افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع، وليس الصلاحية لسوف وأخواها لازمة شرح التسهيل: (١/ ١٧).

ويرى الكثير من النحاة عكس ذلك؛ ومن بينهم ابن مالك الذي لم يذكر في ألفيته من علامات المضارع سوى (لم) فيقول: فعل مضارع يَلِي لَمْ كَيَشَمْ.

وكذا صاحب التصريح الذي يقول: وعلامته أن يصلح لأنْ يلي (لم) بأن يقع بعدها من غير فصل، نحو لم يَقُمْ، ولم يَشَم.

وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم (التصريح: ١/ ٤٤).

وهذا ما يراه ابن هشام راجع شرح قطر الندى: ص٣٣.

ويقول الرضي: وقوله بأحد حروف نأيت ليس بيانًا لوجه المضارعة، بل بيانها هو قوله لوقوعه مشتركًا، وتخصيصه بالسين. شرح الكافية: (٢/ ٢٢٦).

(١) راجع التسهيل: ص٤.

(٢) في (ك): نوني.

(٣) يشير الناظم في البيت السابق إلى أنه لا يعرب من الأفعال إلا الفعل المضارع، وذلك إذا خلا من نون التوكيد ونون النسوة، نحو: يضرب ولم يشر إلى شيء مما قاله الشارح، وسوف يأتي كلام الشارح ذلك في باب الإعراب.

والمضارعةُ(١) لغةً: المشابهةُ، مأخوذة من الضَّرع، كأنَّ(٢) كلا المشتبهين ارتضعا من ضِرع(٣) واحد فهما أخوانِ(٤) رِضاعًا(٥)(١٠).

وَالأَحْـــرُفُ الأَرْبَعَـــةُ المُتَابَعَـــهْ   مُـــسَمَّيَاتٌ أَحْـــرُفَ المُـــضَارَعَهْ
وَسِـــمْطُها الحَـــاوِي لَهَـــا: نَأَيْـــتُ   فَاسْـــمَعْ وَعِ القَـــوْلَ كَـــمَا وَعَيْـــتُ

يعنى: أنَّ الزوائد الأربعة المتقدمة تسمى أحرف المضارعة، ويجمعها قولك: (نَأَيْتُ) أي: بعدت.

لكن يؤخذ مِمَّا قدَّمناه أنَّ التعبير بأنيت أنسبُ بالنسبة التضعيفيَّة من (نأيت).

والسِّمطُ: الخيط الذي يُنَظُّم(٦) فيه الخَرَزُ، فشبَّه الناظم اجتماع الأحرف المفترقة باجتماع الخرز المنتظم في خيط.

وقوله (فَاسْمَعْ وَعِ(٧)... إلخ) أي: اسمع ما أقول لك وَعِه(٨)، أي: احفظه حفظًا كحفظي:

وَضَـــمُّها مِـــنْ أَصْـــلِها الرُّبَـــاعِي   مِثْـــلُ: يُجِيْـــبُ مَـــنْ أَجَـــابَ الـــدَّاعِي
وَمَـــا سِـــوَاهُ فَهْـــيَ مِنْـــهُ تُفْتَـــتَحْ   وَلَا تُبَـــلْ أَخَـــفَّ وَزْنًـــا أَمْ رَجَـــحْ

---

(١) في (س): والمضارع.
(٢) في (د) و(س) لأن والصحيح ما أثبتناه في ط، ك.
(٣) في (ط): ثدى.
(٤) في (س): إخوة.
(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٦.
(٦) في (ط): ينتظم، وفي (س): ينضمُّ.
(٧) (وع): زيادة من (س).
(٨) في (ط): وعِ للقول، وفي (ك): وعِ.

مِثَالُهُ: يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي وَيَسْتَجِيشُ[١] تَارةً وَيَلْتَجِي[٢]

لَمَّا فرغ من تمييزه أخذ في بيان حكمه باعتبار أوَّلِهِ، فذكر أنَّ حرف المضارعة منه يُضَمُّ إنْ كان أصله الذي هو الماضي رباعيًّا، سواء كان كلُّ حروفه أصولًا كيُدَحْرِجُ، أم بعضُها زائدًا كيُجِيْبُ، ويفتح فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي، سواء خفَّ وَزْنُه، أي: قَلَّتْ أحرفه بأنْ كان ثلاثيًّا كيذهب، أم رَجَحَ، أيْ: كَثُرَتْ أحرفه بأن كان خماسيًّا كَيَلْتَجِي، أو سداسيًّا كَيَسْتجيشُ.

وقوله (وضمها): يحتمل أنْ يكونَ فعلَ أمر، وأنْ يكون مبتدأً، خبرُه ما بعدَه، والضمير المتَّصل به لأحرف المضارعة.

ومن أصلها: للأفعال.

وقوله (لا تُبَلْ): أصله قبل دخول الجازم (تُبَالِي) حذف آخره؛ لدخول الجازم ثم عومل معاملة الصحيح طلبًا للتخفيف؛ لكثرة استعماله بأنْ سُكِّنَتْ اللام فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

---

(١) جاشت النفس: غثت أو دارت للغَثَيَانِ، كتجيَّشتْ وارتفعتْ من حُزْنٍ أو فزع. راجع القاموس المحيط: جاش.

(٢) التجى إلى غير قومه: ادَّعى. المصدر السابق: لجي.

بَابُ الإعرابِ

وَإِنْ تُـــرِدْ أَنْ تَعْـــرِفَ الْإِعْرَابَــا لِتَقْتَفِـــيْ فِي نُطْقِـــكَ الــصَّوَابَا

فَإِنَّـــهُ بِـــالرَّفْعِ ثُـــمَّ الْجُـــرِّ وَالنَّــصْبِ وَالْجَــزْمِ جَمِيعًـــا يَجْــرِي

الإعرابُ: مصدرُ (أَعْرَبَ) يجيء، لغةً لمعانٍ، منها: الإبانةُ، والتحسين، والتغيير[١] والمناسب للمعنى الاصطلاحيِّ من معانيه الإبانة، إذ القصدُ به إبانة المعاني المختلفة.

وأما اصطلاحًا، فهو عند البصريين: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقةً أو حكمًا. فهو عندهم لفظيٌّ[٢]، وهو ظاهر قوله: (فإنه بالرفع ثم الجرِّ... إلخ) إذ كون الرفع وما عطف عليه أنواعًا للإعراب حقيقة إنَّما يتمشى عليه.

وعند الكوفيين: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا[٣] فهو عندهم معنويٌّ، وعليه يتضح أنْ يقال للرفع مثلًا علاماتٌ، وللنَّصبِ كذلك بخلاف الأول إذ هي هو[٤]، و(ثُمَّ) في كلامه بمعنى الواو.

---

(١) للإعراب معان أخرى منها: الإظهار، والإجالة، وإزالة عَرَبِ الشيء، وهو فسادُه، والتكلم بالعربية، وإعطاء العَرْبون، والتكلُّم بالفُحْشِ، وعدم اللحن في الكلام، أو التحبُّب إلى الغير، ومنه العروبة المتحببة إلى زوجها، ويقال: أعربَ فلان؛ إذا وُلد له ولدٌ عربيُّ اللون، وكذا إذا صار له خيلٌ عِرابٌ.
انظر شرح الأشموني (١/ ١٩) وراجع القاموس المحيط: عرب.

(٢) وإلى هذا الرأي ذهب ابن خروف، والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحقِّقين، وابن الحاجب، وسائر المتأخرين.
انظر الهمع: (١/ ١٤).

(٣) قوله (أو تقديرًا) نحو: بكم درهم اشتريت؟ إذ التقدير: بكم من درهم اشتريت؟

(٤) وإلى هذا الرأي ذهب الأعلم وجماعةٌ من المغاربة ونسب لظاهر قول سيبويه ورجَّحه أبو حيان.

=

وهذه الأنواع السابقة، أعني: الرفع، والنصب، والجرَّ، والجزم تنقسم باعتبار محالها إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ منها يدخل الاسم والفعل وهو المشار إليه بقوله:

فَـالرَّفْعُ والنَّـصْبُ بِـلَا مُمَـانِعِ   قَـدْ دَخَـلا فِي الاسْـمِ والمُـضَارِعِ

أي: قد دخل كلٌّ منهما في الاسم المتمكن، وهو: الذي لا يشبه الحرف شبهًا قويًّا بحيثُ يدنيه منه، وفي الفعل المضارع إذا عَرِيَ من نون (١١) الإناث، ومن نون التوكيد المباشرة لفظًا أو تقديرًا، نحو: (زيدٌ يقومُ)، (وإنَّ زيدًا لن يَقُومَ).

وقسمٌ منها لا يدخل إلَّا الاسمَ، وهو المشار إليه بقوله:

وَالجَـرُّ يَـسْتَأْثِرُ بِالْأَسْـمَاءِ   ....

أي: يختصُّ بها، كمررتُ بزيدٍ؛ لخفَّته، ولأن كلَّ مجرورٍ مُخْبَرٌ عنه في المعنى، والمخبر عنه لا يكون إلا اسمًا[1].

وقسمٌ منها لا يدخل إلَّا الفعلَ، وهو المشار إليه بقوله:

....   وَالجَـزْمُ فِي الْفِعْـلِ بِـلَا امْـتِرَاءِ

=

انظر الهمع: (١/ ١٤).

(١) قال سيبويه (١/ ٣): وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنَّه ليس في الأسماء جزم، لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقِب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال.

وقال السيوطي في الهمع (١/ ٢١): وأما الجرُّ فعامله غيرُ مستقل لافتقاره إلى ما يتعلَّق به ولذلك إذا حذف الجار نُصِبَ معمولهُ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف فضعف عن تفريع غيره عليه فانفرد به الاسم.

وقال ابنُ مالك في التسهيل (ص ٨): وخصَّ الجر بالاسم، لأنَّ عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه، بخلاف الرفع والنصب، وخصَّ الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجرِّ.

أيْ: يختصُّ به، لثقله، وليكون الجزمُ فيه كالعِوَضِ من الجَرِّ لما فاته من المشاركة فيه، فيحصل لكل من صِنفَي المعربِ ثلاثةُ أوجهٍ من الإعراب[1] ولا يعرب من الكلمات سواهما.

واعلم أنَّ لهذه الأنواع الأربعة علاماتٍ أصولًا، وعلاماتٍ فروعًا ومجموعها أربع عشرة علامة، منها أربَعٌ أصولٌ، والبقية نائبة عنها[2]، وقد أشار إلى الأصول، بقوله:

فَالرَّفْعُ ضَمُّ آخِرِ الحُرُوفِ ... وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ بِلَا وُقُوفِ

وَالْجَرُّ بِالْكَسْرَةِ لِلتَّبْيِينِ ... والْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِيْنِ

يعني: أنَّ أصل الإعراب أنْ يكونَ الرَّفعُ بالضمة، والنَّصْبُ بالفتحة، والجرُّ بالكسرة[3] والْجَزْمُ بالسكون؛ إذ الإعراب بالحركات أصلٌ للإعراب بالحروف، وبالسكون أصلٌ للإعراب بالحذف؛ لأنَّه لا يُعْدَلُ عنهما إلا عند تعذُّرِهما، قيل: وكأنَّ القياسَ أنْ يقالَ: بِرَفْعِه، وَنَصْبِه وَجَرِّه؛ لِأنَّ الضمَّ، والفتحَ، والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك توسُّعًا[4].

---

(١) راجع الهمع: (١/ ٢١).

(٢) وتنقسم هذه العلامات الفروع إلى نوعين: حركات وحروف؛ حيث تنوب حركة عن حركة في غير المنصرف، والمختوم بألف وتاء. وينوب حرف عن حركة في الأسماء الستة، والمثنَّى والملحق به، وجمع الذكور والملحق به، والأمثلة الخمسة والمضارع المعتل الآخر.

(٣) الجرُّ: عبارة البصريِّين، والخفضُ: عبارة الكوفيِّين. قد اختار الناظم والشارح لفظة "الجر" مما يؤيد ما ذهبنا إليه من كون كل منهما بصريَّ المذهب في النحو. (المحقق).

(٤) انظر الهمع: (١/ ٢١، ٢٢).

ومما يتراءى لنا أنَّ الناظم والشارح يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء وذلك جريًا على عادة جمهور البصريين. وكان سيبويه والمبرِّد يفرقان كذلك بين حركات الإعراب وحركات البناء.

قال سيبويه (١/ ٣): فالنصب والجرُّ، والرفع، والجزم لحروف الإعراب... وأمَّا الفتح =

وقوله: (آخر الحروف) إشارة إلى أنَّ الرفعَ محلُّه آخرُ الكلمةِ، ومثلُه النَّصْبُ، والجَرُّ والجزمُ؛ إذ لا فرق، ففي عبارته حذف؛ لدلالة الأوَّل (عليه)[١].

وقوله: (بلا وقوف): إشارة إلى أنَّ الحركاتِ إنَّما تظهر في حالة الوصل دون الوقف[٢].

وقولهُ (للتبيين): إشارةٌ إلى أنَّ الإعراب جيء به لتعيين المعنى وإيضاحه؛ إذ من الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفةٌ، فلولا الإعرابُ لالتبس بعضُها ببعضٍ، فإذا قلتَ: (ما أحسن زيد) (بالسكون)[٣] لم يُدْرَ أنَّ المرادَ منه التعجُّبُ من حُسْنِ زَيْدٍ، أو نفيُ الحسنِ عنه، أو أيُّ شيءٍ من أجزائه حَسَنٌ. فإذا قلت: (ما أَحسن زَيدًا) بالنصب فُهِمَ الأول (أو: ما أَحْسَنَ زَيْدٌ (بالرفع)[٤] فُهِم

=

والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة.

وقال المبرد في المقتضب (١/ ٤): وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب على: الرفع، والنصب، والجر، فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربًا، فإن كان مبنيًّا لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ؛ قيل له مضموم، ولم يَقُل مرفوع؛ لأنه لا يزول عن الضم. و"أين" و"كيف" يقال له: مفتوح، ولا يقال له: منصوبٌ؛ لأنه لا يزول عن الفتح. ونحو: هؤلاءِ، وحَذَارِ، وأمسِ مكسور، ولا يقال له: مجرور؛ لأنه لا يزول عن الكسر، وكذلك مَنْ، وَهَل، وبَل يقال له: موقوف، ولا يقال له: مجزوم؛ لأنه لا يزول عن الوقف.

وقال الرضي في شرح الكافية (جـ٢ ص٣): التمييز بين ألقاب حركات الإعراب، وحركات البناء وسكونها في اصطلاح البصريِّين متقدميهم، ومتأخريهم تقريبًا على السامع، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبنيِّ وعلى العكس ولا يفرقون بينهما.

(١) لفظة (عليه): زيادة من (س).

(٢) عملًا بالمبدأ اللغوي الشهير: لا يُبدأ بساكن ولا يوقف على متحرك.

(٣) لفظة (بالسكون): زيادة من (ك).

(٤) بالرفع: ساقطة من (د).

الثاني)[١]. أو: ما أحسنُ زَيْدٍ، بالخفض مع ضمِّ النونِ، فُهِمَ الثالثُ.

وقوله: (والجزمُ في السَّالِمِ) أي: في الفعل السالم من اعتلال آخره؛ لإخراج المعتل الآخر، فإنَّ جزمه بحذف آخره كما سيأتي -إن شاء الله تعالى[٢].

---

(١) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

بابٌ في الاسمِ المُنْصَرِف

الاسم ينقسم بعد التركيب إلى معربٍ ومبنيٍّ. فالمعربُ: هو الاسمُ المتمكِّنُ كما تقدَّم[١]، والمبنيُّ: ما اشبه الحرف في الوضعِ[٢]، أو في المعنى[٣]، أو في الاستعمال[٤]. وقيل: ما أشبه مبنيَّ الأصلِ[٥].

ثُمَّ المعرَبُ: منصرفٌ، وغيرُ منصرف. فغيرُ المنصرف ما أَشْبَهَ الفعلَ بوجودِ علَّتينِ فيه من عللٍ تسع، أو واحدةٍ منها تقوم مقامها وسيأتي الكلام على ذلك.

وأمَّا المنصرفُ فهو بخلافه، وإليه أشار بقوله:

---

(١) في ص (٣١٠) من هذا التحقيق، وفيها قال عن تعريف الاسم المتمكِّن: هو الذي لا يشبه الحرف شبهًا قويًّا بحيثُ يدنيه منه.

(٢) وضابطه أنْ يكونَ الاسمُ موضوعًا على حرف واحد، أو على حرفين ثانيهما لين، كالتاء، ونا في (جئتنا)؛ فالأول أشبه (باءَ الجر) والثاني أشبه (ما النافية).
انظر التصريح: (١/ ٤٧، ٤٨).

(٣) وضابطه أنْ يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف كمتى فإنها تستعمل شرطًا، نَحْوُ: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ. وتستعمل أيضًا استفهامًا، نَحْوُ: مَتَى نَصْرُ الله.
راجع المصدر السابق: (١/ ٤٨).

(٤) وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظًا كهيهاتَ، وصه وأوّه فإنها نائبة عن (بَعُدَ) و(اسْكُتْ) و(أتوجَّع).
انظر السابق (١/ ٥٠).

(٥) ويُضاف إلى ما ذكره الشارح نوع آخر من أنواع الشبه وهو الشبه الافتقاري، وهو أنْ يفتقر الاسم افتقارًا متأصِّلًا إلى جملة، كإذ، وإذا، ألا تَرَى أنَّك تقولُ (جئتُك إذ) فلا يتمُّ معنى الكلام مع "إذ" حتى تقولَ: جَاءَ زيدٌ، ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصول.
راجع التصريح: (١/ ٥١).

وَنَــوِّنِ الْإِسْــمَ الْفَرِيْــدَ الْمُنْـصَرِفْ إِذَا انْـــدَرَجْتَ قَـــائِلًا وَلَمْ تَقِـــفْ

تقدَّم أنَّ التنوين من خواصِّ الاسم، وهو مصدر نَوَّنْتَهُ[1]، أي: أدخلته (١٢) نونًا، فسُمِّي ما به يُنَوَّنُ[2] الشَّيْءُ -أعني النونَ- تنوينًا، إشعارًا بحدوثه، وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث.

ومرادُ الناظمِ -رحمه الله تعالى-[3] أنَّ الاسم إذا أُعرِبَ بالحركة أُلْحِقَ بآخره التنوين، للدلالة على أمكنيَّتِهِ في باب الاسمية؛ أي: كونه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف، ولا الحرف فيبنى.

لكن يُشْتَرَطُ[4] كونُه مفردًا، منصرفًا، مجرَدًا من "أل" والإضافة، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ (يا فَتَى)[5]، ورأيتُ زَيْدًا (يا فَتَى)[6]، ومررتُ بِزَيْدٍ (يا فَتَى)[7].

واحترز بالفريد، أي المفرد[8] عن المثنى والمجموع على حدِّه[9] فلا ينونان؛ إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد، وبالمنصرف عن غيره فلا ينون إلحاقًا له بالفعل.

---

(١) في (س): نوني.
(٢) في (س): ثبوت، تحريف.
(٣) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).
(٤) في (س): بشرط.
(٥) (يا فتى): زيادة في (س).
(٦) (يا فتى): زيادة في (س).
(٧) (يا فتى): زيادة في (س).
(٨) (أي المفرد): ساقطة في (ك).
(٩) أي: على حدِّ المثنَّى وطريقته في إعرابه بالحرف وسلامةِ واحدِهِ، واختتامِهِ بنونٍ زائدةٍ تحذف بالإضافة.

وأشار بقوله: (إِذَا انْدَرَجْتَ قَائِلًا ولم تَقِفْ) إلى أنَّ محلَّ إلحاق التنوين إنما هو في حال عدم الوقف، وأمَّا إذا وقف عليه، فقد أشار إلى حكمه بقوله:

وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلِفِ كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفِ

يعني أنَّ الاسم المفردَ، المنصرفَ، المنون يوقف عليه في حالة النصب بالألف؛ أي بإبدال تنوينه ألفًا، كما يَثْبُتُ[١] ذلك خطًّا.

تَقُولُ: عَمْرٌو قَدْ أَضَافَ زَيْدًا وَخَالِدٌ صَادَ الْغَدَاةَ صَيْدًا

لأنَّ الوقف تابعٌ للخطِّ غالبًا، ولهذا وقف على نَحْوِ (رَحْمَهْ) بالهاء؛ لأنَّ كتابته كذلك، وأمَّا في حالة الرفع، والجرِّ فإنَّه إذا وقف عليه حذف منه التنوين وسُكِّن آخره، نحو: (هذا زيدٌ)، (وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، كما يحذف منه للإضافة، أو دخول (أل). وإلى ذلك أشار بقوله:

وتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ أو إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ

يعني: أنَّ التنوين قد يَعْرِضُ له ما يُسقطه، فإذا أضفتَ الاسم المنون حذفتَ تنوينه، مثالهُ: (جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي) وذلك لأنَّ التنوين يدلُّ على كمال الاسم، والإضافةَ تدلُّ على نقصانه، ولا يكون الشيءُ كاملًا ناقصًا.

وكذلك إذا أدخلتَ عليه اللام، وإنْ لم تُفِدْهُ تعريفًا، نَحْوُ: (جاء الحارثُ)، (وأقبلَ الغُلَامُ كالغَزَالِ) استثقالًا[٢] للجمع بينهما، إذ كلٌّ من لام التعريف، والتنوين زائد[٣] وكلامه هنا[٤] صريح في أن آلة التعريف هي اللام[٥].

---

(١) في (س): ثبت.
(٢) في (س): وردت (استقلالًا - تحريف).
(٣) لفظة (زائد): ساقطة من (ك).
(٤) في (س): هذا.
(٥) راجع الخلاف حول آلة التعريف في التحقيق.

بابٌ في الأسماءِ السِّتَّةِ المعتلَّة

وَسِــــتَّةٌ تَرْفَعُهَــــا بِــــالْوَاوِ ... فِي قَــــوْلِ كُــــلِّ عَــــالِمٍ وَرَاوِي

وَالنَّــصْبُ فِيهَــا يَــا أُخَــيَّ بِــالْأَلِفْ ... وَجَرُّهَــا بِالْيَــاءِ فَــاعْرِفْ وَاعْــتَرِفْ

وَهْــيَ: أَخُــوكَ، وَأَبُــو عِمْرَانَــا ... وَذُو، وَفُــوكَ، وَحَمُــو عُثْمَانَــا

ثُــمَّ هَنُــوكَ سَــادِسُ الْأَسْــمَاءِ ... فَــاحْفَظْ مَقَــالِي حِفْــظَ ذِي الــذَّكَاءِ

قد تقدَّم أنَّ أصلَ الإعراب أنْ يكونَ بالحركات والسكون[1]، وخرجَ عن ذلك الأصلِ سبعةُ أبواب أعربت بغير ما ذكر، وتسمَّى أبوابَ النيابة؛ لأنَّ الإعراب الواقع فيها نائبٌ عن الأصل؛ فمنها هذه الأسماء السِّتة[2] ناب فيها حرف عن حركة، وحكمُها أنها ترفع بالواو نيابةً عن الضمة، نَحْوُ: ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [القصص: ٢٣]، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نَحْوُ:﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: ٨]، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة (١٣)، نحو: ﴿ ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ [يوسف: ٨١].

وشرط إعرابها بما ذكر أنْ تكون مفردة- فلو ثنيتْ، أو جُمِعَتْ أعربتِ إعراب

---

(١) ذكر السكون؛ لأن السكون هو عدم الحركة حتى إن من النحاة من يعبر عنه بقوله: وعدم الحركة علامة الجزم.
راجع التصريح: (١/ ٦١).

(٢) من النحاة من عدَّ هذه الأسماء خمسة فقط، وهو الفراء، وذلك بإسقاط (الهَن) منها، وتبعه الزجاجي، ومنهم من عدَّها سبعة بإضافة (مَنْ) في حكاية النكرة في الوقف، فإنك تقول لمن قال: جاءني رجلٌ: (مَنو؟) ولمن قالَ: رأيتُ رجلًا: (مَنَا؟) ولمن قال: مررتُ برجلٍ: (مَنِي؟) قاله الجَوْهَرِيُّ صاحب كتاب (الصحاح) في كتابٍ له في النحو مفقود، وكونها ستة، مذهب الجمهور.
راجع شرح اللمحة البدرية: (١/ ١٩٧ - ١٩٨).

المثنى والمجموع.

وأن تكون مكبَّرة، فلو صُغِّرت أعربت بحركات ظاهرة.

وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرًا بأن تضافَ لظاهر، أو ضمير غائب، أو مخاطب، أو متكلم غير الياء، فلو أُضيفت إليها أعربت بحركات مقدَّرة، وسيأتي في الإضافة أنَّ (ذو) لا تضاف إلَّا إلى اسمِ جنس.

واستغنى الناظم عن التصريح بذكر هذه الشروط فيها لنطقه بها كذلك، كما استغنى عن تقييد (ذو)[1] بمعنى صاحب، وتقييد (فو) بالخُلُوِّ من الميم، فإنْ لم يَخْلُ منها أعرب بحركات ظاهرة منقوصًا، وبحركات مقدَّرة مقصورًا.

والحَمُ: أقاربُ الزَّوجِ، وقد يطلق على أقارب الزوجة[2] كما مثَّل الناظم.

وَالْهَنُ: كناية عمَّا يستقبح التصريح باسمه،وقيل: عن الفَرْجِ خاصة.

وأنكر بعضُهم إعرابَه بالحروف فعدَّ الأسماء خمسةً، وهو محجوجٌ بالسماع[3].

وإعرابُه منقوصًا كإعراب (غدٍ) أفصحُ، فهذا هَنُكَ: أفصحُ مِنْ: هذا هَنُوكَ[4].

---

(١) في (د): ذلك.

(٢) وفي القاموس المحيط: "وحَمْوُ ٱلْمَرْأَةِ، وحَمُوهَا، وَحَماها، وحَمُهَا، وحَمْؤُها أبو زوجها ومن كان قِبَلَه، والأنثى: حَمَاةٌ، وحَمْوُ الرجل: أبو امرأته، أو أخوها أو عمُّها، أو الأحماء من قِبَلِها، خاصَّةً، وحَمْوُ الشمسِ: حرُّها.
انظر مادة: (حمو).

(٣) وهو رأي الفرَّاء وتابعه الزَّجاجي، وهما محجوبان بنقل سيبويه وأبي الحسن الأخفش.
راجع شرح اللمحة البدرية: (١/ ١٩٧-١٩٨).

(٤) قال ابنُ هشام: ومن العرب من يستعمله تامًّا في حاله الإضافة فيقول: هذا هَنُوكَ، ورأيتُ هَنَاكَ ومررتُ بهنيك، وهي لغة قليلة ولقلَّتها لم يطَّلع عليها الفرَّاء، ولا أبو القاسم =

وما ذكره الناظم من أنَّ هذه الأسماءَ معربةٌ بالحروف هو المشهور من أقوال كثيرة[1] والذي صحَّحه جمعٌ ونُسِب إلى سيبويه أنَّها معربةٌ بحركات مقدَّرة على أحرف العلَّة، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعًا، وجرًّا[2]، فقول الناظم: (فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي): فيه نظرٌ؛ إذ مقتضى كلامه أنَّ هذه الأحرفَ هي الإعرابُ في كلِّ قولة.

=

الزجاجي فادَّعيا أنَّ الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستَّة.

شرح شذور الذهب: (٤٢، ٤٣).

(١) وهذا مذهب قُطْرُبٍ والزياديّ والزجَّاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين وقد ذكر السيوطي في الهمع اثني عشر مذهبًا في إعراب هذه الأسماء الستَّة.

راجع الهمع: (١/ ٣٨، ٣٩).

(٢) هذا مذهب سيبويه والفارسِيِّ وجمهور البصريِّين وصححه ابنُ مالك، وأبو حيَّان، وابنُ هشام وغيرُهم من المتأخِرين.

راجع الهمع: (١/ ٣٨).

بَابُ: حروف العلَّة[١]

وَالْــوَاوُ وَالْيَــاءُ جَمِيعًــا وَالْأَلِــفْ   هُــنَّ حُـرُوفُ الاعْـتِلالِ الْمُكْتَنِـفْ[٢]

أشار إلى أنَّ هذه الأحرفَ التي جُعِلَتْ علامةً للإعرابِ، تُسَمَّى أحرفَ العلَّةِ، وسمِّيتْ بذلك؛ لأنَّ مِنْ شأنها أنْ ينقلبَ بعضُها إلى بعض.

وحقيقةُ العلَّةِ: تَغَيُّر الشيء عن حاله، وتسمى أيضًا أحرف مدٍّ وَلِين لِمَا فيها من اللين مع الامتداد، فإنْ كان حركة ما قبلها ليس من جنسها سمِّيت أحرف[٣] لين لا مد، هذا في الواو والياء، أمَّا الألف فحرفُ مدٍّ أبدًا. وسمَّاها مكتنفة لكونها إلى جانب حرف سابق لها.

وَكَنفَ الشَّيْءِ: جانِبَهُ[٤]. ولكنها مكتنفة للحركات المقدَّرة فيكون فيه إيماء إلى القول بأنَّ هذه الأسماء معربةٌ بحركات مقدَّرة؛ لأنَّ الإعرابَ زائدٌ على ماهيَّة الكلمة وهذه الأحرف ليست زوائد وإنَّما هي أصليَّة.

---

(١) ما بين القوسين زيادة للمحقِّق.

(٢) لفظة (حركة): زيادة في (ط).

(٣) في (ك): حرف.

(٤) جاء في القاموس المحيط: أنت في كَنَفِ الله -تعالى؛ في حِرْزِهِ وسِتْرِهِ؛ وهو الجانبُ، والظِلُّ، والناحية. (انظر مادة: كنف).

بَابٌ فِي الاسم المنقوصِ

وَالْيَـاءُ فِي الْقَـاضِي وَفِي الْمُسْتَشْرِي ... سَـاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَـا وَالْجَـرِّ

وَتُفْـتَحُ الْيَـاءُ إِذَا مَـا نُـصِبَا ... نَحْـوُ: لَقِيـتُ الْقَـاضِي الْمُهَـذَّبَا

علامة الإعراب تكون ظاهرة -كما تقدَّم- ومقدرة، وذلك في الاسم والفعل المعتلِّ. والاسم قسمان: صحيحٌ، ومعتلٌّ.

والمعتلُّ قسمان: مقصورٌ -وسيأتي، ومنقوصٌ، وهو: كلُّ اسمٍ معربٍ آخره ياءٌ لازمة قبلها كسرة، كالقاضي.

وسمِّي منقوصًا؛ لأنَّه يُحذف آخره للتنوين، كداعٍ، وَمُرْتَقٍ.

وحكمُه أنَّ ياءه ساكنة رفعًا، وجرًّا – إنْ كان معرفة، والضَّمة والكسرة مقدَّرتانِ عليها سواء كان معرفة بأل، كـ(جاء القاضي والمستشري، ومررت بالقاضي والمستشري) (١٤) أو بالإضافة، كـ(جاء قاضي مَكَّة أو مررتُ بقاضي طَيِّبَةَ)(١).

وإنَّما قدِّرتا لاستثقالهما على الياء المنكسر ما قبلها، وأمَّا في حالة النصب فالفتحة ظاهرةٌ عليها للخفَّة كما مثَّل، ومنه نحو(٢): ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق: ١٧]، ﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف: ٣١].

فإنْ كان نكرة، فقد أشار إليه بقوله:

---

(١) طَيْبَةُ بالفتح، ثم السكون، ثم الياء موحدة: اسم لمدينة رسول الله ﷺ، ويقال لها: طَيِّبَةُ، وطابَةُ (من الطيب)؛ وهي الرائحة الحسنة، لحسن تربتها فيها قيل. وَطِيبَة (بكسر الطاء): اسم من أسماء زمزم. والطَّيِّبَة أيضًا: قرية كانت قرب زرود.
راجع معجم البلدان: (٦/ ٧٦،٧٧).

(٢) لفظة (نحو): زيادة في (س).

وَنَـــوِّنِ المُنَكَّــــرَ المَنْقُوصَـــا فِي رَفْعِـــهِ وَجَــرِّهِ خُـــصُوصَا

يعني أنَّ المنقوصَ إذا كان نكرة بأنْ خُلِّيَ من (أل، والإضافة) دخله التنوين؛ أي: تنوين التمكين؛ في حالة رفعه وجرِّه، ووجب حينئذٍ حذفُ يائه لالتقاء الساكنين وإبقاء ما قبلها مكسورًا ليدلَّ عليها، مثالُه:

تَقُـــولُ: هَـــذَا مُـــشْتَرٍ مُخَـــادِعُ وَافْـــزَعْ إِلَى حَـــامٍ حِمَـــاهُ مَـــانِعُ

(فَمُشْتَرٍ) أصلُه (مُشْتَرِيٌ) بالتنوين، حذفت الضمَّة للاستثقال والياءُ لالتقاء الساكنين فصار (مُشْتَرٍ) فرفعهُ بضمَّة مقدَّرة على الياء المحذوفة. وكذا (حَامٍ) أصلُه (حَامِيٌ) بالتنوين؛ حذفت الكسرة ثم الياء فصار (حَامٍ) فجرَّه بكسرة مقدَّرة على الياء المحذوفة.

وأمَّا نصبهُ فتردُّ فيه الياء وينصب منوَّنًا، كـ(رأيتُ قاضيًا) ومنه: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا ﴾ [الدخان: ٣١] وقوله:

وَهَكَـــذَا تَفْعَـــلُ فِي يَـــاءِ الـــشَّجِي وَكُـــلِّ يَـــاءٍ بَعْـــدَ مَكْـــسُورٍ تَجِـــي

هَـــذَا إِذَا مَـــا وَرَدَتْ مُخَفَّفَـــه فَافْهَمْـهُ عَنِّـي فَهْـمَ صَـافِي المَعْرِفَـه(١)

يعني به أنَّك تفعل مثل ما تقدَّم في (القاضي والمستشري) في ياء (الشَّجي) وشبيهه من كلِّ اسم معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة كـ(الدَّاعي، والجاني).

فما كان معرفة أبقيتْ ياؤه ساكنة رفعًا، وجرًّا، وفتحتَها نصبًا، وما كان نكرة نوَّنتَه(٢)، وحذفت ياءه رفعًا، وجرًّا، وأثبتَّها مفتوحة نصبًا، بخلاف ما آخره ياء مشدَّدة أو ساكن ما قبلها، نحو (كرسيٌّ وَظَبْيٌ) فإنَّه يجري مجرى الصحيح في الإعراب، تقول: هذا كرسيٌّ وظبيٌ، ورأيتُ كرسيًّا وظَبْيًا ومررتْ بِكُرْسيٍّ وظَبْيٍ.

---

(١) هذا البيت من المنظومة: ساقط من (د).

(٢) في (س): منوَّنة -تحريف.

بَابٌ فِي الاسْمِ المَقْصُورِ

وَلَـيْسَ لِلْإِعْـرابِ فِـيمَا قَـدْ قَـصُرْ ... مِـنَ الْأَسَـامِي أَثَـرٌ إِذَا ذُكِـرْ
مِثَالُـهُ: يَحْيَـى وَمُوسَـى وَالْعَـصَا ... أَوْ كَرَحًـى أَوْ كَحَيًّـا أَوْ كَحَـصَى[1]
فَهَـذِهِ آخِرُهَـا لَا يَخْتَلِـفْ ... عَـلَى تَـصَارِيفِ الْكَـلَامِ الْمُؤْتَلِـفْ[2]

المقصور: كلُّ اسمٍ مُعْرَبٍ[3] آخرُه ألف لازمة قبلها فتحةٌ كالأمثلة المذكورة، ويسمَّى مقصورًا؛ لأنَّه منع المدَّ، أو لأنَّه قصر عن ظهور الحركات.

والقصرُ، لغةً: المنعُ، وحكمُه أنَّ الإعراب جميعَه يقدَّر فيه؛ أعني الضمَّة والفتحة والكسرة لتعذُّر النطق بها على الألف، كَجَاءَ الفَتَى، ورأيتُ الفَتَى، وَمَرَرْتُ بالفَتَى. فيكون آخره على حالة واحدة لا يختلف لفظًا على تصاريف الكلام رفعًا، ونصبًا، وجرًّا.

لكن محلَّ تقدير جميع[4] الحركات فيه إذا كان منصرفًا، أمَّا غير المنصرف منه، كموسى ويحيى فيقدَّر فيه الضَّمة، والفتحة دون الكسرة، لعدم دخولها فيها[5]. وقيل: بتقديرها فيه أيضًا؛ لأنَّها إنَّما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمدَ، للثقل. ولا ثقل

---

(١) الحَيَا: الخِصْبُ والمطر -وَيُمَدُّ (انظر القاموس المحيط: حيا).
(٢) تصاريف الكلام: يعني تحويله من الرفع إلى النصب أو الجر، والمؤتلفُ: معناه المنتظِمُ، أي: المركَّب المفيد.
(٣) لفظه (معرب): ساقطة من (س).
(٤) لفظة (جميع): ساقطة من (س).
(٥) وهذا هو مذهب الجمهور.
راجع حاشية الشيخ يس (١/ ٨٩) بهامش التصريح، وكذلك الهمع (١/ ٥٣).

مع التقدير[١]. وأفاد بتعدُّد[٢] المثال أنَّه لا فرقَ في المقصور بين أنْ يكونَ معرفة أو نكرة، مفردًا أو جمعًا.

وإذا كان نكرة لحقه التنوين، ووجب حينئذٍ حذفُ ألِفِه لالتقاء الساكنين، وقُدِّر الإعراب على الألف، فإذا (١٥) قلتَ: رأيتُ فتىً مثلًا - ففتًى: منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على الألف المحذوفة (لالتقاء الساكنين)[٣][٤].

---

(١) وهذا ما قاله ابنُ فَلاَحٍ اليمنيّ.
انظر الهمع: (١/ ٥٣).

(٢) في (س): بتعداد.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٤) بقي أن نقول: إنَّ الأسماء المقصورة تنقسم قسمين:
الأول: ما يدخله التنوين مثل: رَحًا، وَحَيًا، وَحَصًا، كما مثَّل الناظم.
الثاني: ما لا يدخله التنوين، إما لكونه معرَّفًا بأل مثل: الحَيَا، والنَّدَى، وَالحَصَا، والعصا. وإما لكونه لا ينصرف مثل: موسى، وعيسى، وسلمى، وسُعدى، ودُنْيَا، وأخرى، وكلا القسمين لا يختلف حكمُ آخره في الرفع والنصب والجرِّ، تقول: هذا فتًى، ومررتُ بفتًى، ورأيت فتًى؛ فالأول مرفوع والثاني مجرور، والثالث منصوب ولفظهم واحد. وعلى ذلك فقس (المحقق).

بَابٌ فِي الاسم المُثَنَّى

وَرَفْـــعُ مَــا ثَنَّيْتَـــهُ بِـــالْأَلِفِ   كَقَوْلِـكَ: الزَّيْـدانِ كَانَـا مَـأْلَفِي
وَنَـــصْبُه وَجَـــرُّهُ بِالْيَـــاءِ   بِغَـــيْرِ إِشْـــكَالٍ وَلَا مِـــرَاءِ

قد تقدَّم أنَّ الأسماءَ الستَّة من الأبواب السبعةِ التي خرجت عن الأصل، وهذا هو الباب الثاني منها، وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضًا.

والمثَنَّى: ما دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالحًا للتجريد وعَطْفِ مثلِه عليه، وذلك[1] كـ(الزيدانِ)، و(الهندانِ).

وأمَّا التثنيةُ فهي جعلُ الاسمِ الواحدِ دليلَ اثنينِ بزيادةٍ في آخره.

وحكمُ المثنَّى أنَّه يرفع بالألف نيابةً عن الضمَّة، نَحْوُ: (الزيدانِ كَانَا مَأْلَفِي) أي: محل إِلْفِي. ومنه نَحْوُ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [المائدة: ٢٣].

ويُجَرُّ ونصبُ بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة مثالُهُ:

تَقُـــولُ: زَيْـــدٌ لَابِـــسٌ بُـــرْدَيْنِ   وَخَالِـــدٌ مُنْطَلِـــقُ الْيَـــدَينِ

وَمِنْه، نَحْوُ: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، وجُعِلَت الياءُ علامةً للنصب[2] والجرُّ فيه وفي الجمع الآتي على حدِّه؛ حملًا للنصب على الجرِّ لاشتراكهما في كون كلٍّ منهما فضلةً مستغنًى عنه.

---

(١) (وذلك): زيادة في (ك).
(٢) في (د): النصب.

عنه. وما ذهب إليه من أن الألف والياء علامة للإعراب في المثَّنى هو المشهور[١].

ومن العرب من يستعمل[٢] المثنىّ بالألف دائمًا، ويعربه بحركات مقدرة على الألف[٣]، كقوله:

٤- تَــزَوَّدَ مِنَّــا بَــيْنَ أُذْنَــاهُ[٤] طَعْنَــةً ....[٥]

وقولهُ:

٥- .... قَــدْ بَلَغَــا فِي الْمَجْــدِ غَايَتَاهَــا[٦]

---

(١) وهذا الرأي اختاره ابنُ مالك، حيثُ قال:(بل الأحرف الثلاثة إعراب والنون لرفع توهُّم الإضافة أو الإفراد، (راجع التسهيل: ١٣).

(٢) في (س): يلزم.

(٣) وهي لغة كنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني هجيم، وبطون من ربيعة بن بكر بن وائل وزبيد، وخُثْعُم، وهُمدان، وعُذْرَة. وخرّج عليه قوله تعالى:﴿ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ الآتي قريبًا، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ولا وِتْرانِ في ليلةٍ» سنن أبي داود: (١/ ٣٣٢) باب في نقض الوتر. (انظر الهمع: ١/ ٤٠).

(٤)في (د): أذنيه.

(٥)هذا صدر بيت من بحر الطويل، وَعَجُزُهُ:

------------------------- دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرابِ عقيمُ

وقائله هوبر الحارثي. وهو من شواهد ابن يعيش (٣/ ١٢٨، ١٠/ ١٩) وشرح شذور الذهب (ص ٤٧) والهمع (١/ ٤٠) والدرر (١/ ١٤).

موضع الشاهد: استشهد به على أنَّ من العرب من يُلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة.

(٦) هذا عَجُز بيت من بحر الرجز، وَصَدْرُه: إنَّ أَباها وأَبا أباها. وقاله أبو النجم العجلي. وهو من شواهد: الإنصاف مسألة (١١) والهمع (١/ ٣٩) وشرح شذور الذهب ص ٤٨، والدرر (١/ ١٢) وابن يعيش (١/ ٥١، ٣/ ١٢٩) وخزانة الأدب (٣/ ٣٣٧) والمغني ص ٢٨، ١٢٢، ٢١٦ رقم (٥٠) والأشموني رقم (١٦).

موضع الشاهد: ساقه شاهدًا على لزوم المثنَّى الألف على لغة. فإن(غايتاها) مثنى منصوب بِبَلَغا، فهو مفعول به وقياسه النصب بالياء، ولكنه هنا منصوب بفتحة مقدرة على الألف على اللغة المذكورة.

وقد[1] خرّج على هذه اللغة قراءة: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣][2].

واعلم أنّه يُشترط في كلِّ ما يثنّى[3] ثمانية شروط هي:

الإفراد[4]، والإعراب[5]، والتنكير[6]، وعدم التركيب[7]، واتفاق اللفظ[8]، واتّفاق المعنى[9]، ووجود ثانٍ له في الخارج[10]، وألّا يُسْتَغْنَى بتثنية غيره عن تثنيته[11].

---

(١) (قد): زيادة في (س).

(٢) وهي قراءة نافع، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب وخلف. انظر النشر: (٢/ ٣٢١).

(٣) في (س): مثنى.

(٤) فلا يجوز تثنية المثنّى والمجموع، كزيدان، وزيدون، ومساجد. ولا الجمع على مفاعل كمصالح، ومفاعيل كمفاتيح؛ لاجتماع إعرابين في الأولين، وإفراط الثقل في الثالث. واختلف في الجمع على غير مفاعل ومفاعيل؛ فذهب ابن مالك إلى جواز تثنيته بقول الشاعر:

تَبَقَّلَتْ في أوّل التَبَقُّل ... بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

(٥) فلا يُثَنَّى المبنيُّ. وأما نَحْوُ زانِ، وثان، واللذانِ، واللتانِ، فصيغ موضوعة للمثنَّى وليست مثنّاة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين. انظر التصريح: (١/ ٦٧).

(٦) فلا يثنَّى العلمُ باقيًا على علميَّته، بل يُنكَّر ثُمَّ يُثَنَّى. (المصدر السابق).

(٧) فلا يُثَنَّى المركَّب تركيبَ إسنادٍ اتفاقًا، ولا مزجٍ على الأصح، وأمَّا المركَّب تركيب إضافةٍ من الأعلام فيُسْتغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

(٨) وأمَّا نَحْوُ الأبوانِ للأب، والأمّ فمن باب التغليب. (المصدر السابق).

(٩) فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز. وأما قولهم: القلم أحدُ اللسانينِ- فشاذٌّ. (المصدر السابق).

(١٠) فلا يثنَّى الشمس ولا القمر. وأمَّا قولهم القمرانِ للشمس والقمر فمن باب المجاز. (المصدر السابق).

(١١) فلا يثنى (سواء)؛ لأنهم استغنوا بتثنية (سِيّ) عن تثنيته فقالوا: (سِيَّان) ولم يقولوا: (سواءان). (نفس المصدر).

وَتَلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّي مِنَ الْمَفَارِيدِ[1] لِجَبْرِ الْوَهَنِ

يعني أنَّك إذا ثنَّيتَ الاسم لحقته نونٌ مكسورةٌ بعد علامة التثنية، والإعراب، عوضًا عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد لجبر الوهن؛ أي الضعف الذي لحقه بفوات التنوين. وقد تُفْتَح النون مع الياء، كقوله:

٦- عَلَى أَحْوَذِ يَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ....[2]

وهي لغة[3]. وسيأتي أنها تحذف للإضافة.

(تَتمَّة)

ألحِقَ بالمثَنَّى في إعرابه[4]: اثنانِ، واثنتانِ من غير شرط، وكلا، وكلتا بشرط الإضافة إلى مضمر[5]. وما سُمِّي به منه، كزيدان عَلَمًا.

---

(١) في النسخ جميعها: (المقادير) بدلًا من المغادير، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من بحر الطويل لحميد بن ثور الهلالي الصحابي، وهو من أبيات قصيدة يصف فيها القطاة. وعَجُزُهُ هو:

.... فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وهو من شواهد: ابن عقيل: (١/ ٦٩) وابن يعيش (١/ ١٧٧) والهمع (١/ ٤٩) والدرر (١/ ٢١) والتصريح (١/ ٧٨) والأشموني (١/ ٩٠) وشرح اللمحة البدرية (١/ ٢١٦) وديوان حميد بن ثور ص ٥٥.

والشاهد فيه: فتح نون المثنَّى من قوله: (أحوذيَّيْن) على لغة بعض العرب، وليس ذلك بضرورة؛ حيث إنَّ كسرها يأتي معه الوزن كذلك.

(٣) هذه اللغة نقلها الفرَّاء والكسائيُّ عن بني أسد. انظر الأشموني: (١/ ٩٠) والدرر: (١/ ٢٠).

(٤) في (س): الإعراب.

(٥) في (س): المضمر. وفي (ط): ضمير.

فكلٌّ من هذه الأسماء ترفع بالألف، وتنصب[1] وتجرُّ بالياء حملًا على المثنَّى؛ لفقد ما اعتُبِر فيه منها.

(١) لفظة (وتنصب): ساقطة من (د).

بابٌ في جمع المذَكَّرِ السَّالِمِ

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهْ ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التناهي زَائِدُهْ

فَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ والنُّونُ تَبَعْ مِثْلُ شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعْ

وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ

هذا هو الباب الثالث من أبواب النيابة، ناب فيه حرف عن (١٦) حركة، وهو: ما دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده كـ(الزيدون والمسلمون).

وحكمه أنَّه يرفع بالواو نيابة عن الضمَّة، مِثْلُ شَجَانِي[١] الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعِ، أي: أطربوني، أو أحزنوني[٢]. فالواو علامة الرفع، ومنه نَحْوُ: ﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿ سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ ﴾ [الفتح: ١٥].

ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء المكسورِ ما قبلها المفتوح ما بعدَها نيابةً عن الفتحة والكسرة، مثالهُ:

تَقُولُ حَيِّ النَّازِلِيْنَ فِي مِنَى ---------------------

أي: سَلِّم عليهم.

--------------------- وسل عن الزَّيْدِيْنَ هَلْ كَانُوا هُنَا؟

فالياءُ المكسورُ ما قبلَها فيهما[٣] علامةُ النَّصبِ وَالجَرِّ.

---

(١) في (د): أشجاني.

(٢) في (س، د): أطربني وأحزنني، والصَّحيحُ ما أثبتناه من النسخ الأخرى.

(٣) في (د): فيها.

وَاليَاءُ وَالواوُ هما المرادُ بقوله: (زائدهْ) فإنَّهما يلحقان الجمع بعد انتهاء حروف واحدة.

والعرب العرباءُ: هم سُكَّانُ البادية، فلم يختلفوا في إعرابه الإعراب المذكور كما اختلفوا في إعراب المثنى على ما تقدَّم[١].

ويُعْتَبر فيه ما اعْتُبر في المثَّنى. وزيادةً على ذلك أنْ يكونَ مفرده علمًا لمذكَّر عاقل خاليًا من تاء التأنيث، أو صفة لمذكَّر عاقل خالية[٢] من التاء قابلةً لها أو دالَّة علي التفضيل.

ويلحقه نون بعد علامة الجمع والإعراب كالمثَّنى، عوضًا عما فاته من التنوين.

وأشار إلى الفرق بينَ النونينِ بقولِهِ:

وَنُوْنُـــــهُ مَفْتُوحَـــــةٌ إِذْ تُـــــذْكَرُ وَالنُّـــونُ فِي كُـــلِّ مُثَنًّـــى تُكْـــسَرُ

يعني أن حركة نونِ الجمع مفتوحةٌ في الرفع، والنَّصْبِ، وَالجَرِّ، وحركة نون المثَّنى مكسورة، كذلك للفرق بينهما. وقد تُكْسَرُ نونُ الجمعِ للضَّرورة.

كقولِهِ:

٧- .... وَقَـــدْ جَـــاوَزْتُ حَـــدَّ الْأَرْبَعِـــينِ[٣]

---

(١) انظر التحقيق.

(٢) في (س): خاليًا.

(٣) هذا عجز بيت من بحر الوافر قاله سحيم بن وثيل الرياحي، وَصَدْرُهُ:

وَمَـــاذَا يَبْتَغِـــي الـــشُّعَرَاءُ مِنِّـــي

وسحيم شاعرٌ مخضرم عاش في الجاهلية أربعين سنة، وفي الإسلام ستين سنة، وعدَّه ابنُ سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام. والبيت من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرِّض بالأبيرد الرياحي، وقبل هذا البيت:

=

ثُمَّ أشار إلى ما اشتركا فيه بقوله:

وَتَسْقُطُ النُّونَانِ فِي الْإِضَافَةْ.

أي: إذا أُضيف المثنَّى والجمع إلى ما بعدَه حُذِف من كلٍّ منهما النونُ الواقعة بعدَ علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة كما يحذف التنوين للإضافة لما تقدم من أنهما بدل عن التنوين في المفرد:

نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَةْ

مثالٌ لحذفِ نونِ الجمع.

وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبَيْ أَخِينَا ... فَأَعْلَمُهُ مِنْ حَذْفِهِمَا يَقِينَا

مثالٌ لحذف نونِ المثنى. الضمير في (حذفهما) للنونين، وكان مقتضى القياس حذفهما أيضا مع (أل).

(تتِمَّة)

أُلحِقَ به في إعرابه بالواو والياء: أولو[1]، وَعَالَمُونَ، وعشرون وإخوته،

=

أَكُلَّ الدَّهْرِ حَلٌّ وارْتِحَالُ ... أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلا يقِينِي

والبيتُ من شواهد المقتضب (٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٧) وابن يعيش (٥/ ١١، ١٣، ١) (/ ١٢٦) وخزانة الأدب (٣/ ٤١٤- ٤٢٦) وشرح شواهد العينيِّ (١/ ١٩١) والهمع (١/ ٤٩) والدرر (١/ ٢٢) وشرح الأشموني (١/ ٨٩) وشرح شواهد المغني ص ٣٦٠، وشرح ابن عقيل (١/ ٦٨) وشرح اللمحة البدرية (١/ ٢٢٥).

والشاهد فيه: كسر نون الجمع لغة في قوله: (الأربعين).

(١) قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النور: ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر: ٢١].

وأَهْلُونَ[1]، ووابلونَ[2]، وأرَضُون[3]، وَسِنُونَ وبابه[4]، وما سمِّي به منه كزيدون، عَلَمًا.

فكلٌّ من هذه الأسماءِ تُرفع بالواوِ، وتنصب وتجرُّ بالياء حملًا عليه؛ لفقد ما اعتُبِر فيه من الشروط فيها.

(١) قال تعالى: ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح: ١١]، وقال تعالى: ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ [الفتح: ١٢].

(٢) وهو جمع لوابل، وهو: المطر الغزير.

(٣) بتحريك الرَّاء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر.

(٤) هو كلُّ اسم ثلاثيٍّ حذفت لامه وعُوِّض هاء التأنيث ولم يُكسَّر، ألَا تَرَى أنَّ سنة أصلها (سنوٌ أو سنةٌ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء (سنوات) أو (سنهات) فلما حذفوا من الفرد اللام، هي (الواو) أو الهاء، وعوضوا عنها هاء التأنيث، أرادوا في جمع التكسير أنْ يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم جَبرًا؛ لما فاته من حذف اللام، وكذلك القول في نظائره، وهي: عِضَةٌ، وعِضُونَ، وعِزَةٌ وعزونَ، وَثُبَةٌ وثُبون، وقُلة وقُلُونَ، ونحو ذلك.
انظر شرح قطر الندى: ص٥٠.

بابٌ في الجمع بِألفٍ وتاءٍ مزيدَتَيْنِ[1]

وَكُـلُّ جَمْـعٍ فيـهِ تَـاءٌ زَائِـدَهْ فَارْفَعْـهُ بِالـضَّمِّ كَرَفْـعِ حَامِـدَهْ
وَنَـصْبُهُ وَجَـرُّهُ بِالْكَـسْرِ نَحْـوُ كَفَيْـتُ الْمُـسْلِمَاتِ شَرِّي

هذا هو الباب الرابع من أبواب النيابة، ناب فيه حركة عن حركة.

فتعبيرُهم بجمع المؤنَّث السالم جرى على الغالب؛ إذ لا فرقَ بين ما مفرده مؤنَّث كهذرات، ومذكَّر كحمَّامات، وما سلم فيه بناء واحده (١٧) كما مثَّلنا، وما تغيَّره كَسَجَداتٍ حبليات.

وحكمهُ: أنْ يرفع بالضَّمَّة كمفرده، تقولُ: جَاءَتْ مُسْلِمَاتٌ وَحَامِدَاتٌ، كما تقولُ جَاءَتْ مسلمةٌ وحامدةٌ، وينصب ويجر بالكسر؛ حملًا للنصب على الجرِّ قياسًا على أصله، وهو جمع المذكر السالم نحو: رأيتُ مسلماتٍ وحامداتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ وحامداتٍ. وفي التنزيل: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [هود: ١١٤].

---

(١) المؤلف في هذه التسمية عدل عن تسمية الأكثرين: جمع المؤنَّث السالم، وهو بهذا يخالف الناظم الذي أطلق تسميته(جمع المؤنث السالم) في بابه.
انظر شرح الحريري على الملحة ص ٧٨.
وهو بهذا تابعٌ لابن هشام الأنصاري الذي يقول في (شرح قطر الندى:٥١): ولذلك عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قلت: الجمع بالألف والتاء؛ لأعم جمع المؤنث، وجمع المذكر، وما سلم فيه المفرد وما تغيَّر. وكلاهما تابعٌ في ذلك لإمام المتأخرين، وقدوةِ العلماء العلَّامة ابنِ مالك، وذلك في قوله في ألفيته الشهيرة:
وَمَـا بِتَـا وألـفٍ قَـدْ جُمِعَـا يُكْـسَرُ في الجـرِّ وفي النـصبِ مَعَـا

وقضيَّةُ كلامِ الناظم أنَّه ينصب بالكسرة وإنْ كان محذوف اللام: كلغاتٍ، وثُباتٍ وهو الغالب.

وقد ينصب بالفتحة على لغةٍ إن كان محذوف اللام ولم تردَّ إليه في الجمع، كَسَمَعْتُ لغاتَهم؛ جبرًا لما فاته من حذف لامه.

واشتراطُ[1] كون التاء مزيدةً، وكذا الألف - وإنْ لم ينبِّه على هذا في النظم لإخراج[2] نَحْوِ: أبيات، وقضاة. فإن التاء في الأول، والألف في الثاني أصليَّتانِ فينصبان بالفتحة على الأصل.

(تتِمَّةٌ)

حُمِل على هذا الجمع في إعرابه: أولات، وما سُمِّي به منه[3]، كأَذْرِعَاتٍ[4]، وَعَرَفَات.

وقد تبقَّى مما خرج عن الأصل ثلاثة أبواب ذكرها الناظم في آخر المنظومة:

فمن الأسماء: بابُ ما لا ينصرف، وهو ممَّا ناب فيه حركة عن حركة أيضًا. وحكمه: أنَّه يجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة حملًا للجر على النصب، نحو: مررتُ بأفضلَ - إلَّا إذا أضيف، أو دخلته (أل) كما سيأتي، وأما رفعُه ونصبُه فعلى الأصلِ.

---

(١) في (ك): واشترط.

(٢) لإخراج: ساقطة من (د).

(٣) في (س): منها، وفي (د): منها.

(٤) أذْرِعات: جمع أذْرِعَةٌ الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: (رجالات) وبيوتات، وجمالات، وقد سمِّي بأذرِعات بلد في الشام، قال الشاعر:

تَنَوَّرْتُهَا مِن أذْرِعاتٍ، وأهلُها ... بِيَثْربَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عالي

وانظر القاموس المحيط: ذرع.

ومن الأفعال بابانِ:

أحدُهما: بابُ الأمثلة الخمسة، وهو ممَّا ناب فيه حرف عن حركة، وحذفه عن حركة أو سكون.

وحكمُها: أنَّها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: ﴿ عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾ [الرحمن: ٥٠]، ﴿ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ [البقرة: ٨٤]، ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤].

وثانيهما: بابُ الفعل المعتلِّ الآخر، وهو ممَّا ناب فيه حذف حرف عن سكون فيجزم بحذف آخره، نحو: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق: ١٧].

وسيأتي الكلام على جميع ذلك -إن شاء الله تعالى.

بَابٌ في جمع التكسير

وَكُــلُّ مَــا كُــسِّرَ في الجُمُــوعِ كَالْأُسْــدِ وَالْأَبْيَــاتِ والرُّبُــوعِ
فَهْــوَ نَظِــيرُ الْفَــرْدِ في الْإِعْــرابِ فَاسْــمَعْ مَقَــالِي وَاتَّبِــعْ صَــوَابِي

جمعُ التكسير: ما تغيَّر فيه بناءُ مفرده بزيادةٍ، أو نقصٍ، أو تبديل لغير إعلال، ولا فرقَ في التغيير بين أنْ يكون تحقيقًا أو تقديرًا كما في نَحْو (فُلْك) ممَّا الجمع والواحُد فيه متَّحدٌ[1] بالصورة[2]، فالضَّمة فيه إذا كان مفردًا ضَمَّةُ (قُفْل)، وإذا كان جمعًا ضمَّة (أُسْد).

وهو ستَّةُ أقسام كما يُؤْخَذ مِن حَدِّه؛ لأنَّ مفردَه إمَّا أنْ يتغيَّر بزيادة فقط كَصِنْو[3]، وَصِنْوَانٍ، أو بنقص فقط كَتُخَمَة[4] وَتُخَم، أو بتبديل شكل فقط كَأَسَدٍ، وَأُسْدٍ، أو بزيادة وتبديل شكل كأبْيات، ورُبُوع، أو بنقص وتبديل شكل كَرسُول وَرُسُلٍ أو بالجمع كغُلامٍ وغِلمان.

وحكمُه: أنَّه يعربُ بالحركات الثلاثة كما يعرب الاسم المفرد إن كان منصرفًا،

---

(١) في (ط): متَّحدان.
(٢) قد ورد جمع التكسير بلا زيادة ولا نقصان ولا تغيير في الحركة والسكون مثل كلمة فلك، فقد جاءت مفردة في قوله تعالى: ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾ [هود: ٣٧]، وجاءت جمعًا في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الجاثية: ١٢].
(٣) الصِّنْوُ، بالكسر: الحفر المُعَطَّلُ، والأخُ الشقيقُ، والابنِ، والعمُّ، والجمع: أصناءٌ، وصِنوانٌ، وهي بهاء، وكذا النخلتان فما زاد في الأصل الواحد كلُّ واحد منهما صِنوٌ.
راجع القاموس المحيط: صنو.
(٤) التُّخَمَة، كَهُمَزَة: داءٌ يُصابُ منه الكثيرون، وتسكَّن هاؤه في الشعر والوَّخَمُ: داء كالباسور بحياء الناقة.
القاموس المحيط: وخم.

نَحْوُ: جَاءَ الرجالُ، والأسارى، وغِلْمانِي، ورأيتُ الرجالَ، والأسارَى، وغلماني، ومررتُ بالرجال والأسارى وغلماني، وإلّا فبحركتين الضمة والفتحة[1]، نَحْوُ: هذه مساجدُ، ورأيت مساجدَ، واعتكفتُ في مساجدَ.

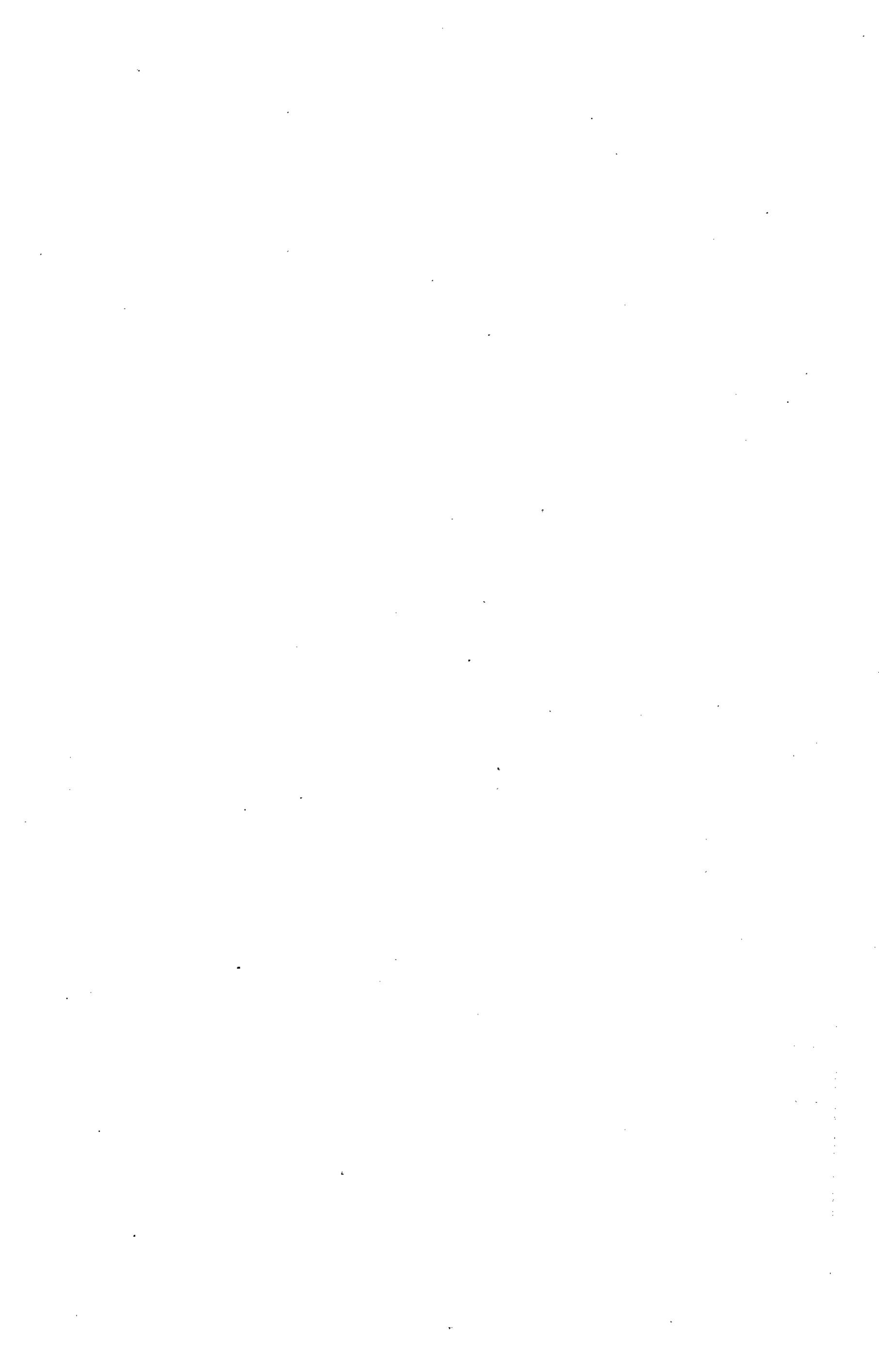
وهو على قسمين: جَمْعُ قلَّة، وجمع كثرة. ولكلٍّ منهما أوزانٌ تخصُّه، والعلم بها مهمٌّ (١٨) جدًّا، ومحلُّها علمُ التصريف، وقد أنصف الناظم – رحمه الله –[2] حيث أمر باستماع مقالِه واتِّباع الصوابِ منه[3].

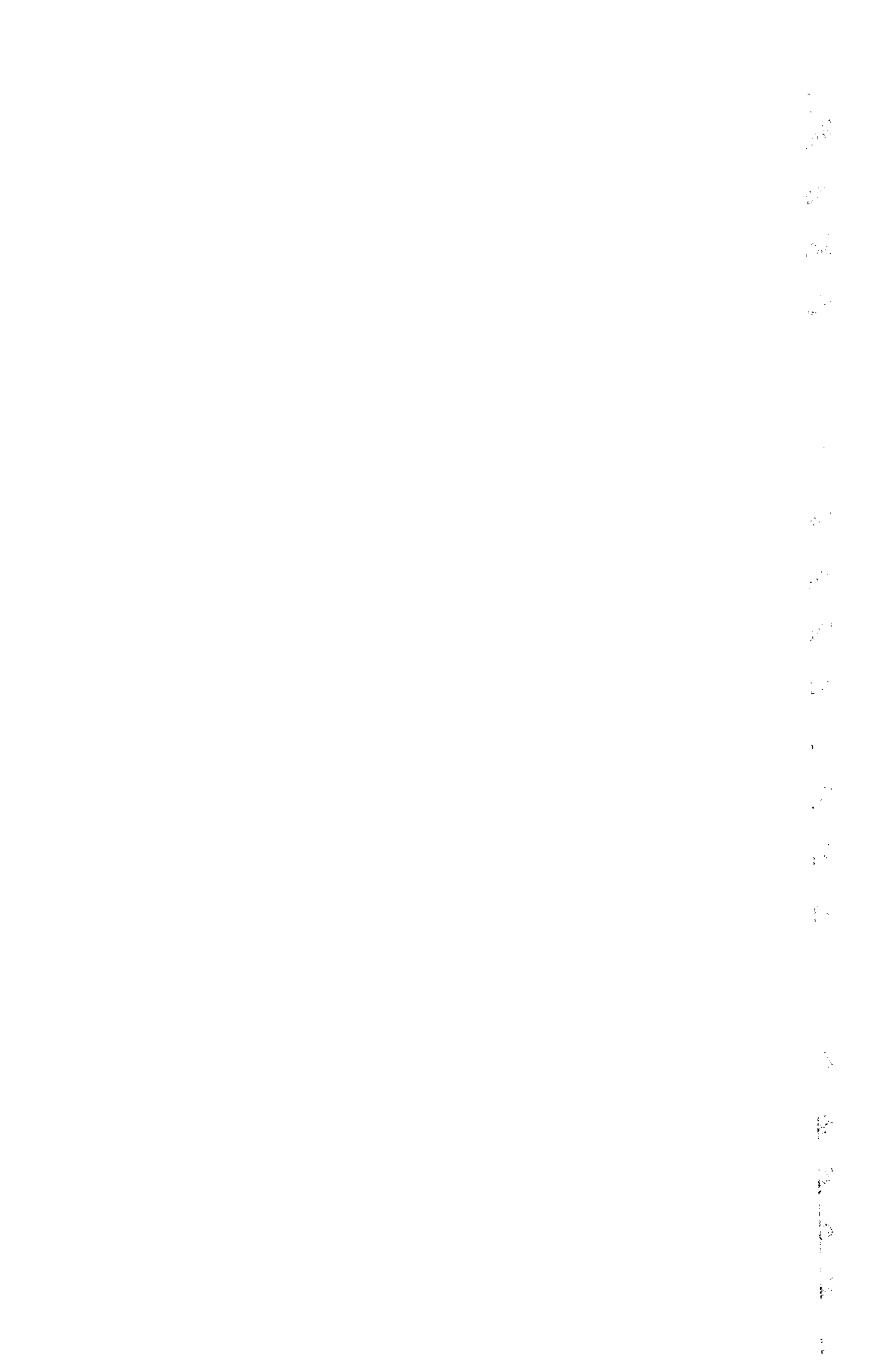
---

(١) وذلك إذا كان الاسم ممنوعًا من الصرف وهو مايعبر عنه المعربون بقولهم: (صيغة منتهى الجموع).

(٢) عبارة (رحمه الله): ساقطة من (ط).

(٣) قال العلامة الحريري في شرحه على الملحة: (وإنما لم تتضمن هذه الملحةُ شرحَ أبنيةِ التكسير؛ لأنَّ شيخَنا أبا القاسم النحوي – رحمه الله – كان يقول: فسدت ألسنة العامة إلا في نوعين وهما: الجمع، والتصغير).
ثم عاد فقال: (إلا أنّ في بعض أبنية الجموع ما تَغْلُط العامة فيه، ويحتاج إلى التنبيه عليه).
انظر شرح ملحة الإعراب للحريري: (ص٨٢-٨٦).
وللوقوف على أوزان جملة القلَّة وجمع الكثرة راجع كتاب سيبويه: (١/ ١٠٥) (٢/ ١٧٥-٢١٤) والمقتضب: (٢/ ١٥٦، ١٥٩-٢١٦) والهمع: (٢/ ١٧٤-١٧٩).





المكتبة اللغوية

كتاب
كشف النقاب
عن مخدرات ملحة الإعراب للحريري

تأليف
الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي
المكي الشافعي النحوي
(ت ٩٧٢ هـ)

درسه وحققه
الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

المجلد الثاني

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

المكتبة اللغويّة

كتاب
كشف النّقاب
عن مخدّرات ملحة الإعراب للحريريّ

تأليف
الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي
المكي الشافعي النحوي
(ت ٩٧٢ هـ)

درسه وحققه
الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

المجلّد الثاني

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعــة الأولــي

١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦م

الناشــــر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة

ت : ٥٩٢٢٦٢٠ - ٥٩٣٨٤١١ / فاكس : ٥٩٣٦٢٧٧

ص.ب ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة

E-mail:alsakafa_alDinaya@hotmail.com

رقم الإيداع	٢٠٠٥/ ١٨٧٠٣
الترقيم الدولي I.S.B.N.	977-341-253-9

بَابٌ فِي حروفِ الجَرِّ

وهو عشرون حرفًا أشار الناظم إلى ما اشتهر منها، بقوله:

وَالجُرُّ فِي الْإِسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفْ ... بِأَحْرُفٍ هُنَّ إذا ما قِيلَ صِفْ
مِنْ، وَإِلَى، وَفِي، وَحَتَّى، وَعَلَى ... وَعَنْ، وَمُنْذُ، ثُمَّ حَاشَا، وَخَلَا
وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيدَا ... واللامُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا
وَرُبَّ أيضا، ثُمَّ مذ فِيمَا حَضَرْ ... مِنَ الزَّمَانِ دُوْنَ مَا مِنْهُ غَبَرْ
تَقُولُ مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا ... وَرُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا

الجرُّ عبارةُ البصريِّين، والخفضُ عبارةُ الكوفيِّين، ومؤدَّاهما واحدٌ، ولا مشاحَةَ[١] في الاصطلاح.

ومقصود الناظم أنَّ الجرَّ بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا ما[٢] جرّ بأحد حروف الجر التي من جملتها ما في النظم[٣] بخلاف الاسم المعتلِّ مقصورًا كان، أو منقوصًا، فإنَّ الجر فيه مقدَّر كما مرَّ.

---

(١) في (س) وردت عبارة: (ولا مؤداها مُسَمًّى حجة) موضع: (ولا مشاحة).
(٢) لفظة (ما): ساقطة من (ط) (ك) (س).
(٣) ذكر ابنُ مالك في ألفيته عشرين حرفًا للجرِّ، وزاد عن الحروف التي ذكرها الحريري ستة أحرف، هي: عدا، والواو، والتاء، وكي، ولعلَّ، ومتى. (راجع الألفية: ص ٣٤، ٣٥).
وزاد الأخفش (بَلْهَ) قال الأشموني: والصحيح أنها اسم (٢/ ٢١٠).
وزاد سيبويه(لولا) وجعلها جارة للضمير، حيث قال: ولولاك ولولاي. إذا أضمرت الاسم فيه جرَّ، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]. الكتاب (١/ ٣٨٨).
وقد ردَّ عليه كل من الأخفش والمبرِّد. انظر المقتضب (٣/ ٧٦) والأشموني (٢/ ٢١٣).

وبخلاف ما لا ينصرف فإنَّ جرَّه بالفتحة كما قدَّمنا.

فمن حروف الجرِّ(مِنْ)[(١)] وتكونُ لابتداءِ الغاية مكانًا أو زمانًا، أو غيرهما، نَحْوُ: ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿ مِن سُلَيْمَٰنَ ﴾ [النمل: ٣٠][(٢)].

ولبيان الجنس، نحو: ﴿ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج: ٣٠].

وللتبعيضِ، نَحْوُ: أَخَذْتُ مِنَ الدَّراهِمِ.

وللتَّوكيدِ بعد نفي، أو شبيهه، نَحْوُ: ما جاءني من أحد، ولغير ذلك.

ومنها:(إلى) وتكون لانتهاء الغاية مطلقًا، نَحْوُ: ﴿ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وللمصاحبة، نحو[(٣)]: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]. ولغير ذلك.

ومنها: (في)[(٤)]، وتكون للظرفية حقيقةً، أو مجازًا، نَحْوُ: الدَّراهِمُ في الكيس، وزيدٌ في البرية، وللسببية، نَحْوُ: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ ﴾ [النور: ١٤]، وللمصاحبة، نَحْوُ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾[(٥)] [الأعراف: ٣٨]. ولغيرِ ذلك.

ومنها:(حتَّى)[(٦)] في بعض المواضع وهي لانتهاء الغاية مطلقًا

---

(١) ذكر لها ابنُ هشام في المغني خمسة عشر وجهًا. انظر المغني: ص ٣١٨.

(٢) وتمام الآية: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾.

(٣) لفظه (نحو): ساقطة من (س).

(٤) ذكر ابنُ هشام لـ(في) عشرة معانٍ. راجع المغني: ص ١٦٨.

(٥) و(في) هنا بمعنى: مع.

(٦) ذكر لها ابنُ هشام فِي المغني ثلاثة معانٍ. انظر المغني: ص ١٢٢.

ولا تكون جارة إلَّا آخرًا، نَحْوُ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتَّى رَأْسِهَا)[1] أو متَّصلًا بالآخر نحو: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥].

ومنها:(على)[2]، وتكون للاستعلاء؛ أي: العُلُوّ، نَحْوُ: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٢]. وللتعليل، نحو: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وللظرفية نحو: ﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ [البقرة: ١٠٢]. ولغير ذلك.

ومنها: (عَنْ)[3]: وتكونُ للمجاورة، كـ(سرتُ عَنِ البلدِ)، وللاستعلاء نَحْوُ: (﴿ وَمَن يَبْخَلْ ﴾)[4] ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [محمد: ٣٨].

وللبعديَّة[5] نَحْوُ: ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق: ١٩]. ولغير ذلك.

ومنها:(مُنْذُ)، (مُذْ): ويختصَّان بِالزَّمن المعيَّن، ولا يكون ذلك المعيَّنُ إلَّا ماضيًا، وهما فيه[6] لابتداء الغاية نحو: مَا رأيتُه مُنْذُ أَوْ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أو حاضرًا، وهما فيه للظرفيَّة، نَحْوُ: مَا رأيتُه مُنْذُ أو مُذْ يَوْمِنَا. ولا يدخلان على زمنٍ مبهم ولا مستقبل؛ فلا تقول: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ أو مُذْ وَقْتٍ، ولا أَرَاهُ مُذْ أو مُنْذُ غَدٍ.

لكن ظاهر كلام النظم[7] أنَّ[8] (مُذْ) لا تدخل إلَّا على الزمن الحاضر، كما يُومئ إليه (قولهُ: دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرَ؛ أي: دون ما من الزمان مضى، وهو بغين معجمة.

(١) ما بين القوسين: زيادة في (ط).
(٢) ذكر لها ابن هشام في المغني تسعة معانٍ. المغني: ص ١٤٣.
(٣) ذكر لها ابنُ هشام في المغني عشرة معانٍ. انظر المغني: ص ١٤٧.
(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).
(٥) في (س): وللتعدية- تحريف.
(٦) في (د): وعاقبة- والصحيح ما أثبتناه.
(٧) في (ط) (ك): الناظم.
(٨) لفظة (أن): ساقطة من (س).

ويمكن حملُ كلامِهِ على ما قلناه بأنْ يراد بقوله: (غَبَرَ)؛ أي: بقي، ولم يقع بعد، ويكون)[1] قوله: فِيمَا حَضَرَ مِنَ الزَّمانِ شاملًا لِما حضر ولما وقع بالفعل ولم ينقطع.

ومنها: (حاشا)، وكذا: (خَلَا)، و(عَدَا) إنْ تجرَّدا عن (ما) نحو (١٩): مَا[2] قام القومُ حاشا زيدٍ، أو خَلَا بَكْرٍ، أو عَدا بِشْرٍ، ولك نصب الاسم بعدهنَّ على تقدير كونهنَّ أفعالًا جامدة[3].

ومنها: (الباء)[4] إذا كانت زائدة على نفس الكلمة، وتكون للإلصاق، نَحْوُ: بقلبي غرامٌ أي: لصق به. وللاستعانة نحو: كتبتُ بالقلم. وللظرفية نَحْوُ: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]. وللسببية نَحْوُ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥][5]. ولغير ذلك.

ومنها: (الكافُ)[6] الزائدة أيضًا، وتكون للتشبيه، نَحْوُ: زيدٌ كالبدرِ، وللتعليل

---

(١) ما بين القوسين برمته: ساقطة من (س).

(٢) لفظة (ما): ساقطة من (ط) (س).

(٣) قال ابنُ هشام في المغني عن (حاشا): ذهب سيبويه، وأكثر البصريين إلى أنَّها حرف دائمًا بمنزلة إلَّا، ولكنَّها تجرُّ المستثنى. وذهب الجَرمِيُّ والمازنيُّ والمبرِّد والزجَّاج والأخفش وأبو زيد والفرَّاء وأبو عمرو الشيباني إلى أنَّها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا وقليلًا فعلًا متعدِّيًا جامدًا، لتضمنه معنى(إلَّا) وسمع: (اللهم اغفِرْ لي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإصبَعِ).
راجع المغني: ص ١٢٢ وفي خلا، وعدا.
انظر المغني: ص ٣٣٣، ١٤٢.

(٤) ذكر لها ابنُ هشام في المغني أربعة عشر معنى.
انظر المغني: ص ١٠١.

(٥) وكذلك سورة المائدة: الآية ١٣.

(٦) قسم ابن هشام الكاف الجارة إلى قسمين: حرف واسم. وذكر للحرفية خمسة معان (انظر المغني: ص ١٧٦) وقال عن الاسمية الجارة، وأمَّا الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل،
=

وللتعليل نَحْوُ: ﴿ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٩٨]. وللتأكيد نَحْوُ: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾[1] [الشورى: ١١]. ولغيرِ ذلك.

ومنها: (اللام)[2] أي: الزائدة، وتكون للملك، نحو: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]: له ما فيها، وله ما في الأرض[3] وللاختصاص، نحو[4]: (الجنة للمتقين)[5]، [6]. وللاستحقاق: نحو: النار للكافرين أي: عذابها. وللتعليل نحو:

٨- وَإِنِّي لَتَعْـرُونِي لِـذِكْرَاكِ هِـزَّةٌ ....[7]

=

لمثل، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله: بيضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جُمٍّ. وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفارسيُّ: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: (زيدٌ كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضًا بالإضافة.
انظر المغني: ص ١٨٠.

(١) وقال العُكْبَريُّ: (والكاف في (مِثلِهِ): زائدة، أي: ليس مِثْلَهِ شَيْءٌ، ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى الحال؛ إذ كان يكون المعنى أنَّ له مِثلًا، وليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ. وفي ذلك تناقض.
انظر ما منَّ به الرحمن (٢/ ٢٢٤).

(٢) ذكر ابن هشام في المغني للام الجر اثنين وعشرين معنى.
انظر ص ٢٠٨.

(٣) (وله ما في الأرض): زيادة في (ك).

(٤) لفظة (نحو): ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): للمؤمنين.

(٦) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٧) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله أبو صخر الهذلي، وَعَجُزُهُ:
------------------------ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصفُورَ بللهُ الْقَطْر
انظر في البيت: الإنصاف (ص ١٦) وابن يعيش (٢/ ٦٧) وأمالي القالي (١/ ١٤٩) والأغاني (٢١/ ٩٧) والمقرّب (ص ٣٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٩) العيني (٣/ ٦٧، ٢٧٨) والخزانة (١/ ٥٥٢) وشرح التصريح (١/ ٣٣٦، ٢/ ١١) والهمع
=

ولغير ذلك.

ومنها: (رُبَّ)، وهي موضوعةٌ لإنشاء التقليل، نحو: رُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ[1] مَرَّ بِنَا وَمِنْهُ نَحْوُ[2]:

٩- أَلَا رُبَّ مَوْلُـــودٍ، وَلَـــيْسَ لَـــهُ أَبٌ ....[3]

وقد تستعمل للتكثير، نَحْوُ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

ومنه قولهُ عليه الصلاةُ والسلامُ: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَة يَوْمَ الْقِيَامةِ»[4].

=

(١/ ١٩٤) والدرر (١/ ١٦٦) وشرح الأشموني (٣/ ٢٣٧، ٢/ ٣٨٠) وشرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٠٦) وشرح ابن عقيل (٣/ ٢٠).

والشاهد فيه: في قوله: (لذكراك) فإن اللام فيه للتعليل.

(١) الكَيِّسُ: الظريف. (راجع القاموس المحيط: ك ي س).

(٢) في (ط): قوله.

(٣) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله رجلٌ من أزد السّراة. وَعَجُزُه:

.... وَذِيْ وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبوانِ

وهو من شواهد: سيبويه (١/ ٣٤١، ٢/ ٢٥٨ برواية: عجبتُ لمولود) والهمع (١/ ٥٤، ٢/ ٢٦) والدرر (١/ ٣١، ٢/ ١٨) الخصائص (٢/ ٣٣٣) وابن يعيش (٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٣، ١٢٦) وخزانة الأدب (١/ ٣٩٧) والتصريح (٢/ ١٨) والمقرّب (ص ٤٢) والعيني (٣/ ٣٥٤) والأشموني (٢/ ٢٣٠) وشرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٤٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (ص ٣٩٨) والمغني (١/ ١٣٥). وأراد بالمولود الذي ليس له أب: عيسى عليه السلام، وذي ولو لم يلْده أبوانِ: آدم عليه السلام. والشاهد فيه: أنّ (رب) تأتي لإنشاء التقليل.

(٤) انظر في الحديث: صحيح البخاري: (١/ ٣٩) كتاب العلم.

ومعنى الحديث: كم من امرأة تلبس من القماش الرفيع فلم تستر عورتها فتدعى النفس إليها لذلك؛ ولأنها لم تستر عورتها الستر الكامل فتعاقب بالعراء.

وأشار الناظم إلى ما انفردت به عن سائر حروف الجر[١]، بقوله:

وَرُبَّ تَأْتِي أَبَدًا مُصَدَّرَهْ وَلَا يليها الاسْمُ إِلَّا نكِرَهْ

وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِمْ: وَرَاكِبٍ بَجَاوِي

يعني: أنَّ (رُبَّ) اختصت من بين حروف[٢] الجر بوجوب تصديرها في أوَّل الكلام، ويكون مجرورها لا يكون إلَّا نكرة -وهذا علم مما مرَّ- والغالب وصفُه كما أنَّ الغالب حذف عاملها، ولا يكون إلَّا ماضيًا، نحو: رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ.

وقد يُجَرُّ بها ضمير غيبةٍ (كما تقدَّم)[٣] فيجبُ إفرادُه، وتذكيره وتفسيرُه بنكرة بعدَه منصوبة على التمييز مطابقة للمعنى، نَحْوُ: رُبَّهُ رَجُلًا أو امْرَأَةً، أو رَجُلَيْنِ، أو رجالًا، أو نساءً.

وكثيرًا ما تحذف (رُبَّ) مع بقاءِ عملها؛ وذلك بعد الواو كثيرًا، كقولِهِ:

١٠- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ ....[٤]

ومثله: (وَرَاكِبٍ بَجَاوِي)، أي: وَرُبَّ رَاكِبٍ بَجَاوِيًّا، أي: بعيرًا بَجَاوِيًّا، أي منسوبٍ إلى (بَجَا) بفتح الباء الموحدة والجيم: قبيلةٌ من العرب في برٍّ سواكن.

---

(١) في (س): الحروف.

(٢) لفظة (حروف): ساقطة من (د).

(٣) (كما تقدّم): ساقط من (ك).

(٤) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله امرؤ القيس الشاعرُ الجاهليُّ المعروف وعجزه:

------------------- عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وهو من شواهد: الزجاجي في مجالس العلماء (ص ٢٧٣) والمغني (ص ٣٦١) وشرح شذور الذهب (٣٢١) والتصريح (٢/ ٢٢) وشرح الأشموني (٢/ ٢٣٣) وشرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٥٤). والشاهد فيه: في قوله: (وليلٍ) حيث حذف حرف الجر الذي هو (ربَّ) ونابت الواو منابه في جرِّ ما بعدها.

وبعد الفاء قليل، كقوله:

١١ - فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ....(١)

وَبَعْدَ (بَلْ) أَقَلّ(٢)، كقوله:

١٢ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُه(٣)

---

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قائله امرؤ القيس ضمن معلقته الشهيرة. وَعَجُزُه: ------------------------ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمِ مُحْوِلِ

وقد أنشده سيبويه في كتابه: (١/ ٢٩٤) برواية:

وِمِثْلِكِ بِكْرًا قَدْ طَرَقْتُ وَثَيِّبًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمِ مُغْيِلِ

وأنشده ابن النحاس في (شرح أبيات سيبويه ص ٢٢٨ رقم ٤٢٦). وانظر في البيت كذلك: شرح شواهد المغني ص ٤٠٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٢، وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٦) وشرح الأشموني رقم (٥٧٧) والتصريح (٢/ ٢٢) والهمع (٢/ ٣٦) والدرر (٢/ ٣٨) والمغني رقم (٢١١) ص ١٣٦، ١٦١. وشرح الحريري على ملحة الإعراب ص ٩٤، وأمالي المرتضى (٢/ ١٤٨).

وهو شاهد: على جرِّ (مِثْلِكِ) بإضمار (ربّ)؛ أي: ربّ مِثْلِكِ. ويجوزُ نصبُه على المفعولية للفعل الذي بعده. وهنا حذفت (ربّ) بعد الفاء وهو قليل.

(٢) في (ك): قليلًا.

(٣) هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج، وهو من بحر الرَّجَز.

وهو من شواهد الأمالي الشجرية (١/ ١٤٤) والإنصاف: ص ٣٠٥، والمغني (٣/ ٣٣٥) والدرر (٢/ ٣٨) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٩) وشرح شواهد المغني: ص ٣٤٧، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٧) واللسان (جهرم) والهمع (٢/ ٣٦) برواية:

بَلْ بَلَدٍ مِثْلُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ ------------------------

الشاهد قوله: (لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ). وقد استشهد به على أن (ربّ) تحذف بعد (بَلْ) بقلَّة، ويبقى عمله بعد بل.

وقد تتصل بها (ما) الكافة فتدخل على الجملة[١] الاسمية، نَحْوُ: رُبَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ. وعلى الفعلية، نَحْوُ: رُبَّما قَامَ زَيْدٌ.

وقد تكونُ (ما) غَيْرَ كافَّةٍ فَيَبْقى عملُها، كَقَوْلِهِ:

١٣- رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيْلٍ ....[٢]

(١) لفظة (الجملة) ساقطة من (س). وفي (ك): الجمل، بدلًا منها.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الخفيف، قاله عَدِيُّ بْنُ الرَّعلاء الغَسَّاني. وعَجُزُهُ:

------------------------ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

وقبله:

فَدَنَعْنَا الْعُقَابَ للطَّيرِ حَتَّى جَرَتِ الْخَيْلُ بَيْنَهُم في الدِّمَاءِ

انظر في البيت: الأمالي الشجرية (٢/ ٢٤٣) والمغني (١٣٧،٣١٢) والعينيّ (٣/ ٣٤٢) والهمع (٢/ ٣٨) والدرر (٢/ ٤١) التصريح (٢/ ٢١) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٩).

الشاهد فيه: استشهد به على أنَّ (مَا) قَدْ لا تَكُفُّ (رُبَّ) عن العمل.

بابُ حُرُوفِ الْقَسَمِ

وَقَدْ يَجُرُّ الاسْمَ بَاءُ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ وَالتَّاءُ أَيْضًا فَاعْلَمِ

لَكِنْ تَخُصُّ التَّاءَ بِاسْمِ اللهِ إذَا تَعَجَّبْتَ بِلَا اشْتِبَاهِ

من حروف الجر أحرف القسم، وهي ثلاثةٌ[1]: الباءُ، والواوُ، والتَّاءُ. وإنَّما أفردها بالذكر؛ لدلالتها على المُقْسَم به، ولاختصاص القسم بأحكامٍ وفروع. والباءُ أصل أحرف القسم؛ (ولهذا يُجَرُّ بها الظَّاهر والمضمرُ، وإنْ كانت الواو أكثر استعمالًا منها)[2]، نَحْوُ: باللهِ، وبه لأفْعَلَنَّ.

وَيُجْمَعُ بَيْنَهَا وبين فعل القسم، نَحْوُ: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٩][3]، ويُسْتَعْمَلُ في السؤال، نَحْوُ: بِاللهِ أَخْبِرْنِي.

وأما الواوُ فتختصُّ بالظاهرِ، نَحْوُ: ﴿ يسٓ ۞ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [يس: ٢]. ولا (٢٠) يُجْمَعُ بينها وبين الفعل؛ فلا يقالُ: أُقْسِمُ وَاللهِ، كما يقال: أَقْسِمُ بِاللهِ، (فهي عوضٌ عن الباء والفعل)[4]. و لا تستعمل في السؤالَ؛ فلا يقال: وَاللهِ أَخْبِرْنِي (كما يقالُ: بِاللهِ أَخْبِرْني)[5].

وأمَّا التاءُ فهي كالواوِ، ولا يجمع بينها وبين الفعل، ولا تستعمل في السؤال وتختصُّ بالظَّاهر، ولا يكون ذلك الظاهرُ إلَّا اسْمَ الله تعالى،نَحْوُ: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ ﴾ [يوسف: ٨٥]. فلا تستعمل في غيرها؛ لنقصانها عن الواوَ الذي هو أنقص من الباء.

---

(١) زاد الحريري حرفًا رابعًا، وهو (هَا) فقال: حروفُ القسمِ أربعةٌ: الباءُ والواوُ والتاءُ، و (ها) التي للتنبيه. انظر شرح الحريري على الملحة: ص٩٤.

(٢) ذكرت هذه العبارة هكذا في (ط) وأما في النسخ الأخرى فذكرت مضطربة هكذا: والباءُ أصلُ أحرف القسم؛ ولهذا يُجَرُّ بها وإن كانت الواو أكثر استعمالًا منها الظاهر والمضمر.

(٣) والنحل:٣٨، والنور:٥٣، وفاطر:٤٢.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٥) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

بَابٌ في الإضافةِ

وَقَـــدْ يُجَـــرُّ الْاسْـــمُ بِالْإِضَـــافَهْ كَقَـــوْلِهِمْ دارُ أَبِي قُحَافَـــهْ

الاسمُ كما يُجَرُّ بالحرف يُجَرُّ بإضافة اسم إلى اسم إمَّا لقصد التعريف، أو التخصيص كما في الإضافة المحضة، أو لمجرد التخفيف في اللفظ، أو رفع القبح[١]. ويسمى الأوَّلُ من المتضايفينِ مُضَافًا، والثاني مضافًا إليه، ويصيرانِ بالإضافة كاسم واحد، ومن ثَمَّ لم يُنون الأولُ منهما.

فإذا أضفت اسمًا إلى اسم حذفتَ ما في الأول من تنوينٍ أو نونٍ تاليةٍ للإعراب، وأعربته بحسب العوامل، وجررتَ الثاني بالإضافة، أو بالحرف المقدر، أو بالمضاف[٢] وهو الراجحُ[٣].

وكلام الناظم فيما يأتي كالصريح فيه، كقولك في نَحْوُ: غُلامٌ لِزَيدٍ، وَثَوْبَانٍ[٤] لِبَكْرٍ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَثَوبا بَكْرٍ.

ثُمَّ الإضافةُ قسمانِ: لفظيةٌ. وتسمى غير محضة، ومعنوية وتسمى محضة.

فاللفظيَّةُ لا تفيد تعريفًا، ولا تخصيصًا، بل مجرد تخفيف، كإضافة الوصف إلى

---

(١) وذلك كما في الإضافة اللفظية التي تسمى (إضافة غير محضة).

(٢) اختُلِف حول العامل في المضاف إليه الجر؛ فذهب سيبويه إلى أنَّ عامل الجرِّ في المضاف إليه هو المضافُ، وذهب الزجَّاج، وابنُ الحاجب إلى أنَّه مجرورٌ بالحرف المقدر، وذهب الأخفش إلى أنه مجرورٌ بالإضافة.

راجع الهمع: (٢/ ٤٦).

(٣) في (ك): الأرجح.

(٤) في (د) (ط) (س): ثوبين، والصحيح ما أثبتناه من (ك).

معمولِهِ، نَحْوُ: ضَارِبُ زَيْدٍ الآنَ أو غدًا[1]؛ ألا ترى أنَّه أخَفُّ مِنْ (ضَارِبٌ زَيْدًا).

والمعنوية على قسمين: وإليها أشار بقوله:

فَتَــارَةً تَــأْتِي بِمَعْنَــى الــلَّامِ نَحْــوُ أَتَــى عَبْــدُ أَبِي تَمَّــامِ
وَتَــارَةً تَــأْتِي بِمَعْنَــى (مِــنْ) إِذَا قُلْـتَ مَنَى زَيـتٍ. فَقِسْ ذَاكَ وَذَا

الإضافةُ المعنويةُ: ما أفادتْ تعريفًا- إنْ[2] كان المضافُ إليه معرفةً، كَغُلامِ زَيْدٍ، أو تخصيصًا إنْ كان نكرة، كَغُلَامِ امْرَأَةٍ.

وهي على[3] قسمين؛ لِأنَّ المضاف إنْ كان بعضَ المضافِ إليه، وصحَّ الإخبارُ بالمضافِ إليه عنه، كخاتم حَديدٍ، وَمِثْلُهُ: مَنَا زَيْتٍ: فالإضافة بمعنى (مِنْ)، وإلَّا فهي بمعنى اللام، كدارِ أبي قُحافة، وعبدِ أبي تمام. هذا مذهبُ الجمهورِ، وقال الجُرجانيُّ[4]، وابنُ الحاجِبِ[5]، وابن مالك[6]: وقد تكون بمعنى (في)، وذلك حيث

---

(١) الآن أو غدًا: زيادة في (ك) (ط).

(٢) في (ك): إذا.

(٣) لفظة (على): ساقطة من (س).

(٤) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، كان من أكابر النحويين: أخذ عن أبي الحسن محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث وأخذ عنه علي بن أبي زيد الفصيحيُّ المتوفى سنة ٥١٦ هـ. صنف تصانيف كثيرةً جيدة، منها: كتاب المغني في شرح الإيضاح لأبي على الفارسي، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وكتاب إعجاز القرآن، والجمل وشرحها... وغير ذلك.
راجع في ترجمته: إنباه الرواة (٢/ ١٨٨ - ١٩٠) والشذرات (٣/ ٣٤٠) والبغية (٣١٠، ٣١١).

(٥) هو عثمان بن عمر المولود حوالي سنة ٥٧٠ هـ. نشأ بالقاهرة، ولازم الأخذ عن العلماء ونبغ في علوم شتى، وغلب عليه النحو، وتوفي في الإسكندرية سنة (٦٤٦ هـ). وله مصنفات كثيرة ومفيدةٌ من أشهرها: الكافية في النحو، والشافية في الصرف.
انظر في ترجمته: بغية الوعاة (٣٢٣) والشذرات (٥/ ٢٣٤).

(٦) سبقت ترجمته: في ص (٢٧٣) من التحقيق.

كان المضاف إليه ظرفًا للأول، نَحْوُ: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وفي الحديث: «فَلَا تَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»[(١)] [(٢)].

والناظمُ لم يتعرَّضْ لهذا القسم؛ إمَّا تَبعًا للجمهور، أو لقلَّته.

وقوله: (فقس ذَاكَ)؛ أي: عَبْد أبي تمَّام.

وذا؛ أي: مَنَى زَيْتٍ[(٣)]، وَمَنَى: كَعَصًى[(٤)]: لغةٌ في المَنِّ بالتشديدِ الذي هو رَطْلَانِ.

وأبو تمَّام: شاعرٌ مشهورٌ، وأبو قُحَافَة: والد الصدِّيق - رضي الله عنه -.

واعلم أنَّ الإضَافَةَ لا تُجامعُ تنوينًا، ولا نُونًا تاليةً للإعراب كما مرَّ، ولا ما فيه (أل) إلَّا إذا كان المضافُ وصفًا معربًا بالحروف، نَحْوُ: جاء الضاربَا زيد، والضاربو زيدٍ، أو وصفًا مضافًا لما فيه (أل) نَحْوُ: جاء الضَّارِبُ الرَّجُلِ، أو المضافَ لما هي فيه، نحو: (جاء الضَّارِبُ رأس الجَاني). أو لضميرٍ[(٥)] عائدٍ على ما هي فيه، نَحْوُ: (مررتُ بالرَّجُلِ الضَّارِبِ غلامه.

وَفِي الْمُضَافِ مَا يُجَرُّ أَبَدَا ... مِثْلُ لَدُنْ زَيْدٍ- وَإِنْ شِئْتَ لَدَى
وَمِنْهُ سُبْحَانَ، وَذُو، وَمِثْلُ ... وَمَعَ وَعِنْدَ، وأولُو وَكُلُّ
ثُمَّ الجِهَاتُ السِّتُّ: فَوْقَ، وَوَرَا ... وَيُمْنَةٌ وَعَكْسُهَا بِلا مِرَا

(١) هذا حديث نبوي شريف رواه التِّرْمِذِيُّ في سننه (٥/ ٤٧) كتاب العلم- باب ما جاء في عالم المدينة.
(٢) راجع همع الهوامع: (٢/ ٤٦).
(٣) المنى: معيارٌ قديمٌ كان يُوزَنُ به، وَجَمْعُهُ أمناءٌ وأُمْنٌ.
راجع القاموس المحيط: منى.
(٤) في (س): كعمي.
(٥) في (ك) (س): الضمير.

وهكَــذَا غَــيْرُ وَبَعْــضُ وَسِــوَى   في كلــم شَــتَّى رَوَاهــا مَــنْ رَوَى

الأصلُ في الاسم أن يُسْتَعْمَلَ مضافًا تارةً، وغَيْرُ مُضَافٍ أخْرَى، وَمِنْ الأَسْمَاءِ ما لا يُسْتَعْمَلُ إلَّا مُضَافًا لفظًا ومعنًى، ومنها ما ينفكُّ عن الإضافة لفظًا لا معنى.

فَمِن الأوَّلِ: لَدُنْ و لَدَى، وسُبْحَانَه[١]، وذُو ومَعَ وعِنْدَ وأُولُو.

أمَّا لَدُن فهي اسمٌ بمعنى عِنْدَ إلَّا أنَّه مبنيٌّ وملازِمٌ لمبدأ الغايات من زمانٍ أو مكان، والغالبُ اقترانِهِ بِمِنْ، نَحْوُ: (كانَ سَيْرُكَ مِنْ لدن الجامع، أو مِنْ لَدُن صَلَاةِ الْعَصْرِ)، وقد تضافُ إلى الجمل، نَحْوُ: (مَا رَأيْتُه مِنْ لَدُنْ زَيْدٌ قائمٌ، أو مِنْ لَدُنْ قامَ زَيدٌ)[٢].

أمَّا لَدَى وعِنْدَ فهما اسمان لمكان الحضور وزمانِهِ، نَحْوُ: (لَقِيْتُهُ لَدَى الْبَابِ)، وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ، غَيْرَ أنَّ عِنْدَ تُسْتَعْمَل نصبًا على الظرفيَّة أو خفضًا بِمِنْ[٣]، ولدى لا تُجَرُّ أصلًا.

وَعِنْدَ: (تكونُ ظرفًا للأعيانِ والمعاني، ولدى لا تكون ظرفًا إلَّا للأعيانِ خاصَّةً، قاله ابنُ الشَّجَرِي[٤] في أماليه[٥].

---

(١) لفظة (سبحانه): ساقطة من (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٣) يتساءل الحريري مُلْغِزًا، وما منصوبٌ أبدًا على الظَّرفِ، لا يخفضه سوى حرف، وهو يريد بتساؤله هذه لفظةَ (عِنْدَ).
انظر مقامات الحريري- المقامة الرابعة والعشرين: ٢٣٦.

(٤) هو الشريف أبو السعادات: هِبَةُ الله بْنُ عَلِيِّ العلويُّ الحُسينيُّ البَغْدَاديُّ النَّحْوِيُّ اللغويُّ، صاحبُ التصانيفِ، كان متضلِّعًا في علم الأدب وأشعار العرب وأيَّامها وأحوالها، كامل الفضائل، له عدة تصانيف أهمُّها: كتاب الأمالي، وله شعرٌ حَسَنٌ، وتُوُفِّي سنة ٥٤٢هـ.

نقلت الترجمة من صدر كتاب الأمالي للمؤلف (١/ ٢) بتصرف.

(٥) انظر الأمالي: (١/ ٢٥٣).

وَيُقْلَبُ ألفُ لَدَى ياءً مع الضَّمير لا الظاهر، نَحْوُ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وأمَّا (سُبْحَانَ) فهو اسمُ مصدر بمعنى التسبيح، ملازمٌ للنَّصْبِ، وقد يُفْرَدُ في الشِّعرِ عَنِ الإضافة مُنَوَّنًا إنْ لم تَنْوِ[1] الإضافَة كَقَوْلِهِ:

١٤- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ ....[2]

وغَيْرَ مُنَوَّنٍ إنْ نَوَيْتَ كَقَوْلِهِ:

١٥- سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ[3]

---

(١) في (د): تنوين، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من بحر البسيط نسبه سيبويه لأميَّةَ بْنِ أبي الصَّلت، ونسبه السُّهَيْلِيُّ في الرَّوْضِ الأُنفِ إلى ورقَةَ بنِ نَوْفَل، وذكر قصيدته، وذكر ياقوت القصيدة كاملة، ونسبها إلى زيد بن عمرو، وقال: أو ورقة بن نوفلٍ، ونسبه البغداديُّ والشنقيطيُّ إلى ورقة بن نوفل، وعَجُز البيتِ:

---------------------- وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ والجُمُدُ

انظر في البيت: سيبويه (١/ ١٦٤) وشرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النحَّاس (ص ١٧٤) والدرر (١/ ١٦٣) والهمع (١/ ١٩٠) والمقتضب (٣/ ٢١٧) والخزانة (٢/ ٣٧- ٤١، ٣/ ٢٤٧- ٢٥٠) ومعجم البلدان (٢/ ٢٦١، ٢٦٢) والرَّوض الأُنف (١/ ١٢٥) واللسان (سبح- وحم).

الشاهد: مجيء (سبحانًا) نكرة منوَّنًا لضرورة الشعر، والمعروف فيه أنَّه يضاف إلى ما بَعدَه أو يجعل مفردًا معرفة- وهذا مذهب سيبويه.

(٣) هذا عجز بيت، من بحر السريع، قاله الأعشى، وصدره:

أقولُ لَمَّا جاءَنِي فَخْرُه ----------------------

والبيت قاله الشاعر لعلقمةَ بن عُلاثة في مفاخرته لعامر بن الطفيل، وكان الأعشى قد فضَّل عامرًا وتبرَّأ من علقمةَ وفخره على عامر.

أراد: سُبْحَانَ اللهِ، فَحُذِفَ المضافُ إليه وأُبْقِيَ المضافُ بِحَالِهِ.

وأمّا (ذو) فهو بمعنى صاحب، ولا يُضَافُ إلّا إلى[1] اسم جِنْسٍ غير صفة، وقد يضاف إلى عَلَمٍ، نَحْوُ: (أَنَا اللهُ ذُو بَكَّة)[2].

أو جملة نَحْوُ: (اذْهَبْ بِذِيْ تَسْلَمْ)[3].

وأمّا (مَعَ): فهي اسمٌ معربٌ لمكانِ الاجتماع أو زمانِهِ، نَحْوُ: زيدٌ مَعَكَ، جِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ. وفيها لُغَتَانِ: فتحُ العينِ، وسكونُها، ولغةُ السكونِ قليلةٌ.

وإذا لَقِي الساكنةَ ساكنٌ (جازَ) كسرُها وفتحُها، وقد تُفْرَدُ عن الإضافة فَتُنَوَّنُ تكونُ بمعنى (جميع) فَتُنْصَبُ على الحال، نَحْوُ: (جاء الزيدانِ معًا) أي: جميعًا.

وأمّا أولُو فهو اسمُ جمعٍ لا واحِدَ له من لفظِه، وقد مرَّ أنّه محمولٌ على جمع

=

انظر في البيت: الكتاب (١/ ١٦٣) وشرح الشواهد لأبي جعفر النحاس (ص ١٧٣) والهمع (١/ ١٩٠) والدرر: (١/ ١٦٤) واللسان (سبح).
وقد استشهد به على مجيء (سبحان) غيرَ منوَّنٍ، لأنّه أراد (سبحان الله) فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله.

(١) لفظة (إلى): ساقطة من (ك).

(٢) هذه عبارة قالوا: إنّها وُجِدَت قبلَ الإسلام مكتوبةً على حجر من أحجار الكعبة بخطٍّ قديم. وَبَكَّةُ: لغةٌ في مكَّة سمِّيت بها؛ لأنّها تُبكي أعناقَ الجبابرة. وجاء في التنزيل: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦].

(٣) هذه عبارةٌ مسموعٌ بها عن العرب، وقيل معناها: اِذْهَبْ بِوَقْتِ صَاحِبِ سلامةٍ أو في مَذْهَبِ صاحبِ سَلامةٍ، وقيل معناها: في الوَقت الذي تَسْلَمُ فيه، أو في المذهب الذي تسلم فيه، فالباء بمعنى (في) و(ذي) على الأول نعتٌ لنكرةٍ محذوفةٍ، وعلى الثاني موصولةٌ بمعنى (الذي).
راجع الهمع: (٢/ ٥١).

المذكَّر السالِمِ في إعرابِه، نَحْوَ: جَاءَنِي أُولُو العِلْمِ، أي: أصحابه.

وأمَّا القسمُ الثاني فَمِنْهُ: كُلٌّ، وبَعْض، وَغَيْر، وسِوَى، وَأيْ، وَحَسْب، وَأوَّل، وَقَبْل، وبَعَدْ، وأسماء الجهات الستِّ، وهي فوقَ وتحت، وشمال ويمين، ووراء وأمام. تقول: (جَاءَنِي كُلُّ القومِ)، فيكون مضافًا لفظًا ومعنًى، ولك قطعُه عن الإضافة لفظًا، نَحْوُ: (جَاءَنِي كُلٌّ) وهو منويٌّ الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة، وسيأتي في آخر المنظومة أنَّ لقبل وبعد أربعَ حالات.

وقولُ النَّاظِمِ: (مَا يَجُرُّ أبَدًا) بِفَتْحِ الياءِ؛ أي: ما يُلازمُ الإضافة، ولو قال ما يُضاف أبدًا لكان أجودَ؛ لأنَّ كلَّ مضافٍ يَجُرُّ أبدًا.

وكلامُه صريحٌ في أنَّ المضافَ عاملٌ في المضافِ إليه وهو الصحيح[1].

وقولُه: (فِي كَلِمٍ شَتَّى) أي: مع كلماتٍ متفرِّقة ملازمة للإضافة لم أذكرْها

(١) هذا الذي اختاره كلٌّ من الشارح والناظم هو اختيارُ سيبويه، انظر هامش (٣٤٩) ص من التحقيق.

بَابُ كَم الخَبرِيَّةِ

وَاجْـرُر بِكَـمْ مَـا كُنْـتَ عَنْـهُ مُخْـبِرَا ... مُعَظِّـمًا لِقَـدْرِهِ مُكَـثِّرَا (٢٢)

تَقُـولُ: كَـمْ مَـالٍ أفادَتْـهُ يَـدِي ... وَكَـمْ إمـاءٍ مُلِكَـتْ وَأعْبُـدِ

(كم) فِي الْكَلَامِ عَلَى قِسْمَيْنِ: استفهاميَّةٌ بمعنى أيُّ عَدَدٍ، وَخَبَرِيَّةٌ بمعنى عددٍ كثيرٍ، فالاستفهامية ستأتي في باب التميز. وأما الخبرية فيقصد بها التعظيم والتكثير، ولا يكون تمييزُها[1] إلَّا مَجْرورًا بإضافتها إليه حملًا لها على ما هي مشابهةٌ له من العددِ، ويكونُ مفردًا وهو الأكثرُ، كتمييزِ المائة فما فوقَها، نَحْوُ: (كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي).

وتميمُ تُجِيزُ نَصْبَهُ حينئذ، ويكونُ جمعًا كتمييز العشرة فَمَا دُونَها نَحْوُ: (كَمْ إِمَاءَ مُلِكَتْ وَأَعْبُدِ)[2]. والتاء في (مُلِكَتْ) للتأنيث.

وَتَخْتصُّ (كَمْ) بالماضي؛ فلا يقالُ: (كَمْ غِلْمَانٍ سَأَمْلُكُهُمْ)؛ لأنَّ التكثيرَ إنما يكونُ فيما عُرِفَ حَدُّه والمستقبلُ مجهولٌ ولا تفارق صدر الكلامِ.

---

(١) في (د) (س): مميِّزها.

(٢) قال صاحب المغني: وزعم قوم أنَّ لغةَ تميم جواز نصب تمييز (ك) الخبرية إذا كان الخبرُ مفردًا، وروى قول الفرزدق:

كَـمْ عَمَّـة لـكَ يَـا جَرِيـرُ وَخَالَـةٌ ... فَـدْعَاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عَـلَيَّ عِـشَاري

بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكُّم، أي: أخبرني بعدد عمَّاتك وخالاتك اللائي كُنَّ يَخْدِمْنَنِي فَقَدْ نَسِيتُهُ. المغني: ص ١٨٤.

باب في المبتدأ والخبر

وَإِنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَا   فَارْفَعْهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا
تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلُ   وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالْأَمِيرُ عَادِلُ

المُبْتَدَأُ: هو الاسمُ المجرَّدُ عن العواملِ اللفظيَّةِ غَيْرِ الزَّائدةِ مُخْبَرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمكتفي به[١].

والخَبَرُ: هو الجُزْءُ الذي حصلت به الفائدة[٢] مع مبتدأ غير الوصف المذكور.

وحكمُهما: أنَّهما مرفوعانِ باتِّفاقٍ، كما مثَّل به[٣] الناظمُ.

وإنَّما اختلفوا في رافعِهما على أقوالٍ أَصَحُّها عِنْدَ ابنِ مالك، ونُسِبَ لسيبويه أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وهو جعلُكَ الاسمَ أولًا لتخبر عنه، والخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأ[٤]. فعامل الأوَّلِ معنويٌّ، والثاني لفظيٌّ[٥].

(١) قولُه: المجرَّد عن العوامل اللفظيَّة، مُخْرِجٌ لنحو الفاعل واسم كان
وقوله: غير الزائدة، لإدخال نحو: (بِحَسْبِك درهم) و (وَهَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ).
وقوله: ومُخْبِرًا عنه أو وصفًا، مُخْرِجٌ لأسماءِ الأفعال والأسماء قبل التركيب.
وقوله: رافعًا لمكتفى به، يشمل الفاعل نحو (أقائم الزيدان).
وقوله: نائبه نحو (أمضروبُ العبدان)
وخرج به نحو (أقائم) من قولك (أقائم أبوه زيد) فإنَّ مرفوعَه غيرُ مستغنًى به.
انظر شرح الأشموني: (١/ ٨٨).

(٢) وهو موافق في تعريفه هذا لإمام المتأخرين ابن مالك؛ حيث يقولُ في الخُلاصة (الألفية):

(٣) لفظة (به): زيادة في (س) و (ك) و (ط).

(٤) قال ابنُ مالك:

ورفعوا مُبْتَدَأً بالابْتِدَا   كذاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بالمُبْتَدَا

(٥) في رافع المبتدأ والخبر أقوال وهي:
أوَّلًا: رأي الجمهور وسيبويه على أنَّ رافعَ المبتدأ معنويٌّ وهو الابتداءُ؛ لأنَّهُ بُنِيَ عليه، =

وَقَدْ عُلِمَ مِنْ حَدِّ المبتدأ أَنَّهُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

مُبتدأٌ له خبرٌ كما في النَّظم، ومبتدأٌ لا خَبَرَ لَهُ؛ بل له مرفوعٌ يُغْنِي عن الخبر، وهو الوصفُ المُسْنَدُ إلى الفاعل نَحْوَ: أَقَائِمٌ الزيدَانِ، أو نائِبِهِ نَحْوَ: مَا مَضْرُوبٌ العُمَرَانِ. واستغنى هذا القسم بمرفوعه عن الخبر؛ لشدَّةِ شِبْهِهِ بالفعل؛ ولهذا لا يطَّردُ في الكلام حتَّى يعتمدَ على ما يُقَرِّبُهُ من الفعل من استفهامٍ أو نَفْيٍ كما مثَّلْنا.

والغالب في المبتدأ أن يكونَ معرفةً، وقد يكونُ نكرةً إنْ حصلت فائدةٌ وهي في الغالبِ تحصل بمسوِّغ، والمُسوِّغَاتُ للابتداء بالنَّكرةِ كثيرةٌ أنْهَاها بعضُهُم إلى نَيِّفٍ وثلاثينَ[1].

=

ورافعَ الخبرِ المبتدَأُ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وهذا الرأي هو الذي اختاره الفاكهي هنا تبعًا لابن مالك، وجمهور البصريين.

ثانيًا: العامل في المبتدأ هو الابتداء، وكذلك في الخبر وعليه الأخفش وابنُ السرَّاج والرماني.

ثالثًا: العامل في المبتدأ هو الابتداء، وفي الخبر المبتدأ والابتداء كلاهما وهو اختيار المبرِّد.

رابعًا: مذهب الكوفيين؛ وهو أنَّهما ترافعَا، واختاره ابنُ جني وأبو حيَّان والسيوطي.

خامسًا: قولٌ آخر للكوفيِّين: وهو أنَّ المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نَحْوَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُه؛ لأنَّه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبًا للضمير، فإذا لم يكن ثَمَّ ذِكرٌ نَحْوَ (القائم زيد) تَرَافَعَا.

راجع: الهمع: (١/ ٩٤) والإنصاف: مسألة (٢٥) والمقتضب: (٢/ ٤٩) (٤/ ١٢، ١٢٦) والتصريح: (١/ ١٥٩).

(١) الذي أنهاها إلى هذا العدد هو بهاءُ الدينِ بنُ النحَّاس في تعليقه على المقرّب، وقد نقل السيوطيُّ عنه تلك المواضعَ في كتاب الأشباه والنظائر: (٢/ ٦٦-٦٩) وقد أنهى السيوطي تلك المواضع إلى نيِّفٍ وأربعينَ موضعًا (المصدر السابق) وقد أتمَّ ابنُ عقيل مواضعَ الابتداءِ بالنكرة إلى أربع وعشرين موضعًا، وذكر أنَّ بعضَهم أنهاها إلى نيِّف وثلاثين موضعًا. (راجع شرح ابن عقيل: ١/ ٢١٦-٢١٧). وأنهاها الأشموني إلى خمسة عشر موضعًا (شرح الأشموني ١/ ٩٦-٩٨). وأنهاها السيوطي في الهمع (١/ ١٠١) إلى خمس

=

قال المراديُّ(١): وهي راجعةٌ إلى التَّعميم والتخصيص نَحْوَ: ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ [البقرة: ١١٦، الروم: ٢٦] و (ما رَجُلٌ في الدَّارِ)، ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ»(٢)(٣).

والأصلُ في المبتدأ أنْ يكونَ مقدَّمًا على الخبرِ، وقد يَتَأَخَّرُ، نَحْوَ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وأَيْنَ زَيْدٌ؟

لكنَّ عبارةَ النَّظم قَدْ تُوهِمُ أنَّ مِنْ شَرْطِ(٤) المبتدأ أن يَكُونَ مُقَدَّمًا.

والأصلُ أنْ يخبرَ عن المبتدَأ الواحد بخبر واحد كما مرَّ، وقد يخبر عنه باثنين فأكثر(٥) وإن اختلفَ الجنسُ، نَحْوَ: ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠] وَنَحْوَ: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤-١٦]. فتُرفَعُ

=

وعشرينَ مسوِّغًا. وقد ذكر الحريري في شرحه على الملحة من مسوغات الابتداء بالنكرة خمسةً (راجع شرح الحريري على الملحة ص١٠٣).

(١) هو بَدْرُ الدِّيْنِ الحَسَنُ بنُ قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصريُّ المَولِد النحويُّ، اللُّغَويُّ، الفَقِيهُ المالِكِيُّ، البارعُ المعروفُ بابنِ أمِّ قاسم، وله تصانيفُ مفيدةٌ منها: شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجَنَى الدَّاني في حروف المعاني، وغير ذلك، وتُوفيَ سنة (٧٤٩هـ) راجع ترجمته في شذرات الذهب (٦/ ١٦٠-١٦١) والبغية صـ٢٢٦، وسركيس: ١٧٢٣.

(٢) هذا جزء من حديثٍ نبويٍّ شريفٍ وهو بتمامه كما رواه الإمامُ البُخاريُّ في صحيحه: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ الله على عبادِه، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لم يَنْتَقِصْ مِنْهُنَّ شيئًا؛ فإنَّ اللهَ جاعلٌ له يومَ القيامةِ عَهْدًا أنْ يُدْخِلَهُ الجنَّةَ، ومن جاءَ بهِنَّ قد انتقصَ منهنَّ شيئًا استخفَافًا بِحَقِّهِنَّ لم يكنْ له عندَ الله عَهْدٌ، إنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وإنْ شَاءَ غَفَرَ له». انظر صحيح البخاري: ١/ ١٠٠- كتاب الصلاة.

(٣) لم أعثر على النصِّ المذكور في أي من كتب المراديِّ.

(٤) في (س): شروط.

(٥) (فأكثر): ساقطة من (ك).

كلُّها على الخبرية؛ ولهذا أتى الناظم بصيغة الجمع في[1] قوله: (فَارفَعْهُ والْأَخْبَارَ عَنْهُ) ويجوزُ كسر الهمزة من (الإخبار عنه).

وَمَتَى أُخْبِرَ عن المبتدأ وجب مطابقةُ الخبر له (٢٣) إفرادًا، وتثنيةً وجمعًا، تذكيرًا وتأنيثًا، نَحْوَ: أَنَا قَائمٌ، وَهِيَ قَائِمَةٌ، أنتُما قائمانِ أو قائمَتانِ، ونَحْنُ قائمونَ، وهُنَّ قائماتٌ.

وَلَا يُحَوِّلُ حُكْمَهُ مَتَى دَخَلْ (لَكِنْ) عَلَى جُمْلَتِهِ و(هَلْ) و(بَلْ)

يعني أنَّ المبتدأ لا يتغيَّرُ حُكْمُهُ من الرفع بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل على جملته؛ أي جملة المبتدأ مع خبره، وإنْ غَيَّرَ المعنى، كـ(لكنْ) الخفيفة، وَبَلْ، وَهَلْ، نَحْوَ: هَلْ زَيْدٌ قائمٌ، وَبَلْ عَمْرٌو قاعِدٌ، ولَكِنْ خَالِدٌ جَالِسٌ، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات[2] عاملة كـ(إنَّ) وأخواتها فإنَّها تَنْسَخُ حكمَهُ -كما سيأتي:

وَقَدِّمِ الْأَخْبَارَ إِنْ تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ: أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعِمُ
وَمِثْلُهُ: كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْنَفُ[3] وأَيُّهَا الْغَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ

الأصلُ في الخبر أنْ يتأخَّرَ عن المبتدأ؛ لأنه وصفٌ له في المعنى، وحقُّ الوصفِ أن يكونَ متأخِرًا عن الموصوفِ، وقد يتقدَّمُ عليه:

إمَّا جوازًا: وذلك حيثُ لم يعرض ما يمنع من تقديمه[4]، نَحْوَ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، ومنه قولهم: (تَميميٌّ أنا)، (وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ).

---

(١) لفظة (في): ساقطة من (س).
(٢) في (د): الأداة
(٣) الْمُدْنِفُ، بكسر النون وفتحها: الذي اشتد مرضُه. والدَّنَفُ: المرضُ الملازِمُ. (راجع القاموس المحيط: دنف)
(٤) في (ك): (تقدُّمه).

وإمَّا وجوبًا: وذلك إذا عرض له ما يُوجِبُ ذلك، فمن ذلك أنْ يكون متضمنًا لما له صَدْرَ الكلام كالاستفهام نَحْوَ: أَيْنَ الكريمُ المنعمُ؟[1]. فَأَيْنَ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وجوبًا، لتضمنِهِ الاستفهام؛ لأَنَّهُ سؤَالٌ عن المكان، وَمِثْلُهُ: (كَيْفَ المريضُ) و(مَتَى الْمُنْصَرَفِ) فـ(كَيْفَ): خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وكذلك[2] (متى) وما بعدَها مبتدأ مؤخَّرٌ ووجب تقديمُها؛ لتضمُّنِهَا الاستفهامَ؛ إذ الأَوَّلُ سؤالٌ عن الحال، والثَّانِي عن الزمانِ.

ومن ذلك أنْ يكونَ تقديمه مصحِّحًا للابتداء بالنكرة، نَحْوَ: (في الدَّار رَجُلٌ) و(عندك مَالٌ) و(قَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ)؛ إذ لو أُخِّر الخبرُ في هذه الأمثلة لما صحَّ الابتداءُ بالنكرة.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعود ضميرٌ متَّصلٌ بالمبتدأ على بعضِ متَعَلِّقِ الخَبَرِ، أو على مضافٍ إليه الخبرُ، نَحْوَ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا[3]، وَقَوْلُهُ:

١٦- ... ولكِــنْ مِــلْءُ عَــيْنٍ حَبِيبُهَــا[4]

إذ لو أُخِّرَ الخبرُ لَلَزِمَ عَوْدُ الضَّمِيرِ على متأخِّرٍ لفظًا ورتبة، وهو لا يجوزُ (إلَّا في

---

(١) (المنعم): زيادة في (ك)

(٢) في (س): وكذا.

(٣) انظر المقتضب: (٢/ ١٤٤) وشرح الأشموني: (١/ ١٠١).

(٤) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله نُصَيْبُ بنُ رَبَاحٍ، والبيتُ بتمامِهِ كما ذُكِرَ في النُّسْخةِ (ك):

أهابُـكِ إجْـلَالًا وَمَـا بِـكِ قُـدْرَةٌ عَـلَيَّ، وَلَكِـنْ مِـلْءُ عَـيْنٍ حَبِيبُهَـا

انظر في البيت: شرح ابن عقيل (١/ ٢٤١) برقم (٥٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٣٦٣) والعينيّ (١/ ٥٣٧) والتصريح (١/ ١٧٦) وشرح الأشموني (١/ ١٠١).

وقد استشهد به على تقديم الخبر -وهو قوله: (مِلْءُ عَيْنٍ) -على المبتدأ- وهو قوله (حَبِيْبُهَا)؛ لاتِّصال المبتدأ بضميرٍ يعودُ على الخبر وهو (ها) الذي هو في محل جرِّ مضاف إليه.

سَبْعِ مَسَائِلَ ذَكَرَهَا فِي الْمُغْنِي)[١][٢].

ولم يتعرَّض الناظمُ لوجوب تأخير[٣] الخبر كَمَا إذا كان المبتدأ اسم استفهام، أو شرط، نَحْوَ: مَنْ فِي الدَّارِ؟، وَمَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ، أو مقرونًا بلامِ الابتداء، نَحْوَ: لزيدٌ قائمٌ، أو أُخبر عنه بفعل مُسْنَدٍ إلى ضَمِيرِه، نَحْوَ: زَيْدٌ قَامَ.

أو كان المبتدأ والخبر متساوِيَيْنِ تعريفًا وتنكِيرًا ولا قرينةَ، نَحْوَ: أَفْضَلُ مِنِّي أفضل مِنْكَ؛ إذ لو قُدِّمَ الخبرُ لَمَا عُلِمَ المخبرُ عنه[٤].

---

(١) العبارة التي بين القوسين: زيادة في (ك).

(٢) المواضع أو المسائل التي ذكرها ابنُ هشامٍ في المغني لجواز أنْ يعودَ الضَّميرُ على متأخِّر لفظًا ورتبةً، هي:

أ- أن يكونَ الضميرُ مرفوعًا بِنِعْمَ أو بِئْسَ، وَلا يُفَسَّرُ إلَّا بتمييزٍ، نَحْوَ: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ) (وبِئس رَجُلًا عمرٌو).

ب- أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما، نَحْوُ قَوْلِهِ:

جَفَـونِي وَلَمْ أَجْـفُ الأَخِـلَّاءَ؛ إنَّنِـي ... لِغَـيْرِ جَمِيـلٍ مِـن خَلِيـلِيَ مُهْمِـلُ

جـ- أن يكونَ مخبرًا عنه فيفسره خبره، نحو: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾

د- ضمير الشأن والقصة، نَحْوَ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾.

هـ- أنْ يُجَرَّ بِرُبَّ مفسَّرًا بتمييز، وحكمُه حُكمُ ضمير نِعْمَ وبِئسَ في وجوب كونِ مفسِّرِه تمييزًا، وكونه هو مفردًا، كقول الشاعر:

رُبَّـــهُ فِتْيَـــةً دَعَـــوْتُ إِلَى مَـــا ... يُـــورِثُ الْمَجْـــدَ دَائِبًـــا فَأَجَـــابُوا

و- أن يكونَ مُبْدَلًا منه الظاهرُ المفسِّر له، كـ(ضَرَبْتُهُ زيدًا).

ز- أنْ يكونَ متَّصلًا بفاعل مقدّم، ومفسِّرُه مفعولٌ مؤخّرٌ، كـ(ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا).

المغني: (٤٨٩-٤٩٣) بتصرف شديد.

(٣) في (ك): (تأخُّر).

(٤) زاد ابن مالك موضعًا آخر لوجوب تأخير الخبر عن المبتدأ، وهو أنْ يكونَ الخبرُ محصورًا بإنَّما أو بإلَّا، وذلك نَحْوَ: إنَّما زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَا زَيْدٌ إلا قائمٌ. قال في الألفِيَّة:

وَإِنْ يَكُـنْ بَعْـضُ الظُّـرُوفِ الخَـبَرَا   فَأَوْلِـهِ النَّـصْبَ وَدَعْ عَنْـكَ المِـرَا
تَقُـولُ: زَيْـدٌ خَلْـفَ عَمْـرٍو قَعَـدَا   وَالصَّوْمُ يَـوْمَ الـسَّبْتِ، والـسَّيْرُ غَـدَا

الأصلُ في الخبر أنْ يكونَ مفردًا، وقد يقعُ جملةً مشتملةً على رابطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ الذي سيقت له، كـ(زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، وعَمْرٌو قام أَخُوهُ)[1] إلَّا إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى؛ فلا يحتاج إلى رابطٍ لفظيٍّ اكتفاء بها عنه، نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص:١].

وقد يقع ظرفًا، نَحْوَ: ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢]، أو جارًا ومجرورًا، نَحْوَ: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾.

وإذا وقعَا خبرَيْنِ فلا بُدَّ لهما من محذوف يتعلَّقانِ به، وذلك المحذوف هو الخبر على (٢٤) الحقيقة، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا لا يجمع بينهما إلَّا شذوذًا[2].

وهو عاملُ النَّصْبِ في لفظ الظرف كما يَرْشُدُ إليه قولُه: (فَأَوْلِهِ النَّصْبَ)، وفي محلِّ الجار والمجرور.

---

(١) في (ك): أبوه.

(٢) أي: لا يجمع بين الخبر المحذوف وبين الجار والمجرور أو الظرف في الكلام، وقد يجمع بينهما -شذوذًا- كما قال الشارح، وذلك في قول الشاعر:

لَـكَ العِـزُّ إِنْ مَـوْلَاكَ عَـزَّ وإِنْ يُهِـنْ   فَأَنْـتَ لَـدَى بَحْبُوحَـةِ الهـون كـائنٌ

فقد جمع بين الظرف (لدى) وبين الخبر (كائن) في الشطر الثاني من البيت المذكور، ومثله قوله حافظ إبراهيم:

أنـا الْبَحْـرُ فِي أَحْـشَائِهِ الـدرُّ كـامِنٌ   فَهَـلْ سَـاءَلُوا الْغَـوَّاصَ عَـنْ صَـدَفَاتِي؟

واخْتُلِفَ فيه؛ هل هو اسمٌ أو فعلٌ؟ فَمَنْ قَدَّرَ الاسمَ كانَ الإخبارُ بهما من قبيل الإخبار بالمفرد، ومن قدَّرَ الفعلَ كان من قَبِيلِ الإخبارِ بالجُملة[1].

ثُمَّ الظرفُ على قسمين: مَكَانِيٍّ، وَزَمَانِيٍّ.

فظرفُ المكانِ: يُخْبَرُ به عن اسمِ الذَّاتِ، نَحْوَ: زَيْدٌ أمامَكَ، وعن اسم المعنى، نَحْوُ: الخَيْرُ عِنْدَكَ.

وظرف الزمان: يُخْبَرُ به عن اسمِ المعنى إذا كان الحدثُ غَيْرَ مستمرٍّ، نَحْوَ: الصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالسَّيْرُ غَدًا. ولا يخبر به عن اسم الذَّاتِ، فلا يقال: زيد اليوم؛ لعدم الفائدة، فإن حصلت جاز، نَحْوَ: نَحْنُ في شَهْرِ كَذَا، أو في زَمَانٍ طَيِّبٍ.

وَأَمَّا تمثيلُ الناظِمِ بقَولِهِ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قعد؛ فليس من باب الإخبار بالظرف، بل بالجملة الفعليَّة ، والظرفُ لَغْوٌ. وههنا فوائدُ ذَكَرْتُهَا في شرحي على القَطْرِ فَمَنْ أَحَبَّهَا فَلْيُرَاجِعْه[2].

---

(١) في (ك): عبارة مغايرة هي: فمن قال اسم كان من قبيل الإخبار بالمفرد، ومن قال فعلٌ كان من قبيل الإخبار بالجملة.

(٢) قال الفاكهي في مُجيب النِّدَا (ص ٩١-٩٢): واعلَمْ أنَّ الظرفَ عندَهُم بحسب متعلَّقه قسمانِ: مستَقَرٌّ (بفتح القاف) ولَغْوٌ: فالمستَقَرُّ: ما كان متعلَّقُه عامًّا واجب الحذف، نَحْوَ: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ واللغو: ما كان متعلقه كالقيام والقعود سواء وجب حذفه نحو: يوم الجمعةِ صمت فيه، أو أجاز نحو يوم الجمعة جوابًا لمن قال: متى قمتَ؟

ووجه تسمية الأولِ مستقرًا والثاني لغوًا: أنَّ المتعلَّق العامَّ لَمَّا كان إذا حُذِفَ انتقل الضمير الذي كان مستقرًّا فيه إلى الظرف؛ سُمِّي ذلك الظرف مستقرًّا؛ لاستقرار الضمير فيه، فهو في الأصل مستقَرٌّ فيه، ثم حذفت الصلة وهي فيه اختصارًا؛ لكثرة دورانه بينهم؛ كقولهم في المشترك فيه (مشترك) ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه سُمِّي لغوًا أو مُلغًى - كأنه أُلغِيَ ولم يعتبر اعتبار الأوَّل- قاله الدماميني.

وقال: كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد، ولا مِمَّا يستغني به لا بد أنْ يتعلق بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أُوِّلَ بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، والمتعلَّق إمَّا أنْ يكون ملفوظًا به، أو

وَإِنْ تَقُلْ أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسٌ ... وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشْرٌ مَائِسٌ

فَجَالِسٌ ومَائِسٌ قَدْ رُفِعَا ... وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مَعَا

إذا وُجِدَ مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ، أو جارٌّ ومجرورٌ، وكلٌّ من الاسمِ والظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ صالحٌ للخبريَّةِ بأنْ حَسُنَ السكوتُ عليه؛ جاز جَعْلُ كُلٍّ منهما حالًا والآخرِ خَبَرًا، لكن إذا تقدَّمَ الظرفُ أو المجرورُ على الإسمِ -كما مَثَّل- أُخْتِيرَ عِنْدَ سيبويه والكوفيِّينَ حاليَّةُ الاسم، فإنْ لم يتقدَّمْ أُختِيرَ عِنْدَهُم خبريَّةُ الاسمِ، نَحْوَ: بِشْرٌ مَائِسٌ[1] في فِنَاءِ الدَّارِ[2]. فإن كُرِّرَ الظَّرفُ والمجرورُ؛ فالأَرجَحُ حاليَّةُ الاسم، تَقَدَّمَ الظرف أو تأَخَّرَ، لورود القرآنِ به نَحْوَ: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ

=

مقدَّرًا، والمقدَّرُ إمّا واجب الحذف، أو لا، وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني. اهـ.

(١) مَائِسٌ: تقولُ: ماسَ فُلَانٌ يَمِيْسُ مَيْسًا فهو مَائِسٌ: تَبَخْتَرَ واخْتَالَ، والمَيَّاس: الأَسَدُ المُتَبَخْتِر. راجع القاموس المحيط: م ي س.

(٢) قال سيبويه في باب ما ينتصب فيه الخبر: وذلك قولك: فيها عبد الله قائمًا، وعبد الله فيها قائمًا، و(عَبْدُ الله) ارتفع بالابتداء، لأنَّ الذي ذكر قبلَه وبعدَه ليس به. ألا تَرَى أنَّكَ لو قلتَ: (فيها عبدُ الله) حسن السكوت، وكان كلامك مستقيمًا؛ كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله، وتقول: (عبد الله فيها) فيصير كقولك: عبد الله أخوك ... (الكتاب: ١/ ٢٦١).

لكن المبرِّد يرى خلاف ذلك، فهو يرى أنَّ الجار والمجرور إذا تقدَّم على الاسم يجوز حالية الاسم وخبريته، وهذا الجواز مبنيٌّ عنده على معنى الكلام، وأمَّا الظرف ففيه تفصيل: فإذا كان الظرف مكانيًّا فمثله مثل الجار والمجرور وإذا كان زمانيًّا ففيه تفصيل: فإذا كان الظرف واقعًا بعد اسم ذات أو جثة؛ فالاسم بعدهُ خبرٌ لا غيرَ؛ نَحْوَ: (زيدٌ يومَ الجمعةِ قائم). وإذا كان واقعًا بعد اسم فيه معنى الفعل نحو: (القتالُ يومَ الجمعة) فيجوز أن تكونَ أسماء الزمان ظروفًا له.

راجع المقتضب: (٤/ ١٣٢-١٣٣).

فِيهَا﴾ [هود: ١٨][1]، ﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧].

وأوجب الكوفيُّونَ النَّصْبَ فإنْ كان الظرفُ أو المجرورُ غيرَ مستغنًى عنه [2] تَعَيَّنَ خبريَّةُ الاسمِ وحاليَّةُ الظرفِ، تكرَّر أم لَا، نَحْوَ: فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ، وَفِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ فيكَ.

وإن اجتمع ظرفانِ: تامٌّ، وناقصٌ؛ جاز الرفعُ والنصبُ في الاسم سواء بدأتَ بالتَّاء نَحْوَ: (إنَّ عَبْدَ الله في الدَّار بِكَ وَاثِقًا أو واثِقٌ) أو بالناقص نحو: (إنَّ فيكَ عَبْدَ الله فِي الدَّارِ راغبًا، أو راغبٌ.

(١) الآية شاهدٌ على مجيء ﴿خَـٰلِدِينَ﴾ حالًا -على الأرجح- لتكرار الجار والمجرور فيها.
(٢) في (س): به.

بَابُ اشْتِغَالِ العاملِ عن المعمولِ بضميرِهِ

وَهَكَــذَا إنْ قُلْــتَ: زَيْــدٌ لُمْتُــهُ وَخَالِــدٌ ضَرَبْتُــهُ وضِــمْتُهُ[1]
فَــالرَّفْعُ فِيــهِ جَــائِزٌ وَالنَّــصْبُ كِلَاهُمَــا دَلَّــتْ عَلَيْــهِ الكُتُــبُ

إذا تقدَّم اسمٌ معرفةٌ، وتأخَّرَ عنه فعلٌ أو شِبْهُه عامِلٌ في ضميرِ الاسمِ المتقدِّم، أو في اسم مضافٍ إلى ضميره كما في: (زيدٌ ضَرَبْتُ أَخَاه) جاز لك في ذلك الاسم المتقدم رفعُه ونصبُه؛ كما جاز رفعُ (جالس) مثلًا، ونصبُه فيما تقدَّم، وإنْ اختلفتْ جِهَةُ الرفعِ والنَّصبِ، فإذَا قلتَ: (زَيدًا لُمْتُه) مثلًا -جاز لك رفعُ زيدٍ على الابتداء- فالجملةُ بعدَه في محلِّ رفعٍ على أنَّها خبرٌ- ونصبُه على المفعوليةِ؛ بإضمارِ عاملٍ وجوبًا موافقٍ للمذكور-فلا موضعَ للجملة حينئذ بعدَه؛ لأنَّها مفسرةٌ، والرفع أرجحُ لعدمِ احتياجه إلى تقدير.

نَعَمْ لو كان الفعل المتأخر دالًّا على الطَّلَبِ[2] فالنصبُ (٢٥) أرجحُ، نَحْوَ: (زيدًا اضرِبْهُ)؛ لأنَّ الرفعَ يستلزمُ الإخبارَ بالطلبِ عن المبتدأ[3]، وهو خلافُ القياسِ بل مَنَعَهُ بعضُهُم وأَوَّلَ ما ورَدَ من ذلك[4].

---

(١) ضِمْتُهُ: بكسر الضَّاد: ظَلَمْتُهُ، قال في القاموس: (ضَامَهُ حَقَّهُ يضِيمه واستضامَه: انتقصه، فهو مَضِيمٌ وَمُسْتَضامٌ، والضَّيْمُ: الظلمُ. (انظر: ضام).

(٢) والطلب هو الأمر -كما مَثَّل الشارح، والنهي نَحْوَ: زيدًا لا تُهِنْهُ، والدعاء نَحْوَ: اللهمَّ عبدَكَ ارْحَمْهُ، وبكرًا غفر الله له.

(٣) هذا ما يراه ابنُ مالك حيث قال:
واخْتِيرَ نَصْبٌ بَعْدَ فِعْلٍ ذِي طَلَب ....

(٤) ويرى ابن السيِّد وابنُ بابشاذ اخْتِيارَ الرفع في الأمر المرادِ بها قبلهُ العموم، وذلك نحو: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾. والنصب في الخصوص كزيدٍ اضْرِبْهُ، والجمهور تأوَّلوا ما ورد من ذلك على الإضمار وأنَّ الكلام في ذلك جملتان، والتقدير مثلًا في الآية السابقة: وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديَهما.
انظر الهمع: (١/ ١١٣) والأشموني: (١/ ١٨٩).

ولو كان الاسمُ المتقدِّمُ نكرةً تَعَيَّنَ النَّصْبُ، نَحْوَ: (رَجُلًا أَكْرَمْتُهُ[1]).

(١) ذكر المؤلِّف موضعًا من مواضع الاشتغال، وهو جوازُ الأمرين معًا، وذكر الشارح موضعًا آخر، وهو ترجيحُ النصبِ، وبَقِيَ بعدَ ذلك ثلاثةُ مواضعَ:
الأول: وجوبُ نصبِ الاسمِ السابق بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره المذكور بعد الاسم، وذلك إذا كان قبل الاسم شيء لا يدخل إلا على الفعل كأدوات الشرط والاستفهام ما عدا الهمزة، وهل، مثل: إنْ زيدًا لَقِيتَهُ فأَكْرِمْهُ، هَلْ عَمْرًا ضَرَبْتَهُ؟
الثاني: وجوب رفعه، وذلك إذا تقدَّم على الاسم المذكور ما يختصُّ بالمبتدأ كـ(إذا الفجائية) مثل: جئتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو.
الثالث: أنْ يستوي الأمرانِ بلا ترجيح؛ وذلك إذا كان الاسم المذكور معطوفًا على جملة ذات وَجْهَيْنِ صدرُها اسمٌ، وَعَجُزُهَا فعلٌ، فإن راعيتَ الصدرَ رفعتَ، وإن راعيتَ العَجُزَ نصبْتَ، مِثْلَ: (زيدٌ قام وعليٌّ أو وعليًّا جَلَسَ)
انظر شرح الأشموني: (١/ ١٨٧-١٩١) وابن عقيل: (٢/ ١٣٢).

بَابُ الفَاعِلِ

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمِ[١] الْبِنَاءِ
فَارْفَعْهُ إِذْ تُعْرِبُ فَهْوَ الْفَاعِلُ نَحْوَ: جَرَى الْمَاءُ وَجَارَ الْعَامِلُ

الفاعلُ: اسمٌ، أو ما في تأويلِهِ، أُسنِدَ إليه فعلٌ تامٌّ، أو ما في تأويله، مقدَّم، أصليُّ المحلِّ والصيغة، فالاسمُ نَحْوَ: (جَرَى الماءُ، وجار العامل). والمؤوَّل به[٢] نَحْوُ (قوله تعالى)[٣]: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١] والمؤوَّلُ مصدرٌ، أي: إنزالُنا[٤].

والفعلُ كما مثَّلنا، والمؤوَّل به، نَحْوَ: ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ [فاطر: ٢٨]

وقولُنا: (مُقَدَّمٌ)؛ مُخْرِجٌ لِنَحْوِ: زَيْدٌ قَامَ، فَإِنَّ زيدًا ليس بفاعل كما يُفْهِمُهُ[٥] قولُه: (عَقِيبَ فعلٍ)، بل مبتدأ، وما بعده خبرٌ.

لكنَّ تعبيرَهُ بـ(عَقِيب) يُوهِمُ أنَّهُ لا يجوزُ الفصلُ بين الفعل وفاعِلِه. وليس كذلك كما سيأتي.

وقولُنا: (أصليُّ المحلِّ) مُخْرِجٌ لنَحْوِ: (قَائِمٌ زَيْدٌ) فَإِنَّ المسندَ وهو (قائم) أصلُه التأخير؛ لأنَّهُ خبرٌ.

---

(١) بيَّنَ الناظم في الملحة أنَّه يقصد بالفعل السالم الفعل المبني للمعلوم، لأنَّ المبنيَّ للمجهول لم يَسْلَم من التغيير.
(٢) لفظة (به): ساقطة من (ك).
(٣) قوله (تعالى): زيادة في (ط).
(٤) العبارة بعد الآية: زيادة في (س).
(٥) في (س): أفهَمَه.

وذكرُ الصيغة (مُخْرِجٌ لِنَحْوِ (ضُرِبَ زَيْدٌ) بضم أَوَّلِهِ، وكسرِ ثانيه[١] فإنَّها صيغةٌ مفرَّعةٌ عن (ضَرَبَ) بفتحها[٢]. وهو معنى قول الناظم (فعل سالم البناء) أي: لم يُغَيَّرْ بناؤه للإسناد إلى المفعول.

وقولُه: (فَارْفَعْهُ) أشارَ بِهِ إلى أنَّ حُكمَه الرفعُ، ورافعُه هو ما أُسْنِدَ إليه من فعل أو شِبْهِهِ.

وَقَدْ يُجَرُّ لفظًا بحرفٍ زائدٍ، نَحْوَ: ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩].

أو بإضافة مصدرٍ، نَحْوَ: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وشذَّ نصبُه، ورفعُ المفعولِ، نَحْوَ: خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمارَ، وكَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ[٣][٤].

وقوله: (إِذْ يُعْرَبُ) للتنبيه على أنَّ الرفع إنَّما يظهر فيه، أو يقدَّرُ إذا كان مُعربًا وإلَّا فيقال: في محلِّ رفعٍ.

وأشار بتعدُّدِ[٥] المثال إلى أنَّه لا فرقَ بين الإسنادِ الحقيقيِّ والمجازيِّ[٦]، ولا

---

(١) في (ك): وكسر ما قبل آخره.

(٢) في (س): بفتحه.

(٣) جملة (وكسر الزجاجُ الحجرَ): زيادة في (ك).

(٤) جعل ابنُ الطَّراوة ذلك قياسًا مطَّردًا، واستأنس له البعضُ بقراءة عبدِ الله بنِ كثيرٍ ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّه كَلِمَاتٌ ﴾.
انظر التصريح: (١/ ٢٧٠).

(٥) في (ك) (ط): بتعداد.

(٦) **الإسناد الحقيقيُّ**: هو إسنادُ الفعل إلى الفاعل على جهة وقوعِه منه، نَحْوَ: قَامَ زيدٌ.
وأمَّا الإسنادُ المجازيُّ: فهو إسنادُ الفعل إلى الفاعل على جهةِ قيامِه به، نَحْوَ: عَلِمَ زيدٌ، وماتَ عمرٌو. (شرح الأزهرية: ص٧٦).

فرقَ[١] بين الفعل المعتل والصَّحيحِ، ولا بين أنْ يكونَ الفعلُ واقعًا منه أو قائمًا به[٢].

وَوَحِّـــدِ الْفِعْـــلَ مَـــعَ الْجَمَاعَـــهْ كَقَـــوْلِهِمْ: سَـــارَ الرِّجَـــالُ السَّـاعَهْ

أي: جَرِّدِ الفعل على الأفصح من علامة الجمع إذا أسندتَه إلى فاعلٍ ظاهرٍ مجموعٍ؛ كما تجرِّده إذا أسندتَه للواحد، نَحْوَ: (سَارَ الرِّجَالُ) ومنه نَحْوَ: ﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠]. بخلاف إذا أسندتَه إلى ضميرٍ مجموعٍ، نَحْوَ: (الزيدونَ قَامُوا)[٣] و(النِّسوةُ قُمْنَ).

وكالجمع المثنَّى، فيقالُ: قَامَ رجلانِ، ولا يقال -على الأفصح: (قاما رجلانِ) ومن العربِ مَنْ يُلحِقُ الفعلَ الألفَ، والواوَ، والنونَ على أنَّها ليست ضمائرَ، وإنَّما هي علاماتٌ للفاعلِ، كالتَّاءِ في نَحْوِ: قامتْ هِند[٤].

وإنَّما وجبَ تجريدُه[٥] على اللغةِ الفصحى، لأَنَّ تثنيةَ الاسمِ وجمعَهُ يُعلَمان من

---

(١) (ولا فرقَ): زيادة في (ط).

(٢) الفعل الواقع منه: هو أنْ يقومَ الفاعل بإحداث الفعل، نَحْوَ: (قَامَ زَيْدٌ) فالقيام واقع من زيد. والقائم به: وهو أنْ يقومَ الفعل بالفاعل، نحو: (ماتَ زيدٌ) فإن الموت قائمٌ بزيدٍ.

(٣) في (د): قاما، والصحيح ما أثبتناه من النسخ الأخرى.

(٤) عُزِيَتْ هذه اللغةُ لِطَيِّءٍ، وأَزْدِ شَنُوءَة. وهذه اللغة يسمِّيها النحويُّونَ لغةَ (أكلوني البراغيث). ويعبِّر عنها ابن مالك بقوله: لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» ومن شواهدها قول الشاعر:

تَـــوَلَّى قِتَـــالَ المَـــارِقِينَ بِنَفْـــسِهِ وَقَـــدْ أَسْـــلَمَاهُ مبعـــد وَحَمِـــيمٌ

وقولُ الآخر:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَـاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَـوَ أَنَّهُـمْ خَـذَلُوكَ كُنْـتَ ذَلِـيلًا

وقولُ الآخر:

يَلُومُـــونَنِي فِي اشْـــتِرَاءِ النَّخيـــــــلِ قَـــوْمِي فَكُلُّهُـــمُ يَعْـــذِلُ

انظر شرح الأشموني: (١/ ١٧٠-١٧١) والهمع: (١/ ١٦٠) والتصريح (١/ ٢٧٦).

(٥) في (س): توحيده.

لفظه دائمًا، بخلاف تأنيثه فإِنَّهُ قد لا يُعلَمُ من لفظه، مع أنَّ في الإلحاق هنا زيادةَ ثقلٍ بخلافه ثَمَّ.

وَإِنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ نَحْوَ: اشْتَكَتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ

يعني أَنَّكَ إذا وجدت الفعل عند إسناده إلى الفاعل الظاهر المجموع (٢٦) فأنتَ بالخيار في إلحاقه علامةَ التأنيثِ، فإنْ شئتَ قلتَ: (جَاءَ الرجالُ) بالتذكير على التأويل بالجمع، أو (جاءت الرجال) بالتأنيث على التأويل بالجماعة، ومنه (اشْتَكَتْ عُرَاتُنَا الشتَاءَ).

وشمل كلامُه جمعَ التكسير لمذكَّرٍ أو لمؤنَّث[١]، واسمَ الجمع كقامتْ النساءُ، واسمَ الجنسِ الجمعيَّ؛ كأورقتْ الشجرُ، وكذا جَمْعَ المؤنَّث السالمِ؛ كقامت الهنداتُ، وجمعَ المذكر السالم كقام[٢] الزيدونَ. وفي هذين خلافٌ، والصحيح أَنَّهما كمفرديهما، فيجب التأنيث في نحو: قامتْ الهنداتُ، كما يجب في نَحْوِ: قامتْ هِنْدٌ. ويجب التذكير في نحو: قَامَ الزيدونَ كما يجب في نَحْوِ: قَامَ زَيْدٌ.

ولَمَّا ذكر أنَّ الفعل إذا أُسْنِدَ إلى جمعٍ تَلْحَقُهُ تاءُ التأنيث؛ أراد أَنْ يُبَيِّنَ مواضعَ لزومها، فقالَ:

وَتَلْحَقُ التَّاءُ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكُلِّ مَا تَأنِيثُهُ حَقِيقِي

إذا أسندتَ[٣] الفعل إلى مفردٍ ظاهرٍ حقيقيِّ التأنيث؛ وهو ما له فَرْجٌ، غير مفصول، ولا مرادٍ[٤] به الجنسُ؛ لحقته وجوبًا تاء ساكنة تدلُّ على تأنيث فاعِلِهِ:

---

(١) في (س): مؤنَّث.
(٢) في (ك): كـ(قامتْ).
(٣) في (ك)، (س)، (ط): أُسند.
(٤) في (د): ولا مرادًا.

كَقَـوْلِهِمْ جَـاءَتْ سُـعَادُ ضَـاحِكَه وَانْطَلَقَـتْ نَاقَـةُ هِنْـدٍ رَاتِكَـهْ[1]

ومنه قولُه تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ [آل عمران: ٣٥]، ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ [يوسف: ٥١] بخلاف ما لو كان مجازيَّ التأنيث كَطَلَعَتِ الشمس، أو مفصولًا عن[2] عامله، نحو: (قامتْ اليومَ هندٌ)، و(حضرت القاضيَ امرأةٌ)، أو مرادًا به الجنسُ نَحْوَ: (نِعْمَت المرأةُ هِنْدٌ)؛ جاز إلحاق التاء وعدمها -والإلحاق أرجح.

ويجب إلحاقُها أيضًا[3] إذا أسند إلى ضميرٍ مُتَّصلٍ عائدٍ إلى مؤنَّثٍ حقيقيٍّ كهندٍ قامتْ. أو مجازيٍّ، كالشَّمْسِ طَلَعَتْ. وأمَّا قوله:

١٧- .... وَلَا أَرْضَ أَبْقَـلَ إِبْقَالَهَـا[4]

فَضَرُورَةٌ.

---

(١) رَتَكَ البعيرُ رَتْكًا وَرَتَكًا وَرَتَكَانًا: قاربَ خَطْوَهُ. (انظر القاموس المحيط: رتك).

(٢) في (س)، (ط)، (د): (من).

(٣) لفظة (أيضًا): ساقطة من (س).

(٤) هذا عَجُزُ بيتٍ من بحر المتقارب، قالَه عامرُ بنُ جَوَيْنِ الطَّائِيُّ، وَصَدْرُهُ:

فَـلا مُزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهَـا ....

انظر في البيت: سيبويه (١/ ٢٤٠) وشرح شواهد سيبويه، لأبي جعفر النحَّاس: ص٢٠١ رقم٣٦٥، والمغني (ص٦٩٦، ٦٧٠) وشرح ابن عقيل (٢/ ٩٢) وشرح الحريري على المُلحة (ص٢٢٨) والهمع (٢/ ٢٧١) والدرر اللوامع (٢/ ٢٢٤) وشرح الأشموني (١/ ١٧٤).

والشاهد فيه: في قوله (ولا أرْضَ أبْقَلَ) حيث ذكر الفعل المسندِ إلى ضمير المؤنَّث. وقال الأعلم: الشاهد فيه حذف التاء من (أبقلت)؛ لأنَّ الأرض بمعنى المكان، فكأنَّه قال: ولا مكانَ أبقلَ إبقالها.

انظر شرح الأعلم لشواهد سيبويه (١/ ٢٤٠) بهامش الكتاب.

وقولُه: (راتكة) بالتاء المثَنَّاة فوق: من قولِهم: رَتَك البَعِيرُ؛ إذا انطلق راكضًا محرِّكًا أَعْجَازَهُ.

وَتُكْسَرُ التَّاءُ بِلَا مُحَالَهْ فِي مِثْلِ: قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَهْ

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة، وقد يعرض لها ما يُخرِجها عن الأصل؛ كما إذا وَلِيَهَا ساكِنٌ؛ فحينئذٍ تُحرَّكُ بالكسر لالتقاء الساكنين -كما مثَّل- أو بالضمِّ[1]، نحو: ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣١].

(١) وَجْهُ الضَّمِّ هنا: نقلُ حركة الهمزة في (اخرُج) إلى التاء الساكنة، فأصبحتْ محرَّكة بالضمة.

بَابُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه

وَاقْضِ قَضَاءً لا يُرَدُّ قَائِلُهْ   بِالرَّفعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ   كَقَوْلِهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي

أي: احكم للمفعول الذي لم يُذكر[1] فاعله بالرفع، إقامةً له مقامه، أو احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يُذكر فاعله. ولَمَّا كان ذلك متوقِّفًا على تغيير صيغة الفعل قال: مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأفْعَالِ.

فإذا أريد إسناد الفعل المتصرِّف المتعدِّي[2] إلى نائب الفاعل ضُمَّ أوَّلهُ لفظًا أو تقديرًا، ماضيًا كان أو مضارعًا -وهذا ما اقتصر عليه.

ولا بد مع ذلك من كسرِ ما قبل آخره في الماضي لفظًا أو تقديرًا، وفتحِهِ كذلك في المضارع، فإن كان مفتوحًا في الأصلِ بَقِيَ عليه، وكذا إذا[3] كان أوَّلُه مَضمومًا في الأصلِ بَقِيَ عليه[4] ثُمَّ ترفع النائب كما ترفَعُ الفاعل وتعطيه (٢٧) سائرَ أحكامِه من وجوبِ تأخيرِه[5] عن العامل، واستحقاقِه للاتِّصال به، وتأنيث العامل كتأنيثه، فقولَك: (ضُرِبَ زَيْدٌ) مثلًا. أصلُهُ: ضَرَبَ عمرو زيدًا؛ حُذِفَ الفاعلُ، وأُقِيمَ المفعُولُ به مقامه فارتفع، فحصل اللبس؛ لأنَّه لا يعلم هل[6] الفعلُ مبنيٌّ للفاعل أو للمفعول، فغيرت الصيغة عمَّا كانت[7] عليه لأمن اللبس.

---

(١) في (س): لم يُسَمَّ.
(٢) لفظة (المتعدِّي): ساقطة من (ك) (س) (ط).
(٣) في (ك) (ط): (إنْ).
(٤) (بقي عليه): زيادة في (ط).
(٥) في (ك): تأخير، وفي (ط): تأخر.
(٦) في (س): (هذا).
(٧) في (س): (كان).

فإن لم يوجد في اللفظ مفعولٌ به ناب عن الفاعل ما اختصَّ وتصرف؛ من ظرف، نَحْوَ: (صِيمَ رَمَضَانُ)، أو جار ومجرور، نَحْوَ: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] أو مصدر نَحْوَ: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[الحاقة: ١٣].

وَإِنْ يَكُـنْ ثَـانِي الثُّلَاثِـيِّ أَلِـفْ   فَاكْسِرْهُ حِـيْنَ تَبْتَـدِيْ وَلَا تَقِـفْ

تَقُـولُ بِيـعَ الثَّـوْبُ والْغُـلَامُ   وَكِيـلَ زَيْـتُ الـشَّامِ وَالطَّعَـامُ

إذا أُريدَ بناء الماضي الثلاثيِّ المعتلِّ العينِ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ كُسرَ أَوَّلُهُ، وقُلِبَتْ أَلِفُهُ ياءً، سواء كانت منقلبةً عن ياء أو واو، فتقول في (بَاعَ) و(قال): (قِيل)، (بِيع)، أصلُها: بُيِعَ، وقُوِلَ، نُقلتْ حركةُ الياءِ والواوِ؛ لاستثقالها إلى ما قبلَها بعد سلب حركته، فقلبتْ الواو ياء؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلَها فصار (بِيعَ، وَقِيلَ).

وما ذكره الناظم هو اللغة الفُصْحَى، ومن العربِ من يكسر أوله مُشِمًّا ضمًّا، تنبيهًا على أنَّ الضمَّ هو الأصل. والإشمامُ: تَهْيِئَةُ الشفتينِ للتلفُّظ[1] بالضمِّ من غيرِ تَلَفُّظٍ به.

ومن العربِ من يقولُ: (بُوعَ، وقُولَ) بالواو الساكنة وضَمِّ الأوَّلِ وهو قليلٌ، ومنه قوله:

١٨- لَيْـتَ شَـبَابًا بُـوعَ فَاشْـتَرَيْتُ[2]

---

(١) في (س): باللفظ.

(٢) هذا عَجُزُ بيتٍ من بحر الرَّجَزِ، قاله رؤبةُ بنُ العجّاجِ، وصَدْرُه:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا ليت ....

انظر فيه: ابن يعيش (٧/ ٧٠) والمغني (ص٣٩٣ رقم ٦٣٢) والهمع (٢/ ١٦٥) والدرر (٢/ ٢٢٢) والعيني (٢/ ٢٥٤) وشرح ابن عقيل (٢/ ١٥) وشرح الأشموني (١/ ١٨١).

موضعُ الشاهد: في قوله: (بُوْعَ): فإنه فعلٌ ثلاثيٌّ معتلُّ العينِ، وهو مبنيٌّ للمفعول، والقياسُ فيه (بيع) فلما بُنِيَ للمجهول أُخلِص ضَمَّ فائه، وبعده حرفٌ من جنس الحركة فصار (بوع). وهذه لغةٌ لبعض العرب، ومنهم بعضٌ من بني تميم ومنه ضبَّة، وحُكِيت عن هُذَيلٍ. وأضاف ابن عقيل: وهي لغة بني دَبِير وبني فقعس (وهما من فصحاء بني أسد).

=

وأما المضارعُ منه فإنَّ عينَه تقلبُ ألفًا؛ واوًا كانت أو ياء، فتقولُ في (يَقُولُ ويَبِيْعُ): (يُقَالُ، ويُبَاعُ)؛ إذ أصلها: يَقْوَلُ، ويَبْيَعُ، فنقلتْ حركةُ العينِ إلى ما قبلَها، ثم قلبت العين ألفًا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها فصار: (يقال، ويباع).

=

انظر شرح ابن عقيل: (٢/ ١١٥).

بَابُ المفعولِ بِهِ

وَالنَّـصْبُ لِلْمَفْعُـولِ حُكْـمٌ أُوْجِبَـا كَقَـوْلِهِمْ: صَـادَ الْأَمِـيْرُ أَرْنَبَـا

المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل كما مثَّل، فأرنب: مفعولٌ به لوقوع فعل الفاعل عليه؛ وهو الصيد.

والمرادُ بوقوع الفعل عليه[1] تعلُّقُه بشيءٍ[2] من غير واسطة بحيث لا يُعقل إلَّا بَعْدَ[3] تَعَقُّلِ ذلك الشيءِ، فدخل نَحْوَ: (ما ضَرَبْتُ زيدًا)، (لا تَضْرِبْ زيدًا).

وعلامةُ المفعول به أنْ يخبرَ عنه باسم مفعول تامٍّ من لفظِ ما عَمِلَ فيه، كضربتُ زيدًا، وركبتُ الفرسَ، إذ يصحُّ أنْ يُقالَ: (زيد مضروبٌ)، و(الفرس مركوبٌ).

وحكمُه النصبُ كما أنَّ حكمَ الفاعلِ الرفعُ، وسببُ ذلك أنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلَّا واحدًا بخلاف المفعول، والرفع أثقلُ والفتحُ أخفُّ، فأعطوا الأقلَّ الأثقلَ، والأخفَّ الأكثرَ، ليكون[4] ثِقَلُ الرَّفْعِ موازنًا لقلَّةِ الفاعلِ، وخِفَّةُ الفتحةِ[5] موازنةً لكثرةِ المفعول.

وَرُبَّـمَا أُخِّـرَ عَنْـهُ الْفَاعِـلُ نَحْـوُ: قَـدِ اسْـتَوْفَى الْخَـرَاجَ الْعَامِـلُ

الأصل تأخيرُ المفعول عن الفعل والفاعل، وقد يُتَوَسَّطُ بينَهما: إمَّا جوازًا كما مثَّل، ومنه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]. وإمَّا وجوبًا كما إذا اتَّصل

---

(١) لفظة (عليه): زيادة في (ك).

(٢) (بشيء): ساقطة من (ك).

(٣) لفظة (بعد): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): فيكون.

(٥) في (ك): الفتح.

بالفاعل ضمير المفعول، نحو: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤] أو كان المفعول ضميرًا متَّصلًا بالعامل، نحو: (ضَرَبَنِي زَيْدٌ).

وقد يتقدَّم عليهما إمَّا جَوَازًا، نحو: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وإمَّا وجوبًا كما إذا كان له صدرُ الكلام، نَحْوَ: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقد يَجِبُ ذلك الأصلُ؛ وهو تأخيرُه[1] عنهما[2] كما أشار إليه بقوله:

وَإِنْ تَقُلْ كَلَّمَ مُوسَى يَعْلَى ... فَقَدِّمِ الْفَاعِلَ فهو الأَوْلَى

إذا خِيفَ التباسُ الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينةَ تُمَيِّزُ أحدَهُما عن الآخرِ؛ وجبَ كونُ الأوَّلِ فاعلًا، والثاني مفعولًا، وإنْ أوهم كلامُ الناظم خلافَه لتعبيره (بالأولى) سواء كانا مقصورينِ، نَحْوَ: (كَلَّمَ مُوسَى يَعْلَى)، أو اسمَي إشارة، نَحْوَ: (ضَرَبَ هَذَا ذَاكَ) أم موصولين، نَحْوَ: (ضَرَبَ مَنْ فِي الدَّارِ مَنْ عَلَى البَابِ)، أم مضافَينِ إلى ياءِ المتكلِّم، نَحْوَ: (ضَرَبَ غُلَامِي صَدِيقِي).

ولا يجوز في مثل هذه تقديم المفعول أيضًا على العامل خوف الالتباس بالمبتدأ، فإنْ وُجِدَتْ قرينةٌ لفظيةٌ نَحْوَ: (ضَرَبَتْ عِيسَى سُعْدَى) أو معنويةٌ نَحْوَ: (أَكَلَ الكمثْرَى مُوسَى) لم يَجِب التأخير.

واعلم أنَّ الناصبَ[3] للمفعول به إمَّا فعلٌ متعدٍّ كما مرَّ، أو صفةٌ، نحو: ﴿ إِنَّ اللهَ بالِغٌ أَمْرَهُ ﴾ [الطلاق: ٣][4]، أو مصدر نَحْوَ: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة:

---

(١) في (ك): تأخره.
(٢) (عنهما): ساقطة من (د).
(٣) في (س): (التأخير) خطأ
(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف.
انظر البحر المحيط: (٨/ ٢٨٢) والنشر: (٢/ ٣٨٨).

٢٥١] أو اسم فعلٍ نَحْوَ: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥].

ولَمَّا كان المفعولُ به ينصبه المتعدِّي، أشار إليه مع التعريض إلى أنَّ مطلقَ الفعل ينقسمُ إلى متعدٍّ ولازمٍ، بقوله:

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ   مَفْعُولَهُ مِثْلُ سَقَى ويَشْرَبُ

الفعل المتعدي، وهو ما يتجاوز الفاعلَ بنفسه إلى المفعولِ به فينصبَه، واللازمُ بخلافِه.

ومرادُ الناظِمِ -رحمه الله تعالى[١]- أنَّ كُلَّ فعلٍ ينصبُ المفعولَ به فهو متعدٍّ ففي عبارته قلبٌ، وإذا قُصِدَ تعدِّي اللَّازمِ إليه عُدِّيَ بحرفِ الجَرِّ، أو الهمزةِ أو التضعيف[٢].

ومن النحاةِ مَنْ يُثْبِتُ الواسطَةَ فيجعل كانَ، وكادَ وأخواتِها[٣] لا توصف بلزوم ولا تعدٍّ، ومنهم من يُثْبِتُ قسمًا رابعًا يوصف باللزوم والتعدِّي معًا لاستعماله بالوجهين كَشَكَرَ، ونَصَحَ، فإنَّهُ يقالُ: شَكَرْتُهُ وَشَكَرْتُ لهُ، ونَصَحْتُهُ ونَصَحْتُ لهُ[٤]، زاعمًا أنه لما تساوى فيه الاستعمالان صار قسمًا برأسه.

---

(١) عبارة (رحمه الله تعالى): زيادة في (ط).

(٢) مثال اللَّازم الذي يتعدَّى بحر الجرِّ قولُك في (ذَهَبَ): ذَهَبْتُ بزيدٍ، أي: أذهبْتُهُ، والمتعدي بهمزة النقلِ قولك في (خَرَجَ): أخرجْتُه. والمتعدي بالتضعيف ويكون في عين الفعل، قولك في(فرح): فرَّحته

(٣) في (س): وأخواتها.

(٤) في إصلاح المنطق، لابن السِّكِّيت (ص٢٨١): (وتقول: نصحتُ له، وشكرتُ لك فهذه اللغةُ الفصيحة). قال الله -عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾ وقال في موضع آخر ﴿ وَأَنصَحُ لَكُمْ ﴾. ونصحتُكَ وشكرتُك لُغةٌ. قال النابغة الذبياني:

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا   رَسُولِيَ وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ رَسَائِلِي

واعلم أن المتعدِّيَ على ثلاثةِ أقسام: متعدٍّ إلى واحدٍ، نَحْوَ: (شَرِبَ زيدٌ لبنًا)، ومتعدٍّ إلى اثنين : (سَقَى بَكرٌ خالِدًا سَمْنًا)، ومتعدٍّ إلى ثلاثة، نَحْوَ: (أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلًا).

والمتعدي إلى اثنين قد يكونُ الثاني منهما غيرَ الأول كما مثَّلنا، وقد يكون هو الأول في المعنى وهذا معقود له باب (ظنَّ وأخواتها)[1]، وإليه أشار بقوله:

(١) عبارة (ظن وأخواتها): ساقطة من (س).

(بَابُ ظَنَّ وأَخواتِها)[١]

لَكِـــنَّ فِعْـــلَ الـــشَّكِّ والْيَقِـــيْنِ يَنْــصِبُ مَفْعُـــولَيْنِ فِي التَّلْقِـــينِ

تَقُـــولُ: قَـــدْ خِلْـــتُ الهِـــلَالَ لائِحًـــا وَقَـــدْ وَجَـــدْتُ الْمُسْتَـــشَارَ نَاصِـــحا

وَمَـــا أَظُـــنُّ عَـــامِرًا رَفِيقًـــا وَلَا أَرَى لِي خَالِـــدًا صَـــدِيقًا

وَهَكَـــذَا تَفْعَـــلُ فِي عَلِمْـــتُ وَفِي حَـــسِبْتُ، ثُـــمَّ فِي زَعَمْـــتُ

ذكر الناظم -رحمه الله تعالى[٢]- سبعةَ أفعالٍ من أفعال القلوب المتعديةِ إلى اثنين والثاني منهما عين[٣] الأوَّل في المعنى إذ أصلُهما المبتدأ والخبر[٤].

فهذه السبعة وكذا كلُّ[٥] ما يتصرَّفُ من الماضي منها كما يُومِئُ إليه قولُهُ (٢٩) "وَمَا أَظُنُّ ... إلخ" تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها، فتنصبها مفعولين

---

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقِّق.

(٢) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٣) في (ط): عينه.

(٤) وهذه الأفعال السبعة التي ذكرها الناظم -رحمه الله- هي: ظَنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَوَجَدَ، وَرَأَى، وَعَلِمَ.
انظر شرح ملحة الإعراب للحريري: ص١٢١.
وهناك ستة أفعال من أخوات (ظنَّ) ذكرها النحويُّون ومنهم ابنُ مالك ولم يذكرها الناظم وتابعه الفاكهي في ذلك، وهو: (عدَّ) بمعنى: (ظنَّ) مثل: عددت عمرًا كريمًا، و(حجا) بمعنى ظنَّ كذلك، مثل: حجا عليٌّ زيدًا كريمًا، (دَرَى) بمعنى (علم) مثل: درى عليٌّ محمدًا كريمًا، و(جعل) بمعنى (اعتقد) مثل: جعلتُ محمدًا كريمًا، و(هَبْ) بمعنى (ظن) وهو بلفظ الأمر مثل: هب زيدًا كريمًا بمعنى: ظنَّه، و(تعلم) بمعنى (اعلم) مثل: تَعَلَّم أبا المكارم طيِّبًا.
انظر شرح الأشموني (٢/ ١٩)
ووصل بهم السيوطي إلى تسعة عشر فعلًا. راجع الهمع: (١/ ١٥٩).

(٥) لفظة (كلّ): زيادة في (ط).

على التشبيه بأعطيت، كالأمثلة التي ذكرها وإن كان الأصل أنْ لا تؤثِّر فيها؛ لأنَّ العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثِّر فيها. وَيَسُدُّ مَسَدَّهُما (أنَّ) المفتوحة المشدَّدة ومعمولاها، كظننت أنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وإنْ كانت بتقدير اسمٍ مفردٍ.

وكذا يَسُدُّ عنهما (أنْ) وَصِلَتُهَا، نَحْوَ: ﴿ الٓمٓ ۞ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ [العنكبوت: ١-٢].

وَسُمِّيَتْ أفعَالَ القُلُوبِ: (لأَنَّ معانيها قائمةٌ بالقلبِ، وأفعالَ الشكِّ واليقين)؛ لأنَّ منها ما يفيد في الخبرِ شَكًّا، نَحْوَ: ظَنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ، وَزَعَمَ، ومنها ما يفيد فيه يقينًا، نَحْوَ: وَجَدَ، وَعَلِمَ، وَرَأَى.

ويجوز فيها الإلغاء؛ وهو إبطال عملها لفظًا ومحلًّا لغير موجب -إنْ تأَخَرَتْ عن المفعولين، نَحْوَ: "زيدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ". أو تَوَسَّطَتْ، نَحْوَ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائمٌ.

والأرجحُ الإلغاءُ مع التأخُّرِ، والإعمالُ مع التوسُّطِ. ويجوز فيها أيضًا التعليق وهو: إبطال العمل لفظًا لا محلًّا لموجب كَكَوْنِ أحدِ المفعولين اسمَ استفهامٍ، نَحْوَ ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢].

أو مضافًا إليه نَحْوَ: عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زيد، مدخولًا له نَحو: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أم عَمْرٌو، أو لِمَا النافية، نَحْو: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥]. أو للام الابتداء، نحو: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ويجوزُ العطفُ بالنصبِ على الجملة المعلَّقةِ؛ لأنَّ محلَّها نصبٌ، كَقَوْلِهِ:

١٩-وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[1]

(١) هذا بيت من بحر الطويل، قاله كُثيِّر بنُ عبدِ الرَّحمنِ، المعروفُ بكثيِّر عزَّة.
انظر في البيت: مغني اللبيب ص٤١٩، وشرح شذور الذهب ص٣٦٨، وقطر الندى
=

فعطف (موجعات) بالنصب على محلِّ قوله (ما البُكَا).

ولا يجوز في هذه الأفعال حذفُ مفعوليها، ولا أحدهما اقتصارًا، أي: لغير دليلٍ؛ لأنَّ أصلَهُما المبتدأُ والخبرُ.

ويجوزُ الحذفُ [1] اختصارًا، أي: لدليل. فمِن حذفِهما معًا قولُهُ:

٢٠- بِأَيِّ كِتَابٍ أم بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُم عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ [2]

أي: وتحسبُ حُبَّهُمْ عارًا عليَّ [3].

ومن حذف الأول: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا

=

(١/ ١٩٠) والعيني (٢/ ٤٠٨) وشرح الأشموني (١/ ١٦٢).

موضع الشاهد: في قوله: (أدري ما البُكَا ولا موجِعَاتِ) فإنَّه يجوز عطف جملة "ولا موجعاتِ" على جملة "ما البكا" التي هي في محلِّ نصبٍ على أنَّها مفعولٌ للفعل المتعدي (أدري) فتكون موجعاتُ منصوبةً كذلك.

(١) لفظة (الحذف): زيادة في (ط).

(٢) هذا بيتٌ من بحر الطويل، قاله الكميتُ بنُ زيدِ الأسدِيّ، من قصيدةٍ يمدحُ فيها آل الرسول ﷺ وأوَّل القصيدة قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ ولا رَسْمُ مَنْزِلٍ ولم يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ

انظر البيت: خزانة الأدب (٤/ ٥) والهمع (١/ ١٥٢) والدرر (١/ ١٣٤) والعيني (٢/ ٤١٣) والمحتسب (١/ ١٧٣) وشرح ابن عقيل (٢/ ٥٥) وشرح الأشموني (١/ ١٦٤).

موضع الشاهد: في قوله (وتَحْسَبُ) حيث استشهد به على جواز حذف مفعولي (حسب) لدليل.

(٣) العبارة المذكورة: زيادة في (ط).

لَّهم﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي: بُخْلَهُم.

وَمِنْ حَذْفِ الثاني قولُهُ:

٢١- وَلَقَدْ عَلِمْتُ فَلَا تظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحِبِّ المُكْرِمِ[1]

أي: فلَا تظُنِّي غَيْرَهُ واقعًا منِّي.

---

(١) هذا الشاهد من بحر الكامل قاله عنترة بن شداد العبسي، وهو من معلقته المشهورة والتي مطلعُها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ أَمْ هَلْ عرفت الدار بَعْدَ تَوَهُّم

انظر فيه: الخصائص (٢/ ٢١٦) والمحتسب (١/ ٧٨) والمقرب (٢١) وخزانة الأدب (١/ ٥٣٩، ٤/ ٤) وشرح شذور الذهب (ص٣٧٨) والعيني (٢/ ٤١٤) والتصريح (١/ ٢٦٠) والهمع (١/ ١٥٢) والدرر (١/ ١٣٤) وشرح ابن عقيل (٢/ ٥٦) وشرح الأشموني (١/ ١٦٤).

واستشهد به على حذف المفعول الثاني لظن، اختصارًا أو سماعًا.

بابُ إعمالِ اسم الفاعل(١)

وإن ذَكَــرْتَ فَـاعِلًا مُنَوَّنَـا   فَهْــوَ كَـمَا لَـوْ كَـانَ فِعْـلًا بَيِّنَـا
فَـارْفَعْ بِـهِ فِي لازِمِ الأَفْعَـالِ   وَانْـصِبْ إِذَا عُـدِّي بِكُـلِّ حَـالِ

اسم الفاعل: هو ما اشْتُقَّ من مصدرِ فعل لمن قام به على معنى الحدوث. ويعمل عمل فعله المبني للفاعل، فيرفع الفاعل فقط إن كان فعله لازمًا.

(تَقُولُ زَيْدٌ مُسْتَوٍ أَبُوهُ بِالرَّفْعِ) من الاستواء مثلما تقول في فعله اللازم (يَسْتَوِي أَخُوه).

وينصب المفعول أيضًا إن كان فعلُه متعدِّيًا لواحد، نَحْوَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ أبوه عَمْرًا، ومنه قوله: (وَقُلْ سَعِيْدٌ مُكْرِمٌ عُثمانًا) بالنَّصْبِ مِثْلما تقول في فعله المتعدي (يُكْرِمُ الضِّيفانَا).

وينصب مفعولين إنْ كان فعله متعدِّيًا إلى اثنين، نَحْوَ: سعيدٌ مُعْطٍ خَالِدًا دِرْهَمًا.

لكنَّ(٢) صحَّةَ عمله عملَ الفعل مشروطةٌ بأمرين:

أحدهما: كونُه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأَنَّهُ حينئذٍ يشبه المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف، والاحتمالِ لأحدِ الزمانينِ، ودخولِ لام الابتداء.

والثاني: اعتمادُه على (٣٠) استفهامٍ، نَحْوَ: أَضَارِبٌ زَيْدٌ عمرًا، أو نفي، نَحْوَ: ما

(١) أطلق الحريري على هذا الباب (باب اسم الفاعل المنوَّن)
انظر شرح الحريري على الملحة: ص١٢٣
(٢) في (ك): ثم.

مُكْرِمٌ خَالِدٌ بِشْرًا، أو مخبرًا عنه، نَحْوَ: زيدٌ ضاربٌ بَكْرًا. أو وَصْفًا نَحْوَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضاربٍ زيدًا، أو[1] حالًا نحوُ: جاء سعيدٌ راكبًا فَرَسًا.

فإن كان بمعنى الماضي، أو[2] لم يعتمد لم يعمل[3]، خلافًا لبعضهم[4].

وأما قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [الكهف: ١٨] فمحمول على إرادة حكاية الحال الماضية، ومعناه: يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ بدليل: ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ [الكهف: ١٨].

وأمَّا:

٢٢- خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ ....[5]

فعلى التقديم والتأخير.

وإنَّما صحَّ الإخبَارُ بالمفرد عن الجمع؛ لأنَّ (فَعِيْلًا) قد يستعمل للجماعة، نَحْوَ:

---

(١) في (ك): (و).

(٢) في (س): (أم).

(٣) (لم يعمل): ساقط من (س).

(٤) خالف الكسائي هذا الشرط فأجاز عمل اسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي، مثل قولك: أنا ضارب زيدًا أمسِ، ولا حجة له، لأنَّه لا يقال: أنا أضرب زيدًا أمسِ.
راجع شرح الأشموني: (٢/ ٢٩٨).

(٥) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله رجلٌ طَائِيٌّ ولم يُعيِّنْهُ أحدٌ فيما بين أيدينا من مراجع، والبيت بتمامه:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

انظر في البيت: العيني (١/ ٥١٨) والتصريح (١/ ١٥٧) والهمع (١/ ٩٤) والدرر اللوامع (١/ ٧٢) وشرح الأشموني (١/ ٩٠) وشرح ابن عقيل (١/ ١٩٥).

والبيت ليس شاهدًا في هذا الباب، وإنما موضعه بابُ المبتدأ والخبر، ويستشهد به هناك على جواز كون الوصف (خبير) خبرًا مقدمًا، و(بنو لِهبٍ) مبتدأ مؤخرًا وذلك لأنَّهُ بزنة (فعيل) فأعطي حكم ما هو على زنتِهِ.

﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: ٤].

فإن وقع اسمُ الفاعلِ صلةً لألْ عَمِلَ عَمَلَ فِعْلِهِ مُطلَقًا، حالًا كان أو مستقبلًا أو ماضيًا، معتمدًا أوْ لَا، لوقوعِهِ حينئذٍ موقعَ الفعلِ، إذ حقُّ الصلةِ أنْ تكونَ فعلًا كَجَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا أمسِ، أو الآنَ أو غَدًا.

وإذا استوفى اسمُ الفاعلِ المجرَّدُ ما اشْتُرِطَ لِصِحَّةِ عَمَلِهِ جَازَ أنْ يَنْصِبَ المفعولَ به وجازَ إضافته إليه، وقد قُرِئ بالوجهينِ[1]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ [الطلاق: ٣][2] و ﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾ [الزمر: ٣٨][3].

وإذا أضيف إلى ما بعدَه وأتبع جاز لك في التابع جرُّه على اللفظ ونصبُه على المحل نحوَ: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وعمرًا).

---

(١) أي: بالتنوين والنصب وحذف التنوين والجر.

(٢) وقراءة الرفع في (بالغ) مع عدم التنوين، وجر (أمره) هي قراءة حفص وقراءة التنوين والنصب هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرة وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف.

(٣) وقراءة التنوين والنصب هي قراءة البصريِّين، وقرأ الباقون بغير تنوين وخفض. انظر النشر: (٢/ ٣٦٣).

بَابُ الْمَصْدَرِ

وَالمَـصْدَرُ الأَصْـلُ وَأَيُّ أَصْـلِ وَمِنْـهُ يَـا صَـاحِ اشْـتِقَاقُ الْفِعْـلِ

المصدرُ: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعلِ وليس عَلَمًا. وهو أصلٌ للفعلِ[١] في الاشتقاق عند البصريين لوجوهٍ مذكورةٍ[٢] في كتبهم[٣]، ولهذا سمي مصدرًا؛ لأنَّ فعلَه صَدَرَ عنه، أي: أُخِذَ منه.

وقيل بعكس ذلك -وهو مذهب الكوفيِّين- وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ الفرعَ لا بدَّ فيه[٤] من الأصلِ[٥] وزيادةٍ، ولا شكَّ أنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الحدث والزمانِ بَلْ والذاتِ[٦] التي قام بها[٧] الفعل، ففيه زيادةٌ على المصدر وهي فائدةُ الاشتقاقِ، فيكون فرعًا للمصدر[٨].

وَأَوْجَبَـتْ لَـهُ النُّحَـاةُ النَّـصْبَا كَقَـوْلِهِمْ ضَرَبْـتُ زَيْـدًا ضَرْبَـا

المصدرُ إذا كان فضلةً، وَسُلِّطَ عليه عاملٌ من لفظه وجب نصبُه، كما أشار إليه ذلك بالمثال، وإلا فما كلُّ مصدر يجب[٩] نصبُه ومثلُه: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾

(١) في (ك): الفعل.
(٢) في (ك): عند التصريف لوجوده مذكورًا.
(٣) هذه الوجوهُ ذكرها صاحب الإنصاف وعدَّها سبعة وجوه.
راجع الإنصاف: مسألة رقم: ٢٨.
(٤) في (ك) (ط): له.
(٥) في (ك): أصل.
(٦) في (ك): الذي.
(٧) في (س): به.
(٨) انظر الإنصاف مسألة رقم: ٢٨.
(٩) (ونحو): زيادة في (ك).

[النساء: ١٦٤]، و(نَحْوُ)[١]: ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ [الصافات: ١]، ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣].

ويسمَّى حينئذٍ (مفعولًا مطلقًا) ومنه عندَ بعضِهم نَحْوَ: قَعَدْتُ جُلُوسًا، وَيُعْجِبُنِي قِيَامُكَ وقُوفًا. وجزم به ابنُ هشام[٢].

فإنْ سُلِّطَ عليه عاملٌ من غير لفظه لم يجز نصبُه على أنَّهُ مفعولٌ مطلق[٣].

ثمَّ إنَّ المصدرَ المنصوبَ على المفعولية المطلقة يُؤتَى به في الكلام إمَّا لقصد التوكيد -كما مثَّلنا- أو لبيان نوع عامله [٤] بأنْ دَلَّ [٥] على هيئة صدور الفعل (كَضَرَبْتُ ضَرْبَ الأميرِ، أو ضَرْبًا شَدِيدًا[٦].

أو لبيان عدد عامله[٧] بأنْ دل على مرَّات صدور الفعل، كَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ أو ضربات.

والأول لا يُثنَّى ولا يجمع اتِّفاقًا؛ لكونه يشبه فعله من حيث إنَّهُ لم يزد عليه من حيث المعنى[٨].

---

(١) و(نحو) زيادة في (ك).

(٢) انظر قطر الندى وبل الصدى: (٢/ ٦٠).

(٣) في (د): مطلقًا والصحيح ما أثبتناه.

(٤) لفظة عاملة ساقطة من (ك).

(٥) في (س): رأي - تحريف في (ط) عبارة مختلفة هي: (إما باسم خاصٍّ، نحو: رجع القهقرى أو بإضافة كضربت ضرب الأمير، أو بوصف كضربت ضربًا شديدًا أو بلام العهد كضربت الضربَ).

(٦) في (ط) عبارة مختلفة هي: (إما باسم خاصٍّ، نحو: رجع القهقرى أو بإضافة كضربت ضرب الأمير، أو بوصف كضربت ضربًا شديدًا أو بلام العهد كضربت الضربَ).

(٧) هذه العبارة: ساقطة من (ك).

(٨) قال ابن عقيل: "لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه، بل يجب إفراده فنقول: =

والثالثُ يُثَنَّى ويجمعُ اتفاقًا[١]. وفي كون الثاني كالأول أو[٢] الثالِثَ قولانِ أصحُّهما عِنْدَ ابنِ مالكِ الثاني[٣].

وَقَدْ أُقِيْمَ الْوَصْفُ وَالْآلاتُ ... مَقَامَهُ والْعَدَدُ الإثْبَاتُ

نَحْوُ ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا فَهَرَبْ ... وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرِّيَبْ

وَاجْلِدْهُ فِي الْخَمْرِ أربَعِينَ جَلْدَهْ ... وَاحْبِسهُ مِثْلَ حَبْسِ مولًى عَبْدَه

أي: وقد ينوبُ منابَ المصدرِ في الانتصابِ على أَنَّهُ مفعولٌ مطلق غيرُه، لما فيه من الدلالة على المصدر، فمن ذلك: اسمُ الآلة، كضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا، أي: ضَرْبًا بسوطٍ فحذف الجار توسُّعًا، وأضيفَ المصدرُ إلى الآلة، ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامَه فانتصب.

ومن ذلك صفة المصدر خلافًا لسيبويه[٤]، نحو: ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [البقرة:

=

"ضربت ضربًا" وذلك لأنه بمثابة تكرُّر الفعل والفعْل لا يُثَنَّى ولا يجمع.
انظر ابن عقيل: (٢/ ١٧٤).

(١) والثالث: هو المبيِّنُ للعدد. قال ابنُ عقيل: (فَأَمَّا المبيِّنُ للعدد فلا خلَافَ في جواز تثنيته وجمعه، نَحْوَ: ضربتُ ضربتين، وضربات) (ابن عقيل: ٢/ ١٧٥).

(٢) في (س): (و).

(٣) اختُلِفَ في تثنية المفعول المطلق المبين للنوع وجمعه إلى قولين:
الأول: أنَّه لا يجوز تثنيته وجمعه. قال ابن عقيل: "وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته وجمعه، قياسًا، بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشَّلوبين شرح ابن عقيل (٢/ ١٧٥).
والثاني: أنَّه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نَحْوَ: سِرْتُ سَيْرَيْ زَيْدٍ الْحَسَنَ والقَبيحَ -وهو المشهور- واختاره ابنُ مالك.

(٤) وتابعه في ذلك ابنُ هشام قال في القطر (٢/ ٦١) وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو: ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ خلافًا للمعربين، زعموا أنَّ الأصل (أكلًا رغدًا) وأنَّه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصب انتصابه. ومذهب سيبويه أنَّ ذلك إنَّما هو حال من

٣٥] أي: أكلًا رَغدًا[١]، ومثلُه نَحْوَ: اضْرِبْ أَشَدَّ الضَّربِ: أي ضربًا أشدَّ الضربِ واحبسه مثل حبس مولى عبدَه: أي حبسًا فحذف الموصوف اعتمادًا على ظهور المراد.

ومن ذلك اسم العدد نَحْوَ: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]، أي: جلدًا ثمانينَ. ومنه[٢]: (اجْلِدْهُ فِي الْخَمْرِ أَربعينَ جَلْدَةً) أي: جلدًا أربعين، فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه.

وتقييدُه نيابة[٣] العدد بالإثبات في النَّظمِ لم يَظْهَرْ لِي وَجْهُهُ[٤].

وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ ... كَقَوْلِهِمْ سَمْعًا وَطَوْعًا فَاخْبِرِ

وَمِثْلُهُ سَقْيًا لَهُ وَرَعْيًا ... وَإِنْ تَشَأْ جَدْعًا لَهُ وَكَيَّا

المصدر ينتصب بمثله وبما اشتُقَّ منه من فعلٍ أو وصفٍ كما تقدَّمَ.

وأشارَ هُنَا[٥] إلى أنَّ عاملَه قد يُضمَرُ، أي: يحذف، وإضمارهُ إمَّا جوازًا؛ وذلك لقرينة لفظيَّة نَحْوَ: (حَثِيثًا) لِمَنْ قَالَ: أَيُّ سَيْرٍ سِرْتَ؟ أو معنوية نَحْوَ: (حجًّا مبرورًا) لمن قَدُمَ منْ حَجٍ، و(سَعيًا مَشْكُورًا) لِمَنْ سَعَى فِي مَثُوبَةٍ.

مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حال كونِ الأكلِ رَغدًا، ويدل على ذلك أنهم يقولون: (سَيْرٌ عليه طويلًا) فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: (طويلٌ) بالرفع، فدلَّ على أنّه حالٌ لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل؛ لأنَّ المصدر يقوم مقام الفعل باتِّفاقٍ.

(١) عبارة (أي أكلًا رغدًا): ساقطة من (س).

(٢) في (ط)، (س)، (ك): ومثله.

(٣) في (س): ثبات.

(٤) لفظة (وجهه): ساقطة من (س).

(٥) في (س): بهذا.

وإمَّا وجوبًا، وهو على ضربين: سَمَاعِيٌّ، وَقِيَاسِيٌّ.

فالأول كقولهم عند الأمر بفعل: (سمعًا لك وطاعةً، وحُبًّا لَكَ وكَرَامَةً)، أي: أسْمَعُ لَكَ سَمْعًا، أو أُطيعُ لك طاعةً [1]، وأُحبُّكَ حُبًّا وَأُكْرِمُكَ كَرَامَةً.

ومثلُه في الدعاء لشخص: (سَقيًا لك وَرَعْيًا) أي: سَقَاكَ اللهُ سقيًا، ورعاكَ الله رعْيًا [2]، في الدعاء عليه (جَدْعًا لَهُ وكَيًّا) [3]، أي: جَدَعَ اللهُ أنفَهُ وَكَوَاهُ.

وَالجَدْعُ: قَطْعُ طَرْفِ الأنْفِ.

فهذه المصادر ونحوُها منصوبةٌ بأفعالٍ مقدَّرةٍ من جنسها تُحفظ ولا يُقاسُ عليها، لعدم وجودِ ضابِطٍ كُلِّيٍّ للحذف يُعْرَفُ به. لكن محل وجوب حذفِ عامِلِهَا عِنْدَ استعمالها باللام كما مثَّلنا.

والثاني: في مواضعَ منها:

أنْ يَقَعَ المصدرُ تفصيلًا لعاقبةِ ما تقدَّمهُ نَحْوَ: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

فمنًّا وفداءً منصوبان بِفعل محذوف وجوبًا، أي: فَإمَّا تمنون منًّا وإمَّا تفدونَ فِداء.

---

(١) في (د): طوعًا.

(٢) قال سيبويه: (وأمَّا ذكرهم (لك) بعد (سقيًا) فإنَّما هو ليبينوا المعنيَّ بالدعاء وربَّما تركوه استغناء إذا عرف الداعي أنَّه علم مَنْ يعني وربَّما جاء به على العلم توكيدًا، فهذا بمنزلة قولك (بك) بعد قولك (مرحبًا) يجريان مجرًى واحدًا فيما وصفتُ لك).
الكتاب: (١/ ١٥٧).

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (س)، (ك)، (ط).

ومنها[١]: أنْ يقع نائبًا عن فعلٍ أخبر به عن اسم عين وكان مع ذلك مكرَّرًا نَحْوَ: زيد سَيْرًا سَيْرًا، أي: يَسِيرِ سَيْرًا[٢]، أو محصورًا نَحْوَ: إنَّما أنْتَ سَيْرًا[٣].

وَمِنْــهُ قَــدْ جَــاءَ الأَمِــيْرُ رَكْــضًا وَاشْــتَمَلَ الــصَّمَّاءَ إذ تَوَضَّــا

أي: ومن المصدر الذي أُضْمِرَ عاملُه نَحْوَ: جَاءَ الأميرُ ركضًا، وأقبلَ زَيْدٌ سَعْيًا. وإنَّما فصله عمَّا قبلَهُ للخلاف فيه؛ فَذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّه مفعولٌ مطلق لفعل مقدَّر من لفظه[٤]- وإليه جنح الناظم. وذهبَ بعضُهم إلى أنَّه حالٌ على حذف مضاف، أي: ذا رَكْضٍ وذا سَعْيٍ.

والذي عليه سيبويه وجمهورُ البصريِّينَ أنَّ مثلَ ذلك منصوبٌ على الحال على تأويله بالمشتقِّ، أي: رَاكضًا وَسَاعِيًا، وهو الأَوْجَهُ[٥]- ومنه: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ

(١) في (ك): موضعها بياض.

(٢) في (د): سير، بدلًا من (سيرًا).

(٣) في (س): (إنما أنت سيرًا سيرًا).

(٤) هذا رأي الأخفش والمبرِّد، فالتقدير في (جاء الأميرُ ركضًا) على ما ذَهَبَا إليه: جاء الأميرُ يركض ركضًا. والجملة (يركض) من الفعل والفاعل في محلِّ نصب حال.
انظر الهمع: (١/ ٢٣٨).

(٥) ذكر الشارح ثلاثة آراء للعلماء حول إعراب المصدر المنكَّر في نَحْوِ قولك (جاء الأميرُ ركضًا) وهناك ثلاثة آراء أخرى هي:
الأول: وهو رأي أبي علي الفارسي: أن هذا المصدرَ مفعولٌ مطلق عامله وصف محذوف يقع حالًا، فتقدير المثال المذكور هو (جاء الأمير راكضًا ركضًا).
الثاني: وهو قول الكوفيين- أنَّ هذا المصدرَ مفعولٌ مطلق مبيّن لنوع عاملِه وعاملُه هو نفس المتقدِّم في الكلام، ونظير ذلك قولهم: كرهته بغضًا.
الثالث: أنَّ المصدر المذكور أصلُه مضاف إليه والمضاف المحذوف مصدرٌ آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام وأصل المثال المذكور (جاء الأميرُ مجيءَ ركض).
راجع هذا الخلاف في الهمع: (١/ ٢٣٨)

﴿سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿يُنفِقُونَ (٣٢) أَمْوَالَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ[1] سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦].

ووقوع المصدر المنكَّر موقعَ الحال كثيرٌ في كلامهم، ومع كثرته لا يُقاس عليه[2].

وأمَّا قوله: (اشتمل الصَّمَّاءَ) فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة[3] المصدر منابَه، والأصل: الشِّمْلَةُ الصَّماءُ[4].

ومثله[5]: قَعَدَ القُرْفُصَاء[6] -وليس هو مما أضمر عامله كما هو ظاهر النظم.

واشْتِمالُ الصَّماءِ: أن يُدِيرَ الثوبَ على جسده من غير أنْ يخرج منه يده ويرفع طرفه على عاتقه الأيسر.

---

(١) (بالليل والنهار): ساقطة من الآية في النسخ كلها.

(٢) قال ابن عقيل: "وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة؛ ولكنَّه مع كثرته ليس بمقيس، لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: زيد طلع بَغْتَةً، فبغتة: مصدرٌ نكرة، وهو منصوبٌ على الحال والتقدير: زيد طلع باغتًا، هذا مذهب سيبويه والجمهور".
انظر: شرح ابن عقيل: (٢/ ٢٥٣)
وقال السيوطي في الهمع (١/ ٢٣٨): "وأجمع البصريُّون والكوفيُّون على أنَّه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء. وشذَّ المبرِّد فقال: يجوز القياس".

(٣) في (ك): نوع.

(٤) الصَّماءُ: نوعٌ من الاشتمال.

(٥) في (ك): ومنه.

(٦) القُرْفُصَاء: نوع من القعود.

باب المفعول له
ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله

وإن جَـرَى نُطْقُـكَ بِـالْمَفْعُولِ لَـهْ	فَانْـصِبْهُ بِالْفِعْـلِ الَّـذِي قَـدْ فَعَلَـه
وَهُـوَ لَعَمْـرِي مَـصْدَرٌ فِي نَفْـسِهِ	لَكِـنَّ جِـنْسَ الفِعْـلِ غَـيْرُ جِنْـسِهِ
وَغَالِـبُ الأَحْـوَالِ أنْ تَـرَاهُ	جَـوَابَ: لِمْ فَعَلْـتَ مَـا تَهْـوَاهُ؟
تَقُـولُ قَـدْ زُرْتُـكَ خَـوْفَ الـشَّرِّ	وَغُـصْتُ فِي البَحْـرِ ابْتِغَـاءَ الـدُّرِّ

المفعول له: وهو ما اجتمع فيه أربعة شروط، ومنها يستفاد تعريفه: أن يكون مصدرًا وأنْ يكونَ فضلةً، وأنْ يكونَ مذكورًا للتعليل، وأنْ يكونَ المعلَّلُ بِهِ حَدَثًا مُشَارِكًا له في الزمانِ والفاعلِ.

وعلامته أنْ يقعَ في جواب (لِم)[1]. فإذا اشتمل كلامُك على اسم مستجمع لهذه الأمور؛ فانصبه على أنَّه مفعولٌ له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله كقمت إجلالاً لك، فـ(إجلالًا) مصدرٌ، فضلةٌ، ذُكِرَ علَّة للقيام، وزمنُه وزمنُ القيامِ واحدٌ، وفاعلُهما[2] واحدٌ أيضًا وهو المتكلم ولو سئل[3]: لِمَ قُمْتَ؟ لقال: إجلالًا لك[4].

وهذه الأمور[5] الأربع مستفادةٌ من تمثيله مع أنَّه قد صرح بالأول، وأومأ إلى الثالث بقوله: أنْ تَرَاهُ جَوَابَ لِمَ (لكن التقييدَ بقوله: وَغَالِبُ الأَحْوَالِ[6] لا معنى له.

---

(١) لفظة (لِم) : ساقطة من (س).

(٢) في (ك): وفاعله.

(٣) في (س): سئلت.

(٤) لفظة (لك): ساقطة من (ك).

(٥) لفظة الأمور: ساقطة من (س).

(٦) في (س): (وغالب الأحوال أن تراه) موضع ما بين القوسين.

وأفاد بقوله: لَكِنَّ جنسَ الفعل غيرُ جنسه أَنَّه[1] لابدَّ أنْ يكونَ لفظهُ مغايرًا للفظ فعله وهو كذلك، وإلا لكان مفعولًا مطلقًا.

ولا يلزم من استجماع هذه الأمور الأربعة وجوب نَصْبِهِ[2] لأَنَّها معتبرةٌ متعيِّنة[3] لجواز نصبه لا لوجوبه فأنت بالخيار إنْ شئتَ نصبتَ، وإن شئتَ جَرَرْتَ[4] بحرف التعليل، سواء كان[5] مجرَّدًا من أل أو الإضافة كما مثَّلنا، أم مقرونًا بأل كـ(ضَرَبتُهُ للتأديب) أم مضافًا -كما في النظم- لكنَّ النصبَ أرجَحُ من الجرِّ فيما إذا تجرَّد، والجرُّ أرجحُ فيما إذا كان بأل، ويستويان[6] فيما إذا كان مضافًا كما مثَّل به[7] الناظم.

وَمَتَى دلَّت كلمة على التعليل وَفُقِد منها شرطٌ من الشروط الباقية فليست مفعولًا له، ووجَبَ أن تجرَّ بحرف التعليل[8] نحو: ﴿هُوَ[9] ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة: ٢٩].

---

(١) في (س): إذ.

(٢) في (س): النصب.

(٣) لفظة (متعينة): زيادة في (ط).

(٤) في (د): جردت. تحريف.

(٥) في (س): أكان.

(٦) في (ط): ومستويان.

(٧) لفظة (به): ساقطة من (د) (ك).

(٨) الحروف الدالة على التعليل هي: اللام، ومن، وفي والكاف والباء. وقد مثل المؤلف للأم، وأما (من) فمثال قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء:١٦٠]، والكاف كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨]، و(في) كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٤].

(٩) لفظة (هو): ساقطة من (ك).

- وَإِنِّي لَتَعْـرُونِي لِـذِكْرَاكِ هـزَّةٌ ....[1]

٢٣- فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَـوْمٍ ثِيَابَهَـا ....[2]

---

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله أبو صخر الهُذَليُّ وَعَجُزُهُ:

كما انتفض العصفورُ بلَّله القطرُ

انظر في البيت: الإنصاف: ١٦٠ (مسألة ٣٢) والأغاني (٢١/ ٩٧) والمقرّب (٣٢) وشرح ابن يعيش (٢/ ٦٧) وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩، والعينيّ (٣/ ٦٧، ٢٧٨) والخزانة (١/ ٥٥٢) والتصريح (١/ ٣٣٦، ٢/ ١١) والهمع (١/ ١٩٤) والدرر (١/ ١٦٦) وشرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٠٦) وشرح ابن عقيل (٣/ ٢٠) وشرح الأشموني (٣/ ٢٣٧، ٢/ ٣٨٠).

الشاهد: في قوله (لِذِكْرَاكِ)؛ حيث جرَّ الذكرى بحرف الجرِّ وهو لامُ التعليل وذلك لاختلاف فاعل الذكرى الذي هو علة، وفاعل العامل (تعرو) الذي هو معلَّل.

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من بحر الطويل قالهُ امرؤ القيس، وهو من معلَّقته الشهيرة وعَجُزُه:

لَدَى السِّتْرِ إلَّا لِبْسَةَ المتفضِّلِ

والبيت من شواهد: المقرّب (٣٣) وشرح شذور الذهب ص ٢٢٨، والعيني (٣/ ٦٦، ٢٢٥) والتصريح (١/ ٣٣٦) والهمع (١/ ١٩٤/ ٢٤٧) والدرر (١/ ١٦٦، ٢٠٤) وشرح الأشموني (٢/ ١٢٤) وشرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٠٥) وديوان امرئ القيس ص ١٢٩.

والشاهد: في قوله (لنومٍ) لأنَّه رغم أنَّ النومَ علَّةٌ لخلع الثياب إلَّا أنَّه لم يَتَّحِدْ مع المعلول في الزمن، فزمنُهُ متأخِّرٌ عن زمن خلع الثياب لهذا جُرَّ باللام.

بَابُ المفعولِ مَعَه

وَإِنْ أَقَمْتَ الوَاوَ فِي الكَلَامِ ... مُقَامَ مَعَ فَانْصِبْ بِلَا مَلَامِ
تَقُولُ جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجُبَابَا ... وَاسْتَوَتِ المِيَاه والأَخْشَابَا
ومَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى ... فَقِسْ عَلَى هذا تُصَادِفْ رُشْدَا

المفعولُ مَعَه: هو الاسمُ الفضلةُ الواقعُ بَعْدَ واوٍ[1] أُرِيْدَ بِهَا الدلالة عَلَى المصاحبة من غيرِ تشريكٍ في الحكم. وشرطُه أنْ يكونَ مسبوقًا بفعلٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، أو اسمٍ فيه معنى الفعلِ وحروفِه، فمثالُ الفعلِ الظاهرِ (٣٣) نَحْوَ: (جاء البرد والجبابا)، أي: مَعَ جَبَابِ النَّخلِ: أي تَلْقِيْحُه- مِن الجبِّ وهو القَطْعُ[2]، ومثلُه: (اسْتَوَتِ المِيَاهُ والأَخْشَابَ) أي: مع الأخشاب لأنها لم تكن معوجَّة حتى تستويَ، بل المقصودُ أنَّ المياهَ بلغتْ في ارتفاعِها إلى الأخشاب فاستوتْ معَهَا، أي: ارتفعتْ، وكذا (مَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى؟) أي[3] مَعَ سُعْدَى؛ لأنَّ المرادَ السؤالُ عن صُنْعِهِ مَعَ سُعْدَى، لَا عَنْ صُنْعِ كُلٍّ مِنْهُمَا.

ومثال الفعل المقدر نحو[4]: (كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيْدٍ؟)، (وَمَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟)، أي: كَيْفَ تكونُ وقصعةً؟، وما تكونُ وزيدًا؟.

ومثالُ الاسم المذكورِ نَحْوَ: (أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيْلَ)، (وَأَعْجَبَنِي اسْتِوَاءُ المَاءِ والْخَشَبَةَ)، وإنَّما عَدَّدَ المثالَ ليفيدَ أَنَّ ما بَعْدَ الواوِ قد يكونُ صالحًا للعطف كالمثالِ الأوَّلِ، والثالث[5]، وقد لا يكونُ كالثاني[6]، وإنَّما لم يَصْلُحْ[7] لِما مرَّ.

---

(١) في (ك): (واو المعية).
(٢) في (س): قطعه.
(٣) لفظة (أي): ساقطة من (س).
(٤) لفظة (نحو): ساقطة من (س).
(٥) في (س): والتأنيث، خطأ.
(٦) في (س): كالتالي.
(٧) في (ك): يصحُّ.

ومثلُهُ: (لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ)، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحّ العطفُ؛ لاقتضائِهِ خلافًا المعنى المراد[1] بل فيه الأمر بتقرير القبيحِ وإتيانِهِ.

وقد تبيَّنَ لكَ مِمَّا قُلنا أنَّه ليس من المفعولِ مَعَه قولُ أبي الأسْوَدِ الدُّؤَلي[2]

٢٤- لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ....[3]

وَنَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لانتفاءِ الاسم، إذ الأول فعلٌ والثاني جملة اسمية. ولا نَحْوَ: مَزَجْتُ عَسَلًا وَمَاءً، إذ الواو فيه للعطف، والمعية استفيدت من العامل، ولا: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه)؛ لانتفاء الشرط.

وليس من المفعول معه أيضًا قولُه:

٢٥- عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ....[4]

---

(١) لفظة (المراد): ساقطة من (ك).

(٢) هو ظالم بن عمر، يرتفع نسبه إلى الدئل بن بكر وإليه ينسب، ولد بمكَّةَ ورحل إلى المدينة فروى عن عمر، وقرأ على عثمان وعلي -رضي الله عنهما- توفِّي بالبصرة سنة ٦٩هـ وأخذ عنه يحيى بن يَعْمُر ت ١٢٩ هـ وميمون الأقرن، وعنبسة الفيل.
راجع في ترجمته: بغية الوعاة (٢٧٤) وإنباه الرواة (١/ ١٦، ٣٨٠) والأنساب (٢٣٣) وطبقات بن سعد ص:٧.

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من بحر الكامل، وعَجُزُهُ:

.... عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عظيمُ

والبيت من شواهد: سيبويه (١/ ٤٢٤) وابن يعيش (٧/ ٢٤) والخزانة (٣/ ٦١٧) والمغنى ص ٣٦١، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٨، ٣١٢، وأدب الدنيا (ص ٣٢) والعيني (٤/ ٣٩٣) والتصريح (٢/ ٢٣٨) وشرح ابن عقيل (٣٢٨) وشرح اللمحة البدرية (٢/ ٣٤٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٦) وشرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النحَّاس ص ٢٩٥، والهمع (٢/ ١٣) والدرر (٢/ ٩).
وقد استشهد به على نصب (وتأتيَ) بأنْ مضمرة وجوبًا، لأنَّه أراد: لا تجمع بين النهي والإتيان.

(٤) هذا صدر بيتٍ من الرجز قاله ذو الرمَّة، وَعَجُزُه:

=

لانتفاء المعيَّة إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف، (ولا يجوز فيه أيضًا العطف لانتفاء المشاركة؛ إذ الماءُ لا يشارك التبنَ في العلفِ)[1] بل ما بعد الواوِ منصوبٌ على المفعول به بإضمار فعلٍ، والتقدير: أي وسقيتها ماءً[2].

ومثله:

٢٦- وَزَجَّجْـــنَ الْحَوَاجِـــبَ وَالْعُيُونَـــا[3]

=

حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاها ---------------

انظر فيه: الخصائص (٢/ ٤٣١) والأمالي الشجرية (٢/ ٣٢١) والإنصاف (٣٥٧) وشرح ابن يعيش (٢/ ٨) وخزانة الأدب (١/ ٤٩٩) والمغنى (ص ٦٣٢) والعيني (٣/ ١٠١، ٤/ ١٨١) والتصريح (١/ ٣٤٦) والهمع (٢/ ١٣٠) والدرر (٢/ ١٦٩) وشرح ابن عقيل (١/ ٢٠٧) وصدره في ملحقات ديوان ذي الرمَّة ص ٦٦٤، مع شطر آخر سابق له من الرجز وهو بتمامه هناك، هكذا:

لَمَّـــا حَطَطْـــتُ الرَّحْـــلَ عَنْهَـــا وَارِدًا عَلَفْتُهَـــا تِبْنًـــا وَمَـــاءً بَـــارِدًا

والشاهد في قوله: (وماء) فإنَّه لا يمكن عطفه على ما قبلَه لانتفاء المشاركة وكذلك ليس من المفعول معه، لانتفاء المعية، بل هو مفعولٌ به لفعل محذوف يناسبه والتقدير: وسقيتها تبنًا ويكون من قبيل عطف الجمل.

(١) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٢) في (ك): وأسقيتها.

(٣) هذا عَجُزُ بيتٍ من بحر الوافر، قالَه الرَّاعي النُّمَيْرِيّ، وَصَدْرُهُ:

إذا مـــا الغانيـــاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمًـــا ---------------------

وهو من قصيدة له مطلعها:

أَبَـــتْ آيـــاتُ حبّـــي أنْ تُبِينَـــا لَنَـــا خَـــبَرًا، وَأَبْكَـــيْنَ الحَزِينَـــا

وهو من شواهد: المغني (ص ٣٥٧) وتأويل مشكل القرآن ص ١٦٥، والخصائص (٢/ ٤٣٢) والإنصاف ص ٣٥٧، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢، والعينيّ (٣/ ٩١، ٤/ ١٩٣) والتصريح (١/ ٣٤٦) والهمع (١/ ٢٢٢، ٢/ ١٣٠) والدرر (١/ ١٩١، ٢/ ١٦٩) وشرح الأشموني في باب المفعول معه رقم (٤٤٢).

أي: وَكَحَّلْنَ العُيُونَا[1].

والشاهد في قوله: "العيونا" حيث انتصب على أنّه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: وكحّلن العيونا- وهنا من قبيل عطف الجمل، ولا يصحّ أنْ يكون مفعولًا معه؛ لانتفاء المعيّة.

(1) العبارة ساقطة من (س) وفي (ك): (أي: وكحّلن).

بَابُ الحالِ والتَّمْييزِ

وَالْحَـــالُ وَ التَّمْيِيـــزُ مَنْــصُوبَانِ ... عَــلَى اخْـتِلَافِ الوَضْــعِ وَالْمُبَــانِي
ثُــمَّ كِــلَا النَّــوْعَيْنِ جَــاءَ فَـضْلَهْ ... مُنَكَّـــرًا بَعْــدَ تَمَــامِ الجُمْلَـــهْ

الحالُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ- وهو الأفصحُ، يقالُ: حَالٌ[1] حَسَنَةٌ، وحالٌ حَسَنٌ، وقد يؤنّث لفظُها فيقال: حالةٌ.

وهي قسمانِ: مؤكّدةٌ- ولم يتعرّض لذكرِها[2]، ومؤسِّسة، وهي: الاسمُ، الفضلةُ المفسِّرُ لما انْبَهَمَ[3] من الهيئاتِ.

ولما كان بين الحال والتمييز مشاركةٌ في عدَّة أمور جمع بينهما في ذلك اختصارًا فيشتركان في أن كُلًّا منهما يكون منصوبًا، فضلْة نكرة، رافعًا للإبهام.

لكنَّ الحالَ لا يكونُ إلّا منصوبًا بخلاف التمييز- وإن ورد الحالُ أو التمييزُ بلفظ المعرفة أُوِّلَ كُلٌّ منهما بنكرة، محافظةً على ما استقرَّ لهما[4] من لزوم التنكير نَحْوُ: اجتهد وَحْدَكَ، أي: منفردًا، وقولُه:

٢٧- وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[5]

---

(١) لفظ (حال): ساقطة من (س).

(٢) في (د): لي ذكرها.

(٣) في (ك): أبهم.

(٤) في (ك): لها.

(٥) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل لراشد بن شهاب اليَشْكُرِيّ، والبيتُ بتمامه:

رأيتـك لَّمـا أنْ عرفـتَ وجوهَنَـا ... صددْتَ وَطِبْتَ الـنفسَ يـا قـيسُ عـن

وهو من شواهد: الهمع (١/ ٨٠، ٢٥٢) والدرر (١/ ٥٣، ٢٠٩) والعينيّ (١/ ٥٠٢، =

أي: نَفْسًا.

والمرادُ بالفضلة هنا: ما يقع بعد تمام الجملة وإن تَوقَّفَتْ[١] فائدةُ الكلام عليه، أَلَا تَرَى أنَّ مَرَحًا في قوله تعالى[٢]: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧، لقمان: ١٨]، منصوبٌ على الحال، ولو أُسْقِطَ لفسد المعنى، ومثلُه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦].

واعْلَمْ أنَّ الحالَ قَدْ تكونُ رافعةً: إمّا لإبهام هيئةِ الفاعلِ نَحْوُ: (جاء زيدٌ راكبًا)، أو هيئة المفعول نَحْوُ: (رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسَرَّجًا)، أو هيئةٍ صالحةٍ لهما نَحْوُ: (لقِيْتُ عَبْدَ اللهِ راكبًا).

وقد تكونُ رافعةً لهيئتهما معًا[٣] (٣٤) نَحْوُ: لَقِيْتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبَيْنِ، وسيأتي أنَّ التمييزَ يكونُ رافعًا لإبهام ذات[٤] أو نسبة- وهذا معنى قولِهِ: (على اختلاف الوضع والمباني)، أي: وضعُ الكلماتِ المفردةِ وتركيبُها.

٣/ ٢٢٥) والتصريح (١/ ١٥١، ٣٩٤) وشرح الأشموني (١/ ١٨٢) والمفضَّليَّات ص ٣١٠، وشرح اللمحة البدرية (٢/ ١٨٦).

موضع الشاهد: في قوله: (وطبتَ النفسَ) حيث جاء التمييزُ (النفس) معرَّفًا بأل، ولكنه يؤوَّل بالنكرة على زيادة (ال) فيه، فيقال: وطبت نفسًا.

وقال صاحب الدرر (١/ ٢٠٩): "اسْتُشْهِد به على جواز تعريف التمييز- عند الكوفيين وابن الطراوة"، وتأويلُه هو مذهبُ البصريِّين والناظمِ وتابَعَهُم المؤلف.

(١) في (س): (وقعت).

(٢) (قوله تعالى): زيادة في (ط).

(٣) لفظة (معًا): زيادة في (ك) (س) (ط).

(٤) في (س): ذوات.

وقولُه: (جاء) بالإفراد؛ مراعاةً للفظِ (كِلَا)، فإنَّه[١] مفردُ اللفظِ، مُثَنَّى[٢] المعنى.

ثم أشار إلى ما افترقا فيه بقوله:

لكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ ... وَجَدْتَهُ اشْتُقَّ مِنَ الْأَفْعَالَ

ثُمَّ يُرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلْ ... جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ

مِثَالُهُ: جَاءَ الأَمِيرُ رَاكِبًا ... وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاظَ خَاطِبًا

لَمَّا قَدَّمَ أَنَّهُمَا يشتركانِ في النّصبِ والفضلةِ والتنكير دَعَت الحاجةُ إلى الفرق بينَهما وهو من أوجهٍ اقتَصَر منها على وجهين:

أحدُهما: أنَّ الغالبَ على الحال أنْ يكونَ وصفًا من الفعل، أي: من مصدره، للدلالة[٣] على مُتَّصَفٍ به، بخلاف التمييز لا يكون غالبًا إلّا جامدًا كما سيأتي.

الثاني: أنَّ الحالَ يَصِحُّ أنْ يقعَ جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ بـ(كَيْفَ) لأنّها يُسْأَلُ بها عن الأحوال، بخلاف التمييز، ألا تَرَى أنَّ (راكبًا) في: (جَاءَ الأَمِيرُ رَاكِبًا) (وصفٌ[٤] مُشْتَقٌّ من الركوب، ويصلح للوقوع في جواب كيف)، ومثلُه (خَاطِبًا) في: (قَامَ قُسٌّ[٥] في عُكَاظَ خَاطِبًا).

وَقُسُّ بنُ[٦] سَاعِدَة: من فصحاءِ العرب، كان خطيبًا من خطباءِ الجاهلية،

---

(١) في (ك): لأنّه.
(٢) في (س): مبنيّ، تحريف.
(٣) في (س): الدال.
(٤) لفظة (وصف): زيادة في (ك) (س) (ط).
(٥) في (د): قيس.
(٦) لفظة (بن): زيادة في (ك) (س) (ط).

ماتَ[1] قَبْلَ بَعثةِ النَّبيِّ ﷺ، وكان مؤمنًا بظهورِه ﷺ.

وَعُكَاظُ: سُوقٌ بِوَادِي نخلة[2] كانت لهم مشهورةٌ، وهو[3] غيرُ منصرفٍ للعلمية والتأنيث.

ومما افترقَا فيه أنَّ الحالَ لبيانِ الهيئة، وهو تارةٌ لبيان الذَّاتِ، وأخرى لبيان جهةِ النسبة.

وأيضًا النصبُ في الحال على معنى (في)، وفي التمييز على معنى (مِنْ) البيانية.

والحال يقع مفردًا وجملة وشِبْهَهَا، والتمييز لا يكون إلّا مفردًا.

والغالبُ على الحال أنْ تكونَ متنقلةً، كما أنَّ الغالبَ عليها أنْ تكونَ مُشْتَقَّةً.

ومعنى انتقالها[4] ألّا تكونَ لازمةً لصاحبِ الحالِ كما مثَّلنا، وربّما كانت لازمةً نَحْوُ: خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا[5].

---

(١) لفظة (مات): زيادة في (س) (ك) (ط).

(٢) في (ك): نجلة.

(٣) في (ك): هي.

(٤) في (س): اشتقاقها- خطأ.

(٥) أطولَ: حالٌ من الزرافة، وهي بفتح الزاي، قال ابنُ هشام: (وقد عاب بعضُ الجُهَّالِ ما جَزَمْتُ به من فتح الزاي، وقال: فيها الفتحُ والضمُّ فبيَّنْتُ له أنَّ هذه اللفظة ذكرها أبو المنصور الجواليقي في كتابه: (فيما تغلط فيه العامة) فقال في باب ما جاء مفتوحًا، والعامةُ تضُمُّه ما نصُّه: (وهي الزَّرافة -بفتح الزاي- هذه الدابة التي جُمِعَتْ فيها خِلَقٌ شتَّى، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس: (زرافة) بالفتح- وهو الوجهُ والعامة تضمُّه اهـ).
شرح شذور الذهب: ص٢٤٩

ولم يتعرَّض الناظمُ لصاحبِ الحالِ، وهو من تكونُ[1] الحالُ وصفًا له في المعنى، وشرطُه أنْ يكونَ معرفةً، أو نكرةً يَصِحُّ الابتداءُ بها، نَحْوُ: ﴿خَاشِعًا[2] أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧][3]، ﴿أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠][4]، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨].

وَاعلَمْ أَنَّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ في صاحِبِها، والغالبُ عليه أنْ يكونَ فعلًا متصرِّفًا، أو ما فيه معنى الفعلِ وحروفِهِ، وقد يكون فيه معنى الفعل دونَ حروفِه، وقد يُحْذَفُ، وإليه أشار بقوله:

وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالْفِنَاءِ قَاعِدًا ... وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا

أي: ومن الحال التي عامِلُها تضمَّنَ معنى الفعل دونَ حُروفِه (مَنْ ذَا بالفناء قاعدًا).

فَمَنْ: مُبْتَدَأٌ، (وَذَا: خَبَرُهُ)[5]، (وبالفناءِ: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ"قاعدًا")[6]، وقاعدًا: حالٌ، والعاملُ فيه اسمُ الإشارة؛ لِمَا فيه من معنى الفعل، وهو "أُشِيرُ"، ومثله: "زَيْدٌ عِنْدَكَ قَاعِدًا"، و"بَكْرٌ فِي الدارِ جالسًا".

فقاعدًا، وجالسًا: حالانِ من الضمير المستَتِرِ فيهما[7]، والعاملُ فيهما الظروفُ والمجرورُ؛ لِتَضَمُّنِهَا معنى الاستقرارِ.

---

(١) في (ط): يكون.

(٢) في (ط): خُشَّعًا، وهي قراءة حفص وغيره.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأها الباقون ومنهم حفص: (خُشَّعًا). [انظر النشر: ١/ ٣٨٠]

(٤) للسائلين: ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): (وذا: اسم إشارة للمفرد المذكر في محل رفع على الخبرية).

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٧) فيهما: زيادة في (ط) وفي (ك): في الظرف.

ومن الحال التي حُذِفَ عاملُها وجوبًا ما بُيِّنَ بها ازْدِيَادٌ في[1] مقدارٍ، أو (٣٥) نقصٌ فيه بتدريج، نحو: "بِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا، أو فَسَافِلًا[2]"، أي: فزادَ الثمنُ، أو فَذَهَبَ صَاعِدًا، أو فَانْحَطَّ سَافِلًا[3].

وشرطُ نصبِ[4] هذه الحالِ أنْ تكونَ مصحوبةً بالفاء أو بثُمَّ، لا بالواو؛ لفَواتِ معنى التدريج معها.

وقد يُحْذَفُ عاملُ الحال جوازًا؛ لقرينةٍ لفظيَّةٍ نَحْوُ (رَاكِبًا) لِمَنْ قال: كَيْفَ جِئْتَ؟ وَمِنْهُ: ﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أَيْ: نَجْمَعُهَا.

أَوْ حاليَّةٍ كقولِك للمسافر: راشِدًا مَهْدِيًّا، أي: تذهبُ، وللقادم مَسْرورًا، أي: رَجَعْتَ.

وأمَّا التمييزُ فقد أشار إلى حالِه[5] بِقَوْلِهِ:

وَإِنْ تُـرِدْ مَعْرِفَـةَ التَّمْيِيـزِ	لِكَـيْ تُعَـدَّ مِـنْ ذَوِي التَّمْيِيـزِ
فَهُـوَ الَّـذِي يُـذْكَرُ بَعْـدَ العَـدَدِ	وَالـوَزْنِ والكَيْـلِ وَمَـذْرُوعِ اليَـدِ
وَمَـنْ إِذَا فَكَّـرْتَ فِيـهِ مُـضْمِرَهْ	مِـنْ قَبْـلِ أنْ تَـذْكُرَهُ وَتُظْهِـرَهْ

التمييزُ: مصدرٌ بمعنى (المُمَيِّز) بكسر الياء، ويرادفُه: التبيينُ، والتفسيرُ[6]، وهو

---

(١) لفظة (في): ساقطة من (س).
(٢) في (د): تسافلًا، تحريف.
(٣) انظر المقتضب: (٣/ ٢٥٥).
(٤) في (ط): ويشترط لنصب.
(٥) في (س): إليه.
(٦) التبيين والتفسير مصطلح الكوفيين، وأما التمييز فهو مصطلح البصريِّين، راجع ص (١٧٨) من التحقيق.

اسمٌ نكرةٌ، فضلةٌ، مَضَمَّنٌ[١] معنى (مِنْ) يَرْفَعُ[٢] إبهامَ اسمٍ، أو إجمالَ نِسْبَةٍ.

وأراد الناظمُ بالمعرفةِ العِلْمَ بمحلِّهِ كما يَرْشدُ إليه قولُه: (فَهْوَ الَّذِي يُذْكَرُ)، وَقَدْ فُهِمَ مِنْ حَدِّهِ أَنَّه على ضربينِ: تمييزٌ للمفرد، وتمييزٌ للنسبة[٣].

فالأَوّلُ هو الواقع غالبًا[٤]، بَعْدَ ما يفيدُ المقاديرَ من العددِ والوزنِ والكيلِ والمساحةِ؛ لبيانِ جِنْسِهَا، أي[٥]: أي شيء هو.

فالواقعُ بَعْدَ العدد مجرورٌ بالإضافة كَثَلاثَةِ رِجَالٍ، وَمِائَةِ عَبْدٍ، وَأَلْفِ[٦] غُلَامٍ.

نَعَمْ، الواقعُ بَعْدَ (أَحَدَ عَشَرَ)[٧] فما فوقَه إلى تِسْعٍ وتسعينَ فإنَّه منصوبٌ، نحو: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

وأَمَّا الواقعُ بعدَ غيرِ ذِي العددِ من الوَزْنِ والكَيْلِ وَالمساحةِ، فَمَنْصوبٌ[٨] وَنَاصِبُهُ مُمَيِّزُهُ (كَعِشْرِينَ مثلًا فِي)[٩]: عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وإنْ كان جامدًا لِطَلَبِهِ ما بعدَه، كاسمِ الفاعلِ:

تَقُولُ عِنْدِي مَنَوَانِ زُبْدَا ... وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدَا

---

(١) في (ط): متضمّن.
(٢) في (ك): لرفع.
(٣) في (س): وتمييز الجملة.
(٤) لفظة (غالبًا): ساقطة من (س).
(٥) لفظة (أي): زيادة في (ك).
(٦) في (س): (ومائة).
(٧) في (ك): (الأحد عشر).
(٨) في (س): منصوب.
(٩) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلَّا ... وَمَا لَهُ غَيْرُ جَرِيبٍ نَخْلَا

أتى بأربعة أمثلةٍ الأَوَّلُ للموزون، والثاني للمعدودِ، والثالثُ لِلمَكِيلِ، والرابعُ للمذروعِ[١].

وَالمَنَوَانِ: تثنيةُ مَنًا، كَعَصَا[٢]- وقد مرَّ أنَّه لغةٌ في المَنِّ.

والجَرِيْبُ: قطعةٌ معلومةٌ من الأرضِ.

وَلَكَ في تمييزِ غَيْرِ العددِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: نَصْبُهُ كما تقدَّم، وجرُّه بِمِنْ ظاهرةً كَرَطْلٍ مِنْ زَيْتٍ، ومَنَوَانِ مِنْ زُبْدٍ، وَجَرِيب مِنْ نَخْلٍ (وَصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ)[٣].

وإضافتُهُ إلى جنسهِ كَرَطْلِ زَيْتٍ، وَمَنَوا زَبْدٍ، وَجَرِيْبِ نَخْلٍ، وَ(صَاعِ تَمْرٍ)[٤].

نَعَمْ إنْ أريدَ بالمقادير الآلات التي يقع بها التقديرُ لم يَجُزْ إلّا إضافَتُها؛ كَعِنْدِي مَنَوَا سَمْنٍ، وَقَفِيزُ بُرٍّ: تريد الرطلين اللذَين يوزنُ بهما السَّمْنُ، والمِكْيَالَ الذي يُكالُ به البُرُّ، والإضافة حينئذٍ بمعنى اللام.

وأمَّا تمييزُ العددِ فلا يجوزُ جرُّه بِمِنْ كتمييز النسبة بِالمحوَّل، وأشار التمييز إلى النسبة بقولِهِ:

وَمِنْهُ أَيْضًا نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلًا ... وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّار مِنْهُ بَدَلا

---

(١) المذروع، أي: المَقِيس؛ حيث كان القياسُ قديمًا بالذِّراع، ولا زال موجودًا حتى الآن في بعض قرى الريف المصريّ، حيث يراد قياس المباني والعقارات، وهو ما يُقصد به المساحة.

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ص ١٨٢.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٤) ما بين القوسين زيادة في (ط).

وَحَبَّــذَا أَرْضُ البَقِيــعِ أَرْضَــا وَصَــالِحٌ أطهَــرُ مِنْــكَ عِرْضَــا

وَقَــدْ قَــرِرْتَ بِالْإِيَــابِ عَيْنَــا وَطِبْــتَ نَفْــسًا إِذْ قَــضَيْتَ الــدَّيْنَا

أي: ومن التمييز ما يرفعُ الإبهامَ عن[1] مضمون الجملة، وهو قسمان[2]: مُحَوَّلٌ (٣٦)، وَغَيْرُ مُحَوَّلٍ.

فالأول: ثلاثةُ أنواعٍ: مُحَوَّلٌ عن المبتدأ، نَحْوُ: (صَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضًا) أَصْلُهُ، عِرْضُ صَالِحٍ أَطْهَرُ مِنْكَ، فَحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَه فارتفعَ، فصار: (صَالِحٌ أطْهَرُ مِنْك)، ثم جيء بالمحذوف تمييزًا، ومنه: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ [الكهف: ٣٤].

وَمُحَوَّلٌ عن الفاعِلِ: نَحْوُ: (قَرَّ زَيْدٌ عَيْنًا)، و(طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، أصله: قَرَّتْ عَيْنُ زَيْدٍ، وطَابَتْ نَفْسُ)[3] مُحَمَّدٍ، فَحُوِّلَ الإسنادُ عن المضاف إلى المضاف إليه، ثم جيء بالمضاف تمييزًا.

وَمُحَوَّلٌ[4] عن المفعول -ولم يتعرض له الناظم- نَحْوُ: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]، أَصْلُهُ: وَفَجَّرنا عيونَ الأرض، فَحُوِّل المفعولُ، وجُعِل تمييزًا، وأُوقع الفعلُ على الأرض[5].

---

(١) في (س): (من) تحريف.

(٢) في (س): على قسمين.

(٣) ما بين القوسين بِرُمَّته: موضعه بياضٌ في (ك).

(٤) في (س): محمول- خطأ.

(٥) هذا مذهبُ المتأخرين، وبه قال ابنُ عصفور، وابنُ مالك.
وقال الأُبَّذِي: (هذا القسم لم يذكره النحويونَ).
وقال السيوطيُّ: (والثابت كونه منقولًا من الفاعل أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله).
وقال الشَّلَوبين: (عيونًا) في الآية نُصب على الحال المقدّرة، لا التمييز، ولم يثبت كونُ التمييز منقولًا من المفعول فينبغي أن لا يقال به.

=

(وأمّا غَيْرُ المحوَّل (عَنْ شَيْءٍ أصلًا)(١) فَنَحوُ)(٢): (امتلأَ الإناءُ ماءً)، و(نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وبِئسَ بَدَلًا عَبْدُ الدَّار)، (وحبَّذَا أرْضُ البَقِيعِ أرْضًا)، (ولله دَرُّهُ فَارِسًا)(٣)؛ لأنَّ مثل هذا التركيب وُضع ابتداءً هكذا غَيْرَ مُحَوَّل(٤).

والناصبُ لتمييز النسبةِ ما تقدَّمه من فعلٍ، أو شِبْهِهِ(٥).

=

وقال ابنُ أبي الرّبيع: عيونًا نُصب على البدل من الأرض، وحذف الضمير- أي: عيونها، أو على إسقاط حرف الجر، أي: (بعيون).
الهمع: (١/ ٢٥١).

(١) ما بين القوسين: ساقط من (ك).
(٢) في (ط): والثاني نحو.
(٣) العبارة: زيادة في (ك).
(٤) يُشْتَرطُ في هذا التمييز خمسةُ شروطٍ:
أوّلُها: أنْ يكونَ نكرةً فلا يَصِحُّ الإتيانُ به معرفةً.
الثاني: أنْ يكون عامًّا، ونريدُ بالعام ما يكونُ له أفرادٌ متعددة كرجل، وامرأة، وفتاة، وكتاب فإن لم يكن له إلا فردٌ واحدٌ؛ كقمر وشمس لم يَصِحَّ أنْ يكونَ تمييزًا.
والثالث: أنْ تكونَ النكرة ممّا يقبل (ألْ) فخرج بذلك لفظيْ: مثل، وغير، ونحوهما ممّا هو متوغلٌ في التنكير، ولا يقبل (ألْ).
الرابع: أنْ يُؤَخَّر هذا التمييز عن الفعل الذي هو نِعْم أو بئس فلا يصحُّ تقديمُه عليهما.
والخامس: أنْ يُقَدَّمَ هذا التمييزُ عن المخصوص بالمدح أو الذم فلا يجوز أنْ يؤَخَّرَ عنه، والمثالُ الجامعُ لهذه الشروطِ الخمسة هو: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ).
انظر منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: ص ١٥١
(٥) وهذا ما عليه سيبويه، والمازني، والمبرّدُ، والزجّاج، والفارسيّ، والسيوطيّ، ويرى ابنُ عصفور أنَّ العامل فيه نفس الجملة التي انتصبت عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أنّ تمييزَ المفردِ ناصبُه نفسُ الاسمِ الذي انتصب من تمامه.
انظر الهمع: (١/ ٢٥١).

(بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ)[1]

وَاعْلَمْ أنَّ نِعْمَ وبِئْسَ موضوعانِ؛ لإنشاء المدحِ والذمِّ، ففاعلُهما إمَّا (مقرونًا)[2] بالْ (الجنسيّةِ على الأصحِّ)[3] نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، و﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾ [الكهف: ٢٩].

أو مضافًا لِمَا هي فيه، نَحْوُ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢، غافر: ٧٦]، أو مضمرًا[4]، مفردًا مستترًا، مفسَّرًا بنكرةٍ بَعْدَهُ منصوبةٍ على التمييز مطابقةٍ للمخصوصِ نَحْوُ: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)، و(نِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَان)[5]، و(نِعْمَ رِجَالًا الزيدونَ[6]).

وإذا[7] استوفتْ نِعْمَ وبِئْسَ فاعلَهما الظاهرَ أو المضمَر، وتمييزَه جِيءَ بالمخصوص بالمدح أو الذَّم على أنَّه مبتدأٌ، والجملةُ قَبْلَهُ خَبَرُه[8]، والرابطُ بينَهما العمومُ المستفادُ من الْ فيها إذا كان الفاعلُ ظاهرًا، والضميرُ فيها عَدَاهُ، أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ.

---

(١) ما بين القوسين من وضع المحقق.

(٢) (مقرونًا): زيادة في (ك).

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٤) لفظة (مضمرًا): زيادة في (ك) (ط).

(٥) في (ك): (زيدان).

(٦) اختلف العلماءُ حول كون (نعم وبئس) اسمين أو فعلين:
فذهب الكوفيُّونَ إلى أنهما اسمان مبتدآن.
وذهب البصريُّون إلى أنهما فعلان ماضيانِ لا يتصرَّفان، وإليه ذهب عليُّ بن حمزة الكسائيّ من الكوفيّين، وإلى الرأي الثاني مال كلٌّ من الناظم، والشارح.
وانظر الإنصاف مسألة رقم ١٤.

(٧) في (ك): فإذا.

(٨) في (ك) خبر.

ولكَ تقديمُ المخصوص على الفعلِ والفاعلِ فَيَتَعَيَّنُ حينئذٍ ابتدائيَّتُهُ، ولا يجوزُ توسُّطه بَيْنَ الفعلِ والفاعلِ، وَلا بَيْنَهُ وبينَ التمييزِ عِنْدَ البصريينَ، وما وقع في النظم إمّا مذهبٌ كوفيٌّ، أو ضرورة[1].

(١) أجاز الكوفيُّون توسُّطَ المخصوص بين الفعل والتمييز؛ فقد أجازوا نحو (نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلًا) فزيدٌ هو المخصوص بالمدح، وقد توسّطَ بين الفعل (نِعْمَ) وبين التمييز (رجُلًا).
وأما البصريُّون فلا يجوز عندهم ذلك إلا في ضرورة.
انظر الهمع: (٢/ ٨٦).

(بابُ حَبَّذَا)[١]

(وَأَمَّا حَبَّذَا فهي كَنِعْمَ في العملِ والمعنى، مَعَ زيادةِ أنَّ الممدوحَ محبوبٌ للقلبِ)[٢] والأصح أنَّ "ذا" فاعلُه[٣] فلا يُتْبَع، ويلزم الإفرادَ والتذكيرَ، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك لشبهه بِالْمَثَلِ[٤]، ويجبُ ذكرُ المخصوص بَعْدَهُ على أَنَّهُ مبتدأٌ، والجملةُ قَبْلَهُ خَبَرُه، والرابطُ بينَهما اسمُ الإشارةِ، أو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ.

ويجُوز تقديمُ التمييزِ على المخصوصِ نَحْوُ: حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ، وتأخيرُه كما مثَّل الناظم[٥].

---

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) العبارة بتمامها: ساقطة من (ك).

(٣) اختُلف في إعراب لفظة (حَبَّذَا)؛ فذهب أبو عليّ الفارسيُّ في البَغْدَادِيَّاتِ وابنُ بَرْهَان، وابنُ خروفٍ، وزُعم أنَّه مذهبُ سيبويه، وأنَّ مَنْ نَقَلَ عنه غيرَه فقد أخطأ عليه -واختاره المصنف هنا- إلى أنَّ (حبَّ) فعلٌ ماضٍ، و(ذا) فاعله، وأمّا المخصوص فيجوز أنْ يكونَ مبتدأ، والجملةُ قبلَه خبرُه، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وتقديره: هو زيدٌ، أي: الممدوح زيدٌ، أو المذموم زيد، واختاره الفاكهي.

وذهب المبرد في المقتضب، وابنُ السراج في الأصول، وابنُ هشام اللخمي، واختاره ابنُ عصفور إلى أنَّ (حَبَّذا) اسمٌ، وهو مبتدأ والمخصوص خبرُه، أو خبرٌ مقدَّم، والمخصوصُ مبتدأ مؤخَّرٌ، فركِّبتْ (حَبَّ) مع (ذا) وجُعِلتا اسمًا واحدًا.

وذهب قومٌ منهم ابنُ دَرَسْتُوَيْه إلى أنَّ (حَبَّذَا) فعلٌ ماضٍ، وَزَيْدٌ: فاعلُه، فركِّبتْ (حبَّ) مع (ذا) وجعلتا فعلًا- وهو أضعفُ المذاهبِ.

انظر شرح ابن عقيل: (٣/ ١٧٠).

(٤) فهو -أي: ذا- لا يتغير عن حاله كالمَثَلِ، والأمثال لا تُغَيَّرُ، كما يقال: الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللبنَ بكسر التاء، وإن كان الخطابُ لغير مؤنثٍ.

الهمع: (٢/ ٨٨).

(٥) لفظة (الناظم): ساقطة من (س).

وإِذَا أُرِيدَ بِحَبَّذَا الذمُّ أُدخل عليها "لا"[١]؛ فتساوي بِئْسَ في العملِ والمعنى فيقالُ: لا حبَّذَا زَيْدٌ.

(١) في هامش (ك): لا النافية.

بَابُ كَمْ الاستفهاميَّة

وَكَـــمْ إِذَا جِئْــتَ بِهَــا مُــسْتَفْهِمَا فَانْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَبًا تَحْوِي السَّمَا

تَقَدَّمَ أَنَّ (كَمْ) استفهاميَّةٌ وخبريَّةٌ، وأَنَّ الاستفهاميَّة فيه بمعنى (أَيُّ عَدَدٍ)، فَإذا استفهمَتَ غيرَكَ بِكَمْ وَجَبَ نَصْبُ ما بَعْدَهَا[1] على التمييزِ.

ولا يكونُ إِلَّا مفردًا كتمييز أَحَدَ عَشَرَ، فتقول: (كَمْ كَوكبًا تحوي السماءُ؟)، أي: تَجْمَعُ، كما تقول: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

فَكَمْ: مفعولٌ مقدَّمٌ؛ لِتَضمُّنِهِ مَا لَهُ صَدْرُ الكلامِ، وكوكبًا: تمييزٌ، ومَا بَعْدَهُ فعلٌ وفاعلٌ.

نعَمْ إنْ جُرَّتْ (كَمْ) بالحرفِ جازَ لكَ في تمييزِها إذا كان متَّصلًا بها الجرُّ أيضًا بِمِنْ مُضْمَرةً على الأصحِّ- ويجوزُ إظهارُها فتقول: بِكَمْ دِرْهَم اشتريتَ، أو بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشتريتَ.

(١) في (س): ما بعدهما، خطأ.

بَابُ المفعولِ فيه
وهو المسمَّى ظرفًا (٣٧)

وَالظَّـرْفُ نَوْعَـانِ فَظَـرْفُ أَزْمِنَـهْ ... يَجْـرِيْ مَـعَ الـدَّهْرِ وَظَـرْفُ أَمْكِنَـةْ
وَالْكُـلُّ مَنْـصُوبٌ عَـلَى إِضْـمَارِ فِي ... فَـاعْتَبِرِ الظَّـرْفَ بِهَـذا وَاكْتَـفِ

من المنصوبات المفعولُ فيه، وَيُسَمَّى الظرف، وهو: كلُّ[١] اسم زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى (في).

وَقَسَّمَهُ الناظمُ إلى: زمانيٍّ ومكانيٍّ، وَذَكَرَ أَنَّ الكلَّ منصوبٌ على إضمار في.

والمرادُ من إِضْمارِها ملاحظةُ معناها كما أشرْنا إليه، لا ملاحظة[٢] لفظِها، ولم يَعْتَبِرْ في هذه الملاحظةِ الاطِّرادَ- كما فعل ابنُ مالك[٣]؛ لأنَّ هذا الشرطَ قد اضطربَ، أي: اخْتُلِفَ[٤] فيه.

وناصبُ المفعولِ فيه ما سَبَقَهُ من فعلٍ أو شِبْهِهِ، وسُمِّي ظرفًا؛ لوقوعِ الفعل

(١) لفظة (كل) ساقطة من (د).
(٢) في (ك): للملاحظة. خطأ.
(٣) قال ابنُ مالك في ألفيَّته: الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنَا (في) باطِّراد، كَهُنَا امْكُثْ أزمُنا.
وقال ابن عقيل: واحترز بقوله: باطراد من نحو: دخلت البيتَ، وسكنت الدار، وذهبتُ الشامَ، فإن كلَّ واحد من البيت، والدار، والشام متضمِّنٌ معنى (في) ولكنّ تضمُّنَه معنى (في) ليس مطّردًا؛ لأنَّ أسماء المكان المختصّة لا يجوز حذفُ (في) معها؛ فليس البيت والدار والشام في المثل منصوبة على الظرفية، وإنّما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به؛ لأنّ الظرف هو ما تضمّن معنى (في) باطراد، وهذه متضمنة معنى (في) بلا اطّراد.
شرح ابن عقيل (٢/ ١٩١).
(٤) (أي اختلف): زيادة في (ط).

فيه؛ إذ كلُّ فعلٍ لا بدَّ له من زمانٍ أو[1] مكان يقع فيه.

وظروف[2] الزمان السائرةُ بِسَيْرِ[3] الدهر جميعًا تقبل النصبَ على الظرفية لا فرقَ بين مُبْهَمِهَا، وهو[4]: ما دَلَّ على وقتٍ غيرِ معيَّنٍ كوقتٍ وحِينٍ، وَمُخْتَصِّها كأسماء الشهورِ والأيّامِ.

وأمّا ظروفُ المكانِ[5] فلا يقبلُ النصبَ منها إلا نوعانِ: (أحدُهما: ما كان مُبْهَمًا، وهو ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينه، وهو ضربان)[6]: أحدهما الجهاتُ الست السابقة، كأمامَ وفوقَ ويمينَ وعكسِهِنّ، وما أدّى معناها كَتِلْقَاءَ ودونَ وَثَمَّ وَغَرْبِيَّ وَشَرْقِيَّ وناحيةَ ومكانَ وجهةَ[7].

(وثانيهُما: المقاديرُ، أي: الدالةُ على مسافةٍ معلومةٍ كالفَرْسَخِ والبريدِ والمِيْلِ[8])[9].

والنوعُ[10] الثاني: ما صِيغَ من مصدر عاملِهِ، وهو ما اتَّحدتْ مادتُهُ ومادةُ عاملِهِ[11] كذهبتُ مذهبَ زَيْدٍ، وأَنَا قَائِمٌ مقامَك، وسرَّنِي جُلُوسِي مَجْلِسَكَ.

---

(١) في (د): (و).
(٢) في (س): فظروف.
(٣) في (ك): سير.
(٤) في (د) (ك) (س): وعلى.
(٥) (وأما ظروف المكان): موضعها بياضٌ في (ك).
(٦) العبارة التي بين القوسين: ساقطة من (ك).
(٧) لفظة (جهة): زيادة في (ك).
(٨) الميلُ: هو أربعة آلاف خطوة، والفَرْسَخُ: ثلاثةُ أميالٍ، والبريدُ: أربعةُ فراسخَ.
(٩) ما بين القوسين برمَّتِهِ ساقط من (ك).
(١٠) كلمة (النوع): موضعها بياضٌ في (ك).
(١١) في (ك): عمله- خطأ.

ومن النحاةِ مَنْ جَعَلَ هذا من قسم المبهَم أيضًا.

فإنْ صِيغَ من غيرِ مصدرِ عاملِهِ تعيَّنَ جرُّهُ بِفِي، كجَلستُ في مَرْمَى زَيْدٍ- كما يتعيَّنُ ذلك في[1] غيره من أسماءِ المكانِ المختصَّةِ، كَصَلَّيْتُ في المسجِدِ، وَأَقَمْتُ فِي الدارِ.

وَأَمَّا نَحْوُ[2] قَولِهِم: دَخَلْتُ الدَّارَ، وَسَكَنْتُ الشامَ: فمفعولٌ به حقيقةً، أو مفعولٌ فيه، إجراءً له مجرى المبهم- هذا عند من لا يَعْتَبِرُ الاطِّرادَ، وَأَمَّا عِنْدَ[3] مَن اعتَبَرَهُ فهو منصوبٌ على نزع الخافِضِ تَوَسُّعًا، أو[4] إجراء لِلّازِمِ مجرى المتعدِّي[5].

---

(١) في (د) (ط): (مع).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (ك).

(٣) لفظة (عند): زيادة في (ط).

(٤) في (د) (س) (ك): (و).

(٥) قال سيبويه: (وقال بعضهم: ذهبتُ الشامَ، وشبَّهه بالمبهم إذا كان مكانًا يقع على المكان والمذهب، وهذا شاذٌّ؛ لأنَّه ليس في "ذهب" دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبتُ الشامَ: دخلتُ البيتَ).
الكتاب: (١/ ١٥- ١٦).
فسيبويه يرى أن الشام والبيت في المثالين منصوبان على نزع الخافض.
ويرى المبرِّد أنَّ (البيت) في (دخلت البيت) منصوب على المفعولية، ويتعرض لنقد كلام سيبويه السابق، فيقول: ومن ذلك قوله في: (دخلت البيت) أنه حذف منه حرف الجر وإنما (البيت) مفعولٌ صحيح ها هنا- كما قال جل ثناؤه: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].
والمبرد في هذا تابعٌ لأبي عمر الجرمي الذي سمع منه كتاب سيبويه، فالجرمي يرى أن (البيتَ) في: دخلتُ البيتَ، مفعول به.
ويردُّ ابنُ ولَّاد على المبرِّد، وينتصر لسيبويه، ثم يقول: فأمّا ذهب و(دخل) فقد استُعْمِل معها الوجهان، أعني: حذف حرف الجرّ وإثباته، كقوله: دخلتُ في الدار ودخلتُ الدارَ، وذهبْتُ إلى الشام وذهبتُ الشامَ.
انظر الانتصار في الردّ على المبرّد في نقده لسيبويه ص: ٦-٨.

وإنَّما استأثَرَ ظرفُ[1] الزمانِ مطلقًا بصلاحيته[2] للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأنَّ أصلَ العوامِلِ الفعلُ، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنَّه يَدُلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط:

تَقُولُ صَامَ خَالِدٌ أَيَّامَا ... وَغَابَ شَهْرًا وأَقَامَ عَامَا

وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سطْحِ المَسْجِدِ ... والفَرَسُ الأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ

وَالرِّيحُ هَبَّتْ يَمْنَةَ المُصَلِّي ... والزَّرْعُ تِلْقَاءَ الحَيَا المُنْهَلِّ

وَقِيمَةُ الْفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ ... وَثَمَّ عَمْرٌو فَادْنُ مِنْهُ واقْرُبِ

وَدَارُهُ غَرْبِيَّ فَيْضِ الْبَصْرَهْ ... وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهْرِ مُرَّهْ

أَتى الناظمُ بثلاثةِ أمثلةٍ لظرف الزمان المختصِّ- ولم يمَثِّل للمبهم منه كَصُمْتُ[3] حِينًا أو يَوْمًا، وبقيةُ الأمثلةِ المذكورة لظروف المكان المبهم، ولم يتعرَّض لِمَا صِيغَ من مصدرِ عاملِه، ولا لِمَا دلَّ على مقدارٍ من أسماءِ المكانِ.

وَالأَبْلَقُ هو: الأبيضُ، والحَيَا بالقصر: المطرُ، والمُنْهَلُّ: المنصبُّ بِشِدَّةٍ.

وثَمَّ: بفتح الثاء المثلثة، وتشديد الميم: ظرفٌ مبنيٌّ يُشارُ به[4] للمكان البعيد نَحْوُ: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤].

وَغَرْبِيّ منسوبٌ إلى الغَرْبِ، وَشَرْقِيّ (٣٨) منسوبٌ[5] إلى الشرق، والمعنى المكان الذي يَلِي الغربَ أو الشرقَ.

---

(١) في (ك): ظروف.

(٢) في (ك): لصلاحيته.

(٣) في (ك): (نحو كصمت).

(٤) في (ك): فيشار به.

(٥) لفظة (منسوب): زيادة في (ط).

وَفيْضُ البصرةِ: زِيَادَةُ دِجْلَتِهَا، وَمُرَّةُ: اسم رجلٍ، كمعبد:

وَقَــدْ أَكَلْـــتُ قَبْلَـــهُ وَبَعْـــدَهُ   وَإِثْـــرَهُ وَخَلْفَـــهُ وَعِنْـــدَهُ

هذه الأسماءُ المذكورة من الظروف أيضًا، لكنَّها لما لم تتعيَّنْ لأحد الظرفينِ، بل صَلُحَتْ لكلٍّ منهما باعتبارِ ما تُضافُ إليه أَفْرَدْتُهَا[1] بالذكر[2]، تَبَعًا للناظم في شرحه[3]، فَإِنْ أضفتَها إلى ظرف الزمان التَحَقَتْ به، وانتصبتْ انتصابَه نَحْوُ: صُمْتُ قَبْلَ السَّبْتِ، وَبَعْدَ الْخَمِيسِ، وإِثْرَ رَمضانَ، وَخَلْفَ رمضانَ، وَقَدِمْتُ عِنْدَ طُلُوعِ الشمسِ، وإن أضفتَها إلى ظرف المكان انتصَبتْ انتصابَه أيضًا نَحْوُ: دَارِي قَبْلَ المسجدِ وَبَعْدَ الحمَّامِ، وَخَلْفَهُ، وَعِنْدَهُ.

ولما كانت (عِنْدَ) لا تتصرَّف (ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها، وهو الجرُّ بِمِنْ)[4] نَبَّهَ على ذلك بقوله:

---

(١) في (ط): أفردها.

(٢) (بالذكر): ساقطة من (ك).

(٣) قال الحريري في شرحه للملحة: واعلم أنَّ في الأسماء ما إذا أضيف إلى شيء صار من جنسه، والتحق بنوعه، فمن ذلك: قبلَ، وبعدَ، وكذلك أسماء العدد وكلّ، وبعض، ونصف، وثلث، وما أشبه ذلك من الأجزاء ،وكذلك لفظة (بيْنَ).
فإذا قلتَ: أخرج قَبْلَ يومِ السبت، وأقدِم بعدَ أسبوعٍ، وصمتُ خمسةَ أيّام، وأقمتُ عنده كلَّ النهار، وسامرته بعضَ الليل، ورُحْتُ بينَ جُمادى وشعبان: انتصب (قبل، وبعد، وكل، وبعض، وبعد، وكل، وبعض وبين) انتصابَ ظرف الزمان؛ لإضافتها إليه، وحصوله كالجزء منه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥].
وإذا قلت: داري قبلَ المسجد وبعد الحمّام، وسرت بعضَ فرسخٍ، وقطعتُ عشرينَ مرحلة، انتصب قبل، وبعد، وعشرين، وبعض، وبين انتصاب ظرف المكان.
شرح الملحة للحريري ص ١٤٦ [بتصرف].

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ ... لَكِنَّهَا بِمِنْ فَقَطْ تُجَرُّ

وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ (فِي) لا تُضْمَرُ ... فَارْفَعْ وَقُلْ يَوْمُ الخَمِيسِ نَيِّرُ

ما اسْتُعْمِلَ من أسماءِ[1] الزمان أوالمكان ظرفًا تارةً، وغيرَ ظرفٍ أخرى، كَأَن استُعْمِلَ مبتدأً أو[2] خبرًا أو فاعلاً أو مفعولًا؛ فإنّهُ يسمَّى في اصطلاح النحاة ظرفًا متصرِّفًا كيوم، فإنه استعمل ظرفًا في نَحْوِ: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]؛ لكون نصبِه على إضمار (في)، وغيرَ ظرفٍ في[3] نَحْوِ: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا﴾ [الإنسان: ١٠]؛ إذ ليس منصوبًا على إضمار (في)، بل على أنَّه مفعولٌ به، إذ[4] المراد أنَّهم يخافون نفس اليوم.

ومثلُه: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤][5].

فحيثُ: مفعولٌ به وقع عليه الفعلُ لا فيه، وناصبُه مقدَّرٌ دلَّ عليه (أَعْلَمُ)[6].

وما لزمَ النصبَ على الظرفية، ولم يَخْرُجْ عنها أصلًا: قَطُّ وَعَوْضُ - وهما مبنيَّانِ على الضَّمِّ، أو خرج عنها لكنْ (إلى)[7] حالة يشبهها، وهو[8] الجر بِمِنْ خاصة، فإنَّه

---

(١) في (ك): (ظرف).
(٢) في (ك): (وَ).
(٣) لفظة (في): ساقطة من (ط).
(٤) في (س): أو.
(٥) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم، قال أبو حيان في البحر المحيط: وقرأ ابنُ كثير وحفصُ ﴿رِسَالَتَهُ﴾ بالتوحيد، وباقي السبعة على الجمع. وانظر كذلك النشر: (٢/ ٢٦٢)
(٦) في (ك): (فحيثُ: مفعولٌ به لفعل محذوفٍ دَلَّ عليه (أعلمُ) أي: يَعْلَمُ؛ لأنّ أفعلَ التفضيل لا ينصبُ المفعول به).
(٧) في (ك): أي.
(٨) في (ك): و(هي).

يسمَّى في اصطلاحهم ظرفًا[١] غيرَ متصرِّفٍ كعِنْدَ؛ فإنه لا يستعمل إلا ظرفًا، نَحْوُ: جَلَسْت عِنْدَكَ، أو مجرورًا بِمِنْ نَحْوُ: خرجتُ مِنْ عِنْدَكَ، ومثلُه قبلَ، وبعدَ، ولَدَى[٢].

وإذا تقرّر أنّ اسمَ[٣] الزمان أو[٤] المكان يكونُ[٥] على حسب العوامل إذا لم يكن على معنى (في)، فقولُ الناظم: (فَارْفَعْ) محمولٌ على حالة الابتداءِ كما مَثَّلَ.

---

(١) لفظة (ظرفًا): ساقطة من (ك).

(٢) في (ط): (لدن).

(٣) في (س): (أسماء).

(٤) في (س): (و).

(٥) في (ك): (يكونان).

بَابُ الاستثناءِ

وكُلُّ مَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجَبِ ... تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ
تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدًا ... وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلَّا دَعْدَا

من المنصوبات (المستثنى) في بعض أحوالِه، وهو المذكور بعد (إلا)، أو[1] إحدى أخواتها، مخالفًا لما قبلها، نفيًا وإثباتًا.

وأمَّا الاستثناءُ فهو إخراجُ ما لولاه لدخل فيما قبلَه.

وأدواتُه[2] ثمانيةُ ألفاظٍ ذكرَ منها هنا[3] ستَّةً، وهي أربَعةُ أقسامٍ:

ما هو حرف وهو (إلَّا)، وما هو فعل وهو (ليس)، و(لا يكون)، وما هو مشترك بنيهما، وهو: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا- كما تقدَّمَ.

وما هو اسم، وهو: غَيْر، وسوى بلغاتِها[4].

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بإلَّا؛ لأنَّها أصلُ أدواتِ الاستثناء- وإنْ كانَ الأَوْلَى البُدَاءَةَ بما هو متعيِّنُ النصب على كلِّ حالٍ كالمستثنى بلَيْسَ.

---

(١) في (ك): وبعد.

(٢) وأدواته: موضعها بياضٌ في (ك).

(٣) لفظة (هنا): زيادة في (ك).

(٤) قال ابن عقيل: وأما سوى فالمشهور فيها كسرُ السين والقَصْرُ، ومن العرب من يَفْتَحُ سينَها ويمدُّ، وهذه اللغة لم يذكرْها المُصَنِّفُ، وقلَّ من ذكرها، ومِمَّن ذكرَها الفاسيُّ في شرحه للشاطبية.
انظر شرح ابن عقيل: (٢/ ٢٢٦).

ثُمَّ المستثنى بإلّا له حالاتٌ:

إحداها: أنْ يكونَ ما قبلَه كلامًا تامًّا موجبًا، فيجب نصبُ المستثنى بإلَّا سواءٌ كان الاستثناءُ[١] متَّصِلًا، كما مثَّل الناظمُ[٢]، أو منقطِعًا (٣٩) نَحْوُ: قَامَ القَوْمُ إلّا حِمَارًا.

ونعني بالتام أنْ يكون الكلامُ مشتملًا على المستثنى منه.

وبالموجَبِ ما لم يُسْبَقْ بِنَفْيٍ، أو نَهْيٍ، أو استفهامٍ.

والحالة الثانية: أنْ يكونَ ما قبلَه غيرَ تامٍّ، وغيرَ مُوجَبٍ، فَيُعْرَفُ المستثنى بحسب ما يقتضيه العاملُ ولا عملَ لِإلَّا فيه، ومن ثَمَّ سُمِّيَ[٣] هذا الاستثناءُ مفرَّغًا؛ لأنَّ ما قبلَ إلاَ تفرغَ للعمل فيما بعدَها، تقول[٤]: ما جَاءَ إلَّا زيدٌ، فَتَرفَع زيدًا بِجَاءَ[٥]، وَمَا رَأَيْتُ إلَّا زَيْدًا فتنصبه بِرَأَيْتُ، وما مررتُ إلَّا بزيد فتجّره بالباء، وصار الحكم معها كالحكم بدونها، وعن هذه الحالة احترز بقوله: تَمَّ الكلامُ دُونَهُ[٦].

الحالة[٧] الثالثةُ: أنْ يكونَ ما قبلَه تامًّا غَيْرَ مُوجَبٍ، وإليها أشار بقوله:

وَإِنْ يَكُـنْ فِـيمَا سِـوَى ٱلْإِيجَـابِ فَأَوْلِـهِ الْإِبْـدَالَ فِي الْإِعْـرَابِ

يعني: وإنْ يكن المستثنى[٨] مسبوقًا بكلامٍ تامٍّ في غير الإيجاب وهو: النفْيُ

---

(١) في (س): المستثنى.

(٢) لفظة (الناظم) ساقطة من (ك).

(٣) في (ط): يسمَّى.

(٤) في (ك): (فتقول).

(٥) بجاء: ساقطة من (س) (ك).

(٦) في (ط): (عنده).

(٧) لفظة (الحالة): زيادة في (ط) (ك).

(٨) في (س): الاستثناء- خطأ.

وَشِبْهُهُ من نَهْيٍ، أو[1] استفهام إنكاري فَأَوْلِهِ الإبدالَ، أي: فَأَعْطِهِ إِيَّاهُ بِأَنْ تَجْعَلَ المستثنى منه في إعرابه (بدلًا، أي)[2]: بدل بعض من كل عند البصريِّين[3]، نحو: (مَا قَامَ القَومُ إِلَّا زَيْدٌ)، بالرفع على الإبدال، (ومَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ)، بالجر.

وهذا غيرُ مُتَعَيِّنٍ، بل يجوز النصبُ أيضًا[4] على الاستثناءِ، وقد قُرِئَ بهما في[5]: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦][6].

نعم الإبدال راجحٌ فيما إذا كان الاستثناءُ متَّصلًا كما مثَّلنا[7]، مرجوحٌ فيما إذا كان منقطعًا، وأمكنَ تسليطُ[8] العامل على المستثنى كما في نَحْوِ[9] قولِه:

---

(١) في (س): (و).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ك).

(٣) قال سيبويه في باب (ما يكون المستثنى فيه بدلًا مما نُفي عنه ما أُدخل فيه): وذلك قولك ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو، وما رأيتُ أحدًا إلا عمرًا، جعلت المستثنى بدلًا من الأول، فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد، وما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيدًا، كما أنك إذا قلت: مررت برجل زيد فكأنك قلت: مررت بزيد، فهذا وجه الكلام؛ إذ تجعل المستثنى بدلًا من الذي قبله؛ لأنه تدخله فيما أخرجت منه الأول.
الكتاب: (١/ ٣٦٠).

(٤) لفظة (أيضًا): ساقطة من (ك).

(٥) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٦) وقال ابن هشام: قرأ السبعة إلا ابن عامر- برفع (قليل) على أنَّه بدلٌ من الواو في (فعلوه) كأنه قيل: ما فعله إلا قليلٌ منهم، وقرأ ابنُ عامر وحدهُ: (إلا قليلًا) بالنصب.
انظر شرح شذور الذهب: ص ٢٦٥، وكذلك النشر: (٢/ ٢٥٠)

(٧) في (ط): (كما مثّلناه).

(٨) في (س) (ك) (ط): (تسلط).

(٩) لفظ (نحو): ساقطة من (ك) (ط).

٢٨- وَبلْـــدَةٍ لَــيْسَ بِهَـا أَنِـيسُ إِلَّا الْيَعَـــافِيرُ وَإِلَّا الْعِـــيسُ[١]

فإنْ لم يمكنْ[٢] ذلك، نَحْوُ: مَا زَادَ هذا[٣] المالُ إِلَّا مَا نَقَص، تعيَّنَ النصبُ إجماعًا[٤].

والمتَّصِلُ ما[٥] كان المستثنى من جنس المستثنى منه بخلاف المنقطع.

ومحلُّ قولِه: (فَأَوْلِهِ الإِبْدَالَ) إذا لم يتقدَّم المستثنى على المستثنى منه فإنْ تَقَدَّم

---

(١) هذا بيت من الرجز لعامر بن الحارث المعروف بجروان العود.
والبيت من شواهد: سيبويه (١/ ١٣٣، ٣٦٥) ومعاني الفرّاء (١/ ٤٧٩) والمقتضب (٢/ ٣١٨، ٣٤٦ - ٤/ ٤١٤) والإنصاف (١٧٤، ٢٣١) وابن يعيش (٢/ ٨٠، ١١٧- ٧/ ٢١ - ٨/ ٥٢) والخزانة (٤/ ١٩٧- ١٩٩) وشرح شذور الذهب ص ٢٦٥، والعينيّ (٣/ ١٠٧ - ١٠٩) والتصريح (١/ ٣٥٣) وهمع الهوامع (١/ ٢٢٥، ٢/ ١٤٤) والدرر (١/ ١٩٢، ٢/ ٢٠٢) وشرح الأشموني (٢/ ١١٢) وشرح أبيات سيبويه ص ١٦٢ برقم ٥٠٤.
موضع الشاهد: في قوله "إلا اليعافيرُ وإلّا العيسُ"، حيث رفع والعيس واليعافير على أنّهما بدلان من "أنيس" مع أنهما ليسا من جنس الأنيس، أي: الذي يؤنس به.

(٢) في (س): (يكن).

(٣) لفظة (هذا): ساقطة من (س).

(٤) قال سيبويهِ في باب (ما لا يكون إلّا على معنى "ولكن"): ... ومثل ذلك أيضًا من الكلام فيما حدّثنا أبو الخطاب: ما زادَ إلا ما نَقَص، وما نَفَعَ إِلَّا مَا ضرَّ، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو: (النقصان، والضرر) كما أنك إذا قلتَ: ما أحسن ما كلَّمَ زيدًا فهو ما أحسن كلامه زيدًا.
وقال السيرافي في شرحه بهامش كتاب سيبويه: كأنه قال: ما زادَ إلّا النقصان، ولا نفع ولا الضرر، وفي (زاد، ونفع) ضمير فاعل جرى ذكره كأنّه قال: ما زاد النهرُ إلا النقصان، وما نفع زيدٌ إلى الضرر، على معنى "ولكنه"، وتقديره: ولكن النقصان أمره، فالنقصان مبتدأ والخبرُ محذوفٌ وهو أمرُه". [الكتاب: ١/ ٣٦٧، وكذلك شرح السيرافي بهامشه].

(٥) في (س): (عما) -خطأ.

امتنع الإبدالُ، وتعيَّنَ النصبُ كما سيأتي:

تَقــولُ مَــا الْفَخــرُ[1] إِلَّا الكَــرَمُ وَهَــل مَحَــلُّ الْأَمْــنِ إِلَّا الحُــرَمُ

ظاهر أنَّه مثال للمستثنى المسبوق بكلامٍ تامٍّ غير موجب، فيكون ما بعد إلا بدلًا وليس كذلك؛ لأنَّ الاستثناء فيه من كلام غير تامٍّ[2]، فهو مثال للاستثناء المفرَّغ- ولم يتعرّض الناظمُ لحكمِهِ.

(فَالْفَخْرُ): مبتدأٌ، وما بعدَ "إِلَّا" خَبَرُه، ومِثْلُهُ مَا بَعْدَهُ.

(وَمَا: حرفُ نفيٍ ملغاة، و"إِلَّا" حرفُ إيجابٍ للنفي، وَهَلْ: حرفُ استفهامٍ فيه معنى النفي، وَمَحَلُّ الأَمنِ: مضافٌ ومضافٌ إليه.

والمضافُ: مبتدأٌ، وإلّا حرفُ إيجاب للنفي. والحرمُ: خَبَرُ المبتدأ)[3]:

وَإِنْ تَقُــــــــلْ لا رَبَّ إِلَّا اللهُ فَارْفَعْــهُ وَارْفَــعْ مَــا جَــرَى مَجْــرَاهُ

أشار بهذا البيت إلى أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يُبْدَلُ على المحلِّ، نَحْوُ: (لا ربَّ إلَّا اللهُ) بالرفع على البدلية من محلِّ اسم (لا)؛ فإنَّه في موضع رفع بالابتداء قبلَ دخولِها، وبالنصبِ على الاستثناء، وخبرُ (لا) محذوفٌ تقديره: لا ربَّ في الوجودِ إلَّا الله.

وإنَّما لم يُنْصَبْ على البدلية بِاعتبارِ اللفظِ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفةٍ ولا مُوجَبٍ، وَمِثْلُهُ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥][4].

---

(١) في (ك): المفخر-خطأ.

(٢) في (ك): (تام غير).

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٤) وتمامها: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، وكذلك سورة محمد الآية ١٩: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ﴾.

وقد استشكل الإبدالُ من المحلِّ بأنَّ الرافعَ للمحلِّ قد زال بدخول الناسخ، (ولو اعتبر "لا" مع اسمها -إذ هما في محل المبتدأ[1] عند سيبَوَيْهِ- لم يتوجَّهُ عليه دخول (لا) على المعرفة)[2].

واختار أبو حيَّان أنَّ الاسم الكريم بدلٌ من الضمير المستتر في الخبر المحذوف[3].

ومَّا يتعيَّن فيه الإبدالُ على المحلِّ تابعُ المجرور بِمِنْ الزائدة (٤٠)، نَحْوُ: (مَا فِي الدَّارِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)، بنصب (زيد) على الاستثناء[4]، وبرفعِهِ على البدليَّة؛ حملًا على المحلِّ.

ولا يجوز جرُّهُ حملًا على اللفظِ؛ لأنَّ (مِن) الزائدة لا تَجُرُّ المعرفَةَ:

وَانْـــصِبْ إِذَا مَـــا قُــدِّمَ الْمُــسْتَثْنَى   تَقُــولُ هَــلْ إِلَّا العِــرَاقَ مَغْنَــى

يشير إلى أنَّ محلَّ جواز الإبدال في التَّام غيرِ الموجبِ إذا لم يتقدَّم المستثنى على المستثنى منه، فإنْ تقدَّمَ امتنعَ الإبدالُ ووجبَ النصبُ على الاستثناء، كَقَوْلِهِ:

٣٩- وَمَــا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَــدَ شِــيْعَةٌ   وَمَـا لِيَ إِلَّا مَـذْهَبَ الحَـقِّ مَـذْهَبُ[5]

---

(١) في (ط): الابتداء.

(٢) في (ك) العبارة هكذا: ولو اعتبر لا مع اسمها لم يتوجّه؛ إذ هما في محل الابتداء عند سيبويه لم يتوجَّه عليه الاعتراض.

(٣) وتقديرُ الكلام عِنْدَه: لا إلهَ موجودٌ إلَّا اللهُ، فلفظ الجلالة بدلٌ من الضمير المستكنّ في لفظة (موجود) المحذوفة.

(٤) في (ك): بالنصب على الاستثناء.

(٥) هذا الشاهد من بحر الطويل، وقائله الكميت بن زيد الأسديّ من قصيدة له هاشميَّة يمدح فيها آل بيت رسول الله ﷺ ومطلعها:

طَرِبْـتُ وَمَـا شَـوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْـرَبُ   وَلَا لَعِبًـا مِنِّـي وَذو الـشيبِ يلعـبُ

ومنه ما مثَّل به في قولِه: (تَقُولُ هَلْ إِلَّا العِرَاقَ مَغْنَى)، أصلُه: هل مغنىً لنا إلّا العراقَ، يقال: غَنِيَ بالمكانِ كَرَضِيَ: إذا أقام به، والمعنى: هل لنا منزلٌ[1] إلّا العراق.

وإنَّما امتنع الإبدالُ؛ لأنَّ التابعَ لا يتقدَّمُ على متبوعِهِ.

وأما إذا تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه، نَحْوَ: (ما جَاءَنِي أَحَدٌ إلّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ)، فمذهبُ[2] سيبويه جوازُ الإتباع بدلًا، والنصبُ على الاستثناء. والإتباعُ (عِنْدَه أرْجَحُ)[3] للمشاكلة[4]، وعن[*]

انظر في البيت: الهمع (١/ ٢٢٥) والدرر (١/ ١٩٢) والإنصاف (ص ١٧٦، مسألة ٣٦) وشرح ابن يعيش (٢/ ٧٩) وشرح ملحة الإعراب لناظمها (ص ١٥٠) وشرح شذور الذهب (٢٦٣) وشرح ابن عقيل (٢/ ٢١٦) وقطر الندى (ص ٨٨) وأوضح المسالك (٢٦٢) وشرح الأشموني (٤٤٨).

موضع الشاهد: في قوله: إلا آل أحمد، وإلا مَذْهَبَ الحَقِّ، حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه متقدِّم على المستثنى منه.

(١) لفظة (منزل): ساقطة من (ك).

(٢) في (س): فذهب.

(٣) في (س): (أرجح عنده).

(٤) قال سيبويه: "فإن قلتَ ما أتاني أحدٌ إلّا أبوك خَيْرٌ من زَيْدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا عمرو خَيْرٍ من زيد، كان الرفع أو الجر جائزًا، وحَسُنَ البدل؛ لأنَّك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلتَه من المرفوع والمجرور، ثم وصفتَ بعد ذلك... وقد قال بعضُهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا خير منه، وكذلك من لي إلّا زيدًا صديق، وما لي أحدٌ إلا زيدًا صديقٌ: كرهوا أن يقدِّموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصبًا، كما كرهوا أنْ يقدم قبل الاسم إلا نصبًا ..."

الكتاب: (١/ ٣٧٢).

وقال المبرِّد: "وكان سيبويه يختار: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ خيرٍ منك؛ لأنَّ البدلَ إنَّما هو من الاسم، لا من نعتِه، والنعتُ فضلةٌ يجوز حذفها".

المقتضب: (٤/ ٣٩٩).

(*) في (ك): (وعند).

المازنيّ[١] وجوبُ النصبِ، وعن[*] المبرِّدِ اختيارُه. وعن[*] ابنِ مالكٍ استواؤهما[٢].

وَإِنْ تَكُـنْ مُـسْتَثْنِيًا بِـمَا عَـدَا أَوْ مَـا خَـلَا أو لَـيْسَ فَانْـصِبْ أَبَـدًا

---

(١) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقيَّة، من بني مازن الشيبانيِّين من أهل البصرة، بها مولدُه ومُرَبَّاهُ، أكبّ منذ صباه على حلقات النحاة واللغويِّين البصريِّين، كما أكبّ على حلقات المتكلِّمينَ، ولزم الأخفش وقرأ كتاب سيبويه عليه، وكان إمامًا في اللغة، ورواية واسع الرواية، كما كان بارعًا في الحِجاج والمناظرة تُوفِّي سنة ٢٤٩هـ على أرجح الروايات، وله مؤلفات كثيرة ومفيدة منها: علل النحو، والتصريف، والعروض والقوافي... وغير ذلك.

راجع ترجمته في: إنباه الرواة (١/ ٢٤٦) وطبقات النحويين واللغويين: ص ٨٧.

(*) في (ك): (وعند).

(*) في (ك): (وعند).

(٢) أرجِّحُ عدمَ اطِّلاع الفاكهي في هذه المسألة على المقتضب للمبرِّد ؛ فقد ذكر أن المازنيَّ يُوجبُ النَّصب هنا، على الرغم من أنّ المبرّد قال: وكان المازنيُّ يختار النصب، ويقول: إذا أبدلتُ من الشيء فقد أطَّرحتُه من لفظي وإن كان في المعنى موجودًا، فكيف أنعتُ ما قد سقط؟ المقتضب: (٤/ ٣٩٩)

وكذلك نراه يذكر أنَّ المبرِّد يختار النصب، والصحيح عكس ذلك، فالمبرِّد يصرِّحُ في مقتضبه باختياره مذهب سيبويه، يقول المبرِّد: والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه. (المقتضب: ٤/ ٤٠٠).

وكذلك نقل ابن يعيش عن المبرِّد مذهبه هذا في شرحه على المفصل. انظر (٢/ ٩٢).

والذي أراه هنا أنَّ الفاكهي قد اكتفى بالاطِّلاع على ما كتبه السيوطي في الهمع والنقل عنه، قال السيوطي: ... والإتباع فيه هو المختار أيضًا مثله للمشاكلة، هذا هو مذهب سيبويه، واختُلف النقل عن المازنيّ، فالمشهور عنه موافقته سيبويه، ونقل ابن عصفور عنه أنّه يختار النصب ولا يوجبه؛ لأنَّ المبدلَ منه منويُّ الطرح فلا ينبغي أنْ يوصفَ بعد ذلك، ونُقل عنه أيضًا أنّه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال، قال أبو حيّان: والنصب حينئذ أجودُ من النصب متأخرًا، ونقل ابنُ مالك في شرح الكافية عن المبرِّد اختيار النصب، ثم قال: وعندي أنَّ النصب والبدل مستويان؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما مرجح فتكافآ.[١/ ٢٢٥]

تَقُــولُ جَــاءُوا مَــا عَــدَا مُحَمَّــدَا   وَمَــا خَــلَا عَمْــرًا، وَلَـيْسَ أَحْمَــدَا

إذا استثنيتَ بما خلا، وما عدا وجب نصبُ المستثنى بهما على أنهما مفعولٌ به، لتعيُّنِ فعليَّتِهما[١] بَعْدَ (ما)؛ لأنَّ (ما) المصدرية لا يليها حرفُ جرّ.

وفاعلُهما ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من الكلِّ السابق[٢].

وجوَّز بعضهم جرَّ المستثنى بهما على تقدير (ما) زائدة -وهو شاذٌّ؛ لِأَنَّه لم يعهدْ زيادةُ (ما) قبلَ حرفِ الجرِّ وإنَّما عهدتْ بعدَه[٣].

وموضعُ (ما) وصلتِها نصبٌ بلا خلافٍ.

وإنَّما الخلافُ: هل هو على الحال، أو على الظرفية على حذف مضاف؟ فتقدير[٤]، جاءوا ما عدا محمدًا -مثلًا- أي: مجاوزينَ محمدًا، أو وقتَ مجاوزتِهم محمدًا[٥].

---

(١) في (ك): (لتعلق فعليهما) تحريف.

(٢) هذا رأي أكثر البصريِّين واستبعده ابنُ هشام في شرح اللمحة البدرية، قال: وفيه بُعْدٌ لإطلاقهم حينئذٍ البعضَ على الجميع إلا واحدًا.
وقيل: الفاعل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فإذا قلت: قاموا عدا زيدًا، فالتقدير: عدا هو -أي: القائم- زيدًا، وقيل: على مصدر الفعل، أي: عدا القيامُ زيدًا. [انظر شرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٣١)]

(٣) هذا مذهبُ الجَرْمِيِّ، والكسائيِّ، والفارسيِّ، وابن جِنِّي.
انظر المغني: (١/ ١٣٤) والهمع: (١/ ٢٣٣).

(٤) في (ك): والتقدير.

(٥) قال ابنُ هشام: وموضعُ (مَا خَلا) نصبٌ، فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو: (أرسلها العراك) وقيل: على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت؛ فمعنى: قاموا ما خلا زيدًا، على الأول قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد.
وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابتٌ في (حاشا) و(عدا) قال ابن خروف:
=

وأمَّا المستثنى بليس، نحو: (جَاءُوا لَيْسَ أَحْمَدَ) فهو واجبُ النصبِ؛ لأنَّه خبرُها، واسمها ضميرٌ مستترٌ فيها عائد على البعض المفهوم من الكلِّ؛ أي: ليس هو، أي: بعضُ الجائين أحمدَ.

واختلف في جملة الاستثناء: هل لها محلٌّ؟

فقيل: محلُّها النصبُ على الحالية، وقيل: لا، لأنَّها مستأنفةٌ وصحَّحه ابنُ عصفور[1][2].

ومثل ليس: (لا يكون) نحو: (قَامَ القَوْمَ لا يَكُونُ زَيْدًا).

وقد تقدَّم أنَّه يستثنى بِخَلَا وعدا وحاشا نواصبَ للمستثنى أو خوافضَ له، قال أبو حيَّان: والأفعالُ التي يُستثنَى بها لا تقعُ في المنقطعِ، لا تقولُ: ما فِي الدَّارِ أَحَدٌ خَلَا حِمَارًا[3].

وَغَـيْرَ إِنْ جِئْـتَ بِهَـا مُـسْتَثْنِيَهْ جَـرَّتْ عَـلَى الإِضَـافَةِ المُـسْتَوْلِيَهْ

=

على الاستثناء كانتصاب (غير) في (قاموا غير زيد).

انظر المغني: ١٣٤.

(١) سبقت ترجمة ابن عصفور.

(٢) اختلف في جملة الاستثناء: هل لها محل أم لا؟ بمعنى: هل هي مستأنفة أم لا؟ فقال السيرافي: حال، إذا المعنى: قام القوم خالين عن زيد، وجوَّز الاستئناف، وأوجبه ابن عصفور، قال ابنُ هشام في المغني: فإن قلت: جاءني رجال ليسوا زيدًا. فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أنْ يقالَ: جاءني ليسوا زيدًا. على الحال.

المغني: ٣٨٦.

(٣) هذا النص لم أعثر عليه في واحد من كتب أبي حيَّان، وكذلك لم أعثر عليه في واحد من الكتب التي اهتمَّت بالنقل عنه.

وَرَاؤهَـــا يَحْكُـــمُ فِي إِعْرَابِهَـــا مِثْـلُ اسْـمِ (إِلَّا) حِـينَ يُـسْتَثْنَى بِهَـا

الأصل في (غَيْر) أنْ تكونَ[1] صفةً، إذ هي بمعنى (مغاير) كمررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ، وقد تخرج عن الصفة، وتتضمَّن معنى (إلا) فيستثنى بها حملًا لها على (إلا) والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، ولا تخرج[2] عن الجر أصلًا[3] لملازمتها الإضافة المسئولية عليها.

ويجب في لفظ (غير) أن (٤١) يُعْرَبَ بما كان يعربُ به[4] المستثنى بإلَّا -قد عرفتَ تفصيلَه، فيجبُ نصبُ (غَيْر) لكِنْ[5] على الحالية بَعْدَ الكلام التامِّ الموجبِ نحو: (قَامَ القومُ غيرَ زيدٍ)[6].

(ويكون على حسب العوامل بعد الكلام المنفي غيرِ التامِّ، نَحْوُ: مَا قَامَ غَيْرُ زيدٍ، وما رأيتُ غيرَ زيدٍ، (وما مررتُ بغيرِ زَيْدٍ)[7].

ويترجَّحُ الإبدالُ على النصبِ في الكلام التامِّ غيرِ الموجب إذا كان الاستثناءَ متَّصلًا، ولم يتقدَّم المستثنى، نَحْوُ: ما قَامَ القومُ غَيْرُ زَيْدٍ[8]، وما رأيتُ القومَ[9] غَيْرَ

(١) في (ك): (يكون).
(٢) في (ك): (يخرج).
(٣) في (ك): (الخبر).
(٤) لفظة (ب): ساقطة من (ك).
(٥) لفظة (لكن): زيادة في (ك).
(٦) قال ابنُ هشام: وانتصابُ (غَيْر) في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد (إلّا) عندَهم. واختاره ابنُ عصفور. وعلى الحالية عند الفارسيّ واختاره ابنُ مالك وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابنُ الباذش.
المغني: ١٥٩.
(٧) ما بين القوسين: ساقط من (ك).
(٨) ما بين القوسين برمّته: ساقط من (س).
(٩) لفظة (القوم): ساقطة من (س).

زَيْدٍ، وَمَا مررتُ بالقومِ غَيْرِ زَيْدٍ.

فإنْ تقدَّم وجبَ النصبُ، نَحْو: مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ.

ولم يتعرّض الناظم لسوى[1]؛ لأنَّها عندَ سيبويهِ والجمهورِ لا تكونُ[2] إلَّا ظرفًا ولا تخرجُ عنه إلَّا في الضرورة[3].

ومذهب الزَّجَّاج[4] -واختاره ابنُ مالك- أنَّها كَغَيْر مَعنًى وإعرابًا[5]، وجَزَمَ به ابنُ هشامٍ في القَطر[6]، =

---

(١) ولغات (سوى) هي: سُوًى (على وزن هُدًى) وسَوَاء- على وزن سَلَام، وسِواء (على وزن سِنَان) وسِوَى (على وزن عِنَبْ).
انظر شرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٢٣).

(٢) في (س): (لا يكون).

(٣) انظر المغني: ص ١٤١، وكذلك شرح ابن عقيل على الألفية: (٢/ ٢٣٠).

(٤) هو: أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ السَّري بن سُهَيل الزَّجَّاج، كان أولَ أمرِه يخرط الزجاج، ثم مال إلى طلب العلم، فلزمَ ثعلبًا ثم المبرِّد فأخذ عنهما، ثم اتّصل بالمكتفي وصار نديمًا له، تُوُفِّيَ سنة ٣١٠ هـ.
ومن أشهر مؤلفاته: الاشتقاق، وشرح أبيات سيبويه، وما ينصرف وما لا ينصرف وغير ذلك.
راجع في ترجمته: أخبار النحويين البصريين: ١٠٨، وبغية الوعاة: ١٧٩، وإنباه الرواة: ١/ ١٥٩ - ١٦٦، والشذرات: ٢/ ٢٥٩، مراتب النحويين ص ١٧٩.

(٥) تقول: جاءني سواك، بالرفع على الفاعلية، ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني أحد سواك، بالنصب والرفع وهو الأرجح.
انظر المغني: ١٤١.
وقال ابن مالك في ألفيته:

ولسوى سوى سواء اجعلا ... على الأصح ما لغير جعلا

(٦) قال ابن هشام: فأمَّا الذي يخفض دائمًا فغير وسوى، تقول: قام القوم غير زيد، وقام القوم سوى زيد- بخفض (زيد) فيهما وتعرب (غير) نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد (إلا) =

=وصحَّحه في الشذور[١].

وقال ابنُ مالك: إنَّما اخترتُ غيرَ ما ذهبوا إليه[٢]، لأمرين:

أحدُهما: إجماعُ أهلِ اللغة على أنَّ معنى قولِك: قاموا سواك، وقاموا غيرك: واحدٌ، فإنَّ أحدًا لا يقول: إن (سوى) هنا عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدلُّ على ذلك فهوَ بِمعْزِلٍ عن الظرفية.

ثانيهما: أنَّ مَنْ حَكَمَ[٣] بظرفيَّتِها حَكَمَ[٤] بلزومها إيَّاها، وأنَّها لا تتصرَّف[٥] والواقع في كلام العرب، نثرًا ونظمًا خلافُ ذلك، فإنَّها قد أضيف إليها وابتُدِئَ بها وعمِلَتْ فيها نواسخُ الابتداء، ونَحْوُها من العوامل اللفظية[٦]. انتهى

=

في ذلك الكلام، وتقول: (ما قام القومُ غيرَ زيدٍ) وغيرُ زيدٍ بالنصب والرفع- كما تقول: ما قام إلّا زيدًا، وإلّا زيدٌ.

وتقول: (ما قام القومُ غيرَ حمارٍ) بالنصب- عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فقس، وهكذا حكم (سوى) خلافًا لسيبويه؛ فإنَّه زعم أنَّها واجبة النصب على الظرفية دائمًا.

قطر الندى: (٢/ ٨٨، ٨٩).

(١) قال في الشذور (ص ٢٦٠): وتعرب (غير) باتّفاق، وسوى -على الأصح- إعراب المستثنى بإلَّا.

(٢) أي: غير ما ذهب إليه أكثر البصريين -ومنهم سيبويه- في ادّعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف.

(٣) في (ط) (ك): (يحكم).

(٤) في (ط): (يحكم).

(٥) في (س) (ك): لا تنصرف.

(٦) هذا النص قد نقله الفاكهي -بتصرُّف- عن ابنِ مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية). انظر: (٢/ ٧١٦).

وقد نظر فيه من أَوْجُهٍ ليس هذا موضعَ ذكرِها[1].

(١) راجع في هذا الخلاف: الهمع: (١/ ٢٠١ - ٢٠٢).

بَابُ (لا) النافية للجنس

وَانْصِبْ بِلَا فِي النَّفْيِ كُلَّ نَكِرَهْ ... كَقَوْلِهِمْ: لَا شَكَّ فِيهَا ذَكَرَهْ

وَإِنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضُ ... فَارْفَعْ وقُلْ: لَا لأَبِيكَ مُبْغَضُ

تَعْمَلُ (لاَ) عَمَلَ (إنَّ) من نصبِ الاسمِ، ورفعِ الخبرِ- إذا قُصِدَ بِها نَفْيُ الجنسِ على سبيل الاستغراق، ولم يدخُل عليها جار، وكان اسمُها نكرةً متَّصلَةً بها، وخبرُها أيضًا نكرة.

فلو قُصِدَ بِها نَفْيُ الوحدةِ، أو كان نفيُها إيَّاه على سبيل الاحتمال لم تَعْمَلْ هذا العملَ.

وكذا لا عملَ لها إنْ دخل عليها جار، نَحْوُ: (جِئْتُ بِلَا زَادٍ).

ولو كان مدخولُها معرفةً أو نكرةً منفصلًا[1] عنها وجب إهمالُها وتكرارُها، فيرتفع ما بعدَها على الابتداء، نَحْوُ: (لا زَيْدٌ فِي الدارِ ولا بكرٌ)، و﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

وَأَمَّا نَحْوُ: (قَضِيَّة وَلَا أَبَا حَسَنٍ[2] لها) فمؤوَّلٌ، وعملُها على خلافِ القياس، لكنْ وَرَد السماعُ به[3].

---

(١) في (ط) (س): منفصلة.

(٢) في (س): ولا أبي حمد. خطأ

(٣) قال المبرّد في المقتضب (٤/ ٣٦٣): "... ومثلُ ذلك قولُهم في المَثَل: قضيَّةٌ ولا أبا حسن لها، أي: قضيَّةٌ ولا عَالِمَ بها، فدخل عليّ -رَضِيَ اللهُ عَنْه- فيمن يُطلب لهذه المسألة".
وانظر كذلك: سيبويه: (١/ ٣٥٥).
وقال الرضي في شرح الكافية (١/ ٢٣٩): معنى قضيّة ولا أبا حسن لها لا فيصلَ لها، إذ هو -كرم اللهُ وجهَه- كان فيصلًا في الحكومات... فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفص

فإنْ أُفْرِدَتْ عَمِلَتْ وجوبًا، وإلا جوازًا.

لكن إنّما يظهر نصبُ الاسم إذا كان مضافًا، نَحْوُ: لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ، أو شبيهًا به بأنْ يكونَ عاملًا فيما بعدَه[1] عملَ الفعل، نَحْوُ: لا طالعًا جبلًا حاضرٌ، ولا راغبًا في الشرِّ محمودٌ.

فإنْ كانَ اسمُها مفردًا بُنِيَ معها على ما يُنصبُ به لو كان معربًا.

ونعني بالمفرد هنا: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به، فدخل المفردُ وجمعُ التكسير والمثنَّى والمجموعُ على حدِّه وجمعُ المؤنَّث السالم.

والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: لكلِّ فرعونَ موسى، أي: لكلِّ جبَّار قهّارٌ، فيصرف (فرعون) (موسى) لتنكيرهما بالمعنى المذكور.
وقد أوّل ابنُ عقيل هذا المثال، هكذا: ... ولا مسمًّى بهذا الاسم لها.
انظر شرح ابن عقيل: (٢/ ٦).
وقد اعترض على هذا التأويل أستاذنا الشيخُ محمَّد محيي الدين عبد الحميد، قائلًا: وهكذا أوّله الشارح، وليس تأويله بصحيح؛ لأنّ المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق، وقد أوّله العلماء بتأويلين آخرين:
أحدهما: أنَّ الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، ومثل: كلمة متوغلة في الإبهام لا تتعرّف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه.
والثاني: أن يجعل (أبا حسن) عبارة عن اسم جنس، وكأنّه قد قيل: ولا فيصلَ لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو (حاتم) بالمتناهي في الجود، ونحو (ما در) بالمتناهي في البخل، ومثله (يوسف) بالمتناهي في الحسن، وضابطه أن يؤوَّل الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.
منحة الجليل: بهامش شرح ابن عقيل (٢/ ٦).
(١) في (س): بعد (لا).

فالمفردُ وجمعُ التكسير مبنيَّانِ[1] على الفتح، نَحْوُ: لا رجلَ، ولا رجالَ[2] لِأنَّ نصبَهما به[3]، والمثنى والمجموعُ على حدِّه[4] يُبنيانِ على الياء، نَحْوُ: لا رجلينِ ولا قائمينَ؛ لأنَّ نصبَهما بها[5].

وأما جمعُ المؤنَّث السالمَ فيُبْنَى على الكسر أو الفتح (٤٢) نَحْوُ: لا مسلماتِ[6].

---

(١) في (ك) (ط) (س): (يبنيان).

(٢) في (س): لا رجال ولا رجال. سهو.

(٣) في (س): (بهما) خطأ.

(٤) (على حدّه): ساقطة من (ك).

(٥) اختار الشارح بناء هذا النوع بالياء ولم يختر النصب- وهو بهذا تابع للخيل وسيبويه؛ فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ اسمَ (لا) المثنّى والمجموع على حدّه يبنى على ما ينصب به لو كان معربًا، بينما ذهب المبرِّد إلى أنَّهما معربان، وعلل لرأيه بقوله: لأنَّ الأسماء المثنّاة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلِها اسمًا واحدًا، لم يوجد ذلك كما لم يكن المضاف ولا الشبيه به مع ما قبلَه بمنزلة اسم واحد.

انظر المقتضب: (٤/ ٣٦٦) والمغني: ٢٣٨.

وقد وهم ابنُ هشام في شرحه على اللمحة البدرية وعدّ هذا النوع منصوبًا باتّفاق، قال: وقسمٌ حكمِه أنْ يكونَ منصوبًا بالياء اتّفاقًا- وهو المثنّى وجمع المذكر السالم، نحو: لا رجليْنِ، ولا قائِمَيْنِ.

شرح اللمحة البدرية: (٢/ ٦٥).

(٦) اختلف في هذا النوع على أربعة مذاهبَ:

الأول: وجوب كسره وتنوينه -وهو اختيار ابن خروف- تقول: لا مسلماتٍ.

الثاني: وجوب كسره من غير تنوين، وهو قول ابن كثير، تقول: لا مسلماتِ.

الثالث: وجوب الفتح، وهو قول المازنيّ والفارسيّ والرمانيّ، تقول: لا مسلماتَ.

الرابع: امتناع التنوين وجوبًا ورجحان الفتح، ومرجوحية الكسر، واختاره ابنُ هشام، وقد رُوي بالوجهين قول الشاعر:

لا سابغات ولا جأواءَ باسلةٍ تقِي المَنُونَ لدى استيفاء آجالِ

انظر شرح اللمحة البدرية: (٢/ ٦٦).

وعلّةُ بناءِ اسمِ (لا) تضمُّنُه معنى (مِنْ)، وقيل: تركُّبُه معها تركيبَ (خَمْسَةَ عَشَرَ)[١].

وإنَّما تُبْنَى على ما ينصب به ليكون البناء على ما استحقَّه ذلك الاسمُ النكرةُ في الأصلِ قبلَ البناءِ.

وإنَّما لم يُبْنَ المضاف ولا الشبيه به؛ لأنَّ الإضافَة ترجّحُ جانبَ الاسميةِ فيردّ الاسمُ بسببها[٢] إلى ما يستحقُّه[٣] في الأصل من الإعراب.

وما اقتضاه كلامُ الناظم من أنَّ[٤] اسم (لا) منصوبٌ بها نصبَ[٥] اسم[٦] إنّ المشدّدة، مفردًا كان أو غيرَه، هو مذهبٌ كوفيٌّ. والراجحُ ما ذكرناه من التفصيل[٧].

وَارْفَـعْ إذَا كَـرَّرْتَ نفيًـا وانْـصِبِ ... أَوْ غَـايِرِ الإعْـرَابَ فِيـهِ تُـصِبِ

تَقُـولُ لا بَيْـعَ وَلَا خِـلَالُ ... فِيـهِ وَلا عَيْـبٌ وَلَا إخْـلَالُ(*)

إذا تكررت (لا) مع النكرة، نحو: (لا بَيْعَ ولا خِلَال)، ومثلُه: (لَا حَوْلَ ولا قُوَّةَ)[٨]

(١) انظر المصدر السابق: (٢/ ٦٨).
(٢) في (س): (تشبُّها).
(٣) في (س): (ما استحقه).
(٤) لفظة (أنَّ): ساقطة من (س).
(٥) لفظة (نصب): ساقطة من (س).
(٦) لفظة (اسم): ساقطة من (ط).
(٧) للوقوف على رأي الكوفيّين والبصريين انظر المسألة رقم٥٣ في الإنصاف ص ٢٢٥.

(*) ذكر هذا البيت في (ط) هكذا:
تَقُـولُ لا بَيْـعَ وَلا خـلالُ ... فِيـهِ وَلا بَيـعٌ وَلا خـلالُ

(٨) أصلُ هذا التركيب اللغوي حديثٌ شريفٌ وهو «لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إلّا بالله، كَنْزٌ مِنْ كنوزِ الجَنَّةِ». سنن ابن ماجه: ص ١٢٥٧ –كتاب الأدب– باب ٥٩.

جاز لك في جملة التركيب خمسةُ أوجُه؛ وذلك[1] لأنه يجوز في النكرة الأولى وجهانِ: الفتح والرفع، فإن فتحتَها جازَ لك في الثاني ثلاثةُ أوجُهٍ: الفتح والرفع والنصب، وإن رفعتَها فَلَكَ في الثانية وجهانِ[2]: الرفعُ والفتحُ، ويمتنع النصبُ فيحْصل أنه يجوز رفعُ الاسمين على إلغاء (لا) أو إعمالها[3] عملَ (ليس)، وفتحهما[4] على إعمالها عمل إنَّ، وفتحُ الأول ورفعُ الثاني، وبالعكس، وفتحُ الأولِ ونصب الثاني على جعل (لا)[5] الثانية زائدةً، وعُطِفَ الاسمُ بعدَها على محلِّ اسم (لا) قبلَها.

وهذه الأوجُهُ الخمسةُ مستفادةٌ من كلامِه، وَأَمَّا رفعُهما وفتحُهما فمستفادانِ من النصفِ الأول، وأمَّا البقيَّةُ فمن الثاني؛ إذ المغايرةُ يَصْدُقُ بها[6] غايةُ ما فيه إطلاقُ النصبِ بمعنى الفتح تارةً وعلى ما يصحَبُه تنوينٌ تارةً[7] أخرى[8]، ويوجد في بعض

=

وانظر كذلك في عبارة: «لا حول ولا قوة إلا بالله». البخاري: (٢/ ٢٥٢) كتاب الأذان: (٢/ ١١٣) ومسلم: (٢/ ٢٣٨) كتاب المساجد.

واحتج بالجزء الأول منه سيبويه في كتابه (٢/ ٢٩٢) والمبرّدُ في مقتضبه (٤/ ٣٧١) والرماني في (معاني الحروف): ٨١، ٨٢، وابن مالك في (التسهيل): ص ٦٨، واحتج به ابن هشام كاملًا في شرح الشذور: ص ١٦٨.

(١) في (ك): (وذلك يجوز).

(٢) لفظة (وجهان): ساقطة من (س).

(٣) في (س) (ط): (وإعمالها).

(٤) في (س): (وفتحها).

(٥) لفظة (لا): ساقطة من (ك).

(٦) في (س): (بهما).

(٧) لفظة (تارة): ساقطة من (ك).

(٨) الوجوه الخمسة في تركيب (لا حول ولا قوة إلا بالله) ونحوه، توضيحُها كالآتي:

الأوَّل: أنْ تنصبهما جميعًا بلا تنوين، كما قرئ: (لا بيعَ فيه ولا خلالَ).

الثاني: أن تنصب الأولَ بغير تنوين، وتنصب الثاني بتنوين كما قال الشاعرُ:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ... اتسع الخَرقُ على الراقع

النسخ(*).

وَإِنْ تَشَأْ فَانْصِبْهُمَا[1] جَمِيعَا وَلَا تَخَفْ رَدًّا ولا تقعيرَا

وهذا لا يُحتاجُ إليه للاستغناء عنه[2] بما قبلَه، بل يلزم عليه التكرار أو[3] أنْ يكونَ رفعُ الاسمين مسكوتًا عنه، وأمّا إذا لم تتكرَّر[4] (لا) مع النكرة، مثل: لَا رَجُلَ

الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

هذا لعمري الصَّغارُ بعينِه لا أمَّ لي -إن كان ذاك- ولا أبٌ

الرابع: أن ترفعَهما جميعًا بتنوين، كقول الشاعر:

وما هجرتُكِ حتى قلتِ معلنةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ

الخامس: أنْ ترفعَ الأولَ وتنوِّنه، وتنصبَ الثاني بغير تنوين، كما قال الشاعر:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبدًا مقيمُ

انظر شرح ملحة الإعراب للحريري: ١٥٧.
انظر هذه الوجوه كذلك في: سيبويه (١/ ٣٥٢) والمغني: ٢٣٩، وابن يعيش (٢/ ١١٢، ١١٣) وشرح الرضي على الكافية (١/ ٢٤٠، ٢٣٩).

(*) ويوجد في إحدى نسخ الملحة (وهي نسخة مطبوعة بمطبعة المكتبة الشعبية ببيروت — لبنان) بيت من المنظومة ذكر عقب البيت السابق وهو:

والفتحُ في الثاني ورفعُ الأولِ قد جاز والعكسُ كذلك فافعلِ

ولم يذكر في نسخ الشرح جميعًا، وذلك لأنَّ الشارحَ يرى أنه لا يُحتاج إليه للاستغناء عنه بما قبلَه.

(١) في (ط): (فافتَحها).
(٢) لفظة (عنه): ساقطة من (س).
(٣) في (ك) (س): (و).
(٤) في (س): (تكررت).

وامرأةٌ. وجبَ فتحُ الأوّل[١] وجازَ في الثانية الرفعُ والنصبُ[٢][٣].

(١) في (س): (رفع الأولى).

(٢) قال ابن عقيل: (وَحَكَى الأخفشُ: لا رجلَ ولا امرأةَ. بالبناء على الفتح على تقدير تكرّر (لا) فكأنه قال: لا رجلَ والمرأةَ. ثم حذفت لا). [شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠]

(٣) في هامش النسخة (ك) الورقة (٣٨) نصٌّ نُقِلَ عن مجيب النِّدا للمؤلف، وهو: (تتِمَّةٌ): إذا عُلِمَ خبرُ (لا) جاز حذفُه كثيرًا عند الحجازيين، ووجب عند التميميّين والطائيّين نَحْوُ: قالوا لا ضَيْرَ، أي: علينا، ولا إلهَ إلّا الله، أي: موجود. وإنْ جُهِلَ وجبَ ذكرُه عِند جميع العرب، كقوله -عليه السلام: لا أحدَ أغيرُ من الله- عَزَّ وجَلَّ، وقد يُحذَفُ اسمُ (لا) مع العِلْمِ به كقولهم: لا بأسَ، أي: لا بأسَ عليك.

بَابُ التعَجُّبِ

وَتُنْـصَبُ الأَسْـمَاءُ فِي التَّعَجُّـبِ ... نَـصْبَ المَفَاعِيـلِ وَلَا تَـسْتَغْـرِبِ
تَقُـولُ مَـا أَحْـسَنَ زَيْـدًا إِذْ خَطَـا ... وَمَـا أَحَـدَّ سَـيْفَهُ حِيـنَ سَـطَا

التعجُّبُ: انفعالٌ يحدُثُ في النفس عند الشعورِ بأمْرٍ خَفِيَ سببُه وخرجَ عن نظائره، ولهذا يقالُ: إِذَا ظَهَرَ السببُ بَطُلَ العجبُ.

وله صيغٌ كثيرةٌ دالَّةٌ عليه، منها[١] ما هو بالقرينة نَحْوُ: «سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ المؤمنَ لا ينجُسُ»[٢]، ومنها ما هو بالوضع نَحْوُ: ما أفعَلَه وأفْعِل به.

وهاتان الصيغتانِ اقتصرَ النحويُّونَ عليهما[٣] في هذا الباب، لاطِّراد الإتيان بهما في كلِّ معنى يصحُّ التعجبُ منه.

فإذا أردت إنشاءَ فعلِ التعجُّبِ فَجِئْ به على وزن (أَفْعَلَ)[٤] بَعْدَ (مَا) مُبْتَدِئًا بها، ثم جِئْ بالمتعجَّبِ[٥] من فعلِه منصوبًا نصبَ المفعولِ به ولا تستغربْ ذلك.

---

(١) لفظة (منها): ساقطة من (ك).

(٢) هذا جزءٌ من حديثٍ نبويٍ شريفٍ رواه البخاري في صحيحه (١/ ٧٩) كتاب الغسل باب -عرق الجنب وأنّ المؤمنَ لا ينجس- عن أبي هريرة -رَضِيَ اللهُ عَنْه- أنَّ النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وهو جُنُبٌ فهرب منه، وذهب فاغتسل ثم جاء فقال: «أين كنت يا أبا هريرة؟» فقال: كنت جنبًا فكرهتُ أن أجالسكَ وأنا على غير طهارة فقال: «سبحان الله إنَّ المؤمنَ لا يَنْجُسُ».
وانظر في الحديث كذلك: سنن الترمذي (١/ ٢٠٧) طهارة، وسنن أبي داود- طهارة (١/ ٥٢) والنسائي - طهارة (١/ ١١٩) وابن ماجه (١/ ١٧٨) باب مصافحة الجنب.

(٣) في (س): (عليها).

(٤) في (ط): (أفعله).

(٥) في (س): (التعجب).

وَجِئْ[1] به على وزن (أفْعِل)، ثم جِئْ بالمتعجَّبِ[2] مِن فعلِه مجرورًا بالباء، مثال الأوّل: مَا أَحْسَنَ زيدًا، (فَمَا): (مبتدأٌ بمعنى شيء)[3] وابتُدِئ به لتضمُّنِهِ معنى التعجُّبِ (٤٣)، وأحْسَنَ: فعلٌ ماضٍ بدليلِ اتصالِ نونِ الوقاية به، وفاعلُه ضميرٌ (مستترٌ وجوبًا عائدٌ على)[4] (ما) و(زيدًا): مفعولٌ به، والجملةُ خبرُ المبتدأ.

والهمزةُ في (أفْعَلَ) للصيرورة، والتقديرُ: شَيْءٌ عجيبٌ أَحْسَنَ[5] زَيْدًا؛ أي: صيَّره حَسَنًا[6].

ومثال الثاني، نحو: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ.

فأحْسِنْ: فِعْلٌ[7] لفظُه لفظُ الأمر، ومعناه الخبرُ، وبزيدٍ: فاعلُه، والباء زائدةٌ لازمةٌ[8]، كما في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩، ١٦٦/ الفتح: ٢٨].

والهمزة: للصيرورة أيضًا، والتقدير: أحسنَ زيدٌ، أي: صار حسنًا، هذا مذهبُ سيبويه، ففيه زيادة الباء، واستعمالُ الأمرِ بمعنى الماضي ولم يتعرّض في النظم لكون

---

(١) في (س): (وجيء).
(٢) في (س): (التعجب).
(٣) في (ك): (اسم تام بمعنى شيء، مبتدأ).
(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).
(٥) في (س) (ط): (حسّن).
(٦) قال ابنُ هشام: المعنى شيءٌ حسَّنَ زيدًا، جزم بذلك جميعُ البصريّين إلّا الأخفش فجوَّزه، وجوَّز أنْ تكونَ معرفةً موصولةً، والجملة بعدها صلة لا محل لها، أو أن تكون نكرةً موصوفةً، والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها، وعليها فخبر المبتدأ محذوف وجوبًا وتقديُره: شيءٌ عظيمٌ ونحوُه.
المغني: ٢٩٧
(٧) لفظ (فعل): زيادة في (ك).
(٨) لفظة (لازمة): زيادة في (ك).

المتعجَّب منه مجرورًا.

واعلَمْ[١] أنَّ فعلَ التعجّبِ إنَّما يُبْنَى من فعلٍ متصرِّفٍ[٢]، ثلاثيٍّ[٣] مجرَّدٍ، تامٍّ[٤]، مُثْبَتٍ، متفاوتٍ في المعنى[٥]، مبنيٍّ للفاعل، غيرِ دالٍّ على لونٍ أو خلقةٍ.

فإذا أُرِيدَ التعجُّبُ من فعلٍ دالّ على لون أو خِلْقَةٍ فيتوصل إليه بجائزٍ يُصاغ منه، وينصب مصدرُ المتعجَّبِ[٦] منه بعدَه مفعولًا -كما يؤخذ من قوله:

وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الْأَلْوَانِ ... أَوْ عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الأَبْدَانِ

فَابْنِ لَهُ فِعْلًا مِنَ الثُّلاثِي ... ثُمَّ ائْتِ بِالْأَلْوَانِ[٧] وَالْأَحْدَاثِ

تَقُولُ: مَا أَنقَى بَيَاضَ الْعَاجِ[٨] ... وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِي

وإذا قصدتَ التعجُّب من فعل دلَّ[٩] على لون كالبياضِ، أو على عاهةٍ، أي: علَّة كالعمى فيتوصَّل إليه بأنْ يُصاغَ فعلُ التعجب من فعلٍ ثلاثيٍّ، أي: مع استيفاء سائر الشروط المذكورة، ثم يُؤتَى بمصدر الفعل الذي تريد التعجُّب منه منصوبًا

(١) (واعلم): موضعها بياضٌ في (ك).

(٢) فلا يُبْنَى من فعل غير متصرِّف، كنعم وبئس وعسى وليس.

(٣) فلا يُبْنى ممّا زاد على ثلاثة أحرف، نحو: دحرج وانطلق.

(٤) احترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو: كان وأخواتها، فلا يقال: ما أكونَ زيدًا قائمًا. وقد أجازه الكوفيُّون.
انظر شرح ابن عقيل: (٣/ ١٥٤).

(٥) أي: أن يكون معناه قابلًا للمفاضلة، فلا يبنيان من مات، وفني ونحوهما؛ إذ لا مزيةَ فيهما لشيء على شيء. المصدر السابق.

(٦) في (س)، (ك): (التعجب).

(٧) في (س)، (ك): (باللون).

(٨) العاجُ: هو عظمُ الفيل. واحدهُ عاجةٌ. [انظر القاموس المحيط: عوج]

(٩) في (ط): (فعل ثلاثيّ دالّ).

بعد (ما أفعلَ) مضافًا إلى فاعلِ الفعل فتقول في التعجب من (بيض)[١] ما أشدَّ بياضَه[٢]، ومن عور: ما أقبحَ عورَه، ومثلُه ما مثَّل به.

وكذا يقال في التعجب من نحو: (انْطَلَقَ) -ممّا هو فعلٌ زائدٌ على ثلاثة أحرف.

ما أشدَّ انطلاقَه.

وأمَّا الفعلُ الجامدُ والذي لا يتفاوتُ معناه فلا يُتعجَّبْ منهما ألبتَّةَ.

وقد أفهم[٣] كلامُه أنَّ فعلَ التعجُّبِ لا يُبنَى من الألوان، ولا من العاهات، ولا من الاسم، ولا فعل زائد على ثلاثة أحرف.

---

(١) في (ط) : بيض.
(٢) راجع الإنصاف: مسألة رقم (١٦)
(٣) في (س): فهم.

بَابُ الإغراءِ

وَالنَّـصْبُ فِي الإِغْـرَاءِ غَـيْرُ مُلْتَبِسْ ... وَهْـوَ بِفِعْـلٍ مُـضْمَرٍ فَـافْهَمْ وَقِـسْ
تَقُـولُ لِلطَّالِـبِ خِـلًّا بَـرًّا ... دُونَـكَ بِـشْرًا وَعَلَيْـكَ عَمْـرا[1]

الإغراءُ: هو تنبيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليلزمَهُ.

وحكمُ الاسمِ المُغْرَى به: النصبُ - وهو ظاهرٌ غير خافٍ[2]؛ لأنَّه مفعولٌ به.

وعامِلُه إمَّا ظاهرٌ، نَحْوُ: الزمْ أخَاكَ، ومنه قولُه: دُونَكَ عَمْرًا وَعَلَيْكَ بِشْرًا[3].

فدونَك: اسم فعلٍ منقولٌ من ظرف المكان بمعنى: خُذْهُ.

وعليك: اسمُ فعلٍ منقولٌ من جار ومجرور بمعنى: الزَمْ، وما بعدَهما منصوبٌ بِهِمَا على المفعولِ به، لا بِما نَابَا عنه كما هو صريحُ كلامِه.

وإمّا مُضْمَرٌ: وإضمارُه إمَّا جوازًا نَحْوُ: الصلاةَ جامعةً، أي: احضُروا الصلاةَ. (وجامعةً): حالٌ، ويجوز رفعُهما، ورفعُ[4] الأولِ ونصبُ الثاني وبالعكس[5].

وإمّا وجوبًا[6]: وذلك في العطف نحو: الأهلَ والولدَ، والمرؤةَ والنجدةَ، وفي

---

(١) في (س): دونك عمرًا، وعليك بشرًا.
(٢) في (ط): خفي.
(٣) في (ط): دونك زيدًا، وعليك عمرًا، وفي (ط): وعليك بكرًا.
(٤) في (س): (أو).
(٥) جاء في التصريح: "... ولو صرّح بالعامل لجاز لعدم العطف والتكرار، ويقال برفعِهما على الابتداء والخبر، ويُرفع الأولُ على الابتداء، وحذف الخبر، ونصب (جامعةً) على الحال، ونصب الأول على الإغراء، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف". [انظر ٢/ ١٩٥]
(٦) يضمر العامل وجوبًا في سبعةِ مواضعَ، هي:
=

التكرار، نَحْوُ:

٣٠- أخَاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لاَ أَخَـا لَـهُ ....

وإنّما وجب الإضمارُ فيهما لجعلِهما كالبدل [٢] من اللفظ بالفعل، كما أشار إلى ذلك في التكرار، بقوله:

=

الأوّل: في باب الاشتغال: وذلك نحو: زيدًا لمتُه. فزيد: منصوبٌ بفعل واجب الإضمار، والتقدير: لُمتُ زيدًا لمتُه.

الثاني: في باب النداء، فالتقدير في نَحْوِ: يا عبدَ الله: أدعو عبدَ الله.

الثالث: في باب الإغراء، كما مثّل المؤلف في البيت الآتي قريبًا.

الرابع: المنصوب على المدح، نحو: أتاني محمدٌ الكريمَ، أي: أمدح الكريم.

الخامس: المنصوب على الذم، نحو: أتاني شريف الفاسقِ، أي: أذم الفاسق.

السادس: المنصوب على الترحُّم، نحو: مررت بزيد المسكينَ والتقدير: أعني المسكين.

السابع: الاختصاص، نحو: نحنُ - النحويِّين - أكثرُ الناس تعاملًا مع نصوص اللغة. والتقدير: أخصُّ النحويين. فنحن: مبتدأ، وأكثر: خبره، والنحويين: مفعول بفعل يلزم إضماره، والجملة حال.

[المحقق].

(١) هذا صدر بيت من بحر طويل - نسبه الأعلم لإبراهيم بن هرمة القرشيّ، والصحيح أنه لمسكين الدّرامي - كما ذكر ذلك صاحبُ الدرر وغيرُه، وعَجُزُهُ:

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ ----------------

وهو من شواهد: سيبويه (١/ ١٢٩) والخصائص (٢/ ٤٨٠) وشرح شذور الذهب (٢٢٢) وأوضح المسالك (٤٨٥) والعينيّ (٤/ ٣٠٥) والتصريح (٢/ ١٩٥) والهمع (١/ ١٧٠) والدرر (١/ ١٤٦، ٢/ ١٥٨) والخزانة (١/ ٤٦٥).

موضع الشاهد: في قوله: (أخاك أخاك) بالنصب على الإغراء بفعل محذوف وجوبًا، تقديره: الزم أخاك، أو احفظ أخاك.

(٢) في (س) كالبدر. تحريف.

وَتَنْـصِبُ الإِسْـمَ الـذِي تُكَـرِّرُهْ عَنْ عِوَضِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا[1] تظهِرُه (٤٤)

مِثْـلُ مَقَـالِ الخَاطِـبِ الْأَوَّاهِ اللهَ اللهَ عِبَـادَ الله

أي: وتنصب[2] الاسم على الإغراء إذا كرَّرْتَهُ -كما تقدَّم- بعامل لا يظهرُ وجوبًا لقيامِ العِوَضِ - وهو تكرارُ المفعول - مَقَامَهُ[3].

وأمّا قولُ الخطيب (اللهَ الله) فمنصوبٌ على التحذير بتقدير (اتّقوا)، ولم يتعرَّضْ له[4] في النظم، وهو كالإغراء في أحكامه.

ولا يكون المغرَى به إلَّا ظاهرًا، متأخرًا عن عامله.

وأمّا ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤]، فمصدرٌ مؤكَّدٌ؛ لأن قَبْلَهُ: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣] ... إلخ، فدلَّ على أنّه مكتوبٌ عليهم[5]، فكأنّه قال: كتبَ اللهُ عليكم ذلك كتابًا.

والخِلُّ: الصديق، والبَرُّ، بفتح الباء: المحسنُ. والأوَّاهُ: كثيرُ[6] التأوّهِ خوفًا من الله تعالى[7].

---

(١) في (س): لم.
(٢) في (س) (ك): وينصب.
(٣) في (ك): لقيام العوض مقامه، وهو تكرار المفعول.
(٤) في (س): ولم ير، وفي (ك): (ولم يتعرّض الناظم له)
(٥) في (ط): عليكم.
(٦) في (ط): الكثير.
(٧) لفظه (تعالى): ساقطة من (س).

بَابُ إنَّ وأَخَواتِها

وَسِـــتَّةٌ تَنْتَــصِبُ الأَسْـــمَاءُ ... بِهَـــا كَـــمَا تَرْتَفِـــعُ الأَنْبَـــاءُ

وَهْـــيَ إِذَا رَوَيْـــتَ أَو أَمْلَيْتَـــا ... إِنَّ، وَأَنَّ يَـــا فَتَـــى، وَلَيْتَـــا

ثُـــمَّ كَـــأَنَّ، ثُـــمَّ لَكِـــنَّ، وَعَـــلْ ... وَاللُّغَـــةُ المَـــشْهُورَةُ الفُـــصْحَى لَعَـــلْ

من جملة نواسخ الابتداءِ هذه الأحرفُ السِّتَّةُ المُشْبِهَةُ بالفعلِ[١] فإنَّها تنسخُ حكمَهُ بدخولِها على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ اتفاقًا - ويسمّى اسمَها، وترفع الخبر عند البصريين ويسمى خبرَها، وعند الكوفيين أنَّه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبلَ دخولها لِأنَّه لم يتغيَّر عمَّا كان عليه[٢]، ولهذا لا يجوز: أنّ قائمٌ زيدًا - ولو كان معمولًا لها لجازَ.

وعبارةُ الناظم صَادِقةٌ بالمذهبينِ، وإلى الأوَّلِ أقربُ لِمَا[٣] ذكرتُه في شرحِ

---

(١) ذهب سيبويه والمبرّدُ وابن السّراج إلى أنّ عدَّة هذه الأحرُفِ خمسةٌ لا ستَّة؛ وذلك لأنَّهم يعتبرون (إنَّ وأنَّ) حرفًا واحدًا.

يقول سيبويه في باب (الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعدَه): "... وهي: أنّ، ولكنّ، وليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ وذلك قوله: إن زيدًا منطلقٌ، وإن عمرًا مسافرٌ، وإنَّ زيدًا أخوك، وكذلك أخواتها".

الكتاب: (١/ ٢٨٠).

وَقَال المبرد: وأن مجازهما واحد؛ فلذلك عددناهما حرفًا واحدًا.

المقتضب: (٤/ ١٠٧).

وقال السيوطي: لأنّ (إنّ) وأنَّ، واحدةٌ، وإنما تكسر في مواضعَ وتفتح في مواضعَ، وإن كانتا غَيْرَيْنِ فالثانية فرعُ الأولى.

الهمع: (٢/ ١٤٨).

(٢) انظر المسألة رقم ٢٢ (ص ١١٥) في كتاب الإنصاف.

(٣) في (ط): (كما).

القَطْرِ[١].

ولو عكس التشبيه لكان أولى، وما يجوز[٢] أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أنْ يكونَ خبرًا لها.

ومعنى (إنّ وأنّ) توكيدُ[٣] النسبة، ونَفْيُ الشكِّ عنها أو الإنكار لها إلّا أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ مَعَ ما بعدَها في تأويلِ المفردِ، كما سيأتي.

ومعنى (كأنَّ): التشبيهُ المؤكّد؛ لأنَّه مركَّبٌ من الكافِ وأنَّ.

ومعنى (لكنَّ): الاستدراكُ، وهو تعقيبُ الكلامِ برفع ما يُتَوَهَّمُ ثبوتُه أو نفيهُ من الكلام السابق.

ومعنى (ليت): التمنِّي، وهو طلبُ ما لا طَمَعَ فيه؛ أو ما فيه عُسْرٌ.

ومعنى (لعلَّ): الترجِّي في المحبوب، والإشفاقُ في المكروهِ، ويعبَّرُ عنهما بالتوقع، ويقالُ فيها: عَلَّ ولَعَلَّ[٤]- بمعنىً واحدٍ.

---

(١) قال الفاكهي في (مجيب الندا: ص ١١١): ونسبةُ الرفع إلى هذه الأحرفِ هو مذهب البصريّينَ، وأمَّا الكوفيّونَ فذهبوا إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها؛ لأنَّه لم يتغير عمّا كان عليه. ولهذا لا يجوز: إنَّ قائم زيدًا، ولو كان معمولًا لها لجاز، والأصحُّ الأولُ، لأنّ لهذه الأحرفِ شبهًا بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملن عملها معكوسًا، ليكونَ المبتدأ والخبر معهنَّ كمفعولٍ قدّم وفاعلٍ أُخِّر، تنبيهًا على الفرعية، ولأنّ معانيها في الأخبار، فكنَّ كالعمدِ والأسماءُ كالفضلاتِ، فأُعْطِيَا إعرابَ العمدِ والفضلاتِ. كذا قيل في تقرير العلّةِ -وهي متأتيةٌ في (ما) الحجازية، ولم يتقدّمْ منصوبُها.

(٢) في (س)، (ك)، (ط): (وما جاز).

(٣) في (ط): (تأكيد).

(٤) في (د)، (ط): (ولعنَّ).

وَإِنَّ بِالْكَسْرَةِ أُمُّ الْأَحْرُفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلِفِ

(إنَّ) بكسر الهمزة أمُّ هذه الأحرفِ، ولها ثلاثةُ أحوالٍ:

- وجوبُ الكسرة إنْ لَم يَسُدَّ المصدرُ مسدَّها[1] وَمَسَدَّ معموليها.
- ووجوب الفتح عن سدِّ ذلك.
- وجواز الوجهين، إن صحَّ الاعتبارانِ.

فيجبُ الكسرُ إذا وقعتْ مع معمولَيْها محكِيَّة بالقول، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، أو جوابًا للقسم، نَحْوُ: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ٢، ٣]، أو ابتداء في الكلام، نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١][2]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢].

أو في ابتداء الصلَة، نَحْوُ: جَاءَ الذِي إِنَّهُ فَاضِلٌ. أو(*) الصفة، نحو: مررتُ برجُل إنَّهُ فاضلٌ. أو الجملة الحالية، نَحْوُ: جاء زيدٌ إنَّهُ فاضلٌ. أو المضاف إليها ما[3] يختصُّ بالجملِ: كجئتُك[4] إذ إنَّ زيدًا أميرٌ[5].

ويجبُ الفتحُ إذا وقعتْ فَاعِلًا[6] أو مفعولًا[7] أو مبتدأ[8] أو خبرًا عن (٤٥)

(١) (مسدها): ساقطة من (س).
(٢) وفي (ليلة القدر): زيادة في الآية من (ك) (ط).
(*) في (س)، (ك): (و).
(٣) في (ك): (نحو ما).
(٤) في (س): (نحو جئتك).
(٥) انظر الهمع: ١/ ١٣٧.
(٦) وذلك نَحْوُ قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١].
(٧) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١].
(٨) كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

اسم معنى[١] غير قول[٢].

وتكسر وتفتح إذا وقعتْ بعدَ إذا الفجائية[٣]، أو فاءِ الجزاء[٤]، أو في موضع التعليل[٥]. وقد بسط ابنُ هشام في توضحيه الكلامَ على ذلك[٦].

وَالـــلَّامُ تَخْـــتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَـــا لِيَـــسْتَبِيْنَ فَـــضْلُهَا فِي ذَاتِهَـــا

---

(١) وذلك نحو: اعتقادي أنّه فاضل.

(٢) ويضاف إلى حالات وجوب الفتح المذكورة: أنْ تقع معطوفة على شيء مما تقدَّم، أو بدلًا منه، نحو: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧، ١٢٢]، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].
وقد زاد السيوطي في الهمع (١/ ١٣٧) ستة مواضعَ يفتح فيها همزة (إنَّ) وجوبًا وهي:
الموضع الأول: بعد (لولا) نحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].
والموضع الثاني: بعد (لو) نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ [الحجرات: ٥].
والثالث: بعد (ما) الظرفية: لا أكلمك ما أنَّ في السماء نجمًا.
والرابع: بعد (حتّى) غير الابتدائية، وهي العاطفة والجارة - نحو: عرفت أمورك حتى أنَّك فاضلٌ. فإن قدَّرتَها عاطفة كان في موضع نصب، وإنْ قدّرتَها جارّة ففي موضع جر.
الخامس: بعد (أمَّا) المخففة إذا كانت بمعنى حقًّا، فإن كانت بمعنى (ألا) الاستفتاحية كسرت بعدها. وروى بالوجهين قولهم: أما أنك ذهبٌ. وخرجت على المعنيين. والسادس: بعد (لا جرمَ) غالبًا، قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل: ٦٢].

(٣) وذلك نحو: خرجت فإذا إنَّ محمدًا قائمٌ.

(٤) وذلك نَحْوُ: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

(٥) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨].
والكسر هنا أرجع على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة أي: لأنَّه.
وأضاف السيوطي في الهمع (١/ ١٣٨) لحالات جواز الأمرين: وقوعَها بعد (أي) المفسرة، وكذلك إذا وقعت خبرًا عن قول وخبرُها قولٌ، وفاعل القولين واحدٌ، نَحْوُ: أول قولي أن الحمدَ لله. وبعد (مذ) (ومنذ).

(٦) انظر التصريح على التوضيح: (١/ ٢١٤- ٢٢١).

مِثَالُـــــهُ إِنَّ الأَمِـــيرَ عَـــادِلُ   وَقَــدْ سَــمِعْتَ أَنَّ زَيْــدًا رَاحِــلُ
وَقِيــــلَ إِنَّ خَالِـــدًا لَقَـــادِمُ   وَإِنَّ هِنْــــدًا لَأَبُوهَـــا عَـــالِمُ

تختص (إنَّ المكسورةُ بِجَوازِ دخولِ لام الابتداءِ على خبرها عِنْدَ إرادة المبالغة في التأكيد، بشرط أن يكونَ مؤخَّرًا - ولم يكن منفيًّا، ولا ماضيًا متصرِّفًا خاليًا من (قد) ولا فرقَ فيه[1] بين أنْ يكونَ مفردًا، نَحْوُ: إنَّ خَالِدًا لقادمُ، أو جملةً اسميَّةً نَحْوُ: إنَّ هِنْدًا لأبوها عَالِمٌ، أو فعلية مصدّرة بمضارع نَحْوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤].

أو ماضٍ غير متصرِّفٍ، نَحْوُ: إنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرجل، أو متصرِّفٍ مقرونٍ بقد، نَحْوُ: (إنّ زَيْدًا لقد قَامَ)، أو ظرفًا، نَحْوُ: إنَّ زيدًا لعندَكَ[2].

أو جارًّا ومجرورًا، نَحْوُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

وتختصُّ أيضًا بجواز دخول اللام على اسمها بشرط أنْ لا تَلِيَ[3] (إنَّ) نحو[4]: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، إنَّ فيك لزيدًا راغبٌ.

وعلى معمولِ خبرِها المتوسّطِ، نَحْوُ: إنَّ زيدًا لَطَعامَكَ آكِلٌ، وإنّ في الدار لعنَدكَ زيدًا جالسٌ.

وهذه اللَّامُ هي الداخلةُ على المبتدأ، وإنّما أُخِّرتْ مع (إنَّ) كراهيةَ اجتماعِ حرفي

---

(١) (فيه): ساقطة من (س)، (ك).
(٢) في (ط): لعندي.
(٣) في (س) (ط): لا يلي.
(٤) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

تأكيدٍ. ولهذا تسمّى اللامَ المُزَحْلَقَةَ بالقاف[١]، والمزحلفَة بالفاء[٢].

واخْتُصَّتْ (إنَّ) بها ليظهرَ بذلك تمييزُها[٣] على أخواتها في نفسها، وأنّها أمُّ البابِ.

وقول الناظم: وقد سَمِعْتَ أنَّ زيدًا راحل، مثال غير مطابق ولو قال: وقد سمعت أنه راحل، لكان أنسبَ. ويحتمل إرادة التمثيل؛ لإنَّ وأنَّ المفتوحة مع الإيماء إلى الفارق بينَهما.

وَلَا تُقَــــدِّمْ خَـــــبَرَ الحُـــــرُوفِ إِلَّا مَـــعَ المَجْـــرُورِ وَالظُّـــرُوفِ

كَقَـــــوْلِهِمْ إِنَّ لِزَيْــــدٍ مَـــــالَا وَ إِنَّ عِنْـــــدَ خَالِـــــدٍ جَمَـــــالَا

أي:[٤] لا يجوز في هذه الأحرفِ أنْ يتقَدَّمَ خبرُها على اسمِها؛ لضعفِها في العمل بعدم تصرُّفها وإِنْ عَمِلَتْ عَمَلَ الأَفعالِ، إلَّا إذا كان ظرفًا و جارًّا ومجرورًا، لتوسُّعِهم فيها كما مثَّلَ.

وقد يَجِبُ التقدُّمُ لعارضٍ[٥]، نَحْوُ: إنَّ عِنْدَ هِنْدٍ عَبْدَها[٦] وإنَّ في الدار صَاحِبَها.

وإذا امتنع تقديمُ الخبر على الاسم امتنع تقديمُه عليه من بابِ أَوْلَى؛ لأنَّ امتناعَ الأسهلِ يستلزمُ (امتناعَ غيرِه بخلاف العكس، ولا يلزم من جواز تقديم الظروف

---

(١) المزحلقة بالقاف: ساقطة من (س).

(٢) المزحلفةُ والمزحلقةُ بمعنًى واحدٍ، ومعناهما: المدحرجة، يقال: زَحْلَفَ الشيء = زحلقه: دحرجه. [انظر القاموس المحيط: فصل الزاي - باب القاف وكذلك فصل الزاي - باب الفاء].

(٣) في (ط): تمييزها.

(٤) لفظ (أي): زيادة في (ط).

(٥) وهو اشتمالُ على ضمير يعودُ على جزء من الخبرِ.

(٦) في (س): إنّ عبدَ هِنْدٍ عندها. خطأ.

والمجرور على الاسم[١]) جوازُ تقديمِه عليها، إذ لا يلزمُ من تجويزِ الأسهلِ تجويزُ غيرِه.

وَإِنْ تَـزِدْ (مَـا) بَعْـدَ هـذِي الأَحْـرُفِ ... فَـالرَّفْعُ والنَّـصْبُ أُجِيـزَا فَـاعْرِفِ

وَالنَّـصْبُ فِي لَيْـتَ وَعَـلَّ أظهَـرُ ... وَفِي كَـأَنَّ فاسـتَمِعْ مَـا يُـذْكَرُ[٢]

إذا اتَّصلتْ (ما) الحرفيَّةُ[٣] الزائدةُ بهذه الأحرفِ كفَّتها عن العمل، وهيَّأتْها للدخول على الجمل الفعلية بعد أنْ كانت مختصَّةً بالجمل الاسمية فتعيّن فيها[٤] الإلغاء، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦][٥].

وقوله[٦]:

٣١- وَلكِـنَّما أَسْـعَى لِمَجْـدٍ مُؤَثَّـلِ ... .[٧]

---

(١) ما بين القوسين برمّته: ساقط من (ك).

(٢) في (ط): ما يؤثر.

(٣) لفظة (الحرفية): ساقطة من (س).

(٤) في (د): (بها).

(٥) وجملة (هم ينظرون) في الآية زيادة في (ك).

(٦) قوله: زيادة من المحقق.

(٧) هذا صدر بيت من بحر طويل وقائله امرؤ القيس. وَعَجُزُه:

------------------- وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثالِي

انظر فيه: الإنصاف: ٦٤، والمغني: (٢٥٦، ٥٠٨).

والشاهد: في قوله: ولكنّما أسعى. حيث اتَّصلت (ما) الحرفية بـ (لكنّ) فكفتها عن العمل وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجملة الاسمية فتعيّن بها الإلغاء.

وقوله:

٣٢- .... أَضَـاءَتْ لَـكِ النَّـارُ الحِـمَارَ المُقَيَّـدَا[1]

نَعمْ يُستثنَى من ذلك (لَيْتَ)، فيجوزُ فيها الإعمالُ استصحابًا للأصل[2]- وهو الأرجحُ، والإهمالُ[3] حملًا على أخواتها، لبقائها على اختصاصِها بالأسماء - وهو أكثرُ- وقد رُوِيَ بالوجهين قولُه:

٣٣- قَالتْ[4] أَلَا لَيتَمَا هَـذَا الحَـمَامُ لَنَـا ....[5]

---

(١) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله الفرزدقُ، وهو بتمامه:

أعِـدْ نَظَـرًا يَـا عَبْـدَ قَـيْسٍ لَعَلَّـمَا أَضَـاءَتْ لَـكَ النَّـارُ الحِمَارَ المُقَيَّـدَا

وهو من قصيدةٍ له يهجو بها جريرًا، ويندِّدُ بِعَبْدِ قَيْسٍ، وكان جريرٌ قد ذكره في قصيدة له يفتخر به فيها.

انظر في البيت: قطر الندى وبل الصدى: (١/ ١٦٩) وشرح شذور الذهب: ٢٧٩، وشرح اللمحة البدرية: (٢/ ٥٢) والأشموني: (١/ ٢٨٤)، وأمالي ابن الشجري: (٢/ ٤٢١) وشرح المفصل: (٨/ ٥٤، ٥٧) والمغني: (٢٨٧، ٢٨٨) والهمع: (١/ ١٤٣) والدرر: (١/ ١٢٢) وديوانه ص ٢١٣.

والشاهد في قوله: لعلما أضاءت، حيث اتصلت (ما) الحرفية الزائدة بلعلَّ فكفّتها عن العمل وأزالت اختصاصَها بالدخول على الجمل الاسمية، ودخلت على الفعلية.

(٢) في (س): بالأصل.

(٣) في (س): وإهمال.

(٤) لفظة (قالت): ساقطة من (س).

(٥) هذا صدر بيتٍ من بحر البسيط، قاله النابغةُ الذبياني، وعَجُزُهُ:

------------------ إلى حَمَامَتِنَا أو نصفُهُ فَقَدِ

وهو من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر.

وانظر فيه: سيبويه: (١/ ١٧٢) والخصائص: (٢/ ٤٦٠) والأمالي الشجرية: (٢/ ١٤٢،٢٤١) وشرح ابن يعيش: (٨/ ٥٤،٥٨) والإنصاف: ٢٨١، والهمع: (١/ ٦٥،١٤٣) والدرر: (١/ ١٢١، ٤٤) وشرح الشذور: ٢٨٠، والمغني: (٦٣، =

يُرْوَى بِرَفْعِ (الحَمَام)، وبنصبِه[1] - هذا مذهبُ سيبويه والجمهورِ[2]- وهو الراجحُ.

وذهبَ جَمْعٌ إلى جواز إعمالِ الكلِّ قياسًا على لَيْتَ، فإنّه لم[3] يُسْمَع إلّا فيها[4].

وقيل: وفي (إنَّ) أيضًا[5]، وجرى عليه الناظم، غير أنّه يرى أنَّ الإعمالَ أظهرُ في (لَيتَ)، و(لَعَلَّ)، و(كأنَّ)؛ لاشتراكِها في تغيير معنى الجملة الابتدائية، بخلافِ البقيَّة[6].

=

٣٠٨،٢٨٦،٢٣٦) (رقم ٩٢) وشرح العيني: (٢/ ٢٥٤) والتصريح: (١/ ٢٢٥) وشرح أبيات سيبويه للنحّاس: ٢٢٣، وشرح اللمحة البدرية: (٢/ ٥٢) وقطر الندى: (١/ ١٧٠) وديوان النابغة: ص١٤.

والشاهد في قوله: (ليتما هذا الحمام) حيث يروى بنصب (الحمام) ورفعه.

(١) في (ك)، (ط): ونصبه.

(٢) قال سيبويه: وأما ليتما زيدًا منطلقٌ. فإنَّ الإلغاء فيه حَسَنٌ، وقد كان رؤبةُ بنُ العجَّاج يُنشدُ هذا البيتَ رفعًا.

الكتاب: (١/ ٢٨٢).

(٣) في (ك): لا.

(٤) ذهب الزجاج إلى أنَّ جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة، وأنّها إذا اقترنت بها (ما) لم يجب إهمالُها، بل يجوزُ فيه الإعمالُ والإهمال، غير أنَّ الإهمالَ أكثرُ في الجميع. أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصليّ، وأمّا الإهمالُ فَلِما حدث لها من زوال الاختصاص، وذكر الزجّاج أنَّ ذلك مسموعٌ في الجميع، ووافقه الزمخشريُّ وابنُ مالك، ونقله عن ابن السراج.

انظر الهمع: (١/ ١٤٤).

(٥) حكى (إنما زيدًا قائم) حكاه الأخفش والكسائيُّ.

انظر شرح ابن عقيل: (١/ ٣٧٤).

(٦) قال الحريري: وإذا دخلت (ما) على (إن) وأخواتها، جاز لك أنْ تجعلَها زائدة فلا يتغير الحكمُ بعدَها عمّا كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر، وجاز أن تجعلها كافَّة فتصير

=

وعن الزجَّاجِ[1]، وابْنِ أَبي الربيعِ[2]: إعمالُ الثلاثةِ لا غيرَ للعلَّةِ المذكورة.

وعن الفرَّاء[3] وجوبُ الإعمالِ في "لَيْتَ"، و"لَعَلَّ"[4].

الأحرفُ الستَّة بمنزلة (هَلْ) التي لا تغيّر المبتدأ أو الخبر، إلا أنَّ الاختيار أنْ تنصَب في (كأنما، وليتَما، ولعلَّما) ويرفع في (إنّما) و(أنّما) بكسر الهمزة وفتحها، وفي (لكنَّما) كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وإنما اختير الرفعُ في هذه الثلاثةِ؛ لأنَّ معنى الابتداء لا يتغيّر فيها ويتغير في الثلاثة الأُوَل، فيستحيلَ الكلامُ في (كأنّما) إلى تشبيه، وفي (لَيْتَما) إلى تمنٍّ، وفي (لَعَلَّما) إلى ترجٍّ. [شرح الملحة للحريري: ١٦٧].

وقد نقل السيوطي عن الحريري أنه يُجيز الإعمالَ في (لَعَلَّ وَكَأَنَّ) فقط (انظر الهمع: ١/ ١٤٣) ولكنّ الواقع أنّ الحريريّ يُجيز الإعمالَ والإلغاءَ في الكلِّ إلا أنَّ الاختيارَ عندَه الإعمال في (كأنّما، وليتَما، ولعلَّما) والإعمال والإهمال في البقية - كما في شرحه على الملحة.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد العثماني، الإشبيلي، الأُمَويُّ (أبو الحسن) ابن أبي الربيع: نحويٌّ.
من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وملخص القوانين في النحو، وشرح جمل الزجاج، وشرح إيضاح أبي عليٍّ الفارسيّ.
راجع ترجمته في: معجم المؤلفين: (٦/ ٢٣٦) هدية العارفين: (١/ ٦٤٩).

(٣) هو أبو زكريا، يَحيى بنُ زيادِ بنِ عبدِ الله بنِ منصور الدَّيْلَمِي، من أصل فارسيٍّ من الدَّيْلَم، وُلِدَ بالكوفة سنة ١٤٤هـ ونشأ بها. واختلف على حلقات الفقهاء، والمحدِّثين، والقرَّاء، ورواة الأشعار والأخبار وأيام العرب. أخذ النحو عن الكسائي والرؤاسيِّ ويونس بن حبيب، تُوفي سنة ٢٠٧هـ.
وله مؤلفات كثيرة منها: الحدود، ومعاني القرآن، والمقصور والممدود... وغير ذلك.
راجع في ترجمته: الشذرات: (٢/ ١٩) ومراتب النحويين: ١٣٩، والأعلام: (٢/ ٢٢٨) ومعجم الأدباء: (٧/ ٢٧٦) ونزهة الألباء: ٩٨.

(٤) راجع هذا الخلاف في الهمع: (١/ ١٤٤).

بَابُ كَانَ وَأخواتِها

وَعَكْسُ إِنَّ يَا أُخَيَّ فِي الْعَمَلْ | كَانَ وَمَا انْفَكَّ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ

وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى | وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى

وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحْ | وَمَا فَتِيَ فَافْقَهْ بَيَانِي الْمُتَّضِحْ[١]

وَأُخْتُهَا مَا دَامَ فَاحْفَظَنَّهَا | وَاحْذَرْ -هُدِيتَ- أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا

تَقُولُ: قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبَا | وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ عَاتِبًا

وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاعْلَمِ | وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمِ

من نواسخِ[٢] الابتداء أيضًا هذه الأفعالُ، فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيهًا بالفاعل ويُسمَّى اسْمَهَا حقيقةً، وفاعلًا مجازًا، وعلى الخبر فتنصبه تشبيهًا بالمفعول، ويسمَّى خبَرها حقيقةً، ومفعولًا مجازًا- وذلك عكسُ عملِ (إنَّ وأخواتها).

ونسبةُ الرفعِ إلى هذه الأفعالِ هو مذهبُ البصريينَ، وأمَّا الكوفيُّونَ فإنَّهُم لا يجعلونَ لها عملًا إلّا في الخبر؛ لأنَّ الاسمَ لم يتغيَّرْ عمَّا كان عليه، والصحيحُ الأوّلُ، لاتّصالهِ بها إذا كان ضميرًا، والضميرُ بالاستقراء لا يتَّصلُ إلَّا بعاملٍ، وأيضًا كلُّ فعلٍ يرفعُ قد يَنْصِبُ وقد لا يَنْصِبُ، وَأمَّا أنَّه يَنْصِبُ ولا يَرْفَعُ فلا[٣].

وهذه الأفعالُ على ثلاثة أقسام: قِسْمٌ يعملُ هذا العملَ من غيرِ شرطٍ، وهو: كانَ وَأمْسَى، وأصبحَ، وأضْحَى، وظَلَّ، وباتَ، وصارَ، وليس.

وقسمٌ لا يعمل إلّا بشرطِ تَقدُّمِ نَفْيٍ، أو نَهْيٍ، أو دُعاء، وهو: زَالَ، ماضي

---

(١) في (س): (غائبًا).

(٢) النَّسْخُ في اللغة: الإزالةُ، والتغييرُ، والإبطالُ، وإقامةُ شيءٍ مقامَ شيءٍ. انظر القاموس المحيط: نسخ.

(٣) في (س): وأما أنّه يرفع ولا ينصب فلا.

(يَزالُ)، وانفكَّ، وفَتِئَ، وَبَرِح- وهذه الأربعة[1] بمعنًى واحدٍ.

فالنفيُ نَحْوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨].

والنهيُ نَحْوُ:

٣٤- صَاحِ شَمِّرْ ولا تَـزلْ ذَاكِـرَ المَـوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَـلَالٌ، مُبِـينُ[2][3]

والدعاءُ نَحْوُ:

٣٥.................................. وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بَجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ[4]

وقسمٌ لا يُعملُه إلَّا بشرطِ أنْ يتقدَّمه (ما) المصدريةُ الظرفيَّةُ، وهو: دَامَ، نَحْوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أي: مُدَّةَ دوامي حيًّا.

---

(١) في (س): الأربع.

(٢) الشطر الثاني من البيت: زيادة في (س).

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

انظر فيه: قطر الندى (١/ ١٥٣) وشرح اللمحة البدرية: (٢/ ٢٣) وشرح ابن عقيل: (١/ ٢٦٥) وشرح الأشموني: (١/ ٢٢٨) والعيني: (٢/ ١٤) والتصريح: (١/ ١٨٥) والهمع: (١/ ١١٠) والدرر: (١/ ٨١).

والشاهد في قوله: (ولا تَزَلْ)؛ حيث أجرى فيه مضارع (زال) مَجْرى (كان) في العمل، لكونها مسبوقة بالنهي، والنهيُ شبيهُ النفيِ.

(٤) هذا عَجُزُ بيت من بحر الطويل، وقائله ذو الرِّمة. وصدرُه:

أَلَا يا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى ------------------------

انظر فيه: قطر الندى: (١/ ١٥٤) وشرح اللمحة البدرية: (٢/ ٢٣) المغني: ٢٤٣، وشرح ابن عقيل: (١/ ١٦٦) وأمالي ابن الشجري: (٣٢/ ١٥١) والعيني: ٢/ ٦، والهمع: (١/ ١١٠) و(٢/ ٧،٤) والدرر: (١/ ٨١) (٢/ ٢٣،٨٦) والتصريح: (١/ ١٨٥) وشرح الأشموني: (١/ ٣٧،٢٢٨) وشرح شواهد المغني: ٢٣٤.

موضع الشاهد: في قوله: (ولا زال مُنْهلًّا) حيث أجرى (زال) مجرى (كان) في رفعه الاسم ونصبها الخبر، وذلك لتقدُّم (لا) عليه، وهي تفيد الدعاء هنا.

وما تصرَّف من هذه الأفعال يعملُ عملَها، ومِنْهُ (لَمْ يَزَلْ أبو عَلِيٍّ غائبًا)، وكلُّها تتصرَّف إلَّا لَيْسَ، ودَامَ، وما جاز أنْ يكونَ خبرًا للمبتدأ جاز أنْ يكونَ خبرًا لها.

وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَا مُقَدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا

مِثَالُهُ: قَدْ كَانَ سَمْحًا وَائِلُ وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

يُشير[1] إلى مسألتَيْنِ:

إحداهُما: أنَّه يجوزُ في هذه الأفعالِ أنْ يتقدَّمَ خبرُها على اسمِها، وإنْ كان الأصلُ تأخيرَه كما يجوز تقديمُ خبر المبتدأ عليه، والمفعول على الفاعلِ، نَحْوُ: كان سمْحًا وائلُ. قال الله[2] تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وقد يجبُ ذلك، نَحْوُ: كَانَ يُعْجِبُنِي أنْ يَكُونَ في الدارِ صَاحِبُها

وقد يمتنع[3]، نَحْوُ: صَارَ عَدُوِّي صَدِيقِي.

الثانيةُ: أنَّه يجوزُ تقديمُ خبرِها عليها وعلى اسمِها، كما يجوزُ تقديمُ المفعولِ على فعلِهِ وفاعله، نَحْوُ: واقفًا بالبابِ أضحى السائِل.

قال الشاعر:

٣٦- اعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبَا[4]

---

(١) في (س): (أشار).

(٢) لفظ الجلالة: زيادة في (س) (ط).

(٣) في (ك): تمتنع، وفي (س): تمنع.

(٤) هذا بيت من بحر المديد، قائله المعذل بن عبد الله.

انظر فيه: العِقد الفريد: (٥/ ٤٧٨) وحاشية الدمنهوري على متن الكافي: ص ٤٤.

موضعُ الشاهد: في قوله: (شاهدًا ما كُنْتُ) حيثُ تَقَدَّم خبرُ (كان) وهو (شاهدًا) عليها وعلى اسمِها، وذلك جائزٌ.

وقد يجبُ ذلك، نَحْوُ: أيْنَ كَانَ زَيْدٌ؟، وَكَمْ كَانَ مَالُكَ؟، وَكَيْفَ كانَ بَكرٌ؟[١].

نَعَمْ يُستثنَى من إطلاقِهِ خبرُ ليس؛ فإنَّه لا يجوزُ تقديمُه عليها في الأَصَحِّ، وإن كانَ ظرفًا؛ لعدمِ السماعِ، وقياسًا على (عسى) بجامعِ الجُمودِ[٢].

وكذلك خبرُ دامَ لا يجوز تقديمُه عليها مع (ما) باتِّفاقٍ[٣]، ولا على (دَامَ) وحدَها؛ لعدم تصرُّفها، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلتِه.

ومِثْلُ (دَامَ) كلُّ فعلٍ قارنَه فعلٌ مصدريٌّ، كيُعْجِبُنِي أنْ تكونَ عالِمًا[٤].

وإذا نُفِيَ الفعلُ الناسخُ بـ (ما) جاز توسُّطُ الخبرِ بين النافي والمنفيِّ، نَحْوُ: ما قائمًا كان زيدٌ، وما مُقيمًا زال بكرٌ، وامتنع تقديمُه على (ما)؛ لِأنَّ لها صدرَ الكلامِ[٥]:

---

(١) وكيف كان بكر: زيادة في (ط).

(٢) اختلف النحويُّون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيُّون والمبرِّدُ، والزجَّاج وابنُ السَّراج، وأكثرُ المتأخرين إلى منع تقديم خبرها عليها، وذهب أبو عليٍّ الفارسي، وابنُ بَرْهان إلى الجواز، فتقول: قاعدًا ليس زيدٌ.
وقال ابنُ عقيل: واختلف النقلُ عن سيبويه، فنسب قومٌ إليه الجواز وقومٌ المنعَ، ولم يَرِدْ من لسانِ العرب تقديمُ خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهرُه تقديمُ معمولِ خبرِها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وبهذا استدلَّ من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره: أن ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ معمول الخبر الذي هو ﴿مَصْرُوفًا﴾ وقد تقدَّم على (ليس) قال: (ولا يتقدم المعمولُ إلا حيث يتقدّم العاملُ). شرح ابن عقيل: (١/ ٢٧٨).
وانظر كذلك: قطر الندى: (١/ ١٥٦) والإنصاف: مسألة (١٨): (١/ ١٠٢).

(٣) قال صاحب الإنصاف: وأجمعوا على أنَّه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها.
انظر المسألة رقم (١٧): (١/ ٩٩).

(٤) انظر قطر الندى: (١/ ١٥٦).

(٥) وحاصل القول في هذا الموضوع أنَّ لخبر (كان) وأخواتها ستَّةَ أحوالٍ ذكرها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) وهو بهامش كتاب (شرح ابن عقيل): (١/ ٢٧٢).

وَإِنْ تَقُلْ: يَا قَوْمُ قَدْ كَانَ الْمَطَرْ فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرْ
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ[1]

تُستعمَلُ (كان) في العربيَّة على ثلاثةِ أوجهٍ: زائدة، وهي التي لم يُؤْتَ بها للإسناد، وشرطُ زيادتِها أنْ تكونَ بين شيئينِ متلازِمَيْنِ ليسا جارًّا ومجرورًا، نَحْوُ: لم يُوجد كانَ مِثْلُكَ، وما كَانَ أحْسَنَ زَيْدًا[2]، وناقصةٌ، وقد تَقَدَّمَتْ.

وتامّة: وهي التي يُكتفَى[3] بمرفوعِها عن المنصوب، وإذا استُعمِلَتْ تامَّةً كانت بمعنى فعلٍ لازم، وهو[4] كما أشار إليه بقوله: (وهكذا يصنع كلُّ من نَفَثَ)، أي: لفظ... إلخ، نحو: قَدْ كَانَ المَطَرُ، أي: حدث، ومنه: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وإنْ حصل[5].

لا يختصُّ ذلك بكان، بل سائرُ أخواتها تُستعملُ[6] تامَّةً ما عدا (لَيْسَ)، وَ (زَالَ)، و(فَتِئَ)، نَحْوُ: ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧][7].

وأمَّا: ليس، وزال، وفَتِئَ، فإنَّها ملازمةٌ للنقص، وما أَوْهَمَ خِلَافَهُ يُؤَوَّلُ:

---

(١) في (س): حدث، وكذا في (ط).
(٢) يضاف إلى ذلك الشرطِ شرطٌ آخرُ، وهو: أنْ تكونَ بلفظ الماضي
راجع التصريح: (١/ ١٩١).
(٣) في (س)، (ك): (تكتفي).
(٤) لفظة (هو): زيادة في (ك).
(٥) زاد الحريري معنى لـ(كان) وهو بصدد شرحه للملحة، فقال: أنْ تأتِيَ بمعنى (صار) كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧].
(انظر شرح الملحة: ١٧١).
(٦) في (ط) (ك) (د): يستعمل.
(٧) ولفظة (الأرض) في الآية: من (ط).

وَالْبَـاءُ تَخْـتَصُّ بِلَـيْسَ فِي الخَـبَرْ   كَقَـوْلِهِمْ: لَـيْسَ الْفَتَـى بِـالمُحْتَقَرْ

تُزادُ الباءُ في خبرِ (ليس)؛ لرفع توهُّم الإثباتِ عِنْدَ البصريِّينَ، ولتوكيدِ النفي عِنْدَ الكوفيِّين نَحْوُ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ومنه: (وَلَيْسَ الْفَتَى بِمُحْتَقَرٍ)[١].

وتزاد أيضًا في خبر (ما) النافية، وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفيِّ بلم، نحو: لم أكنْ بقائمٍ، قالَ الشاعِرُ:

٣٧- وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ   بِـأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَـوْمِ أَعْجَـلُ[٢]

إذا عَلِمْتَ ذلك فمرادُ الناظم أنَّ (لَيْسَ) مِن بَيْنِ أخواتِها تَخْتَصُّ بجوازِ دخولِ الباءِ في خبرِها، فإذا[٣] عطفتَ عليه حينئذٍ اسمًا، نَحْوُ: (لَيْسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعد) جاز لك جرُّه باعتبارِ اللفظِ، ونصبُه باعتبار المحلِّ، ومنه قوله:

٣٨- ....   فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا[٤]

---

(١) في (ك) (ط): بالمحتقر.

(٢) هذا شاهد من بحر الطويل، قاله الشَّنْفَرى الأزدِي، وهو من قصيدته الشهيرة المعروفة باسم (لاميَّة العرب) وأوَّلُها:

أَقِيمُـوا بَنِـي أُمِّـي صُـدُورَ مَطِـيِّكُم   فَـإِنِّي إِلَى قَـوْمٍ سِـوَاكُم لأَمْيَـلُ

انظر فيه المغني: ص٥٦٠، والقطر: رقم ٧٦، والعيني: (٢/ ١١٧)، (٤/ ٥١) وشرح ابن عقيل: (١/ ٣١٠) والهمع: (١/ ١٢٧) والدرر: (١/ ١٠١) والتصريح: (١/ ٢٠٢) وشرح الأشموني: (١/ ٥١)، (٣/ ٥١).

والشاهد في قوله: (بأعجلِهم)؛ حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع (كان) المنفي بلم.

(٣) في (ك)، (س)، (ط): وإذا.

(٤) هذا عَجُزُ بيت من بحر الوافر. قاله عُقَيبَةُ بنُ هبيرة الأسدِيّ، وصدرُهُ:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ   ....

انظر فيه: سيبويه: (١/ ٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨) والمقتضب: (٢/ ٢٣٨) (٤/ ٣٧١، ١١٢) وأمالي القالي: ١/ ٣٧، والمغني: ٤٧٧، وشرح أبيات سيبويه للنحّاس: (٨٦، ٢٧٤) وابن يعيش: (٢/ ١٠٩) (٤/ ٩) وخزانة الأدب: (١/ ٣٤٣) (٢/ ١٤٣) والإنصاف: ٢٠٧.

موضع الشاهد: نصب (الحديدا) حملًا على موضع (بالجبال)؛ لأنَّ موضعَها النصب؛ لأنَّها خبرُ ليس، والباء زائدة داخلة على خبرها.

بَابُ: ما النافية الحجازية (٤٨)

وَمَـا الَّتِـي تَنْفِـي كَلَـيْسَ النَّاصِـبَهْ فِي قَـوْلِ سُـكَّانِ الْحِجَـازِ قَاطِبَـهْ

فَقَـوْلُهُمْ[1]: مَـا عَـامِرٌ مُوَافِقَـا كَقَـوْلِهِمْ: لَـيْسَ سَـعِيدٌ صَـادِقَا

قد تقدَّم أَنَّ الأصلَ في كلِّ حرف لا يختص أنْ لا يعمل، و (ما) النافية من قبيل غير المختصِّ فكان القياسُ أنْ لا تعمل، فلذلك أهملَها بنو تميم، قال شاعرُهم:

٣٩- وَمُهَفْهَفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ فَأَجَابَ: مَا قَتْلُ الْمُحِبِّ حَرَامِ[2]

(أشار في البيت أنَّه تميميٌّ، برفعه الجزءينِ بعد (ما))[3].

وأمَّا الحجازيُّونَ فَأَجْرَوْهَا مُجْرى (لَيْسَ)؛ لمشابهتها لها في النفيِ والدخولِ على المبتدأ والخبر، وتخلُّص[4] المحتمل للحال[5]، فرفعوا بها المبتدأ اسمًا لها، ونصبوا الخبرَ خبرًا لها، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[المجادلة: ٢].

ولَمَّا كان عملُها عندَهم على خلافِ القياس اشْتُرِطَ له أربعةُ شروطٍ:

---

(١) في (د): تقول.

(٢) هذا بيتٌ من بحر الكامل، ولم ن[illegible] له على قائل معيَّنٍ، و[illegible]د ذكره ابنُ هشام في شرحه على اللمحة البدرية: ٢/ ٣٩، هكذا.

ومهفهف كالبدر قلت له: انتسب فأجاب: ما قتل المحب حرام

ولم يستشهد به النحاة من قبل وقد ذكره الشارح هنا على أنّ (ما) مهملة على لغة بني تميم، وما بعدها مبتدأ وخبر.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك)

(٤) في (ط): وتخليص.

(٥) وتختص لمحل الحال.

أحدُها: بقاءُ[١] النفي، فإنْ انتقض بإلّا بَطُل عملُها، نَحْوُ[٢]: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] بخلاف ما إذا انتقض بغير (إلّا) نحو: (ما زَيْدٌ غَيْرَ قَائِمٍ).

الثاني: ألّا يقترن الاسمُ بإنْ الزائدة، فإنْ اقترنَ بها امتنع عملُها، كقولهِ:

٤٠- بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمْ ذَهَـبٌ ....[٣]

لأن مقارنة (إنْ) تُبعِدُ شبهَها بليس؛ لأنَّ (ليس) لا تَلِيها (إنْ).

الثالث: ألّا تؤكَّد بها، فإنْ أُكِّدتْ بها امتنع عملُها أيضًا، نحو (ما زيدٌ قائمٌ)

الرابع: تأخُّر[٤] الخبرِ، فإنْ تقدَّم امتنع عملُها، نَحْوُ: مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ[٥]، وإذا امتنع في حال تقدُّمِ الخبر ففي حالة تقدُّمِ مِعمولِهِ[٦] أولى، نَحْوُ: مَا طَعَامَكَ زيدٌ

---

(١) لفظة (بقاء): ساقطة من (ط).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

(٣) هذا صدر بيت، من بحر البسيط، قاله عباس بن الأحنف. وَعَجُزُه:

---------------- وَلَا صَرِيفٌ وَلٰكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

انظر فيه: المغني: ٢٥، وشرح شذور الذهب: ١٩٤، قطر النَّدى: ١٦٣ وشرح اللمحة البدرية: (٢/ ٤١) والعيني: (٢/ ٩١) والهمع: (١/ ١٢٤) والدرر: (١/ ٩٤، شرح شواهد المغني: ٨٤، والتصريح: (١/ ١٩٦) وخزانة الأدب: (٢/ ١٢٤).

والشاهد: في قوله: (ما إنْ أنتمُ ذَهَبُ) حيث أهمِلَ عمل (ما) لأنَّها فقدت شرطًا من شروط عملها وهو اقترانها بأنْ الزائدة.

(٤) في (س) (ط): تأخير.

(٥) هذا مَثَلٌ من أمثال العرب -يُضْرَبُ لمن يَعتذر إلى صاحبه عمّا بَدَرَ مِنْهُ من الإساءة إليه.

انظر مُجمَّع الأمثال للميداني: (٢/ ٢٨٨).

وهذا المثل شاهدٌ على إهمال (ما)؛ لتقدّم خبرها (مسيء) على اسمها (مَنْ أعتب).

انظر الكتاب: (١/ ٢٩) والمقتضب: (٤/ ١٩٠).

(٦) في (س): المعمول.

آكلٌ.

نَعَمْ يُغتفَر تقدُّمُ معمولِ الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا أو مجرورًا للتوسُّع فيهما[١]، نَحْوُ: (مَاعِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا.

وقضيَّةُ هذه العلَّةِ جوازُ تَقدُّمِ الخبرِ إذا كان ظرفًا، أو جارًّا أو مجرورًا، وبه صرَّح بعضُهم[٢].

لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلافَ ذلك، ويظهر كما قال[٣] العلاَّمةُ السيوطي جوازُ إعمالِها إن كان الظرفُ[٤] المقدَّم الخبر، والمنعِ إنْ كان معمولَه[٥].

وإذا عُطِفَ على خَبَرِها المنصوب بـ (لكنْ)، أو بـ(بَلْ) تعيَّن في المعطوف الرفع على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، نَحْوُ: ما زيدٌ قَائِمًا لكن قاعدٌ، أو بَلْ قَاعِدٌ، ولا يجوز النصب؛ لأنَّ المعطوفَ بهما موجب، وأما المعطوف بغيرهما فيجوز[٦] فِيه الأمرانِ، والنصبُ أجوَدُ[٧].

وتُزَادُ الباءُ في خبر (ما) كما تقدَّم، ولا يختص ذلك بخبر (ما) الحجازية، بل

---

(١) في س: فيها.
(٢) وهو ظاهر كلام ابن مالك، وصرَّح به في الكافية الشافية وشرحها، وصرَّحَ به ابن هشام في الجامع.
انظر الهمع: (١/ ١٢٤).
(٣) في (س): كان – تحريف.
(٤) في (س): الظروف– خطأ.
(٥) انظر الهمع: (١/ ١٢٤).
(٦) في (س): يجوز.
(٧) انظر الهمع: (١/ ١٢٤).

تزادُ في خبر التميمية، خلافًا للفارسيِّ[1]، والزمخشريِّ[2]؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم[3]؛ ولأنَّ الباء إنَّما دخلت الخبر لكونه منفيًّا؛ لا لكونه منصوبًا.

وقضيَّةُ هذه العلَّةِ جوازُ زيادتها وإنْ بَطُلَ عَمَلُ (ما)؛ لزيادة إن أو تقدّم[4] الخبر، وهو كذلك خلافًا للكوفيين.

---

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيُّ، ولد بِفَسا: مدينة قريبة من شيراز، وأخذ عن ابن السراج وغيره، رحل إلى أقطار من الدولة، تُوفِّي ببغداد سنة ٣٧٧هـ.
وله مصنّفاتٌ عديدة منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في الصرف، والحجَّة في القراءات السبع وغير ذلك.
راجع في ترجمته: طبقات النحويِّين: ١٠٣، وإنباه الرواة: (١/ ٧٣).

(٢) سبقت ترجمته في ص (٢٧٧) من التحقيق.

(٣) وقد نقل سيبويه والفرَّاء -رحمهما الله تعالى- زيادة الباء بعد (ما) عند بني تميم، فلا التفات إلى من منع ذلك؛ لأنه موجود في أشعارهم.
وقد اضطرب رأي الفارسيّ في ذلك، فمرةً قال: لا تزاد الباء إلّا بعد الحجازية، ومرة قال: تزاد في الخبر المنفيِّ.
انظر شرح ابن عقيل: (١/ ٣٠٩).
وقد ورد في أشعارهم قول الفرزدق يمدح مَعْنَ بنَ أوسٍ، والفرزدقُ تميميٌّ:
لعمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّه ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ
الكتاب: (١/ ٣١).

(٤) في (ط): أو لتقدم.

بَابُ النداءِ[١]

وَنَـادِ مَـنْ تَـدْعُو بِيَـا أَو بِأَيَـا ... أَوْ هَمْـزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِـئْتَ هَيَـا

من المنصوبات على المفعول به[٢] بإضمار عاملٍ لا يظهر (المنادى)، وهو المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ منابَ أَدْعُو) لفظًا أوتقديرًا[٣].

وأحرفُ النداءِ على ما هنا خمسة، والمنادى قريب وبعيد، فـ(الهمزةُ، وأي) للقريب، و(أَيَا، وَهَيَا) للبعيد، و(يَا) لهما وهي أمُّ البابِ؛ لدخولها في كلِّ (نداء، وتتعيَّنُ في)[٤] نداء اسمِ الله تعالى (٤٩).

وَانْـصبْ وَنَـوِّنْ إِنْ تُنَـادِي النَّكِـرَهْ ... كَقَـوْلِهِمْ: يَـا نَهِـمًا دَعِ الـشَّرَهْ

(١) النداء فيه ثلاثُ لغاتٍ أشهرُها كسرُ النونِ مع المدِّ، ثم كسرُ النون مع القصر (النِّدا) ثم ضم النون مع المد (النُّداء) واشتقاقه من (ندى الصوت) وهو: بُعْدُه، يقال: فلان أندى صوتًا من فلان، إذا كان أبعد صوتًا منه.
الأشموني: (٢/ ٤٤١).

(٢) ذهب أبو عليٍ الفارسيُّ إلى أنَّ المنادي شبيه بالمفعول به لا مفعول به؛ وذلك نظرًا لأنَّ الناصب له هو حرف النداء، سواء كان على سبيل النيابة عن الفعلِ، أو العِوَض عنه.
انظر الهمع: (١/ ١٧١).

(٣) قال سيبويه: "ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قولك: يا عبد الله والنداء كله...حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلًا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريدُ عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلا منها؛ لأنك إذا قلت: (يا فلان) عُلم أنَّك تريده، ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل، وأنَّ (يا صارت بدلًا من اللفظ بالفعل قول العرب: (يا إياك) إنما قلت: (يا إياك أعنى)؛ ولكنهم حذفوا الفعل، وصار: يا، وأيا، وأي بدلًا من اللفظ بالفعل".
الكتاب: (١/ ١٤٧).

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (س).

إذا كان المنادى نكرةً غَيْرَ معيّنة فانصبْهُ منوّنًا كما مثّل الناظم[١]، ومثلُه: قولُ الأعمى: يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي، وَيَا وَاقفًا أنقِذْنِي، والنَّهَمُ والشرَهُ بمعنًى واحدٍ[٢].

وَإِنْ يَكُـــنْ مَعْرِفَـــةً مُـــشْتَهِرَهْ　　فَـــلَا تُنَوِّنْـــهُ وَضُـــمَّ آخِـــرَهْ

تَقُـــولُ: يَـــا سَـــعْدُ أَيَـــا سَـــعِيدُ　　وَمِثْلُـــهُ: يَـــا أَيُّهَـــا الْعَمِيـــدُ

إذا كان المنادى مفردًا، أي: غير مضاف ولا شبهه، وكان[٣] معرفة قبل النِّداء، كيا سعدُ، وأيا سعيدُ، أو معرفة بعده، وهو النكرة المقصودة بالنداء، نحو: يا أيُّها العميد- فلا تنوِّنْ[٤] آخره، بل ابنه على الضم لفظًا- إن كان صحيح الآخر-كما تقدَّم- أو تقديرًا- إن كان معتلًّا أو مبنيًّا قبلَ النداء، نَحْوُ: يَا مُوسَى، ويا قاضي، ويا حَذامِ، ويا خَمْسَةَ عَشَرَ[٥]، ويظهر أثرُ الضم إذا أُتْبع.

وإذا اضطُرَّ إلى[٦] تنوينه جاز أنْ يُنَوَّنَ مضمومًا أو[٧] منصوبًا[٨].

---

(١) لفظة (الناظم): زيادة في (ط).

(٢) النَّهَمُ: إفراط الشهوةِ في الطعام، وأنْ لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع، وفعله نَهِمَ: كفرح، فهو نَهِمٌ.
انظر القاموس المحيط: نهم.
الشرهُ: غلبة الحرص على الطعام وغيره، يقال: شرِهَ، فهو شَرِهٌ وشَرْهانُ.
انظر القاموس المحيط: شره.

(٣) (وكان): ساقطة من (س)، (ك).

(٤) في (ك)، (س): تنون.

(٥) فيكون المنادى ههنا مبنيًّا على الضمّ المقدَّر في محل نصب، فمثلًا: (موسى) منادى مبنيٌّ على الضمّ المقدر منع من ظهوره التعذر؛ لأنه مقصور، وهو في محل نصب، وتُقدَّر كذلك في البواقي.

(٦) في (س): على - تحريف.

(٧) في (ط)، (ك)، (د): (و).

(٨) وتنوينه مضمومًا، وذلك كقول الأحوص لرجل اسمه (مطر) قد تزوَّج محبوبَتَه:

وحلّ بنائه علي الضمّ إذا لم يكن مثنًى ولا مجموعًا على حدِّه، (فإنْ كان مثنًى، نحو: يا زيدان بُنِيَ على الألف، أو مجموعًا نَحْوُ: يا زيدونَ بُنِيَ على الواو؛ لأنَّ رفعَهما كذلك[1]).

وإذا نُودِيَتْ (أيٌ) لَزِمَها[2] هاءُ التنبيه، ولزم وصفها بما فيه (الْ) واجب الرفع كما مثّل به[3]، وهي نكرةٌ مقصودةٌ مبنيَّةٌ على الضمِّ صرح به المرادي)[4].

وإذا وُصف المنادى المفرد العلم بابن مضاف لعلم، نَحْوُ: (يا زيدُ بنُ سعدٍ) جاز لك ضمُّه وفتحُه، وكذا لو تكرّر المنادى المبنيُّ على الضم، أو[5] أضيف إلى ما بعدَه، نَحْوُ:

=
سَـــلَامُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَلَيْهَـــا ... وَلَـــيْسَ عَليـــكَ يَـــا مَطَـــرُ الـــسَّلَامُ

ومثال المنون المنصوب قولُ المهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة، في أبيات يتغزل فيها بمحبوبته:

ضَرَبَـــتْ صَـــدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَـــتْ ... يَـــا عَـــدِيًّا لَقَـــدْ وَقَتْـــكَ الْأَوَاقِـــي

(١) في (ط) عبارة مختلفة وهي: وإلا بُني على ما يرفع به، نحو: يا زيدان، ويا زيدون.
(٢) في (س): لزمتها.
(٣) لفظة به: زيادة في (ط).
(٤) هو بَدْرُ الدين، الحسنُ بنُ قاسم بن عبد الله بن على المرادي، المصريّ، النحويّ، اللغويُّ، الفقيهُ، المالكيُّ البارعُ المعروف (بابن أم قاسم) برع في النحو، والعربية، والفقه، والأصول، والقراءات.
وله مصنفات عظيمة منها: شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفيّة، والجنى الداني في حروف المعاني... وغير ذلك تُوفِّي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ.
راجع ترجمته في شذرات الذهب: (٦/ ١٦١، ١٦٠)، والبغية: ٢٢٦.
(٥) في (س)، (د)، (ط): (و).

٤١- يَـا سَـعْدُ سَـعْدَ الأوسِ... ....[١]

جاز لك في الأول الوجهان [٢]، ووجب في الثاني النصبُ[٣]:

وَتَنْـصِبُ الْمُـضَافَ فِي النِّـدَاءِ كَقَـوْلِهِمْ: يَـا صَـاحِبَ الـرِّدَاءِ

إذا كان المنادى مضافًا إضافة لفظيَّة، أو معنويَّة[٤] وجب نصبُه، نحو: يا عبدَ الله ويا صاحبَ الرداءِ، (ويا ربَّنا، ويا سيدَنا)[٥].

ومثله المشبه به، وهو ما اتصل به شيء (من تمام معناه، نَحْوُ: يا حسنًا وجهُه، ويا طالعًا جبلًا، ويا رفيقًا بالعباد)[٦]، (ويا ثلاثةً وثلاثينَ فيمن سمَّيتَه بذلك)[٧] والحاصلُ[٨] أنَّ المنادى باعتبار حكمِه خمسةُ أقسام: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، وشبهه.

---

(١) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، ولا يعرف قائله، والبيت بتمامه:

فَيَا سَعْدٌ سَـعْدَ الأوسِ كُنْ أنْـتَ نَـاصِرًا وَيَـا سَـعْدٌ سَـعْدَ الْخَـزْرَجَيْنِ الْغَطَـارِفُ

انظره في التصريح: (٢/ ١٧١).

واستشهد به هنا على أن (سعد) الأولى في الشطرين يجوز فيها الوجهان (الفتح والضم) وأنَّ (سعد) الثانية واجب النصب، وسعد الأوس: هو سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين: سعد بن عبادة.

(٢) في (س): وجهان، وفي (ط): فتح الأول وضمه.

(٣) في (ط): ووجب نصب الثاني.

(٤) في (س): معنوية أو لفظية.

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٦) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٧) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٨) في (ك): واعلم.

فالمفردُ العَلَمُ[١]، والنكرةُ المقصودة يُبْنَيَانِ على ما يُرْفَعانِ به من حركة أو حرف، والثلاثة الأخيرة منصوبةٌ لفظًا، ولم يتعرض (في النظم)[٢] للشبيه[٣] بالمضاف.

وَجَـــائِزٌ عِنْـــدَ ذَوِي الْأَفْهَـــامِ ... قَوْلُــكَ: يَــا غُــلَامِ يَــا غُلَامِــي
وَجَــوَّزُوا فَتْحَــةَ هَــذِي الْيَــاءِ ... وَالْوَقْــفُ بَعْــدَ فَتْحِهَــا بِالْهَــاءِ
وَالْهَــاءُ فِي الْوَقْــفِ عَــلَى غُلَامِيَــهْ ... كَالْهَــاءِ فِي الْوَقْــفِ عَــلَى سُــلْطَانِيَهْ
وَقَــالَ قَــوْمٌ فِيــهِ يَــا غُلَامَــا ... كَـمَا تَلَــوْا: يَــا حَسْرَتَا عَــلَى مَــا[٤]

إذا نُودي[٥] الاسمُ الصحيحُ الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافةً محضةً جاز فيه ستٌّ لغاتٍ: ذكر منها في النظم أربعة:

أحدُها: حذفُ الياءِ اكتفاءً بالكسرة، نَحْوُ: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

الثانية: إثباتُ الياءِ ساكنةً، نَحْوُ: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨][٦].

الثالثةُ: تحريكُها بالفتح، نَحْوُ: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [الزمر: ٥٣].

ويوقف على هذه بهاءِ السكت؛ حفظًا لفتحةِ الياءِ، فيقال: يَا غُلَامِيَهْ -كما يقال

(١) في (ك): فأما العَلَم.
(٢) في (س): الناظم.
(٣) في (ط): للمشبه.
(٤) في (س): يا حسرت إسلامًا.
(٥) في (س): إذا أفرد.
(٦) وإثبات الياء ساكنةً هي قراءة المدنيين وأبي عمرو، وابن عامر، ووقفوا عليها كذلك؛ لأنها كذلك في مصاحف المدينة والشام ثابتة.
انظر النشر: (٢/ ٣٧٠).

في غير النداء: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَـٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩] (٥٠).

الرابعةُ: قَلْبُ الياءِ ألفًا بعدَ تحويلِ ما قَبلَها فتحةً نَحْوُ: ﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

الخامسةُ: حذفُ الألفِ اكتفاءً بالفتحة.

السادسةُ: ضمُّ الاسمِ اكتفاءً بنيَّةِ الإضافة، وإنَّما يُفْعَل ذلك فيها يكثر أنْ لا ينادَى إلّا مضافًا؛ حملًا للقليل على الكثير، كقول بعضِهم: (يا أُمُّ لا تَفْعَلي) حكاهُ يونُس[1].

فهذه ستُّ لغاتٍ، أفصحُها حذفُ الياء اكتفاءً بالكسرة، ثم إثباتُها ساكنةً، ومفتوحةً، ثم قلبُها ألفًا، ثم حذفُ الألفِ اكتفاءً بالفتحة.

وأمَّا نَحْوُ: يا مكرميّ، ويا ضاربيّ- مما الإضافة فيه للتخفيف، فليس فيه إلا لغتان: إثباتُ الياءِ ساكنةً، ومفتوحةً.

ومثلُه في وجوب[2] إثباتِ الياء إلّا أنَّها مفتوحةٌ لا غيرَ: المنادى المعتلُّ المضافُ إلى الياء، نحو: يَا فَتَايَ[3]، بفتح[4] الياء مخفَّفة، ويا قاضيَّ بفتحها مدغمة في ياء المنقوص:

وَحَـذْفُ يَـا يَجُـوزُ فِي النِّـدَاءِ ... كَقَـوْلِهِمْ: رَبِّ اسْـتَجِبْ دُعَـائِي

---

(١) وقال سيبويه: وحدّثنا يونس أن بعض العرب يقول: (يا أمُّ لا تفعلي) جعلوا هذه الهاء بمنزلة (هاء) طلحة، (إذ قالوا: يا طلحُ أقبل؛ لأنَّهم رأوها متحركة بمنزلة(هاء) طلحة، فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف، وإنها جازت هذه الأشياء في الأب، والأم؛ لكثرتها في النداء كما قالوا: يا صاح في هذا الاسم، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يُغيَّر عن الأصل؛ لأنَّه ليس بالقياس عندهم- فكرهوا ترك الأصل.
الكتاب: (١/ ٣١٨،٣١٧).

(٢) لفظة وجوب: ساقطة من (س).

(٣) في (س): يا هواي.

(٤) في (س): بفتحة.

وَإِنْ تَقُلْ: يَا هَذِهِ أَوْ يَا ذَا   فَحَذْفُ (يَا) مُمْتَنِعٌ يَا هَذَا

يجوز حذف حرف النداء، وهو (يَا) خاصَّةً[١]، اختصارًا نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١].

ويمتنع حذفُه في ثماني مسائلَ ذكرها ابنُ هشامٍ[٢] في التوضيح، منها[٣] اسمُ الله إذا لم تلحقه الميمُ، نَحْوُ: يا الله، ومنها[٤] النكرُة مقصودةً كانت نَحْوُ: يا[٥] رجلُ، لمعيَّنٍ، أو غَيْرَ مقصودةٍ نَحْوُ: يا رجلًا خُذْ بِيَدِي.

ومنها ما ذكره الناظم وهو: اسمُ الإشارة، نَحْوُ: يا هذا، ويا هؤلاءِ[٦].

وجَوَّز الكوفيُّونَ حذفَه مع المقصودة[٧]، واسم الإشارة، لحديث: «ثَوْبِي حَجَرُ[٨]»

---

(١) لفظة خاصة: ساقطة من (س).

(٢) ابن هشام: ساقطة من (ك).

(٣) منها: موضعُها بياض في (ك).

(٤) منها: موضعُها بياض في (ك).

(٥) في (ك): كيا.

(٦) قال ابنُ هشام في التوضيح: "ولا يجوز حذفُ حرف النداء إلَّا في ثمان مسائل المندوب، نحو: (يا عمرًا) والمستغاث، نحو: (يا الله) والمنادى البعيد؛ لأنّ المراد فيه إطالة الصوت والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: (يا رجلًا خذ بيدي) والمضمر ونداؤه شاذ كقول بعضهم: يا إيّاك قد كفيتُك، واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة، واسم الإشارة، واسم الجنس المعيَّن خلافًا للكوفيين". اهـ
التوضيح: (٣/ ٧٢، ٧٣، ٧٤) بتصرف.

(٧) في (س): المقصود.

(٨) هذا جزءٌ من حديث نبويٍّ شريف رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عُراة ينظر بعضُهم إلى =

٤٢ - اشـــتدِّي أزمــةُ تنفَرِجــي ....[1]

٤٣ بِمثْلِــكَ هــذَا لَوْعَــةٌ وَغَــرامُ[2]

=

إلى بعض، وكان موسى يغتسل وحدَه، فقالوا: والله ما يمنع موسى أنْ يغتسلَ معنا إلّا أنه آدرُ، فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه، فخرج موسى في إثره يقول: ثوبي حجرُ، ثوبي حجرُ، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى فقالوا: والله ما بموسى من بأس، وأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضربًا».

راجع صحيح مسلم: (١/ ٦٤٣) كتاب الحيض، والبخاري (١/ ٧٨) كتاب الغسل.

واستشهد به على حذف حرف النداء جوازًا، والتقدير: دَعْ ثوبي يا حجرُ.

(١) هذا صدر بيت من بحر المتدارك قاله الشيخ يوسف التوزري وجعله مفتتحًا لقصيدته المتفرجة، وَعَجُزُهُ:

قَدْ آذَنَ لَيْلُكَ بِالبَلَجِ ------------------

انظر في البيت: الهمع: (١/ ١٧٤) والدرر: (١/ ١٤٩) والتصريح (٢/ ١٦٥).

وقد استشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس عند قوم.

وقد عدّ أبو حيان العبارتين معًا حديثًا شريفًا، وتابعه في ذلك السيوطي والشنقيطي، وقد فتّشت في كتب السنة جميعها فلم أعثر في أي منها على عبارة (اشتدي أزمة تنفرجي) والصحيح أن (ثوبي حجرُ) حديث شريف كما ذكرنا، وأما العبارة الثانية فهي مفتتح القصيدة المتفرجة للشيخ يوسف التوزري -كما ذكرنا أيضًا.

(٢) هذا عَجُزُ بيت من بحر الطويل، قاله ذو الرمّة، وصدْرُه:

إذا أَهْمَلَتْ عَيْني لَهَا قَالَ صَاحِبِي ---------------------

انظر فيه: العيني: (٤/ ٢٣٥) والمغني: ٦٤١، والهمع: (١/ ١٧٤) والدرر (١/ ١٥٠) والأشموني: (٣/ ١٣٦) والتصريح: (٢/ ١٦٥) وديوان ذي الرمة: ٥٦٣.

واستشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند قوم وهم الكوفيون، والتقدير: يا هذا.

ونَحْوُ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥][1].

والمانعُ حَمَلَ ذلك على الشذوذِ والضرورة إلَّا الآية فعلى الابتداء، وأمَّا الحديثُ فلم يَثْبُتْ كونُه بلفظِ الرسول ﷺ[2].

وأمَّا حذفُ المنادى وإبقاء حرف النداء ففيه خلافٌ جزمَ ابنُ مالك بجوازه قبلَ الأمر والدعاء، وخرَّج عليه قراءةَ: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥][3].

وقول الشاعر:

٤٤- يَـا لَعْنَـةُ اللهِ وَالْأَقْـوَامِ كُلِّهِـم ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِـنْ جَـارِ[4]

(١) ولفظة (أنفسكم) فيها: زيادة في (ط).
(٢) راجع الهمع: (١/ ١٧٤).
(٣) والتمثيل بالآية مبنيٌّ على تخفيف (ألا) وهي قراءة الكسائي، وأبي جعفر المدني، ورويس وهي بالوقف على (يا) هكذا (ألا يا اسجدوا) وكذلك على حذف المنادى، والتقدير: يا هؤلاء.
النشر في القراءات العشر: (٢/ ٣٣٧) وانظر في تلك القراءة: المغني: ٣٧٤، والأمالي الشجرية: (٢/ ١٥١).
(٤) هذا بيت من بحر البسيط، نسبه الأستاذ عبد السلام هارون للنابغة الذبياني، ولم أجده في ديوانه، ولم أقف له على نسبة لقائل معين.
ينظر البيت في كتاب سيبويه (١/ ٣٢٠) والإنصاف:٧٧، والأمالي الشجرية: (١/ ٣٢٥)، (٢/ ١٥٤) وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٤٦، والمغني: ٣٧٣.

باب الترخيم

وَإِنْ تَشأ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النِّدَا ... فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُنْفَرِدَا

وَاحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ اسْمِهْ ... وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِي عَنْ رَسْمِهْ

تَقُولُ: يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ اسْمَعَا ... كَمَا تَقُولُ فِي سُعَادَ: يَا سُعَا

الترخيمُ: هو حذفُ بعضِ الكلمة تخفيفًا على وجهٍ مخصوص[1].

وهو ثلاثةُ أنواعٍ: ترخيمُ نداءٍ، وترخيمُ ضرورة، وترخيم تصغير. والمراد هنا الأول.

ثم المنادى إما أن يكون مختومًا بتاءِ التأنيث، أو مخرجًا عنها، فالأوّلُ يُرَخَّمُ مطلقًا، أي: سواء كان علمًا أم لا، مجاوزًا ثلاثة أحرفٍ أم لا، فتقول في ثُبَة، وَطَلْحَة، وَفَاطِمَة: يَا ثُبَ، وَيَا طَلْحَ، وَيَا فَاطِمَ.

والثاني يرخم بشرط كونه معرفة، أي: علمًا، مفردًا، مجاوزًا ثلاثة أحرفٍ، وذلك نَحْوُ: حَارِثٌ، وَجَعْفَر، وعَامِرٌ، وسعادُ فتقول: يا حارِ (٥١) وَيَا جَعْفَ، وَيَا عَامِ، ويا سُعا بحذف آخرها[2] مع بقاء[3] ما قبلَه في هذا الأمثلة، وما قبلها على

وابن يعيش: (٢/ ٢٤، ٤٠- ٨/ ١٢٠) والعيني: (٤/ ١٦١) والهمع: (١/ ١٧٤)، (٢/ ٧٠) والدرر: (١/ ١٥٠)، (٢/ ٨٦).

والشاهد فيه: حذف المنادى بعد حرف النداء وترك حرف النداء للدلالة عليه والتقدير: يا قوم، أو يا هؤلاء.

(١) هذا عن معنى الترخيم في الاصطلاح، أما الترخيم في اللغة: فهو التسهيل والتليين يقال: صوت رخيم، أي: سهل لين.
انظر القاموس المحيط: رخم.

(٢) في (ك): آخره.

(٣) في (س) (ك): إبقاء.

حاله، كأن المحذوف منطوقٌ به كما أشار إليه بقوله: (ولا تغيِّرْ ما بَقِي من رَسْمِه).

ويُسمى هذا لغة من ينتظر[1] وهو الأكثر في كلامهم)[2].

ولا يرخم نَحْو: إنسان، مرادًا به معيَّنٌ؛ لأنَّه ليس علمًا، ولا نحو: عبد الله، وشابَ قرناها؛ لأنهما ليسا مفردين، ولا نحو: زيد، وعمرو، وحَكَم، لأنها ثلاثية.

وأجاز بعضهم ترخيم نحو: حسن، وحكم مما هو ثلاثي، مُحَرَّك الوسط، قياسًا على إجرائهم نحو (سَقَر) مجرى (زينب) في إيجاب منع الصرف[3] وعلى هذه اللغة تقول في (ثمود): يا ثمو، ببقاء[4] الواو على صورتها من غير إبدال؛ لأنَّها في حشو الكلمة، لنيَّةِ المحذوف.

وفي المرخَّمِ لغةٌ أخرى أشار إليها بقوله:

وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ ... فَقِيلَ يَا عَامُ بِضَمِّ المِيمِ

---

(١) وتعني هذه اللغة إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون كما كان، انتظارًا للحرف المحذوف.

(٢) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا، وذلك نحو قولك في (عنق): (يا عنُ) وفي (حَجَر): يا حَجُ وفي (كَتِف): يا كتِ وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق.
وذهب البصريُّونَ إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال.
وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين.
انظر الإنصاف: المسألة رقم ٤٩.
انظر الهمع: (١/ ١٨٢).

(٤) في (س): فتبقى.

أي: يجوز في المرخَّم[١] قطعُ النظر عن[٢] المحذوف، فيجعل الباقي كأنه اسم تام لم يُحْذَفْ منه شيءٌ، فيبنى على الضم فتقول في (طلحة، وعامر، وجعفر): يا طلحُ، ويا عامُ، ويا جعفُ، بضم الميم. وتقول في (ثمود): يا ثَمِي بقلب الضمة كسرة، والواو ياء، لتطرفها بعد ضمة، ولا يجوز إبقاؤهما؛ لأنّه يؤدّي إلى عدم النظير؛ إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة.

وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر[٣].

والمحذوف للترخيم: إما حرف واحد كما مرَّ، أو حرفان، إليه[٤] أشار بقوله:

وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلَا غُفُولِ ... مِنْ وَزْنِ فَعْلَانَ وَمِنْ مَفْعُولِ[٥]

تَقُولُ فِي مَرْوَانَ: يَا مَرْوُ اجْلِسْ ... ومِثْلُه يَا مَنْصُ فَافْقَه وَقِسْ

أي: احذف الحرف الأخير، وما قبلَه ممَّا استكمل شروطَ الترخيم، وكان ما قبلَ آخرِه حرف لينٍ ساكنًا زائدًا، مكمِّلًا أربعةً فصاعدًا قبلَه حركةٌ من جنسه -كما مثل- سواء كان على وزن فَعْلَانَ أم مفعولٍ أم لا، فتقول في (سَلْمَانِ، وَعُثْمَانِ، وَمِسْكِينِ): يَا سَلْمَ، وَيَا عُثْمَ، يَا مِسْكِ.

وفي (منصورٍ) على لغة من ينتظر: يَا مَنْصُ، ببقاء ضَمةِ الصادِ وعلى اللغة الأخرى يا منصُ، بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم، بخلاف نَحْوِ: سَفَرْجَل، وَهُبَيِّخ، وَمُخْتَار، وسَعِيد، وفِرعَون -فلا يُحْذَفُ منه حرفانِ، بل حرفٌ واحدٌ.

---

(١) في (ك) (س): الترخيم.

(٢) في (د): في.

(٣) انظر شرح الملحة للحريري: ص ١٨٣.

(٤) في (ك): وإليهما.

(٥) في (س): ومن مفعول.

وَلَا تُـــرَخِّمْ هِنْـــدَ فِي النِّـــدَاءِ وَلَا ثُلَاثِيًّـا خَــلَا مِـــنَ الْأَسْـــمَاءِ

وَإِنْ يَكُـــنْ آخِـــرُه هَـــاءٌ فَقُـــلْ فِي هِبَـةَ يَـا هِـبُ مَـنْ هَـذَا الرَّجُـلْ

أشار إلى أنَّ الاسمَ الثلاثيَّ المجرَّدَ من تاء التأنيث لا يُرَخَّم سواء كان مسمّاه مؤنثًا كهند، أم مذكرًا كزيدٍ؛ لأنَّه إجحافٌ به بخلاف نَحْوُ (هِبَة) ممَّا فيه تاء التأنيث فيجوز ترخيمه عَلَمًا كان أم لا، فتقول في (هبة): يا هِبَ، وفي (ثُبَة) وهي الجماعة: يا ثُبَ أَقْبِلي[1] وقد عُلِمَ هذا ممّا قدّمناه. وقد مرّ أيضًا عن بعضهم جوازُ ترخيمِ نَحْوِ: حَسَن، إجراءً له مُجْرى سَقَر[2].

وَقَـــوْلُهُمْ فِي صَـــاحِبٍ: يَـــا صَـــاحِ شَـــذَّ لِمَعْنًـــى فِيـــهِ بِاصْـــطِلَاحِ

هذا[3] جوابٌ عن سؤال مقدَّر، تقديرُه أنْ يقالَ: قد عُلِمَ من كلامه أنَّه لا يُرَخَّمُ إلَّا العَلَمُ، أو ما فيه تاءُ التأنيث، فَلِمَ رُخِّمَ (صَاحِب) مع أنَّه نكرة؟ بـ (٥٢)، فأجاب بأنَّه شَاذٌّ، وإنّما رخّموه لمعنى فيه[4] وهو كثرة استعماله في كلامهم كالعَلَمِ فعومِلَ معاملَته.

---

(١) قال الحريري: ولا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والعلَّةُ فيه أنَّه لو رُخِّم لبَقِيَ على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، ومما يوجد منها على حرفين فقد حذف حرف من أصله إلا أن يكونَ آخر الاسم الثلاثي هاء التأنيث، فيجوز ترخيمه فتقول في ترخيم (هبة): يا هِبَ؛ لأنَّ هذه الهاءَ تجري في التحاق الاسم كالكلمة.
شرح الحريري على الملحة: ١٨٥.

(٢) انظر التحقيق، والمجوِّزون هم الكوفيُّون، وتابَعَهم الأخفشُ فيما نقله ابنُ بابشاذ كما أوضحنا.

(٣) لفظة (هذا): زيادة في (ط).

(٤) لفظة (فيه): زيادة في (ط)، (س)، (ك).

بَابُ التصغيرِ

وَإِنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الاسْمِ الْمُحْتَقَرْ إِمَّا لِتَهْوَانٍ وَإِمَّا لِصِغَرْ

فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهَذِي الْحَادِثَهْ وَزِدْهُ يَاءً لِتَكُونَ[١] ثَالِثَهْ

تَقُولُ فِي فِلْسٍ: فُلَيْسٌ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثُلَاثِيٍّ أَتَى

التصغيرُ من خواصِّ الاسم المتمكِّنِ، فلا يُصَغَّر الفعلُ ولا الحرفُ، ولا الاسمُ المبنيُّ وشذَّ تصغيرُ نَحْوُ: (ذَا)، (الَّذِي) كما سيأتي.

وله فوائدُ: فتارةً يُصَغَّرُ الاسمُ للإهانةِ، أي: لتحقيرِ شأنِه كُجُبيْل أو ذاتِهِ كَطُفَيْل- وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (وإمَّا لصِغَر)[٢].

وتارةً للتقليلِ كَدُرَيْهِمَاتٍ.

وتارةً للتقريب، إمَّا لزمانِه كبُعَيْدِ[٣] العصرِ، أو مكانِه كَدُوَيْنِ السماءِ، أو[٤] منزلَتِه كَصُدَيِّقِي.

وتارةً للتعطُّفِ[٥] كَيَا أُخَيَّ، وَيَا حُبَيِّبِي. وقيل وللتعظيم كقولِهِ:

٤٩- دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ[٦]

---

(١) في (ط): تبتديها.
(٢) وإما لصغر: ساقطة من (س).
(٣) في (س): كعبد- تحريف.
(٤) أو: موضعُها بياض في (ك).
(٥) في (ك): للعطف.
(٦) هذا عَجزُ بيتٍ من بحر الطويل، قال لَبِيدُ بنُ ربيعةَ العامري الصحابيّ -رضي الله عنه- وَصَدْرُه:

وردَّه المانع[1] إلى تصغيرِ التقليل، فإنَّ الداهية إذا عَظُمَتْ أسرَعتْ فقلَّتْ مُدَّتُها[2].

إذا علمت ذلك أوردتَ تصغيرَ الاسم لشيءٍ من ذلك فَضُمَّ مبدأه[3] أي: أوّله، وافتح ثانيه، وزِدْ بعد ثانيهِ ياءً[4] ساكنةً تُسمَّى (ياء التصغير)[5]؛ لتكونَ ثالثة، فيكون وزُنه (فُعَيْلًا). واقتصِرْ على ذلك إنْ كان الاسمُ ثلاثيًّا، كَفُلَيْسٍ في (فَلْس). فإنْ[6] كان رباعيًّا فأكثر فافعَلْ به ذلك واكسِرْ ما بعدَ الياءِ، كدُرَيْهِمٍ في (دِرْهمٍ)، وعصيفر في (عُصْفُورٍ).

فأبنيةُ التصغير ثلاثةٌ: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ[7].

=

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدخُلُ بَيْنَهُمْ ——————————

وهو من قصيدة له أكثر من خمسين بيتًا، يمدح بها النعمان بن المنذر.

انظر فيه: المغني: (٤٨، ١٣٦، ١٩٧، ٦٢٦) وشرح شواهد المغني: (١٥٠، ٤٠٢) والأمالي الشجرية: (١/ ٢١) والإنصاف: (٢/ ٣١٩) والهمع: (٢/ ١٨٥) والدرر (٢/ ٢٢٨) والتصريح: (٢/ ٣١٩).

والشاهد في قوله: (دويهيَّة) وهي تصغير (داهية) والفائدةُ من التصغير ههنا التعظيم. وذلك على مذهب الكوفيّن، وأما البصريون فيتأولون ذلك على التقليل.

انظر الهمع: (١/ ١٨٥).

(١) والمانعون: هم البصريون.(انظر المصدر السابق)

(٢) راجع التصريح: (٢/ ٣١٩).

(٣) في (س): بدأه.

(٤) في (ك): وزد بعده ياء.

(٥) في (س): بالتصغير.

(٦) في (ط): وإن.

(٧) وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل، فقيل له: لمَ بنيتَ المصغَّرَ على هذه الأبنية؟ فقال: لأني وجدتُ معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار، فإن قلت: النون الأولى من دُنينير ليست في مكبَّره، قلت: أصل (دينار) دنّار، بتشديد النون، أبدلت النون الأولى ياء فإذا

=

فإنْ كان المكبَّرُ مضمومَ الأوّلِ مفتوحَ الثاني كصُرَد، قدّرتَ الضمَّةَ والفتحةَ في المُصَغَّرِ غَيْرَهُمَا في المكبَّرِ كما في فُلْكٍ، مفردًا وجمعًا، قاله ابن إياز[١][٢]:

وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرْدَفْتَهُ ... هَاءً كَمَا تَلْحَقُ لَوْ وَصَفْتَهُ

فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَى نُوَيْرَهْ ... كَمَا تَقُولُ: نَارُهُ مُنِيرَهْ

إذا كان الثلاثي مؤنثًا بلا علامةٍ لحقته تاءُ التأنيثِ غالبًا عند تصغيرِه، بشرط أمن اللبس كما تلحقُ[٣] بصفته؛ لأنَّ المصغَّرَ في معنى الموصوف كنارٍ، وسنةٍ، ودارٍ، وأُذُنٍ فتقول: نُوَيْرَةٌ، وسُنَيْنَةٌ، وَدُوَيْرَةٌ، وَأُذَيْنَةٌ.

وشمل[٤] كلامُه ما هو مجرَّد[٥] ثلاثي في الأصل، كيدٍ فتقول[٦] فيه: يُدَيَّةٌ بخلاف الرباعي المؤنث المعنويّ كزينب وسعاد، وما فيه ألفُ التأنيث كحُبْلَى

=

صغر رجع إلى أصله؛ لأنّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. ووزن المصغر بهذه الأبنية اصطلاحٌ خاصٌ بهذا الباب اعتُبر فيه مجرَّدُ اللفظ تقريبًا، وليس بجار على مصطلح التصريف ألا ترى أنَّ وزنَ أحَيْمَد، وَمُكَيْرِم، وسُفَيْرِج في التصغير فعيعِل، ووزنها التصريفي: أفيعِل وَمُفَيْعِل، وفعيلل). (انظر التصريح: ١/ ٣٢).

(١) هو حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله (أبو محمد): نحويٌّ، صرفيٌّ، من آثاره: المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو لابن معط، والمطارحة، والإسعاف في الخلاف. تُوفِّيَ سنة ٦٨١هـ.

راجع في ترجمته: البغية: ٢٣٣، معجم المؤلفين: (٤/ ٣١٦) كشف الظنون: (٨٥، ٤١٢، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٥٧٣، ١٦٦٩).

(٢) راجع المحصول في شرح الفصول الخمسين: الورقة ١٤٠.

(٣) في (د)، (ك)، (ط): يلحق.

(٤) في (س): ويشمل.

(٥) لفظة (مجرد): زيادة في (ك).

(٦) فتقول: ساقطة من (س).

وَصَحْرَاءَ، فإنَّ التاء[١] لا تَلحقُ ذلك.

ومثْله الثلاثي المؤَّنثُ عند خوفِ اللبس، كخمسٍ ونحوِه في[٢] عدد المؤنث، إذ لو لحقته لالتبس[٣] بعدد المذكَّر[٤]. وَكَشَجَرٍ وَبَقرٍ، إذ لو لَحَقْتُه لالتبس بتصغير شجرة وبقرةٍ.

فإنْ سُمِّيَ به مذكَّر كأُذُنٍ، علم لرجل، فالجمهور على أنه لا يلحقه التاء إذا صُغِّرَ اعتبارًا بما آل إليه من التذكير.

وذهب يونسُ[٥] إلى أنَّها تلحقه اعتبارًا بأصله محتجًّا بقولهم: عُروةُ بنُ أُذَيْنَةَ، ومالِكُ بنُ نُوَيْرَةَ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حُصَيْنٍ[٦] وفيه نظرٌ[٧].

وَصَغِّرِ الْبَابَ فَقُلْ: بُوَيْبُ   وَالنَّابُ إِنْ صَغَّرْتَهُ: نُيَيْبُ

---

(١) في (ك) الباء. تحريف.

(٢) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٣) في (ك): للبس.

(٤) في (س): المذكور.

(٥) هو: أبو عبدِ الرحمن، يونسُ بنُ حبيب الضبِّي ولد سنة ٩٤هـ أخذ عن أبي عمرو، وقد نقل عنه سيبويه في كتابه، نحو مائتي نقلٍ وأكثرُ ما نقل عنه بابان من التصغير، فقال: وجميع ما ذكرتُ لك في هذا الباب، وما أذكره لك في البابِ الذي يليه قول يونس. (الكتاب: ٢/ ١٠٩). وكان وفاة يونس سنة ١٨٢هـ.
راجع في ترجمته: شذرات الذهب: (١/ ٣٠١) ومعجم الأدباء: (٢٠/ ٦٤).

(٦) قال سيبويه: "إذا سمَّيت رجلًا بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في (حجر) اسم امرأة، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة، وإنما سمي بمحتقر". الكتاب: (٢/ ١٣٧).

(٧) وذلك لأنّ كلًّا من هؤلاء لم يسم بأذن، ولا بنار، ولا بعين، ثم حُقِّر بعد التسمية، وإنّما هي أسماء أعلام سمِّي بها بعد أنْ حُقِّرت وهي نكرات.
انظر الهمع: (٢/ ١٨٩).

لِأَنَّ بَابًا جَمْعُهُ أَبْوَابُ   والنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ

وإذا كان ثاني الثلاثي لينًا منقلبًا عن لينٍ رَدَدْتَهُ في التصغير إلى أَصلِهِ؛ لأَنَّ التصغير كالجمع يَرُدُّ الأشياءِ إلى أُصُولِهَا[1]، فيقالُ في باب: بُوَيْبٌ؛ لأنَّ ألفَه بدلٌ من واو بدليل جمعِهِ على أبوابٍ وأصْلُه (بَوْبٌ): قُلِبَتْ الواوُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها.

ويقالُ[2] في (نَابٍ) للضِّرسِ: نُيَيْبٌ، لأنَّ أَلِفَهُ بدلٌ من ياءٍ بدليلِ جمعِهِ على (أنيابٍ) وأصلُه: (نَيَب): قلبت ياؤه ألفًا لما تقدَّمَ.

وإنَّما رجع فيها[3] إلى الأصل، لزوالِ موجِبِ البدل، وهو انفتاحُ ما قبلَ حرفِ العلَّةِ؛ فإن جُهِلَ أصلُ الألفِ رُدَّتْ إلى الواوِ، كَعَاجٍ، وَصَابٍ اسم لنبت كريه الطعمِ[4]، فتقول: عُوَيْجٌ، وَصُوَيْبٌ.

ويقالُ في (ثَوْبٍ، وَبَيْتٍ)، وثُوَيْبٌ، بُيَيْتٌ بِلَا قَلْبٍ، بخلافِ نَحْوِ: رِيح، وقِيمَة فيقالُ فيهما[5]: رُوَيْحٌ، وَقُوَيْمَةٌ، بالواو؛ لأنَّها الأصلُ المنقلبة عنه. شذَّ في نَحْوِ: عِيدٍ: عُيَيْدٌ؛ لأنَّه من: عَادَ يَعُودُ.

وإنَّما قالوا ذلك كراهية التباس بتصغير عُودٍ[6].

وإنْ كان ثالثُ الثلاثي ألفًا، كفتًى وعصًي، أو واوًا كدلو وجب قلبُه ياءً،

---

(١) في (س): أصوطا.
(٢) لفظة (يقال): زيادة في (ك).
(٣) في (س): فيهما.
(٤) لفظة (الطعم): زيادة في (ط).
(٥) فيهما: ساقطة من (ك). وفي (س) فيهما.
(٦) انظر التصريح: (٢/ ٣٢٤).

وإدغام ياءِ التصغير فيها فيقالُ: فُتَيٌّ، وعُصَيٌّ وَدُلَيٌّ. ولم يتعرَّضْ له في النظم[١].

وَلما[٢] فَرَغَ من تصغير الثلاثي المجرَّد أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه بقولِهِ[٣]:

وفَاعِـــلٌ تَـــصْغِيرُهُ فُوَيْعِـــلُ   كَقَـــوْلِهِم فِي رَاجِـــلٍ: رُوَيْجِـــلُ

أي[٤]: إذا كان ثاني الثلاثي المزيد ألفًا زائدة فصغِّره[٥] على (فُوَيْعِلٍ) بقلب ألفِه واوًا، لانضمام ما[٦] قبلَها، فتقولُ في: (ضَارِبٍ)، و(عَامِرٍ)، وَ(صَاحِبٍ): ضُوَيْرِبٌ، وَعُوَيْمِرٌ، وَصُوَيْحِبٌ، ومثلُه نَحْوُ: آدم، ممَّا ألفه مبدلةٌ من همزةٍ كراهية[٧] اجتماع همزتين فتقول في تصغيرِهِ (أويدم) -كما تقول في جمعِهِ: أوادِمُ.

وأَمَّا الرباعي المجرَّدُ فإنَّهُ يُصغَّرُ على فُعَيعِلٍ، كَجُعَيْفِرٍ، ودريهم في تصغير جعفر، ودرهم- ولم يتعرَّض له الناظم[٨].

وَإِنْ تَجِــدْ مِــنْ بَعْــدِ ثَانِيــهِ أَلِــفْ   فَاقْلِبْــهُ يَــاءً أَبَــدًا وَلَا تَقِــفْ

تَقُــولُ: كَــمْ غُزَيِّــلٍ ذَبَحْــتُ؟   وَكَــمْ دُنَيْنِــيرٍ بِــهِ سَــمَحْتُ

إذا صُغِّر ما ثالثُه أو رابعُه ألفٌ وجب قلبُ ألفِه ياءً وإدغامُ ياءِ التصغير فيها، وذلك نَحْوُ: كِتَابٍ، وَغُلَامٍ، وَغَزَالٍ، ومفتاحٍ، ودينارٍ، ومثقالٍ فتقولُ فيها: كُتَيِّبٌ، وَغُلَيِّمٌ، وَغُزَيِّلٌ، وَمُفَيْتِيحٌ، وَدُنَيْنِيرٌ، وَمُثَيْقِيلٌ.

---

(١) وكذلك لم يتعرض له في شرحه على الملحة.
(٢) (ولما): موضعها بياض في (ك).
(٣) (بقوله): ساقطة من (س) (ك).
(٤) لفظة (أي): ساقطة من (ك).
(٥) في (ك): فيصغر.
(٦) لفظة (ما): ساقطة من (ك).
(٧) في (د): كراهة، وفي (ط): لكراهية.
(٨) في (ط): ولم يتعرض له في النظم.

ومثلُه ما ثالثُه أو رابعُهُ واو، كعمودٍ، وعُصفورٍ فتقول فيهما[١]، عُمَيِّدٌ، وَعُصَيْفِيرٌ بالقلبِ[٢].

وَقُـلْ: سُرَيْحِيـنٌ لِـسَرْحَانَ كَـمَا تَقُـولُ فِي الجُمْـعِ: سَراحِـينُ الحُمَـى

وَلَا تُغَـيِّرْ فِي عُثَـيْمَانَ الْأَلِـفْ وَلَا سُـكَيْرَانَ الَّـذِي لَا يَنْـصَرِفْ

وَهَكَـذَا زُعَيْفَـرَانُ فَـاعْتَبِرِ بِـهِ الـسُّدَاسِيَّاتِ وَافْقَـهْ مَـا ذكِـرْ

إذا صُغِّرَ ما جاء على وزنِ[٣] (فَعْلَانَ) فإن كان يُجْمَعُ على (فعالينَ) كسَرْحَانَ، وسُلطان: قُلِبَتْ ألفُه ياءً كما تقلبها في جمعه؛ لأنَّ التكسير والتصغير أخوان، فتقول: سُرَيْحِينٌ، وَسُلَيْطِينٌ[٤].

وإن كان لا يجمع على ذلك لم تغير[٥] ألفه اسمًا كان أو صفةً[٦]، كعثمانَ وعمرانَ وسَكرانَ تقول فيها[٧]: عُثَيْمَانٌ وَعُمَيْرَانٌ، وَسُكَيْرَانٌ، ومثلُه نَحْوُ: زَعفرانٌ مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرفٍ، فإنَّه إذا صُغِّر لا تغيَّر ألفه فتقول فيه: زُعَيْفَرانٌ وقس عليه كل (٥٤) سداسي آخره ألف ونون كثعلبان ومرطبان وهذا معنى قوله: فاعتبره السداسيات.

---

(١) في (ط): فيقال.

(٢) قال الحريري في شرح الملحة ص١٩١: وإن كان خماسيًّا ورابعه معتلٌّ قلبتها في التصغير ياء كقولك في تصغير (سربال ودينار): سُرَيْبِيلٌ، وَدُنَيْنِيرٌ، وفي تصغير: قنديل وعصفور: قُنَيْدِيلٌ، وعُصَيْفِرٌ.

(٣) لفظة (وزن): ساقطة من (ك).

(٤) راجع الكتاب: (٢/ ١٠٨).

(٥) في (س): يتغيّر.

(٦) في (س): أو وصف.

(٧) في (ك) (د): فيهما.

وَارْدُدْ إِلَى المَحْـذُوفِ مَـا كَـانَ حُـذِفْ مِـنْ أَصْـلِهِ حَتَّـى يَعُـودَ[1] مُنْتَـصِفْ

كَقَـوْلِهِمْ فِي شَـفَةٍ: شُـفَيْهَهْ وَالـشَّاةُ إِنْ صَـغَّرْتَهَا: شُـوَيْهَهْ

إذا صُغِّرَ ما حُذِفَ منه حرفٌ وجب ردُّ المحذوفِ إنْ كان قد بَقِيَ بَعْدَ الحذفِ على حرفينِ، مذكَّرًا كان كأبٍ، وأخٍ، أو مؤنَّثًا كَيدٍ، وَسَنَةٍ[2]- محذوفَ الفاءِ أو[3] العين أو[4] اللام، فتقول في تصغير: كلٍ، وَخُذْ، وَعِدَةٍ[5] أعلامًا: أُكَيْلٌ، وَأُخَيْذٌ، وَوُعَيْدَةٌ- بردِّ الفاءِ، وفي (مُذْ- عَلَمًا[6]- وَسَنَةٍ[7]: مُنَيْذٌ، وَسُنَيْهَةٌ[8]- بِرَدِّ العين، وفي: أبٍ، وأخٍ، وَشَفَةٍ، وَشَاةٍ: أُبَيٌّ وَأُخَيٌّ، وَشُفَيْهَةٌ، وَشُوَيْهَةٌ، بِرَدِّ اللام.

وإنَّما وجبَ ردُّ المحذوفِ في الجميع لِيُتَمَكَّنَ مِن بناء فُعَيْلٍ[9]، فيكون رباعيًّا له، نصفُ صحيح- فإن بَقِيَ بَعْدَ الحذفِ على أكثرَ من حرفينِ صُغِّرَ على لفظة ولم يُحْتَجْ إلى رَدِّ المحذوف؛ لأنَّ بناءَ (فُعَيْلٍ) مُمْكِنٌ بدونه- كما يؤخذ من التعليلِ، كقولهم في[10] (هَارٍ)، وَ(شَارٍ)[11]، و(خَيْرٍ)، وَ(شَرٍّ):

---

(١) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٢) في (س): يكون.

(٣) في (ط): وشفة.

(٤) في (ط): و.

(٥) في(س): عد.

(٦) لفظة (علمًا): زيادة في (ك)، (س).

(٧) في (س): ستة.

(٨) في (س): شبهه، ومن (ك): شبيهه.

(٩) جاء في التصريح: (٢/ ٣٢٤): وإنَّما وجب ردُّ المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء (فعيل)؛ ولأنَّه لو لم تُزَدْ لوقعت ياءُ التصغير طرفًا، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب وهي لا تكون إلا ساكنةً.

(١٠) لفظة (في): ساقطة من (ك).

(١١) في (ك): سار.

هُوَيْرٌ[١]، وَخُيَيْرٌ، وَشُرَيْرٌ[٢].

وإذ صُغِّر نَحْوُ[٣] أخت، وبنت: ردّ إليها المحذوف كما في (شَفَةٍ) ولا يُعتَدُّ بالتاء كما لا يعتدُّ بهمزة الوصل في نحو: (ابْنٍ).

---

(١) في (ك): سرير.

(٢) قال سيبويه في باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير: ومن ذلك قولهم في (هار): هُوَيْرٌ، وإنَّما الأصل (هَائِرٌ) غيرَ أنَّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميِّت. وكلاهما بدلٌ من العين، وزعم يونسُ أنَّ ناسًا يقولون: (هُوَيْئِرٌ) على مثال (هُوَيْعِرٌ) فهؤلاءِ لم يحقِّروا (هارًا) وإنَّما حقَّروا (هَائِرًا) كما قالوا: (رُوَيْجِلٌ) كأنهم حقروا راجلًا.
وقال: وإذا حقَّرتْ (خيرًا مِنْكَ، وشرًّا منك) قلت: خُيَيْرٌ مِنْكَ وَشُرَيْرٌ منك لا تَردَّ الزيادة كما لا تَردَّ ما هو من نفس الحرف.
الكتاب: (٢/ ١٢٥).

(٣) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

(بَابُ أحرفِ الزيادة)[١]

وَأَلْـــقِ فِي التَّـــصْغِيرِ مَـــا يُـــسْتَثْقَلُ زَائِـــدُهُ أَوْ مَـــا تَـــرَاهُ يَثْقُـــلُ

وَالْأَحْـــرُفُ الَّتِـــي تُـــزَادُ فِي الْكَلِـــمْ مَجْمُوعُهَـــا قَوْلُـــكَ: يَـــا هَـــوْلُ اسْـــتَنِمْ

تَقُـــولُ فِي مُنْطَلِـــقٍ: مُطَيْلِـــقُ فَـــافْهَمْ، وَفِي مُرْتَـــزِقٍ: مُرَيْـــزِقُ

وَقِيـــلَ فِي سَـــفَرْجَلٍ: سُـــفَيْرِجُ وَفِي فَتًـــى مُـــسْتَخْرِجٍ: مُخَـــيْرِجُ

قد سبق أنَّ للتصغير[٢] ثلاثةَ أبنيةٍ: فُعَيْلٌ، وَفُعَيعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ، فالأوّلُ للثلاثي المجرَّدِ، والثاني للرباعي المجرد، والثالثُ للرباعي المزيد قبل آخره حرف مدٍّ، كَمِصْبَاحٍ.

فإذا كان الاسمُ خماسيًّا مجرَّدًا من الزيادة، أو مزيدًا فيه حرفٌ، ولم يكنْ قبلَ آخره حرفُ مدٍّ فاحذِفْ في التصغير من الأول آخرَه، ومن الثاني زائدَه، وليعود رباعيًّا فيتوصل إلى بناء فُعَيعِلٍ فتقول في نَحْو[٣] (سَفَرْجَلٍ، وَمُدَحْرِجٍ): سُفَيْرِجٌ، وَدُحَيْرِجٌ؛ لأنَّ بقاءهما يُستَثقَلُ.

فإنْ اشتمل الاسمُ على زيادتين ولإحداهما مزيةٌ على الأخرى حذفت الأخرى، فمنطلق تقول فيه: مُطَيْلِقٌ، بحذفِ النونِ دونَ الميمِ، لتصدُّرها ولدلالتها على معنى اسمِ الفاعلِ.

وهكذا تقولُ في (مُرْتَزِقٍ): مُرَيْزِقٌ، بحذف التاء دون الميم لما سبق[٤].

---

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) في (س)، (ك): التصغير.

(٣) لفظة (نحو): زيادة في (ط)، (س)، (ك).

(٤) وراجع شرح الحريري على الملحة: ص ١٩٥.

وإذا صُغِّرَ السداسيُّ حُذِفَ منه حرفان من حروفِ الزيادة ليُتَوَصَّلَ إلى بناء فُعَيْعِلٍ[١] كَمُسْتَخْرِجٍ فتقول فيه[٢]: مُخَيْرِجٌ- بحذف السين والتاء.

وقد بيَّن الناظمُ حروف الزيادةِ وهي عشرةٌ في قولِهِ: (يَا هَوْلُ اسْتَنِمْ) أي: اسكُنْ. وجمعَها بعضُهم في (أمانٍ وتسهيلٍ)، وبعضُهم في (تسهيل ومناء)[٣].

ومعنى كونها زائدةً أنَّ الحرف الزائدَ على الأصول لا يكون إلّا منهم، لا بمعنى أنَّها تكون زائدة أبدًا؛ لأنَّها قد تكون أصولًا[٤]. ولمعرفة الزائدِ من الأصلي ضَابِطٌ مذكورٌ في عِلْمِ التصريف[٥].

وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ لِلتَّعْوِيضِ ... وَالْجَبْرُ لِلْمُصَغَّرِ الْمُهِيضِ (٥٥)

كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمُطَيْلِيقَ أَتَى ... وَاخْبَا السُّفَيْرِيجِ إِلَى فَصْلِ الشِّتَا

---

(١) في (س): فعيعيل خطأ.

(٢) (فيه): ساقطة من (ك).

(٣) الزائد على نوعين:
الأولُ: الزائدُ لتكرار أصل، ولا يختص بأحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف إلّا الألف؛ فإنها لا تقبل التضعيف، وسواء كانت من حروف سألتمونيها أم لا.
والثاني: الزائد لغير تكرار أصل -وهو المختصّ بأحرف الزيادة العشرة وهذا النوع هو الذي تحدّث عنه المؤلف ههنا.

(٤) ولمعرفة المواضع التي تُزاد فيها هذه الحروف العشرة انظر الكتاب: (٢/ ٣١٢، ٣١٣) والمقتضب: (١/ ٥٦-٦٠).

(٥) والضابط هو أنَّ الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي. والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، وذلك نحو (احتذى) فإنك تقول: حذا حذوه: قال العلّامةُ ابنُ مالك في ألفيّته:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ تَا احْتُذِي

انظر شرح ابن عقيل: (٤/ ١٩٨).

يعني أنَّه يجوز أنْ يعوضَ مِمَّا حُذِفَ منه حرفٌ أصليٌ أو زائدٌ[١]، أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر جبرًا له، وليُتَوَصَّلَ بذلك إلى بناء فُعَيْعِيلٍ فتقول في مُنْطَلِقٍ وَسَفَرْجَلٍ، مُطَيْلِقٌ، وَفِي مُسْتَخرِجٍ مخيريج.

وفُهِمَ من قولِهِ: (وَقَدْ يُزَادُ) قِلَّةُ ذلك، وأنَّه غيرُ لازمٍ، وأنَّه لا يُخِلُّ ببناءِ التصغير بخلاف بقاء الزائد.

والمَهِيضُ: المكسورُ، اسمُ مفعولٍ من (هاض العظمُ)، إذا كُسِر[٢].

---

(١) في (ك): (زائد).

(٢) وفي القاموس المحيط: (هَاضَ العظمَ يهيضُه) : كَسَرهُ بعد الجُبُورِ كاهتاضَه، وهو مهِيضٌ، والهَيْضَةُ: معاودةُ الهَمِّ والحُزنِ، والمرضةُ بعد المرضة. وبه هَيْضَةٌ، أي: قَيَاءٌ. (انظر هاض).

(بَابُ شَوَاذّ التصغيرِ)[١]

وَشَذَّ مِمَّا أَصْلُوهُ ذَيَّا   تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللُّذَيَّا

قد سبق أنَّ التصغيرَ من خواصِّ الاسم المتمكِّنِ، والأصلُ ألَّا يدخلَ غَيْرَ المتمكِّنِ؛ لكنَّهم خالفوا هذا الأصلَ فصغَّروا شذوذًا أسماءَ الإشارة والموصول، لشبهِهَا بالأسماء المتمكِّنة في كونها تُوصَفُ ويُوصَفُ بها، فاستُبِيح لذلك تصغيرُها -لكنْ على وجهٍ خولف به قاعدة التصغير[٢]، فترك أوّلها على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير وزيدَ[٣] في آخرها ألفٌ عوضًا عما فاتها من ضمِّ الأوّلِ، فقالوا في ذَا، وتَا: ذَيَّا[٤] وَتَيَّا وفي الذي والتي: اللذَيَّا واللتَيَّا[٥]، وقد سُمِعَ التصغيرُ في خمسة ألفاظٍ

(١) ما بين القوسين: زيادة في (س).

(٢) قال سيبويه في باب تحقير الأسماء المبهمة: "واعلم أنَّ التحقيرَ يضم أوائل الأسماء إلَّا هذه الأسماء فإنَّه يَترك أوائلَها على حالها قبل أن تحقَّر وذلك لأنَّ لها نحوًا في الكلام ليس لغيرها- فأرادوا أنْ يكونَ تحقيرُها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا: هذَيَّا، وذاك: ذَيَّاك، وفي (ألا): أليَّا، وإنَّما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكن أواخرُها على غير حالَ أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك، قلت: فما بال ياء التصغير ثانية في (ذا) حين حقرت؟ قال: هي في الأصل ثالثة. ولكنَّهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وإنَّما حذفوها من (ذيَّا). وأمَّا (تيَّا) فإنَّما هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام". الكتاب: (٢/ ١٣٩).

(٣) في (ك): ويزيد.

(٤) ومما ورد عن العرب في تصغير (ذا) قول الراجز:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ   أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِيِّ

(٥) ومما ورد عن العرب في تصغيرهم (التي) قولهم في مَثَل من أمثالهم (بعد اللتيَّا والتي) وقول الراجز- وهو العجاج:

بَعْدَ اللتَيَّا وَاللتَيَّا والتِي   إذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

من أسماء الإشارة" ذَا، وتَا وذَانِ وَتانِ، وأولاءِ، فيقال: ذَيَّانِ وَتَيَّانِ، وأوليًّا - بالقصر، أو المد على اللغتينِ[١].

وسُمِعَ أيضا في خمسة ألفاظٍ من أسماءِ الموصولاتِ: الذي، التي، وتثنيتهما وجمع الذي، فيقال: اللذيان، واللتيَّان واللذَيُّونَ -بضمٍّ ما قبل الواو رفعًا.

ويكسره جرًّا ونَصْبًا عِنْدَ سيبوَيهِ[٢].

وقد صُغِّرَ أيضا أفعلُ في التعجب، وكذا المركب المزجيّ كَبَعْلَبَكّ وسيبويه[٣] في لغة من بناهما- وتصغيرهما تصغير المتمكّن[٤].

---

(١) (أولَا): تصغيرها أوليًّا، بالقصر، وبالمد تقول: أوليَّاءٌ.
الكتاب: (٢/ ١٤٠).

(٢) قال أبو سعيد السيرافي: "وقد اختلفَ مذهبُ سيبويه والأخفش في ذلك، فأما سيبويه فيحذف الألف المزيدة في تصغير المبهم ولا يقدّرها"
وأمّا الأخفش فإنَّه يقدّرها ويحذفُها لاجتماع الساكنين ولا يتغير اللفظ في التثنية فإذا جمع تبين الخلاف فيها.
يقول سيبويه في جمع اللذيا: "اللذيون- الذين، بضم الياء قبل الواو، وكسرها قبل الياء".
وعلى مذهب الأخفش: اللذيّون والذيّن -بفتح الياء- وعلى مذهبه يكن لفظ الجمع كلفظ التثنية؛ لأنّه يحذف الألف التي في اللذيا؛ لاجتماع الساكنين؛ هما الألف في اللذيا، وياء الجمع كما تقول: المصطفين والأعلين.
شرح السيرافي، بهامش الكتاب: (٢/ ١٤٠).

(٣) تقول في تصغير (ما أحسنَه): ما أُحَيْسِنَه، وفي تصغير (سيبويه: سييبويه).
راجع شرح الأشموني: (٣/ ٣٢٧).

(٤) قال سيبويه: "وزعم الخليلُ أنَّ التحقير إنما يكونُ في الصدر؛ لأنَّ الصدرَ عندَهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه، أو كانا شيئين، وذلك قولك في (حَضْرَ مَوْتَ): حُضَيْرَمَوتُ، وَبَعْلَبَكّ: بُعَيْلَبَكُّ، وخمسةَ عَشَرَ: خُمَيْسَةَ عَشَرَ، وكذلك جميع ما أشبه هذا كأنك حقّرتَ عَبْدَ عمرٍو، وطلحة زيدٍ".
الكتاب: (٢/ ١٣٤).

وَقَــــوْلُهُمْ أَيْـــضًا: أُنَيْــسِيَانْ   شَـــذَّ كَــمَا شَـــذَّ مُغَيْرِيَـــانْ

وَلَـــيْسَ هَـــذَا بِمِثَـــالٍ يُحْـــذَى   فَـــاتَّبِعِ الْأَصْـــلَ وَدَعْ مَـــا شَـــذَّا

ممّا خرج عن القياس فصغّر شذوذًا قولهم في إنسانٍ[1] وَلَيْلَةٍ: أُنَيْسِيَانٌ وَلُيَيْلِيَةٌ، بزيادة الياء فيهما وقياسُهما أُنَيْسَانٌ وَلُيَيْلَةٌ[2] -وفي مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ: مُغَيْرِبَانٌ، وَعُشَيَّانٌ- بزيادة ألفٍ ونونٍ وقياسُهما: مُغَيْرِبٌ وَعُشَيٌّ[3]. وفي رَجُلٍ: رُوَيْجِلٌ وقياسُه رُجَيْلٌ، وفي صِبْيَة، وَغِلْمَة، وَبَنُون: أُصَيْبِيَةٌ، وأُغَيْلِمَةٌ، وأبينون، بزيادة الهمزة في أولها- وقياسها: صُبَيَّةٌ، وغُلَيْمَةٌ، وبُنَيْنُونَ- فهذه تحفظ ولا يحذى عليها، أي لا يقاس عليها[4].

---

(١) في (س): أنسيان. خطأ.

(٢) قال سيبويه: "ومما يحقر على غير بناء مكبَّره المستعملِ في الكلام إنسانٌ، تقول: إنيسيانٌ، وفي (بنون): أبينون، كأنَّهم حقَّروا (أنسيان). ومثل ذلك (ليلة) تقول: لييلية- كما قالوا: ليال وقولهم في رجل: رويجلٌ، ونحو هذا، وجميع هذا أيضًا إذا سمَّيتَ به رجلًا أو امرأة صرفتَه إلى القياس".
الكتاب: (٢/ ١٣٨).

(٣) قال سيبويه: "فمن ذلك قولُ العربِ في مَغْرب الشمس: مُغَيْربانُ الشمس، وفي العَشِيِّ: أتيك عُشَيَّانًا. وسمعنا من العرب من يقول في (عَشية): عشيشية فكأنهم حقروا (مغربانٌ) و (عشيانٌ) وعَشَّاةٌ)".
الكتاب: (٢/ ١٣٧).

(٤) وبقي في التصغير نوعٌ يُسمى: تصغير الترخيم، وهو أن يصغَّر الاسمُ بَعْدَ تجريده من الزيادة الصالحة للبقاء، وله شرطان: الأول أن يكون الاسم مزيدًا، والثاني: أنْ تكون الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم، تقول في تصغير أزهر، وأسود، وحارث، وحمّاد: زُهَيْرٌ، وَسُوَيْدٌ، وَحُرَيْثٌ، وَحُمَيْدٌ ، فحذفوا الهمزة ثم صغر الاسم بعد ذلك.
انظر شرح الحريري على الملحة: ١٩٧ ، كذلك الكتاب: (٢/ ١٣٤).

بَابُ النسَبِ[١]

وَكُـلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْـمٍ فِي الْعَـرَبْ ... أَوْ بَلْـدَةٍ تَلْحَقُـهُ يَـاءُ النَّسَبْ

وَتُحْـذَفُ الْيَـاءُ بِـلَا تَوَقُّـفِ ... مـن كـل منسوب إليـه فـاعرفِ

وَإِنْ يَكُـنْ فِي الْأَصْـلِ هـاءٌ فاحْـذِفِ ... كَمِثْـلِ مَكِّـيٍّ وهـذَا حَنَفِـي[٢]

تَقُـولُ: قَـدْ جَـاءَ الْفَتَـى الْبِكْـرِيُّ ... كَـمَا تَقُـولُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ

إذا أريد النسب إلى أب، أو قبيلةٍ، أو بلدٍ[٣] أو صنعة، زِيدَ في آخر المنسوب إليه ياءٌ مشدَّدة مكسورٌ ما قبلَها فتصير حرف إعرابه، فيقال في النسب إلى دمشق: دِمشْقِيٌّ، وإلى قريشٍ: قريشيٌّ.

وإنّما كانت الياءُ مشدَّدةً لتدلَّ على نسبته إلى المجرد عنها وكُسِرَ ما قبلَها تشبيهًا(٥٦) بياء الإضافة- وهذا أحدُ التغيرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه إذ تلحقه ثلاثُ تغييراتٍ:

لفظيٌّ: وهو كسر ما قبل الياء، وانتقال الإعراب إليها.

ومعنويٌّ: وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له.

وحكميٌّ: وهو رفعُهُ لما بعده على الفاعلية كالضمة المشبهة، كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قرشيٍّ أبوه (كأنَّك قُلتَ: منسوبٌ إلى قريش أبوه)[٤] -ويطَّردُ ذلك وإنْ لم يكن مشتقًّا.

---

(١) أطلق سيبويه على هذا الباب باب الإضافة.
انظر الكتاب: (٢/ ٦٩).

(٢) هذا البيت بتمامه: زيادة في (ط).

(٣) في (ط): بلدة.

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وإذا كانت آخر المنسوب إليه تاء التأنيث وجب حذفُها للنسب، فيقال في مكّةَ: مَكِّيٌّ وفي البصرةِ: بَصْرِيٌّ[١] -حذرًا من اجتماع تاءي التأنيث عند نسبةِ مؤنثة في نحْو: مَكِّيَّةٍ، وبصريَّةٍ، إذ لو بَقِيَتْ لقيلَ: مَكَّـتِيَّةٌ وَبَصْرَتِيَّةٌ، قال أبو حيان: وقولُ الناسِ درهمٌ خليفتي لحن[٢].

ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدًا، نحو: قَرْقَرِيٌّ في قَرْقَري[٣]، وَحَثِيثِيّ في حَثِيثَى، أو رابعة في اسم متحرك الثاني كَجَمزِيٌّ في (جَمَزَى)[٤]- فإنْ كانَ ساكنًا كحُبْلَى فحكُم ذلك ما أشار إليه مع غيره بقوله:

وَإِنْ يَكُـــنْ مِمَّـــا عَـــلَى وَزْنِ فَتَـــى أَوْ وَزْنِ دُنْيَـــا أَوْ عَـــلَى وَزْنِ مَتَـــى

---

(١) المشهور في البصرة فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها (بِصْرِيٌّ) بكسر الباء، وعلى هذين يكون لفظ النسب شاذًّا، وقد ورد في (البصرة) كسر الباء وضمها أيضًا وعلى هذين يكون لفظ النسب فتح الباء (بَصْرِيٌّ) كما هي في المنسوب (بصري) ولم يكن في هذا شذوذ، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنَّهم تركوه لئلا يلتبس بالنسبة إلى (بُصْرَى) بزنة (حُبْلَى) إذا نُسِبَ إليه، بحذف الألف، فالنسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها واوًا فيقال: بُصْرَوِيٌّ.

وَبُصْرَى: بلدٌ بالشام، وقرية ببغدادَ منها محمد بن محمد بن خلف الشاعر البُصْرَوِيّ. (انظر القاموس المحيط: بصر).

(٢) راجع ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: ص ٢٩٥.

(٣) (قَرقَري) اسمُ موضع مخصب باليمامة فيه قُرًى وزروع ونخيل كثيرة. معجم البلدان: (٦/ ٥٦).

(٤) جَمَزَ الإنسانُ والبعيرُ وغيرهُ يَجْمِزُ جَمْزًا وَجَمَزى: عَدَا عَدْوًا دونَ الخضْرِ وَفَوْقَ العَنَقِ، والبعيرُ الجَمَّازُ: السريعُ. القاموس المحيط: (جمز).

فَأَبْــــدِلِ الْحَــــرْفَ الْأَخِــــيرَ وَاوًا وَعَـاص[1] مَـنْ مَـارَى[2] وَدَعْ مَـنْ نَـاوَى[3]

تَقُــــولُ: هَـــذَا عَلَـــوِيٌّ مُعـــرِقٌ[4] وَكُـــلُّ لَهْـــوٍ دُنْيَـــوِيٌّ مَوبِـــقُ[5]

يعني إذا كان المنسوبُ إليه ثلاثيًّا مقصورًا قُلِبَتْ ألفُه واوًا، سواء كانت بدلًا منها كعصى، أو من الياء كفتًى، أو مجهولة كمَتَى- فتقول: عَصَوِيٌّ، وَفَتَوِيٌّ، وَمَتَوِيٌّ.

وإنّما قلبت في فتًى واوًا- وإنْ كان أصلُها الياء كراهةَ اجتماع الكسرة والياءات، وأمَّا نَحْوُ: دُنْيَا كَحُبْلَى ممَّا هو رباعيٌ مقصورٌ، وثانيه ساكن فيجوز في ألفه[6] الحذفُ والقلبُ، فتقول: دُنْيِيٌّ، وَحُبْلِيٌّ، ودُنْيَوِيٌّ وَحُبْلَوِيٌّ -الحذفُ أرجحُ وليس القلبُ متعيِّنًا- كما تُوهِمُه عبارةُ النظم.

ويقال في النسب إلى (فَعِيلٍ) مُعْتَلِّ اللام كَغَنِيٍّ وَعَلِيٍّ: غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ بِحَذْفِ[7] الياء الأولى وفتح ما قبلَها وقلبِ الثانيةِ واوًا -أي بَعْدَ قَلْبِهَا ألفًا.

ومنه قولُ الناظمِ: (هَذَا عَلَوِيٌّ) -نسبة إلى عَلِيٍّ، لا إلى عَلا- كما توهمه

---

(١) عَاصٍ: يقالُ: عَاصَاه بمعنى عصاه، أي: خرج عن طاعته وخالف أمرَه -فعَاصٍ بمعنى خالِف.
راجع القاموس المحيط: عصى.

(٢) مارِ: جادِلْ. قال في القاموس: المِرية بالكسر والضم: الشكُّ والجدَلُ.
القاموس المحيط: مري.

(٣) (ناوَى): يقال: ناوأه مناوأةً ونواءً: فاخَرَه وعَادَاه. (القاموس المحيط: ناء).

(٤) المُوبِقُ: المُهْلِكُ.

(٥) المُعْرِقُ: الأصيلُ.

(٦) في (س): اللغة.

(٧) في (د)، (ط): فحذفت.

عبارتُه[١] أيضًا.

وإذا نُسِبَ إلى المنقوص فإنْ كانت ياؤه ثالثةً كَشَجٍ[٢] وَعَمٍ[٣] فُتِحَ ما قبلَها وقُلِبَتْ واوًا فتقول: شَجَوِيٌّ، وَعَمَوِيٌّ، وإنْ كانت رابعةً كـ (قاضٍ) جاز حذفُها وقلبُها واوًا والحذفُ أحسنُ، فتقول: قَاضِيٌ وَقَاضَوِيٌّ، وإنْ كانت خامسةً فصاعدًا وجبَ حذفُها كـ (مُعْتَدِيٍّ) (مُعْتَدٍ)، ومُسْتَعْلِيٍّ في (مُسْتَعْلٍ).

وإذا نُسِبَ إلى الممدود فإن كانت همزته للتأنيث قلبتْ واوًا، كصحراويٍّ، أو أصلًا سَلِمَتْ من القَلب غالبًا نَحْوُ: قَرَّائِيٌّ في قَرَّاء، وهو: الرجلُ الناسكُ، أو بدلًا من أصلٍ نحو (كساء) جاز الوجهان نحو: كِسَائِيٌّ، وكساوِيٌّ- بالواو رجوعًا إلى الأصل[٤].

وإذا نُسبَ إلى المركَّب فَإنْ كَانَ التركيبُ إسنادِيًا كتأبَّطَ شَرًّا أو مزجيًّا كَبَعْلَبَكَّ نُسِبَ إلى صدره، فتقول: تَأَبَّطِيٌّ وبَعْلِيٌّ[٥].

---

(١) في (س): عبارتنا.

(٢) (شَجٍ) من الشَّجْوِ: وهو الحُزْنُ، يقال: شَجَاه الهمُّ شَجْوًا، أمرٌ شَاجٍ محزنٌ، وتشاجت فلانة على زوجها: تحازنت عليه، ورجلٌ شَجٍ: حزينٌ.
انظر: أساس البلاغة: شجو.

(٣) في (س): عمو.

(٤) راجع التصريح: (٢/ ٣٣٤).

(٥) هذا وجهٌ من وجوه خمسةٍ في المركَّب المز عندَ النسب إليه، وثمة وجوهٌ أربعةٌ أخرى لم يذكرها الشارح هنا، وهي:
الأول: أنْ ينسب إلى عَجُزِه فتقول في بَعْلَبَكَّ وَمَعْدِيكَرِب: بَكِّيٌّ، وَكَرِبِيٌّ واختاره الجَرْمِيُّ.
الثاني: أنْ ينسبَ إليهما معًا، مزالًا تركيبهُما، فتقولَ: بَعْلِيٌّ بَكِّيّ وَمَعْدِيَ كَرِبِيّ، واختاره أبو حاتم، وآخرون وأنشد عليه السيرافي:

تَزَوَّجْتُهَـــــا رَامِيَّـــــةً هُرْمُزِيَّـــــة

والثالث: أنْ ينسب على جميع المركب، فتقول: بَعْلَبَكِّيٌّ، وَمَعْدِ يكَرِبِيٌّ.
=

وكذا إنْ كان إضافيًا كـ(امْرِئِيٌّ) في امرئ[1] القيس. إلَّا إنْ كان الإضافي كنيةً، كأبي بكرٍ، وأمِّ كلثوم، أو معرَّفًا صدره بِعَجُزِه كابنِ عُمَرَ، وابنِ الزبيرِ - فإنَّك تنسب[2] إلى عَجُزِه، فتقول: بكرِيٌّ، وكلثومِيٌّ وَعُمَرِيٌّ، وزُبَيْرِيٌّ. وربَّما ألحق بها ما خيف فيه لبس كقولهم في عَبْدِ الأَشْهَلِ: أَشْهَلِيٌّ، وفي عَبْدِ مَنَافٍ: مَنَافِيٌّ (٥٧).

وَانْسِبْ أَخَا[3] الحِرْفَةِ كَالْبَقَّالِ ... وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَّالِ

أي: قد يُسْتَغنى عن[4] ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فَعَّال، وذلك غالبٌ في الحِرَفِ كَبَزَّازٍ، وَنَجَّارٍ، وَعَطَّارٍ، وَشَذَّ قوله:

٤٦- وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ[5]

أي: بذي نَبْلٍ، وجعل[6] منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦][7].

=

والرابع: أنْ يُبني من جزئين المركب اسمًا على (فَعْلَل) ويُنْسب إليه، تقول في النسب إلى (حَضْرَمَوت): حَضْرَمِيٌّ. انظر التصريح: (٢/ ٣٣٤، ٣٣٥).

(١) في امرئ: ساقط من (ك).

(٢) في (ط): فتنسبه.

(٣) في (د): إلى.

(٤) في (ك): من.

(٥) هذا عجُز بيت من بحر الطويل. قاله امرؤ القيس، وصدرُه:

وليس بذي رمحٍ فيطعنني به ------------------------

انظر فيه: سيبويه:(٢/ ٩١) وشرح ابن يعيش:(٦/ ١٤) والمقتضب: (٣/ ١٦٢) والمغني: ص ١١١، والعينيُّ: (٤/ ٥٤٠) والتصريح:(٢/ ٣٣٧) وشرح الأشموني:(٢/ ٢٠٠)، وشرح شواهد المغني: ٣٤٠، وديوان امرئ القيس: ص٣٣، وشرح ديوانه للسندوبي: ص ١٤٢.

والشاهد فيه: في قوله: (نَبَّال) حيث استعملَ لذي النَّبلِ نَبَّالًا وحقُّ الكلام أن يُسْتَعمَلَ نابِلٌ؛ لأنَّ النابلَ صاحبُ النَّبْلِ الرامي بها، والنَّبَّالُ الذي يعملها.

(٦) لفظة (جعل): ساقطة من (ك).

(٧) واستشهد بالآية على أنَّ (ظلَّامًا) ليست للمبالغة بل هي للنسب، أي: وما ربك بذي ظلم.

وقد يُصاغ أيضًا على (فَاعِلٍ) أو (فَعِيلٍ) بمعنى: ذي كذا. فالأولُ كتامرٍ ولابنٍ، وطَاعِمٍ وكَاسِرٍ[1]، والثاني كَطَعِمٍ، ولبنٍ، وَنَهِرٍ، قال الشاعرُ:

٤٧ - لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ ....[2]

أي: عاملٌ في النهار.

وهذه الأبنيةُ ليستْ مقيسة وإن كان[3] بعضُها كثيرًا- هذا مذهبُ سيبويه[4].

---

(١) في (س): كاسر.

(٢) هذا صدر بيت من الرجز لأبي النجم العجليّ، وتمامُه:

------------------ لا أدلجُ الليلَ ولكنْ أبتكِرْ

انظر فيه: سيبويه: (٢/ ٩١) والمقرِّب: ٨٢، والعيني: (٤/ ٥٤١) والتصريح: (٢/ ٣٤٠) واللسان (ليل- نهر) وشرح ابن عقيل: (٤/ ١٦٨).

والشاهد في: قوله (نَهِر) حيث بناه على (فَعِل) وهو يريد النسبَ فكأنَّه قال: (نَهاريٌّ).

(٣) لفظة كان: ساقطة من (س).

(٤) انظر الكتاب: (٢/ ٩٢). وقد أنشد سيبويه البيت برواية (نَهارِيّ).

بَابُ التوابعِ

وَالْعَطْفُ وَالتَّأْكِيدُ[1] أَيْضًا وَالْبَدَلْ   تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الأُوَلْ
وَهَكَذَا الْوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَهْ   مَوْصُوفُهَا مُنَكَّرًا أَوْ مَعْرِفَهْ

التوابعُ: جمعُ تابعٍ وهو: المشارِكُ لِمَا قَبْلَه في إعرابه الحاصلِ والمتجدِّدِ غير خبر[2].

وهو أربعةٌ: عَطْفٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَنَعْتٌ، وَبَدَلٌ، ومَنْ فَصَّلَ في العطفِ جعلَ التوابعَ خمسةً[3]، وَمَنْ فَصَّلَ في التوكيد أيضًا جعلَها ستَّةً[4].

والأَوْلَى أَنْ يُبْدَأَ منها بالنعتِ، ثم بالبيانِ، ثم التوكيدِ، ثم البدلِ، ثم النسَقِ؛ لأنَّها إذا اجتمعَتْ في التبعية رُتِّبَتْ كذلك، كما في التسهيل[5].

---

(١) في (ط): والتوكيد.

(٢) قال السيوطي في الهمع (٢/ ١١٥): "حدَّ ابنُ مالك (التابعَ) في التسهيل فقال: هو ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله، مطلقا -مُخْرِجًا بالقيد الأخير المفعولَ الثاني، والحال، والتمييز"
قال أبو حيَّان: "ولم يحدَّه جمهُور النحاة؛ لأنَّه محصور، بالعدِّ فلا يحتاج إلى حدٍّ".

(٣) قال ابن عقيل: "والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان وعطف النسق، والبدل".
انظر شرح ابن عقيل على الألفية: (٣/ ١٩١).
وهذا ما يراه ابن هشام في كتبه. راجع شرح شذور الذهب: ٤٢٨، وقطر الندى: (٢/ ١٣١).

(٤) ومن قال: إنَّها ستة جعل التأكيد اللفظي بابًا وحدَه، والتأكيد المعنويَّ كذلك.
انظر شرح شذور الذهب: ٣٢٨.

(٥) تابع الفاكهي الشيخ خالد في تصريحه في النقل عن ابن مالك ربَّما دون النظر أو الرجوع إلى التسهيل.
جاء في التصريح (٢/ ١٠٨) ما نصُّه: "وإذا اجتمعتْ يبدأ بالنعت ثم بالبيان، ثم بالتوكيد،
=

والعاملُ في التابع هو العاملُ في المتبوع إلَّا في البدل؛ فالعامل فيه مقدَّرٌ، وكلُّها تُعْرَبُ بإعرابِ ما قبلَها[1] كما أشار إلى ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قولِهِ:

تَقُــولُ: خَــلِّ الْمُــزْحَ وَالْمُجُونَــا ....

مثال للعطف.

ثم بالبدل ثم بالنسق – قاله في التسهيل".

والواقع أنَّ ابنَ مالك رتَّب التوابع في تسهيله هكذا: التوكيد، والنعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. راجع التسهيل: ص١٦٣.

وقال السيوطي في الهمع (٢/ ١١٥): "التوابع: نعت، وعطف بيان، وتوكيد وبدل، وعطف نسق... وإذا اجتمعت رتِّبتْ كذلك بأنْ يقَدَّمَ النعت؛ لأنَّه كجزء من متبوعه، ثم البيان، لأنَّه جارٍ مجراه، ثم التأكيد؛ لأنَّه شبيهٌ بالبيان في جريانه مجرى النعت، ثم البدل؛ لأنَّه تابعٌ كَلاَ تابع؛ لكونه مستقلًّا ثم النسَق؛ لأنهَّ تابعٌ بواسطة، ولهذا ناسب ذكرها في الموضع على هذا الترتيب، بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد".

اختُلِفَ في عامل التابع؛ فقيل العامل في (النعت والتوكيد والبيان) هو العامل في المتبوع ينصبُّ عليها انصبابة واحدة –وهذا رأيُ المبرِّدِ– وابنِ السرَّاجِ وابنِ كَيْسَان وعُزِي للجمهور، ونُسِبَ إلى سيبويه.

وقيل: العاملُ فيها تبعيَّتها لما جَرَت عليه –وهذا رأيُ الخليل وسيبويه والأخفشِ والجَرْمِيِّ.

وأمَّا البدل، فقيل: عامُله محذوفٌ– وهو قولُ الجمهورِ، ودليلُهم ظهورُه جارًّا جوازًا مع الظاهر ووجوبًا مع المضمر، نحو: بزيد به.

وقال قوم منهم المبرِّد: عامله عاملُ متبوعِه ، وهو ظاهرُ مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف.

وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعهِ على أنَّه نائبٌ عن العامل المحذوف لا أنَّه عاملٌ بالأصالة.

وأمَّا النسَق فقال الجمهورُ: عاملُه عامل متبوعِهِ بواسطة الحرف، وقيل: الحرف. وقيل: محذوفٌ.

انظر الهمع: (٢/ ١١٥) والتصريح: (٢/ ١٠٨).

.... وَأَقْبَــلَ الحُجَّــاجُ أَجْمَعُونَــا

مثال للتوكيد، واستفيد منه جوازُ التوكيد بأجمع[١] من غير تقدُّم (كلٍّ).

وَامْــرُرْ بِزَيْــدٍ رَجُــلٍ ظَرِيــفِ ....

مثال للبدل، واستفيد منه جوازُ إبدالِ[٢] النكرةِ من المعرفةِ.

.... وَاعْطِـفْ عَـلَى سَـائِلِكَ الـضَّعِيفِ

مثال للوصف[٣].

وأفهم قوله أولًا: (وهكذا الوصف... إلخ) أنَّ المعرفة لا يُنْعَتُ بنكرة، ولا العكس وهو كذلك.

وقد اختصر الناظم أحكامَ هذه التوابع ولا بأسَ بذكرِ جُمَلٍ منها فنقول: أمَّا العطف[٤] فهو قسمانِ: عطفُ نَسَقٍ – وسيأتي.

وعطفُ بيانٍ وهو : تابع جامِدٌ مُوَضِّحٌ[٥] أو مُخَصِّص لمتبوعِه[٦]، وشرطه موافقتُه متبوعِهِ في تعريفهِ، وتنكيرِهِ، وإفرادِهِ وتثنيتِهِ وجمعِه فهو كالنعتِ يوافقُ

(١) بأجمع: ساقطة من (ك).
(٢) في (س): بدل.
(٣) في (س): الوصف.
(٤) أما العطف: موضعُها بياضٌ في (ك).
(٥) لفظة (موضِّح): ساقطة من (س).
(٦) قال أبو حيَّان في تعريفه: "عطفُ البيان: تابع أشهرُ من متبوعه، نَحْوُ: جاء أبو حفصٍ عُمَرُ، إذا كان (عمر) أشهَر من متبوعه".
انظر شرح اللمحة البدرية: (٢/ ٣٠١).

متبوعَه في أربعةٍ من عشرة كما سيأتي كـ:

٤٨- أَقْـسَمَ بِـاللهِ أَبُـو حَفْـص عُمَـرْ[١] ....

وهذا خاتمٌ حديدٌ، ومنه نَحْوُ: ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور: ٣٥].

وأَمَّا التوكيدُ[٢] فهو قسمانِ أيضًا:

توكيدٌ لفظيٌّ: وهو إِعادةُ اللفظِ الأَوَّلِ بِعَيْنِهِ[٣] أو موافقته، اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا أو جملةً.

وتوكيدٌ معنويٌّ: وهو إتباع الاسم المعرفة بألفاظٍ معلومةٍ، وهي: النفسُ والعينُ، وَكِلاَ وكِلْتَا، وكلٌّ، وأجمع، وجمعاء، وجمعهما.

ولا بدَّ من إضافة النفس والعين، وكلا وكلتا وكلٍّ[٤] إلى ضميرٍ يطابق المؤكَّدَ.

وإذا اجتمعتْ النفسُ والعينُ وجب تأخير العينِ عنها، كجاء زيدٌ نفسُه عينُه.

---

(١) هذا أوّل رجزٍ، لعبد الله بن كَيْسَبة، ونسبه ابنُ يعيش إلى رؤبة بن العجَّاج، والصحيحُ أنَّه لعبد الله؛ وذلك لأنَّ رؤبة -كما قيل- غيرُ معدودٍ في التابعين، وليس من هذه الطبقة، فضلًا على عدم وجوده في ديوانه.
انظر فيه: ابن يعيش: (٣/ ٧١) وخزانة الأدب: (٢/ ٣٥١) وشرح شذور الذهب: ص٤٣٥، والعيني: (١/ ٣٩٢)، (٤/ ١١) والتصريح: (١/ ١٢١، ١٣١) وشرح الأشموني: (١/ ١٢٩) وابن عقيل: (٣/ ٢١٩) وشرح اللمحة البدرية: (٢/ ٣٠٢).
موضع الشاهد: في قوله: أبو حفصٍ عمر، حيث جاء عطف البيان (عمر) لإيضاح ما قبلَه وموافقًا له في التعريف.

(٢) التأكيد والتوكيدُ لغتان، والواو أفصح، وبها جاء القرآن: ﴿ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل: ٩١] والتوكيد في اللغة: الإحكام.

(٣) بعينه: زيادة في (ك).

(٤) وكل: ساقطة من (س).

وإذا أُكِّد بهما مثنى أو مجموعٌ أو ما في معناهما جُمِعَا على أفعُل -بضم العين كجاء الزيدانِ أنْفسُهما، وجاء الزيدون أنفُسُهم.

ويؤكَّد بكلا وكلتا المثنَّى وما في معناه -إنْ صحَّ وقوعُ المفرد موقعَه، واتَّحد معنى المسند، كجاء الزيدانِ كلاهما، والمرأتان كلتاهما.

ويؤكد بِكلٍّ غيرُ المثنَّى -إنْ[1] كان ذا (٥٨) أجزاء يصِحُّ وقوعُ بعضِها موقعَه، كجاء القومُ كلُّهم، وبعتُ العبدَّ كلَّه، والأمة كلَّها.

وأما البدلُ[2]: فهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة[3].

وهو أربعة أقسام:

بدلُ كلٍّ من كلٍّ: وهو ما كان مدلولهُ مدلولَ الأول، كـ(جاء زيدٌ أخوك) وسمَّاه ابنُ مالك البدل المطابق؛ لوقوعه فيما لا يطلق عليه كلٌّ[4].

---

(١) في (ك): إذا.

(٢) البدل: تسمية بصريَّةٌ، وقد اختلف في تسميته عند الكوفيِّين:
فقال الأخفش: يسمُّونه (الترجمة) و(التبيين).
وقال ابنُ كَيْسان: يسمُّونه (التكرير).
انظر المقتضب: (٤/ ٢٩٥).

(٣) البدل في اللغة هو العوض. قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢].
وفي الاصطلاح: كما حدَّه الشارح، وقال أبو حيَّان: البدل تابع يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه. شرح اللمحة البدرية: (٢/ ٢٩٤).

(٤) قال ابن مالك في ألفيَّته:

مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيهِ يُلْقَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

وبدلُ بعضٍ من كلٍّ: وهو ما كان مدلولُه جزء الأَول، كـ(بعتُ العبدَ نصفَه، وأكلتُ السمكةَ رأسَها).

وبدلُ الاشتمالِ: وهو ما كان بينهما تعلُّقٌ بغير الكلية والجزئية، وكان البدلُ بحيث تَبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة لذكرِه، نحو: سُلِبَ زَيْدٌ ثوبُه، وَأعجبني بكرٌ حسنُه.

وبدلُ غلطٍ: وهو ما لم يكن جامعًا للأمرين[١] نَحْوُ: جاء زيدٌ غُلامُه أو حمارُه[٢].

ولا يُشْتَرط في البدل موافقتُه للمُبْدَلِ منه في التعريف والتنكير، ولا في الإظهار والإضمار فتُبدَلُ المعرفةُ من المعرفةِ[٣]، ومن النكرةِ[٤][٥]، والنكرةُ من النكرةِ[٦]، ومن المعرفة[٧].

---

(١) في (س): لأمرين.

(٢) ذكر الشارح أربعة أنواعٍ للبدل وبقي نوعانِ هما: بدل الإضراب وبدل النسيان.
وبدل الإضراب: هو أنْ يكونَ البدلُ والمبدلُ منه مقصودين قصدًا صحيحًا، وليس بينَهما توافق كما في بدل الكلِّ -ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض، ولا ملابسة كما في بدل الاشتمال- ومثاله قوله -عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ الرجلَ ليصلي الصلاة ما كُتِبَ له نصفها ثلثها ربعها...**» إلى العُشْر.
وبدلُ النسيانِ: **كقولك**: جاءني زيدٌ عمرٌو، إذا كنت إنَّما تقصد زيدًا أولًا ثم تبيَّنَ فسادُ قصدِك فذكرت عمرًا.
ولعلَّ الشارحَ قد اجتزأ ببدل الغلط، واكتفى به عن البدل المباين بأنواعه الثلاثة: الغلط والإضراب، والنسيان.

(٣) كقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧].

(٤) ومن النكرة: ساقطة من (س).

(٥) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

(٦) كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠-١١].

(٧) وذلك كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٦].

ويُبْدَلُ الظاهِرُ من الظاهِرِ(١)، ومن المُضْمَرِ(٢)، والمُضْمَرُ من المضمَرِ(٣)، وكذا من الظاهرِ عند الجُمهورِ(٤)، وتُبْدَلُ الجملةُ من الجملةِ(٥)،

---

(١) وإبدالُ الظاهر من الظاهر نحو: جَاءنِي زيدٌ أخُوكَ.

(٢) وإبدالُ الظاهر من المضمرِ فيه تفصيل، وذلك أنَّ الظاهر إنْ كان بدلًا من ضمير غيبة جاز مطلقًا، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]، فـ﴿أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ بدل من الهاء في ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ بدل اشتمال.
وإنْ كان ضميرَ حاضر: فإنْ كان البدل بعضًا أو اشتمالًا جاز، نحو: أعجبْتَنِي وجهُك وأعجبْتَنِي علمُك).
وإن كان بدلَ كل، فإمَّا أنْ يدلَّ على إحاطةٍ أو لا -فإنْ دَلَّ عليها، نَحْوُ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].
وإن كان غير ذلك امتنع، نحو: قمت زيد، ورأيتك زيدًا، وجوَّز ذلك الأخفشُ والكوفيُّون تمسكًا بقول الشاعر:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلةٍ ... وأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلا

انظر شرح شذور الذهب: (٤٤١-٤٤٣).

(٣) نحو: ضربتُه إيَّاه، فإيَّاهُ: بدلٌ، وقيل توكيدٌ، وأوجب ابنُ مالك الثاني، وأسقط هذا القسمَ من أقسام البدل، ولو قلت: ضربته هو كان بالاتِّفاق توكيدًا، لا بدلًا.
انظر شرح شذور الذهب: (٤٤١).

(٤) قال ابن هشام: "وإبدال المضمر من الظاهر، نحو: ضَرَبْتُ زيدًا إيَّاه. وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضًا من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع قال: ولو سُمِعَ لأعرِبَ توكيدًا، لا بدلًا، وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يؤكَّد القوي بالضعيف، وقد قالت العرب: زيدٌ هو الفاضل. وجوز النحويُّونَ في (هو) أنْ يكون بدلًا وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فصلًا".
انظر المصدر السابق.

(٥) قال العلامة الحريري: فأما إبدالُ الفعل من الفعل فيجوزُ إذا كان بمعناه، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان:٦٨ - ٦٩]، فأبدل ﴿يُضَٰعَفْ﴾ من ﴿يَلْقَ﴾ لتناسُبِ مَعْنَيَيْهِما، ومنه قولُك: إن تَأْتِنِي تَمْشِ أكرمْك فتجزم (تَمْشِ) على البدل من (تَأْتِنِي) لمطابقة المشي والإتيانِ.
=

ومن المفرد[1].

وأما النعتُ: فهو التابُع المشتَقُّ أو المؤوَّل به المباينُ للفظِ متبوعِهِ.

وفائدتُـه: توضـيحٌ، أو تخـصيصٌ، أو مـدحٌ، أو ذمٌّ، أو تـرحُّمٌ، أو توكيـدٌ، أو تعميمٌ[2].

وَيتبع منعوتَه[3] في اثنين من خمسةٍ، حقيقيًّا كان أو سببيًّا: في واحـدٍ مـن أوجُـهِ الإعراب الثلاثة، وواحدٍ من التعريف والتنكير- وعلى هذه الخمسةِ اقتصر الناظم.

ثم إن رفع ضمير المنعوت تَبع[4] منعوته في اثنين أيضًا من خمسة: في واحـد مـن التذكير والتأنيث، وواحدٍ من الإفراد أو فرعيه، فيصير بهذا مع ما مرَّ مطابقًا[5] له في أربعةٍ من عشرةٍ، ويسمَّى حينئذٍ[6]: حقيقيًّا.

=

شرح ملحة الإعراب: ٢٠٥.

وإبدال الجملة من الجملة كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٢- ١٣٣].

(١) تبْدَلُ الجملة من المفرد، كقول الفرزدق:

إلى الله أشْـــكُو بالمدينـــةِ حاجـــةً وبالـــشَّامِ أخـــرى كَيْـــفَ يَلْتَقِيَـــانِ

فقد أبدلت جملة (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى) وهما مفردان. قاله ابن جِني.

انظر التصريح: (٢/ ١٦٢).

(٢) أو تعميم: زيادة في (ك).

(٣) في (ط): متبوعه.

(٤) في (ط): يتبع.

(٥) في (س): مطلقًا.

(٦) حينئذٍ: ساقطة من (ك).

وإنْ رفع ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل الحالّ محلَّه، فيفرد لرفعه ذلك، ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوعَ، لا[1] المنعوت، كمررتُ برجلين قائمةٍ أُمُّهما، وبرجالٍ قائمٍ آباؤهم، ويسمَّى حينئذٍ[2] سَبَبيًّا.

ويجوز قطعُ النعتِ -إذا[3] عُلِم منعوتُه بدونه- إلى الرفع بتقدير (هو) وإلى النصب بتقدير: (أعني) مثلًا.

وأما عطفُ النَّسقِ: فهو: تابعٌ يتوسَّطُ بينَه وبينَ أحَدُ الحروفِ الآتي[4] ذكرُها. ويجرى في الأفعال والأسماء كما أشار إليه بقوله:

وَالْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِمْ ثِبْ وَاسْمُ لِلْمَعَالِي

أي: يجوز أنْ يعطف الفعلُ على الفعلِ، كما يجوز ذلك في الاسم، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ- لكنْ بشرطِ اتِّحاد زمانَيْهما في المُضِيِّ والاستقبال[5] سواء اتَّحد نوعاهُما في الفعلية، نَحْوُ: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩] ومنه نَحْوُ[6]: (ثِبْ، واسْمُ للمَعَالِي) وقد يقالَ: هو من عطفِ الجملِ.

أو اختَلَف؛ نَحْو: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠].

ويجوزُ أيضًا عطفُ الاسمِ على الفعل وبالعكس، وعطفُ المفردِ على الجملة

---

(١) في (س): إلا. خطأ.
(٢) حينئذ: ساقطة من (ك).
(٣) في (س)، (ك)، (ط): إنْ.
(٤) في (ك): التي.
(٥) في (س): والمستقبل.
(٦) لفظة (نحو): زيادة في (ط)، (ك)، (س).

وبالعكس في[١] الأصحّ بالتأويل بأن يكونَ الاسمُ يُشْبِهُ[٢] الفعلَ، والجملةُ في تأويل المفرد، نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤][٣]. وَنَحْوُ: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾(٥٩) [يونس: ١٢][٤]، ﴿بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

وَأَحْرُفُ الْعَطْفِ جَمِيعًا عَشَرَهْ ... مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُشْتَهَرَهْ

الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ لِلْمَهَلْ ... وَلَا وَحَتَّى ثُمَّ أَوْ وَأَمْ وَبَلْ

وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَإِمَّا إِنْ كُسِرْ ... وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ[٥] فَاحْفَظْ مَا ذُكِرْ

ذكر في هذه الأبيات أنَّ حروفَ العطفِ عشرةٌ محصورةٌ بالعدِّ، منقولةٌ عن العرب مشهورةٌ عند علماء هذا الفنِّ، ولعلَّه قصد بذلك الردَّ على من أنكر[٦] أنَّ (إمَّا) المسبوقةَ بمثلها عاطفةٌ، وأنَّ العطفَ بالواوِ التي قبلَها[٧].

ونُقِل عن ابنِ عُصفور دعوى الإجماع على كونِها غيرَ عاطفةٍ كالأُولى تخلُّصًا[٨]

---

(١) في (س): على.
(٢) في (س): يشبهه.
(٣) ﴿... بِهِۦ نَقْعًا﴾ تكملة الآية من (ك)
(٤) ﴿أَوْ قَآئِمًا﴾: زيادة في (ط).
(٥) في (د)، (ط): في التخيير.
(٦) في (س): والعلة قصد ذلك على من أنكر.
(٧) قال ابنُ هشام: (وإمَّا) عاطفة عند أكثرهم -أعني: (إما) الثانية في نحو قولك: جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو.
وزعم يونسُ والفارسي وابنُ كَيْسان أنَّها غير عاطفة كالأولى.
ووافقهم ابنُ مالك، لملازمتها غالبًا الواو العاطفة. (المغني: ٥٩).
(٨) في (س): تخلطا -تحريف.

من دخول عاطف على عاطف، وإنَّما ذكرتْ[1] في باب العطف لمصاحبتِها لحرفه[2][3].

وحروفُ العطفِ قسمانِ:

قسمٌ يقتضي التشريكَ في الإعراب والحكم -وهو سبعةٌ: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وحَتَّى، وأوْ، وإمَّا، وأَمْ[4].

وقسمٌ يقتضي التشريكَ في الإعراب فقط. وهو ثلاثةٌ: بَلْ، وَلَكِنْ، وَلَا.

وإنَّما تعددتْ حروفُ العطفِ لتعدُّدِ معانيها:

فالواو: لمطلقِ الجمع بين المتعاطفَيْنِ في الحكم لا بقيدِ ترتيب ولا معيَّةٍ بدليل صِحَّةِ نَحْوِ: اشتركَ زيدٌ وعمرٌو[5] فيُعْطف بها سابقٌ ولاحقٌ ومصاحبٌ[6].

---

(١) في (س): ذكر.

(٢) في (س): الحرفية.

(٣) نقله عنه ابنُ هشام في المغني ص٦٠.

(٤) (وأم): ساقطة من (س).

(٥) قال ابنُ هشام: وقولُ بعضهم: إنَّ معناها الجمع المطلق؛ غير سديد، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنَّما هي للجمع لا بقي، وقول السيرافي: إنَّ النحويينَ واللغويِّين أجمعوا على أنَّها لا تفيد الترتيب؛ مردودٌ -بل قال بإفادتها إيَّاه قُطْربٌ، والربعي، والفرَّاءُ، وثعلبٌ، وأبو عمر الزاهد، وهشام، والشافعي، ونقل الإمام في البرهان عن بعض الحنفية أنَّها للمعيَّة. المغني: ٣٥٤.

(٦) فمثال عطف السابق على لاحقه، قولهُ تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [الشورى: ٣].

ومثالُ عطف اللاحق على السابق، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦].

ومثالُ عطفِ المصاحبِ قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥].

راجع: التصريح: (٢/ ١٣٥).

والفاءُ: للترتيب والتعقيب، فيُعطَفُ بها لاحقٌ متَّصِلٌ، نَحْوُ: تَزَوَّجَ زَيْدٌ فَوُلِدَ له -إذا لم يكنْ بينَ التزوُّجِ والولادةِ إلَّا مُدَّةُ الحمل مع لحظة[1] الوطء ومقدمته.

وثُمَّ: للترتيب والمهلة -أي التراخي- في الزمن، فيعطف بها لاحق منفصل نَحْوُ: غَابَ زَيْدٌ ثُمَّ حَضَر.

ويعطف بِلَا: بَعْدَ مُثْبتٍ لنفي الحكم عن[2] تاليها، وقصرهِ على متلوِّها نَحْوُ: زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ.

وبحتَّى: بعض على كلٍّ ولو تقديرًا، نَحْوُ: أَكلتُ السمكةَ حتَّى رأسَها، وقولُه:

٤٩ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالــزَّادَ حَتَّــى نَعْلَــهُ أَلْقَاهَــا[3]

أي: أَلقى ما يثقله حتَّى نعله.

ولا يكونُ المعطوفُ بها إلَّا اسمًا ظاهرًا، غايةً لما قبلَها في شرفٍ أو إهانةٍ أو قوةٍ أو ضعفٍ، نَحْوُ: ماتَ الناسُ حَتَّى الأنبِيَاءُ، وَغَلَبَكَ الناسُ حَتَّى النِّسَاءُ.

---

(١) في(ك): لحظتي.
(٢) في (س): من.
(٣) هذا بيتٌ من بحر الكامل، قاله مروانُ المهلبي النحويُّ، وقيل ابنُه، وقيل هو للمتلمِّس.

انظر في البيت: سيبويه: (١/ ٥٠) معجم الأدباء: (١٩/ ١٣٤) وابن يعيش: (٨/ ١٩) وخزانة الأدب: (١/ ٤٤٥) (٤/ ١٤٠) ومغني اللبيب: (١٢٤، ١٢٧، ١٣٠) وشرح العيني: (٤/ ١٣٤) وبغية الوعاة: ٣٩٠، والهمع: (٢/ ٢٤، ١٣٦) والدرر اللوامع: (٢/ ١٦، ١٨٨) والتصريح: (٢/ ١٤١، ٢١٤) وشرح شواهد المغني: ٣٩٠، وشرح الأشموني: ٤١٩، وقطر الندى: (٢/ ١٥٢).
موضع الشاهد: في قوله: (حتَّى نعله) حيث عطف (نعله) بحتَّى، وليست جزءًا ممَّا قبلَها تحقيقًا، لكنها جزءٌ تقديرًا، لأنَّ معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى (نعله).

وَقَوْلُهُ:

٥٠- قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرا[1]

ويعطف بأو: أحد الشيئين أو الأشياء مفيدةً بعد الطلب:

إمَّا التخيير[2]: بين المتعاطفين نحو: تزوَّجْ زينبَ أو أختَها.

أو الإباحة: نَحْوُ: تَعَلَّمْ فِقْهًا أو نَحْوًا.

والفرقُ بينَها جوازُ الجمع بين الأمرينِ في الإباحة دون التخيير.

وبعد الخبر إمَّا: الشكُّ[3] من المتكلم كجاء زيدٌ أو عمروٌ.

أو التشكيك للسامع: أي: إيقاعه في الشكِّ- يعبر عنه بالإيهام[4] نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

أو التقسيم: نَحْوُ: الكلمةُ: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ.

أو الإضراب: نَحْوُ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[الصافات: ١٤٧].

ومثلُ (أَو) في إفادة ما تقدَّم سوى الإضراب (إمَّا) المقرونة بالواو المسبوقة بمثِلها.

---

(١) هذا البيتُ من بحر الطويل، نسبه أُستاذُنا عبدُ السلام هارون للنابغة الذبياني، وفتَّشت ديوانَه فلم أجدْه.

انظر فيه: المغني: ١٢٧، والهمع: (٢/ ١٣٦) والدرر: (٢/ ١٨٨) وشرح الأشموني: ٤١٩، وشرح الشواهد المغني: ٣٧٣.

والشاهد في قوله: (حتَّى الكماة) (وحتَّى بنينا الأصاغرا) حيث استشهد به على أنَّ (حتَّى) يعطف بها ما كان غاية لما قبله في القوة، كقوله الأول. ويعطف بها ما كان غاية لما قبله في الضعف كما في المثال الثاني.

(٢) في (س): للتخيير.

(٣) في (س)، (ك): إما للشك.

(٤) في (س)، (ك): بالإبهام.

واقتصرَ الناظم على التخيير؛ لكونه أشهرَ معانِيها[١].

وقيدها بقوله: (وإمَّا إنْ كُسِرْ) للاحتراز عن[٢] (أمَّا) المفتوحة، فإنَّها غيرُ عاطفة، بل حرفٌ متضمِّنٌ معنى[٣] الشرط مؤوَّلٌ عند سيبويه بمهما يكن من شيء[٤].

ويعطف بأم بعد همزة التسوية، نَحْوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] وبعد همزة يُطْلَبُ بها وبأم التعيينُ[٥] (٦٠) نَحْوُ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ والمعنى: أيُّهما عندَكَ؟

ولهذا يُجاب بتعيين أحدِهما- لا بتعدي أحدُهما[٦]؛ لأنَّه معلومٌ للسائل، وتسمَّى حينئذٍ متصلة[٧][٨].

---

(١) ذكر ابنُ هشام في المغني لها خمسةَ معان:
الأول: الشكُّ، نحو: جاءني إما زيدٌ وإما عمرٌو، إذا لم تعلم الجائي منهما.
الثاني: الإبهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٦].
الثالث: التخيير، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنًا﴾[الكهف:٨٦].
الرابع: الإباحة: نحو: تعلَّم إمَّا فقهًا وإمَّا نحوًا.
الخامس: التفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].
(٢) في (ك): عما.
(٣) في (ط): لمعنى.
(٤) قال سيبويه: وأما (إمَّا) ففيها معنى الجزاء: كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ، ألا ترى أنَّ الفاء لازمة لها أبدًا.
الكتاب: (٢/ ٣١٢).
(٥) في (س): التعيين.
(٦) أحدهما: ساقطة من (ك).
(٧) في (د): منفصلة.
(٨)قال سيبويه: "أمَّا (أم) فلا يكونُ الكلامُ بها إلا استفهامًا، ويقع الكلام بها في الاستفهام على =

فإنْ وقعتْ بعد غير ذلك كانت منقطعةً بمعنى (بَلْ) مختصةً بالجمل، نَحْوُ: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[الرعد: ١٦]. أي: بَلْ هَلْ[1].

ويعطف ببل بعد النفي أو النهي لتقرير[2] حُكْم متْلوِّها، وإثباتِ نقيضِه[3] نحو: ما جَاءَنِي[4] زيدٌ بَلْ عمرٌو، ولا تضرْب زيدًا بَلْ عَمْرًا، ومثلُها في ذلك (لكِنْ).

ويشترط في العطف بها إفرادُ[5] معطوفها، ووقوعُه بَعْدَ نَفْيٍ أو نهيٍ، وعدمُ اقترانها بالواو، فإنْ تلتها جملةٌ أو تلتْ واوًا أو[6] وقعتْ بعد إثبات فهي حرفُ ابتداءٍ[7].

=

وجهين على معنى: أيهم وأيها وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعًا من الأول، أما (أو) فإنَّها يَثْبُتُ بها بعضُ الأشياء، وتكون في الخبر، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحدِّ".
الكتاب: (١/ ٤٨٢).

(١) قال سيبويه: "وذلك قولك: أعمروٌ عِندَكَ أمْ زَيدٌ؟ فهو ليس بمنزلة أيها عندك؟ ألا ترى أنَّك لو قلتَ: أيُّها عِنْدك عندك؟ لم يستقم إلَّا على التكرير والتوكيد، ويدلك على أنَّ هذا الآخر منقطعٌ من الأول قول الرجل: إنَّها لَإِبِلٌ أم شَاءٌ يا قوم؟ فلما جاءت (أم) ههنا بعد الخبر منقطعة، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنَّه حين قال: أعمرٌو عندك؟ فقد ظنَّ أنَّه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في (زيد) بعد أنْ استغنى كلامه، ومثل ذلك: إنَّها لَإِبِلٌ أم شَاءٌ".
الكتاب: (١/ ٤٨٤).

(٢) في (س): لتقدير.

(٣) في (د): نقيضها.

(٤) في (ك): ما جاء.

(٥) لفظة (إفراد): ساقطة من (س).

(٦) لفظة (أو): ساقطة من (س).

(٧) ومثال ذلك قولك: حَضَرَ زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يَحْضُرْ.

وإنْ وقعتْ (بَلْ) بَعْدَ الإيجاب كانت لنقل الحكم عن[1] متلوِّها وصيرورته كالمسكوتِ عنه، وإثباتِه لتاليها نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، واضْرِبْ زيدًا بَلْ بَكْرًا[2].

---

(١) في (ط): من.

(٢) لم يُشِرِ المصنِّف ولا الشارح إلى العطف على الضمائر، ولا مانع من إجمال القول في ذلك فنقول: إذا كان الضمير منصوبًا صَحَّ العطف عليه بلا شرط سواء كان متصلًا نحو قوله تعالى: في سورة المرسلات: ﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨] أو منفصلًا نحو: إيَّاك والأسدَ.

وإذا كان الضميرُ مرفوعًا فلا يَحْسُنُ العطفُ عليه إلَّا بعدَ توكيده بضمير منفصل، بارزًا كان أو مستترًا، مثلُ قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤].

أو يفصل بين العاطفِ والمعطوف بفاصل نحو قولِه تعالى في سورة الأنعام: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ويضعف العطف بدون التوكيد أو الفصل مثل قولهم: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ والعَدَم أي: مستوٍ هو والعدم.

ويكثر العطف على الضمير المخفوض بإعادة الخافض، حرفًا كان مثلُ: قولِه تعالى في سورة فُصِّلَتْ: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا﴾ [فصلت: ١١] فأعيد حرف الجر- وهو اللام- أو اسمًا مثل قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وقال يونسُ والأخفش والكوفيُّون: ليس بلازم بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرها: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بخفض الميم.

راجع: الهمع: (٢/ ١٣٩) والتصريح: (٢/ ١٥٠، ١٥١).

باب ما لا يَنْصَرِف

هَـذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفْ فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لَا يَخْتَلِفْ
وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلُ لِشَبَهِ الْفِعْلَ الَّذِي يُسْتَثْقَلُ

الاسمُ المعرَبُ إمَّا منصرِفٌ[1] أَوْ لَا.

فالمنصرفُ: ما دخله الصرفُ[2]، أي: تنوينُ التمكينِ[3]، (وجُرَّ بالكسرة وغيرُ المنصرِف ما مُنِعَ منه)[4] وجُرَّ بالفتحة.

والغالبُ في الأسماءِ أنْ تكونَ مصروفةً كما يُومِئ إليه قوله[5]:

(هذَا وفي الأسماءِ مَا لَا يَنْصَرِف)[6] ....

(أي: خُذْ هذا -أي المذكور من الإعراب فإنَّه حكمُ غالبِ الأسماءِ، وفي الأَسماءِ ما لا يَنْصرِف)[7]: وحكمُه أنَّ نصبَه وجرَّه بالفتحة لا يختلفان.

وإنما منع من التنوين والجرِّ[8] بالكسرة لشبهه بالفعل لكونِه[9] فرعًا من جهتين بوجود[10]

---

(١) في (ك): إما أنْ ينصرف.
(٢) في (ك): المنصرِف. خطأ.
(٣) في (د): التمكُّن.
(٤) ما بين القوسين: ساقط من (س).
(٥) في (س): بقوله.
(٦) ما بين القوسين ساقط من (ك).
(٧) ما بين القوسين: ساقط من (س).
(٨) في (ك): وجر.
(٩) في (س): كونه.
(١٠) في (ك): لوجود.

علتين فيه أو ما في معناهما؛ كلٌّ واحدة فرعٌ لشيء[1]، كما أنَّ الفعلَ فرعٌ عن الاسم مِن جهتين: اشتقاقه[2] من الاسم وافتقاره إليه.

فلمَّا شابهَه في ذلكَ ثقُل فَحُمِلَ عليه في الحكم فَمُنِعَ مِمَّا مُنِعَ منه الفعلُ[3] وهو الجرُّ والتنوين.

وعللُ[4] منع الصرف تسعةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

اجْمَـعْ وَزِنْ عَـادِلًا أَنِّـثْ بِمَعْرِفَـةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا[5]

وتسمية كل واحدة[6] منها علَّة بمعنى أنَّ لها مدخلًا في العِلِّية[7]-ففيه تجوُّزٌ. والعلَّةُ في الحقيقة: مجموعُ شيئَيْن منها، أو ما قام مَقَامَ ذلك.

واعلَمْ أنَّ ما لا ينصرف قسمان:

(قسمٌ يمتنعُ صرفهُ معرفةً ونكرةً، وهو خمسةُ أنواع)[8].

---

(١) في (س): شيء.

(٢) في (ك): من جهة إشتقاقه.

(٣) في (ك): الاسم. خطأ.

(٤) وعلل. وموضعها بياض في (ك).

(٥) هذا البيت ليس من أبيات المصنف، ولكنه لبهاء الدين بن النحَّاس النحوي، نسبَه إليه ابن هشام، وهو من بحر البسيط.

انظر فيه: القطر: (٢/ ١٦٣) وشرح شذور الذهب: ٤٥٠، وشرح اللمحة البدرية (٢/ ٣٥١) والتصريح: (١/ ٨٤) وقبلَه:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا ... عَوْنًا لِتَبْلُغَ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمَلَا

(٦) في (س): واحد.

(٧) في (س): (ك): العلمية.

(٨) ما بين القوسين: ساقط من (س).

وقسمٌ يمتنع صرفهُ معرفةً لا نكرة وهو ستةُ أنواعٍ؛ فمجموعُ الأسماءِ التي لا تنصرفُ أحد عشر نوعًا -وبدأ منها بالقسم الأول فقال:

مِثَالُهُ أَفْعَلُ فِي الصِّفَاتِ   كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشِّيَاتِ

أي: مثالُ ما لا ينصرفُ ما جاء على وزن (أفْعَل) من الصفات كأحْمَرَ وأَبْيَض أي: الألوان، وأفْضَلَ وَأَحسَنَ في غيرها؛ والمانُع له من الصرف الوصفُ[(١)]، ووزنُ الفعلِ[(٢)]، لكنْ يُشْتَرَطُ فيه بالنسبة إلى الصفةِ أمرانِ:

أحدُهما: أنْ يكونَ وصفًا في الأَصل بأنْ يكونَ من أول الأمر دَالًّا على الوصفية لِيُخْرِجَ ما وُضِعَ اسمًا للعدد[(٣)]، ثم عَرَضْت له الوصفيةُ[(٤)]، ولهذا صُرِفَ (أَرْبَعُ) في نَحْوِ: مَرَرْتُ بِنِسْوةٍ أَرْبَعٍ[(٥)]، لأنَّه وضع اسمًا للعددِ[(٦)] فلم يُلْتَفَتَ إلى ما طرأ له

---

(١) في (س)، (د)، (ط): الصفة.

(٢) قال سيبويه: "اعلم أنَّ أفْعَلَ إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال، نحو: أذهب، وأعلم".
قلتُ: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأنَّ الصفاتِ أقربُ إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوينَ فيه كما استثقلوه في الأفعال وأرادوا أنْ يكونَ في الاستثقال كالفعل إذا كان مثله في البناء والزيادة وَضَارَعَهُ، وذلك نَحْوُ: أخضر، أحمر، أسود، وأبيض، وآدر.
الكتاب: (٢/ ٢).

(٣) لفظة العدد: ساقطة من (ك).

(٤) لفظة الوصفية: زيادة في (ط).

(٥) قال أبو سعيد السيرافي: "قولُه -يَقْصِدُ سيبويه: تقول إذا قلتَ هذا رجلٌ أفْعَلَ لم ينصرفْ على حال".
وَزَعم المازنيُّ خطأ سيبويه في ترك صرف هذا، وقال: "أبو العباس لم يصنع المازني شيئًا، والقولُ عندي أنَّه ينصرف؛ لأنَّا رأيناهم حيث وصفوا بأفعلَ الذي هو اسمٌ في الأصل صرفوا، وذلك قولهم: هؤلاءِ نسوةٌ أربعٌ".
شرح السيرافي على الكتاب: (٢/ ٦).

(٦) للعدد: زيادة في (ط).

له (٦١) من الوصفية.

والثاني: ألّا يقبلَ التاءَ إمّا لأنَّه[١] لا مؤنَّث له، كأكمر لعظيم[٢] الكَمَرَةِ[٣] وآدر لمن: بخصيتيه[٤] نَفْخٌ.

أوْ له مؤنَّث لكنَّه على وزنِ[٥] فَعْلاءَ أو فُعْلى، كَأَحْمَرَ وحَمْراءَ، وأَفْضَلَ وَفُضْلَى، بخلاف نحو (أرمل) فإنَّه يقبل التاء، يقال أرملةٌ فهو منصرف[٦].

وأما أدهمُ[٧]، وأَرْقَمُ[٨]، وَأَبْطَحُ[٩]، ونحوُها -فغيرُ مصروفةٍ كما يُعْلَمُ مِمَّا مرَّ،

---

(١) في (س)، (ك): أنه.

(٢) في (د): تعظيم.

(٣) الكَمَرَةُ: رأسُ الذكر، والجمع كَمَرٌ، وفي المَثَل: الكَمَرُ أَشْبَاهُ الكَمَر، يضربُ في تشبيه الشيء بالشيء. المكمور: من أصاب الخائنُ كَمَرتَه، والعظيمُ الكمرةِ.
انظر القاموس المحيط: كمر.

(٤) في (ط): بخصيته.

(٥) لفظة وزن: زيادة في (ط)، (ك).

(٦) من مجيء (أرمل) وصفًا للمذكر قولُ جرير بن عطية:

هذي الأرامِلُ قَدْ قَضَّيْتُ حَاجَتَهَا ... فَمَنْ لِحَاجَةِ هذَا الْأَرْمَلِ الذَّكَرِ

ومن مجيء (أرملة) بالتاء -وصفًا للمؤنث قول الشاعر:

لبيْكِ عَلَى مِلْحَانَ ضَيْفٌ مُدَفَّع ... وَأُرْمَلَةٌ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلَا

(٧) الأَدْهَمُ: الأسودُ. ومن البعير: الشديد الورقَةِ حتى يذهبَ البياضُ ويطلق الأدهم على القيد كذلك.
انظر القاموس المحيط: دهم.

(٨) الأرقمُ: أخبثُ الحيَّات وأطلبُها للناس، أو ما فيه سوادٌ وبياضٌ، أو ذَكَرُ الحَيَّاتِ.
السابق: رقم.

(٩) الأبْطحُ: مَسِيلٌ واسعٌ فيه دُقاقُ الحَصَى. السابق: بطح.

فإنَّها وُضِعتْ صفاتٍ فلمْ يُلْتَفَتَ إلى ما طرأ لها مـن الاسـمية. وربـما اعتـدَّ بعـضُهم باسميتِّها فَصَرَفَها[1].

أَوْ جَــاءَ فِي الْــوَزْنِ مِثَــالُ سَــكْرَى أَوْ مِثْــلَ بُـشْرَى[2] أَوْ مِثَــالُ ذِكْــرَى

هذا هو[3] النوع الثاني من القسم الأول، وهو مـا جـاء ممـاثلًا في وزنـه (فعْـلَى) مثلث الفاء كَسَكْرَى[4]، وَدُنيَا، وذِكْرَى ونَحْو ذلك مِمَّا آخرُه أَلِفُ التأنيث المقـصورة نكرة كانت[5] كما تقدَّمَ. أو معرفةً كَرَضْوَى[6]، مفردًا[7] كما مرَّ[8]، أو جمعًا كَجَرْحَـى، اسمًا كما ذكر أو صفة كحُبْلَى.

والمانُع له من الصرف أَلفُ التأنيث وحدَها، وإنَّما استقلَّت بـالمنعِ؛ لأنَّهـا زيـادةٌ دالَّةٌ على التأنيث لازمة لبناء مما هي فيه -فكونُها للتأنيث علَّةٌ، ولزومُها لبناء ما هـي

---

(١) قال سيبويه: "وأمَّا أَدْهَمُ إذا عَنَيْتَ الْقَيْدَ. وَالأسودُ -إذا عنيتَ الحيَّةَ- والأرقمُ- إذ عنيتَ الحيَّةَ فإنَّك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة. ولم تختلف في ذلك العرب إنْ قال قائل: اصرف هذا لأنِّي أقول: أداهم وأراقم. فأنت تقول الأبطحُ والأباطحُ وأجارعُ وأبارقُ، وإنَّما الأبرق صفة. وإذا ما قيل (أبرق) لأنَّ فيه حمرةً وبياضًا وسوادًا كما قالوا: تيسٌ أبرقُ... ولكن الصفة ربما كثرت في كلامهم، واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حين يستغنون بها عن الأسماء؛ كما تقول:(الأبغت) وإنما هو من البغتة -وهو لون. ومما يقوِّي أنّه صفة قولُهم: بطحاءُ ورجعاءُ وبرقاء، فجعلوا مؤنثه كمؤنَث أحمرَ".

الكتاب: (٢/ ٥).

(٢) في (ط): دنيا.

(٣) لفظة (هو): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): سلوى.

(٥) لفظة (كانت): ساقطة من (س). وفي (ك): كان.

(٦) رَضْوى، بفتح الراء: فرس وجبلٌ بالمدينة. القاموس المحيط: رضي.

(٧) في (ك): فردًا.

(٨) كما مرَّ: ساقطة من (س).

فيه حتَّى كأنَّها من أصول الكلمة بمنزلة علَّةٍ[١] أخرى، بخلاف التاء فإنَّها في الغالب مقدَّرة الانفصال.

أَوْ وَزْنِ فَعْـلَانَ الَّـذِي مُؤَنَّثُـهْ   فَعْلَى كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُثُـهْ

هذا هو النوعُ الثالثُ وهو ما جاءَ مماثِلًا في[٢] وزنه[٣] (فَعْلَان) بفتح أوَّله، بشرط كونِه[٤] وصفًا في الأَصْل، وكون غير قابل للتاء إمَّا لأنَّه[٥] لا مؤنَّثَ لهن كلَحْيَان لكبير اللحية، ورحمن، أَوْلَهُ مؤنَّثٌ لكنْ[٦] على فَعْلَى كَسَكْرَانَ وَغَضْبَانَ[٧].

والمانعُ له من الصرف الصفةُ، وزيادةُ الألف والنون.

ومن اشترط وجودَ[٨] فعلَى كالناظم صرف نحو (رحمن)، لانتفاءِ وجود فعلَى قال صاحبُ المتوسط[٩]: والحقُّ انتفاءُ وجودِ فَعْلَانة؛ لأنَّ وجودَ فعلى ليس شرطًا بالذات، بل لكونِه مستلزمًا لانتفاء فَعْلَانة الذي هو شرطٌ بالذات. اهـ[١٠].

---

(١) لفظة علة ساقطة من (ك).
(٢) في (ك): على.
(٣) في (س): وزن.
(٤) في (ك): أنْ يكونَ.
(٥) في (ك): إما أنَّه.
(٦) لفظة (لكن): زيادة في (ط).
(٧) لفظة (غضبان): ساقطة من (س).
(٨) لفظة (وجود): زيادة في (ط).
(٩) صاحبُ المتوسط هو ركنُ الدينِ، الحسنُ بنُ أحمدَ الإستراباذي (أبو علي): نحويٌّ، لُغَويٌّ، أديبٌ.
من آثاره: شرح فصيح ثعلب، وشرح الحماسة، والمتوسط، والبسيط... وغير ذلك توفي سنة ٧١٥هـ.
راجع ترجمته في: البغية: ٢١٨، ومعجم المؤلفين (٣/ ١٩٦).
(١٠) كتاب المتوسط: الورقة ٤٦ (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٠٠) نحو تيمور.

فلو كان (فَعْلَانُ) غيرَ صفة كَسَرْحَانٍ، أو وصفيَّته عارضة، كَصَفْوانٍ، بمعنى قاسٍ أو مؤنثة على (فعلانة)، كَنَدْمَانٍ انْصَرَفَ[1].

وقولُه: (مَا أَنْفُثُه)، أي: ما ألفظه لك من فَمِي.

ومن النوعِ الثاني ما[2] أشار إليه بقوله:

أَوْ وَزْنِ فَعْـــــلَاءَ وَأَفْعِـــــلَاءَ   كَمِثْـــــلِ: حَـــسْنَاءَ وَأَنْبِيَـــاءَ

أي: أو جاء مماثِلًا في وزنه (فَعْلَاءَ) كَحَسْنَاءَ، أو (أَفْعِلَاءَ) كَأَنْبِيَاءَ أو نحوِهما مما فيه ألفُ التأنيث الممدودة نكرة كَحَمْرَاءَ[3]، أو معرفةً، مفردًا أو جمعًا اسمًا أو صفةً، ومنه: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

إذ أصلُه فَعْلَاءُ[4]، بخلافِ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ﴾ [النجم: ٢٣].

---

(١) يُشترط لاعتبار الوصف أمران:
الأول: الأصالة، فلو كانت الوصفية عارضة، بأنْ كانت الكلمة في الأصل اسمًا ثم طرأت لها الوصفية لم يعتدَّ بها، وذلك كما إذا خرجت (صفوانًا) عن معناها الأصلي وهو الحجر الأملس، واستعملتها بمعنى (قاس) فقلت (هذا قلبٌ صفوانٌ) فإنَّك تصرفها لعروض الوصفية فيها.
الثاني: ألا تقبلَ الكلمة تاء التأنيث، فلهذا تقول: مررت برجلٍ ندمانٍ كقولهم في المؤنث: (ندمانة). ولهذا تصرف لقبولها تاء التأنيث.
انظر قطر الندى: (٢/ ١٦٧) وشرح الشذور: ٤٥٣.

(٢) لفظة (م): ساقطة من (س).

(٣) (كحمراء): زيادة من (ط).

(٤) ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (أشياء) وزنُه (أفْعَاءُ) والأصل (أفعلاء) وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريينَ، وذهب بعضُ الكوفيين إلى أنَّ وزنَه أفعال. وذهب البصريُّون إلى أنَّ وزنه (لَفْعَاءُ) والأصل (فعلاء).
راجع الإنصاف- مسألة رقم: ١١٨.

=

والمانع له من الصرف ألفُ التأنيث الممدودة[١]، واستقلَّت بالمنع لما تقدَّمَ[٢]
وأَشار إلى الرابع بقوله:

أَوْ وَزْنَ مَثْنَـى وثُـلَاثَ فِي الْعَـدَدْ فَأَصْغِ يَا صَاحِ إلَى قَوْلِ السَّدَدْ[٣]

أي: أو[٤] جاء مماثِلًا في وزنه (مَفْعَل) بفتح أوَّله، أو فُعَال بضمٍّ أوله من الواحد إلى الأربعة باتفاق[٥]، ومن الخمسة إلى العشرة على الأصحِّ عنْدَ ابنِ مالك وجماعة

وقد نظم أحدُ الناظمين أشهرَ المذاهب حولَ أصل كلمة أشياء، فقال:

فِي وَزْنِ أَشْيَاءَ بَيْنَ الْقَومِ أَقْوالُ قال الكِسَائِي إنَّ الْوَزنَ أَفْعَالُ
وَقَالَ يَحْيَى بحذف اللام فَهْيَ إذَنْ أفعاء وزنًا وفي الوزنَيْن إشكالُ
وسيبويه يقولُ القلبُ صَيَّرَهَا لَفْعَاءَ فافْهَمْ فَذَا تَحْصِيلُ ما قالُوا

(١) ما بين القوسين: ساقط من (ك)، (ط).
(٢) وفي صرف (أشياء) مذاهبُ أصحُّها ما ذهبَ إليه الخليلُ وسيبويه وغيرُهما من المحقِّقين أنَّ أصلَها: شَيْئاءُ (كَحَمْراء)، فكرهوا اجتماع همزتين بينَهما ألف فنقلوا اللام -وهي الهمزة الأولى- إلى موضع الفاء، فقالوا: (أشياء) بوزن (لفعاء) وهي عندهم اسمُ جمع لشيء، ولا جمع له، فهو ممنوعٌ من الصرف لألف التأنيث الممدودة.
انظر حاشية الشيخ حسن العطَّار على شرح الأزهرية: ص٨.
(٣) في (س): الرشد.
الشطر الثاني يروى في بعض نسخ الملحة هكذا:
.... إذْ مَا رَأى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدْ
انظر الملحة: ص٣٧
(٤) في (س): (و).
(٥) قال ابنُ هشام: قال البخاريُ -رضي الله عنه: لا تتجاوز العرب الأربعة فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأنَّ (أُحَاد): معناه واحد واحد، (وثُناة): معناه اثنان اثنان... وكذا الباقي.

=

كَمَوْحَدٍ وأُحَادَ وَمَثْنَى وَثُلَاثَ، وهي معدولةٌ عن ألفاظ العدد الأصول مكررة[1].

وأصلُ[2]: جاءني القوم أُحَادَ؛ جاءوا[3] واحدًا (٦٢) واحدًا، وكذا الباقي.

ولا تستعمل هذه الألفاظُ إلَّا نعوتًا نحو: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١][4].

=

قال الله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١]. فَمَثْنَى وما بعده: صفةٌ لأجنحة. والمعنى والله أعلم: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعةً. وأما قوله ﷺ «صلاةُ الليل مَثْنَى مَثْنَى» فمثنى الثانية للتأكيد -لا لإفادة التكرار؛ لأنَّ ذلك حاصلٌ بالأول.

قطر الندى: (٢/ ١٦٦).

(١) ثمة خلافٌ حول قياس باقي الأعداد، أي من خمسة إلى عشرة على الأعداد من واحد إلى أربعة، على ثلاثة مذاهب:

الأول: عدمُ جوازِ القياس عليها، وعليه البصريون؛ لأنَّ فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب.

الثاني: جوازُ القياس عليها، وعليه الكوفيُّون والزجاج لوضوح القياس فيه.

والثالث: يقاس على ما سمع من (فُعَالَ) لكثرته دون (مَفْعَلَ) لقلَّته.

وجاء في شرح الكافية لابن مالك: أنَّ خُماسَ لم يُسْمَع.

وذكر أبو حيان في شرح التسهيل: الصحيح أنَّ البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة وحَكى أبو عمرٍو، وإسحاق بنُ مرار الشيبانيُّ: مَوْحَدَ إلى مَعْشَرَ.

وحَكَى أبو حاتم السجستاني في كتاب (الإبل) ويعقوب بن السكيت أُحاد إلى عُشَارَ.

وقال أبو عبيدة في المجاز: ولا تُجاوز العرب (رُبَاع).

انظر هذا الخلاف في الهمع: (١/ ٢٤).

(٢) في (س): والأصل.

(٣) لفظة (جاءوا): ساقطة من (ك). وفي (س): أي جاءوا.

(٤) ولفظة (رباع) من الآية: ساقطة من (د).

(أو أخبارًا، نحْو: «صَلَاةُ اللَّيلِ مَثْنَى مَثْنَى»[١][٢][٣].

(أو أحوالًا: نَحْوُ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣][٤]. والمانع لهذا النوع من الصرف الصفةُ والعدلُ.

وإذا سمِّي بهذا النوع كَمَثْنَى وَثُلَاثَ بَقِي على منع صَرفِه كما اقتضاهُ كلامُه فيما بَعْدُ خلافًا للأخفش أو العبَّاسِ[٥]؛ لأنَّ الصفةَ وإنْ زالت بالتسمية خلفتها العَلَمِيَّة، والعدلُ باقٍ، فما[٦] يوجد في بعض النسخ بدل قوله: فأصْغِ... إلخ:

.... إذْ مَا رَأى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدْ[٧]

---

(١) في (د): وثلاث.

(٢) هذا جزء من حديثٍ نبويٍّ شريف وهو بتمامه: «صَلَاة الليلِ مَثْنَى مَثْنَى، فإذا خَشِيَ أحدُكم الصبحَ صلَّى ركعة واحدة تُوتِر له مَا قدْ صَلَّى».
انظر سنن أبي داود: (١/ ٣٠٥) كتاب الصلاة.
وهناك رواية أخرى في الموطأ وهي: «صَلَاةُ اللَيل والنَّهارِ مَثْنَى مَثْنَى، يسلِّم من كلِّ ركعتين).
انظر الموطأ: ص٩٤، كتاب صلاة الليل- باب رقم: ٧.

(٣) ما بين القوسين: ساقط في (س).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٥) جاء في التصريح: "وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس: إنَّه لو سُمِّي بمَثْنَى أو أحد إخوته انصرف؛ لأنَّه إذا كان اسمًا فليس في معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه إلا التعريف خاصة.
وتبعهما على ذلك الفارسي، وارتضاه ابنُ عصفور، وردَّ بأنَّ هذا مذهب لا نظيرَ له، إذ لا يوجد بناءٌ فيصرف في المعرفة، ولا ينصرف النكرة، وإنَّما المعروفُ العكس".
التصريح: (٢/ ٢١٦).

(٦) في (ك): وفيما.

(٧) انظر الملحة: ص٣٧.

فيه نظرٌ بالنسبة إلى نَفْيِ الخلاف. والإصغاءُ: استماعُ القول. والسدَدُ: الصوابُ، وإضافةُ القَوْلِ[١] إليه من باب[٢]: إضافة الصفة إلى موصوفها. ويا صاحِ: منادى مرخَّم.

وأشار إلى النوع[٣] الخامس بقوله:

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفْ   وَهْوَ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمِثَالِ   نَحْوُ: دَنَانِيرَ بِلَا إِشْكَالِ

أي: وكلُّ جمع خماسيٍّ أو سداسيٍّ موازنٍ مفاعلَ أو مفاعيلَ في كونِ أوَّله مفتوحًا وثالثه ألفًا بعدَها حرفانِ أو ثلاثة أوسُطها ساكنٌ وما يلي الألف مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا فإنَّه لا ينصرف، كمساجدَ، ومصابيحَ، ولا يشترط أنْ يكونَ أوله ميمًا، كدراهمَ ودوابَّ.

لأنَّ المعتبرَ موافقتُه لمفاعلَ أو مفاعيلَ في الهيئة لا في الحروف[٤] -ويسمى الجمع المتناهي، والجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد.

وإنَّما استقلَّ بالمنع لقيام الجمع فيه مَقَامَ علَّتَينِ، فكونُه جمعًا علَّةٌ، وخروجُه عن صيغ الآحادِ[٥] العربية بمنزلة علَّةٍ أخرى؛ لأنَّ هذينِ الوزنينِ يختصان بالجمع[٦]، أو

---

(١) في (د): المقول.

(٢) لفظة (باب): زيادة في (ك)، (ط).

(٣) لفظة (النوع): زيادة في (ك).

(٤) في (ك): الأحرف.

(٥) في (س): آحاد.

(٦) قال سيبويه: "واعلم أنَّه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك أنه ليس شيء يكون واحدًا يكونُ على هذا البناء الواحد -الذي هو أشدُّ تمكنًا- وهو الأول فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكنًا -وهو الأول- تركوا صرفه، إذ =

بما نُقِل عنه[١] كحضاجر للضَّبُع[٢].

وإذا كان هذا الجمعُ معتلَّ الآخر كجَوارٍ، وغَوَاشٍ أُجْرِي في الرفع والجرِّ مُجْرى المنقوص المنصرف، كقاضٍ في حذف يائه، وثبوت تنوينهِ نحوُ: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]. ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ﴾ [الفجر: ١، ٢].

وفي النصب مُجرى الصحيح، كدراهمَ في سلامة آخره وظهورِ فتحتِهِ من غير تنوينٍ، نَحْوُ: ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ ﴾ [سبأ: ١٨].

لكن تنوين (قاضٍ) تنوينُ صرفٍ، ونَحْوُ: (جوارٍ) تنوين عِوَض.

وجرُّ (قاضٍ) بكسرة مقدرة، و(جوارٍ) بفتحة مقدرة، وإنَّما قدِّرت مع خفَّتها لنيابتها عن الكسرة.

فَهَـذِهِ الْأَنْـوَاعُ لَيْـسَتْ تَنْـصَرِف في مَـوْطِنٍ يَعْـرِفُ هَـذَا الْمُعْـتَرِفْ

يعني أنَّ هذه الأنواعَ الخمسةَ لا تنصرف في محلِّ تنكير ولا تعريف، فهي لا تنصرُف أبدًا – فإذا سُمِّيَ بشيءٍ[٣] منها بَقِيَ عَلى منع صرفِه كما لو سُمِّي شخص بالجمع المتناهي، كَحَضَاجِرَ، علمًا للضَّبُع، أو (بأفعَلَ) الوصف كأَحْمَرَ مسمًّى به[٤] أو

=

خرج من بناء الذي هو أشد تمكنًا، وإنما صرفت (مقاتلًا وغذافرًا)؛ لأنَّ هذا المثال يكون للواحد.

(١) في (س)، (د) منه.

(٢) راجع الكتاب: (٢/ ١٦).

(٣) في (ك): شيء.

(٤) قال أبو العباس المبرد: "أرى إذا سُمِّيَ بأَحْمَرَ، وما أَشْبَهَهُ ثم نُكِّرَ أنْ يَنْصَرِفَ؛ لأنَّهُ امتنع من الصرف في النكرة، لأنَّهُ نعتٌ – فإذا سُمِّيَ به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة (أَفْعَل) الذي لا يكون نعتًا، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره". المقتضب: (٣/ ٣١٢)

(بفعْلان) الوصف كَسَكْرَانَ مُسمًّى به، نظرًا إلى أصلها.

وقد مرَّ أنَّ بعضَهم يصرف نَحْوَ (أَدْهَمَ) ممَّا استعمل استعمالَ الأَسْماءِ[1] وعن الأخفش وأبي العباس أنَّهما يصرفانِ نَحْوَ: مَثْنَى وَثُلَاثَ إذا سمِّي بهما، وذلك لزوال[2] الوصف والعدل فليس فيهما إلَّا التعريفُ خاصَّةً[3].

وردَّ بأنَّ هذا لا نظيرَ له، إذ لا يوجد لنا ما ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنَّما المعروفُ العكسُ.

واعلَمْ أنَّ هذه الأنواعَ إذا نكِّرتْ بعد التسمية لم تنصرف أيضًا إلَّا (أَفْعَلَ) التفضيل إذا سمِّي به (٦٣) مُجَرَّدًا من (مِنْ)[4] ثُمَّ نكِّر (فإِنَّهُ يَنصرف بإجماع[5]؛ لأَنَّهُ لم يَبْقَ فيه شبه الوصف؛ إذ لم يستعمل فيه إلَّا بِمِنْ ظاهرة)[6] أو مقدَّرة، فإنْ سُمِّيَ

---

(١) يقول المبرِّد: "فأما الأسود -إذا عنيت به الحية-، والأرقم -إذا أردت به القيد-، والأرقم -إذا أردت الحيَّة- فنعوت غير منصرفة في معرفة ولا نكرة؛ لأنَّها تحلية لكل ما نعت بها، غير دالة على لون بعينه".
المقتضب: (٣/ ٣٤٠).
وفي سيبويه: "وأما الأَدْهَمُ -إذا عنيتَ القيدَ-، والأَسْوَدُ -إذا عَنَيْتَ الحية-، والأرقمُ -إذا عَنَيْتَ الحَيَّة- فإِنَّك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، ولم تختلف في ذلك العرب".
الكتاب: (٢/ ٥).
وقد صرَّح ابنُ جني بأَنَّ هذه الأسماءَ كلَّها: أدْهَم، وأَرْقَم، وأَبْطَحُ- تنصرف وذلك اعتدادًا باسميَّتها الطارئة.
انظر التصريح: (٢/ ٢١٤).

(٢) في (س): لو قال: تحريف.

(٣) انظر الهامش رقم (٥) من ص (٥٠٧) من التحقيق.

(٤) لفظة (من): ساقطة من (س).

(٥) في (ط): بالإجماع.

(٦) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

به مع (مِنْ) ثُمَّ نُكِّر مُنِعَ قَوْلًا واحِدًا[١].

وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلَا أَلِفْ فَهْوَ إِذَا عُرِّفَ غَيْرُ مُنْصَرِفْ

تَقُولُ: هَذَا طَلْحَةُ الجْوَادُ وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ

وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفًا كدعْدِ فَاصرِفْهُ -إِنْ شِئْتَ- كَصَرْفِ

هذا هو القسم الثاني، وهو ما امتنع صرفه معرفةً لا نكرة، وهو ستةُ أَنْوَاعٍ بدأ منها بما تأنيثهُ بغيرِ الألِف.

فإذا كان الاسمُ المؤنَّثُ معرفةً بالعلمية امتنع[٢] صرفه للعلمية والتأنيث، سواء كان علمًا لمؤنث كفاطمةَ، أم لمذكر كحمزةَ، زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ أَم لا، محرَّك الوسط أَم لا، (أَعْجَمِيًّا أم لا)[٣]، منقولًا من مذكر إلى مؤنَّث أم لا.

لكنْ شروطُ تحتُّم التأنيث المعنويِّ[٤] في منع الصرف أَحَدُ أُمورٍ أَرْبَعَة: إمَّا زيادة

---

(١) قال سيبويه: "اعلم أَنَّكَ إِنَّما تركتَ صرفَ (أَفْعَلَ مِنْكَ)؛ لأَنَّهُ صفة، فإنْ سَمَّيت رجلًا (بِأَفْعَلَ) هذا بغير (مِنْكَ) صرفته في النكرة، وذلك نحو أحمد، وأصغر، وأكبر؛ لأَنَّك لا تقول: هذا رجُلٌ أَصْغَر، ولا: هذا رجُلٌ أَفْضَلُ، وإنَّما يكون هذا صفة بـ(مِنْكَ) فإنْ سَمَّيْتَه (أَفْضَل مِنْكَ) لم تصرفْهُ على حال.
وأمَّا: (أجمع وأكتع) فإذا سمَّيْتَهُ (أَفْضَل منك) لم تصرفه في المعرفة وصرفتَهُ في النكرة، وليس واحد منها في قولك: مررت به أجمع وأكتع بمنزلة أحمرَ؛ لأنَّ أَحمرَ صفةٌ للنكِرَة، وأجمع وأكتع إنَّما وُصِفَتْ به معرفة فلم ينصرفا؛ لأَنَّهما معرفة، فأَجمعُ هَهُنا بمنزلة (كلُّهم)". الكتاب: (٢/ ٥).

(٢) في (س): منع.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٤) التأنيث ثلاثة أقسام بالنسبة للأسماء الممنوعة من الصرف:
الأول: مؤنث لفظًا ومعنى. وذلك مثل: فاطمة.
الثاني: ما كان مؤنثًا لفظًا لا معنى، مثل: طلحة وحمزة.

على ثلاثة أحرف كزينب، أَو مُحَرَّكِ الوسط كَسَقَر[١]، أو العجمة[٢] كَبَلْخ (اسم بلد)[٣]، أو النقل من مذكَّر إلى مؤنث كزيد، اسم امرأة[٤].

وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن الوسطِ كَهِنْد يجوز فيه الصرفُ نظرًا إلى خفة اللفظ، والمنعُ -وهو أولى- نظرًا إلى وجود العلتين، فهما يؤثِّرَانِ جوازَ منعِ الصرف، ولا تحتُّمَهُ، وهذا هو المراد بقوله: (وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفًا كَدَعْدٍ[٥]... إلخ"[٦].

=

الثالث: ما كان مؤنثًا معنى لا لفظًا، كسعاد وزينب وهند. (المحقق).

(١) سَقَر، معرفة: جهنم أعاذنا الله تعالى منها، وجبلٌ بمكة مُشْرِفٌ على موضع قصر المنصور. انظر القاموس المحيط: سقر.

(٢) في (ك): العجمية.

(٣) بَلْخ: مدينةٌ مشهورةٌ بِخُرَاسَان. (راجع: معجم البلدان: ٤/ ٤٧٩).

(٤) قال سيبويه: "فإنْ سمَّيتَ المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرفُ، هذا قول أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدَّثنا يونسُ -وهو القياس؛ لأنَّ المؤنث أشدُّ ملاءمةً للمؤنث، والأصل عندهم أنْ يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أنَّ أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنَّه على أخف الأبنية".
الكتاب: (٢/ ٢٣).

(٥) (كدعد): زيادة في (ك).

(٦) قال سيبويه في باب تسمية المؤنث: "واعلم أَنَّ كُلَّ مؤنَّثٍ سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإنْ سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنًا، وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالبُ عليه المؤنث كسعاد، فأنتَ بالخيار -إنْ شئتَ صَرفتَه، وإنْ شئتَ لم تصرفْه- وتركُ الصرف أَجودُ وتلك الأسماءُ نَحْوُ: قِدْرُ وعَنْزٌ ودَعْدُ وجُمْلُ ونُعْمُ وهِنْدُ. وقد قال الشاعر -فصرف ذلك ولم يصرفه:

فصرف ولم يصرف".
الكتاب: (٢/ ٢٢).

وأَوجب بعضُهم الصرفَ في نَحْو: (هِنْد)، نظرًا إلى أَنَّ سكونَ الوسط قابلَ[١] إحدى العلتين فتساقطتا[٢] فبقي بلا سببٍ[٣].

وقيل: يَجوزُ الوجهان أَيضًا كما[٤] في نحو (زَيْد) اسم امرأة[٥].

وأشار إلى النوع الثاني بقوله:

وَأَجْـرِ مَـا جَـاءَ بِـوَزْنِ الْفِعْـلِ   مَجْـرَاهُ فِي الْحُكْـمِ بغَـيْرِ فَـصْلِ

فَقَـوْلُهُم: أَحْمَـدُ مِثْـلُ أَذْهَـب   وَقَـوْلُهُمْ: تَغْلِـبُ مِثْـلُ تَـضْرِبُ

يعني ما جاء من الأَعلام على وزن الفعل كأحمدَ، وتَغْلِبَ يَجْرِي في الحكم من عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل مجرى المؤنث من غير فرق، لكنْ شِرْطُ وزنِ الفعل المانع من الصرف أحد أُمورٍ ثلاثةٍ:

إِمَّا أَنْ يختصَّ بالفعل كَشَمَّر، بالتشديد[٦]، وضُرِبَ بالبناء للمفعول، وانْطَلَقَ أعلامًا.

أو يكون غالبًا فيه؛ لكونه أَكْثَرَ كَإِثْمِد، وإِصْبَع، وأُبْلُم، فإِنَّ وُجُودَ أوزانِها[٧] في

(١) في (س): قليل. تحريف.

(٢) في (ك): فتساقط، في (س): فتساقطا.

(٣) وأوجبَ الزجَّاجُ منعَ الصرف، وعلَّله بأنَّ السكونَ لا يُغَيِّرُ حكمًا أَوجَبَهُ اجتماعُ علتين تمنعان الصرف.
التصريح: (٢/ ٢١٦).

(٤) (كما): زيادة في (ك).

(٥) قاله عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو الجَرْمِيُّ وأَبُو العبَّاس المبرد.
انظر التصريح: (٢/ ٢١٦).

(٦) بالتشديد: ساقطة من (س).

(٧) في (د): أوزانها.

في الفعل أكثَرُ منه في الاسم[١].

أو يكون مُفْتَتَحًا[٢] بزيادة هي بالفعل أَوْلَى كَأَحْمَدَ ويَعْلَى.

ثم لا بدَّ مع ذلك أن يكونَ لازمًا باقيًا على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل كما قَرَّرنا في محلِّه.

فإِنْ كان الوزنُ خاصًّا بالاسمِ، أَو غَالِبًا فيه لم يؤثر في منع الصرف وكذا لو كان فيهما على السواء. وأَمَّا قولُهُ:

٥١- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا ....[٣]

---

(١) قال سيبويه: "وإذا سميتَ رجلًا بإِثْمِد لم تصرفه؛ لأنَّه يشبه (اضرب) وإذا سمَّيت رجلًا بإِصبَع لم تصرفه؛ لأنه يشبه اصنَع، وإن سمَّيته بأُبْلُم لم تصرفه؛ لأنَّه يشبه اقتُل، ولا تحتاج في هذا إلى ما يحتاج إليه في (تُرْتُبٍ) وأشباهها؛ لأنَّها ألف، وهذا قولُ الخليلِ، ويونس". الكتاب: (٢/ ٣).

(٢) في (د): مفتوحًا.

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من بحر الوافر، قاله سحيم بن وثيل الرياحي، وهو من قصيدة ذكرها صاحب الإصمعيَّات في ص ١٦. وَعُجُزُ البيت:

مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وهو من شواهد: سيبويه: (٢/ ٧) والكاملَ: (١٢٨- ٢١٥) ومجالس ثعلب: ٢١٢، وآمالي القالي: (١/ ٢٤٦) وابن يعيش: (١/ ٦١)، (٣/ ٥٩، ٦٢)، (٤/ ١٠٥) والمقرب: ٦١، وخزانة الأدب: (١/ ١٢٣)، (٢/ ٢١٣)، (٤/ ١١٢) التصريح: (٢/ ٢٢١) الهمع: (١/ ٣٠) والدرر: (١/ ١٠) وشرح الأشموني: (٣/ ١٩٧) وقطر الندى: (١/ ١٠٤) وشرح شواهد المغني للسيوطي: ص ٤٥٩، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحَّاس: ص ٣٢٦، والمغني: (١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٦) والعيني: (٤/ ٢٥٦). وقبله:

موضع الشاهد: استشهد به على امتناع (جَلا) من الصرف؛ لأنَّهُ جُملةٌ محكيةٌ أو صفة لمحذوف، والتقدير: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا.

فهو[1] جملة محكية، أو صفة لمحذوفٍ، أيْ: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا.

وأشار في الثالث[2]، بقوله:

وَإِنْ عَدَلْتَ فَاعِلًا إِلَى فُعَلْ   لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفًا مِثْلُ زُحَلْ

العدلُ صرفُ لفظٍ أَولى بالمسمَّى إلى لفظٍ آخرَ، فإذا عدل عن صيغة (فاعل) إلى صيغة (فُعَل) بضم الفاء، امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية، كَعُمَرَ، وزُفَرَ، وَزُحَلَ[3]، فكلٌّ منها ممنوعٌ من الصرف، للعلمية والعدل في الأوّل عن عَامِرٍ، وفي الثاني عن زَافِرٍ[4]، وفي الثالث عن زاحل تقديرًا (٦٤)، لورودها ممنوعةَ الصرفِ وليس فيها ظاهرًا إلَّا العلمية وهي لا تستقلُّ بمنع الصرف، فَحُكِمَ بتقدير العدل لإمكانه وتعذُّر غَيْرِه.

فإنْ ورد (فعل) ممنوع من الصرف وفيه مع العلمية مانعٌ لم يجعل معدولًا نَحْوَ: طُوَى[5]، فإنَّ فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة[6] فلا وجهَ[7] لتكلُّفِ غيره مع إمكانه.

وإنَّما عدلوا عن (عَامِر) مثلًا حال إرادته التسمية به إلى عُمَر؛ اختصارًا ولئلا

---

(١) في (س): فهي.

(٢) في (س): الثلاث، والصحيحُ ما هو مُثْبَتٌ.

(٣) زُحَل: هو النجم المعروف بالطارق، وعدل به عن زاحل؛ لأَنَّهُ أَبْعَدُ النجوم فلكًا. واشتقاقه من (زَحَلَ)، أي: بَعُدَ.

(٤) زَافِرٌ: هو حاملُ الأثقَال.

(٥) طُوًى، بالضم والكسر، وينوَّن: وادٍ بالشام. (انظر القاموس المحيط: طوي).

(٦) كلمة (البقعة): مطموسة في (ك).

(٧) في (د): فلا حاجة.

يُتَوَهَّمُ إرادةُ الوصف المنقول عنه[١].

وأشار إلى النوع الرابع بقوله:

وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلَا كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلَا

أي: والاسم الأَعْجَمِيُّ وضعًا كميكائيلَ، وإسرافيلَ، وإبراهيمَ وإسماعيلَ، مِثْلُ طَلْحَةَ، وزَيْنَبَ، وأَحْمَدَ، وَزُحَلَ في الحكم وهو عدمُ الصرفِ، لكن بشرط زيادتِهِ على ثلاثةِ أحرُفٍ وكونِه عَلَمًا في اللغة العجمية كما مثَّل، بأنْ تنقلَ الكلمةُ -وهي علمٌ في العَجَم، إلى لسان العَرَبِ. فحينئذٍ يمنع من الصرف للعجمة والعلمية بخلاف ما نقل في لسانهم وهو نكرة كلِجَام، وما كان نكرة في لسانهم، ثم نقل في أوَّل أحواله علمًا في العربية فيصرف لانتفاء علميته في لغة العَجَم.

ومثلُه الاسمُ الأَعْجَمِيُّ[٢] الثلاثي فيصرف[٣] وإنْ كان عَلَمًا في العجميةِ كَشَتَر، ونوح.

والمراد بالأعجميِّ: كلُّ ما نقل إلى لسان العرب من لسان غيرها، سواء أكان من[٤] لغة الفرس، أم الروم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم غير ذلك.

وتعرفُ عجمةُ الاسم بخروجه عن أبنية العرب كإسماعيلَ، وبنقل الأئمةِ وبأَنْ

---

(١) قال العلامة الحريري: ثم اعلم أنَّه قد جاء (فُعَل) في الكلام على أربعة أضرب:
أحدها: ما كان اسم جنس، نحو: جُعَلٍ، وصُرَد، ورُطِب.
والثاني: ما كان صفةً، نَحْوُ: حُطَم ولُبَد.
والثالث: ما كان جمعًا نحو: زُيَد، وَعُمَر، وَزُفَر، فهذه الأسماء الثلاثة لا تنصرف بكل حال.
والرابع: ما جاء معدولًا عن فاعل، وينصرف معرفة، وقد تقدَّم ذكره.
شرح الملحة: ص ٢٢٢.

(٢) في (س): العجمي.

(٣) في (ط): فينصرف.

(٤) في (ط): في.

يجتمعَ فيه ما لا يجتمعُ في كلام العرب كالجيم والصاد، كَصَوْلَجَانَ أو القاف كمنجنيقَ أو الكاف كَسَكُرَجَةَ، وبغير ذلك مما ذكروه.

وجميعُ أسماء الأنبياءِ -عليهم الصلاةُ[١] والسلام- أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا أربعةً: محمَّدا ﷺ، وصالحًا، وشُعَيبًا، وهودًا -على نبينا وعليهم السلام[٢]- وألحق بها في[٣] الصرف من أسماء العجم: نوحٌ ولوطٌ وشيثٌ[٤]. فهذه السبعة منصرفة[٥] ويجمعها قولُه:

تَـذَكَّرْ شُـعَيْبًا ثُـمَّ نُوحًـا وَصَـالِحًا   وَهُـودًا وَلُوطًـا ثُـمَّ شِـيثًا مُحَمَّـدَا

وأشار إلى النوع الخامس بقوله:

وَهَكَـذَا الاسْـمَانِ حِـيْنَ رُكِّبَـا   كَقَـوْلِهِمْ: رَأَيْـتُ مَعْـدِي كَرِبَـا

أي: ومثلُ ما تقدَّمَ مِن الأعلام في الحكم وهو عدمُ الصرف الاسمانِ إذا رُكِّبَا تركيبَ مَزْجٍ كَمعدِ كَرِبَ وَبَعْلَبَكَّ[٦]. لكن بشرط أنْ يكونَ معرفة بالعلمية، ولم يختم بويه، (فيمنع حينئذ من الصرف، للعلمية والتركيب بخلاف ما ختم به)[٧] كسيبويه، ونِفْطَوِيه،

---

(١) لفظة (الصلاة): ساقطة من (ك).

(٢) ما بين الشرطتين: زيادة في (ك).

(٣) لفظة (في): ساقطة من (ك).

(٤) في (ط): شيث.

(٥) قال ابنُ هشام: "وزعم عيسى بنُ عُمَرَ، وابنُ قتيبة، والجُرجَاني، والزمخشريُّ أنَّ في (نوح) وجهين -وهو مردود؛ لأنَّه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ".
انظر شرح شذور الذهب: ص ٤٥٤.
وقال في القطر (٢/ ١٦٤): ومن زعم من النحويِّين أنَّ هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب.

(٦) بَعْلَبَك: مدينةٌ قديمةٌ فيها أبنيةٌ عجيبةٌ وآثارٌ عظيمةٌ وقصور على أساطين الرخام لا نظير لها في الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام: وقيل: اثنا عشر فرسخًا من جهة الساحل. (راجع معجم البلدان: ٤/ ٤٥٣).

(٧) ما بين القوسين: ساقط من (س).

وخَالويه[١]، وما ركِّب من الأعداد كَخَمْسَةَ عَشَر[٢] والظروف نحو: يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءَ[٣] والأَحْوَال نحو: هو جاري بَيْتَ بَيْتَ[٤] (وتَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ)[٥]، فإنَّهُ مبني (على الكسر في الأول وعلى الفتح في الثاني)[٦]، بخلاف[٧] المركَّب الإضافي نَحْوُ: (عبد الله) فمصروف، والإسناديِّ نَحْوُ: (شَابَ قَرنَاهَا) فَمَحْكِيٌّ -والأَفْصَحُ في المركَّب المزجيِّ أن يعربَ ثاني جزئيه إِعراب ما لا ينصرف، ويبني الأَول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فتسكَّنْ[٨].

---

(١) نفطويه وخالويه: زيادة في (ك).

(٢) الأصل في (خَمْسَةَ عَشَرَ): خَمْسَةٌ وعَشَرَةٌ، حُذِفَتْ الواوُ قصد مزج الاسمين وتركيبهما وبنيا على الحركة ليُعلمَ أنَّ لهما أصلًا في الإعراب، وكانت فتحة لتخفيف الثقل الحاصل. قال سيبويه: وأما خمسةِ عشر وأخواتها، وحادي عشر وأخواتها فهما شيئان جعلا شيئًا واحدًا، وإنَّما أصل: خَمْسَةَ عَشَرَ: خَمْسَةٌ وعَشَرَةٌ، لكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد". (الكتاب: ٢/ ٥٠).

(٣) قوله: (فلانٌ يأتينا صباحَ مساءَ) أصلُه: صباحًا ومساءً، في كلِّ صباح ومساءٍ فحذف العاطف وركب الظرفان قصدًا للتخفيف تركيب خمسة عشر. (انظر شرح شذور الذهب: ٧٢). وفي هامش النسخة (ك) قول الشاعر:

(٤) قوله: هو جاري بيتَ بيتَ، أصلُه: بيتًا لبيت، أي: ملاصقًا، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان. وعامل الحال ما في قوله (جاري) من معنى الفعل فإنه في معنى (مجاوري).

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٧) في (س)، (د): وبخلاف.

(٨) قال سيبويه: وأمَّا معد يكرب ففيه لغات، منهم من يقول: معد يكرب فيضيف، ومنهم من يقول: معد يكربَ فيضيف ولا يصرف، بجعل (كرب) اسمًا مؤنثًا، ومنهم من يقول: (معد يكرُب) فيجعله اسمًا واحدًا، فقلت ليونس: هلَّا صرفوه حيث جعلوه اسمًا واحدًا وهو عربي، قال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسمًا سُمِّيَ به واحد إلَّا لم يصرف، وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء يدلُّك على هذا قلَّته في كلامهم. (الكتاب: ٢/ ٥٠).

وقال الناظم: إذا قلت: هذا معد يكرب جاز فيه ثلاثة أوجه:

=

وأشارَ إلى السادس بقوله:

وَمِنْـــهُ مَـــا جَـــاءَ عَـــلَى (فِعْلَانَـــا) عَـــلَى اخْـــتِلَافِ فَائِـــهِ أَحْيَانَـــا

تَقُـــولُ: مَـــرْوَانُ أَتَـــى كِرْمَانَـــا وَرَحْمَـــةُ الله عـــلى عُـــثْمَانَ (٦٥)

أي: ومن غير المنصرف العَلَمُ المزيدُ في آخره ألف، ونون الجائي على وزن (فَعْلانَ) مثلث الفاء – كَمَرْوَانِ وكِرْمَان وعُثْمَانَ. وإنَّمَا أورد هنا ثلاثة أوزان مختلفة ولم يورد في الصفة إلا وزنًا واحدًا وهو مفتوح الفاء، كَسَكْرَانَ لا مضمُوم الفاء من الصفات كعُريان مؤنثه يقبل التاء، فيكون منصرفًا قطعًا، ومكسور الفاء لا يوجد وزنه[1] في الصفات ولا يختص العلم المزيد في آخره ما تقدم بوزن (فعلانَ)، فمن أوزانه: (أَفْعَلَانُ) كَأَصبهَانَ[2] وفَعَلَانُ، كَغَطَفَانَ[3]، وفُعَالَانُ كَخُرَاسَان[4].

والمقصود أنَّ ما فيه من الأعلام ألف ونون مزيدتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة، ويحكم بزيادتها إذ تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين، فإن كان ما[5]

=

أحدها: وهو الأظهر: هذا معد يْكربُ، بتسكين الياء وضم الباء.

الثاني: هذا معد يْكربٍ بتسكين الياء وجرِّ الباء بالإضافة والتنوين.

الثالث: هذا معد يْكرب بتسكين الياء وترك صرف (كرب).

شرح ملحة الإعراب: ٢٢٣.

(١) (وزنه): ساقطة في (س).

(٢) اسم لبلدة من العجم، وقد تكسر همزتها وقد تبدل باؤها فاء وأصلُها إسباهان، أي: الأجناد -لأنهم كانوا سكانها- أو لأنَّهم لما دعاهم نمروذُ إلى محاربة من في السماء كتبوا في جوابه: (إسباه آنْ نَهْ كِه باخُدُ كُنَنَدْ) أي: هذا الجند ليس مما يُحارب الله.

انظر القاموس المحيط: أ ص ب.

(٣) غَطَفَان: حيٌّ مَن قيس، وأبو غطَفَان بن ظريف روى عن أبي هريرة.

المصدر السابق: غطف.

(٤) اسم بلد. (السابق: خرس)

(٥) لفظة (ما): ساقطة من (ك)، (س)، (ط).

قبلهما حرفان ثانيهما مضعَّف، فلك اعتباران:

إن[١] قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان، أو زيادته فالنون أصلية (كَحَسَّانٍ وعلّان وَحَيَّان).

فإن جعلتها من الحسِّ والعلِّ والحياة فوزنها: فعلان -فلا تنصرف أو من الحسن والعلن والحين فوزنها (فعَّال)[٢] فتصرف.

ومثلها (شَيْطَان) هل هو من الشيط أو من الشطن؟[٣][٤].

فَهَـــذِهِ إِنْ عُرِّفَـــتْ لَا تَنْـــصَرِفْ وَمَـــا أَتَـــى مُنَكَّـــرًا مِنْهَـــا صُرِفْ

أَي: فهذه الأنواع الستة المتقدمة إنْ قصد بها التعريف بالعلمية، أي: بكل منها لم تنصرف، لوجود العلتين كمررت بطلحةَ وأحمدَ وعمرَ وإبراهيمَ[٥] ومعد يكربَ ومروانَ.

وإن قصد بها التنكير صرفت، لزوال العلمية، تقول: رُبَّ طَلْحَةٍ، وأَحْمَدٍ، وَعُمَرٍ، وإبراهيمٍ، ومعد يكربٍ، ومروانٍ لَقيتُهم -بالجر والتنوين.

---

(١) لفظة (إنْ): ساقطة من (س).

(٢) في (د): فعلال، تحريف، وفي (ك): فعلان.

(٣) شيطان إذا كان مشتقًا من (شَطَنَ) بمعنى بعد، فالنون أَصلية ويكون بهذا مصروفًا، أما إذا أخذ من (شاط) يَشِيطُ، أي: التهب -فالنون زائدة، ووزنه (فَعْلانُ) فلا ينصرف.
انظر شرح ملحة الإعراب للحريري: ٢٢٤.

(٤) في (س): عبارة مختلفة هي: فلا تنصرف، أو من الحسن والعلن والشطن فوزنها فعلان فتنصرف. ومثلها (حيَّان) هل هو من الحياة، أو من الحين.
وفي (ك): كحسان وعلان وحيان فإن جعلتها من الحسن والعلن والحياة، فوزنها فعلان فلا ينصرف، أو من الحس والعدل والعل والحين فوزنها (فعال) فينصرف ومثلها شيطان هل من الشيط أو من الشطن؟.

(٥) عمر وإبراهيم: ساقط من (ك).

وَإِنْ عرَاهَـــــــا أَلِـــــــفٌ وَلَامُ فَـــمَا عَـــلَى صَـــارِفِهَا مَـــلَامُ
وَهَكَـــــذَا تُـــصْرَفُ فِي الْإِضَـــافَةْ نَحْـــوُ سَـــخَى بِأَطْيَـــبِ الـــضِّيَافَةْ

يعني أنَّ الأسماء التي لا تنصرف إنَّما تمنع[١] من الصرف فتجر بالفتحة إذا[٢] لم يدخلها (أل) أو تضف[٣] لشبهها حينئذٍ بالفعل، فإنْ دَخلَها (أل) أو بدلها سواء كانت معرفة أم موصولة أم زائدة وجب جرُّها بالكسرة كمررتُ بالأفضلِ، ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وكذا إنْ أُضيفت ولو تقديرًا، نَحو: ﴿ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، وسخي بأطيب الضيافة.

لكن هل هي حينئذٍ[٤] منصرفة أم باقية على منع صرفها؟ -فيه خلاف، فذهب جمعٌ منهم الناظم- إلى الأول[٥]؛ لأنَّ ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواصِّ الاسم -أعني (أل) والإضافة- قلَّل شبه الفعل، فَرَجَعَ إِلَى أَصله من الصرف وهو الجر بالكسرة وهو ضعيفٌ.

وقيل: بالثاني بناء على أنَّ (الكسر لم يَزُل عما لا ينصرف)[٦] إلا تبعًا لزوال التنوين بالعلتين، فلما كان زواله هنا لأجل اللام أو الإضافة لا لأجل العلتين زال موجبُ منع الكسر فدخل. وهذا هو قولُ الأكثرين والذي اختاره كثيرٌ من المتأخرين أنه زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بأل صرف وإلَّا فلا[٧].

---

(١) في (س): منعت.
(٢) في (س): إذ.
(٣) في (د): أو تضعف.
(٤) لفظة حينئذ: ساقطة من (ك).
(٥) قال الناظم -رحمه الله: "فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف -كما في قوله تعالى:﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤] فكسر النون في الجر بالإضافة.
وهكذا إن عُرِّف بالألف واللام انصرف كقولك: نظرت إلى الأحمرِ، ومررت بالسكرانِ، والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة والتعريف عن شبه الفعل.
شرح ملحة الإعراب: ٢٢٥.
(٦) في (س): الكسرة: تدل على ما لا ينصرف. خطأ.
(٧) الصرف فيما أضيف أو دخله (أل) مذهب السيرافي والزجاج والزجّاجي، وتابعهم في ذلك السيوطي في ألفيته حيث قال:
=

وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ الْبِقَاعِ إِلَّا بِقَاعٌ جِئْنَ فِي السَّمَاعِ
مِثْلُ حُنَيْنٍ[1]، ومِنًى[2]، وَبَدْرٍ[3] وَوَاسِطٍ[4]، ودَابِقٍ[5]، وَحَجْرٍ[6] (٦٦)

أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنى؛ فإن أُرِيْدَ بهما البقعة أو الخطة منعت الصرف، أو المكان، أو البلد صُرِفَتْ، كالأسماء التي ذكرها، لكنْ لَمَّا غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأولها بما ذكر غلب عليها منعُ الصرف فكان أكثرُها لا ينصرف[7].

=

انظر الهمع: (١/ ٢٤).

(١) حُنَيْنٌ: وادٍ قريبٌ من مكَّة، وقيل: وادٍ قبل الطائف، وهو لفظ يذكر ويؤنث فإن قصدت به البلد ذكرته وصرفته كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٥] وإن قصدت به البلدة أو البقعة أنَّثته ولم تصرفه. راجع: معجم البلدان: (٢/ ٣١٣).

(٢) مِنًى: قرية بمكة وتصرف، سميت لما يمنى بها؛ لأنَّ جبريل -عليه السلام- لما أراد أن يفارق آدم، قال له: تمنَّ. قال: أتمنى الجنة، فسمِّيت منى لأمنية آدم وكذلك منة موضع بنجد. راجع السابق: منى، والقاموس المحيط: منى.

(٣) وبدر: موضع بين الحرمين، معرفة، ويذكَّر ويؤنث وقيل: بئر هناك حفرها بدرُ بن يَخْلُد بن النضر بن كنانة. راجع: معجم البلدان: (١/ ٣٥٧).

(٤) واسط: بلد بالعراق بين الكوفة والبصرة وهو منصرف وقد يراد به البقعة والمدينة فيمنع من الصرف. السابق: (٥/ ٣٤٧).

(٥) دابق: قرية قرب حلب بينها وبين حلب أربعة فراسخ (السابق: ٢/ ٤١٦).

(٦) حَجْرُ: مدينة باليمامة وأُمّ قراها. وبها ينزل الوالي (السابق: ٢/ ٢٢١).

(٧) قال سيبويه: وأمَّا واسط فالتذكير والصرف أكثر، وإنَّما سُمِّيَ واسطًا؛ لأنَّه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا: (واسطة) ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف. ودابق: الصرف والتذكير فيه أجود. قال الراجز

ودابقٌ وأَينَ مِنِّي دابقُ

وقد يؤنث فلا يصرف. وكذلك (منى) الصرف والتذكير أَجوَدُ، وإن شئت أَنَّثْتَ ولم تصرفه، وكذلك (هَجَرَ) يؤنث ويذكر. وأما (حَجْرُ) اليمامة فيذكر ويصرف، ومنهم من يؤنث فيجريه مُجرى امرأة سمِّيت بعمرو؛ ولأنَّ حَجْرًا شيء مذكر سُمِّيَ به المذكر. الكتاب: (٢/ ٢٤).

وقد يتعيَّنُ اعتبار المكان أو البقعة، فالأول كَبَلْرَ ونَجْد[١]، والثاني كدمشق[٢] وَجِلَّق[٣].

وقد يستوي الأمران كسبأ[٤] وحِراء[٥] ومِنَاء وقِبَاء[٦] وبغداد[٧].

ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل، فإن أُريدَ باسم القبيلة الأَبُ، كمعد وتميم، أو الحيِّ كقريش وثقيف صرف، أو الأم كباهلة، أو القبيلة كمجوس ويهود منه للتأنيث مع العلمية.

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ

---

(١) نجد: موضع مرتفع عن تهامة. وقيل: هو اسم للأرض العريضة التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام.
معجم البلدان: (٥/ ٢٦٢).

(٢) دمشق، بفتح الميم وكسرها: قاعدة الشام، سميت ببانيها دِمْشَاقَ بن كَنْعَانَ.
راجع: السابق: (٢/ ٤٦٣).

(٣) جلَّق: موضع بقرية من قرى دمشق، وقيل: هي دمشق نفسها. وقيل صورة امرأة يجري الماء من فيها، في قرية من قرى دمشق.
السابق: (٢/ ١٥٤).

(٤) سَبَأ: بفتحتين وتنوين -ويمنع الصرف: بَلْدِةُ بلقيسَ. ولقب ابنِ يَشْجُبُ ابن يَعْرُبَ واسمه عبد شمس.
السابق: ٣/ ١٨١).

(٥) حِرَاء: يذكر ويؤنث ويمنع ويصرف: جبل بمكة فيه غار تحنَّث فيه النبي ﷺ على بعد ثلاثة أميال من مكة. (السابق: ٢/ ٢٣٣)

(٦) قُباء: موضع قرب المدينة وموضع بين مكة والبصرة. (القاموس المحيط: ق.ب.ي.)

(٧) قال سيبويه: وأما قولهم: قباء وحراء فقد اختلف العرب فيهما؛ فمنهم من يذكر ويصرف وذلك أنَّهم جعلوها اسمين لمكانين كما جعلوا واسطًا بلدًا أو مكانًا، ومنهم من أنَّث ولم يصرف وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض. (الكتاب: ٢/ ٢٤).

إذا اضطرَّ الشاعرُ إلى صرف ما ينصرف صرفه؛ لأنَّ الضرورة تردُّ الشيء إلى أصله، وأَصْلُ الأَسْمَاء الصرفُ كما تقدَّمَ[1]. لكن الضرورة قد تكون موجهة للصرف لأجل إقامة الوزن، كقوله:

٥٢- وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرُ عُنَيْزَةٍ ....[2]

وقد لا تكون موجبة، كقوله:

٥٣- أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَه ....

إذ لو بَقِيَ نعمانُ على منع الصرف لم ينكسر الوزن إِلَّا أَنَّهُ يكون فيه الزحاف المسمَّى بالكفِّ[4] -وهو قبيح عندهم، فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسنٍ[5]- ومنع جمع صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة، لتأديته إلى حذف

---

(١) كما تقدم: ساقطة من (ك).

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله امرؤ القيس وهو معلقته المشهورة وعجزه قوله:

فَقَالَتْ: لَكَ الوَيلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

انظر فيه: المغني: ٣٤٣، والعيني: ٤/ ٣٧٤، والتصريح: ٢/ ٢٢٧، الأشموني: ٣/ ٢٧٤).

الشاهد: في قوله (عنيزة) حيث صرفها وكان حقه منعه الصرف للعلمية والتأنيث ولكن ذلك جائز في ضرورة الشعر.

(٣) هذا صدر بيت من بحر الطويل، لم يعرف قائله. وعجزه:

هُوَ المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

والشاهد: في قوله (نعمانٍ): حيث صرفه الشاعر وكان حقه منع الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. ولكن الشاعر صرفه للتخلص من أحد عيوب القافية وهو الكف فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن. فضرورة الوزن هنا ليست موجبة للمنع فالوزن لم يتغير ولم ينكسر حتى ولو بقي على منع صرفه.

(٤) الكف: هو إسقاط الحرف السابع إذا كان ساكنًا، كنون (فاعلاتن ومفاعيلن) فيصير (فاعلات، ومفاعيل) فالتفعيلة (نعمانن) هي: (مفاعيلن) وإذا منعت الصرف دخلها الكف فتكون: (نعمان)، بزنة: مفاعيل.

(٥) في (س): متحسن.

ساكن وهو الألف وإثبات شيء[١] آخر وهو التنوين فلا فائدة، وأجازه بعضُهم وهو ظاهر إطلاق النظم، فقد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقي ساكنان فيكسر، محتاجًا إلى ذلك، وبه جزم الدماميني[٢].

ويجوز صرف ما لاينصرف للتناسب نحو:﴿ سَلَٰسِلاً وَأَغْلَٰلاً ﴾ [الإنسان: ٤][٣]، ﴿ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: ٢٣][٤].

وقد يكون التصغير سببًا للصرف أيضًا نَحْوُ: حُمَيْدَ وعُمَيْرِ في: أحمدَ وعُمَرَ، لزوال أحد السببين بالتصغير[٥].

وأما منع المصروف من الصرف فمذهبُ البصريِّين المنع مطلقًا؛ لأنَّه خروج

---

(١) لفظة شيء: زيادة في (ك).

(٢) هو بدر الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي من بلدة قرب الأقصر تسمى (دمامين. ومولده بالإسكندرية، وتعلم بها ثم هبط مصر وعلا قدره بها. وتصدر للتدريس بالأزهر الشريف ثم غادر مصر إلى اليمن فدرس في جامع زبيد، ثم رحل إلى هند حيث تفرغ للتعليم والتصنيف.

ومن مؤلفاته: شرح التسهيل، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وتوفي بالهند سنة ٨٢٧هـ راجع ترجمته في: الشذرات: ٧/ ١٨١، والضوء اللامع: ٧/ ٤٤٥).

(٣) والصرف في (سلاسلا) قراءة حفص ونافع والكسائي وذلك لمناسبة (أغلالا).

(٤) وهو قراءة الأعمش والأشهب العقيلي. (راجع البحر المحيط: ٨/ ٣٤٢، وكذا تفسير النهر الماد من البحر، بهامشي السابق) وقرأ المدنيان (ودًّا) بضم الواو. وقرأ الباقون بفتحها (النشر: ٢/ ٣٩١).

وقال صاحب التصريح: وأفاد بهاتين القراءتين أنَّه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعلتين وأن الصرف في ذلك للتناسب، لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارًا ولا على قول من زعم أنَّ صرف ما لا ينصرف جائز مطلقًا على لغة. (التصريح: ٢/ ٢١٧).

(٥) بقي هنا موضع للخلاف، وهو هل يجوز صرف (أفعل) التفضيل في ضرورة الشعر؟ ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (أفعل منك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر. وذهب البصريُّون إلى أنَّه يجوز صرفه في الضرورة. (راجع: الإنصاف: ص ٢٨٦).

عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فإِنَّهُ رجوع إلى الأصل[١].

وجوَّزه بعضهم مطلقًا وبعضهم في الشعر[٢].

---

(١) يقول المبرد: واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطر صَرَف ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنَّما يرد الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجُزْ له ذلك؛ لأن الضرورة لا تُجَوِّزُ اللَّحن. (المقتضب: ٣/ ٣٥٤).
وأمَّا الكوفيون فَيَرَونَ أن منع صرف المصروف جائز في ضرورة الشعر، إلَّا أبا موسى الحامض من شيوخهم فهو لا يجيز ذلك. (انظر الإنصاف: مسألة رقم ٧٠، والتصريح: ٢/ ٢٢٨).

(٢) في منع الاسم المصروف من الصرف أربعةُ مذاهبَ.
إحداها: الجوازُ مطلقًا حتَّى في الاختبار- وعلى ذلك أحمد بن يحيي ثعلب.
والثاني: المنع مطلقًا حتى في الشعر -وعلى ذلك أكثرُ البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين. قالوا: لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر؛ فإنه رجوعٌ إلى الأصل في الأسماء.
والثالث: وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار-وعليه أكثر الكوفيين، والأخفش من البصريين، واختاره ابن هشام وابن مالك وصححه أبو حيان قياسًا على عكسه ولورود السماع بذلك كثيرًا في الشعر. ومما ورد من ذلك في الشعر قول العباس بن المرداس:
حيث منع صرف (مرداس) وليس فيه سوى العلمية. وقول الأخطل التغلبي من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد.

فإنه منع صرف (شبيب) وليس فيه إلا العلمية فقط.
وكذلك قول دَوْسَر القريعي:
وكل ذلك منع للضرورة.
والرابع: يجوز في العلم خاصة.
راجع: الهمع: (١/ ٣٧)، التصريح: (٢/ ٢٢٨)، والإنصاف: مسألة رقم ٧٠.

بَابُ العددِ

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدْ ... فَانْظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
فَأَثْبِتِ الْهَاءَ مَعَ الْمُذَكَّرِ ... وَاحْذِفْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُشْتَهِرِ
تقولُ: لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُدْ ... وَازْمُمْ لها تِسْعًا مِنَ النُّوقِ وَقَدْ

العددُ[1] ما وضع لكمية آحادِ الأشياء قاله ابنُ الحاجب[2].

فالواحد والاثنان يجريان على القياس يذكَّران مع المذكر نَحْوُ: واحد واثنان ويؤنَّثان مع المؤنث نَحْوُ: واحدة واثنتان. ولا يجمع بينهما وبين المعدود؛ فلا يقال واحد رجل واثنان رجلان؛ لأنَّ رجلًا (يفيد الجنسية والوحدة، وكذلك رجلان)[3]، يفيد[4] الجنسية والزوجية، فلا حاجة إلى الجمع بينهما[5] -وما ورد من

---

(١) قال ابنُ هشام: العدد في أصل اللغة: اسمُ للشيء المعدودِ كالقبض والنقض والخبط بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط، بدليل ﴿ قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٢]. والمراد به هنا الألفاظ التي تعد بها الأشياء (شرح شذور الذهب: ٤٥٧).

(٢) انظر الكافية: ٢/ ١٤٥.

(٣) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٤) في (ط): يفيدان.

(٥) ومعنى هذا أنك إذا ذكرت الواحد فقلت: رجل أو فرس أو نحو ذلك أو ثنيت فقلت: رجلان أو فرسان، فقد اجتمع لك في ذلك معرفة العدد والنوع. وإذا قلت: (ثلاثة أفراس) لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع. ولكنك ذكرت العدة ثم أضفتها إلى ما تريد من الأنواع، وكان القياس أن تقول: واحد رجال، واثنا رجال. لكنك أمكنك أنْ تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران، ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنك ذلك من لفظ الواحد فقلت: رجلان، وغلامان ولم يحسن ذلك في الجمع، لأنه غير محظور، ولا موقوف على عِدَّةٍ، ولا يفصل بعضه من بعض. (المقتضب: ٢/ ١٥٥).

ذلك فضرورة[١].

وأما الثلاثةُ والعشرة وما بينهما فيجب الجمع بينهما وبين المعدود؛ إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلّا بالجمع بينهما.

ثم إنْ قُصِد بها المعدودُ (٦٧) جَرَتْ على خلاف القياس من إثبات الهاء مع المذكَّر وحذفها مع المؤنث، كما مثَّل به من خَمْسَةِ أثوابٍ وتِسْع مِنَ النُّوقِ.

والمراد بالهاء تاءُ التأنيث.

واستُفيد من تمثيله أنَّ العبرةَ في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك، ولذلك يقال: ثلاثةُ اصطبلاتٍ، وثلاثةُ حمامات، بالتاء فيهما، ولا يقال: ثلاثُ- بتركها، خلافًا للكسائي[٢]، والبغداديِّين[٣].

وقد مرَّ أن مُمَيِّزَ الثلاثة ونحوِها يجوز جره بالإضافة وَبِمِنْ كما نطق به الناظم-

---

(١) وورد منه قول الراجز: وهو جندل بن المثني- يهجو شيخًا كبيرًا:
فقد جمع الراجز بين العدد (ثنتا) والمعدود (حنظل)- ضرورة. (انظر في ذلك: سيبويه: ٢/١٧٧، والمقتضب: ٢/١٥٥، والتصريح: ٢/٢٧١، والخزانة: ٣/٣١٤).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، إمام نحاة الكوفة وأحد القراء السبعة وهو من أصل فارسي. ولد بالكوفة في سنة ١١٩ هـ. ونشأ بها وكان فطنًا ذكيًّا، وأخذ عن الهراء والخليل وأقرأه الأخفش كتاب سيبويه، ورحل إلى البادية فحفظ كثيرًا من اللغة وعهد إليه الرشيد في تأديب الأمين والمأمون. ومن كتبه في النحو: مختصر النحو، والحدود النحوية، وما يلحن فيه العوام، ومعاني القرآن. توفي بخراسان سنة ١٨٩ هـ. (راجع في ترجمته: شذرات الذهب: ١/ ٣٢١، وطبقات النحويين واللغويين: ٨٨- ٩١، مراتب النحويين: ٧٤- ٧٥، وإنباه الرواة: ٢/ ٢٥٦- ٢٧٤، ووفيات الأعيان: ١/ ٣٣٠- ٣٣١).

(٣) انظر التصريح: ٢/ ٢٧٢.

رحمه الله تعالى[١].

وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَا ... وَهُوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ ألا يُعْرَبَا
فَأَلْحِقِ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ ... بِآخِرِ الثَّانِي ولا تَكْتَرِثِ
مِثَالُهُ عِنْدِي ثَلاثُ عَشَرَهْ ... جُمَانَةً[٢] منظومةً مَعْ دُرَّهْ[٣]

العدد المركب المستوجب للبناء هو المؤلَّفُ من الآحاد السابقة مع العشرة كَأَحَدَ عَشَرَ إلى تسعة عشرَ بإدخال الغاية، فالآحادُ[٤] من الثلاثة إلى التسعة على حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر وحذفِها مع المؤنث، وما دون ذلك على القياس إلَّا أَنَّك تأتي بأحد وإحدى مكانَ: واحد وواحدة، ويبنى الجمع بعد التركيب على الفتح إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالمثنّى.

وإلَّا (ثماني) فلك فتحُ الياء وإسكانُها، ويقلُّ[٥] حذفُها مع بقاءِ كسرِ النون وفتحها، وأمَّا العشرةُ فعلى القياسِ، فتلحق بها الهاء[٦] مع المؤنث دون المذكر وتبنيها[٧] على الفتح مطلقًا، فتقول في المذكر: "عِنْدي أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا"، واثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، بتذكيرهما، وثَلَاثَة عَشَرَ عَبْدًا بتأنيث الأول. وفي المؤنث: إحدى عَشَرَ أَمةً[٨]، واثنتا عشرة جاريةً بتأنيثهما، وثلاث عشرة جارية - بتذكري الأول والشين في

---

(١) عبارة (رحمه الله تعالى): زيادة في (ك).
(٢) الجمانُ: اللؤلؤ- واحدتها جُمَانة. (انظر القاموس المحيط: ج م ن).
(٣) الدرّة: اللؤلؤة العظيمة، والجمع (دُرٌّ). السابق: درر.
(٤) في (ك): والآحاد.
(٥) في (ط): ونقل.
(٦) لفظة (الهاء): ساقطة من (س).
(٧) في (ط): وتبنيهما.
(٨) لفظة (أمة): ساقطة من (ك).

التذكير مفتوحة، وفي التأنيث يجوز إسكانُها وكسْرها – والأولُ أفصحُ [١].

وإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير، والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث، تقول: عْندي عشرون عبدًا وثلاثون أَمَةً.

تَتِمَّة

تمييز المائة وما فَوقها مفرد مخفوض، نحو: مائةُ رَجلٍ، ومئتي رجلٍ، وألفُ رجلٍ وألفَي رجلٍ، وثلاثة آلاف رجلٍ، وهكذا.

وقد يميز بمفرد منصوب، كقوله: "إِذا عَاشَ الْفَتَى مائتين عامًا [٢]:

وقد يضاف إلى جمع، نحو: ثلثمائةِ سنينَ – على الإضافة.

وتمييزُ العشرة – مفردة لا مركبة- وما دونَها إلى ثلاثة مجموع مخفوض نحو: عشرة رجال، وثلاثة رجال، أو تسعة رجال. إلا المائة فهو مستثنى من دون ما يميز العشرة لعدم إضافتهم العشرة إلى المائة؛ فلا يقولون عشرة مائة، استغناء بالألف، فمرده نحو ثلثمائة رجل، وتسعمائة رجل – كما تقدم.

وتمييز الأحد عشر، ونحوها مفردة منصوبة. ولا يخالفه قوله عز وجل: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [الأعراف:١٦٠]؛ لأنَّ التمييز محذوف، أي فرقة، وليس (أسباطًا): تمييزًا، بل بدلٌ من (اثنتي عشرة) وقد يجوز مجيئُه جمعًا صادقًا على الواحد منها، فيقال: (عِنْدِي عِشْرُونَ دراهم) على معنى: عشرون شاء كل واحد منها دراهم، ومنه: (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطًا)، أي: اثنتي عشر فرقة، كل فرقة منهم أسباطًا[٣].

---

(١) راجع: شرح ملحة الإعراب للحريري: ٢٣٩.

(٢) هذا شطر بيت من بحر الوافر، لم أعثر على قائل وعلى تتمة ولم أجده في واحد من كتب النحو والشواهد.

(٣) هذه التتمة برمتها: زيادة في (ك).

بَابُ نواصبِ الفعل المضارع[1]

وَقَــد تَنَــاهَى الْقَــوْلُ فِي الأَسْــمَاءِ عَــلَى اخْتِــصَارٍ وعَــلَى اسْــتِيفَاءِ
وَحَــقَّ أَنْ نَــشْرَحَ شَرْحًــا يُفْهَــم مَــا يَنْـصِبُ الفِعْــلَ ومــا قــد يجــزم

أي: قد[2] انتهى قولنا في الأحكام المتعلقة[3] بالأسماء على اختصار وإيجاز في العبارة واستيفاء لما أنبهم من أمره[4] في إرشاد المبتدئ ووجب علينا أنْ نشْرَعَ في إتمام المقصود ببيان نواصبِ الفعل المضارع، وجوازمه -كما تقدم أنَّه لا يعربُ من الأفعال سواه- وأنَّه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم[5].

أمَّا رفعه فلا خلاف أَنَّهُ إذا تجرَّد من ناصب أو جازم، ولم تباشره نونا التوكيد،

---

(١) في (س): باب إعراب الأفعال.

(٢) لفظة (قد): ساقطة من (س).

(٣) في (ك): المعلقة.

(٤) في (ك): كل ما يهم، وفي (د): لما يهم أمره.

(٥) أجمع الكوفيُّون والبصريُّون على أنَّ الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها، فذهب الكوفيون إلى أنَّها إنَّما أعربت؛ لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة.
وذهب البصريون إلى أنها إنَّما أعربت لثلاثة أوجه:
أحدها: أنَّ الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أنَّ الاسم يكون شائعًا فيتخصص: ألا ترى أنَّك تقول: (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال فإذا قلت: (سوف يذهب) اختص بالاستقبال فاختص بعد شياعه، كما أنَّ الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول: (رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرجل): اختص بعد شياعه.
والوجه الثاني: أنَّه تدخل عليه لام الابتداء تقول: (إنَّ زَيْدًا ليقومُ) كما تقول: (إنَّ زيدًا لقائمٌ).
والوجه الثالث: أنَّه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ألا ترى أنَّ قولك: (يضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه. (راجع: سيبويه: ١/ ٤٠٩، والإنصاف: مسألة رقم ٧٣).

ولا نون الإناث يكون مرفوعًا بحركة أو حرف -لفظًا أو تقديرًا.

وإنَّما الخلافُ في رافِعِه -والأصحُّ أَنَّهُ التجرُّد من الناصب والجازم[١] لا مضارعته للاسم[٢]، ولا حلولُه محلَّه[٣]، ولا حروفُ المضارعة[٤].

وأما نصبه فإذا دخل عليه ناصب، والنواصبُ له على ما ذهب إليه الناظم تَبَعًا للكوفيين تسعةٌ[٥] -وهو ضعيفٌ، والأَصحُّ أنها أربعةٌ، وهي: أنْ ولنْ وإِذَنْ وكي (٦٨)، وما عداها فالفعل بعده منصوب بأنْ مضمرة[٦]. وإلى عوامل النصب أشار بقوله:

فَيَنْـصِبُ الْفِعْـلَ الـسَّلِيمَ أَنْ وَلَـنْ ... وَكَـيْ وإِنْ شِـئْتَ لكَـيْلَا وإِذَنْ[٧]

---

(١) هذا مذهب الفرَّاء وتابعه في ذلك حُذَّاق الكوفيين، والأَخفَشُ من البصريينَ. (انظر قطر الندى: ١/ ٧٨).

(٢) هذا مذهب ثعلبٍ من الكوفيين، وتابعه الزجَّاجُ من البصريين. (السابق).

(٣) وهذا مذهب البصريين. (انظر السابق، والإنصاف: مسألة رقم ٧٤).
وقال سيبويه: ومن زعم أن أنَّ الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنَّه ينبغي له أنْ ينصبَها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسمُ، ويجرَّها إذا كانت في موضع ينجرُّ فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم. (الكتاب: ١/ ٤١٠).

(٤) هذا مذهبَ الكسائي. (انظر الإنصاف: مسألة ٧٤، والقطر: ١/ ٧٨).
وقد جمع العلامة الحريري بين المذهبين، الكوفي والبصري في هذا الموضع فقال: واعلم أنَّ الفعل المضارع يرتفع لتعريه من عوامل النصب وعوامل الجزم وحلوله محل الاسم. (انظر شرح ملحة الإعراب: ٢٤٤).

(٥) النواصب له على ما ذهب إليه الناظم تبعًا للكوفيين عشرة لا تسعة، وقد وهم الشارح هنا، إذ عدَّها عنه تسعة. قال الناظم: فأمَّا عوامل النصب فهي: أنْ، ولن، وكي وإذَنْ، واللام المكسورة التي بمعنى (كي)، ولام الجحد المكسورة، وحتى، وأو، والفاء، والواو، وإذا جاء جوابًا في غير الإيجاب. (شرح ملحة الإعراب: ص ٢٤٥).

(٦) وهذا هو اختيار البصريين. (انظر التصريح: ٢/ ٢٢٩).

(٧) في (س): الشطر الثاني هكذا:

=

فهذه الأربعةُ هي نواصبُ الفعل باتِّفاقٍ ولا فرقَ فيه بينَ أنْ يكونَ صَحِيحَ الآخرِ أو معتلِّه، غير أَنَّ المعتل منه لا تظهر فيه الفتحة، بل تقدَّرُ كما سيأتي، ولهذا قيد الفعل بالسليم، أي: الصحيح الآخر -للاحتراز عنه- وكان الأولى تركه.

وشرطُ النصب بـ(أَنْ) أن تكون مصدرية، غير مسبوقة بعلم، نَحو: ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٢٧][1].

فإنْ سُبقَت بعلم وجب إهمالُها وتسمَّى مخففة من الثقيلة، نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: ٢٠].

وإن سُبِقَتْ بظن جاز إعمالُها وإهمالُها، وقد قُرِئَ بالرفع والنَّصب نَحْو: ﴿ وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١][2].

وشرطُ النصبِ بكي أنْ تكونَ مصدريَّةً، وعلامتُها تقدُّم[3] اللام عليها لفظًا أو تقديرًا نحو: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ ﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿ لِكَىْ لَا يَكُونَ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فإن ظهرت اللام بعدها[4] أو أنْ المفتوحةُ نحو: جِئتُكَ كَي تكرِمَني، أو كي أنْ تكرِمَني - تعين كونها جارةً والفعلُ بعدها منصوب بأن لكنَّها[5] مضمرةٌ في

=

وكي وكيلا وإنْ شئت إذن

(١) (ميلًا عظيمًا): زيادة في الآية من (ك).

(٢) وقراءة الرفع إجراء للظن مجرى العلم هي قراءة البصريِّين وحمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون بالنصب. (انظر النشر: ٢/ ٢٥٥).

راجع كذلك: (الكتاب: ١/ ٤٨١، والمغني: ٣٠، والتصريح: ٢/ ٢٣٤).

(٣) في (ك): تقديم.

(٤) في (ك): قبلها.

(٥) (لكنها): ساقطة من (س).

الأول[1] ويؤول بمصدر مجرور بكي، فإن لم تظهر اللام قبلَها، ولا (أنْ) بعدَها نَحْو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، أو ظهر تابعًا كقوله:

٥٤- أَرَدْتَ لِكَيْما أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ....

جاز كونها مصدرية، وكونها جارَّة[3].

وشرط النصب بـ(إذن) أن تَكونَ مصدَّرةً في أول الكلام المجاب به[4] والفعل بعدها مستقبل متصل بها، أو منفصل بقسم أو بلا النافية نحو: إذن أكرمَك، و:

٥٥- إذًا واللهِ نَـــرْمِيَهُمْ بِحَـــرْب ....

(١) في الأول: ساقطة من (س).

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل لم يعرف قائله. وعجزه:

فتتركَها شَنًّا ببيداءَ بلقعِ

(انظر فيه: المغني: ١٨٢، والإنصاف: ٣٤١، وشرح شواهد المغني ص ٥٠٨، وخزانة الأدب: ٣/ ٥٨٥، والتصريح: ٢/ ٢٣٢، والعيني: ٥/ ٤٠٥، وابن يعيش: ٧/ ١٩، ٩/ ١٦، والأشموني: ٣/ ٢٨٠).

موضع الشاهد: في قوله (لكيما)؛ حيث إنه يجوز كون (كي) جارة، وكونها مصدرية مؤكدة بأنْ الزائدة، والعمل لـ(كي).

(٣) اختلف النحويُّون حول (كي) هل هي التي تنصب الفعل بنفسها أم ينصب بأن مضمرة بعدها؟ فذهب سيبويه إلى الأول، وذهب الخليل والأخفش إلى الثاني، وذهب الكوفيون إلى أنَّها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم، وقيل: إنَّها مختصَّة بالاسم فلا تكون ناصبةً للفعل. (انظر الهمع: ٢/ ٥).

(٤) لفظة (به): ساقطة من (س).

(٥) هذا صدر بيت من بحر الوافر نُسب لحسان بن ثابت الأنصاري -رضي الله عنه- وقد بحثتُ ديوانه فوجدتُ بعض شارحيه قد أضافه بيتًا مفردًا إلى شعر حسان دون أن يكون =

وَإِذَنْ لا أفعل[1].

واغتفر ابنُ بابشَاذ[2] الفصلَ بالنداء[1]، وابن عصفور[2] ----=

=

معه سابق أو لاحق. وعجزه:

تُشِيبُ الطفلَ من قَبْلِ المَشِيبِ

(انظر في البيت: المغني: ص ٦٩٣، وشرح شذور الذهب: ص ٢٩١، وقطر الندى: ١/ ٨٢، والهمع: ٢/ ٧، والدرر: ٢/ ٥، والتصريح: ٢/ ٢٣٥، وأوضح المسالك رقم ٤٩٦، والأشموني: باب نواصب المضارع).

الشاهد: من قوله: (إذن والله نرميهم) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (نرمي) بإذن، مع الفصل بينها وبينه بالقسم.

(١) ثمة أربعُ مسائلَ تتعلق بإذن، لا مانع من إيجاز القول فيها:

الأولى: (في نوعها أو حقيقتها)، وقد اختلف النحويون في هذه المسألة؛ فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط، وذهب قوم إلى أنّها اسم ظرف، وأصلها إذ الظرفية، لحقها التنوين عوضًا من الجملة المضاف إليها ونقلت إلى الحرفية فبقي فيها معنى الربط والسبب.

الثانية: (في معناها): قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبين: في كل موضع. وقال أبو علي الفارسي: في الأكثر، وقد تتمخض للجواب بدليل أنّه يقال لك: (أُحِبُّك) فتقول: إذن أظنكَ صادقًا، إذ لا مجازاة هنا.

الثالثة: (في لفظتها عند الوقف عليها): يقول ابنُ هشام في المغني: ص ٢٠، (والصحيح أن نونَها تبدلُ ألفًا، تشبيهًا لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون، لأنّها كنون (لن) و(أنْ) روي عن المبرد والمازني.

ويبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء: (إنْ عَمِلَتْ كُتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون، للفرق بينها وبين (إذا) وتبعه ابنُ خروف) اهـ.

المسألة الرابعة: (في عملها) وهو نصب المضارع -وقد تحدث الشارح عن هذا بما يغني عن الإعادة. (انظر الكتاب: ١/ ٤٢٠، والمغني: ٢٠، والهمع: ٢/ ٦، ٧، والتصريح: ٢/ ٢٣٤).

(٢) هو: أبو الحسن طاهر بن أحمد، أصله من العراق، ونشأ بمصر وتصدَّر للإقراء في جامع =

=الفصلَ[٣] بالظرف وشبهه[٤].

والــلَّامُ حــينَ تُبْتَــدَى بالْكَــسْر   وَهْــيَ إِذَا فَكَّــرْتَ لَامُ الْجَــرِّ[٥]

أي: وينصب الفعل المضارع اللام المكسورة، سواء كانت للتعليل نحو: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح: ٢]، أو للعاقبة والصيرورة نحو: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨] أو للجحود وهي المسبوقة بكونٍ منفي[٦] نحو: ﴿ وَمَا

=

عمرو بن العاص، ثم انقطع للعبادة. وتوفي سنة ٤٦٩ هـ.

ومن مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، والمحتسب في النحو.

(راجع ترجمته في: إنباه الرواة: ٢/ ٩٥، والشذرات: ٣/ ٣٣٣، ونزهة الألبَّاء: ٢٤٧، والنجوم الزاهرة: ٥/ ١٠٥، ومعجم الأدباء: ١٢/ ١٧ - ١٩).

(١) وكذلك أجاز ابن بابشاذ الفصل بالدعاء، فأما الفصل بالنداء نحو: إذن يا زيدُ أُحْسِنَ إليك. وبالدعاء نحو: إذن يغفرُ اللهُ لك يُدخِلَكَ الجنةَ. (انظر الهمع: ٢/ ٧).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي أخذ النحو عن الدبَّاج والشلوبين، تصدر لإقراء النحو في بلاد كثيرة بالأندلس ومن تصانيفه: المقرب وشرحه والممتع في التصريف، ومختصر المحتسب، وثلاثة شروح على جمل الزجاجي. توفي سنة ٦٦٩ هـ.

(راجع ترجمته في: الأعلام: ٥/ ١٧٦، والشذرات: ٥/ ٣٣٠).

(٣) لفظة (الفصل): ساقطة من (ك).

(٤) وأيضًا أجاز الأبَّدي الفصل بالظرف وذلك نحو: إذن غدًا أكرمَك. وأجاز الكسائي والفراء وابن هشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار عند الكسائي حينئذ النصب، وعند ابن هشام الرفع، نحو: إذن فيك أرغبُ وأرغبَ وإذن صاحبك أكرمُ وأكرمَ. (انظر الهمع: ٢/ ٧).

(٥) روي الشطر الثاني في الملحة ص ٤١، وكذلك في النسخة (ط) هكذا:

كَمِثْلِ ما تُكْسَرُ لَامُ الجَرِّ

(٦) مذهبُ البصريين أنَّ النصب بعد لام الجحود بأنْ مضمرة وجوبًا، ومذهبُ الكوفيين أنَّ لام الجحود هي الناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أنَّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام (أَنْ) (راجع: الهمع: ٢/ ٧).

كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]، ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧]

أو كانت مؤكدةً نحو: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ ﴾ [الأنعام: ٧١].

فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم، وعند غيره وهو الراجحُ - بأنْ مضمرة جوازًا إلَّا بعد لام الجحود فوجوبًا.

فإن اقترن الفعل بعد اللام بلا؛ فنافية كانت أو مؤكدة وجب إظهار (أنْ)، كراهيةَ اجتماع لامَيْنِ نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩].

وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّفْيِ وَالْأَمْرِ والْعَرْضِ معًا والنَّهْيِ
وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى وَأَيْنَ مَغْنَاكَ وَأَنَّى وَمَتَى

أي: وينصبُ المضارع أيضًا[1] الفاءُ السببية الواقعة في جواب نفي محض (أي: خالص من معنى الإثبات)[2]، نحو: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ [فاطر: ٣٦] أو طلب من نهي نحو: ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ [طه: ٨١].

أو أمر[3] بالفعل نحو:

٥٦- يَا نَاقُ سِيرِي[4] عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[5]

(١) لفظة (أيضًا): ساقطة من (س).
(٢) ما بين القوسين: زيادة في (ك)، (ط).
(٣) في (ك): وأمر.
(٤) سيري: ساقطة من (س).
(٥) هذا رجز لأبي النجم -الفضل بن قدامة- العجلي كما نسبه سيبويه والأعلم الشنتمري والمبرد.

وقد أنشده سيبويه في كتابه: ١/ ٤٢١، والمبرد في مقتضبه: ٢/ ١٣، وابن يعيش: ٧/ ٢٦، والعيني: ٣/ ٣٨٧، وابن هشام في شرح الشذور: ص ٣٠٥، وفي قطر الندى: ١/ ٩٢، وابن
=

أو دعاء كذلك، نحو: اللهمَّ تُبْ عَلَيَّ فَأَتوبَ

أو استفهام بالحرف نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]

أو باسم[1] نحو: مَنْ يَدْعُونِي فَأَستَجِيبَ له، أَيْنَ بَيْتُكَ فأزورَك، وَكَيفَ تَكُونُ فَأصحَبَكَ (٦٩).

وشرطه ألا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد، فلا يجوز: هَلْ أخُوكَ زيدٌ فأُكرِمَه، بالنصب، بخلاف: هل أخوكَ قائمٌ فأكرمَه، أو عرض نَحْوُ:

٥٧- يَا بْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[2]

أو تحضيض، نحو: هَلَّا اتَّقَيْتَ اللهَ فَيَغْفِرَ لَكَ.

أو تمنٍّ، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣][3]

=

عقيل: ٤/ ١٢، والسيوطي في الهمع: ١/ ١٨، ٢/ ١٠، والشنقيطي في الدرر: ١/ ١٥٨، ٢/ ٧، والشيخ خالد في التصريح: ٢/ ٢٣٩، والأشموني في باب إعراب الفعل المضارع.

والشاهد: في قوله: (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع (نستريح) بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر.

(١) في (ط): أو بالاسم.

(٢) هذا بيت من بحر البسيط قاله محمد بن بشير كما نسبه أُستاذُنا عبد السلام هارون في معجمه. (انظر فيه: شرح شذور الذهب: ص ٣٠٨، وقطر الندى: ١/ ٩٤، وابن عقيل: ٤/ ١٣، والعيني: ٤/ ٣٨٩، والهمع: ٢/ ١٢، والدرر: ٢/ ٨، والتصريح: ٢/ ٢٣٩، والأشموني: ٣/ ٥٦٣).

والشاهد في قوله: (فتبصرَ؛ حيث نصب المضارع بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب العرض المدلول عليه بقوله (ألا).

(٣) (فوزًا عظيمًا) في الآية: زيادة في (ط).

أو ترجٍّ عند القائل به[1]، نحو: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] بالنصب في قراءة حفصٍ عن عاصم.

ومذهبُ الجمهور أَنَّ الفعل في هذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوبٌ بإضمار أَنْ وجوبًا بعد الفاء، لا بها ولا بالمخالفة -خلافًا لمن زعم ذلك[2].

وإذا[3] سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر، وقصد به الجزاء جزم جوابًا لشرط مقدر، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ ﴾[4] [الأنعام: ١٥١] وقوله:

٥٨- قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ....

وشرطُ[1] صِحَّةِ الجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ عند غير الكسائي صحَّةُ حلول (إنْ لَا) محلَّه

---

(١) قال السيوطي في الهمع: (٢/ ١٢): واختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جوابًا له؟، فذهب البصريُّون إلى أن الترجي في حكم الواجب وأنَّه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابًا له، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. قال ابنُ مالك: وهو الصحيح، لثبوته في النثر والنظم) اهـ.
فالبصريون يجعلون هذه المواضع ثمانية بإسقاط الترجي، على حين أن الكوفيين ومن تابعهم يعدونها تسعة بإضافته إليها.

(٢) يرى جمهور البصريين أنَّ الفعل في هذه المواضع منصوبٌ بأنْ مُضمرة وجوبًا بعد الفاء. وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ ما بعدَ الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أنَّ الفاء هي الناصبة بنفسها. (انظر شرح الأشموني: ٣/ ٥٦٥).

(٣) (وإذا): موضعُها بياضٌ في (ك). وفي (س): فإذا.

(٤) (قوله تعالى: قل): زيادة في (ط)، (ك).

(٥) هذا صدر بيت من بحر الطويل، لامرئ القيس -وهو أول بيت في معلقته الشهيرة- وعجزه:

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

=

مع صحة المعنى، نحو: لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ، بخلاف: لَا تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُك؛ فإنَّه بالرفع.

وَالْـــوَاوُ إِنْ جَـــاءَتْ بِمَنْـــعِ الْجَمْـــعِ   فِي طَلَـــبِ الْمَـــأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْـــعِ

أي: وينصب المضارع أيضًا[2] الواو التي بمعنى (مع) في جواب نفي محض، أو طلبٍ من أمرٍ، أو نهيٍ، أو دعاء، أو استفهام، أو عرض، أو تحضيض، أو تمنٍّ أو ترجٍّ كالفاء، فلا وجهَ لاقتصار الناظم على الأمر والنهي المعبَّر عنه بالمنع مثال النفي نحو: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢] والأمر نحو:

٥٩- فَقُلْتُ ادْعِـيَ وأَدْعُـوَا إِنَّ أنـدى   لِـــصَوتٍ أَنْ يُنَـــادِيَ داعِيَـــانِ[3]

=

(انظر فيه: سيبويه: ٢/ ٢٩٨، ومجالس ثعلب: ص ١٢٧، وآمالي ابن الشجرة: ٢/ ٣٩، والإنصاف: ص ٣٨٦، المغني: ١٦١-٣٥٦، وقطر الندى: ١/ ٩٩، وابن يعيش: ٤/ ١٥، ٩/ ٣٣، ٧٨، ٨٩- ١٠/ ٢١، والعيني: ٤/ ٤١٤، والهمع: ٢/ ١٢٩، والدرر: ٢/ ١٦٦، والتصريح: ٢/ ١٣٦، وخزانة الأدب: ٤/ ٣٩٧).

والشاهد: جزم المضارع (نبْكِ)، لوقوعه في جواب الأمر.

(١) (وشرط): موضعها بياضٌ في (ك).

(٢) لفظة (أيضًا): ساقطة من (ك).

(٣) هذا بيت من بحر الوافر، نسبه سيبويه إلى الأعشى، ونسبه الأعلم إلى الحطيئة ونسبه الزمخشري في مفصله إلى ربيعة بن جشم، ونسبه القالي إلى الفرزدق، والصحيح أنه لدثار بن شيبان النمري من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتًا رواها أبو السعادات ابن الشجري في مختاراته -كما قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. (وانظر فيه: سيبويه: ١/ ٤٢٦، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحّاس: ٢٩٦، والإنصاف: ٣٠٦، والمغني: ٣٩٧، وشرح الشذور: ٣٣١، وأمالي القالي: ١/ ٩٠، وابن يعيش: ٧/ ٣٣، والعيني: ٤/ ٣٩٢، وابن عقيل: ٤/ ١٥، والهمع: ٢/ ١٣، والدرر: ٢/ ٩، والتصريح: ٢/ ٢٣٩، والأشموني:

=

والنهي، نحو:

لَا تنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ .... [1]

والدعاء، نحو: "اللهم ارزقني بعيرًا وأَحُجَّ عليه" [2]. (رقم ٢٢٥).

والاستفهام نحو [3]:

٦٠- أَتَبِيتُ رَيَّانَ ٱلْجُفونِ مِـنَ ٱلْكَـرى وَأَبِيـتَ مِنْـكَ بِلَيْلَـةِ ٱلْمَلْسُوعِ [4]

والعرض، نَحْوُ: ألا تقومَ فأقومَ معكَ

=

٣/ ٥٦٦).

موضع الشاهد: في قوله "وأدعَو"، حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر.

(١) هذا صدر بيت من بحر الكامل قاله أبو الأسود الدؤلي؛ وعجزه:

عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

(انظر فيه: سيبويه: ١/ ٤٢٤، والمقتضب: ٢/ ١٦)، والمغني: ٣٦١، وابن يعيش: ٧/ ٢٤، وشرح الشذور: ٢٣٨، ٣١٢، وقطر الندى: ١/ ٩٦، وشرح اللمحة البدرية: ٢/ ٣٤٣، وأدب الدنيا والدين: ٣٢، والعين: ٤/ ٣٩٣، وابن عقيل: ٤/ ١٥، الأغاني: ١١/ ٣٩، ومعجم البلدان: ٧/ ٣٨٤، التصريح، ٢/ ٣٨، وخزانة الأدب: ٣/ ٦١٧، والأشموني: ٣/ ٥٦٦).

الشاهد: نصب (وتأتِيَ) بعد واو المعية بأن مضمرة وجوبًا لوقوعه بعد النهي، والمراد لا تجمع بين النهي والإتيان.

(٢) في (س): وأحجج.

(٣) لفظة (نحو): زيادة في (ك)، (س)، (ط).

(٤) هذا بيت من بحر الكامل قاله الشريف الرضي. وهو في ديوانه (١/ ٤٩٧) هكذا:

(وانظر فيه: المغني: ٦٦٨، والهمع: ٢/ ١٣، الدرر: ٢/ ١٠، والأشموني: ٣/ ٥٦٦).

والشاهد: في قوله "وأبيتَ"، حيث نصبه بعد الواو بأنْ مضمرة، لوقوعه في جواب الاستفهام.

والتحضيض، نحو: هَلَّا اتَّقَيْتَ الله ويَغْفِرَ لكَ.

والتمني، نحو: ﴿ يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِءَايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٧](١) في قراءة النصب.

والترجي، نحو: لَعَلِّي أُرَاجِعُ الشيخَ وَيَفْهَمَنِي.

قال ابن هشام: ولم يُسْمَعُ النصبُ بعدَ الواوِ في المواضعِ المذكورةِ إلَّا في خمسةٍ: النفي والأمر والنهي والتمنِّي والاستفهام وقاسه النحويُّون في الباقي(٢).

ومذهبُ الجمهورِ أنَّ الفعل في هذه المواضع منصوبٌ أيضًا بإضمار (أنْ) وجوبًا بعد الواو -لا بها، ولا بالمخالفة- خلافًا لمن زعم ذلك(٣).

وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّى ... وَكُلُّ ذا أُودِعَ كُتُبًا شَتَّى

من النواصب عند الناظم -رحمه الله تعالى(٤): (أو) الصالح في موضعها (إلى أنْ) أو (إلَّا أنْ)، نحو: لِأَلزِمَنَّك أو تقضيَني حقِّي، (أي: إلى أن تقضيَني حقِّي)(٥).

وقوله:

٦١- .... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا(٦)

---

(١) قراءة النصب هي قراءة حفص عن عاصم.

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ٣٠٨-٣١٠.

(٣) الخلاف حول الواو كالخلاف حول الفاء. راجع هامش ( ) ص ( ) من هذه الرسالة.

(٤) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ط)، (ك)، (س).

(٦) هذا عجز بيت من بحر الوافر، قاله زياد الأعجم. وصدره:

وكنتُ إذا غمزتُ قناة قومٍ

أي: إلَّا أن تستقيمَ.

والصحيحُ أنَّ (أَوْ) عاطفةٌ، والنصب بإضمار (أنْ) وجوبًا بعدها والفعل مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم؛ أي: ليكونن لزومٌ مني أو قَضاءٌ منك لحقي، وليكونن كسرٌ مني لكعوبها أو استقامة منها.

ومن النواصب أيضًا عنده (حتَّى)[1]، نحو: ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾(٧٠) [طه: ٩١]، ﴿ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٨٧، يونس: ١٠٩].

والصحيح أن (حتَّى) جارةٌ والنصب بإضمار (أنْ) وجوبًا بعدها والفعل مؤول

=

وهو من قصيدة يهجو بها زيادٌ المغيرةَ بن حنباءَ التميميّ.

(وانظر في البيت: سيبويه: ١/ ٤٢٨، والمقتضب: ٢/ ٢٨، وآمالي ابن الشجري: ٢/ ٣١٩، والمغني: ص ٦٦، شرح الشذور: ٢٩٩، والقطر: ١/ ٨٣، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس: ص ٢٩٨، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٩، وشرح شواهد العيني: ٤/ ٣٨٥، وابن يعيش: ٥/ ١٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٨٠، واللسان: غمز).

(موضع الشاهد): في قوله: أو تستقيما؛ حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد (أو) على معنى: إلا أنْ تستقيم.

(١) مذهب البصريين أنَّ (حتى) جارة والنصب بعدها بأنْ مضمرة وجوبًا واختلف الكوفيون؛ فذهب الفراء إلى أنَّها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعندَه أنَّ الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى.

وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها أيضًا وأنَّها جارة بإضمار (إلى) وهذا عكس مذهب البصريين، ثم إنَّهُ جوز إظهار (إلى) بعدها فقال: الجر بعد حتى يكون بإلى مظهرة ومضمرة.

وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها ناصبة بنفسها كأنْ، أو جارة بنفسها أيضًا تشبيهًا بإلى، ومع قول الكوفيين: إنَّها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار (أنْ) بعدها وعلى قول البصريين لا تظهر.

(راجع: الإنصاف: مسألة ٨٣، وانظر الهمع: ٢/ ٨).

بمصدر مجرور بحتى[١]؛ لأَنَّهُ قد ثَبَتَ جرُّها للأسماء فوجب نسبة العملِ هنا لـ(أنْ)، لما تقرر من أَنَّ عواملَ الأسماء لا تكون عواملَ في الأفعال لأنَّ ذلك ينفي الاختصاص[٢].

ويشترط لإضمار (أنْ) بعدها أنْ يكونَ الفعل مستقبلًا، أو مؤولًا به وذلك بالنظر إلى ما قبلها كما مثَّلنا -وإنْ لم[٣] يكن مستقبلًا بالنظر إلى زمن التكلم، كما في: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤][٤] في قراءة غير نافع فإنَّ قولَ الرسول مستقبل بالنظر إلى زلزالهم[٥]- وإنْ كان ماضيًا بالنظر إلى زمن التكلم.

وحيث انتصب المضارع بأَنْ بعدها فالغالبُ أنْ تكونَ للغاية، كما مثلنا - وعلامتها صلاحية (إلى) موضعها.

وقد تكون للتعليل، نحو: (أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ)، وعلامتها صلاحية (كي) موضعها. ويحتملها نحو: ﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٩].

وقد تكونُ (حتَّى) ابتدائية. وعلامتُها أنْ تدخلَ على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، كقوله:

٦٢- ... حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[٦]

(١) انظر الإنصاف: المسألة ٨٣.

(٢) وهذا أحد أدلة البصريين. (راجع الإنصاف: ص ٢٤٩).

(٣) لفظة (لم): زيادة في (ط)، (ك)، (س).

(٤) وقراءة نافع برفع (يقول) وقرأها الباقون بالنصب. (راجع النشر: ٢/ ٢٢٧)

(٥) عبارة: بالنظر إلى زلزالهم: موضعها في (س): إليهم.

(٦) هذا عجز بيت من بحر الطويل، قاله جرير من قصيدة هجا بها الأخطل وذكر فيها ما أوقعه الجحاف بن حكيم السلمي ببني تَغْلِب، وصدره:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءها

ولا يكون الفعل معها إلّا حالًا، أو مؤولًا به. وقد تقدم أنها تكون أيضًا عاطفة.

وأشار بقوله: (وكل ذا أودع كتبًا شتّى) إلا أنَّ هذه النواصب كانت متفرقة في كتب فجمعها في هذه الأبيات وقرَّبها على الطالب فجزاه اللهُ خيرًا.

وقد أشار إلى أمثلتها مجموعة، زيادة في البيان بحسب ما اتفق له بقوله:

(تقول: أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذهَبَا) مثال للنصب بأنْ.

(ولن أزال قائمًا أو تركبًا) مثال للنصب بأنْ وبأو.

(وَجِئتُ كَي تُولِيَنِي الكَرَامَةَ) مثال للنصب بكي المصدرية إنْ قدَّرت اللام قبلَها وإلَّا فالفعل منصوبٌ بإضمار (أنْ)، وكي جارة[1].

وقوله:

.... وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْيَمَامَهْ

=

وانظر فيه: المغني: ص ١٢٨، ٣٨٦. وشرح الحريري على الملحة: ص ٨٩، وابن يعيش: ٨/ ١٨، وخزانة الأدب: ٤/ ١٤٢، والعيني: ٣/ ٣٨٦، والهمع: ١/ ٢٤٨، ٢/ ٢٤، والدرر: ١/ ٢٧، ٢/ ١٦، وشرح شواهد المغني: ص ٣٧٧، واللسان: (شكل)، وديوان جرير: ص ٣٦٧).

موضع الشاهد: استشهد به على أن (حتى) حرف من حروف الابتداء يستأنف بعدها الكلام ويقطع عما قبله فيقع بعدها المبتدأ والخبر.

(١) ذهب الكوفيون إلى أنَّ لام (كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أنْ) نحو: جئتك لتكرمني. وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أنْ) مقدرة بعدَها والتقدير: جئتُك لأَنْ تُكْرِمَني. (راجع الإنصاف: مسألة رقم ٧٩).

مثال لحتّى:

وَاقْتَبِسِ الْعِلْمَ لِكَيْمَا تُكْرَمَا ....

مثال أيضًا لكي، وأفاد بذكره أنَّ اتصال (ما) بها لا يكفها عن العمل:

.... وَعَاصِ أَرْبَابَ الْهَوَى لِتَسْلَمَا

مثالٌ لِلام كَيْ:

.... وَلَا تُمَارِ جَاهِلًا فَتَتْعَبَا

من التعب- مثال للفاء في جواب النهي:

وَمَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتُعْتَبَا

مثال لها في جواب النفي.

وقوله: (فَتُعْتَبَا) بوزن (فَتُضْرَبَا) مبنيًا للمفعول من العتب، يقال: عتبه يعتبه إذا لامه على قبيح.

وقوله:

وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهُ ....

بكسر الصاد- مثال لها في جواب الاستفهام:

وَلَيْتَ لِيْ كَنْزُ الغِنَى فَأَرْفِدَهْ ....

بكسر الفاء من (رَفَدَهُ) كَضَرَبَهُ، إذا أعطاه، مثال لها في جواب التمني:

وَزُرْ فَتَلْتَذَّ بِأَصْنَافِ الْقِرَى ....

بكسر القاف -أي: الضيافة- مثال لها في جواب الأمر:

.... وَلَا تُخَاصِمْ وَتُسِيءَ الْمَحْضَرا

مثال للواو التي بمعنى (مع) في جواب النهي، أي: لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس:

وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكْ فَقُلْ لَهُ أَنْتَ إِذًا أَحْتَرِمَكْ

وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرْضِ- يَا هذَا أَلَا تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَأْكَلَا[1]

مثال للنصب بإذن:

وفي بعض النسخ: إِنِّي إِذَن أَحْتَرِمَكْ[2].

والنصب في مثل هذه لا يجوز في ضرورة، كقوله:

٦٣- .... إِنِّي إِذًا أَهْلِكَ أو أَطِيرَا[3]

وقوله:

فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ ....

---

(١) هذا البيت برمته: من (س).

(٢) انظر ملحة الإعراب (ص ٤٢)، وشرح الملحة لناظمها: (٢٤٤).

(٣) هذا عجز بيت من الرجز، نسبه أستاذُنا عبدُ السلام هارون في معجمه إلى رؤبة بن العجاج. وصدره:

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا ....

وانظر فيه: المقتضب: (٣/ ٥٧٤)، والإنصاف: (ص ١١٥)، والمغني: (ص ٢٢)، وابن يعيش: (٧/ ١٧)، والعيني: (٤/ ٣٨٣)، والدرر: (٢/ ٦٢)، والتصريح: (٢/ ٢٣٤)، واللسان: (شطر).

موضع الشاهد: في قوله (أهلك)؛ حيث نصبها الشاعرُ ضرورةً.

إشارة إلى الأدوات التسع (٧١) السابقة. وقد علمت أن النواصب في[1] الحقيقة أربعة منها.

وقوله: (مثَّلتُها)؛ أي: صورتها، فاحذُ على تمثالي، أي: فقس على تصويري، ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ خَاتِمَةَ الْفِعْلِ أَلِفْ ... فَهْيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفْ

تَقُولُ: لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ ... حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوُعُودِ

أي: إذا كان آخر المضارع ألفًا فنصبُه بالفتحةِ لا تظهر في آخره؛ لتعذُّر ظهور الحركة على الألف؛ لوضعها على السكون، ولهذا قال: فَهْيَ عَلَى سُكُونِهَا لا تختَلِف نحو: لن يرضى، وحتَّى يرى؛ فتقدَّر فيه الفتحة كما تقدَّر فيه الضمة في حالة رفعه.

وأما إذا كان آخره واوًا، كيدعو، أو ياءً كيرمي؛ فله حُكْمُ الصحيح من ظهور النصب في آخره كما عُلِمَ مِمَّا مرَّ ويقدر فيه الضمة للاستثقال، وسيأتي أنَّ حرف العلة إذا[2] كان آخر فعل فجزمُه بحذف آخره.

وَخَمْسَةٌ تُحْذَفُ[3] مِنْهُنَّ الطَّرَفْ ... فِي نَصْبِها فَأَلْقِهِ وَلَا تَخَفْ

وَهْيَ -لَقِيتَ الْخَيْرَ- يَفْعَلانِ ... وَتَفْعَلَانِ فَاعْرِفِ الْمَبَانِي

وَيَفْعَلُونَ ثُمَّ تَفْعَلُونَ ... وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَا

يعني أنَّ خمسةَ أَمثلةٍ من الأفعال يكون حذفُ الطرف -أي الأخير- منها علامةً لنصبها، وهي المضارع المتصل به ضمير اثنين لمخاطب أو غائب نحو: أنتما

---

(١) في (ك): على.
(٢) في (س): إنْ.
(٣) في (س)، (ط): تحْذِف.

تضربان، والزيدان يضربان، أو ضمير جمع المذكر مخاطب أو غائب[1] كذلك، نحو: أنتم تضربونَ، والزيدونَ يضربونَ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: أنتِ تضربين.

فهذه الأمثلةُ ثلاثةٌ في اللفظ، وخمسة في التقدير، وهذا معنى قوله: **فاعرف المباني**.

وإنْ اعتبرتَ الألفَ والواوَ علامتين على لغة أكلوني البراغيث بلغتْ هذه الأمثلة بالاستقراء إلى الثمانية.

وسميت أمثلة خمسة؛ لأنها ليست أفعالًا بعينها كالأسماء الستة، وإنَّما هي أمثلة يكنى بها على كلِّ فعل كان بمنزلتها.

وأشار إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله:

فَهَـذِهِ يُحْـذَفُ مِنْهَـا النُّـونُ ... فِي نَـصْبِهَا لِيَظْهَـرَ الـسُّكُونُ

تَقُـولُ لِلزَّيْـدَينِ لَـنْ تَنْطَلِقَـا ... وَفَرْقَـدَا الـسَّمَاءِ لَـنْ يَفْتَرِقَـا

وَجَاهِـدُوا يَـا قَـوْمُ حَتَّـى تَغْنَمُـوا ... وَقَـاتِلُوا الكُفَّـارَ كَـيْمَا يُـسْلِمُوا

وَلَـنْ يَطِيـبَ العَـيْشُ حتَّـى تَـسْعَدِي ... يَا هِنْدُ بِالْوَصْـلِ الَّـذِي يُـشْفِي الـصَّدِي

أي إنَّ هذه الأمثلة الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة كما مثَّل، ومنه نحو[2]: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢][3]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

---

(١) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (ك).

(٣) (مما تحبون): زيادة في الآية من (ط).

وأما نَحْوُ: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو أصل، والفعل مبني على السكون[١]، ونحو: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾ [الأنعام: ٨٠][٢]، فالمحذوف منه نون الوقاية، لا نون الرفع.

(وقوله: ليظهرَ السكونُ) أي: بعد الحذف فيما اتصل بها من الألف والواو والياء، إذ[٣] وصل النون بها ربما أخفى السكون.

وقد تحذفُ هذه النونُ لتوالي الأمثالِ، نَحْوُ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] وحذفُها لغير ذلك شاذٌّ.

والأصلُ فيها السكونُ، وإنَّما حُرِّكَتْ لالتقاءِ الساكنينِ فكسرت[٤] بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو والياء؛ طلبًا للخفة. وقيل: تشبيهاً للأول بالمثنى، والثاني بالجمع.

(وقوله: لَنْ تَنْطَلِقَا) بتاء الخطاب. والفَرقَدانِ: نَجْمَانِ صغيرانِ هما أولُ بناتِ نعشٍ الصغرى. وَيَشفِي: بفتح الياء وضمها (وفي نسخة: يروى)[٥]. والصدِي: الظَمْآنُ (وهو العَطْشَانُ)[٦].

وقد مرَّ أنَّ هذه الأمثلة تُرْفَعُ[٧] بثبوتِ النونِ، وسيأتي أنَّها تُجْزَمُ بحذفِها أيضًا.

---

(١) على السكون: زيادة في (ط).

(٢) وهي بتمامها: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

(٣) في (س)، (ك): إن.

(٤) في (ك): وكسرت.

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك). وانظر في هذه الرواية: الملحة ص ٤٣.

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٧) في (ك) عبارة مختلفة هي: (وقد مر بيان هذه الأمثلة أنَّها ترفع ...).

بَابُ جَوَازِمِ الفِعْلِ المُضَارِعِ

الجازم قسمان: قِسْمٌ يَجْزِمُ فِعْلًا واحدًا. وقسمٌ يجزمُ فعلينِ

وبدأ بالأول فقال:

وَيُجْــزَمُ الْفِعْــلُ بِلَــمْ فِي النَّفْــي	وَالـــلَّامِ فِي الأمْـــرِ وَلَا فِي النَّهْـــي
وَمِــنْ حُــرُوفِ الجَــزْمِ أيــضًا لَمَّــا	وَمَـــنْ يَـــزِدْ فِيهَـــا يَقُـــلْ أَلَمَّـــا
تَقُـوْلُ: لَمْ أَسْـمَعْ كَـلَامَ مَـنْ عَـذَلْ	وَلَا تُخَاصِـمْ مَـــنْ إِذَا قَـــالَ فَعَـــلْ
وَخَالِـــدٌ لَمَّـــا يَـــرِدْ مَـــعْ مَـــنْ وَرَدْ	وَمَـــنْ يَـــوَدّ فَلْيُواصِـــلْ مَـــنْ يُـــوَدّ

أي: وَيُجْزَمُ المضارعُ بالسكونِ أو بحذفِ حرفٍ إذا دخل عليه أحدُ هذه الأحرفِ الأربعةِ، فأمَّا (لم) فهي حرفُ جزمٍ لنفي المضارع، وقلبِ معناه إلى المضيِّ نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

وتتَّصلُ بها همزةُ الاستفهامِ، نَحْوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١][١]، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [إبراهيم: ٢٨][٢].

وأمَّا (لمَّا) فالمرادُ بها هنا النافية لا الرابطة، ولا الإيجابية؛ وهي مركبة من (لم وما)، ويقال فيها[٣]: حرفٌ لنفيِ المضارعِ، وقلبِ معناه إلى المُضِيِّ[٤] نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣].

---

(١) وتمامها: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.
(٢) وهي بتمامها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾.
(٣) (فيها): ساقطة من (س).
(٤) في (ك): (ماضيًا) موضع: إلى المضيِّ.

فهي تشاركُ (لَمْ) في الحرفية والاختصاص بِالمضارع والنفيِ والجزمِ، والقلبِ إلى المضيِّ، وتشاركها أيضًا في جواز دخولِ همزةِ الاستفهام التقريري[(١)] عليها.

وتنفرد عنها باتِّصال نفي[(٢)] منفيِّها، وبتوقُّعِه، نَحْوُ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] ومن ثَمَّ امتنع أنْ يقالَ: لَمَّا يَجْتَمِعِ الضِّدَّانِ[(٣)]، وبجواز حذفه نَحْوُ: قاربتُ البلدَ ولَمَّا، أَيْ: ولَمَّا أَدخَلَها.

وتنفردُ (لَمْ) بمصاحبة أداة الشرط، نَحْوُ: إنْ لَمْ، وَلَوْ لَمْ، وبجوازِ انقطاع نفي منفيِّها، نَحْوُ: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١].

ومن ثَمَّ جازَ: (لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ) وامتنع: لَمَّا يَكُنْ ثُمَّ كَانَ.

وأما لامُ الأمرِ فهي موضوعةٌ لأمرِ الغائب ولامُها مكسورةٌ، نَحْوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧][(٤)].

فإنْ تَقَدَّمَ عليها فاءٌ أو واوٌ، سُكِّنتْ على المختار، نَحْوُ: ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٨٢][(٥)]، ﴿فَلْيَتَّقُوا ٱللَّهَ وَلْيَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩]، ومثلها أيضًا لامُ الدعاء[(٦)]، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وأمَّا (لَا) الناهية فَنَحْوُ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ﴾ [طه: ٨١]،

---

(١) التقريري: زيادة في (ك).
(٢) لفظة (نفي): زيادة في (ك)، (ط).
(٣) في (س): سراب.
(٤) ﴿مِّن سَعَتِهِۦ﴾ زيادة في (ط)، (ك).
(٥) ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ﴾: زيادة من (ط).
(٦) لام الدعاء: موضعها بياض في (ك).

ومثلُها أيضًا (لا) الدعائية[1]، نَحْوُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ ، ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾[2]، ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وافهم قولَه: في الأمر وفي النهي أنَّهما قد يأتيان لغير ذلك.

فهذه الأحرف الأربعةُ تجزمُ فِعْلًا واحدًا كما[3] تقدَّم وأمثلتُها في النظم ظاهرةٌ والمراد بـ(مَنْ إذا قَالَ فَعَلَ): أربابُ الشوكة والولاية، (إذ الأمرُ والنهيُ من الأعلى إلى الأدنى، ومن الأدنى إلى الأعلى دعاءٌ، ومن المتساويين التماسٌ)[4].

وَإِنْ تَــــلَاهُ أَلِــــفٌ وَلَامُ ... فَلَــيْسَ غَــيْرُ الكَــسْرِ وَالــسَّلَامُ

تَقُــولُ لَا تَنْتَهِــرِ المِــسْكِينَا ... وَمِثْلُــهُ: لَمْ يَكُــنِ الــذِينَا[5]

أي: وإن تَلَا المضارع المجزوم بالسكون ساكنٌ: كَلَامِ التَّعْرِيف؛ كُسِر آخره وجوبًا؛ لالتقاء الساكنين -كما مثَّل- جريًا على القاعدة، ويكون السكون مقدَّرًا في الآخر منع من ظهوره اشتغال المحلِّ بحركة التخلُّص.

(وقوله: لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) أَصْلُهُ: يكون؛ حذفت الضمة للجازم؛ والواو لالتقاء الساكنين (٧٣).

وَإِنْ تَــرَ المُعْتَــلَّ فِيهَــا رِدْفَــا ... أَوْ آخِــرَ الفِعْــلِ فَــسِمْهُ الحَــذْفَا

---

(١) لا الدعائية: موضعها بياض في (ك).

(٢) لفظة ﴿ إِصْرًا ﴾: زيادة في الآية من (س).

(٣) في (ك): لما.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) لعله اقتباس من القرآن الكريم من الآية (١) من سورة البيِّنة، وهي: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾.

تَقُــولُ: لَا تَــأْسَ[1] وَلَا تُــؤْذِ وَلَا ... تَقُــلْ بِــلَا عِلْــمٍ وَلَا تَحْــسُ الطِّــلَا

وأَنْــتَ يَــا زَيْــدُ فَــلَا تَهْــوَ المُنَــى[2] ... وَلَا تَبِــعْ إِلَّا بِنَقْــدٍ فِي مِنَــى[3]

أشار إلى مسألتين:

إحداهما: أنَّ المضارعَ الصحيح الآخر إذا كان معتلَّ الوسطِ بأَنْ كان حرف العلة قبل آخره، وهذا معنى قوله: رِدْفًا، من ردف الراكب، وَجُزِمَ بالسكون؛ لدخول الجازم فاطلب الحذف للردف الذي هو الوسط، (أي: احذفه، لأَنَّهُ يلتقي حينئذٍ ساكنان؛ وهما سكون الآخر للجازم، وسكون الردف أو اجعل الحذفَ سمةً له)[4].

فقوله: فسُمه الحذف، بضم السين أو كسرها، من السَّوْم أو السمة.

وقد مثل للردف، بقوله: (لَا تَقُلْ، وَلَا تَبِعْ)؛ أصلهما: تقول وتبيع؛ حذفت الضمة ثم حرف[5] العلَّة- لما تقدَّم. ومثلها: لا تَخَفْ.

الثانية: أنَّ حرفَ العلَّة إذا كان آخرَ المضارع[6] فاحذفْه للجازم، واجعل حذفه

---

(١) لعله اقتباس من القرآن الكريم من الآية (٦٨) من سورة المائدة، وهي: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

(٢) المنى: الأماني الكاذبة.

(٣) مِنًى: قرية بمكة وتصرف. سميت لما يمنى بها من الدماء؛ لأنَّ جبريل -عليه السلام- لما أراد أن يفارق آدم قال له: تمنَّ، قال: أتمنى الجنة، فسمِّيت منى لأمنية آدم. و(منى) أيضًا موضع آخر بنجد. [انظر القاموس المحيط: منى]

(٤) في (ك) عبارة مغايرة هي: واجعل الحذف سمة له؛ لالتقاء الساكنين، سكون الآخر للجازم، وسكون الردف.

(٥) في (د)، (س): حذف.

(٦) في (ك): آخر الفعل المضارع.

حذفه علامة للجزم، وقد مثَّل لذلك -رحمة لله تعالى-[١]، بقوله: لا تَأْسَ، أي: لا تحزن على ما فات. (ولا تُؤْذِ)، أي: أحدًا من خلق الله تعالى[٢]، (ولا تَحْسُ الطِّلَا) بكسر الطاء، أي: لا تشرب الخمر، و(لَا تَهْوَ المُنَى) أي: لا تحبَّ الأماني الكاذبة.

ولقد صدق والله[٣] -فيما قال- رحمة الله عليه[٤].

فهذه الأفعال[٥] الأربعة مجزومةٌ بحذف آخرها -وكون حرف العلة يحذف[٦] للجازم هو المشهور[٧].

وأمَّا قولُه:

(١) عبارة (رحمه الله تعالى): زيادة في (ط).

(٢) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٣) (والله): ساقطة من (ك).

(٤) في (ك): رحمه الله تعالى.

(٥) في (ك): الأقوال.

(٦) في (س): محذوف.

(٧) هذا مذهب الناظم واختاره الشارح والسيوطي، أما أبو حيّان فيرى أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامةُ ضمة مقدَّرة ولأن الإعراب زائد على ماهيَّة الكلمة وهذه الحروف منها لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصل ولا المنقلب عنه فالقياس عنده أن الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت، لاتّحاد الصورة. [انظر الهمع: ١/ ٥٢]، ونقل صاحب التصريح عن سيبويه أن حرف العلة محذوف عند الجازم لأنه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدَّرة واكتفي بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحد؛ فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة، وعن ابن السراج أن الجازم حذف نفس حرف العلة. [انظر التصريح: ١/ ٨٧]

٦٤- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ....[1]

فضرورة، أو إجراء له مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم، كما تحذف له الملفوظة- وهي لغة لبعض العرب[2] كما أشار إلى ذلك في التسهيل[3] وعليها خرَّج قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠][4].

وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي

يعني أنَّ الأمثلة الخمسة السابقة جزمها بحذف النون، نيابة عن السكون كنصبها[5] نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤][1]، ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا﴾ [النساء: ١٣٠][2]،

---

(١) هذا صدر بيت من بحر الوافر لقيس بن زهير. وعجُزه:

بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ ....

انظر فيه: سيبويه (٢/ ٥٩)، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحّاس (ص ٥١)، والإنصاف: (ص ١٦)، والمحتسب (١/ ١٩٦)، ومعاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٨)، وشرح ملحة الإعراب للحريري (ص ٢٣٠)، والمغني (١٠٨)، وابن يعيش (٨/ ٢٤)، والهمع (١/ ٥٢)، والدرر (١/ ٢٨)، والتصريح (١/ ٨٧).

موضع **الشاهد** في قوله: (ألم يأتيك) حيث أسكنت الياء في (يأتيك) إما ضرورة أو إجراء للفعل مُجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم كما تحذف في الحركة الظاهرة.

(٢) الجمهور على أنّ ذلك مختصٌّ بالضرورة وقال بعضهُم: إنه يجوز في سعة الكلام وإنه لغة لبعض العرب وخرّج عليها قراءة قنبل للآية المذكورة. [انظر الهمع (١/ ٥٢)]

(٣) انظر شرح التسهيل (١/ ٦١).

(٤) وهي قراءة قنبل كما هو مذكور في الشرح. [انظر النشر (٢/ ٢٩٧)]

(٥) ظاهر كلام الشارح أنَّ الجزم محمول هنا على النصب وليس كذلك، بل النصب محمول على الجزم في علامته، قال السيوطي في الهمع: (وحمل النصب هنا على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل: إنَّ الإعراب بالألف والواو والياء كما أنها في المثنى والجمع السالم كذلك ... وقيل الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها. وعليه الأخفش والسهيلي. ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون =

﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾ [القصص: ٧]. والإيجاز هو الاختصار.

ولما فرغ من القسم الأول وهو ما يجزم فعلًا واحدًا أخذ في بيان ما يجزم فعلين فقال[٣]:

هَــذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءِ

وَتلوُهَا: أَيٌّ، وَمَنْ، وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا أيضًا وَمَا، وَإِذْ مَا

وَأَيْنَ مِنْهُنَّ، وَأَنَّى، وَمَتَى فَاحْفَظْ جَمِيعَ الأَدَوَاتِ يَا فَتَى

فذكر أنَّ الأدوات التي تجزم فعلين عشرة، والإشارة بهذا إلى القسم الأول، أي: خذ هذا.

ثم ما يجزم فعلين على ثلاثة أقسام:

ما هو حرف بالاتّفاق: لا محل له من الإعراب[٤]، وهو (إنْ) وهو موضوعٌ للدلالة على مجرَّد تعليق الجواب على الشرط.

وما هو حرفٌ على الأصحِّ: وهو (إِذْ ما) وهو كـ(إِنْ) في الدلالة على مجرد التعليق[٥].

=

له وقيل إنها معربة ولا حرف إعراب فيها- وعليها الفارسي (١/ ٥١- بتصرف).

(١) وتمامها: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾.

(٢) وتمامها: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾.

(٣) (فقال): زيادة في (ط).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) في حقيقة (إذ ما) خلاف ذكره صاحب الهمع، قال: ذهب سيبويه إلى أنها حرف كـ(إن).

=

وما هو اسمٌ على الأصحِّ: وهو (مهما)[1] وهو موضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط[2].

وما هو اسم باتفاق: وهو (مَنْ) وهو موضوع للدلالة على من يعقل، ثم ضمن معنى الشرط، و(ما) وهو كمهما، علمًا[3]، وحيثما وأين، وأنَّى- وهي موضوعة للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط.

و(متى) وهو موضوع للزمان ثم ضمن معنى (٧٤) الشرط.

و(أي) وهو بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل، وللزمان

=

وذهب المبرد وابن السراج، والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان وأصلها (إذ) التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها (ما) وجوبًا في الشرط؛ فجزم بها واستدل سيبويه بأنَّها لما ركبت مع (ما) صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب وصارت حرفًا. ونظير ذلك أنهم حين ركبوا (حب) مع (ذا) فقالوا: حبذا زيد، بطل معنى (حب) من الفعلية وصارت مع (ذا) جزء كلمة وصارت (حبذا) كلها اسمًا بالتركيب، وخرجت عن أصل وضعها بالتركيب. [الهمع (٢/ ٥٨)، وراجع كذلك: التصريح (٢/ 248)]

(١) ذكر ابن هشام لـ(مهما) ثلاثة معان منها ما ذكره الشارح هنا. [راجع المغنيّ: ص٣٣١، ٣٣٢]

(٢) وهذا مذهب الجمهور، ودليلهم عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] وزعم السهيلي، وابن يسعون أنها حرف. [راجع التصريح: (٢/٢٤٨)، والمغني (٣٣٠)]

وعلى هذا فهي بسيطة وليست مركبة من (ما) الجزائية و(ما) الزائدة كما قال الخليل وتابعه الرضي، ولا من (مه) بمعنى (كف)، و(ما) الشرطية كما زعم الأخفش والزجاج، ولا من (مه) المذكورة أضيفت لـ(ما) الشرطية كما يرى سيبويه واختار البساطة أبو حيان، والسيوطي، وابن هشام. [راجع الهمع: ١/ ٥٧]

(٣) لفظة (علمًا): زيادة في (ك).

وللمكان.

والفعلان مجزومان بهذه الأدوات، أي: بكلٍّ منها[1]، يسمى أولها فعل الشرط، وثانيها جواب الشرط وجزاؤه[2]، فإن كانا[3] مضارعين، نحو ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، فالجزم للفظهما، أو ماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، فالجزم لمحلهما. وإن كانا مختلفين، ماضيًا ومضارعًا أو عكسه فلكل منهما[4] حكمه نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠]، «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا واحْتسابًا غُفِرَ له»[5].

وإذا كان الجواب جملة اسمية فالجزم لمحله[6]. ويجب اقترانها بالفاء أو بإذا الفجائية، وكذا كل جواب امتنع جعله شرطًا فإنه يجب اقترانه بالفاء.

وَزَادَ قَــوْمٌ (مَــا) فَقَــالُوا: إِمَّــا وَأَيْــنَمَا كَــمَا تَلَــوْ أَيَّــا مــا

أشار إلى أنَّ (إنْ، وَأَيْنَ، وَأَيًّا)، تزادُ (مَا) عليها جوازًا لتوكيد المعنى الشرط، نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ﴾ [النساء: ٧٨][7]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ومثلها (متى).

---

(١) منها: زيادة في (ك).

(٢) وجزاؤه: زيادة في (ك).

(٣) في (ك): كان. خطأ.

(٤) منهما: ساقطة من (ك).

(٥) هذا حديث شريف وهو بتمامه: «من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه». [رواه البخاري: كتاب الإيمان- باب قيام ليلة القدر من الإيمان (٢/ ١٥)]

(٦) في (ك): لمحلها.

(٧) وتمامها: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾.

وأفهم كلامُه أنَّ الجزمَ بـ(حيثما، وإذ ما) مخصوصٌ باقتران (ما) بهما كما لفظ[١] به، وهو الأصحُّ[٢]، وبقية الأدوات لا تلحقها.

وقد تَخْرُجُ (إنْ) عن الشرط، وكذا: (مَنْ، وَمَا، وَأَي) كما يشعر به قوله: (في الشرط والجزاء)، فتقع استفهاميات[٣]، أو موصولات.

وكذلك[٤] تقع (أَيْنَ، وَمَتَى) استفهامًا، وكذا (أَنَّي) بمعنى: متى، نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى: (مِنْ أَيْنَ)، نَحْوُ: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى (كَيْفَ) نَحْوُ: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ولم يَذْكُرْ من الجوازم (أَيَّانَ)؛ لقلة الجزمِ بها، وكثرةِ ورودها استفهامًا ولا (كَيْفَمَا) لِعَدَم السماع بذلك، ومن أجاز الجزم به فبالقياس على غيرها، ولا (إذا) لأنَّ الجزم بها خاصٌّ بالشعر.

وقد مثَّل الناظم لبعض الأدوات بقوله:

تَقُولُ إنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدَا ... وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُلَاقِ سَعْدَا
وَمَنْ يَزُرْ أَزُرْهُ بِاتِّفَاقِ ... وهكَذَا تَصْنَعُ فِي البَوَاقِي

فأتى بثلاثة أمثلة (إنْ، وأينَ، ومَنْ)، وأحال بقية الأمثلة على الطالب كي[٥]

---

(١) في (س) كاللفظ.

(٢) وأجاز الفرَّاء الجزم بهما قياسًا على (أين وأخواتها)، وردَّ بأنَّه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بها بخلاف (أينَ). [انظر الهمع: ١/ ٥٨]

(٣) في (س): استفهامات.

(٤) في (س)، (ك): وكذا.

(٥) في (ك): لكي.

يتمرَّنَ على استخراج المثال[1] بقوله: (وَهكَذَا تَصْنَعُ فِي البَوَاقِي) أي: تَصْنَع في بقية الأمثلة مثل هذا الصنع.

مثال (أي)، نحو: أيُّ جِهَةٍ تَجْلِسْ أجلسْ، وأيَّ الدَّوَابِّ تركبْ أركبْ. ومهما نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وحيثما، نحو:

٦٥- حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ ـه نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[2]

و(مَا) نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وَ(إِذْ مَا)[3] نحو:

٦٦- وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[4]

وأَنَّى، نَحْوُ:

---

(١) في (ك): الأمثلة.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، ولم أجد أحدًا من العلماء الذين اطَّلعنا على كلامهم ينسبه إلى قائل معين، وهو من بحر الخفيف.
[انظر فيه: المغني (ص ١٣٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٧)، وقطر الندى (ص ١٠٥)، وشرح ابن عقيل (٤/ ٣٣٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٣٩١)، والأشموني (٣/ ٥٨٠)]
موضع الشاهد: في قوله: (حيثما تستقِمْ يقدرْ)، حيث جزم بحيثما فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جواب الشرط وجزاؤه.

(٣) قال في المغني: (إذ ما): أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وظرف عند المبرد، وابن السَّراج والفارسي، وعملها الجزم قليل لا ضرورة، خلافًا لبعضهم. [المغني: ص ٨٧]

(٤) هذا البيت من بحر الطويل، ولم نقف له على نسبة إلى قائل معين، ولم أجد أحدًا من النحويين ينسبه إلى قائل معين.
[انظر في البيت: قطر الندى (١/ ١٠٥)، وابن عقيل: ٤/ ٢٩، والأشموني رقم ١٠٦٧ (٣/ ٥٨٠).
والشاهد في قوله: (إذ ما تأت .. تَلْفَ)؛ حيث جزم بـ(إذما) فعلين، الأول وهو قوله: (تأت) فعل الشرط، والثاني (تُلْفَ) جوابه وجزاؤه.

٦٧- خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخًا غَيْرَ مَا يرضيكُما لاَ يُحَاوِلُ[1]

و (متى)، نَحْوُ:

٦٨- مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ[2]

فَهذِهِ جَوَازِمُ الأَفْعَالِ جَلَوْتُهَا مَنْظُومَةَ اللآلِي
فَاحْفَظْ وَقِيتَ السَّهْوَ مَا أَمْلَيْتُ وَقِسْ عَلَى المَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ

الإشارة بهذا[3] إلى الأدوات العشرة السابقة، وشبَّهها بالعروسِ المجلَّاة باللآلئ المنظومة، وأمر الطالب بحفظ ما أملاه، لأنَّ الحفظ (٧٥) يعينه على ما هو بصدده، وبقياس ما أهمل ذكره على ما ذكره.

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون للنابغة الذبياني. ولم أجد أحدًا من العلماء الذين أطلعنا على كتبهم ينسبه على قائل معين. [انظر فيه: شرح شذور الذهب (ص ٣٣٦)، والعيني (٤/ ٤٢٦)، وابن عقيل (٤/ ٣١)، والأشموني- رقم ١٠٦٩ (٣/ ٥٨٠)]
والشاهد في قوله: (أنّى تأتياني تأتيا)؛ حيث جزم بأنّى فعلين الأول هو فعل الشرط والثاني هو جوابه وجزاؤه.

(٢) هذا بيت من بحر الطويل، وقائله الحطيئة، يمدح بغيض بن عامر بن شماس بن أنف الناقة، ضمن قصيدة دالية، وفي ديوانه ص ٥١.
وهو من شواهد: سيبويه: (١/ ٤٤٥)، والمقتضب: (٢/ ٦٥)، والأمالي الشجرية (٢/ ٢٧٨)، وابن يعيش: (٢/ ٦٦، ٤/ ١٤٨، ٧/ ٤٥، ٥٣ ، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحَّاس (ص ٣٠٩)، وابن عقيل: (٤/ ٢٧)، والعيني (٤/ ٤٣٩)، والأشموني (٣/ ٥٧٩)- رقم ١٠٦١.
والشاهد في قوله: (متى تأته .. تجدْ)؛ حيث جزم بـ(متى) فعلين أولهما فعل الشرط والثاني جوابه جزاؤه.
واستشهد به سيبويه (١/ ٤٤٥)، على رفع الفعل (تعشو) لوقوعه موقع الحال، لأنه أراد: متى تأته عاشيًا .. تجدْ).

(٣) في (س): في هذه.

بَابُ المُبْنِيَّاتِ

ثُـمَّ لِـتَعْلَمْ[1] أَنَّ فِي بَعْـضِ الْكَلِـمْ مَـا هُـوَ مَبْنِـيٌّ عَـلَى وَضْـعِ رُسِـمَ
فَـسَكَّنُوا (مِـنْ) إِذْ بَنَوْهَـا، وَأَجَـلْ وَمُـذْ، وَلَكِـنْ، وَنَعَـمْ، وَهَـلْ، وَبَـلْ

اعلم أنَّ من الكلم ما هو معربٌ، وهو: الاسمُ المتمكِّن، والفعلُ المضارعُ المجرَّدُ من نوني التأكيد ونون[2] الإناث- وقد سبق الكلام عليهما[3].

ومنه ما هو مبني على وضع لازم كلزوم البناء موضعه فلا يختلف عما رسمته العرب باختلاف العوامل.

والأصل في كلِّ مبني، اسمًا كان أو فعلًا، أو حرفًا أنْ يبنى على السكون، لأنَّه أخفُّ، ولأنَّ الأصل عدم الحركة فوجب استصحاب ما لم يمنع مانع.

وألقاب البناء أربعةٌ: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَسُكُونٌ.

ولأصالة السكون بدأ الناظم به، ولخفَّته دخل في[4] الأسماء والحروف والأفعال. فما بنى عليه من الأسماء: مَنْ، وَكَمْ.
وعلَّةُ بنائِهما شبهُها بالحروف في الوضع.

ومن الحروف: (لكنْ)، وَ(هَلْ)، و(بَلْ)، و(مُذْ) في لغة من جَرَّ بها[5]، و(أَجَلْ)،

---

(١) في (ط): اعلمن.
(٢) في (د): نوني- تحريف.
(٣) في (ك) عليها، راجع ص( ) من التحقيق.
(٤) لفظة (في): ساقط من (ك). وفي (ط): على.
(٥) (مذ) لها ثلاث حالات ذكرها ابنُ هشام في المغني:

=

و(أَجَلْ)، و(نَعَمْ) وهما حرفا جوابٍ: وسيأتي المبني على السكون من الأفعال.

وَضُمَّ فِي الغَايَةِ مِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ[1] وَأَمَّا بَعْدُ فافْقَهْ واسْتَبِنْ
وَحَيْثُ، ثُمَّ مُنْذُ، ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللحْنُ

أتبع السكونَ الضمَ والأولى تأخيرُه على الفتح والكسر؛ لأنَّه إذا عدل إلى الحركة قدِّم الأخفُّ فالأخفُّ وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم.

ويكون في الأسماء لا في الأفعال ولا في الحروف إلَّا في (مُنْذُ) في لغة من جرَّ بها[2].

فما يبنى على الضم من الأسماء (حَيْثُ) من ظروف المكان، وقطُّ بالتشديد. وهو ظرفٌ لما مضى من الزمان، و (نَحْنُ) من الضمائر المنفصلة، وكذا: قَبْلُ وبَعْدُ إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]

ومن قولهم: (أمَّا بَعْدُ)[3]

=

الأولى: إن وليها اسم مجرور فهي حرف جر، وذلك نحو: ما رأيته مُذ يوم الخميس.
الثانية: أن يليها اسم مرفوع، نحو: (مذ يوم الخميس) فهي اسم مبتدأ، وما بعدها خبر قاله المبرد، وابن السراج والفارسي. وقال الأخفش والزجاجي: ظرف مخبر بها عما بعدها ومعناها: بيني وبين مضافة، فمعنى: ما لقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان.
والثالثة: أن يليها الجمل الفعلية أو الاسمية كقوله: (وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع)، وتكون حينئذ ظرفًا مضافًا، إمَّا إلى الجملة بعدها أو إلى زمن مضاف إلى الجملة بعدها أو مبتدأ وخبره زمان مضاف إلى الجمل. [انظر المغني: ٣٣٥-٣٣٦]

(١) لعله اقتباسٌ من القرآن الكريم من قوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].
(٢) منذ لها نفس حالات (مذ) الثلاث. راجع الهامش رقم (٢) من الصفحة السابقة، وكذلك المغني: ٢٣٥، ٢٣٦.
(٣) الأصل أن (بعد) موضوعة على الإضافة إلى ما بعدها ليتمَّ الكلام فيقال: (أمَّا بَعْدَ حمد الله والصلاة على نبيه فقد كان كذا وكذا). فاقتطعت (بعد) عن الإضافة وجعلت غاية بمعنى:
=

فإن صُرِّح بالمضاف إليه، أو حُذِف وَنُوِي ثبوتُ لفظِه، أو حُذِفَ ولم يُنْوَ ثُبوتُ لَفْظِه، ولا معناه أعربا نصبًا على الظرفية أو خفضًا بـ(مِنْ)، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [غافر: ٥٠][1]. ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ﴾ [القصص: ٤٣]، وَقد قُرِئ: ﴿لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤][2]، بالخفض من غير تنوين وتقول: جِئْتُكَ قَبْلًا وَبَعْدًا، أيْ: في زَمَنٍ من الأزمانِ.

ومنه قوله:

٦٩- فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أُغُصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ[3]

ومثلُها[4] في ذلك أسماء الجهات الست، وأوَّل، ودون، وحسب.

=

آخر الكلام. [انظر شرح الملحة للحريري: ٢٦٢].

والإتيان بـ(أمَّا) أولى من (وبعد) لأنَّها الواقعة منه ﷺ لما صح أنَّه خطب فقال أما بعد.

وأما: الشرطية؛ أي: نائبة عن اسم الشرط وهو (مهما) وعن فعله أيضًا وهو (يكن)، والتقدير: مهما يكن من شيء ...، و(بعد): ظرف مبني على الضم في محل نصب لنية معنى المضاف إليه، أي: بعدما تقدم من البسملة وما بعدها، والمراد بنية المعنى ملاحظة معنى المضاف إليه ومسماه.

[انظر حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي الأزهري على شرح الكفراوي على الآجرومية ص ٣)

(١) وهي بتمامها: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾.

(٢) وهي قراءة الجُحْدري والعقيلي. [انظر إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٦٢، ٢٦٣)، ومعاني القرآن (٢/ ٣٢٠، ٣٢١)]

(٣) هذا بيت من بحر الطويل نسبه العيني لعبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر، ونسبه أبو عبيدة ليزيد بن الصَّعْق. [انظر منحة الجليل (٣/ ٧٣)]

وقال ابن يعيش (٤/ ٨٨): والمشهور في الرواية، بالماء الفرات. ورواه الثعالبي عن أبي عمرو بالماء الحميم، وهو المحفوظ.

وهو من شواهد: ابن يعيش (٤/ ٨٨) وشرح الشذور (ص ١٠٤)، والقطر (١/ ١٦)، وابن عقيل (٣/ ٧٣)، والعيني (٣/ ٣٥٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٠٤، ٣/ ١٣٥)، والهمع (١/ ٢١٠)، والدرر (٢/ ٦١)، والتصريح (٢/ ٥٠)، وأنشده الأشموني في باب الإضافة.

موضع الشاهد: في قوله (قبلًا) حيث حذف منها المضاف إليه ولم ينوِ فأعربه منصوبًا منونًا.

(٤) في (د) ومثلها.

وسميت (قَبْلُ وَبَعْدُ)، وما في معناهما غايات لصيرورتها بعد الحذف[١] غاية في النطق بعد أنْ كانت[٢] وسطًا.

وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ، وَأَيَّانَ وَفِي ... كَيْفَ وَشَتَّانَ، وَرُبَّ فَاعْرِفِ
وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَدَدْ ... بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِيْنَ يُعَدّ

البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال والحروف، فمما بنى عليه من الأسماء (أينَ). وعلة بنائه شبهه بالحروف في المعنى وهو معنى (٧٦) الاستفهام أو الشرط، ولم يبنَ على السكون؛ فرارًا من التقاء الساكنين وحرِّك بالفتح[٣] طلبًا للخفة، ومثله: أيَّان وكيف، ومما بني على ذلك منها أيضًا شتان وهو اسم فعل بمعنى افترق وإنما بنى[٤] لشبهه بالحرف[٥] في كونه عاملًا غير معمول. وقيل: لوقوعه موقع المبنى، وحرك بالفتحة طلبًا للخفة.

والجزءان من العدد المركب، كأحد عشر، وثلاثة عشر، وتسعة عشر وما بينهما، أما الأول فلافتقاره إلى الثاني، وأما الثاني فلتضمُّنه معنى الحرف، إذ أصل (أحد عشر) مثلًا أحدٌ وعشرٌ، فحذفت الواو؛ قصدًا لمزج الاسمين، وجعلهما اسمًا واحدًا وحُرِّكا بالفتح؛ قصدًا لتخفيف الثقل (الحاصل بالتركيب)[٦].

ومما بُنِيَ على الفتح من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك، كضرب واستخرج.

---

(١) في (س): الحدث، تحريف.
(٢) في (س): كان.
(٣) في (ط): بالفتحة.
(٤) لفظة (إنما): زيادة في (ك).
(٥) في (ط): بالحروف.
(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك)، (ط)، (س).

ومن الحروف: رُبَّ، ولعلَّ، ولكنَّ بالتشديد.

وَأَمْـسِ مَبْنِـيٌّ عَـلَى الْكَـسْرِ فَـإِنْ ... صُـغِّرَ كَـانَ مُعْرَبًـا عِنْـدَ الْفَطِـنْ

وَجَـيْرِ، أي: حَقًّـا، وَهـؤلاءِ ... كـأمسِ في الكسرِ وفي البنـاء

وَقِيـلَ فِي الْحَـرْبِ: نَـزَالِ مِـثْلَمَا ... قَـالوا: حَـذَامِ وقَطـامِ في الـدُّمَى[1]

البناء على الكسر يكون في الأسماء، وفي الحروف ولا يكون في الأفعال فمما بنى عليه من الحروف (باء) الجر، ولامه، وجَيْرِ: بمعنى (نعم)، وفسرها الناظم بمعنى حقًّا- والمشهور الأول[2].

ومن الأسماء: (أمس)، وعلَّةُ بنائه شبهه بالحروف وهو تضمنه معنى لام التعريف.

وبنى على الحركة ليعلم أنَّ له أصلًا في الإعراب، وكانت كسرة لأنَّها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

وبناؤه على ما ذكر لغة أهل الحجاز، ومحل بنائه عندهم إذا أريد به معين[3]، ولم

---

(١) الدُّمَى: جمع دُمْيَة، وهي: صورة من العاج يعملها اليونانيُّونَ، ويجعلونها قِبالَة المرأة الحامل إذا أتى عليها ثلاثة أشهر؛ ليأتي الولد على شكلها ثم صارت تطلق على العرائس التي يلهو بها الصبية. [وانظر القاموس المحيط: دم]

(٢) وانظر المصدر السابق (جَيْر).

(٣) للعرب في كلمة (أمس) التي يراد بها معين- وهو اليوم الذي قبل يومك ثلاث لغات:

إحداها: البناء على الكسر مطلقًا- وهي لغة أهل الحجاز، فيقولون: ذهب أمس بما فيه، واعتكفت أمسِ، وعجبت من أمسِ بالكسر!!

الثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا وهي لغة بني تميم، وعليها قوله:

لقـد رأيـت عجبًـا مـذ أمسـا ... عجـائزًا مثـل الـسعالي خمـسًا

=

يضف ولم يعرف بأل، ولم يكسَّر، ولم يصغر.

فإنْ فُقِدَ شرط من ذلك كأنْ صُغِّر، فلا خلافَ في إعرابه وصرفه.

وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الأمس- وأكثرهم يخصُّ ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها.

ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضًا: هؤلاءِ، ونَزَالِ، وَحَذَامِ، وَقَطَامِ.

فأمّا (هؤلاءِ): فهو من أسماء الإشارة، يشار به (لجمع المذكر والمؤنث)[1] والهاء فيه للتنبيه.

وعلة بنائه تضمُّنُه معنى الإشارة الذي هو في معاني الحروف- وبُنِيَ على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

=

وقد وهم الزجاجي؛ فزعم أنَّ من العرب من بنى (أمس) على الفتح، واستدل بالبيت المذكور.

الثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر- وهي لغة جمهور بني تميم، فيقولون: ذهب أمسُ؛ فيضمون بغير تنوين، واعتكفت أمسِ، وعجبت من أمسِ- فيكسرونها فيهما، أما إذا أريد به أمس يومٍ ما من الأيام الماضية، أو كسِّر، أو دخله (أل) أو أضيف- أعرب بإجماع؛ تقول: (فعلتُ ذلك أمسًا)، أي: في يوم ما من الأيام الماضية.

وذكر المبرد، والفارسي، وابن مالك، والحريري أنَّ (أمس) يصغر فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كسِّر، ونص سيبويه على أنه لا يصغر، وقوفًا منه على السماع. [انظر شرح شذور الذهب: ص ٩٨- ١٠١]

(١) في (ك): للجمع مطلقًا.

وأما (نَزَال) فهو اسم فعل أمر[١] بمعنى (انزل). وعلة بنائه ما تقدم في (شَتَّانَ)- وخصَّهُ بالحربِ لكثرةِ قولهم عند طلب المبارزة (نَزَالِ)، ومثله تَرَاكِ ودَرَاكِ.

وأما (حَذَام) ونحوه[٢] مما هو على وزن (فَعَالِ) بفتح أوله- علمًا لمؤنث كما أشار إليه بقوله: (في الدمى)- كَوَبَارِ وَظَفَارِ، وَسَكَابِ، وسَجَاحِ فأهلُ[٣] الحجاز يبنونه على الكسر مطلقًا تشبيهًا له بِفَعَالِ الدالِّ على الأمر في الوزن والعدل التقديري قال الشاعر:

٧٠- إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[٤]

وأكثرُ بني تميم يوافقهم فيما خُتِم براءٍ، كَحَضَارِ[٥] فتبنيه على الكسر مطلقًا[٦]

---

(١) لفظة (أمر): ساقطة من (س).

(٢) في (ط): ونحوها.

(٣) في (س): وأهل.

(٤) هذا بيت من برح الوافر، وقد اختلف في نسبته، فقيل إنَّه لديسم بن طارق- أحد شعراء الجاهلية، ولكن صاحب اللسان قال إنّه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام المذكورة هي زوجته.
وانظر فيه: قطر الندى (١/ ١١)، وشرح شذور الذهب (ص ٩٥)، وشرح اللمحة البدرية (١/ ٢٣٤)، وشرح الحريري على الملحة (ص ٣٦٨)، والمغني (ص ٢٢٠)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٠٥)، والأمالي الشجرية (٢/ ١١٥)، وشرح الأشموني في باب ما لا ينصرف.
موضع الشاهد: في قوله (حذام) في الموضعين، فإنَّه مبنى على الكسر لغة أهل الحجاز.

(٥) كحضار: زيادة في (ك).

(٦) قال سيبويه: فأما ما كان آخره راء؛ فإنَّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، كما اتفقوا في (يرى).
والحجازية هي اللغة الأولى القدمى، فزعم الخليل أنَّ إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعني الإمالة ليكون العمل من وجه واحد فكرهوا ترك الخفة، وعلموا أنه إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم إنْ رفعوا لم يصلوا. [الكتاب: ٢/ ٤٠- ٤١].
وقال المبرد: وما كان في آخره راء من هذا الباب فإنَّ بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز، =

ويعرب غيره إعراب ما لا ينصرف.

(وغير الأكثر منهم ذهب إلى إعرابه مطلقًا إعراب ما لا ينصرف)[1] للعلمية والعدل عند سيبويه، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرِّد وهو الظاهر[2].

والدُّمَى- بضم الدال المهملة (٧٧) جمع دُمْيَة، وهي الصورة المنقوشة على الحائط، ويطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه[3].

وَقَدْ بُنِي يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ
تَقُولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ يَسْرَحْنَ إِلَّا لِلَّحَاقِ بِالنَّعَمْ
فَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمَّا بُنِي جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الأَلْسُنِ
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهْ عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهُ

تَقدَّم أنَّ المضارع إذا لم تباشره نونا[4] التوكيد، ولم يتصل به نون الإناث (كان معربًا وذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث)[5] بني على السكون نَحْوُ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، (النوقُ يسرحْنَ).

=

وذلك أنهم يريدون إجناح الألف ولا يكون ذلك إلا والياء مكسورة. [المقتضب: ٣/ ٣٧٥]

(١) العبارة التي بين القوسين: ساقطة من (ك).

(٢) قال سيبويه: واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تيم ترفعه وتنصبه وتُجريه مُجرى اسم لا ينصرف- وهو القياس ... وأما أهل الحجاز لما رأوه اسمًا ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد وهو ها هنا اسم للمؤنث كما كان ثم اسمًا للمؤنث- وهو هنا معرفة كما كان ثم. ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء. [الكتاب (١/ ٤٠)، وراجع كذلك: المقتضب (٣/ ٣٧٣)]

(٣) راجع القاموس المحيط: دم.

(٤) في (ك): نون.

(٥) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وإذا دخل عليه عامل، نَحْوُ: (لَنْ يَضْرِبْنَ، وَلَمْ يَسْرَحْنَ لم يؤثر فيه لفظًا). وهذا معنى قوله: (فما له مغيِّر بحال)- وإلى ذلك أشار بعضهم ملغزًا حيث قال:

وَمَا نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ أَوْ جَازِمٌ لَهُ ... وَلَا حُكْمَ لِلْإِعْرَابِ فِيهِ يُشَاهَدُ

ومثله الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، كضربْتُ، وضربْنَ[1].

ولم يتعرض لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة له، نَحْوُ: ﴿لَيُنبَذَنَّ﴾ [الهُمَزَة: ٤][2]، ﴿لَّيَكُونُنَّ﴾ [فاطر: ٤٢][3].

ومذهب الجمهور أنه مبنيٌّ معها[4] على الفتح؛ لتركبه معها تركيب (خَمْسَةَ عَشَرَ) بدليل أنَّه لو فصل بينه وبين النون فاصل لم يحكم ببنائه[5]، نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩][6]، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧][7].

وقوله: (فهذه أمثلة لما[8] بنى) إشارة إلى أنه لم يستوف[9] المبنيات، وإنما ذكر جملة

(١) في (ك) ضربنا.

(٢) وهي بتمامها: ﴿كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾.

(٣) وهي بتمامها: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾.

(٤) معها: ساقطة من (ك).

(٥) ولم يتعرض الشارح لحكم المضارع إذا اتصلت به نون النسوة ومذهب الجمهور أنه مبني معها على السكون. وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معربٌ تقديرًا. [راجع التصريح: ١/ ٥٦]

(٦) وهي بتمامها: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٧) وهي بتمامها: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

(٨) في (د)، (س): مما.

(٩) في (ك): لم يستوفي. خطأ.

جملة منها، لكونها جائلة بين الناس، أي[1]: دائرة على ألسنتهم.

وأشار بقوله: (وكلُّ مبني يكون آخره على سواء)، إلى الفرق بين المعرب والمبني.

فالمبني[2]: ما يكون آخره على سواء، أي: لازمًا طريقة واحدة من سكون أو حركة؛ فسكونه وحركته ليسا بعامل دخل عليه (اللفظ فلا يتغير آخره)[3] بخلاف المعرب، فإنه يتغير آخره باختلاف العوامل[4]، فحركته[5] وسكونه يكونان[6] بعامل، فيوجدان بوجوده- فقد ظهر لك أنَّهما ضدان، والله أعلم بالصواب[7].

وَقَـدْ تَقَـضَّتْ[8] مُلْحَـةُ[9] الإِعْـرَابِ   مُوْدَعَـــةً بَـــدَائِعِ الآدَابِ
فَـانْظُرْ إِلَيْهَـا نَظَـرَ الْمُسْتَحْسِنِ   وَحَسِّنِ الظَّـنَّ بِهَـا وَأَحْسِنِ

يشير إلى أنَّ[10] هذه المنظومة الموسومة بملحة[11] الإعراب انقضت شيئًا فشيئًا مع ما أودع فيها من العلم والأدب، فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على

(١) (بين الناس، أي): ساقطة من (ك).
(٢) في (س)، (ك): والمبنيّ.
(٣) في (ك): شيء يتغير آخره. وفي (ط): عليه حتى يتغير آخره.
(٤) في (ك)، (ط): العامل.
(٥) في (ك): وحركته.
(٦) يكونان: زيادة في (ط)، (س)، (ك).
(٧) والله أعلم بالصواب: العبارة ساقطة من (س).
(٨) تقضَّت: فرغت وتمَّت.
(٩) المُلْحَةُ بالضمِّ: المستحسنةُ والمستملحةُ من كُلِّ شيء، والجمع (مُلَحٌ) ويراد بها الكلمة المليحة، وقد تطلق على البركة أيضًا. [راجع القاموس المحيط: ملح]
(١٠) لفظ (أن): ساقطة من (س).
(١١) في (ك): المسماة بملحة.

جملة[١] جمة من مهمات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامتثالها وفهم معانيها؛ بلغ الرتبة العليا [٢]، فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن الشيء[٣] لينتفع به حفظًا أو قراءة وتفهمًا[٤]، فإن من أساء ظنَّه بشيء؛ لم ينتفع به وأن يحسن ظنه بها أنْ يبلغ[٥] بها ما يرتجيه ويأمله[٦] من العلم[٧] وأنْ يُحْسِنَ إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليه بها، فإنها مشهورة البركة قلَّ أن يشتغل بها طالب إلا وانتفع بها ونتج.

والمُلْحَةُ: الواحدة من المُلَحِ، بضمِّ الميم، وهو[٨]: ما يستملح[٩] من الكلام، والبدائع (٧٨): الشيء الغريب الذي لم ينسج على منواله.

ولما كان كلامه هذا متضمنًا الاعتناء بهذه المنظومة لما أودعته، أشار بقوله: (وإن تجد عيبًا فَسُدَّ الخللا) إلى[١٠] أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاد أو اعتراض أن يسد الخلل، وذلك حيث تحققه (وألا يكون)[١١] الجواب عنه إلا على وجه حسن؛ ليكون

---

(١) في (ط): جمل.
(٢) في (س): العالية.
(٣) في (ك): المستحسن للشيء.
(٤) في (ك): وتفهيما. وفي (س): ويفهمها.
(٥) في (س)، (ط): ليبلغ.
(٦) في (ك)، (س): ويؤمله.
(٧) في هامش هذه النسخة قول الإمام الشافعي:

وعينُ الرضا عن كل عيبٍ كليلةٌ كما أنَّ عينَ السُّخْطِ تُبْدِي المساويا

(٨) لفظة (هو): ساقطة من (ط). وفي (س): وهي.
(٩) في (س): ما تستملح.
(١٠) من (س): يعني.
(١١) في (د)، (س)، (ط)، (ك): (وإن لم يكن) والصواب ما أثبتناه.

ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن، فإن الإنسان محل العيب والنقص. والكمال المطلق[1] لا يكون إلا لله تعالى[2].

(فجلَّ من لا عيب فيه وعلا).

وأصل الخلل: الفُرَج التي تكون بين ألواح الباب.

ثم ختم هذه المنظومة بما بدأها[3] به من الحمد المعقَّب بالصلاة، فقال:

وَالْحَمْـــدُ لله عــــلى مــــا أَوْلَى	فَــنِعْمَ مَــا أَوْلَى وَنِعْــمَ الْمُــوْلَى
ثُـــمَّ الــصَّلاةُ بَعْــدَ حَمْــدِ الــصَّمَدِ	عَــلَى النبــي الْهَاشِــمي مُحَمَّــدِ
وَآلِــــهِ وَصَــــحْبِهِ الْأَطْهَــــارِ[5]	الْقَــائمين في دُجَــى الأســحار[4]
ثُــمَّ عَــلَى أصْــحَابِهِ وعِتْرَتــهْ	وتــابعي مقالِــه وَسُـــنَّتِهْ[6]

وقد مر الكلام على الحمد، والنبي وآله.

والصلاة: من صلَّى، إذا دعا بخير. والمراد بها هنا: الاعتناء بشأن المصلَّى عليه، وإرادة[7] الخير له. وقد مرَّ أنَّ إفرادها عن السلام مكروه[1].

---

(١) لفظة (المطلق): زيادة في (ك).

(٢) لفظة (تعالى): ساقطة من (س).

(٣) في (ط): بما بدأ.

(٤) هذا البيت من المنظومة يروى في بعض نسخ الملحة هكذا:

وآلــــه الأفاضــــل الأخيــــار	مــا انــسلخ الليــل مــن النهــار

(٥) في (س): الأخيار.

(٦) هذا البيت من أبيات الملحة: زيادة في المنظومة وسقط من نسخ الكتاب. (المنظومة: ص ٤٨).

(٧) في (د): وازادة.

والهاشمي: نسبه إلى جدِّه هاشم بن عبد مناف.

ومحمد: علمٌ على نبينا -عليه أفضل الصلاة والسلام[٢]- وهو[٣] منقولٌ من اسم مفعول (حَمَّدَ) كمفضَّل من (فَضَّلَ)، موضوعٌ لمن كثرت خصاله الحميدة.

وصحبِه: اسم جمعٍ لصاحب عند سيبويه، وجمعٌ له عند الأخفش[٤]

والصحابي[٥]: من اجتمع مؤمنًا[٦] بالنبي ﷺ ومات كذلك.

وعطف الصَّحب على الآل؛ لتشمل الصلاة باقيهم.

والدُّجى: جمع دجية، بالياء، وهي ظلمة الليل[٧].

=

(١) انظر ص (٢٧١) من هذه الرسالة.

(٢) ما بين الشرطتين: زيادة في (ك).

(٣) لفظة (هو): زيادة في (ط)، (ك).

(٤) انظر ص (٢٧٢) من هذه الرسالة هامش (١).

(٥) في (ط): والصاحب.

(٦) مؤمنًا: ساقطة من (ك).

(٧) في (س): وهي الظلمة.

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه، فلله الحمد -سبحانه- لا أحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه، فله الحمد حتى يرضى[1]، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نعم المولى ونعم النصير، (ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)[2]، (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وذريته وأهل بيته الطاهرين وسلم تسليمًا إلى يوم الدين آمين)[3].

وكان الفراغ من كتابته في يوم السبت المبارك السادس والعشرين[4] من ذي القعدة غفر الله لكاتبه ومالكه والناظر فيه بخير ولمن قال آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) ما بين القوسين: زيادة في (س).
(٢) ما بين القوسين: زيادة في (س)، (ط).
(٣) وفي (س): وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.
(٤) وردت في النسخ جميعها (السادس عشرين) والصحيح ما أثبتناه.

الفهارس الفنية[1]

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس القراءات القرآنية.

جـ- فهرس الأحاديث النبوية.

د- فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز.

هـ - فهرس أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم.

و- فهرس المترجمين.

ز- فهرس الأعلام.

ح- فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية.

ط- فهرس الأماكن والبلدان.

ي- فهرس المصادر والمراجع.

ك- فهرس الموضوعات.

---

(١) حرف (هـ) يدل على أن الكلمة وردت بالهامش.

لا اعتداد بكلمات: أب، أم، وأخ، وابن، وأهل، وأداة التعريف

أ- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	صفحة
٦- سورة الأنعام		
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ...	٢٧	٥٦٧
إنه من عمل منكم سوءًا بجهالة ...	٥٤	٤٥٦هـ
لست عليكم بوكيل ...	٦٦	٢٨٦
وأمرنا لنسلم ...	٧١	٥٦٢
أتحاجوني ...	٨٠	٥٧٥
يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ..	٩٥	١٦٤، ٥١٦
وأقسموا بالله...	١٠٩	٣٤٨
ما أشركنا ولا آباؤنا ...	١٤٨	٥٢٢هـ
قل تعالوا أتل ...	١٥١	٥٦٥
٧- سورة الأعراف		
بياتًا أو هم قائلون ...	٤	٥١٦
فريقًا هدى ...	٣٠	٣٧٩
ادخلوا في أمم ...	٣٨	٣٤٠
ومن فوقهم غواشٍ ...	٤١	٥٣٤
فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ...	٥٣	٥٦٣
وادعوه خوفًا وطمعًا ...	٥٦	٣٩٥
حتى يحكم الله ...	٨٧	٥٦٩

الآية	رقم الآية	صفحة
ما عندكم ينفد وما عند الله باق ...	٩٦	٢٨٤
فإن ربك ليحكم بينهم ...	١٢٤	٤٥٧
١٧ - سورة الإسراء		
من المسجد الحرام ...	١	٣٤٠
إلى المسجد الأقصى ...	١	٣٤٠
وإن عدتم عدنا ...	٨	٥٨٥
ولا تمش في الأرض مرحًا ...	٣٧	٤٠٤
فإن جهنم جزاؤهم جزاءً موفورًا ...	٦٣	٣٩٠
أيًا ما تدعو فله الأسماء الحسنى ...	١١٠	٧٨، ٣٧٩، ٥٨٥
١٨ - سورة الكهف		
لنعلم أيُّ الحزبين أحصى ...	١٢	٣٨٣
ونقلبهم ...	١٨	٣٨٧
وكلبهم باسط ذراعيه ...	١٨	٣٨٧
بئس الشراب ...	٢٩	٤١٣
أنا أكثر منك مالًا ...	٣٤	٤١١
وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ...	٦٣	٥١٣هـ
إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنى ...	٨٦	٥٢٠هـ

ب- فهرس القراءات القرآنية

م	القراءة	القارئ	السورة	الآية	صفحة
١	فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ	ابن كثير	البقرة	٣٧	٣٧٠
٢	تساءَلونَ به والأرحامِ	ابن عباس والحسن البصري	النساء	١	٥٢٢
٣	ما فعلوه إلَّا قليلًا منهم	ابن عامر	النساء	٦٦	١٩٣
٤	وحسبوا ألَّا تكونُ فتنةٌ	البصريان وحمزة والكسائي وخلف	المائدة	٧١	٥٥٨
٥	الله أعلم حيث يجعل رسالاته	نافع والكسائي وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم	الأنعام ١٢٤		٤٢٣
٦	إنه من يتقي ويصبرْ	قنبل	يوسف	٩٠	٥٨٢
٧	إنّ هذانِ لساحرانِ	نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف.	طه	٦٣	٣٢٧

م	القراءة	القارئ	السورة	الآية	صفحة
٨	أَلا يَسْجُدُوا لله	الكسائي وأبو جعفر المدني ورويس	النمل	٢٥	٤٨١
٩	لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ	الجحدري والعقيلي.	الروم	٤	٥٩١
١	هل هن كاشفاتٌ ضرَّه	البصريان	الزمر	٣٨	٣٨٨
١١	خاشعًا أبصارهم يخروجون	أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف.	القمر	٧	٤٠٧
١٢	يا عباديْ لا خوف عليكم	المدنيان وأبو عمرو وابن عامر	الزخرف	٦٨	٤٧٧
١٣	إنَّ الله بالغٌ أمرَه	نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة ويعقوب وخلف.	الطلاق	٣	٣٧٩
١٤	ودًّا ولا سُوَاعًا ولا يَغُوثًا ويعوقًا ونسرًا	الأعمش والأشهب العقيلي.	نوح	٢٣	٣٨٨
١٥	سلاسلًا وأغلالًا	نافع والكسائي	الإنسان	٤	٥٥٠

جـ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

د- فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد	الصفحة
عدي بن الرعلاء	الخفيف	نجلاء	١٣	٣٤٧
المتخذل بن عبد الله	المديد	أو غائبًا	٣٦	٤٦٤
الكميت بن زيد الأسدي	الطويل	وتحسبُ	٢٠	٣٨٤
الكميت بن زيد الأسدي	الطويل	مذهبُ	٢٩	٤٣٠
نصيب بن رباح	الطويل	حبيبُها	١٦	٣٦١
حميد بن ثور	الطويل	وتغيبُ	٦	٣٢٨
حسان بن ثابت	الوافر	المشيبِ	٥٥	٥٦٠
رؤبة بن العجاج	الرجز	فاشترتُ	١٨	٣٧٩
عبد الله بن يعرب	الطويل	الفراتِ	٦٩	٥٩١
رجل طائي	الطويل	مرتِ	٢٢	٣٧٨هـ
كثير عزة	الطويل	تولتِ	٢٢	٣٨٣
الشيخ يوسف التوزري	المتدارك	بالبلجِ	٤٢	٣٨٠هـ
أبو النجم العجلي	الرجز	فنستريحا	٥٦	٥٦٣
مسكين الدارمي	الطويل	سلاحِ	٣٠	٤٥١
عقيبة بن هبيرة الأسدي	الوافر	ولا الحديدا	٣٨	٤٦٨
الفرزدق	البسيط	المقيدا	٣٢	٤٦٥هـ
ورقة بن نوفل	البسيط	والجمدُ	١٤	٣٥٣هـ

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد	الصفحة
قيس بن زياد	الوافر	بني زيادِ	٦٤	٥٨٢هـ
النابغة الذبياني	البسيط	فقدِ	٣٣	٤٦٠هـ
أبو النجم العجلي	الرجز	ابتكرْ	٤٦	٥٠٦
عبد الله بن كيسبه	الرجز	عمرْ	٤٨	٥١٠
النابغة الذبياني	الطويل	الأصاغرا	٥٠	٥١٩
رؤبة بن العجاج	الرجز	أو أطيرا	٦٣	٥٧٣
أبو صخر الهذلي	الطويل.	القطرُ	٨	٣٤٣هـ
ذو الرمة	الطويل	يجر عائلٌ	٣٥	٣٩٨هـ
		القطرُ		
النابغة الذبياني	البسيط	جار	٤٤	٤٦٣
الأعشى	السريع	الفاخرِ	١٥	
راشد بن شهاب اليشكري	الطويل	عمروِ	٢٧	٤٨١
عامر بن الحارث	الرجز	العيسُ	٢٨	٤٢٨
سويد اليشكري	الرمل	يطعْ	١	٢٣٩
محمد بن بشير	البسيط	سمعا	٥٧	٥٦٤
محمد بن بشير	الطويل	يتضوعُ	٥٣	٥٤٩هـ
محمد بن بشير	الطويل	بلقعِ	٥٤	٥٥٩
الشريف الرضي	الكامل	الملسوعِ	٦٠	٥٦٧

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد	الصفحة
الشريف الرضي	الطويل	الغطارفُ	٤١	٤٧٦هـ
عباس بن الأحنف	البسيط	الخزِفُ	٤٠	٤٧٠هـ
عامر بن جوين الطائي	المتقارب	إبقالها	١٧	٣٧٣
الشنفرى	الطويل	أعجلُ	٣٧	٤٦٧
جرير	الطويل	أشكلُ	٦٢	٥٧٠
لبيد بن ربيعة العامري	الطويل	الأناملُ	٤٥	٤٨٦
النابغة الذبياني	الطويل	لا يحاولُ	٦٧	٥٨٨
امرؤ القيس	الطويل	بنبالِ	٤٦	٥٠٥
امرؤ القيس	الطويل	أمثالي	٣١	٤٥٩هـ
أمية بن أبي الصلت	الخفيف	العقالِ	٢	٣٩٣
امرؤ القيس	الطويل	ليبتلي	١٠	٣٤٥هـ
امرؤ القيس	الطويل	مرجلي	٥٢	٥٤٩هـ
امرؤ القيس	الطويل	المتفضلِ	٢٣	٣٩٨هـ
امرؤ القيس	الطويل	فحوملِ	٥٨	٥٦٥هـ
امرؤ القيس	الطويل	محولِ	١١	٣٤٦
زياد الأعجم	الوافر	أو تستقيما	٦١	٥٦٨
عنترة	الكامل	حرامُ	٣٩	٤٦٩
ذو الرمة	الطويل	وغرامُ	٤٣	٤٨٠

هـ - فهرس أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم

و- فهرس المترجمين

ز- فهرس الأعلام

ح- فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية

ط – فهرس الأماكن والبلدان

ي- فهرس المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم - كتاب العربية الأول.

ثانيًا: المخطوطات

١- أرجوزة في أسباب الحميات: لابن سينا -مخطوطة بكتبة الأوقاف بالموصل ضمن مجموعة تحت رقم (٢٧/ ٩).
٢- ألفية ابن معط (الدرة): تأليف ابن معط -مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٢ - نحو تيمور).
٣- التحفة الوردية لعمر بن الوردي -مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (١٢٣ -نحو تيمور).
٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان - مخطوط بدار الكتب تحت رقم (٦٢ - نحو).
٥- شرح الحدود النحوية: للفاكهي - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٤٥٤ -نحو طلعت).
٦- شرح منظومة الفرق بين الظاء والضاد: لابن مالك - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٥٨٣٠).
٧- الضوابط النحوية: للسخاوي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٦٠٤ - نحو).
٨- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: لعبد الله الفاكهي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦٨).

ثالثًا: المطبوعات

٩- أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة: د. مكي الأنصاري (طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٤، - ١٩٦٤م.

١٠- الأتراك العثمانيون وحضارتهم: كارل بركلمان – نقله إلى العربية د. نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، (دار العلم للملايين – بيروت – لبنان- طبعة ثالثة سنة ١٩٦١م).
١١- أخبار النحويين البصريين: السيرافي (المطبعة الكاثوليكية ببيروت – لبنان – سنة ١٩٣٦م).
١٢- أدب الدنيا والدين: أبو الحسن الماوردي، شرح وتعليق كريم راجح (دار اقرأ للطباعة – بيروت – طبعة ثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م).
١٣- الأدب في ظل الحكم العثماني: محمد سيد كيلاني، (مطبعة دار القومية العربية – طبعة أولى سنة ١٩٦٥م).
١٤- الأدب في العصر المملوكي: د. محمد زغلول سلام (مطبعة دار المعارف بمصر – طبعة أولى سنة ١٩٧١م).
١٥- أذكار النووي: النووي، (مطبعة الملاح – دمشق – سنة ١٣٩١هـ).
١٦- أرجوزة في الفرق بين الظاء والضاد: لابن مالك، تحقيق د. طه محسن (نشر التحقيق كاملًا بمجلة المورد العراقية – العدد الثالث ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م).
١٧- أساس البلاغة: الزمخشري (طبعة دار صادر – بيروت ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م).
١٨- الإسلام والحضارة العربية: محمد كرد علي (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – طبعة ثالثة سنة ١٩٦٨م)
١٩- الأعلام: للزركْلي (طبعة دار العلم – بيروت – طبعة ثالثة – بدون تاريخ).
٢٠- الإعلام بأعلام بيت الله الحرام: قطب الدين النهرواني (طبعة قديمة بدون تاريخ).
٢١- أعيان الشيعة: العاملي – تحقيق حسن الأمين (مطبعة الإنصاف – بيروت – لبنان – سنة ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٩م).
٢٢- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (طبعة بولاق ١٢٨٥ هـ).
الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (دار الكتب المصرية بالقاهرة – بدون تاريخ).

٢٣- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي (تحقيق د. أحمد محمد قاسم).
٢٤- ألفية ابن مالك (دار القاهرة للطباعة – دون تاريخ).
٢٥- ألفية الحافظ العراقي في الحديث (تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي): الحافظ العراقي (مطبعة الأزهر – مصر سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م)
٢٦- ألفية السيوطي في الحديث: السيوطي (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر – دون تاريخ).
٢٧- ألفية السيوطي النحوية (الفريدة): السيوطي (مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر – دون تاريخ).
٢٨- الأمالي الشجرية: ابن الشجري (مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد – الهند – طبعة أولى سنة ١٣٤٩ هـ).
٢٩- أمالي القالي: أبو علي القالي (طبعة بولاق سنة ١٣٢٤ هـ).
٣٠- أمالي المرتضي: علي بن الحسين المرتضى (مطبعة السعادة بمصر – طبعة أولى سنة ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م).
٣١- إنباه الرواه على أنباه النحاة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
٣٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل البغدادي (مطبعة وكالة المعارف باستانبول، الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٨هـ).
٣٣- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (طبعة دار الفكر – بيروت – طبعة ثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
٣٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني (مطبعة السعادة بمصر – طبعة أولى – ١٣٤٨هـ).
٣٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (مطبعة دار السعادة بمصر – طبعة أولى – ١٣٢٦هـ)
٣٦- تاريخ أبي الفدا: (المطبعة الحسينية بالقاهرة، دون تاريخ).

٣٧- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار، (جـ١، ٢، ٣) (دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١م).
وترجمة د. رمضان عبد التواب، د. السيد يعقوب بكر (دار المعارف بمصر جـ٤: طبعة ثالثة، جـ٥: طبعة ثانية، جـ٦: سنة ١٩٧٧م).
٣٨- تاريخ آداب اللغة العربية: جورجي زيدان (مطبعة الهلال ١٩٣١م)
٣٩- تاريخ الجبرتي: (عجائب الآثار في التراجم والأخبار): (المطبعة الحسينية بمصر - طبعة أولى - دون تاريخ).
٤٠- تاريخ اللغات السامية: د. إسرائيل ولفنسون، (مطبعة الاعتماد بمصر - طبعة أولى ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩م)
٤١- تذكرة الحفَّاظ: شمس الدين الذهبي (مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد، الهند ١٣٣٣ هـ).
٤٢- التصريح بمضمون التوضيح: خالد الأزهري، (طبعة محمد مصطفى ١٣١٢هـ، وطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٧٥م).
٤٣- التطور والتجديد في الشعر الأموي: د. شوقي ضيف (دار المعارف - دون تاريخ).
٤٤- حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية (طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر١٣٤٣هـ
٤٥- حاشية إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي على الآجرومية (طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، طبعة ثالثة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
٤٦- حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية (طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية - سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م).
٤٧- حاشية الشيخ ياسين بهامش التصريح (طبعة مصطفي ١٣١٢هـ).
٤٨- الحدود النحوية: عبد الله الفاكهي (طبعة كلتا ١٨٤٩م).
٤٩- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: تأليف القاسم بن فيرة الشاطبي (مطبعة مصطفى الحلبي بمصر - ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م).

٥٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٩م).
٥١- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: البغداي - تحقيق عبد السلام هارون - دار الكاتب العربي - بيروت - سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
نسخة أخرى: طبعة بولاق سنة ١٢٩٩هـ.
٥٢- الخصائص: ابن جني - تحقيق محمد علي النجَّار (مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
٥٣- خطط المقريزي: (كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار): المقريزي (طبعة الحلبي بمصر - دون تاريخ).
٥٤- دائرة المعارف الإسلامية - نقلها إلى العربية محمد فايد الفند.
٥٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، (طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - دون تاريخ).
٥٦- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم (طبعة ثانية بدون تاريخ).
٥٧- ديوان جرير: (طبعة دار صادر - بيروت - لبنان سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠م)
٥٨- ديوان الحطيئة: (طبعة دار صادر - بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
٥٩- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (طبعة ثانية - دون تاريخ)
٦٠- الرواية والاستشهاد باللغة: د. محمد عيد (دار نشر الثقافة بالقاهرة سنة ١٩٧٢م).
٦١- الروض الأنف: السهيلي (مطبعة الجمَّالية - دون تاريخ).
٦٢- سنن أبي داود (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).

٦٣- سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (طبعة عيسى الحلبي).
٦٤- سنن الترمذي: تحقيق أحمد شاكر (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧م).
وتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة ثانية ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
٦٥- سنن النسائي (مطبعة عيسى الحلبي بمصر - طبعة أولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م).
٦٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: تحقيق لجنة إحياء التراث العربي (طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان - دون تاريخ).
ومطبعة القدس بمصر سنة ١٣٥١ هـ.
٦٧- شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. وهبة متولي سالمة، (مطبعة النهضة بمصر - طبعة أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٦٨- شرح الأزهرية في علم العربية - الشيخ خالد الأزهري، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة ثانية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
٦٩- شرح الأشموني على الألفية: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م، وطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٥٨م).
٧٠- شرح ابن عقيل على الألفية: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة دار مصر - الطبعة العشرون - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
٧١- شرح التسهيل: ابن مالك - تحقيق د. عبد الرحمن السيد (مطابع سجل العرب - طبعة أولى سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
٧٢- شرح ديوان امرئ القيس: السندوبي (مطبعة الاستقامة بالقاهرة - دون تاريخ).
٧٣- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - طبعة أولى سنة ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م).
٧٤- شرح شذور الذهب - ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٧٥- شرح شواهد شروح الألفية للعيني (مطبعة الحلبي بالقاهرة - دون تاريخ).
٧٦- شرح شواهد المغني للسيوطي (لجنة التراث العربي).
٧٧- شرح كافية ابن الحاجب: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي.
٧٨- شرح الكفراوي على الآجرومية طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة ثالثة - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
٧٩- شرح اللمحة البدرية في علم العربية: ابن هشام، تحقيق د. صلاح ورّاي (مطبعة حسان بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٨٥م).
٨٠- شرح المفصَّل: لابن يعيش (المطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨م).
٨١- شرح مُلحة الإعراب: للحريري، تحقيق د. أحمد محمد قاسم (مطبعة عبير بالقاهرة، طبعة أولى ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٢ م).
٨٢- صحيح البخاري (طبعة دار الشعب بالقاهرة- دون تاريخ).
٨٣- صحيح مسلم (دار الطباعة العامرة ١٣٢٩ هـ).
٨٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي (مطبعة القدس ١٣٥٤ هـ).
٨٥- طبقات الشافعية الكبرى: السبكي (طبعة دار المعرفة بيروت- لبنان- طبعة ثانية- دون تاريخ).
٨٦- طبقات النحاة واللغويين: لابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن عياض (مطبعة النعمان ببغداد سنة ١٩٧٣ م).
٨٧- طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي، (مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٣ هـ).
٨٨- عبد الله بن المقفع: محمد غفراني خراساني (مطبعة العالم العربي بالقاهرة- دون تاريخ).
٨٩- العربية: يوهان فك، ترجمة وتعليق د. رمضان عبد التواب (المطبعة العربية بمصر سنة ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م).
٩٠- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: د. محمود رزق سليم (المطبعة النموذجية- طبعة أولى سنة ١٣٦٨ هـ- ١٩٤٩ م).

٩١- عقد الفرائد، مختصر نظم ابن عبد القوي في فقه الحنابلة: (مطابع الزايدي السعودية- طبعة ثانية سنة ١٣٩٧ هـ).

٩٢- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: الحافظ العراقي (مطبعة الأزهر بمصر- طبعة أولى سنة ١٣٥٥ هـ- ١٩٣٧ م).

٩٣- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق وضعته أسماء الحمصي (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣م).

٩٤- فهرس المخطوطات المصورة: عمل فؤاد السيد ودار الرياض سنة ١٩٥٤ م، بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية).

٩٥- الفواكه الجنيه على متممة الآجرومية: عبد الله الفاكهي (المطبعة الشرقية بمصر سنة ١٢٩٨ هـ).

٩٦- القاموس المحيط: للفيروز أبادي (طبعة دار الفكر- بيروت سنة ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨ م).

٩٧- قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (طبعة بيروت- دون تاريخ) (طبعة الشعب دون تاريخ أيضًا)

٩٨- الكامل في فنون اللغة والأدب: المبرد (مطبعة دار العهد الجديد بالقاهرة- دون تاريخ).

٩٩-كتاب سيبويه: تحقيق عبد السلام هارون (طبعة الهيئة المصرية العامة سنة ١٩٧٧م).

كتاب سيبويه (طبعة بولاق- الطبعة الأولى سنة ١٣١٧هـ).

١٠٠-كشف الطرة عن الغرة – محمود الألوسي زاده.

طبعة بغداد سنة ١٣٠١هـ.

١٠١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (مطبعة وكالة المعارف سنة ١٣٦٤هـ- ١٩٤٣م).

١٠٢- مجالس ثعلب : تحقيق عبد السلام هارون (مطبعة دار المعارف بمصر –دون تاريخ).

١٠٣- مجمع الأمثال للميداني: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة السُّنَّة المحمدية- دون تاريخ).

١٠٤- المحتسب في القراءات الشاذة: ابن جني تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي. (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)

١٠٥-المدارس النحوية : د.شوقي ضيف (دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م).

١٠٦- مدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن السيد (مطابع سجل العرب -طبعة أولى- ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م).

١٠٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة ثانية -سنة ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م).

١٠٨- مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي (مؤسسة الأعلم للمطبوعات- بيروت- لبنان).

١٠٩- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (مطبعة نهضة مصر بالفجَّالة بالقاهرة سنة ١٩٥٥ م).

١١٠- المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: عبد الله الطيب (طبعة دار الفكر- بيروت- طبعة ثانية سنة ١٩٧٠ م).

١١١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطي (مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥ هـ).

١١٢- معاني القرآن: للفراء- تحقيق الأساتذة: أحمد يوسف نجاتي- محمد على النجار، وعبد الفتاح شلبي (طبعة دار الكتب المصرية).

١١٣- معجم الأدباء: ياقوت الحموي (مطابع دار المأمون- دون تاريخ) و(مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٥هـ تحقيق مرجليوث) و(مطبعة السعادة بمصر طبعة أولى ١٣٢٤ هـ- ١٩٠٦ م).

١١٤- معجم البلدان: ياقوت الحموي (دار صادر- بيروت- بدون تاريخ).

١١٥- معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون (مطابع الدجوي بالقاهرة- طبعة أولى سنة ١٣٩٢ هـ).

١١٦- معجم القراءات القرآنية: د. أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم (مطبوعات جامعة الكويت، طبعة أولى سنة ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م).
١١٧- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (مطبعة الترقي بدمشق- سنة ١٣٧٦ هـ- ١٩٥٧ م).
١١٨- معجم المطبوعات العربية: يوسف إلياس سركيس (مطبعة سركيس بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ- ١٩٣١ م).
١١٩- معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف سركيس (مطبعة سركيس بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ- ١٩٣١ م).
١٢٠- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي (طبعة دار الحديث بالقاهرة طبعة أولى سنة ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م).
١٢١- معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين السبكي (طبعة لندن سنة ١٩٠٨ م).
١٢٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (طبعة دار الكتب المصرية).
١٢٣- المقتضب للمبرد: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٨٨ هـ).
١٢٤- مقدمة في النحو: خلف الأحمر تحقيق د. عز الدين التنوخي. دمشق سنة ١٩٦١ م).
١٢٥- المقرب: ابن عصفور الإشبيلي تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري وآخر (مطبعة العاني- بغداد سنة ١٩٣٣ م).
١٢٦- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: د. أحمد شلبي (مطبعة النهضة المصرية- الطبعة السابعة سنة ١٩٨٦ م).
١٢٧- موضحة الطريق إلى ضوي مناهج التحقيق (أرجوزة في أصول تحقيق النصوص التراثية) تأليف: هلال ناجي (نشرت بمجلة المورد العراقية- العدد ٣، مجلد ١٥ سنة ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م).

١٢٨- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي: د. خديجة الحديثي (منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق- سلسلة دراسات رقم ٢٦٥).

١٢٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي (مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٣ هـ- ١٩٢٥ م).

١٣٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات بن الأنباري تحقيق: د. إبراهيم السامرائي (مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩ م).

١٣١- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري راجعه: علي محمد الضباع (دار الكتب العلمية ببيروت- دون تاريخ).

١٣٢- النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز: لابن مالك (صدر عن دار العلوم بالرياض- تحقيق علي حسين البواب).

١٣٣- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري- تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد (طبعة دار الشرق- بيروت- دون تاريخ).

١٣٤- النور المسافر عن أخبار القرن العاشر: للعيدروسي (مطبعة الفرات- بغداد- سنة ١٣٥٣ هـ- ١٩٣٤ م).

١٣٥- هدية العارفين: للبغدادي (مطبعة وكالة المعارف باستانبول سنة ١٩٠٥ م).

١٣٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: للسيوطي (طبعة دار المعرفة- بيروت- لبنان- دون تاريخ).

١٣٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان تحقيق إحسان عباس (طبعة دار الآفاق- بيروت- لبنان- دون تاريخ) و(طبعة القاهرة- دون تاريخ) و(دار صادر بيروت- لبنان- دون تاريخ).

ثالثًا: الرسائل العلمية

١٣٨- بحر الرجز وأثره في الدراسات النحوية والصرفية: عرفة عبد المقصود عامر ماجستير- دار العلوم سنة ١٩٨٧ م.

١٣٩- دور الحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي: لمحمد أحمد العمروسي دكتوراه- دار العلوم سنة ١٩٨٤ م.

١٤٠- الشعر التعليمي في القرون الأربعة الأولى: عصمت غوشة دكتوراه-آداب القاهرة سنة ١٩٨٠ م.

١٤١- النحو المنظوم بين ابن معط وابن مالك والسيوطي: أحمد الليثي دكتوراه- دار العلوم- سنة ١٩٨٢ م.

رابعًا: الدوريات

١٤٢- مجلة المشرق- العدد الرابع- بيروت سنة ١٩٠١ م.

١٤٣- مجلة المورد: تصدرها وزارة الثقافة والإعلام بالعراق- المجلد الخامس عشر العدد الثالث- سنة ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

ك- فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	صفحة

الموضـــــوع	صفحة

الموضـــــوع	صفحة

الموضــــوع	صفحة

الموضـــــوع	صفحة

الموضـــــوع	صفحة

الموضوع	صفحة

الموضـــــوع	صفحة

الموضـــــوع	صفحة